تأليف
مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي
عضو هيئة التدريس - كلية الآداب والتربية - جامعة قاريونس

الجواز النحوي

ودلالة الإعراب على المعنى

الجواز النحوي

ودلالة الإعراب على المعنى

تأليف
مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي
عضو هيئة التدريس - كلية الآداب والتربية - جامعة قاريونس

منشورات جامعة قاريونس - بنغازي
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

الإهـــداء

إلى نحاة العربية القدامى الذين ارتادوا أرضاً بكراً فبنوا صرحاً شامخاً للعربية ما زلنا ننهل من معينه الثر

إلى والديّ الكريمين الفاضلين وابنيّ العزيزين ، إلى أساتذتي المخلصين ذوي العطاء والبذل ، إلى من يعتز بالعربية وقرآنها الكريم الخالد ويتمنى لها أن تصبح لغة العرب اليومية جميعاً من المحيط إلى الخليج ...

أهدي هذا البحث رجاء أن يجدوا فيه زاد خير ومنفعة .

المؤلف

مقدمــة البحــث

بسم الله الرحمن الرحيــم

حمدا لله على سابغ نعمه وفضل إحسانه، وصلاة وسلاما على نبي الرحمة والهدى.

أما بعد... فإن النحو العربي كما دوّن في مؤلفات النحاة يعاني من أدواء كثيرة في أصوله وأسسه التي قام عليها عماده.

القياس النظري والتعليل والعامل والتأويل ودعاوى الحذف والتقدير والزيادة كلها أصول لا تمثل الواقع اللغوي.

والسماع ورواية اللغة عن الأعراب مبدأ سليم أساء إليه النحاة ولم يحسنوا استخدامه، فجاء سماعاً مضطرباً مشوشاً، وجاءت القاعدة النحوية المعيارية التي تمثله مضطربة مشوشة متناقضة، ولعل أبرز ظاهرة في النحو العربي تمثل هذا السماع المضطرب وما بني عليه من قواعد متناقضة هي ظاهرة «الجواز الإعرابي في الأساليب النحوية».

وهي ظاهرة لم تلق اهتماماً من الباحثين المحدثين، مع ما تمثله من طعن في صميم بناء النحو العربي وفي مبدأ السماع الذي قام عليه، وتناقض نظرة

النحاة القدامى إليها، فما قبلته مقاييسهم قبلوه وما رفضته هذه المقاييس رفضوه، رغم تأصل هذه الظاهرة في بناء النحو العربي حتى استباح النحاة لأنفسهم حرية القياس عليها وذلك ما أوجد أساليب في النحو العربي أجازها القياس النظري وحده دونما سند من سماع أو رواية عن العرب.

لذلك ارتأيت بحث هذه الظاهرة تحت عنوان «الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى».

وقد بدأت هذه الدراسة بتمهيد عرضت فيه للقضايا الآتية:

1 ـــ نشأة الجواز النحوي وأسباب وجوده.

2 ـــ مدلول لفظة الجواز في الاصطلاح واللغة.

3 ـــ تعبير النحاة عن ظاهرة «الجواز النحوي» في مؤلفاتهم، وقد كان تركيزي في المقام الأول على كتاب (سيبويه)، لأنه العمدة والقانون لكل ما جاء بعده من مؤلفات نحوية.

4 ـــ أقسام الجواز في النحو العربي.

أ ـــ جواز مبني على السماع.

ب ـــ جواز مبني على القياس النظري.

5 ـــ رفض النحاة لبعض الجوازات السماعية من خلال دراسة لبعض المصطلحات الدالة على ذلك مثل: الغلط والضعف واللحن وما إليها، وكذلك من خلال الضرورة الشعرية، ومن خلال خلافات النحاة المبنية على السماع عن العرب.

ثم قسمت البحث بعد ذلك إلى أربعة أبواب، تحت كل باب عدد من الفصول:

الباب الأول: (حصر أساليب الجوازات النحوية)

الفصل الأول : الجوازات الثنائية

قمنا في هذا الفصل بإحصاء الأساليب التي أجاز النحاة ظهور علامتين إعرابيتين على آخر كلمة معينة فيها، وهذه الجوازات الثنائية تنحصر في الأنواع الآتية :

1 ــ أساليب يجوز فيها الرفع والنصب، وهي أكثر الجوازات ورودا في النحو العربي، وتأتي في الأسماء والفعل المعرب.
2 ــ أساليب يجوز فيها النصب والجر وهي خاصة بالأسماء.
3 ــ أساليب يجوز فيها الرفع والجر ، وهي خاصة بالأسماء أيضاً.
4 ــ أساليب يجوز فيها الجزم والرفع .
5 ــ أساليب يجوز فيها الجزم والنصب .

وهذان الجوازان خاصان بالفعل المعرب وحده .

الفصل الثاني : الجوازات الثلاثيه

وهي تنقسم إلى قسمين

1 ــ قسم خاص بالأسماء وهو : ما يجوز فيه الرفع والنصب والجر .
2 ــ قسم خاص بالأفعال وهو : ما يجوز فيه الرفع والنصب والجزم .

الفصل الثالث : كثرة الجوازات وتنوعها

ذكرنا في هذا الفصل الأساليب النحوية التي تنوعت جوازاتها وكثرت، مثل باب «لا النافية» الذي يجيز فيه النحاة عند تكررها أكثر من خمسة جوازات نحوية، وباب «الصفة المركبة» الذي يمثل تنوع الجوازات وتعددها، فللصفة المركبة تراكيب عديدة يجيز النحاة في كل تركيب منها وجهين إعرابيين أو أكثر .

وقد تعرضنا في ثنايا هذا الباب لعدد من الجوازات النحوية التي رفضها النحاة أو حكموا عليها بالجواز في «ضرورة الشعر» وحدها، وكذلك لعدد من الجوازات التي أباحها في الاستعمال القياس النظري وحده.

الباب الثاني : (مسالك الجوازات في النحو العربي) :

الفصل الأول : نقل اللغة عن الأعراب :

وفيه تعرضنا لجملة قضايا :

1 ـ اتصال النحاة القدامى بالبادية العربية ومشافهة الأعراب، وقد بينا أن أبا الأسود وتلاميذه لم يكن لهم دور يذكر في عملية سماع اللغة وروايتها وكذلك في بناء النحو المعياري التقعيدي، وإنما يبدأ الاتجاه إلى المعيارية وسماع اللغة مع عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي، وقد بلغ السماع أوجه على يد أبي عمرو بن العلاء ومن جاء بعده، كما بلغ النحو قمة المعيارية على يد الخليل بن أحمد ومن لحقه من النحاة.

2 ـ البيئة الجغرافية، وقد درسنا من خلال ذلك المكان الذي ارتضى النحاة تسجيل وسماع اللغة عن أهله.

3 ـ البيئة الزمانية، أو المدة التي تمت خلالها عملية سماع اللغة عن العرب وما سجله النحاة من شواهد احتجوا بها على تقعيد القواعد وتقرير الأحكام، و قد بان لنا أن الشعر قد حظي باهتمام النحاة البالغ، فالشعر وإن حد على مستوى الزمان بزمان معين إلا أنه على مستوى المكان لم يحد بحدود معينة.

وقد حاول النحاة المتأخرون أمثال الزمخشري والرضي وابن مالك إضافة مصادر جديدة إلى عملية السماع تمثلت في أخذهم :

أ ـــ بشعر الشعراء المحدثين أمثال أبي تمام والمتنبي وغيرهم .

ب ـــ بأحاديث الرسول ﷺ وكلام صحابته .

ج ـــ الاعتداد بالقراءات التي رفضها النحاة السابقون .

4 ـــ وقد كانت لنا مآخذ على عملية سماع النحاة للغة عن الأعراب تمثلت في

أ ـــ تحديدات مكانية عامة ومموهة .

ب ـــ اضطراب القاعدة النحوية المعيارية، وقد ظهر ذلك واضحاً في :

1 ـــ الجواز الإعرابي في الأساليب النحوية .

2 ـــ الأساليب غير المطردة مع القاعدة .

ج ـــ نقص استقراء المادة اللغوية .

د ـــ امتداد السماع على مستوى الزمان والمكان امتداداً واسعاً .

هـ ـــ قلة اهتمام النحاة بنسبة اللهجات المختلفة إلى بيئاتها المعينة .

الفصل الثاني : تعدد اللهجات العربية .

اللغة العربية الفصحى لغة ذات لهجات عديدة بينها اختلافات وفروق شملت مستويات اللغة جميعاً، وقد دللنا في الباب الأول على مدى الخلاف الحادث بين لهجات العربية في المستوى النحوي، وفي هذا الفصل درسنا خلاف لهجات العربية في المستويات الآتية :

1 ـــ المستوى الصوتي، وقد اخترنا نموذجين من بين النماذج العديدة للدلالة على ذلك :

أ ـــ تحقيق الهمزة وتسهيلها .

ب ـــ الإدغام بنوعيه : الصغير والكبير .

2 ــ المستوى الصرفي، ودرسنا فيه الظواهر الآتية وحاولنا قدر الإمكان أن نبحث مواضيع معينة لم تحظ بدراسة وافية من قبل :

أ ــ التبادل الموقعي بين المشتقات.

ب ــ التبادل الموقعي بين المفرد والجمع.

ج ــ إهمال النحاة لذكر بعض الصيغ الصرفية «أمثلة المبالغة».

د ــ الاختزال والتقصير في الصيغ والأبنية.

هـ ــ تعدد صيغة الفعل واتحاد دلالته.

و ــ ظاهرة التخفيف أو الإسكان.

وقد حرصنا في دراسة هذه الظواهر الصوتية والصرفية أن تكون القراءات القرآنية هي عمادنا الأول في البحث والدراسة لثقتنا المطلقة في صحتها، ولأن المؤلفين في القراءات القرآنية كانوا أشد حرصاً من النحاة على صحة السند وعلى استيفاء البحث ودقته.

3 ــ المستوى الدلالي، وقد بحثنا فيه الظواهر الآتية:

أ ــ التضاد.

ب ــ الترادف.

ج ــ المشترك اللفظي.

د ــ القلب.

هـ ــ التذكير والتأنيث.

الفصل الثالث : القراءات القرآنية:

درسنا في هذا الفصل:

1 ــ موقف النحاة من القراءات القرآنية، وهو موقف غير طبيعي يتجلى في طعن النحاة ورفضهم للقراءات الصحيحة السند المخالفة

لقواعدهم، وفي اتهامهم المزور القراء الكرام بالغفلة وقلة الضبط وعدم إلمامهم بأصول النحاة ومقاييسهم، وهو موقف عام اتخذه غالب النحاة من القراءات القرآنية.

2 ــ أنواع القراءة وشروط القراءة الصحيحة، وقد قسمت القراءة إلى متواترة وآحاد وشاذة، ووضعت للقراءة الصحيحة شروط معينة.

وقد درسنا هذه الشروط وقبلنا أن يتوفر في القراءة: صحة السند المتصل، ورفضنا اشتراط: موافقة العربية ولو من وجه، وموافقة رسم المصحف ولو احتمالا، لأنّ:

1 ــ أثر النحاة في اشتراط هذين الشرطين واضح.

2 ــ نسبة الشذوذ إلى قراءة الصحابة والتابعين، ومن الخطل أن نتبع قول من قال: إن القراءات السبع متواترةٌ، وإن القراءاتِ الثلاثَ المتممةَ لها وقراءةَ الصحابة آحادٌ، وقراءة التابعين شاذةٌ، فإذا كانت قراءات الصحابة آحادا والتابعين شاذة فكيف تكون قراءات القراء السبعة متواترة وهم لم يأخذوا قراءتهم إلا عن الصحابة أو عن التابعين؟

3 ــ سبيل القراءة الوحيد هو التلقي مشافهة وسماعاً.

4 ــ قدمُ القراءات ووجودُها قبل النحاة وقواعدهم المعيارية.

5 ــ رسم المصحف ليس توقيفيا وإنما يخضع لما تخضع له الكتابة ورسم الحروف من تطور، ونقط أبي الأسود وإعجام الحروف وتطوير الخليل لحركات الشكل دليل ذلك.

والأهمُّ أن النحاة عندما يرفضون القراءةَ لا يرفضونها لأنها مخالفةٌ لهذه الشروط أو أحدها وإنما لأنها خالفت معاييرَهم المبنيةَ على استقراءٍ ناقص،

وهي معايير اعتد بها النحاة اعتداداً شديداً ألجأهم إلى تأويل النص القرآني المحكم حتى يطرد مع قواعدهم .

3 ـــ صلةُ القراءاتِ القرآنيةِ بالجواز الإعرابي ، ناقشنا في هذا المقام قضية إنكار إبراهيم أنيس للإعراب في العربية ، ودللنا على فساد مذهبه وبعده عن تمثل الواقع اللغوي التاريخي الذي عاشته العربية ومازالت تعيشه على لسان إبراهيم أنيس نفسه ، ثم قدمنا نماذج معينة تدل على صلة القراءات بالجوازات النحوية ، وكنا قد حرصنا في الباب الأول من هذا البحث على الاستشهاد والاحتجاج بالقراءات القرآنية لكل جواز إعرابي له مايعضده ويؤيد صحته في قراءات القرآن الكريم .

الباب الثالث : (توجيه النحاة للجوازات الإعرابية) :

الفصل الأول : العامل :

بيّنا في هذا الفصل زيفَ نظرية العامل وصلتها بالمنطق الكلامي الجدلي وكيفية استخدام النحاة لهذه النظرية في تبرير وتوجيه عدد من الجوازات النحوية وذلك عن طريق :

أ ـــ الإعمال والإهمال .

ب ـــ إضمار العامل .

ج ـــ تعدد مبنى العامل وتعدد عمله .

الفصل الثاني : الافتراض والقياس :

يتجلى الافتراض في أمرين :

أ ـــ الإعراب على الموضع أو المحل .

ب ـــ الإعراب على التوهم .

أما القياس بدعوى الحمل والمشابهة فيظهر استخدام النحاة له في تبرير عدد من الجوازات النحوية المفترضة التي أجازها القياس النظري وحده .

الفصل الثالث : التأويل والتقدير :

اتخذ النحاة من التأويل والتقدير مبرراً لتسويغ عدد من الجوازات النحوية في الاستعمال .

الفصل الرابع : المعنى النحوي :

درسنا في هذا الفصل بعض أساليب لغوية برر النحاة تعدد العلامات الإعرابية عليها عن طريق الاعتماد على اختلاف المعنى النحوي من علامة إعرابية إلى أخرى .

وقد رفضنا هذه المبررات جميعاً التي ساهمت في تبرير هذه الجوازات من وجهة نظرٍ عقلية، وعملت على تعقيد النحو العربي، ونقض اطراد القواعد .

الباب الرابع : (صلة الجواز النحوي بدلالة الإعراب على المعنى) :

الفصل الأول : القيمة المعنوية لعلامات الإعراب :

وقد درسنا فيه مدلولَ علامات الإعراب المعنوي عند النحاة القدامى ، وبينا قصور هذا الفهم وأن العربية تمتاز بكثرة القرائن اللفظية والمعنوية الدالة على المعنى النحوي، وأن الإعراب لايشملُ كلَّ ألفاظِ اللغة لذلك درسنا البناء والإعراب، والإعراب المحلي ، والإعراب التقديري، وكذلك حركة التخلص من التقاء الساكنين .

الفصل الثاني : الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى :

وقد بحثنا في هذا الفصل القضايا التالية :

1 ـــ تعدد المعنى النحوي للعلامة الإعرابية .

2 ـــ تأثير الجواز الإعرابي في المعنى النحوي .

3 ـــ التطور التاريخي لعلامات الإعراب ، وهو تطور يتمثل في :

أ ـــ تقليص العلامات الإعرابية .

ب ـــ التداخل بين العلامات الإعرابية والبنائية .

ج ـــ الميل إلى التخلص من العلامات الإعرابية .

هذه هي الخطوط العامة والعريضة لهذا البحث الذي نرجو من الله العلي القدير أن يكون قد حوى إضافة ولو متواضعة لدراساتنا النحوية واللغوية وأن يساهم ولو بقدر يسير في تنمية دراسة اللغة العربية وتطورها ، فما آمنت به من خلال هذا البحث أن اللغة العربية مازالت في حاجة إلى درس جديد تقوم بأعبائه هيئة جماعية مخلصة لله ودينه أولاً ولهذه اللغة ورصيدها الحضاري ثانياً ، وللأمة العربية المتطلعة إلى المستقبل المشرق ثالثاً .

ولا يسعني وقد بلغ هذا البحث غايته إلا أن أقدم شكريَ الوافرَ لأستاذي الدكتور : (محمد خليفة الدناع) المشرف على هذه الرسالة ، وأنا أعلم أن هذا الشكر لن يفيه حقه وما بذله من جهد العالِم المخلص نصحا وإرشاداً وتوجيها ومراجعة لأبواب هذا البحث وفصوله مراجعة دقيقة فاحصة ، كما أوجه شكريَ الخالصَ إلى جميع أساتذة « وحدة بحوث اللغة العربية » ، الذين كانت عين رعايتهم على هذا البحث عين الأب الناصح المشفق الغيور .

والله من وراء القصد وعليه السبيل ومنه نستمد العون والتوفيق وما اتكالنا إلا عليه سبحانه وتعالى .

التمهيد

أولاً : نشأة مصطلح الجواز في النحو العربي .

ثانياً : معنى الجواز دلالة واصطلاحاً .

ثالثاً : تعبير النحاة عن ظاهرة الجواز النحوي وأنواعه :

أ ــ الجواز السماعي

ب ــ الجواز القياسي

رابعاً : رفض النحاة لبعض مظاهر الجواز السماعي

أولاً : نشأة مصطلح « الجواز » في النحو العربي

عرف النحو العربي مصطلح الجواز منذ بداياته الأولى فقد ولد هذا المصطلح مع نشأة النحو العربي وبداية وضع لبناته الأولى وذلك بسبب أمرين :

أولاً : إن النحو العربي في بداياته الأولى وما بعدها قد قام على أيدي وجهود نحاة كانوا من قراء القرآن الكريم ورواة قراءاته ، وقد أدركوا من خلال القراءة القرآنية التي تؤخذ مشافهة وتنقل سماعاً أن الآية القرآنية الواحدة يمكن أن تقرأ بعدة أوجه مسموعة سواء أكان هذا التعدد في الصوت أم في الصرف أم في النحو وحركاته الإعرابية أم في الدلالة ، ولا يثير هذا التعدد معارضة أو إنكاراً من أحد لأنه مأخوذ عن أساتذة مجيدين ، ولم يداخل هذا التعدد في القراءة لحن أو تصحيف أو تحريف ، ويؤيد هذا التعدد في قراءة الآية الواحدة ما روي عن الرسول ﷺ : أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه .

إن أبا الأسود الدؤلي الذي وضع حركات التشكيل للأصوات العربية ، أو ما عرف بنقط أبي الأسود ، وكذلك تلاميذه نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر العدواني اللذان وضعا إعجام الحروف بأمر من الحجاج والي العراق كما تذكر بعض الروايات

وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج قارىء المدينة ونزيل الاسكندرية، وغيرهم من الذين تنسب إليهم مشاركة في وضع بدايات النحو العربي كلهم قراء مجيدون لقراءة القرآن الكريم .

وكذلك من جاء بعدهم أمثال عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء التيمي .

وتعتبر الكوفة مدرسة بذاتها في مجال إقراء القرآن ورواية قراءاته ونقلها، لذلك نجد غالب نحاتها من القراء أمثال : أبي جعفر الرؤاسي والكسائي والفراء، الذي يظهر علمه بالقراءات القرآنية واضحاً في كتابه (معاني القرآن) وكذلك أحمد بن يحيى ثعلب .

إن جميع هؤلاء النحاة المتقدمين قد اشتغلوا بقراءة القرآن الكريم وإقرائه وتلقوه سماعاً ومشافهة عن شيوخ كثيرين، من بينهم صحابة أجلاء كعلي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وعبد الله بن العباس وأبي هريرة، ولكل واحد من هؤلاء الشيوخ قراءته المتصلة السند بالرسول ﷺ ، ولا ريب أن هؤلاء النحاة القراء قد وعوا الوجوه المتعددة التي يمكن أن تقرأ بها الآية الواحدة بالتلقي مشافهة والأخذ سماعاً ، ولا يطعن في ذلك أنهم قد حاولوا الحدّ من تعدد الوجوه في القراءة من خلال تطبيق قواعدهم وما توصلوا إليه من قوانين لغوية على قراءات القرآن الكريم ومحاولتهم إخضاع القراءة لهذه المقاييس والقواعد .

ثانياً : شهدت اللغة العربية بعد الإسلام ودخول الأعاجم المختلفي الأجناس واللغات فيه تطوراً سريعاً شاملاً ، وهو تطور هدد أساس اللغة المنزل بها القرآن الكريم ، وعمل على تمزيق كيانها المتحد وتشويهه مما دعا هؤلاء النحاة إلى محاربة هذه الظاهرة الخطيرة وتقويم ألسنة العجم وتثقيفها حتى يفقهوا قوانين العربية ويتمكنوا من فهم كتاب الله ، وقد اتخذ عمل النحاة من أجل هذين الهدفين «محاربة اللحن وتعليم الأجانب» ثلاثة مسارات :

أ ــ إعجام حروف المصحف ونقطها بحيث يتميز كل حرف برسم خاص .
ب ــ تشكيل حروف المصحف لحماية بنية الكلمة من التحريف .
ج ــ ملاحظة اللحن وإدراكه ومن ثم العمل على تقويمه وإصلاحه .

وقد نتج عن هذا المسار الأخير وجود النحو المعياري الذي يسعى إلى دراسة خصائص العربية والتقعيد لها ، وهو مسار لزمه مشافهة الأعراب البدو وسماع اللغة عنهم ، وهم أعراب ضمتهم بيئات عديدة ووجدت بينهم خلافات وفروق لهجية شملت مستويات اللغة جميعاً ، وقد قبل النحاة هذا التعدد اللهجي وخاصة في المستوى النحوي وتلقوه بالرضا والقبول لأنهم وجدوا له نظيراً في قراءات القرآن الكريم التي أتقنوها مشافهة ، ولأن هذا الخلاف اللهجي صادر عن بيئات لا يجوز عليها اللحن والخطأ في الكلام لبعدها عن الاختلاط بالأعاجم والتأثر برطانتهم ، هي لهجات سليمة يتكلمها أهلها سليقة وملكة وتؤيدها قراءات القرآن .

النحاةُ وجدوا قراءاتٍ قرآنيةً كثيرةً تتيح في الآيةِ الواحدةِ عدةَ أوجهٍ متواترةٍ نقلاً ومتصلةٍ سندا ، ولهجات عربية نقلت من مواطن الفصاحة لذلك تقبلوا ظاهرة الجوازاتِ في النحو العربي ، ووجدت مع ميلاده وبداياته الأولى ، وخير من يمثل ذلك « الكتاب » لسيبويه و (معاني القرآن) للفراء ، وهما من أول المؤلفاتِ التي وصلتنا اهتماماً بدراسة اللغةِ والتقعيدِ لها ، في هذين الكتابين نجد جوازات نحويةً عديدةً مبنيةً على السماعِ عن العرب وعلى قراءاتِ القرآن الكريم وقد حظيت في مجملها بالقبول والرضا من هذين النحويين ، وعملاً على تبريرها وإيجاد مسوغات لها تفسرها ، وهي مسوغات لا تنطلق في الغالب من قانون لغوي وإنما من مقولات عقلية منطقية فتحت المجال أمام النحاة اللاحقين لإيجاد جوازات قياسية لا يسندها السماع عن العرب ولا تعتمد على القراءات القرآنية .

ثانياً : معنى الجواز : دلالة واصطلاحاً

إن هذه الظاهرة « الجوازات » كما عرضها النحاة المتعاقبون في مؤلفاتهم تعني عندهم أن تتعاقب أو تتبادل حركتان إعرابيتان أو أكثرُ على كلمة بعينها في أسلوب

معين متحد التركيب أو المعنى، ولا ينتج عن تغير الحركة الإعرابية تغير في معنى الأسلوب غالباً .

أجاز النحاة في قولنا : ما زيد قائماً ، الرفع والنصب في لفظة « قائم » ونسبوا النصبَ إلى أهل الحجاز والرفع إلى بني تميم .

وأجازوا في قولنا : ما زيد بقائم ولا قاعد ، الجر والنصب في لفظة « قاعد » اعتماداً على الإعراب اللفظي لكلمة « بقائم » والإعراب المحلي أو الموضعي لها .

وغيرها من الأساليب التي أجازوا ظهور أكثر من حركة إعرابية على كلمة معينة فيها دون أن ينصوا على اختلاف المعنى ، بل نصوا في بعض المواضع على اتفاق المعنى وأنَّ تغيرَ الحركةِ الإعرابيةِ لا ينتج عنه تغير في دلالة الأسلوب .

ولكن النحاة يقولون بوجود تغير في معنى الأسلوب اقتضاه تغير الحركة الإعرابية خاصة في الأفعال المضارعة المعطوفة .

مثلا أجاز النحاة في هذا المثال : لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن ، الجزم والنصب والرفع في الفعل « تشرب » ، وقالوا إنَّ معناه مجزوما غيرُ معناه وهو منصوب أو مرفوع .

قرئ قوله تعالى ﴿ وزلزلوا حتى يقولُ الرسول ﴾[1] برفع الفعل « يقول » ونصبه ، فقالوا إن معناه مرفوعاً غيرُ معناه منصوباً .

وقرىء قوله تعالى ﴿ من يضلل الله فلا هادي له ويذرْهم ﴾[2] بجزم الفعل « يذرهم » ونصبه ورفعه ، فذهبوا إلى أن دلالته تتغير بحسب الحركة الإعرابية التي تظهر عليه .

إن الواو في العربية مبنى واحد يدل على عدة معانٍ وكذلك « حتى » فالتغير في المعنى ناتج عن معاني هاتين الأداتين الوظيفية ، فالواو في المثال الأول يمكن على توجيه

(1) البقرة الآية 214 .

(2) الأعراف الآية 186 .

النحاة أن تكون عاطفة في حالة الجزم ودالة على المعية والمصاحبة في حالة النصب، ودالة على الاستئناف في حالة الرفع، وكل واحد من هذه المعاني ينتج عنه معنى معين يخالف دلالة المعاني الأخرى.

والجوازات قد تكون ثنائية أو ثلاثية، وقد تكون أكثر من ذلك كما في حالة تكرر لا النافية للجنس في مثل قولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله، وقد تتعدد صورها حتى تجاوز الحد المألوف وتدخل في باب الإحالة، فالنداء والاشتغال والاستثناء مثلا أبواب نحوية تمتاز بكثرة جوازاتها النحوية وتعددها والصفة المركبة أو ما أطلق عليه النحاة «باب الصفة المشبهة» بالغ النحاة في تفريعها وتقسيمها وفيما يدخل عليها من جواز نحوي حد الإحالة والإفراط.

إن الدلالة العامة للفظة «الجواز» هي سلوك الموضع والسير فيه، وقد تطورت هذه الدلالة بحيث أصبحت تعني: جواز الشيء وعدم منعه[3] ومنه الجواز النحوي، والجواز الشرعي الذي يعني في عرف الفقهاء: الأمر المباح.

وتجمع لفظة «الجواز» على «أجوزة» وهو جمع ممات، وعلى «جوازات» إذا أريد منها الدلالة على «صك المسافر» الوثيقة التي تتيح لحاملها حرية التجول في غير موطنه، وهو جمع حادث ومولد يرى بعض المحدثين أن استعماله للدلالة على المعنى السابق من الخطأ الشائع[4]، لعدم ورودها عن بداة العرب الأقحاح الذين لم يعرفوا هذه الصكوك.

وهي لفظة شائعة الاستخدام اليوم على ألسنة العرب جميعاً مثقفيهم وأميهم في ذلك سواء، وأصبح من المألوف سماع «إدارة الجوازات» التي تمنح الصكوك للمسافرين والجوازات للدلالة على هذه الصكوك، واللغة رهن بالاستعمال والاستخدام لا يقل ولا تقل، وهي كائن حي يتطور ويتأثر بما حوله من ظروف ثقافية واجتماعية ونفسية،

---

(3) ديوان الأدب جـ 3 ص394، إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة. محيط المحيط ص 136، بطرس البستاني، مؤسسة جواد للطباعة، 1977 م.

(4) معجم الأخطاء الشائعة ص 95، محمد العدناني، مكتبة لبنان ط 2، 1969 م.

ونحن جيل اليوم من العرب أهل هذه اللغة وهي ملكنا وطوع بناننا وإرادتنا ، وهي أداتنا التي بها نتفاهم ونؤدي أغراضنا بسلائقنا الموروثة والمكتسبة ، وبما يحوطنا من مؤثرات وظروف لم يعشها أجدادنا الأوائل .

وقد استعملنا هنا هذا الجمع « جوازات » للدلالة على ظاهرة تعاقب أو تبادل الحركات الإعرابية على كلمة بعينها في أسلوب معين مع أنها محدثة ومولدة الدلالة والمعنى لشيوع استخدامها لدى اللغويين المحدثين مثل د . عفيف دمشقية و د . فؤاد ترزي ، حيث استخدما هذه اللفظة « الجوازات » للدلالة على الجواز النحوي[5] .

والصلة بين هذا المعنى ومعنى صكوك المسافرين جلية غير خافية ، الجواز النحوي طريق إلى استخدام آخر في اللغة غير ممنوع ، والصك يبيح لصاحبه التجول في موطن آخر .

إن شيوع هذا الجمع على الألسنة واندثار الجمع الآخر وانزواءه في بطون المعاجم والأسفار يبيح لنا استخدامه وتحميله دلالة جديدة تعارف عليها بعض من سبقنا غير مؤمنين بالمقولة الشهيرة : خطأ شائع خير من صواب مهجور ، لأن الأمر الشائع المتعارف عليه لا يعتبر خطأ وإنما هو الصواب وغيره هو الخطأ لهجرانه وعدم ذيوعه على ألسنة المتكلمين باللغة .

ثالثاً : تعبير النحاة عن هذه الظاهرة وأنواعها

إن الدارس للنحو العربي في مؤلفاته القديمة والحديثة يلحظ تناقضاً فاضحاً وتبايناً واضحاً لدى النحاة في الاعتداد بهذه الظاهرة ورفض بعض أساليبها وردها ، فهم من ناحية قد توسعوا في استخدام مصطلح الجواز حتى دعاهم ذلك إلى تحكيم القياس العقلي المنطقي ، ومن ناحية أخرى نراهم قد رفضوا بعض الجوازات النحوية مع توفر

---

(5) المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي ص 81 ، د . عفيف دمشقية ، معهد الإنماء العربي ط 1 بيروت 1978 م . في أصول اللغة والنحو ص 188 ، د . فؤاد حنا ترزي ، مطبعة دار الكتب ـــ لبنان ، 1969 م .

السماع فيها والرواية عن العرب ، ويمكن بناء على ذلك تقسيم الجوازات النحوية إلى ثلاثة أقسام :

أ ــ جوازات سماعية قبلها النحاة وقعدوا لها .

ب ــ جوازات سماعية أنكرها النحاة ورفضوا الاعتداد بها في التقعيد .

ج ــ جوازات قياسية لم تقم على سماع ورواية عن العرب ، وهي تتألف من شقين :

1 ــ جواز تعاقب الحركات الإعرابية على كلمة بعينها في تركيب معين قياساً .

2 ــ جواز تعداد التوجيهات والمعاني الإعرابية في الأسلوب دون أن تتغير الحركة الإعرابية .

أ ــ الجوازات السماعية

استخدام النحاة مصطلح « الجواز » وما اشتق من مادته مثل : جائز ويجوز وعدة تعابير وألفاظ أخرى تدل كلها على هذه الظاهرة وتشرح معناها للقارىء من خلال الأمثلة والشواهد التي يسوقها النحاة وتعقيباتهم عليها ، شيخ النحاة سيبويه ــ وهو قدوة النحاة جميعاً وإمامهم ــ عبر عن هذه الظاهرة في كتابه بألفاظ وتعابير متعددة لا اختلاف بينها في الدلالة على الجوازات النحوية ، وقد تابعه النحاة من بعده وترسموا خطاه في استخدام ألفاظه وعباراته المتنوعة ولم يهتموا بتأصيل مصطلح الجواز في النحو العربي وتحديده :

1 ــ عبر سيبويه عن هذه الظاهرة في كتابه تعبيراً مباشراً باستخدام مصطلح الجواز وما اشتق من مادته ، وهذه المشتقات تنحصر في الفعل الماضي وفي الفعل المضارع المقرون بقد والخالي منها وفي اسم الفاعل وفي المصدر [6] .

(6) الكتاب جـ 1 ص 62- 64- 105- 201- 380- 91- 101 وغيرها ، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار القلم .

2 ــ اعتماده على اللهجات العربية وما سمع عن العرب من الرواة الموثوق بهم في تحديد هذه الظاهرة، وكذلك القراءات القرآنية وإن كان استشهاده بها قليلا ويرفض إيرادها ويهملها عندما تنسف قاعدة قررها، وقد اتخذ هذا الأمر عنده عدة نواحٍ نوجزها فيما يلي:

أ ــ تعقيبه على أحد وجهي ظاهرة الجوازات بأنه أسلوب اختاره قوم من العرب، أو أن هذا الوجه قد قرىء به في القرآن الكريم، أو أن هذا الوجه عربي كثير أو عربي مطرد، أو ينسب الوجه الثاني إلى بيئة عربية معينة ويشاركها فيه ناس كثير من العرب:

مثلا يقول «ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: هلا خيراً من ذلك... وإن شئت رفعته فقد سمعنا رفع بعضه من العرب وممن سمعه من العرب»[7].

ويقول في باب ما يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنيا عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات: وذلك قولك «الحمدُ للّه، والعجب لك، والويلُ لك والترابُ لك... ومن العرب من ينصب بالألف واللام من ذلك قولك: الحمدَ للّه فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير، وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون: الترابَ لك»[8].

ب ــ وقد ينسب الوجهين معاً في عبارة صريحة إلى العرب دون أن ينسب أياً منهما إلى بيئة لغوية أو قبيلة معينة، وقد ينسب كل لهجة إلى بيئتها الخاصة التي تكلمت بها:

يقول «إن كان زيد لهو الظريفَ وإن كنا لنحن الصالحين، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون... وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه... فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدا

(7) الكتاب جـ 1 ص 268.

(8) الكتاب جـ 1 ص 328-330.

هو خيرٌ منك ، وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها [وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون] »[9] .

ويقول : « ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿ ما هذا بشرا[10] ﴾ في لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف »[11] .

جـ ــ وقد يعقب على الوجهين الجائزين معاً في الأسلوب بما يقتضي أنهما عنده سواء في الجودة والحسن ، مثلا قرىء قوله تعالى ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾[12] بالرفع عند عامة القراء وقرأها الحسن البصري بالنصب في لفظة « ثمود »[13] فقال « فالنصب عربي كثير والرفع أجود »[14] .

3 ــ وعبر سيبويه عن الجوازات النحوية بعبارات الاستحسان والاختيار التي يقرنها في بعض الأحيان بالسماع والرواية عن العرب .

يقول مثلا « ومما يختار فيه النصب لنصب الأول ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة « الواو والفاء وثم » قولك : لقيت القوم كلهم حتى عبدَ الله لقيته ... وقد يحسن الجر في هذا كله وهو عربي تقول وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبدِ الله لقيته ... والرفع جائز كما جاز في « الواو وثم » وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبدُ الله لقيته »[15] .

في هذا الأسلوب : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، يجوز في الاسم الواقع بعد « حتى » عند سيبويه النصب والجر والرفع ، وقد عبر عن جوازها بالاختيار للنصب

---

(9) الزخرف الآية 76 ، وهي قراءة عبد اللّه بن مسعود ، معاني القرآن للفراء ، تحقيق : النجار ونجاتي ط 2 جـ 3 ص 37 ، عالم الكتب بيروت ــ 1980 م . الكتاب جـ 2 ص 390-393 .

(10) سورة يوسف الآية 31 .

(11) الكتاب جـ 1 ص 59 .

(12) فصلت 17 .

(13) معاني القرآن للفراء جـ 2 ص 14 .

(14) الكتاب جـ 1 ص 81-82 .

(15) الكتاب جـ 1 ص 96-97 .

والاستحسان للجر والجواز للرفع، وكلها ألفاظ مترادفة المعنى عند سيبويه وإن كان الاختيار قد يوحي بأن النصب هو الوجه الأفضل عنده .

ويقول في نص آخر «وذلك قولك : رأيت زيدا وعمرا كلمته ... وإنما اختير النصب ها هنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم ... وقد يبتدأ فيحمل على مثل مايحمل عليه وليس قبله منصوب وهو عربي جيد وذلك قولك : لقيت زيدا وعمرٌ كلمته»[16] .

الاختيار في هذا النص دعمته العلة عند سيبويه، والابتداء تفسير لحالة الرفع، والاستعمالان منقولان عن العرب، فالضمير في قوله «أحسن عندهم» يعود على العرب، ولفظة «عربي جيد» تعني أنه من استعمالات العرب، وإن كان الحسن والجودة مقرونين عند سيبويه بالتعليل في الوجه الأول وبسهولة التفسير وتوجيه الرفع في الوجه الثاني .

4 ـــ ولسيبويه تعابير أخرى دل بها في كتابه على هذه الظاهرة وهي عادة ما تقترن بالمشيئة في مثل قوله «وإن شئت رفعت والرفع فيه أقوى»[17] بعد أن بين جواز النصب في مثل قولنا : ما زيدا ضربته ولا زيدا قتلته .

أو تخلو منها مثل قوله «والوجه فيه الجر»[18] وهو يقصد قولنا : ليس زيد بجبان ولا بخيلا، إذ يجوز في لفظة «بخيلا» النصب على الموضع والجرّ على اللفظ، ومثل قوله «يومُ الجمعة ألقاك فيه ... ويدخل النصب فيه»[19] أي في لفظة «يوم» .

هذا هو في الغالب تعبير سيبويه عن الجوازات النحوية في كتابه، والذي يوضح في غالب الأحيان أن هذه الجوازات منقولة ومسموعة عن العرب، ولا نكاد نجد عند النحاة المتأخرين عنه اختلافاً أو تغيراً في هذه الأساليب والألفاظ، وإن كانوا قد

(16) الكتاب جـ 1 ص 88-90 .

(17) الكتاب جـ 1 ص 145-146 .

(18) الكتاب جـ 1 ص 66-67 .

(19) الكتاب جـ 1 ص 84-85 .

اختلفوا عنه في السعي إلى المعيارية وما تستلزمه من تكثيف في العبارة وفي إهمال إسناد الأساليب إلى العرب والمتصلة بظاهرة الجوازات في الغالب، قارن مثلاً حديث سيبويه عن نصب الاسم التالي لاسم الفاعل وجره بحديث الفراء والمبرد وابن يعيش وابن هشام عن الموضوع نفسه.

ب ــ الجوازات القياسية

القياس ركن أساسي من أركان أصول النحو العربي، وقد بالغ النحاة القدامى في استخدامه حتى فرضوا على المتكلمين باللغة من الأساليب ما لم يرد به سماع عن العرب ولم يوجد له نظير في كلامهم، جاء في الكتاب «وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطرا يشبهه بقوله: يا رجلا، يجعله إذا نون وطال كالنكرة، ولم نسمع عربياً يقوله»[20].

وجاء في الجنى الداني «وما يوجد في كتب النحويين من نحو: ما قام سعد لكن سعيد، فمن كلامهم لا من كلام العرب»[21].

وغيرها من الشواهد الكثيرة المبثوثة في مؤلفات النحاة، التي تبرز أن اللغة قد تحولت إلى صناعة يحتكرها النحاة ويفرضون من خلالها ما شاؤوا من استعمالات وتراكيب على المتكلمين باللغة.

والجوازات النحوية مجال خصب استغله النحاة لفرض أساليب قياسية لم يرد بها الاستعمال وإن كان لها نظير ومشابه في كلام العرب، وقد أوضحنا سابقاً أن الجوازات القياسية ذات شقين عند النحاة:

1 ــ شق يتناول تعدد الحركة الإعرابية وتعاقبها على كلمة بعينها في أسلوب معين وهو ما يهمنا.

---

(20) الكتاب جـ 2 ص 203.

(21) الجنى الداني في حروف المعاني، ص 588، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة بيروت ط 2 1983.

2 ـــ شق يتناول تعدد الأوجه الإعرابية للفظة المعينة التي لا تتغير حركتها الإعرابية وإنما معناها النحوي التركيبي .

1 ـــ في الحركة الإعرابية

إن الأمثلة على هذا الصنيع كثيرة في كتب النحاة وقد اعترفوا بقياسية بعضها صراحة دونما سند من سماع أو وجود نظير وتماثل في كلام العرب أهل اللغة .

مثلا عندما يجتمع الاسم واللقب وهما مفردان في أسلوب ما يضاف اللقب إلى الاسم مثل : هذا سعيدُ كرزٍ ، وقد أجاز الزجاج اتباع اللقب للاسم في إعرابه فنقول : هذا سعيدٌ كرزٌ ، برفع لفظة كرز ، ورأيت سعيداً كرزا ، بنصبها ، وكذلك في حالة الجر يجر اللقب اتباعا للاسم المجرور في مثل قولنا : مررت بسعيد كرزٍ ، وقد اعترف الزجاج صراحة بأن ما أجازه من اتباع اللقب للاسم في الإعراب لا يعتمد على كلام العرب وإنما على القياس وحده ، قال معقباً على إضافة اللقب إلى الاسم « فهذا كلام العرب ، ويجوز أن تجعل اللقب بدلاً من الاسم فتقول هذا زيدٌ قفةٌ يا هذا ، وهذا قياس وليس من كلام العرب إنما تقول العرب : هذا قيسُ قفةَ وسعيدُ كرزٍ »[22] .

وانظر إلى الصفة المركبة وكيف عمل فيها القياس النحوي .

النحاة يجيزون أن تتعاقب حركتان إعرابيتان أو أكثر على كلمة معينة في أسلوب بعينه احتكاما إلى القياس وحده دونما سند من السماع والرواية عن العرب ، هذا البيت مثلا للشاعر كلحبة اليربوعي جاء في « المفضليات » ضمن قصيدة مرفوعة القوافي[23] ، وهو :

هي الفرس التي كرت عليهم عليها الشيخُ كالأسدِ الكليمُ

أجاز فيه ابن جني احتكاماً إلى الصنعة النحوية : أن تكون لفظة « الكليم » فيه

(22) ما ينصرف وما لا ينصرف ص 101 ، إبراهيم بن محمد الزجاج ، تحقيق : هدى محمد قراعة ، مطابع الأهرام التجارية 1971 .

(23) المفضليات ص 33 ، المفضل بن محمد بن يعلى الضبي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر .

مجرورة أيضاً إضافة إلى رفعها الذي رواه المفضل الضبي وهو راوية موثوق في روايته، والجر عنده أن تجعل الكليم صفة للأسد المجرورة بكاف التشبيه، والرفع على جعلها صفة للفظة «الشيخ»[24].

إن هذا البيت قد رواه الرواة الثقات برفع لفظة الكليم والقصيدة التي جاء فيها هذا البيت مرفوعة القوافي وهي معنى وإعرابا صفة أو نعت للفظة الشيخ المرفوعة، وقد شبه هذا الشيخ الكليم في عنفوان اندفاعه إلى قلب المعركة بالأسد.

والقارىء يرى أن الجر الذي جوزه ابن جني في هذا البيت إنما هو أمر مفتعل ولا أساس له من الرواية الموثقة، أجازته الصنعة النحوية وحدها وهي صحة أن تقع الكليم صفة للأسد المشبه به الشيخ، وهذه الإجازة المفتعلة تجعل الشاعر يرتكب «الإقواء» وهو تغير في حركة القافية من الضم إلى الجر مما يؤثر على اطراد نغمة القوافي وانسيابها في ايقاع متحد وإن كان لا يؤثر في وزن البيت أو في هيكل التفاعيل المجرد.

وإذا نظرنا في شرح «الزمخشري» للامية العرب للشاعر الصعلوك «الشنفرى» وجدنا ما يدل بوضوح على هذه الجوازات القياسية المفتعلة وإن كان يوجد لبعضها نظير في كلام العرب.

يقول الشنفرى :

ولست بمهياف يُعَشّيٌ سوامه مجدعةً سقبانها وهي بهل

الرواية جاءت بنصب لفظة «مجدعة»، ولكن الزمخشري يجيز بناء على الصنعة النحوية أن تكون هذه اللفظة مرفوعة أيضاً لصحة أن تكون مبتدأ وما بعدها خبر لها[25].

إن الأمثلة على افتعال الجوازات النحوية كثيرة ومتنوعة ولعل هذا النص الذي

---

(24) الخصائص جـ1 ص 13، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد النجار، ط 2 دار الهدى للطباعة والنشر ـ بيروت.

(25) أعجب العجب في شرح لامية العرب، محمود بن عمر الزمخشري، مطابع الفجر الحديثة ط 1 1392 م.

أورده ابن جني في كتابه « الخصائص » يكفينا إيراد المزيد منها لما له من دلالة واضحة على ما نقول ، قال « وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير ، منه القراءات التي تؤثر رواية ولا تتجاوز لأنه لم يسمع فيها ذلك كقوله عز اسمه ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾[26] فالسنة المأخوذ بها في ذلك اتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح أشياء فيها وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها ، نعم وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسنه كأن يقرأ : بسم اللّه الرحمنُ الرحيمُ ، برفع الصفتين جميعاً على المدح ، ويجوز : بسم اللّه الرحمنَ الرحيمَ ، بنصبهما جميعاً عليه ، ويجوز : الرحمنُ الرحيمَ ، برفع الأول ونصب الثاني ، ويجوز : الرحمنَ الرحيمُ ، بنصب الأول ورفع الثاني »[27] .

ابن جني يعتمد على إتباع النعوت وقطعها الذي يعني هنا جواز رفع هذه الصفات على إضمار مبتدأ محذوف ، وجواز نصبها على إضمار فعل محذوف تقديره : أمدح أو أعني ، ولكنه يذكر صراحة أن هذه الوجوه الأربعة التي أجازها في هذه الآية لم تؤثر في القراءة وتروى عن القراء ، وإنما هي وجوه تجيزها الصناعة النحوية المتمثلة في القياس على النظير والشبه ، وهو في هذا الأمر ليس بدعا بين النحاة ، فالفراء الكوفي نجد عنده مثيلا لهذا القياس الذي تجيزه الصناعة النحوية وتمنعه القراءة المنقولة بالمشافهة والتلقي سماعا ، ففي كتابه (معاني القرآن) تصادفنا أمثال هذه التعابير « ولو قرأ قارىء « يا أبتُ » ــ بالرفع ــ لجاز وكان الوقف على الهاء جائزا ولم يقرأ به أحد نعلمه »[28] .

إن افتراض الجوازات النحوية وافتعالها من قبل النحاة الذي تجاوزوا فيه السماع والرواية المأثورة والقراءة المتصلة السند قد خلق بلبلة واضطراباً في أذهان الدارسين للغة ، إذ أصبحت لغة كثيرة الجوازات النحوية حتى أصبح من المألوف أن يقال : عجبت لنحوي يخطىء ، وأصبح من المألوف أن يقول أستاذ اللغة عندما يسأل عن

(26) النمل الآية 30 ، الفاتحة الآية 1 .

(27) الخصائص جـ 1 ص 398 .

(28) معاني القرآن جـ 2 ص 32 .

تركيب معين وصحة وجهه : يجوز فيه كذا وكذا ، دون حرج ودون أن نستقر وإياه على فهم أصيل للعبارة لا إجازات فيه ولا احتمالات ولا تعامل عقلي رياضي مع الأساليب .

إن ما يبعث على الدهشة والحيرة هو أن النحاة لجأوا إلى الافتراض والقياس وإلى صنع الشواهد والأمثلة مما عقّد نحو العربية ، ورفضوا من ناحية أخرى الأساليب الموثقة المطردة في الاستعمال ووصموها باللحن والخطأ ، وذلك يثبت أن اللغة قد تحولت إلى صناعة يحتكرها النحاة ويملكون حرية التصرف فيها وما على المتكلمين بها إلا انتظار مراسيم النحاة لاتباعها .

2 ـــ في الوجه الإعرابي

هذا الوجه له شأن كبير في النحو العربي وقد توسع النحاة في استخدامه وهو يعني : تعدد الوجه الإعرابي للكلمة من خلال الأسلوب الواردة فيه دون تغير في الحركة الإعرابية أو تبدل ...

من أمثلة « الكتاب » : سير عليه سيرا ، وانطلق به انطلاقا ، وضرب به ضربا ، وقد أجاز سيبويه نصب هذه المصادر من وجهين :

1 ـــ أن تكون منصوبة على الحال كما تقول : ذهب به مشيا ، ويجوز في هذه الحالة وصفه ، تقول : سير به سيرا عنيفا .

2 ـــ أن تكون منصوبة على إضمار فعل آخر يكون بدلا من اللفظ بالفعل والتقدير : سير عليه سيرا أي يسيرون سيرا ، وهذا الفعل مضمر لأن المصدر بدل من اللفظ به وذكره[29] .

والأسلوب لا يحتمل إلا معنى إعرابياً واحداً عند من نطق به وهو توكيد الكلام بإعادة الفعل في صورة مصدره ، ولا وجه لإعرابه حالا أو بإضمار فعل يعمل فيه النصب .

(29) الكتاب جـ 1 ص 231 .

قال تعالى ﴿ فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيراً وقوم نوح لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ ﴾[30].

فينقل القرطبي أربعة أوجه إعرابية في نصب لفظة قوم نوح :

1 ــ أن تكون معطوفة على الضمير « هم » في الفعل المتقدم عليها « فدمرناهم » وهو محله النصب بالمفعولية .

2 ــ أن تكون منصوبة بإضمار فعل تقديره : اذكر أي : يا محمد أو يا مخاطب قوم نوح .

3 ــ أن تكون منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور المؤخر : أغرقنا قوم نوح أغرقناهم .

4 ــ أن تكون منصوبة بالفعل المؤخر : أغرقناهم، وهذا الوجه ينكره أغلب النحاة[31] .

هذه الآية واضحة المعنى بينة الدلالة لا تحتاج إلى كل هذه الخرافات الإعرابية ، فلفظة « قوم نوح » منصوبة على المفعولية ، وقد عمل فيها ــ على فرض صحة نظرية العامل ــ الفعل المؤخر عنها ، والمشتمل على ضمير يعود عليها .

قال تعالى ﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ ﴾[32] .

وردت هذه الآية في القرآن الكريم مرتين ، وقد اختلف إعراب الزمخشري لكلمة « رزقا » الواردة فيها ، فهو في سورة البقرة يجوز فيها أن تكون منصوبة على المفعول لأجله إذا كانت « من » دالة على التبعيض ، ومنصوبة على المفعول به إذا كانت « من » دالة على البيان ، وفي سورة إبراهيم يرى أن لفظة « رزقا » إما أن تكون منصوبة على الحال من

(30) الفرقان الآيتان 37/36 .

(31) الجامع لأحكام القرآن ، جـ13 ص 31 ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ط3 دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، 1967 .

(32) البقرة 22 ، ابراهيم 32 .

المفعول ، وإما على المصدرية على افتراض أن الفعل « أخرج » في معنى ودلالة الفعل « رزق »[33] .

هذه أربعة أوجه إعرابية يجيزها الزمخشري في لفظة واحدة وردت في أسلوب واحد ذي خاصية معينة ، ويشعر القارىء من خلال دراسته لهذه التوجيهات والاحتمالات الإعرابية أن الجملة العربية تخضع لهندسة النحاة وافتراضاتهم المتكلفة وليس لما تدل عليه من معنى ولما تحمله من دلالة أسلوبية ، وهذه الآية لا تدل إلا على معنى واحد لا صلة له بكل هذه التخاريج الجوفاء ، لفظة « رزقا » منصوبة ، ولكن لماذا نصبت ؟ نصبها في هذا المقام لا يحمل إلا معنى نحوياً واحداً من كل هذه المعاني التي يوردها الزمخشري وهو « المفعول لأجله » ، فإنزال الحق سبحانه للماء من السماء وإخراج الثمرات به لإرزاق الخلق .

إن الأمثلة على هذا الصنيع كثيرة وكثيرة جداً ، ولا شك أن ذلك الشخص الذي تعجب من نحوي يخطىء كان على حق ، فالنحوي لما له من سلطان يجوز له أن يوجه الأسلوب أو يعربه كما يشاء دون أن يوجد من يقول له أخطأت ، وإن كان إعرابه ملفقاً وضعيفاً لا يدل عليه معنى الأسلوب ودلالة التركيب أو كان نوعاً من العبث بأساليب اللغة ، ذلك العبث الذي جرّ على اللغة العربية وبالا كثيرا مازلنا نعاني من آثاره السيئة ، ولم نملك بعدُ الشجاعة لإزالته ، انظر مثلا إلى الأوجه الإعرابية والجوازات النحوية التي يجوزها الفراء في لفظة « هدى » من قوله تعالى ﴿ آلم ذَلِكَ الكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾[34] أجاز أولا في لفظة « هدى » الرفع والنصب مع أنها لفظة مقصورة لا يظهر عليها إلا تنوين النصب ، وبيّن أن الرفع من ثلاثة أوجه ، وأن النصب من وجهين ، هي مرفوعة لأنها :

1 ــ إما أن تكون خبراً عن المبتدأ « ذلك » في حالة إعرابنا للفظة « الكتاب » نعتاً وصفة لـ « ذلك » .

(33) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جـ 1 ص 235 ، جـ 2 ص 379 ، حقق الرواية : محمد الصادق القمحاوي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ط الأخيرة 1972 م .

(34) البقرة الآيتان 2،1 .

2 ـــ وإما أن تكون تابعة لموضع « لا ريب فيه » إذا أعربت هذه الجملة خبرا .

3 ـــ وإما أن ترفع بالاستئناف تمام الكلام قبلها .

وهي منصوبة لأنها :

1 ـــ إما أن تكون حالا أو قطعاً في حالة إعرابنا لـ « الكتاب » خبرا للمبتدأ « ذلك » ، لأن « هدى » نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها فنصبتها لأن النكرة لا تكون دليلا على المعرفة .

2 ـــ وإما أن تكون حالا وقطعا من ضمير الغائب المجرور بفي « فيه » كأنك قلت : لا شك فيه هاديا[35] .

الحال ـــ كما هو النعت ـــ صفة ولكنها لا تدل على الثبوت واللزوم وإنما هي منتقلة ومتغيرة ، فزيد قد يكون الآن ضاحكا وقد يكون بعد قليل باكيا . وإن كان هناك من الحال ما يدل على الثبوت في مثل : خلق اللّٰه الزرافة يديها أطول من رجليها .

إن « الكتاب » وهو القرآن الكريم يمتاز في هذه الآية بصفتين لا تنفكان عنه أبدا هما : نفي الشك والريب عنه ، وهو شك عام يشمل كل ريب قد يقال حول هذا القرآن ويفترى عليه .

وكونه قد جاء لهداية الناس جميعا إلى طريق الخير والصلاح .

إن فوضى الأعاريب داء أصيبت به العربية على أيدي النحاة وخلق الاضطراب والتناقض لدى دارسي هذه اللغة ، وهي فوضى لا يحتملها النص اللغوي ذو الدلالة المحددة ، ما الذي يستفيده الدارس اللغوي من قول « ابن هشام » إن لفظة « عمرا » المنصوبة في قولنا : هذا ضارب زيد وعمرا ، إما أن تكون منصوبة بإضمار فعل أو بإضمار اسم فاعل منون أو بالعطف على محل لفظة « زيد » المجرورة لأن محلها النصب عند النحاة[36] .

---

(35) معاني القرآن جـ 1 ص 11-12 .

(36) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جـ 3 ص 231 ، جمال الدين عبد اللّٰه بن يوسف بن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر بيروت ط 6 ، 1974 م .

إن لفظة عمرو في هذا المثال منصوبة وذلك يدل على أن الضرب قد وقع عليها كما وقع على زيد المجرور قبلها، فالمعنى النحوي هو الذي استلزم نصبها لا العامل المفترض والمتوهم في هذه التوجيهات والتأويلات عند (ابن هشام) وغيره من النحاة.

التعدد الدلالي لمصطلح الجواز لدى النحاة

توسع النحاة في استخدام هذا المصطلح وحملوه عدة دلالات ليعبر عنها، وإن كانت هذه الدلالات المتنوعة لها صلة بالجوازات النحوية عموما.

1 ــ دلالة الجواز على الخلاف النحوي

خلاف النحاة حول إجازة أسلوب معين ومنعه أمر مشهور في النحو العربي وعبء إضافي ثقيل ناء بأوزاره هذا النحو ومازال يعاني، وقد استخدم النحاة غالباً عبارة الجواز أو الإجازة للدلالة على الخلافات النحوية مثلا يرى النحاة:

1 ــ أن فعل الكينونة المضارع الصيغة والمسبوق بـ «لم» يجوز حذف نونه إذا لم يتصل بضمير نصب أو لم يأت بعده حرف ساكن، وقد خالفهم «يونس بن حبيب» في الشرط الأخير فأجاز حذف نون الفعل المضارع المسبوق بـ «لم» والدال على الكينونة عند اتصاله بحرف ساكن مستدلا على هذه الإجازة بالسماع عن العرب وبقراءة قرآنية، وهي ما قرىء به قوله تعالى ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[37] بحذف النون من فعل الكينونة، وقد وصفت هذه القراءة بالشذوذ من قبل النحاة المانعين، ويرون أن مجيئها في الشعر يعتبر من قبيل الرخص أو الضرورات التي لا تجوز إلا في الشعر وحده[38].

ولم نجد من النحاة من تابع يونس بن حبيب في رأيه هذا إلا (ابن مالك) في

(37) البينة الآية 1.

(38) أوضح المسالك جـ1 ص 271. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 175-176، ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب ــ بيروت.

كتابه (التسهيل)، قال «ويجوز حذف لامها الساكن جزماً ولا يمنع ذلك ملاقاة ساكن وفاقا ليونس»[39].

وقد ذهب في مؤلف آخر من مؤلفاته إلى أن هذا الاستعمال من قبيل الضرورة الشعرية.

وقد حكم سيبويه على هذا الأسلوب بالمنع فقال «لا يقولون: لم يك الرجل»[40].

هذا الاستعمال الذي أجازه يونس واضطرب ابن مالك بين إجازته وقصره على الضرورة الشعرية يبدو أنه استعمال لم يتوفر له الاطراد، وإن كان استعمالا قد ورد عن العرب، وهذه قضية تتصل بمسألة سماع اللغة وروايتها ونحن عند وضع القوانين العامة مع الاستعمالات المطردة والكثيرة الاستخدام على ألسنة العرب، فالقاعدة العامة لا يقدح في صحتها استعمال قليل أو نادر وإنما يبرر وجودها ووضعها.

2 — أجاز بعض أهل الكوفة أن ينصب الاسمان الواقعان بعد «إن» وأخواتها معا، وأجازه الفراء في «ليت» خاصة، وجمهور النحاة ومنهم الكسائي الكوفي، على أن هذا الاستعمال غير جائز وإذا ورد في كلام منقول عن العرب فهو مؤول ومخرج على أن خبر إن أو أخواتها منصوب بإضمار فعل[41].

وقد نقل النحاة في مؤلفاتهم عدة شواهد جاءت بنصب الاسمين التاليين لـ «إن وليت ولعل وكأن»، مثل هذا البيت الذي ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه:

إذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا، إنّ حراسنا أسدا

---

(39) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص 56، ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق محمد بركات، دار الكتاب العربي للطبع والنشر — بيروت لبنان 1967 م.

(40) الكتاب جـ 4 ص 184.

(41) الجنى الداني ص 394، وتسهيل الفوائد ص 61.

وكذلك هذا الحديث الشريف [إن قعر جهنم سبعين خريفا] .

ونقل يونس بن حبيب أن بعض العرب ينصب الاسمين التاليين لـ « لعل » وحكى عنهم قولهم : لعل أباك منطلقا .

ونسبوا إلى تميم نصب الاسمين معا بعد « ليت » خاصة وحكوا عنهم : ليت زيدا قائما ، ونسب هذا الشاهد إلى رؤبة التميمي وإلى أبيه العجاج :

يا ليت أيام الصبا رواجعا

ونقلوا نصب الاسمين بعد « كأن » عن شاعر عباسي هو الراجز أبو نخيلة إذ أنشد الرشيد قوله :

كأن أذنيــــه إذا تشوفـــا قـادمـــةً أو قلمـــا محرفـــا

وقالوا إن الرشيد قد اتهم الشاعر بالإساءة في هذا البيت ، وعملوا على تغيير الرواية بحيث أصبحت : تخال أذنيه[42] ...

أما « لكن » فلم يثبت عن العرب نصب الاسمين بعدها .

وهذا الخلاف أيضا متصل بمسألة سماع اللغة وروايتها عن العرب ، غالب النحاة يرون بناء القاعدة على الاستعمال المطرد وما خالفها يؤول حتى يستقيم مع الجادة ويطرد مع القاعدة العامة ، والتأويل مبدأ غير حميد ولا يقره المنطق اللغوي ، الاستعمال الكثير قد يوجد ما يشذ عنه ويخرج عن اطراده ولا يعد خللا في القاعدة أو ناقضا لاطرادها .

وبعض النحاة يرون صحة القياس ووجوب التقعيد لكل أسلوب سمع عن العرب وذلك ما يجعلُ القاعدةَ مختلةً مضطربة فلو التزمنا كل سماع عن العرب لكان لنا أن نصوغ ثلاث قواعد متناقضة مضطربة تنظم أحكام « إن وأخواتها » :

---

(42) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ 1 ص 37-193 -285 -286 ، ابن هشام عبد الله بن يوسف الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي — بيروت لبنان . شرح المفصل جـ 1 ص 104 ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي — عالم الكتب بيروت .

1 ـــ نصب الاسم ورفع الخبر بعد هذه الأدوات.

2 ـــ نصب الاسمين معا كما في هذه الشواهد السابقة.

3 ـــ رفع الاسمين معا كما جاء في قوله تعالى ﴿ إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[43].

هذه ثلاث قواعد متصلة بباب واحد هو باب «إن وأخواتها» وكلها قواعد مبنية على السماع عن العرب، لو أخذنا بها جميعا ماذا سيصبح نحونا العربي؟.

السماع يجب أن ينظم والقاعدة يحتم أن تصاغ بمراعاة الاستعمال الكثير والمطرد ولا مانع يمنع بعد من إيراد ما يشذ عنها من استعمالات دون لجوء إلى تأويلها ودون إلزام المتكلمين بمراعاتها والقياس عليها في كلامهم.

وإذا كان ما أجازه هؤلاء المجيزون في هذين المثالين مبنياً على السماع والرواية عن العرب فإن هناك من النحاة من أجاز استخدام بعض الأساليب قياسا دون استناد على سماع مهما كان حظه من الشذوذ والندرة أو حتى اللحن والخطأ.

مثلا أجاز ابن عصفور الفصل بين «إذن» والفعل المضارع بالظرف مع بقاء الفعل منصوبا، وأجاز ابن بابشاذ الفصل بينهما بالنداء والجملة الدعائية مع احتفاظ الفعل بنصبه، وقد عقب المرادي على ما أجازه ابن عصفور وابن بابشاذ بأنه: «لم يسمع شيء من ذلك فالصحيح منعه»[44].

وسيبويه والمبرد لم يرويا في كتابيهما إلا الفصل بينهما بالقسم مع بقاء نصب الفعل المضارع[45]، فجاء بعدهما ابن عصفور وابن بابشاذ فقاسا على ذلك الفصل بين «إذن» وبين الفعل المضارع بالظرف والنداء والجملة الدعائية.

ونظير هذه الإجازة ما أجازه الكوفيون والأخفش من تثنية ألفاظ التوكيد: أبتع،

(43) سورة طه الآية 63.

(44) الجنى الداني ص 362. شرح الرضي على الكافية جـ4 ص 46، محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، مطابع الشروق ـــ بيروت.

(45) الكتاب جـ3 ص 12. المقتضب جـ2 ص 11، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب بيروت.

أكتع، أبصع، أجمع للمذكر والمؤنث فنقول: أجمعان، أكتعان أبصعان، أبتعان، وجمعاوان، كتعوان، بصعوان، بتعوان، وكل ذلك غير مسموع عن العرب[46]، وإنما قاسوه على مجيء هذه الألفاظ مجموعة في التوكيد.

ويقول الرضي: إن الأخفش قد أجاز لنا أن نقول: اختصمَ الزيدان كلاهما، وهو مردود بعدم السماع[47]، والحق أن الرضي **لم يكن أمينا في نسبة هذا الرأي إلى الأخفش ولا مدققا**، فالأخفشُ كما ينقل المبرد ــ وهو أقرب به عهداً لأن أستاذيه الجرمي والمازني قد تتلمذا على يديه ــ لا يجيز هذا الأسلوب، وهو أسلوب كما قال المبرد يستخرج بالتفتيش والقياس ولا دخل للسماع فيه[48].

الخلاف النحوي باب طويل متشعب الأطراف وثيق الصلة بالسماع عن العرب وبالقياس المردود بالسماع، وقد عبر عنه النحاة غالباً بلفظ الجواز أو الإجازة، ومن السهل جدا تنقية نحونا العربي من هذه الخلافات المتصلة بالجوازات النحوية بنوعيها السماعية والقياسية، إذ القاعدة لا يمكن أن تصاغ بناء على الاستعمال القليل، والأساليب المجازة قياساً مردودة بعدم السماع.

2 ــ دلالة الجواز على الخلاف اللهجي

جاء هذا المصطلح وما اشتق منه دالاً أو مرادفاً لكلمة «لهجة» أو «لغة» كما هو تعبير النحاة القدامى.

1 ــ جاء في أوضح المسالك: «وأجازت هذيل في ألف المقصور قلبها ياء»[49].

2 ــ لهجة بني يربوع كسر الياء عند إضافتها إلى جمع المذكر السالم مثل قراءة حمزة ويحيى بن وثاب وسليمان بن مهران والأعمش ومهران بن أعين وجماعة

---

(46) شرح الرضي جـ2 ص 371.

(47) المرجع السابق جـ2 ص 372.

(48) المقتضب جـ3 ص 242.

(49) أوضح المسالك جـ3 ص 198.

من التابعين : « بمصرخيِّ إني »[50] بكسر الياء المضافة إلى الجمع المذكر ، وقد قال ابن هشام عن هذه اللهجة « وقد حكى هذه اللغة الفراء وقطرب وأجازها أبو عمرو بن العلاء »[51] .

والفراء كما هو ثابت من خلال كتابه معاني القرآن يرى أن هذه القراءة من وهم القراء ممن هم في طبقة يحيى بن وثاب ، وهم قلما يسلمون من الوهم .

وقد ذكر أنه سمع إنشاد هذا البيت عن العرب بكسر الياء :

قال لها هل لك يا تافيِّ قالت له ما أنت بالمرضيِّ

وعقب عليه بقوله « فخفض الياء من « فيِّ » فإن يك ذلك صحيحا فهو مما يلتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما »[52] فهو يشكك في صحة رواية البيت ويؤوله على وجه آخر هو التقاء الساكنين ، ولم يذكر أن ذلك لهجة للعرب .

ولم أجد فيما بين يدي من مصادر ومراجع من ذكر إجازة أبي عمرو بن العلاء لهذه اللهجة إلا ماذكره صاحب كتاب « حجة القراءات » حيث جاء فيه : « إن الجعفي سأل أبا عمرو بن العلاء عن هذه القراءة بخفض الياء فقال : إنها حسنة »[53] .

وإجازة أبي عمرو متعلقة بصحة القراءة لا بنسبة اللهجة إلى بني يربوع .

3 ـــ دلالة الجواز على الضرورة الشعرية

استخدم سيبويه الفعل « يجوز » المقرون غالبا بقد في كتابه للدلالة على إجازة

---

(50) إبراهيم الآية 22 . النشر في القراءات العشر جـ2 ص 298-299 ، أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري ، تصحيح علي محمد الضباع ، المكتبة التجارية الكبرى .

(51) أوضح المسالك جـ3 ص 197 .

(52) معاني القرآن جـ2 ص 75-76 .

(53) حجة القراءات ص 278 ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطابع الشروق بيروت ، ط 1 1974 م .

أسلوب معين في الشعر وعدم إجازته في الكلام وحال السعة أو في النثر يقول مثلاً «ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام»[54].

ويقول «وقد يجوز على ضعفه في الشعر»[55].

وغيرها من الأمثلة التي أكثر منها سيبويه للدلالة على الضرورة الشعرية عن طريق تعبيره بالفعل «يجوز» المقرون بـ «قد»، وهذا التعبير عن الضرورة الشعرية يكاد يكون قاصراً على سيبويه وحده، فلم أر من استعمله بعده كما أن التعبير عن اللهجة بلفظة الجواز أو الإجازة قليل في مصنفات النحاة.

رابعاً: رفض الجوازات السماعية والمصطلحات الدالة عليه

أوضحنا فيما سبق بإيجاز الجوازات السماعية والجوازات القياسية، وفي الباب التالي سيجد القارىء إحصاء لكل الجوازات الواردة في المؤلفات النحوية، وقد أشرنا فيما سبق إلى وجود جوازات سماعية أنكرها النحاة ورفضوها من خلال استخدامهم لمصطلحات معينة مثل: القلة والضعف والخطأ واللحن والرداءة والشذوذ والندرة وغيرها، وكذلك هناك أساليب معينة قصروها على الشعر وأطلقوا عليها مصطلح «الضرائر الشعرية»، وهناك أساليب أخرى قد اختلفوا في إجازتها ومنعها، ونحن سنقدم دراسة موجزة عن هذه الأمور الثلاثة، مع مراعاتنا أن يتوفر في كل شاهد ومثال نسوقه حول هذه الأمور: السماع الموثق والرواية المتقنة التي لا خلل فيها بأن يأتي: في لهجة عربية نقلها النحاة وأسندوها إلى بيئة لغوية معينة أو لم ينسبوها إلى حي معروف من أحياء العرب.

وفي قراءة قرآنية منقولة بالسند الصحيح المتصل.

وقد يعترض علينا معترض فيقول: مادامت هذه الجوازات مرفوضة من قبل

---

(54) الكتاب جـ1 ص 85.

(55) المرجع السابق جـ2 ص 305، وانظر: جـ3 ص 8, 39, 75.

النحاة أو دار حول إجازتها ومنعها خلاف نحوي أو قصرت على أسلوب معين في الاستعمال فلماذا تعمد إلى درسها وبحثها ؟ .

والجواب أن هذه الجوازات سواء أكانت متصلة بالمستوى الصوتي أم الصرفي أم النحوي في اللغة قد توفر لها السماع والرواية عن العرب وقرىء بها في كتاب الله فهي استعمالات صحيحة موثقة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن النحو العربي يشتهر بكثرة جوازاته النحوية السماعية والقياسية على حد سواء فلماذا رفض النحاة هذه الجوازات السماعية وهم قد أباحوا لأنفسهم اختراع جوازات قياسية لم ترد عن العرب ولا وثقها الاستعمال الحي فضلاً عن صناعتهم للشواهد والأمثلة ، مما دفع سيبويه إلى أن يشكو في غير ما موضع من كتابه من تطاول النحاة على اللغة وفرضهم لأساليب لم ترد عن العرب .

قال : « وتقول : مررت برجل أسدٍ شدةً وجرأةً ، إنما تريد مثل الأسد ، وهذا ضعيف قبيح لأنه اسم لم يجعل صفة ، وإنما قاله النحويون » .

ويقول في نص آخر صريح الدلالة « وأما قول النحويين : قد أعطاهوك وأعطاهوني ، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلّمْ به العربُ ، ووضعوا الكلام في غير موضعه » .

ويقول « وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربانْ زيدا واضربنانْ زيدا ، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها »[56] .

وفي كتابه باب يدل على أن النحاة قد وضعوا الكلام على غير ما وضعت العرب[57] .

واصطناع النحاة للشواهد أمر مشهور لا يحتاج إلى دليل ويدخل ضمن ذلك تحريف الرواية وتغييرها وإنشادها على وجه يلائم القاعدة النحوية ، ناهيك عن وضع

(56) الكتاب جـ1 ص 434 ، جـ2 ص 364 ، جـ3 ص 527 .

(57) المرجع السابق جـ1 ص 334 .

مسائل للمران العقلي الذهني وهي مسائل الغاية في التعقيد والركاكة في الأسلوب ، وعدم استواء الكلام على سنن العربية ، وكذلك مسائل الإلغاز والأحاجي .

انظر إلى هذه المسائل التمرينية التي أوردها المبرد في كتابه وهي غيض من فيض :

1 ـــ أعطي المأخوذ منه درهمان المعطاه الآخذ من زيد دينارا درهما .

2 ـــ ذهب المسلوب ثوبه مرتين يومان .

3 ـــ سير بزيد فرسخين يومين(58) .

وغيرها من مسائل المران وقارنها بكلام العرب الجاري على قوانينها وأصولها في صياغة التراكيب لترى أن لا وجه للمقارنة بين الاثنين .

وانظر مثلاً إلى باب الصفة المركبة في مؤلفات النحاة لترى كيف أن النحاة قد ولدوا أساليب عديدة في هذا الباب لا تكفي عبارة المبالغة مع ما لها من إيحاء ودلالة في وصفها ، فقد بلغتْ صورُ هذا البابِ وأساليبهُ عند النحاةِ والمتأخرين منهم خاصة أصحاب الحواشي والتعاليق أكثر من ألف وجه ، بينما السماع عن العرب الوارد في كتاب سيبويه لم يرد في هذا الباب إلا ببضع صور بسيطة نص صراحة على أن بعضها لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، غير أن التتبع التاريخي لصور هذا الباب في مؤلفات النحاة يرينا كيف تضخمت صوره وأساليبه عن طريق القياس الذهني والعقلية الرياضية الحسابية البحتة .

النحاة يصنعون الشواهد والتراكيب ويضعون مسائل للتمرين والأحاجي والإلغاز ، ويحكمون القياس العقلي الخالص في أساليب اللغة وتراكيبها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يرفضون الاعتداد بالأساليب المروية عن العرب التي جاءت القراءات القرآنية دالة على صحة استعمالها وموثقة لها ، وكل ذلك يؤكد أن النحو قد تحول على أيدي النحاة إلى صناعة محتكرة وعنهم وحدهم تصدر المراسيم والقوانين اللغوية فنستعمل ما أباحوا استعماله ونمتنع عما منعوه ورفضوه ، وهذا منتهى العبث باللغة ،

---

(58) المقتضب جـ 4 ص 66-67 ص 54-58 ، جـ 3 ص 105-106 .

فاللغة منظومة اجتماعية يملكها أهلها المتكلمون بها ودور اللغوي هو وصف هذه الاستعمالات الدائرة على ألسنة الناس، أما أن يمنح نفسه حق الحكم والمقرر وصاحب الأمر النافذ فذلك ما تأباه اللغة ويرفضه المتكلمون بها رغم أنوف النحاة جميعا.

القلة

جاء في المؤلفات النحوية: إنه إذا كان مرفوع فعل الطلب مخاطبا استغنى عن اللام بصيغة «افعل» غالبا نحو: قم واقعد، وتجب اللام إن انتفت الفاعلية نحو: لتعن بحاجتي، أو الخطاب نحو: ليقم زيد، أو كلاهما نحو: ليعن زيد بحاجتي، أما إذا كان فعل الطلب دالا على المتكلم مفردا أو جماعة، فإن دخول اللام هنا قليل كما أن دخولها في فعل الفاعل المخاطب أقل في هذه الحالة[59].

وهذه الأساليب الموصوفة بالقلة من قبل النحاة قد وردت في القرآن الكريم وفي قراءاته وفي حديث الرسول ﷺ وفي أشعار العرب:

1 ــ قال تعالى ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[60]، الفعل «نحمل» دال على الطلب وهو مسند إلى جماعة المتكلمين وقد قرن باللام الدالة على الطلب، ولم تقرأ هذه الآية من قبل القراء السبعة إلا بهذا الوجه.

2 ــ جاء في الحديث [فلأُصلِّ لكم] وقد عقب ابن مالك على هذا الحديث بقوله: وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال[61]، ولا أدري كيف تجتمع الفصاحة مع القلة إلا إذا كان المقصود نفي الضعف والركاكة عن لغة الرسول، والذوق اللغوي لا يستسيغ أن يأمر المخاطب نفسه إلا مع وجود هذه اللام، ومن المألوف أن يقول أحدنا: لأذهب أو لأقرأ.

---

(59) شرح الرضي جـ4 ص 84، الجنى الداني ص 111، مغني اللبيب جـ1 ص 224.

(60) العنكبوت 12.

(61) شواهد التوضيح ص 187.

3 ــ قال تعالى ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[62].

قرأ الرسول الكريم وجمع من صحابته منهم عثمان وأبي وأنس بن مالك وزيد بن ثابت وقرأ أبو جعفر المدني وأبو عبد الرحمن السلمي والحسن البصري ومحمد بن سيرين وأبو رجاء العطاردي وعاصم الجحدري وأبو التياح وقتادة والأعرج وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن فايد وعلقمة بن قيس وكذلك يعقوب الحضرمي « فلتفرحوا » بإسناد فعل الطلب إلى جماعة المخاطبين وبلام الأمر[63]، وهذه القراءة قد وصفت بالشذوذ مع إسنادها إلى الرسول المؤتمن على الوحي، وقالوا إن نسبة الشذوذ إلى قراءة الرسول يعني أن أهل الحديث هم الذين دونوها عنه ولم ينقلها القراء عن الرسول، وكل ذلك محض خيال وادعاء باطل، فهذه القراءة منقولة عن قراء مجيدين منهم الصحابة والحسن البصري أحد أساتذة أبي عمرو بن العلاء في القراءة، وأبو جعفر المدني والأعرج أستاذا نافع المدني في القراءة، وأبو عبد الرحمن السلمي الذي تلقى القراءة على يدي عبد اللّه بن مسعود وعنه أخذ قراء الكوفة، والأعمش الذي أخذ القراءة عن عاصم بن أبي النجود، ويعقوب الحضرمي أحد القراء العشرة وأبو رجاء العطاردي الذي تلقى قراءة القرآن مشافهة عن الصحابي أبي موسى الأشعري، هؤلاء كلهم من القراء فهل يصح بعد ذلك هذا الادعاء الباطل؟ ولا أعلم من يضارع القراء في دقة النقل والتثبت من صحة الرواية واتصال سندها إلا أصحاب الحديث ورواته.

4 ــ قال تعالى ﴿ وَ لَا يَأْتَلِ أُولُو الفَضْلِ مِنْكُمْ وَ السَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي القُرْبَى وَالمَسَاكِينَ وَ المُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ لْيَعْفُوا وَ لْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[64].

---

(62) يونس 58.

(63) معاني القرآن جـ1 ص 469، النشر جـ2 ص 285، حجة القراءات ص 333، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها جـ1 ص 313، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف و د. عبد الحليم النجار و د. عبد الفتاح شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي. الإنصاف في مسائل الخلاف جـ2 ص 524-525، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

(64) النور الآية 22.

قرأ الحسن وعبد اللّه وسفيان بن الحسين وأسماء بنت يزيد « ولتعفوا ولتصفحوا » بإسناد فعل الطلب إلى جماعة المخاطبين وتصديره بلام الطلب[65].

5 ـــ وجاء في الحديث [لتأخذوا مصافكم].

6 ـــ كما جاءت أشعار العرب دالة على جواز هذا الأسلوب في هذه الأبيات :

لتقـــــم أنت يا بن خير قريش   فتـــقضيَّ حـوائـــج المسلمينــــا
فلتـكن أبعـد العداة من الصـلـــح   من النجـــم جاره العيـــــوق
لتبعـــد إذ نأى جدواك عنـــــي   فـلا أشقـي عليك ولا أبـالـي

وإذا كان النحاة لا يجيزون الاستشهاد بالحديث النبوي في معظمهم لروايته بالمعنى ومشاركة الأعاجم في نقله، وإذا كانوا يرون هذه الشواهد الشعرية قد جاءت وفقا لضرورة شعرية أو أنها مجهولة القائل فيا ليت شعري ماذا يمكنهم أن يقولوا حول مجيء هذا الأسلوب في القرآن الكريم وفي قراءاته الموثقة، لا شيء إلا أن يصفوا القراءة بالشذوذ وبالعيب كما فعل الكسائي بدعوى أنها قليلة في الاستعمال.

وهذا الاستعمال حكى الزجاج وروده عن العرب ووصفه بأنه استعمال جيد أو كما قال : لغة جيدة، والنحاة يقولون بعد : إن الأصل في فعل الأمر أن يؤدى على صورة المضارع الدال على المخاطب والمقترن بلام الطلب.

الضعف

عند النحاة أن الفعل يوحد مع فاعله المؤخر عنه سواء أكان الفاعل مفرداً أو مثنى أو مجموعا، وقد نسب إلى عدة قبائل عربية ترجع كلها إلى أصول يمانية هي : طيء وأزد شنوءة وبلحارث بن كعب أنها قد خالفت هذا الأصل أو القاعدة فألحقت بالفعل ضمائر تدل على المثنى إذا كان فاعله مثنى وعلى الجمع إذا كان فاعله جمعا والفاعل واقع بعد فعله غير متقدم عليه[66].

---

(65) البحر المحيط جـ 6 ص 440.

(66) مغني اللبيب جـ 2 ص 365.

وجاء القرآن الكريم وقراءاته موثقا لهذه اللهجة ومؤيداً لاستعمالها :

1 ــ قال تعالى ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾[67] .

2 ــ قال تعالى ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[68] .

3 ــ قال تعالى ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[69] ، قرأ طلحة بن مصرف « قد أفلحوا المؤمنون » ، جاء في البحر : « قال عيسى بن عمر سمعت طلحة بن مصرف يقرأ « قد أفلحوا المؤمنون » فقلت له : أتلحن؟ فقال : نعم كما لحن أصحابي ... يعني أن مرجوعه في القراءة إلى ما رُوِيَ وليس بلحن لأنه على لغة أكلوني البراغيث »[70] .

4 ــ قرأ الحسن البصري : « ثم يُدْعَوا كُلُّ أناس بإمامهم »[71] .

وقد جاءت شواهد شعرية عديدة وفق هذه اللهجة :

قال عروة بن الورد في رواية النحاة لا الديوان :

ذريني للغنى أسعى فإني ... رأيت الناس شرهم الفقير
وأحقرهم وأهونهم عليهم ... وإن كانا له نسب وخير

وقال :

سقوني النسماء ثم تكنفوني ... عداةُ اللّٰه من كذب وزور[72]

(67) المائدة 71 .

(68) الأنبياء 3 .

(69) المؤمنون 1 .

(70) البحر المحيط جـ 6 ص 395 ، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي ، تصحيح محمد بن العباس بن شقرون ، ط 1 مطبعة السعادة 1328 هـ . الكشاف جـ 3 ص 25 والبحر جـ 6 ص 297 .

(71) الاسراء 71 . شواهد التوضيح ص 172 . معاني القرآن جـ 2 ص 127 .

(72) ديوان عروة بن الورد والسموءل ص 45-27 ، دار بيروت للطباعة والنشر 1980 م .

وقد أورد النحاة هذا البيت بنصب لفظة «عداة» على الذم وبرفعها على أنها خبر حذف مبتدؤه[73].

قال عبيد الله بن قيس الرقيات :

تولـــى قتـــال المارقين بنفســـه ... وقـــد أسلمـــاه مبعـــدٌ وحميم[74]

وقال الفرزدق :

ولكـنْ ديافـــيٌّ أبـــوه وأمـــه ... بحوران يعصـــرن السليط أقاربُـه[75]

وغيرها من الشواهد الشعرية التي وجدت أثناء عصور الاحتجاج والاستشهاد وقد ظلت هذه اللهجة حية على ألسنة الشعراء المحدثين أو المولدين الذين لم يوجدوا في عصور الاحتجاج، وهم شعراء فحول مجيدون منهم أبو تمام والبحتري وأبو نواس والشريف الرضي والمتنبي وأبو فراس الحمداني، مما يؤكد شيوع هذه اللهجة في الاستعمال.

وقد نظر النحاة إلى هذه اللهجة نظرة غريبة محيرة وفصلوا بين ورودها في كلام العرب وبين ورودها في القرآن الكريم وقراءاته.

فالنحاة ينزعون إلى تأويل الشواهد الشعرية الواردة وفق هذه اللهجة بقولهم : إن ما لحق بالأفعال من ضمائر تدل على المثنى والجمع مع وجود الفاعل مؤخراً ليست بضمائر دالة على المثنى والجمع وإنما هي أحرف وعلامات دلوا بها على التثنية والجمع كما هو الحال في تاء التأنيث في قولنا : قامتْ هنـدٌ وهذه الأحرف والعلامات لا تعرب هنا على الفاعلية، وهو تأويل بيّن التمحل ظاهر الافتعال.

---

(73) الكتاب جـ 2 ص 70-71.

(74) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ص 196، تحقيق : د. محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر ودار صادر للطباعة والنشر ـــ بيروت 1958 م.

(75) ديوان الفرزدق أبو فراس همام بن غالب الدارمي التميمي جـ1 ص 46، ط1 دار بيروت للطباعة والنشر 1980 م.

ويقولون عند ورود هذه اللهجة في القرآن الكريم إنها لهجة ضعيفة ولا ينبغي حمل أسلوب القرآن على اللهجات الضعيفة وإنما يحمل على اللغات الفصيحة.

وقد خلق هذا الفصل اضطرابا في كلام بعض النحاة حول هذه القضية.

فقال «هي لغة ثابتة خلافا لمن أنكرها» «وأما من يحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح لأن المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب» «وأنكر قوم من النحويين هذه اللغة وتأولوا ما ورد منها ولا يقبل قولهم في ذلك بل هي ثابتة بنقل الأئمة».

ثم تناسى كل هذه الأقوال عندما وردت هذه اللهجة في القرآن الكريم فقال «إن حمل هذه الآيات على هذه اللغة لا ينبغي لأنها لغة ضعيفة ولا يحمل القرآن إلا على اللغات الفصيحة»[76].

وقد سعى النحاة لنفي الضعف عن لغة القرآن فأولوا هذه الآيات بوجوه عديدة أوصلها ابن هشام إلى أحد عشر وجها كلها بيّنة الافتعال ظاهرة التمحل[77]، والأمر أيسر من كل هذا التعب والجهد الذهني العابث فهذه الآيات والقراءات قد جاءت وفق هذه اللهجة التي هي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم كما قرر ابن يعيش شارح المفصل[78].

إن هذه اللهجة ثابتة بإسنادها إلى العرب ونزول القرآن الكريم ومجيء قراءاته مراعاة لها، ولا معنى لأن يتفاوت حكم هؤلاء النحاة عليها فيراها سيبويه قليلة، ويحكم عليها الرضي بالجواز وعدم المنع، وضعيفة حال ورودها في القرآن الكريم عند ابن الحاجب والمرادي وابن هشام، والأغرب من ذلك كله أن يعترف النحاة بهذه اللهجة ثم يعمدوا إلى تأويل الأساليب الواردة على منوالها، وأن يقول لغوي محدث بعد أن حكم على مجيئها في الشعر بأنه من باب الضرورة، وردّ حديث الرسول الذي رواه ابن

(76) الجنى الداني ص 170، 171، 150، 149.

(77) مغني اللبيب جـ 2 ص 366، معاني القرآن جـ 1 ص 316 ــ جـ 2 ص 127-198.

(78) شرح المفصل جـ 3 ص 87.

مالك : «يتعاقبون فيكم ملائكة» بأنه شاهد أبتر ناقص، وقد «بقيت هذه اللغة المزعومة بحاجة إلى شاهد صحيح لا ضرورة فيه ولا علة» ويعمد بناء على ذلك إلى تأويل الآيات القرآنية[79] .

الغلط

يرى النحاة أن العطف على اسم إن التوكيدية بالرفع قبل أن يأتي خبرها وكذلك توكيد اسمها بالرفع قبل استكمال خبرها من الأساليب التي يغلط فيها بعض العرب .

جاء في الكتاب : واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان[80] .

وهذا الأسلوب المحكوم عليه بالغلط من قبل سيبويه قد جاء في القرآن الكريم وفي قراءاته :

1 ـ قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمنوا والذين هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَ النَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[81] . في غير قراءة أبي وابن كثير[82] .

2 ـ قال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[83] برفع لفظة «ملائكته» في قراءة عبد الله بن العباس وفي رواية عبد الوارث عن أبي عمرو بن العلاء[84] .

---

(79) مجلة كلية الآداب ص 222-227 جـ7 1975 م .

(80) الكتاب جـ2 ص 155 .

(81) المائدة 69 .

(82) الكشاف جـ1 ص 631 .

(83) الأحزاب 56 .

(84) الجامع لأحكام القرآن جـ14 ص 232 . البحر المحيط جـ7 ص 248 .

3 ــ قال تعالى ﴿ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾[85] قرأ أبو عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي برفع اللام من « كله » وقرأها الباقون بالنصب[86] .

وقد اختلف النحاة في الحكم على هذه الأساليب وخاصة رفع المعطوف على اسم « إن » قبل استكمال خبرها فوصفه سيبويه بالغلط ، وحكم عليه ابن مالك بالندرة ، وأجازه الكسائي ، وكذلك الفراء إلا أنه يشترط أن يكون اسم إن مما لا تظهر عليه الحركات الإعرابية كما في الآية الأولى[87] .

وقد فزع غالب النحاة لتستقيم قاعدتهم إلى التأويل ، وذكروا وجوها عديدة يصح بها في نظرهم رفع لفظة « الصابئون » المعطوفة على اسم « إن » ، ولا مانع من إيراد هذه التأويلات ليرى القارىء كيف زيف النحاة النحو العربي وبلبلوه :

1 ــ أن تكون لفظة « الصابئون » مرفوعة بالابتداء والخبر محذوف .

2 ــ أن تكون مرفوعة بالعطف على اسم إن لأنه كان قبل أن تدخل عليه إن مرفوعا بالابتداء .

3 ــ أن تكون معطوفة على إن وما عملت فيه .

4 ــ أن تكون معطوفة على الضمير المستكن في الخبر إن كان يتحمل الضمير[88] .

إن تأويل هذه الأساليب الموثقة حتى تستقيم مع القاعدة منهج فجّ لا يحترم السماع ولا يصفه وإنما يقرر أنه أسلوب خاطىء .

وقد وصف النحاةُ قراءاتٍ كثيرةً جاءت بالهمز في بعض الألفاظ بالغلط وكذلك نسبوا الغلط إلى العرب في همزها لبعض الألفاظ ، كل ذلك بناء على دعوى

---

(85) آل عمران 154 .

(86) النشر جـ2 ص 242 . حجة القراءات ص 177 .

(87) تسهيل الفوائد ص 66 . معاني القرآن جـ1 ص 310-311 .

(88) هامش أوضح المسالك جـ1 ص 358 .

غريبة مفادها : إن القراءَ والعربَ ليست لهم قياساتُ النحاةِ التي تعصمهم من الخطأ والوقوعِ في الزلل وارتكاب اللحن[89] .

ويرى إبراهيم أنيس وتابعه علم الدين الجندي أن همزَ هذه الألفاظِ وهي حقُّها عدم الهمز ناتجٌ عن القياس الخاطىء ، أو عن أخطاء الأطفال الذين يعيشون في بيئات منعزلةٍ ولا يجدون من يصحح لهم أخطاءَهم[90] .

وجميع ذلك تمحل ، لأن القراءةَ القرآنية تؤخذ بالمشافهة والتلقي سماعا عن طريق السند المتصل والثابتِ بالنقل الأمين الدقيق ، ولأن العرب تتكلم بسلائقها التي طبعت عليها ودربها المران والمراس ، وهي سليقة لها قوانينها التي تراعيها في كلامها دون أن تشعر بسلطانها عليها ، واللغة بعدُ كائنٌ حيٌّ يتطورُ ويتغير ولا تلزم حالة واحدة مدى حياتها .

الندرة

يجب عند النحاة حذف ألف « ما » الدالة على الاستفهام إذا باشرها حرف جر وإبقاء الفتحة دليلا على هذه الألف المحذوفة .

وقد ورد ما منعه النحاة في قراءة قرآنية وفي أشعار العرب واختلفت نظرتهم إلى مجيء الألف بعد ما الاستفهامية المسبوقة بحرف جرّ مباشر لها في القراءة وفي أشعار العرب ، فقالوا : إن مجيء هذا الأسلوب في القراءة نادر لأنه لا يجوز حمل القراءة على الوجه الضعيف ، وإن مجيئه في الشعر من قبيل الضرورة الشعرية لأن هذه الألف قد جاءت للتفرقة بين وظيفتين نحويتين تدل عليهما « ما » هما : الاستفهام والموصولية ، فإذا ثبتت الألف في « ما » الاستفهامية المسبوقة بحرف جر لم يستطع المخاطب التفرقة بين هاتين الدلالتين أو الوظيفتين اللذين تؤديهما « ما »[91] .

وأنا أعتقد أن هذا التأويل الأخير قد جانبه الصواب ، فالدلالة الكتابيـة

---

(89) معاني القرآن جـ 1 ص 459 . الخصائص جـ 3 ص 273 .

(90) من أسرار اللغة ص 45 ، إبراهيم أنيس ط 6 سنة 1978 م مطبعة الأنجلو المصرية . اللهجات العربية في التراث جـ 1 ص 320-321 ، علم الجندي ، الدار العربية للكتاب 1978 م .

(91) مغني اللبيب جـ 1 ص 299 .

لا تكفي للفرق بين هاتين الدلالتين خاصة في الكلام الذي يعتمد على الصوت والسماع، كما أن لكل أسلوب دلالته المعينة والخاصة التي يدل عليها الأسلوبُ كله وبما يحويه من قرائن لعل من أهمها هنا «الموقعية» فما الدالة على الاستفهام تقع غالبا في صدر الأسلوب وفي بدايته، أما الموصولة فتقع في ثنايا التركيب لاتصالها الوثيق بما قبلها من كلام، وأيضاً فإن نغمة الكلام تختلف عند إلقائه بين ما الاستفهامية وما الموصولة.

ومن الخطأ البين اختلاف الحكم على أسلوب معين جاء في نوعين من الكلام:

قال تعالى ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَأِ العَظِيمِ﴾[92] قرأ هذه الآية عيسى ابن عمر وعكرمة «عمّا» بإثبات الألف[93].

وقال كعب بن مالك:

إنا قتلنا بقتلانا سراتكم أهل اللواء: ففيما يكثر القيل[94]

وقال حسان بن ثابت:

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد[95]

ويظهر من نقل النحاة أن للعرب في ما الاستفهامية عدة لهجات:

1 ــ عدم حذف ألفها في حالة خلوها من حرف جر مباشر لها.

2 ــ حذف ألفها ولم يباشرها حرف جر في لهجة بعض كنانة، روى الكسائيُّ عنهم أنهم يقولون: معندك؟ مصنعت؟ أي: ما عندك؟ ما صنعت؟[96].

---

(92) النبأ الآية 1، 2.

(93) الكشاف جـ4 ص 206.

(94) شرح أبيات مغني اللبيب جـ5 ص 223 عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف نجاتي، منشورات دار المأمون ط 1 1973 م.

(95) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ص 199 ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ط 1980 م.

(96) شواهد التوضيح ص 215.

3 ـــ حذف ألفها إذا اتصل بها حرف جر مباشر لها .

4 ـــ عدم حذف ألفها عندما يتصل بها حرف جر مباشر لها .

5 ـــ حذف ألفها وتسكين ميمها إذا اتصل بها حرف جر مباشرة فقد نقل البغدادي عن الشجري أن حذف الألف وتسكين الميم لغة قال: ومن العرب من يقول: لم فعلت؟ بإسكان الميم[97] .

وقد حظيت اللهجتان الأولى والثالثة برضا النحاة وقبولهم فجعلوهما القياس المطرد الواجب الاتباع من قبل المتكلمين باللغة، ويرى ابن مالك: أن اللهجة الرابعة جائزة الاستعمال في الاختيار وحال السعة من غير أن يحكم عليها بالندرة أو بالضرورة وحكم عليها الزمخشري بالقلة لأن فيها رجوعا إلى الأصل، ووصفت اللهجة الأخيرة بالجواز في ضرورة الشعر وحدها[98] ، ولم تحظ اللهجة الثانية بعناية النحاة .

ويبدو من خلال هذه اللهجات التي لم يعمل النحاة على إسنادها ونسبتها إلى من تكلم بها أن النحاة قد لفقوا قياسهم المطرد بالتوفيق بين لهجتين تنتمي كل منهما إلى بيئة لغوية معينة إذ إن البيئة اللغوية تحرص على اطراد الظواهر اللغوية المتحدة الخصائص والمعينة الدلالة فيها، فلهجة كنانة التي تلتزم حذف ألف « ما » الدالة على الاستفهام دون أن يباشرها حرف جر اقتصادا في الجهد العضلي لجهاز النطق والصوت هي التي تحذف هذه الألف عندما يباشر « ما » الاستفهامية حرف جر إذا لم يكن هذا الحرف هو اللام، وتبقى الحركة دالة على هذا الحذف، أما إذا كان الحرف المباشر لـ« ما » الاستفهامية هو اللام فإنها تحذف الألف وتعمد إلى تسكين الميم اقتصادا في الجهد أيضاً ولغرض صوتي بحت إذ لا يمكن تسكين الميم مع « من » و « عن » و « على » لانتهائها بحرف ساكن .

كما أن اللهجة التي تلتزم عدم حذف ألف « ما » الاستفهامية الخالية من حرف جر مباشر لها هي التي تلتزم إثبات ألف « ما » الاستفهامية عندما يباشرها حرف جر .

---

(97) شرح أبيات مغني اللبيب جـ5 ص 219 .

(98) شواهد التوضيح ص 161-162 . والتسهيل ص 314-315، الكشاف جـ4 ص 206 . مغني اللبيب جـ1 ص 299 .

« اي » الدالة على الموصول معربة عند النحاة إلا في حالة حذف صدر صلتها وهي مضافة فتلزم البناء على الضم عند أغلبية النحاة .

قال تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[99] وقد قرأ طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء ويعقوب بإعراب « أي » الموصولة المضافة والمحذوف صدر صلتها « أيهم »[100]، وقد نسب سيبويه هذه القراءة في كتابه إلى أهل الكوفة دون تحديد ، فجاء الأستاذ عبد السلام هارون وقال دونما سند ودليل إن هذه القراءةَ هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي[101] .

وهذه القراءة نسبها الرضي[102] والأنباري إلى الشذوذ ، واعتمد ابن الأنباري في الحكم على هذه القراءة بالشذوذ وكذلك ما جاء على منوالها من كلام العرب ، واعتمد على صحة بنائها على الضم في هذه الحالة بقوله « والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان وهو أحد من تؤخذ اللغة عنه من العرب أنه أنشد :

إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيُّهم أفضل

برفع أيهم ، فدل على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها[103] .

ابن الأنباري هنا كما نرى يعتمد على شاهد شعري لإثبات ضم « أي » حال إضافتها وحذف صدر صلتها وهو استدلال ناقص .

(99) مريم 69 .

(100) الكشاف جـ2 ص 520 . شرح التصريح على التوضيح جـ1 ص 134 ، خالد بن عبد الله الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(101) الكتاب جـ2 ص 399 .

(102) شرح الرضي جـ3 ص 61 .

(103) الإنصاف في مسائل الخلاف جـ2 ص 704 .

فبناء «أي» على الضم في هذه الحالة ثابت بالقرآن الكريم وهو ما أغفل ابن الأنباري الاستشهاد والاحتجاج به وهو أشد توثيقاً من بيت غسان هذا .

وهو محجوج بالنقل والسماع الكثير المروي عن العرب والذي يثبت إعراب «أي» في هذه الحالة ، روي عن الجرمي أنه قال : خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول : لأضربن أيُّهم قائم بالضم[104] ، وهذا نقل لسماع كثير ورد عن العرب .

وهو محجوج أيضاً بأن هذا الشاهد الذي رواه بضم «أي» قد روي أيضاً بجر «أي» إعراباً مما يجعل روايته للبيت بالضم ناقصة ويدحض ما ذهب إليه من وصف القراءة وما جاء على منوالها من كلام العرب بالشذوذ[105] .

وسيبويه وهو إمام النحاة قد وصف قراءة أهل الكوفة بأنها عربية جيدة وإن كان في حديثه عن «أي» في هذه الحالة اضطراب وتناقض ظاهران[106] .

«أي» الموصولة عندما تضاف ويحذف صدر صلتها ــ إن كان هناك حذف في الأسلوب ــ اختلفت اللهجات في إعرابها وبنائها :

ــ فمن العرب من يبنيها على الضم ويلزمها هذه الحركة دائما وإن كانت في موضع جر أو نصب .

ــ ومن العرب من يعربها إعراب الأسماء غير المبنية فيرفعها في موضع الرفع وينصبها إذا كان الأسلوب يستدعي نصبها ، ويجرها إذا كانت في موضع جر .

غير أن النحاة قد اعترفوا بصحة إحدى هذه اللهجات فجعلوها القياس المطرد ، ورفضوا الثانية فوصفوا ما جاء على منوالها من الشواهد بالشذوذ والخروج عن القاعدة العامة مع ثبوتها في قراءة القرآن وفي النقل والرواية عن العرب .

---

(104) مغني اللبيب جـ1 ص 77 . البحر المحيط جـ6 ص 208-209 .

(105) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جـ1 ص 153 .

(106) الكتاب جـ1 ص 398- 399- 403- 404 .

ومصطلح الشذوذ كثيرا ما يستخدمه النحاة في رد القراءة القرآنية المخالفة لقواعدهم وجاءت على خلاف الأصل الذي أصلوه ولا يلتفتون إلى تواتر القراءة في السند واتصاله وأنها منقولة عن قراء اشتهروا بالدقة في النقل والتثبت من الرواية، كما أطلقوا على القراءة المخالفة لأصولهم ألفاظا عديدة تدل على رفضها من مثل القلة والضعف والغرابة والخطأ واللحن والرداءة والندرة، وغيرها من الأوصاف، كما نجد أنهم قد أطلقوا مصطلح الشذوذ على أساليب معينة أجازوها في الشعر وحده، وكذلك في رد أساليب نثرية جاءت عن العرب، ولكن ما يلاحظه الباحث أنهم عادة ما يطلقون هذا الوصف «الشذوذ» على القراءة القرآنية الناقضة لأصل أحكموا بناءه كما ظنوا وتوهموا.

اللحن والخطأ والرداءة

وصف النحاة كثيرا من القراءات القرآنية المتواترة سندا والمتصلة رواية والمنقولة مشافهة وسماعا بهذه الأوصاف التي تدل على رفض النحاة البات والقاطع لهذه القراءات، ولا نريد تفصيل هذا الأمر هنا وسيراه القارىء في ثنايا كثيرة من هذا البحث، وسنكتفي هنا بإيراد بضعة أمثلة تبرز مدى اعتداد النحاة بقاعدتهم ودفاعهم المستميت عن اطرادها في وجه السماع الموثق المتواتر.

مثلا أبو عمرو بن العلاء يلجأ إلى تسكين حرف الإعراب في بعض من قراءاته وقد نقل عنه أن ذلك لهجة لبني تميم وأسد خاصة في الحرف المرفوع ومع ذلك نسب النحاة اللحن إلى قراءاته هذه(107).

تحقيق الهمزتين في القراءة وصف من قبل النحاة وخاصة سيبويه بالرداءة مع أنهم ينسبونه إلى لهجة بني تميم، وكذلك تحقيق الهمز في لفظتي «نبي وبرية»(108).

إدغام الراء في اللام ورد في قراءة أبي عمرو ومع ذلك لم يتحرج الزمخشري من

(107) الجامع لأحكام القرآن جـ2 ص 402. النشر جـ2 ص 212-214. البحر المحيط جـ1 ص 206.

(108) الكتاب جـ3 ص 555 جـ4 ص 443. المقتضب جـ1 ص 156. البحر المحيط جـ1 ص 47. الجامع لأحكام القرآن جـ1 ص 184.

القول : ومدغم الراء في اللام لاحن مخطيء خطأ فاحشاً وراويه عن أبي عمرو مخطيء مرتين[109] .

ومثل هذه المصطلحات أيضاً استخدام النحاة لألفاظ المنع والقبح والغرابة في رفض الأساليب المخالفة لقواعدهم :

جاء في شرح الرضي على الكافية : ومن جهة أن المفرغ إنما يجيء في غير الموجب امتنع : ما زال زيد إلا عالما[110] .

وهذا الأسلوب الذي منع الرضي استخدامه جاء في قوله تعالى ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ﴾[111] .

لا يجيز السهيلي دخول السين على خبر المبتدأ الذي لم تدخل عليه إن وقال : ولذلك قبح زَيْدٌ سأضرب وزيد سيقوم ، وقال : فأما مع عدم إن فيقبح ذلك[112] .

وقد جاء هذا الاستعمال الموصوف بالقبح في آيات قرآنية كثيرة ذكر منها عبد الخالق عظيمة ثلاث آيات في سورة النساء وحدها ، منها قوله تعالى ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[113] .

وجاء في الانصاف : وأما ما حكي عن العرب من قوله : التقت حلقتا البطنان ، وقول الآخر : ثلثا المال ، فغير معروف ، والمعروف عن العرب حذف الألف من « حلقتا البطنان وثلثا المال » وما أشبههما لالتقاء الساكنين ، وإن صح ما حكيتموه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذي لا يقاسُ عليه ولا يعتد به لقلته[114] .

---

(109) الكشاف جـ1 ص 407 .

(110) شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 106 .

(111) التوبة الآية 110 .

(112) نتائج الفكر في النحو ص 122 ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق : د . محمد إبراهيم البنا ، مطابع الشروق ـــ بيروت 1978 م .

(113) النساء 162 ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم جـ1 ص 10 ، محمد عبد الخالق عظيمة ، مطبعة السعادة ، 1973 م .

(114) الإنصاف جـ2 ص 666-667 .

والتقاء الساكنين الذي لم تعرفه عربية ابن الأنباري جاء في قراءات سبعية منها قراءة نافع : « إنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي »[115] بتسكين ياء « محيايْ » ، وقرأ بقية السبعة لفظة « مماتيْ » ساكنة الياء أيضا[116] ، وغيرها من القراءات المتواترة التي جاءتْ بالتقاء الساكنين .

السماع

استخدم النحاة غالبا هذا المصطلح للدلالة على عدم جواز القياس على أسلوب معين سمع عن العرب ، ويقصدون بالسماع أن ما سمع عن العرب مخالفا للقاعدة يؤدى كما سمع ويحفظ ولا يقاس عليه ، وقد قصروا دلالته في الغالب على الجانب التصريفي في اللغة .

يقول النحاة : إن دلالة بناء فعيل على صيغة اسم المفعول إنما أتى عن العرب في كلمات محفوظة مرجعها إلى السماع ولا يقاس عليها لتوليد صيغ جديدة كأن نقول مثلا عن جزء من الأرض تصدع نتيجة حادث ما : إنها أرض صديع ، أو عن واد شاركت يد الإنسان في شقه وحفره : إنه واد حفير[117] .

ويقول النحاة : إن اشتقاق اسم الفاعل من الفعل اللازم المكسور العين على وزن فاعِل هو اشتقاق مسموعٌ يحفظ ولا يقاس عليه[118] ، مع مجيئه في قراءات قرآنية متواترة[119] .

وربما حكم النحاة على الصيغة الصرفية بالسماع مع كثرتها في الاستعمال ، جاء في شرح الرضي على الشافية :

---

(115) الأنعام 162 .

(116) حجة القراءات ص 279 .

(117) أوضح المسالك جـ 3 ص 243-246 .

(118) أوضح المسالك جـ 3 ص 243-246 .

(119) انظر ص375 من هذا البحث .

1 ــ تكريم وتكرمة، تفعيل في غير الناقص قياس مطرد، وتفعلة كثيرة لكنها مسموعة.

2 ــ تفعال في تفعل وإن كانت قياسا لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء منها.

3 ــ إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التفعال وهذا قول سيبويه كالتهذار في الهذر الكثير والتلعاب والترداد، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد[120].

والسماع قد ترد به القراءة المتواترة :

قرأ نافع وأبو عمرو بن العلاء وأبو جعفر : « مِنْسَأَتَهُ »[121] بإبدال الهمزة ألفا[122].

وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر : « سَأَلَ سَائِلٌ »[123] بإبدال الهمزة ألفا[124].

فقال سيبويه : إن إبدال الهمزة ألفا والحرف الذي قبل الهمزة متحرك بالفتح وهي أيضاً متحركة بالفتح ليس بقياس متلئب وإنما يحفظ عن العرب فلا يجعل قياسا. وقد أجاز هذا الإبدال في الضرورة الشعرية، والقياس عنده أن تسهل الهمزة في هذه الحالة بين الهمزة والألف ولا تبدل ألفا خالصة، وقد نسب هذا الإبدال إلى قريش على لسان أبي عمرو بن العلاء[125]. وقد غالى بعض النحاة في استخدام السماع فعد بابا كاملا من أبواب النحو من السماع الذي يؤدى كما سمع عن العرب ولا يقاس عليه، قال الأشموني « ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب ــ باب المفعول معه ــ

(120) شرح الرضي على الشافية ص 41-42، محمد بن الحسن الاستراباذي، تصحيح : عبد الرحمن خليفة، مطبعة محمد علي صبيح 1926.

(121) سبأ 14.

(122) حجة القراءات ص 584.

(123) المعارج 1.

(124) حجة القراءات ص 720. النشر جـ 2 ص 390.

(125) الكتاب جـ 3 ص 554، النشر جـ 2 ص 350.

سماعي ، وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة (126)، وفي شرح الرضي ما يناقض نسبة هذا الرأي إلى الأخفش (127).

الضرورة الشعرية

مصطلح ذائع الصيت في النحو العربي ، أراد النحاة من خلاله الدلالة على جواز أسلوب معين في الشعر لا يجوز في الكلام وحال السعة والاختيار ، والشاعر عندما يرتكب الضرورة الشعرية لإقامة وزنٍ أو قافية إنما يرجع إلى أصل لغوي متروك من أصول اللغة ، أو يحاول وجها من وجوه القياس ، فإذا لم يعتمد الشاعر على أحد هذين الأصلين في ارتكاب الضرورة الشعرية عدّ صنيعه عند النحاة من قبيل الخطأ ، مثلا الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف من الأسماء عدّ عمله من قبيل الضرورة الشعرية لأن فيه رجوعا إلى الأصل ، فالأصل في الأسماء الصرف ، وإذا منع الشاعر من الصرف اسما حقه الصرف اعتبر عمله هذا من قبيل الخطأ لأن فيه خروجا عن القياس والأصل (128).

وبين النحاة خلاف في تحديد الضرورة تحديدا قاطعا وخاصة بين سيبويه وابن مالك ، فسيبويه كما يفهم من خلال حديثه عن الضرورة الذي جاء في مواضع كثيرة من كتابه يرى أن الضرورة جائزة في الشعر على اضطرار من الشاعر إليها مع عدم جوازها في النثر وحال السعة إلا في استخدام ضعيف أو أسلوب خاطيء ، فهو يقول مثلا : إن المجازاة بـ « إذا » ضرورة شعرية حال لجوء الشاعر إلى ارتكابها ، أما استعمالها في الكلام فخطأ (129) ، ويرى أن وقوع اسم « كان » نكرة وخبرها معرفة من ضرائر الشعر التي لا تجوز إلا في كلام ضعيف (130).

---

(126) منهاج السالك إلى ألفية ابن مالك جـ1 ص 390 ، أبو الحسن علي بن محمد الأشموني ، دار إحياء التراث العربي عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(127) شرح الرضي جـ1 ص 526 .

(128) المقتضب جـ3 ص 354 .

(129) الكتاب جـ3 ص 61 ,62 ، جـ1 ص 48 .

(130) الكتاب جـ3 ص 61-62 ، جـ1 ص 48 .

أما ابن مالك فيرى أن الضرورة إذا استخدمها الشاعر في نظمه مع تمكنه من استعمال الأصل والرجوع إليه من غير إخلال بالوزن أو القافية، أو وردت الضرورة في نثر وأمكن القياس عليها فليست بضرورة، يقول في تعليقه على هذا البيت:

أبيتم قبول السلم منا فكدتمو ... لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل

وهذا الاستعمال ــ اقتران الفعل بعد كاد بأن ــ مع كونه في الشعر ليس بضرورة لتمكن مستعمله من أن يقول:

أبيتم قبول السلم منا فكدتمو ... لدى الحرب تغنون السيوف عن السل

وأنشد سيبويه:

فلم أر مثلها خباسة واحد ... ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله

بنصب الفعل «أفعله» بعد كاد، وقال ــ أي سيبويه ــ: أراد بعد ما كدت أن أفعله، فحذف «أن» وأبقى عملها، وفي هذا إشعار باطراد اقتران خبر كاد بـ «أن» لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا أطرد ثبوته[131].

وسيبويه ينص على أن هذين الاستعمالين من قبيل الضرورة التي لا تجوز إلا في الشعر[132].

وابن مالك لا يصف أسلوبا ما بأنه ضرورة إلا بعد أن يفقد جميع الوسائل ولو ارتكب في ذلك الشطط والتجأ إلى القياس والحمل والعلة، أما سيبويه فيقول بالضرورة وإن وجد لها مشابه في كلام العرب ونثرها.

وفي الكتاب لسيبويه وشواهد التوضيح لابن مالك شواهد كثيرة تنبىء بوضوح عن خلافهما في فهم الضرورة الشعرية، إذ نجد شواهد كثيرة في الكتابين

(131) شواهد التوضيح ص 101-102.

(132) الكتاب جـ 3 ص 12 ,160، جـ 1 ص 307.

اعتبرها سيبويه من قبيل الضرورة وحكم ابن مالك بصحة استعمالها في الشعر والنثر معاً[133] .

وما يهمني بحثه في هذا المقام هو صلة الضرورات الشعرية بالسماع الوارد عن العرب والمتمثل في لهجات العربية وقراءات القرآن الكريم، وقد وجدت أن كثيراً من الضرورات الشعرية التي قصر النحاة استخدامها على النظم قد جاءت في لهجات العرب المنسوبة إليهم، وقرأ بها القراء المجيدون في كتاب الله تعالى، وهذه بضعة أمثلة يتبين صنيع النحاة من خلالها :

1 ــ هاء الكناية الدالة على الغائب المفرد المذكر :

ذكر سيبويه والمبرد أن هاء الغائب إذا كان قبلها حرف متحرك جاز للشاعر في الضرورة أن يحذف ما ينشأ عن إشباع حركتها من حرف مد ــ واو أو ياء ــ إذا لم يكونا من أصل الكلمة كما هو الحال في : هو وهي[134] .

وقد احتج النحاة على هذه الضرورة بعدة شواهد شعرية منها :

فإن يك غثا أو سميناً فإنني   سأجعل عينيه لنفسه مقنعا

بكسر الهاء من « لنفسه » غير مشبعة الحركة حتى تصبح « ياء » .

وقد جاء حذف حرف المد الناتج من إشباع حركة هاء الغائب المذكر في قراءات متواترة موثقة متصلة السند عديدة، مع بقاء حركة هاء الغائب :

1 ــ قال تعالى ﴿ وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾[135] .

2 ــ قال تعالى ﴿ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾[136] .

---

(133) الكتاب جـ 3 ص 64-65 وشواهد التوضيح ص 133-135 .

(134) الكتاب جـ 1 ص 28-30، المقتضب جـ 1 ص 38 .

(135) آل عمران 145 .

(136) الشورى 20 .

3 ـ قال تعالى ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾[137].

ويعتبر المبرد أن حذف حركة هاء الغائب وتسكينها من أشد الضرورات[138] وقد قرئت الآيات السابقة بتسكين هاء الغائب المذكر وكذلك هذه الآيات :

1 ـ قال تعالى ﴿نُوَلِّهْ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهْ جَهَنَّمَ﴾[139].

2 ـ قال تعالى ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهْ أَحَدٌ﴾[140].

وغيرها من القراءات المتواترة التي جاءت بتسكين هاء الغائب أو حذف إشباع حركتها مع تحرك الحرف الذي قبلها[141].

وقد نسب هذان الاستعمالان إلى العرب، قال صاحب اللسان : إن اللحياني أسند إلى الكسائي قوله : سمعت أعراب بني عقيل وكلاب أنهم يجزمون الهاء في الرفع ويرفعون بغير تمام، ويجزمون في الخفض ويخفضون بغير تمام فيقولون «إن الإنسانَ لِرَبِّهْ لَكَنُودٌ»[142] بالجزم، و «لربهِ لكنود» بغير تمام[143].

وجاء في الخصائص أن أبا الحسن حكي أن سكون الهاء في هذا النحو لغة لأزد السراة[144].

---

(137) آل عمران 75.

(138) المقتضب جـ1 ص 39.

(139) النساء 115.

(140) البلد 7.

(141) النشر جـ1 ص 304-313، حجة القراءات ص 166, 167, 290-291, 503, 528, 769 البحر المحيط جـ2 ص 499، جـ3 ص 71, 351 جـ4 ص 176, 360، جـ5 ص 226، جـ6 ص 287، جـ7 ص 417، جـ8 ص 502. الجامع لأحكام القرآن جـ5 ص 386 جـ4 ص 115-116، جـ7 ص 36, 256، جـ12 ص 295، جـ13 ص 190، جـ15 ص 237، جـ20 ص 151-152.

(142) العاديات 6.

(143) لسان العرب جـ20 ص 367، ابن منظور محمد بن مكرم الأنصاري طبعة مصورة عن طبعة بولاق. البحر المحيط جـ3 ص 71، جـ8 ص 502، شرح الرضي جـ2 ص 421، التسهيل ص 24.

(144) الخصائص جـ1 ص 128، البحر المحيط جـ5 ص 226.

هذه الضرورة إذن قد تكلم بها العرب في كلامهم وأيدتها القراءات القرآنية المتضافرة، وما لها من ذنب إلا مخالفتها لما أصله النحاة.

2 ـــ الفصل بين المتضايفين بمعمول اسم الفاعل أو معمول المصدر:

1 ـــ قال تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم ﴾[145]
قرأ ابن عامر بنصب لفظة « الأولاد » وجر لفظة « الشركاء »[146].

2 ـــ قرئ قوله تعالى ﴿ فلا تحسبن اللّه مخلفَ وعدَه رسلِه ﴾[147] بنصب « وعده » وجر « رسله »[148].

فثارت ثائرة النحاة وقالوا دونما ترو إن الفصل بين المتضايفين حتى ولو كان بالجار والمجرور أو بالظرف هو من أقبح الضرورات في الشعر، وأنكروا هذه القراءة وحكموا عليها بالقبح وتطاول بعضهم كالرضي وأنكر تواتر القراءات السبع، وقال: فقراءة ابن عامر ليست بذاك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين[149].

وحاول النحاة الطعن في صحة هذه القراءة من ناحية اتصال السند فقال الفراء وتابعه ابن خالويه والزمخشري، إن ابن عامر إنما قرأ بهذا الوجه اتباعا لخط المصحف الشامي، إذ لفظة « شركائهم » مكتوبة فيه بالياء[150].

(145) الأنعام 137.
(146) حجة القراءات ص 273.
(147) ابراهيم 47.
(148) الكشاف جـ2 ص 384.
(149) شرح الرضي جـ2 ص 261.
(150) معاني القرآن جـ1 ص 357، الحجة في القراءات السبع ص 151، ابن خالويه تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ط 4 1981م، والكشاف جـ2 ص 540، وانظر الكتاب جـ1 ص 178-180، جـ2 ص 280، الخصائص جـ2 ص 407.

ولم تهدأ ثائرة النحاة جميعا إلا عندما نصل إلى ابن مالك فنجده يجيز هذا الاستعمال حال السعة والاختيار، وتابعه شراح ألفيته[151].

وثمة كلمة نحب أن نقولها بعيدا عن هذه المعمعة التي أثارها النحاة: النحاة كانوا على حق وصواب ومراعين لذوق اللغة عندما قالوا إن إضافة المشتقات لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، وإنما هي مجرد أمر لفظي محض، والمشتقات شديدة الشبه بالفعل عند النحاة وهي كذلك في الغالب، ولذلك افترضوا أنها تعمل عمله، والمفعول به يجوز أن يتقدم على الفاعل وعلى الفعل والفاعل معا، وكذلك ها هنا، العربية تشتهر بالتقديم والتأخير في الأساليب التي لا يسبب فيها التقديم والتأخير اضطرابا في المعنى وتشويها للأسلوب وانحرافا بالدلالة، كما أن دلالة الحركة الإعرابية هنا دلالة لفظية محضة وليست دلالة معنوية كما في الإضافة المعنوية لأن الإضافة في المشتقات لا تفيد معنى نحويا كالتعريف والتخصيص، والمشتقات سواء أضيفت أو لم تضف فإن معناها لا يتغير كما يقول النحاة وعلى رأسهم سيبويه، فنحن نقول: هذا ضاربُ زيد وضاربٌ زيدا، ولا يتغير المعنى، أما إذا قلنا مثلا: صديق علي في الجامعة، وكتاب رجل فوق الطاولة، فإن الإضافة تدل على معنى التعريف في الأول وعلى تخصيص النكرة وتقييد دلالتها العامة في المثال الثاني، ومن هنا فالمضاف والمضاف إليه متلازمان أو هما كالشيء الواحد لوجود علاقة معنوية تربط بينهما هي التعريف في المعارف والتخصيص في النكرات، فإذا فصلنا بينهما بأي فاصل انفرط عقد هذا التلازم وانحلت عرى صياغة التركيب الإضافي المعنوي لو قلنا مثلا: صديقُ ــ في الجامعة ــ عليٍّ، كتابُ ــ فوق الطاولة ــ رجلٍ، لاعتبرت هذه الأمثلة من قبيل الصياغة المغلوطة والملحونة ولاحتاج السامع والمخاطب إلى روية وإعمال فكر حتى يفهم المقصود.

إن الذوق اللغوي يستسيغ قراءة ابن عامر ولا يرى فيها أي عيب أو خلل، أما الفصل بين المتضايفين إضافة معنوية فهو أسلوب قبيح جدا، وقد كان سيبويه على حق

(151) التسهيل ص 160-161، أوضح المسالك جـ 3 ص 173-195، شرح الأشموني جـ 1 ص 530-537.

ومدركا للفروق بين التراكيب عندما رأى أن الفصل بين المتضايفين إضافة معنوية بالجار والمجرور أو الظرف من أقبح الضرورات الشعرية .

3 ـــ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار :

قال تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[152] ، قرأ حمزة الزيات وإبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وابن العباس والحسن ومجاهد ويحيى بن وثاب وأبو رزين : « والأرحامِ » بالجر عطفا على الضمير المجرور في « به » والراجع إلى الله سبحانه[153] .

فثارت مرة أخرى ثائرة النحاة ولم تهدأ فورتها إلا مع ابن مالك ، قالوا إن هذه القراءة لا تجوز إلا إذا اضطر شاعر إلى ارتكابها ، وهي قراءة ليست بالقوية ، وهاجمها الرضي من ناحيتين كل واحدة منهما أشد غرابة وبعدا عن الواقع من أختها ، قال أولا : إن حمزة قرأ بجر الأرحام بناء على مذهبه الكوفي في النحو ، وأضاف ثانيا : ولا نسلم تواتر القراءات[154] .

وأهل الكوفة قد رفضوا هذه القراءة ، رفضها الفراء صراحة وقال : وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه ، والكسائي ضمنا لأنه لم يقرأ بها مع أن حمزة هو أستاذه في القراءة .

ولعل القرطبي لم يعد الصواب عندما ذكر رأي النحاة في هذه القراءة فقال : وقد تكلم النحويون في ذلك ، أما البصريون فقال رؤساؤهم هو لحن لا تحل القراءة به ، وأما الكوفيون فقالوا هو قبيح[155] .

ولمؤلف « حجة القراءات » رأي في هذه المسألة له وجاهته وصحته يقول :

---

(152) النساء الآية 1 .

(153) حجة القراءات ص 188 ، الجامع لأحكام القرآن جـ 5 ص 5 ، البحر المحيط جـ 3 ص 157 .

(154) شرح الرضي جـ 2 ص 336 ، المفصل في صنعة الإعراب ص 124 ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجيل ط 2 ، الكامل في اللغة والأدب جـ 2 ص 45 ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، مكتبة المعارف ـــ بيروت .

(155) معاني القرآن جـ 1 ص 252-253 ، الجامع لأحكام القرآن جـ 5 ص 2 .

وأنكروا أيضا أن الظاهر لا يعطف على المضمر المجرور إلا بإظهار الخافض وليس بمنكر، وإنما المنكر أن يعطف الظاهر على المضمر الذي لم يجر له ذكر فتقول: مررت به وزيد، وليس هذا بحسن، فأما أن يتقدم للهاء ذكر فهو حسن وذلك: عمرو مررت به وزيد، فكذلك قوله «تساءلون به» وتقدم ذكرها وهو قوله «واتقوا الله»[156].

وهذا رأي سديد وجيه لأنه يعتمد على وصف الأسلوب وما يحويه من خصائص، والضمير كما نعلم يدل على مجهول إذا خلا الكلام من اسم صريح متقدم عليه ويعود هذا الضمير إليه، لذلك اهتم النحاة بالمرجع الذي يعود عليه الضمير.

إنها نظرة سديدة محكمة وهي خير من كل هذه الأقوال التي اعترض بها النحاة على قراءة حمزة ومن معه من غير تدقيق وإعمال فكر ونظر في خصائص الأسلوب أو التركيب.

4 ـ إثبات ألف «أنا» في الوصل:

يرى النحاة أن إثبات ألف «أنا» في حالة الوصل من باب الضرورة الشعرية، وقد جاءت عدة قراءات متواترة تدحض هذا الحكم وتنقضه.

قال القرطبي: وأثبتها ـ أي ألف أنا ـ نافع وابن أبي رويس إذا لقيتها همزة في كل القرآن: إلا في قوله تعالى ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾[157].

ونسب النحاة إلى بني تميم وإلى بعض بني ربيعة وقيس إثبات ألف «أنا» في الوصل[158].

وإذا التفتنا إلى النحو المقارن وجدنا أن صيغة ضمير المتكلم «أنا» في العربية لها نظائر في اللغات السامية، فهي في آرامية العهد القديم «أنا» (a n a) وفي السريانية

---

(156) حجة القراءات ص 190.

(157) الشعراء 115، الجامع لأحكام القرآن جـ3 ص 387، حجة القراءات ص 142.

(158) شرح الرضي جـ2 ص 417. التسهيل ص 25. الجامع لأحكام القرآن جـ7 ص 28.

« إنا » (e n a) بإمالة الهمزة ، وكذلك غيرها من اللغات السامية[159] ، فالاتفاق بين العربية وهذه اللغات التي ترجع إلى أصل واحد هو العربية كما يقرر أستاذنا : عبد المنعم خضر الزبيدي ، في إثبات ألف « أنا » دليل على أصالة هذه الألف وأنها جزء من بنية الضمير الدال على المتكلم المفرد .

كل هذه القرائن والدلائل تدل على أن إثبات ألف « أنا » في حالة الوصل ليس استعمالا خاصا بضرورة الشعر وحدها ، ونحن اليوم لا ننطق هذا الضمير إلا بالألف سواء وصلناه بما بعده من الكلام أم وقفنا عليه .

هذه شواهد بسيطة وأمثلة قليلة هدفنا من خلالها بيان أن كثيرا من الأساليب التي أطلق عليها لفظ أو مصطلح « الضرورة الشعرية » ليست من الضرورة في شيء وإنما هي استعمالات شاعت على ألسنة العرب وأيدها القرآن بقراءاته الموثقة .

الخلاف النحوي

الخلاف بين النحاة باب واسع فتحوه ولم يوجد من يغلقه حتى هذه اللحظة مع ما له من مساوىء على اللغة ، وهو خلاف ولد مع ميلاد النحو العربي بحيث يستحيل فصل النحو المعياري التقليدي عن هذه الخلافات التي دارت بين النحاة ، ونظرة بسيطة إلى « كتاب التسهيل » لابن مالك ترينا كيف طغى الخلاف النحوي على مادة النحو الأساسية ، وقلما خلت صفحة من صفحات هذا الكتاب الذي يعد من متون اللغة العربية من قول ابن مالك خلافا لفلان من النحاة ، أو وفاقا لفلان من النحاة ، وربما أعاد أحد هذين التعبيرين مرات عديدة في الصفحة الواحدة أو هما معا .

وقد تعددت أوجه الخلاف النحوي فشملت كل جزئية من جزئيات النحو ، وشملت أصوله التي بني عليها ، وهو خلاف بين نحاة وليس خلافا بين مدارس كل منها تنتمي إلى مصر معين ، الأخفش الأوسط مثلا تلميذ سيبويه ومقرىء كتابه له آراء كثيرة خاصة مبثوثة في المؤلفات النحوية تنبىء عن شخصية تسعى إلى التفرد وإلى

---

(159) دراسات في فقه اللغة العربية ص 35 ، د . السيد يكر ، مكتبة لبنان ط 1969 م .

التميز وإن خالف آراء أستاذه ومدرسته، المبرد تلميذ وفي لسيبويه في كتابه «المقتضب» ولكن ذلك لم يمنعه من مخالفة سيبويه والرد عليه في ثنايا هذا الكتاب وقيل إنه ألف كتابا خاصا في الرد على سيبويه أسماه «مسائل الغلط».

الفراء نحوي كوفي وتتلمذ على عمدتها الكسائي ومع ذلك لا يستنكف من مخالفة أستاذه ومدرسته، والكسائي نفسه يوافق أهل البصرة في بعض آرائهم النحوية وإن كانت آراؤه النحوية قد عفا عليها الزمن ولم يبق منها إلا القليل.

ونحاة الكوفة قد تتلمذوا على نحاة البصرة وقرأوا كتاب سيبويه قراءة واعية متمكنة، والأصول التي اعتمدوها في دراسة اللغة هي نفس الأصول التي على أساسها وضع نحاة البصرة نحو العربية، السماع والقياس والعلة والعامل والتأويل هي هي عند الفريقين، وأهل الكوفة في الغالب كانوا أصحاب لغة ورواة أشعار وأخبار إذا استثنينا الكسائي والفراء وربما ثعلب، وأغلب آثارهم التي وصلتنا هي شديدة الصلة بهذا الجانب، والأهم من ذلك أن معظم آثارهم قد ضاعت واندثرت وبالتالي لا يمكننا دراسة آثارهم إلا من خلال:

1 ــ معاني القرآن للفراء وهو يحتاج إلى دراسة موسعة لكي نصل من خلاله إلى رسم منهج كوفي متميز في النحو إن كان للكوفة منهج خاص في دراسة النحو.

2 ــ من خلال المؤلفات النحوية التي نقلت آراء لأهل الكوفة ومن أهمها الكتب المصنفة في الخلاف بين الفريقين، وهي أيضاً تحتاج إلى تدقيق وغربلة وإلى التأكد من صحة نسبة الآراء إلى أصحابها.

أما المناظرات النحوية فلا يمكن الاحتكام إليها وحدها لتأكيد وجود مدرستين متباينتين في النحو العربي لأنها لا تبين عن منهج واضح محدد لكلتا المدرستين ناهيك عن قلة نماذجها وقيامها على العصبية والتقرب من ذوي السلطان، وعلى الألغاز في بعض جوانبها، وهي مناظرات حدث بعض منها بين رجال المدرسة الواحدة.

وفي هذه العجالة سنتناول الخلاف النحوي الدائر حول إجازة أسلوب معين في

الكلام ورفضه مع توفر السماع عن العرب لمن أجازه وسنكتفي بإيراد أمثلة قليلة توضح هذا الأمر مع أن صور الخلاف بين النحاة كثيرة ومتعددة إذ يندر أن نجد مسألة نحوية لم يدر حولها خلاف بين النحاة :

1 ــ نصب المفعول به عند بناء الفعل للمجهول :

1 ــ قرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني «لِيُجْزَى قوماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ»[160] ببناء الفعل «يجزي» للمجهول ونصب لفظة «قوم» وهي قراءة الأعرج وشيبة المدنيين أيضاً[161].

2 ــ وقرأ أبو جعفر المدني «ويُخْرَجُ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ كِتَاباً يَلْقَاهُ مَنْشُوراً»[162] بإسناد الفعل إلى الغائب وبنائه للمجهول ونصب لفظة كتاب[163].

3 ــ قرأ ابن عامر وعاصم وأبو بكر «وكذلك نـجّي المؤمنين»[164] ببناء الفعل للمجهول ونصب لفظة «المؤمنين»[165].

وغيرها من القراءات التي جاءت ببناء الفعل للمجهول ونصب المفعول به أو نائب الفاعل كما هو اصطلاح النحاة المتأخرين.

وتذكر المؤلفات النحوية أن النحاة لا يجوز عندهم نيابة غير المفعول به مع وجوده في أسلوب ما لم يسم فاعله، وذكروا أن الكوفيين يجوزون هذا الاستعمال مطلقا، وأن الأخفش قد أجازه بشرط تقدم النائب على المفعول به، وقد جاء ما اشترطه الأخفش في شواهد شعرية وفي قراءة أبي جعفر الثانية ولكنه لم يستدل بها وإنما استدل بالشعر.

---

(160) الجاثية 14.

(161) حجة القراءات ص 469، الجامع لأحكام القرآن جـ16 ص 162.

(162) الإسراء 13.

(163) البحر المحيط جـ6 ص 15.

(164) الأنبياء 88.

(165) حجة القراءات ص 469، الجامع لأحكام القرآن جـ16 ص 162.

والباحث المدقق يثبت أن أهل الكوفة وأهل البصرة في منع هذا الاستخدام سواء، وأنهم جميعا يلجأون إلى تأويل ما ورد على منواله.

جاء في تفسير القرطبي أن الكسائي قال مؤولا لقراءة أبي جعفر الأولى لِيُجْزَى الجَزاءُ قوماً[166].

قال الفراء: وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لي «لِيُجْزَى قَوْماً» وهو في الظاهر لحن فإن كان أضمر في «يجزى» فعلا يقع به الرفع... ليجزى ذلك الجزاء قوما فهو وجه.

وقال عن قراءة عاصم: وقد قرأ عاصم فيما أعلم «نُجِّيَ» بنون واحدة، ونصب «المؤمنين» كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم له جهة إلا تلك، لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه إلا أن يكون أضمر المصدر في «نُجِّيَ» فنوى به الرفع ونصب «المؤمنين» فيكون كقولك: ضُرِبَ الضربُ زيداً ثم تكني عن الضرب فتقول: ضُرِبَ زيدا، وكذلك: نُجِّيَ النجاءُ المؤمنين[167].

وهذا هو صنيع جميع النحاة، هذه الشواهد لا تقبل إلا بعد التأويل أو أن تحمل على الشذوذ.

أما رأي الأخفش في هذه المسألة فقد ذكره ابن جني في الخصائص قال: وأجاز أبو الحسن الأخفش: ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيدا ودُفِعَ الدفعُ الذي تعرف إلى محمد دينارا، وقُتِلَ القتلُ يوم الجمعة أخاك، ونحو من هذه المسائل، ثم قال: هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال[168].

وهي أمثلة مبنية على الافتراض والافتعال ولا تخرج عن التأويلات التي ذكرها كل من الفراء والكسائي لتأويل قراءة أبي جعفر وعاصم، ويكفي هذا التعقيب الذي ذكره

(166) الجامع لأحكام القرآن جـ16 ص 162.

(167) معاني القرآن جـ3 ص 46، جـ2 ص 210.

(168) الخصائص جـ1 ص 397.

ابن جني : هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال ، فالأخفش يجيز هذه المسائل بناء على القياس وحده من غير ما سند من الرواية والسماع والنقل .

إن النتيجة الوحيدة التي نخرج بها هي أن النحاة جميعا متفقون على منع ما جاء في هذه الآيات من نصب للمفعول به مع بناء فعله للمجهول ، وأن التأويل آفة ابتلي بها النحو العربي ، إن النائب عن الفاعل كما تقرر طبيعة الأسلوب المبني للمجهول وكما هو فهم النحاة مفعول به في المعنى ، ولكنهم عندما وجدوا مفعولا به صريحا منصوبا في هذه الشواهد مالوا إلى القول بأنه ليس النائب عن الفاعل فيها وإنما النائب عن الفاعل مقدر بناء على التأويل من خلال الأسلوب خاصة إذا لم يفصل بين الفعل المبني للمجهول وبين مفعوله المنصوب ، فإذا فصل بينهما بالظرف أو بالجار والمجرور قال النحاة بنيابة الظرف أو الجار والمجرور عن المفعول الموجود صراحة في الأسلوب والسبب في كل هذه التأويل أن النائب عن الفاعل حكمه الرفع عند النحاة فلما جاء منصوبا في هذه القراءات وغيرها من الشواهد الشعرية لم يقولوا إن المفعول به قد جاء على أصله مع حذف الفاعل وإنما افترضوا وجود نائب آخر عن الفاعل لا وجود له إلا في أذهان النحاة وتخيلاتهم الخصبة .

النحاة قالوا إن النائب عن الفاعل هو مفعول به في المعنى وأطلق عليه النحاة هذه التسمية لأنهم لا يجوزون البتة خلو الجملة الفعلية من فاعل فهو إما أن يوجد صراحة في الأسلوب وإما أن يوجد عن طريق التقدير فإن خلت الجملة الفعلية من ذكره صراحة وتقديرا قال النحاة بنيابة المفعول به عن الفاعل في أسلوب بناء الفعل لما لم يسم فاعله ، إذ يوجد اسم مرفوع غالبا في هذا الأسلوب ، ليس بفاعل حقيقة وإنما هو مفعول به في المعنى ، وحكم المفعول به في العربية النصب ، فلما خلت الجملة من فاعل صريح أو مقدر ووجد في التركيب اسم صريح هو مفعول به في المعنى لم يجز النحاة أن يطلقوا عليه لفظ المفعول به لأمر شكلي هو رفعه ولم يطلقوا عليه لفظة فاعل لأمر معنوي وهو أن هذا الاسمَ المرفوعَ مفعولٌ به في المعنى ، من هنا اختاروا حلا تلفيقيا فاصطلحوا على تسميته بالنائب عن الفاعل ، وأوجدوا له بابا بهذا الاسم ألحقوه

بباب الفاعل، وهذا الاصطلاح اصطلاح متأخر ورد عند ابن مالك، أما النحاة القدامى فكانوا يطلقون عليه «المفعول الذي لا يذكر فاعله»، أو المفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل، ونصوا على أن قولنا: ضربت زيدا، وضُـرِبَ زيدٌ معناهما واحد وهو أن زيدا مفعول به في كلا التعبيرين.

ويتناسى النحاة بعد أمرين هامين هما: تغير البنية التصريفية للفعل عندما يبنى للدلالة على ما لم يسم فاعله، فتغير بنية الفعل عما هو مألوف في صياغته يدل على تفرد هذا الأسلوب وتميزه واختصاصه بدلالة معينة هي القصد إلى حذف الفاعل لغرض ما، وبالتالي لا داعي البتة إلى وجود نائب عنه.

كما أن فهم النحاة للحركة الإعرابية، وما تحمله من دلالات على المعاني النحوية عندهم، قد أوقعهم في هذا اللبس، وقادهم إلى الافتراض، وتناسوا أن الحركة الإعرابية قد لا تحمل أي دلالة معنوية، وإنما هي أمر صوتي جمالي محض، كما في رفع المفعول به هنا، وكما في رفع هذه الأمثلة:

«ارتعشت اليد، انهدم الحائط، جفَّ النهر، تحطم الإناء».

هذه الأمثلة مصدرة بأفعال، وقد جاءت بعدها أسماء مرفوعة، فهل رفعت هذه الأسماء لأنها محدثة هذه الأفعال وفواعلها، ولو اتكأنا على القول: إن بعض هذه الأفعال دالة على المطاوعة مثل «انفعل» وأن بعض الفواعل هي فواعل مجازية لا حقيقية مثل: جف النهر، كما يقول النحاة.

إن الحركة الإعرابية هنا من خلال فهم معاني هذه الأساليب لا دلالة فيها أو لها على معنى الفاعلية، كما أراد النحاة من حركة الرفع أن تدل عليه من خلال هذه الأمثلة وغيرها، إن الرفع في هذه الأمثلة ما هو إلا أمر لفظي ولا يدل على معنى نحوي، وإلا لكان الواجب هو النصب في هذه الأمثلة وفي النائب عن الفاعل، وإن شئت الدقة فعلامة الرفع هنا تدل على المفعولية أو التعدية ولا علاقة لها بالفاعلية أو الإسناد.

2 ــ جواز إعراب وبناء ظروف الزمان المضافة إلى الجملة جوازاً:

أثار النحاة خلافاً شديداً حول إجازة إعراب وبناء الظروف الزمانية المضافة إلى الجمل جوازاً، كما يقول النحاة وبمعنى أدق: الواقعة بعدها الجمل مثل لفظة: يوم وحين.

قال النحاة: إن هذه الظروف تبنى وتلازم حركة واحدة عندما تأتي بعدها جمل فعلية مصدرة بفعل ماض أو فعل مضارع مبني لعارض، وهو اتصاله بنون النسوة أو نون التوكيد.

وخالفهم ابن مالك فقال: إن البناء في هذه الحالة أرجح من الإعراب وليس بناؤها لازماً، وأجاز الرضي إعرابها وبناءها.

وأوجب أهل البصرة إعراب هذه الظروف عندما تقع بعدها جملة فعلية مصدرة بفعل مضارع معرب، أو جملة اسمية.

وخالفهم ابن هشام فقال: إن بناء هذه الظروف جائز في هذه الحالة أيضاً وليس واجباً، وأسند الرضي هذا الرأي إلى أهل الكوفة، وبعض البصريين.

وأجاز الفراء إعراب هذه الظروف وبناءها، سواء أوقعت بعدها جملة فعلية مصدرة بفعل ماض أو مضارع مبني، أو مصدرة بفعل مضارع معرب أو جملة اسمية[169].

هذا حديث موجز ومجمل عن وجهات نظر النحاة المختلفة حول مسألة بناء ظروف الزمان وإعرابها إذا تلتها الجمل، وهي وجهات نظر مختلفة ومتباينة تترك دارس النحو العربي في حيرة ظاهرة، ولكن تتبع ورود هذين الظرفين في القرآن الكريم وفي قراءاته، يوصلنا إلى حقيقة علمية واضحة، لا لبس فيها ولا غموض:

1 ـــ في القرآن الكريم نجد أن مجيء الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع معرب بعد لفظة يوم المنكرة أمر شائع وكثير الورود فيه.

(169) مغني اللبيب جـ2 ص 518، شرح الرضي جـ3 ص 181، شرح المفصل جـ4 ص 91 معاني القرآن جـ1 ص 326-327.

2 ـــ لم تأت الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع متصل بنون النسوة أو نون التوكيد بعد لفظة يوم المنكرة في القرآن الكريم .

3 ـــ جاءت الجملة الفعلية المصدرة بفعل ماض، وكذلك الجملة الاسمية بعد لفظة يوم المنكرة في آيات قليلة من القرآن الكريم .

4 ـــ أما لفظة حين فلم يأت بعدها في القرآن الكريم إلا الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع معرب[170] .

ولم يختلف النقل عن القراء في إجماعهم على نصب لفظة يوم بعد الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع إلا في موضعين :

1 ـــ قال تعالى ﴿ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[171] قرأها نافع المدني وحده ببناء لفظة يوم على الفتح ، وقرأها الباقون بالرفع[172] .

2 ـــ قال تعالى ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[173] قرأها ابن كثير وأبو عمرو برفع لفظة « يوم » ، والباقون بالفتح[174] .

أما حين مجيء لفظة يوم قبل جملة فعلية فعلها ماض، أو جملة اسمية ، فلم ينقل إعرابها في قراءة جاءت عن القراء، وإنما التزم بناؤها على الفتح ، وكذلك لفظة حين فقد التزم القراء بناءها على الفتح بعد الجمل الفعلية المصدرة بفعل مضارع .

من خلال أسلوب القرآن وقراءاته نستطيع أن نقول في ثقة تامة وصفاً للاستعمال :

(170) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص 775-780 ، ص 222-223 . محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ط 2 1981 م .

(171) المائدة 119 .

(172) حجة القراءات ص 242 .

(173) الانفطار 19 .

(174) حجة القراءات ص 753-754 .

1 ــ إن لفظة حين مبنية دائماً على الفتح إذا وقعت بعدها الجمل الفعلية المصدرة بفعل مضارع .

2 ــ وإن لفظة يوم تبنى على الفتح بعد الجمل الاسمية ، والجمل الفعلية المصدرة بفعل ماض أو مضارع ، إلا أنه قد ورد إعرابها بعد الجمل الفعلية المصدرة بفعل مضارع ، وهذا الإعراب إذا قسناه بالبناء غلب جانب البناء ورجح .

إذن الاستعمال المطرد والغالب هو بناء هذه الظروف عندما تقع بعدها الجمل ، ويصبح خلاف النحاة حول هذه المسألة مجرد ترف فكري يدرس منفصلاً عن مادة النحو .

هذا وقد جاءت لفظة حين في أشعار العرب ، وقد وقعت بعدها الجمل الفعلية المصدرة بفعل مضارع مبني لاتصاله بنون النسوة ، وكذلك المصدرة بفعل ماض ، كما جاءت بعدها الجمل الاسمية ، وقد بنيت في هذه الشواهد على الفتح إلا في شاهد واحد روي فيه إعرابها وبناؤها .

قال النابغة :

على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت ألمّا تصح والشيب وازع[175]

وقعت لفظة « حين » قبل فعل ماض ، وقد أجاز الفراء بناءها على الفتح وإعرابها بالكسر .

وقال الشاعر :

تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان[176]

وقعت بعد « حين » في هذا الشاهد جملة اسمية وقد التزم بناؤها على الفتح فيه .

إن القياس والعلة قد لعبا دوراً كبيراً في هذه المسألة الخلافية ، ودفعا النحاة إلى تجاهل السماع والتحكم في توجيهه وجهة عقلية خالصة :

(175) ديوان النابغة الذبياني ص 53 ، دار مكتبة الحياة ــ بيروت .

(176) منهاج السالك إلى ألفية ابن مالك جـ2 ص 508-510 .

القياس قال : إن ظروف الزمان الواقعة بعدها الجملة الفعلية المصدرة بفعل مضارع مبني لاتصاله بنون النسوة ، أو نون التوكيد ، يلزم بناؤها على الفتح قياسا على وقوعها مبنية بعد الجمل الفعلية المصدرة بفعل ماض ، لاشتراك كلا الفعلين في البناء ، مع أن هذا الاستعمال لم يرد في القرآن الكريم وإنما جاء في بيت من الشعر مجهول القائل وفي حالة واحدة هي اتصال الفعل المضارع بنون النسوة ، وبعد لفظة الحين خاصة .

وقال القياس : إن هذه الظروف واجبة الإعراب بعد الجمل الاسمية قياساً على وقوعها معربة بعد الجمل الفعلية المصدرة بفعل مضارع معرب ، لاشتراك الجملتين في الإعراب مع أن الاستعمال القرآني والوارد على ألسنة العرب يدحض هذا القياس وينقضه .

أما العلة فهي سبب البلاء ، فهي التي دفعت النحاة إلى القول بلزوم بناء هذه الظروف الواقعة بعد جملة فعلية مصدرة بفعل مبني من أجل التناسب بين هذه الظروف وما تلاها من أفعال في البناء ، وأن هذه الظروف واجبة الإعراب عندما تتلوها الجمل المعربة المصدرة بفعل مضارع ، أو باسم معرب من أجل التناسب أيضا بين هذه الظروف وما جاء بعدها من جمل في الإعراب .

وكل ذلك فلسفة عقيمة ، ومنطق عقلي لاسند له من الاستعمال المطرد الغالب .

هذا جزء بسيط من خلاف النحاة ، ولعل القارىء يدرك أن هذه اللغة لم تدرس بعد بشكل واعٍ ، وبطريقة منهجية منظمة تتفق مع طبيعة اللغة ، وحس أهلها وذوقهم ، ولعل أهم طبيعة في اللغة هي النمو والتطور والتغير ، وهو ما يؤيده خلاف اللهجات العربية وقراءات القرآن الكريم ، وهي لهجات وقراءات كان الواجب على النحاة إبعادها عندما عملوا على تقنين وتقعيد ظواهر هذه اللغة ودراستها في مجال آخر ، فالقاعدة النحوية يراد منها أن تكون عامة وأن تكون مطردة ، وهذان أمران لن يتوفرا للقاعدة النحوية إذا بنيت على اللهجات العربية والقراءات العديدة ، وخير دليل على ذلك

الجوازات النحوية العديدة ، والأساليب غير المطردة مع القاعدة ، وهي أساليب كثيرة ، والجوازات النحوية والأساليب الشاذة عند النحاة غالباً ما يتوفر فيها السماع الموثق عن العرب وفي قراءات القرآن .

الباب الأول

حصر أساليب الجواز النحوي

الجواز النحوي ظاهرة أصيلة في بناء النحو العربي المعياري، وهذه الجوازات النحوية لا تمثل عند النحاة القدامى خروجاً أو شذوذاً عن القاعدة المعيارية التي وضعوها، وإنما هي جزء من بناء القاعدة، وتفريع على الحكم النحوي العام المطرد والشائع في الاستعمال.

إن الأساليب الشاذة تمثل خروجاً عن القاعدة المعيارية وعدم اطراد معها، فالقاعدة المعيارية تقول مثلاً: لا يجوز أن يقع المصدر نعتاً، فإذا جاء المصدر دالاً على النعت أو الوصف في مثل: هذا رجل عدل، عد ذلك من قبيل الشذوذ عن الحكم النحوي المعياري، لذا يؤول النحاة هذا الاستعمال الوارد عن العرب حتى يطرد مع الحكم النحوي العام، أما الجواز النحوي فهو تفريع وتشقيق للقاعدة وإن كان هذا التفريع يمثل نقضاً للقاعدة النحوية المعيارية.

فالقاعدة تقول: إن الاسم المستثنى في الاستثناء غير الموجب، المتصل الوجه، الراجح فيه: الرفع، ويجوز نصبه، وقد احتفل النحاة بكلا الوجهين، وعملوا على تسويغهما وتوجيههما وفق المنطق الذي لا صلة له بالواقع اللغوي.

وقد حاولنا في هذا الباب أن نحصي هذه الجوازات النحوية، وأن نبين أنها جوازات مختلفة ومتعددة، منها ما بني على سماع موثق، ومنها ما بني على استعمالات

شاذة ونادرة، ومنها ما بني على قياس نظري خالص، وهي جوازات ثنائية ذات أقسام عديدة، وجوازات ثلاثية، وجوازات متعددة ومتنوعة تنقض اطراد القاعدة، وواجبنا اليوم أن نبني قاعدة نحوية مطردة وشائعة في الاستعمال، لا وجود لجواز نحوي ينقض اطرادها.

الفصل الأول

الجوازات الثنائية

أولاً : ما يجوز فيه النصب والرفع .
ثانياً : ما يجوز فيه النصب والجر .
ثالثاً : ما يجوز فيه الرفع والجر .
رابعاً : ما يجوز فيه الجزم والرفع .
خامساً : ما يجوز فيه الجزم والنصب .

أولاً : ما يجوز فيه النصب والرفع

1 ـــ الإخبار عن ضمير الإشارة

نقول في اللغة العربية : هذا زيدٌ ، وهذا زيدٌ منطلقٌ ، وهذا الرجلُ منطلقٌ ، فيجوز عند سيبويه في لفظة « منطلق » في المثالين الأخيرين الرفع والنصب ، وقد وجه النصب بأن جملة « هذا زيد » جملة تامة طرفي الإسناد مكونة من مبتدأ أو مسند إليه هو « هذا » ومن خبر أو مبني عليه أو مسند إليه هو « زيد » ، وقد جاءت لفظة « منطلق » بعد تمام التركيب فهي فضلة ونصبها على الحالية .

ووجه الرفع بعد إسناد سماعه عن العرب الموثوق بفصاحتهم إلى يونس بن حبيب وأبي الخطاب الأخفش بأربعة أوجه : وجهين رواهما عن الخليل بن أحمد وهما :

1 ـــ أن يكون « منطلق » خبراً حذف مبتدؤه أي : هذا منطلق أو هو منطلق .
2 ـــ أن تجعلهما « زيد ومنطلق » جميعاً خبراً لهذا .

ووجهين زادهما سيبويه وهما :

3 ـــ أن يكون « زيد » معطوفاً على « هذا » عطف بيان ، و « منطلق » خبر لـ « هذا » .
4 ـــ أن يكون « منطلق » بدلاً من « زيد » ، وفي هذه الحالة يقدر موصوف نكرة

محذوف يكون «منطلق» صفة له، ثم يحذف هذا الموصوف وتقام الصفة مقامه، أي إن التعبير قد جاء على هذا الأصل: هذا عبد الله رجل منطلق[1].

وكلام سيبويه واضح في أن ضمائر الإشارة كلها في هذا الجواز سواء، ويفهم من كلامه أيضاً لصحة هذا الجواز الاعرابي أن يقع بعد «هذا» اسم معرف سواء بالعلمية أم بالألف واللام أم بالإضافة، وأن يأتي بعد هذا المعرف اسم نكرة مشتق.

وقد جاء في قراءات القرآن الكريم مثل هذا الجواز الإعرابي :

قال تعالى ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[2].

عامة القراء قرأوها بنصب لفظة «شيخا» إلا عبد الله بن مسعود الصحابي فإنه قرأها بالرفع، وقد وجه الزمخشري قراءة الرفع بثلاثة أوجه، أما النصب فهو على الحال عند النحاة[3].

لا شك أن هذا الجواز الإعرابي له ما يسنده من الاستعمال والرواية عن العرب، ولكن ما ننكره، ونعرف أن اللغة كذلك تنكره، هو كثرة هذه التوجيهات والتفسيرات لحالة الرفع في هذا الأسلوب وأمثاله، إن معنى هذا الأسلوب واحد سواء أرفعناه أم نصبناه، فالمتكلم يريد تنبيهنا وإخبارنا بانطلاق زيد، وكذلك امرأة الخليل عليه السلام تريد إعلام من تخاطبهم بلوغ زوجها من الكبر عتياً، فهذا الأسلوب لا يتم معناه وتكمل فائدته عند قولنا: هذا زيد، أو عند قوله تعالى ﴿ هذا بعلي ﴾ وإنما يتم معناه بما يأتي بعده من كلام، وقد اختلفت لهجات العرب في معاملة هذا الاسم الواقع بعد ضمير الإشارة وما تلاه من اسم، فبعض العرب رفعه، وبعض العرب نصبه، ونص سيبويه يوحي أن النصب هو الشائع في الاستعمال بدليل ورود القراءة العامة على

---

(1) الكتاب جـ2 ص 78، 83، 87.

(2) هود الآية 72.

(3) معاني القرآن جـ2 ص 23، الكشاف جـ2 ص 281، الكتاب جـ2 ص 83.

منواله، وكذلك قوله تعالى ﴿ وَيَاقَوْمِ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ﴾ وهي قد قرئت بنصب لفظة «آية» عند جميع القراء.

إن ذلك كله يؤكد زيف هذه التخريجات وبطلان هذه الأوجه الإعرابية المتعددة في حالة الرفع، ويدل على أن معنى النصب والرفع في هذا الأسلوب سواء.

وإذا صدر هذا الأسلوب بـ «إنّ» الدالة على التوكيد جاز عند سيبويه فيه أيضاً الرفع والنصب: تقول: إن هذا زيد منطلقاً، برفع زيد على أنه خبر «إن» ونصب لفظة «منطلق» على الحال، وتقول: إن هذا زيداً منطلق، بنصب لفظة «زيد» على أنها عطف بيان من اسم «إن» «هذا» ورفع «منطلق» على أنه خبر «إن»[5].

وقد جاء هذا الأسلوب في قوله تعالى:

1 ــ ﴿ إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾[6].

2 ــ ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾[7].

الآية الثانية قرأها جميع القراء برفع لفظة «أمتكم» ونصب لفظة «أمة واحدة»، أما الآية الأولى فقد قرأها عامة القراء بالوجه المتقدم إلا الحسن البصري فإنه قرأها بنصب لفظة «أمتَّكم» ورفع لفظة «أمةٌ واحدةٌ»[8].

2 ــ ورود «كان» في أسلوب القصر والتوكيد

تأتي «كان» في اللغة العربية مصدرة بأداة دالة على النفي مثل «ما ولم» وتقع إلا بعد الاسم التالي لها، مثل: ما كان محمد إلا الناجح، ما كان أخوك إلا زيداً، وهذا الأسلوب يدل على القصر والتوكيد، ويأتي بعد «إلا» فيه اسم صريح كما تقدم أو أن

---

(4) هود 64.

(5) الكتاب جـ2 ص 147-148.

(6) الأنبياء 92.

(7) المؤمنون 52.

(8) البحر المحيط جـ6 ص 337.

يأتي بعدها فعل مصدر بأن مثل قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾[9] والغالب في هذا الفعل كما هواستعمال القرآن الكريم أن يكون ماضياً ومن مادة القول، وأن يكون مسنداً إلى واو الجماعة.

وقد أجاز النحاة في هذا الأسلوب أن يتبادل اسم كان وخبرها موقعيهما الإعرابي، فيأخذ الاسم حكم الخبر الإعرابي فينتصب، ويأخذ الخبر حكم الاسم الإعرابي فيرفع.

قال سيبويه « وتقول: ما كان أخاك إلا زيدٌ، كقولك: ما ضرب أخاك إلا زيد، ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾[10]، وقال الشاعر:

وقد علم الأقوامَ ما كان داءها بثهلان إلا الخزيُ ممن يقودها

وإن شئت رفعت الأول، كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيداً، وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع[11].

وقد جاءت القراءات القرآنية الصحيحة السند دالة على صحة هذا الجواز الإعرابي، فالآية الأولى التي ذكرها سيبويه قد قرأها: الحسن البصري وعبيد بن عمير برفع لفظة « حجتهم »، ورويت هذه القراءة عن ابن عامر وأبي بكر عن عاصم ورويس عن يعقوب من القراء العشرة، وبقية القراء بنصبها[12].

كما أن الحسن البصري قد قرأ الآية الثانية برفع قوله « جواب قومه »[13] وقال تعالى ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾[14].

---

(9) الجاثية 25.

(10) الأعراف 82.

(11) الكتاب جـ1 ص 50، جـ3 ص 155، المقتضب جـ4 ص 89، 407.

(12) النشر جـ2 ص 372.

(13) البحر المحيط جـ4 ص 334.

(14) الأنعام 23.

قرأ ابن كثير وابن عامر وحفص برفع لفظة «فتنتُهم» وقرأها نافع وأبو عمرو وأبو بكر بالنصب، وكذلك قرأ حمزة والكسائي إلا أنهما قرأا لفظة «تكن» بالياء بدل التاء[15].

وقد بحث النحاة عن سبب يسوّغون به جواز رفع الاسم بعد كان ونصبه، وكذلك خبرها في مثل هذا الأسلوب فقالوا: إن اسم كان وخبرها قد استويا في التعريف، لذا يجوز اعتبار أحدهما اسماً لـ «كان» فيرفع أو خبراً لها فينصب، وكذلك الحال بالنسبة للاسم الآخر، ويقول النحاة: إنّ «أنْ» الداخلة على الفعل بعد إلا حرف مصدري يؤول مع ما بعده باسم معرف دل عليه الفعل، وتقديره في الآيات: قولهم.

التقديم والتأخير ميزة تمتاز بها اللغة العربية، ولكن هل يمكن اعتبار هذه الأمثلة من التقديم والتأخير كما يقول النحاة تسويغاً لهذا الجواز الإعرابي في أحد شقيه، لو قالت العرب: ما كان أخاك إلا زيد، وما كان زيد إلا أخاك، لاعتبرنا هذا المثال من التقديم والتأخير، ولكن العرب قالت هذا المثال على صورة واحدة، ولم نر فيه تقديماً ولا تأخيراً، إنما اختلفت العرب في العلامة الإعرابية الظاهرة على الاسم بعد كان، وكذلك على الاسم الواقع بعد إلا إذا كان اسماً تظهر عليه علامات الإعراب، إن هذا الجواز الإعرابي يعود إلى خلاف لهجي دلت عليه القراءات القرآنية الصحيحة السند التي لا اختلاف بينها في المعنى والدلالة، وإن كان النحاة وعلى رأسهم سيبويه لم يشيروا إلى هذا الخلاف اللهجي، ولم يحددوا البيئة اللغوية التي يعود إليها هذا الخلاف بشقيه، وإنما وجهوا جهدهم كله إلى تسويغ هذا الجواز الإعرابي تسويغاً لا تستسيغه اللغة، وهذا التسويغ قد دفع النحاة إلى رد القراءات الصحيحة السند بحجة عدم تساوي اسم كان وخبرها في التعريف.

قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً

(15) حجة القراءات ص 243.

وَتَصْدِيَةً ﴾[16]، القراءة العامة جاءت برفع لفظة « صلاتهم » ونصب ما بعد إلا وهي قراءة متفقة مع القياس النحوي، وقد قرأ هذه الآية عاصم والأعمش وأبان بن تغلب بنصب لفظة « صلاتهم » ورفع ما بعد إلا، فقال النحاة إن هذه القراءة لا تتفقُ ومقاييسَنا المعيارية، فالمعرفة عندنا لا يخبر بها عن النكرة، وهذا الاستعمال إذا ورد عن العرب فإنما نبيح استعماله في الضرورة الشعرية وحدها، مثل قول حسان بن ثابت :

كأن سلافة من بيت رأس ... يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

وقال القطامي :

قفي قبل التفرق يا ضباعا ... ولا يك موقفٌ منك الوداعا

وغيرها من الشواهد الشعرية التي أخبر فيها بالمعرفة عن النكرة.

وقد خالف ابن مالك النحاة فأجاز هذا الاستعمال حال السعة، وفي الكلام دون قصره على ضرورة الشعر وحدها، معتمداً في إجازته هذه على التأويل والتعليل والقياس النظري.

قال عن بيت القطامي : إن الجار والمجرور « منك » صفة لـ « موقف » وبذلك قربت النكرة من المعرفة، وسهلت كون الخبر معرفة، وأردف هذا التأويل بقوله : وعلى أنه لو كان اسم كان نكرة محضة لم يمتنع لشبهها بالفاعل والمفعول، ومن شواهد ذلك قول حسان رضي الله عنه :

كأن سبيئة من بيت رأس ... يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

فجعل « مزاجها » خبراً وهو معرفة محضة، و « عسل » اسمها وهو نكرة محضة، ولم تحوجه ضرورة تمكنه من أن يقول : يكون مزاجُها عسلٌ وماءٌ ـــ برفع الاسمين معا ـــ فيجعل اسم كان ضمير سبيئة و « مزاجها عسل » مبتدأ وخبر في موضع نصب بـ « كان »[17].

---

(16) الأنفال الآية 35.

(17) شواهد التوضيح ص 36-37، التسهيل ص 54.

ابن مالك يتخذ من التأويل الإعرابي، ومن التعليل والقياس وافتراض قدرة الشاعر على استعمال معين، دونما حاجة تلجئه إلى ذلك مسوغاً لإجازة الإخبار بالمعرفة عن النكرة حال السعة وفي الكلام، وهو لو رجع إلى القراءات الصحيحة الموثقة ما كان في حاجة إلى كل هذا العناء.

اللغة ليست اجتهاداً وعرضاً لقدرات العقل على الجدل والنقاش، وإنما هي استعمال صحيح موثق، تدرس خصائصه وتبين مزاياه، فإذا كانت العرب قد أخبرت بالمعرفة عن النكرة سلمنا لها بذلك، فهي صاحبة اللغة الأول والأخير، دون أن نقصر هذا الاستعمال على لون معين من ألوان القول وضروبه، ودون أن نجيز استعماله اتكاء على حُجج واهية وتأويلاتٍ متكلفة.

3 ـــ إلغاء الظرف واستقراره

الجملة الاسمية قد تحتوي في ثناياها على جار ومجرور أو ظرف كما في قولنا: محمد في الدار قائم، وعلي خلفك قائم، وقد تدخل على هذه الجملة الاسمية ما يسميه النحاة بالنواسخ مثل: كان وإن وغيرها، تقول: ما كان فيها أحد خير منك، ليس أحد فيها خير منك، إن فيها زيدا قائم.

وقد أجاز النحاة وعلى رأسهم سيبويه الرفع والنصب في هذه الأمثلة، وتقديم الجار والمجرور وتأخيره.

في المثال الأول نقول: محمد في الدار قائم وقائماً، في الدار محمد قائماً وقائم.

وقد وجه سيبويه الرفع في هذا المثال والنصب، وتابعه النحاة بعد ذلك، بقوله: إن رفع لفظة قائم يقتضي أن تعرب خبراً عن المبتدأ، وفي هذه الحالة يعتبر الجار والمجرور ملغياً، ولا متعلق محذوف مقدر يتعلق به، ويصح أن يعرب خبراً عن المبتدأ.

وإن نصب لفظة قائم يقتضي أن تعرب حالاً، وخبر المبتدأ هو الجار والمجرور بناء على تقدير أنه متعلق بمحذوف يقدر من مادة الاستقرار، والحق أن هذا المتعلق المحذوف عند النحاة هو الواقع خبراً عن المبتدأ، فإذا قلنا: محمد في الدار قائماً، كان

التقدير : محمد مستقر أو استقر في الدار قائماً ، وهذا التوجيه هو ما يعبر عنه سيبويه : باستقرار الظرف لأنه خبر .

قال سيبويه : هذا باب ما ينتصب في الخبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته ، وذلك قولك : فيها عبد الله قائماً ، وعبد الله فيها قائماً ... وإن شئت ألغيت فيها فقلت : فيها عبد الله قائم ، قال النابغة :

فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش ، في أنيابها السم ناقع

وقد قرىء هذا الحرف على وجهين « قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ »[18] ، بالرفع والنصب[19] .

وجاء في طبقات الشعراء لابن سلام أن عيسى بن عمر الثقفي قد اتهم النابغة الذبياني بالإساءة في هذا البيت الذي أنشده سيبويه برفع لفظة « ناقع » وقال : كان يجب على الشاعر أن ينصب لفظة « ناقع » على الحال[20] .

والسماع عن العرب والقراءة القرآنية الصحيحة السند التي قرئت بها الآية التي ذكرها سيبويه ، إذ قرأ نافع بن أبي نعيم لفظة « خالصة » بالرفع وبقية القراء بالنصب[21] خير رد على اتهام عيسى بن عمر للنابغة بالاساءة .

وفي هذه الأمثلة : إن زيداً فيها قائماً ، إن زيداً لفيها قائماً ، يجوز الرفع والنصب في لفظة « قائم » على اعتبار استقرار الظرف وإلغائه .

يقول سيبويه : وتفسير نصب القائم ها هنا ورفعه كتفسيره في الابتداء[22] . وقد جاء هذا الاستعمال في عدة آيات من القرآن الكريم :

---

(18) الأعراف 32 .

(19) الكتاب جـ 2 ص 88-91 ، المقتضب جـ 4 ص 162, 166- 167, 307 .

(20) طبقات الشعراء ص 7 .

(21) حجة القراءات ص 281 ، النشر جـ 2 ص 269 .

(22) الكتاب جـ 7 ص 132 .

1 ـــ قال تعالى ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ ﴾[23]

2 ـــ قال تعالى ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ ﴾[24].

3 ـــ قال تعالى ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَ نَعِيمٍ فَاكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ ﴾[25].

القرآن الكريم كما نرى قد جاء بالاستخدامين، وكذلك قراءاته، فالفراء ينسب نصب لفظة «فاكهون» في الآية الأولى إلى عبد الله بن مسعود، كما ذكر الزمخشري أن الآية الأخيرة قد قرئت بنصب «فاكهين» ورفعها، وقد وجه النصب في الآيتين بأنه على استقرار الجار والمجرور وإعراب لفظة «فاكهين» على الحال، ووجه الرفع بأنه على إلغاء الجار والمجرور وإعراب «فاكهون» خبراً لـ «إن»[26].

وفي قولنا: ما كان أحد فيها خير منك، وليس أحد فيها خير منك، يجوز عند سيبويه والنحاة نصب لفظة «خير» ورفعها، فالنصب على أنها خبر لكان والجار والمجرور ملغي، والرفع على أنها صفة لاسم كان والجار والمجرور متعلق بمحذوف من مادة الاستقرار خبر كان، وكذلك: ليس.

ويقرر سيبويه أن: «التقديم ها هنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو اسماً ... والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير»[27].

هذه الأمثلة جميعاً يجوز فيها عند النحاة النصب والرفع، وقد سوّغوا هذا الجواز الإعرابي بالاتكاء على: إلغاء الظرف مرة واستقراره مرة أخرى، وإلغاء الظرف يعني أن الجملة تامة، وأن الظرف لا موقع إعرابي له، واستقراره يعني أن الجملة ناقصة وأن

---

(23) يس 55.
(24) الذاريات الآيتان 15-16.
(25) الطور الآيتان 17-18.
(26) معاني القرآن جـ2 ص 280، الكشاف جـ3 ص 327، جـ4 ص 23.
(27) الكتاب جـ1 ص 56. شرح المفصل جـ7 ص 114-115.

الظرف له موقع إعرابي، وهذا الموقع الإعرابي لا يتخذه إلا إذا كان متعلقاً بمحذوف يقدر من مادة الاستقرار، وهذا المحذوف المقدر هو الخبر في الحقيقة.

هذا ما يقوله عمدة النحاة سيبويه تسويغاً لهذا الجواز الإعرابي، والحق أن هذا الجواز لا ينبني عليه خلاف في معنى الأسلوب، أو تغير في دلالته بالزيادة أو النقص فيه، وإنما هو أسلوب ذو دلالة محددة على كلا وجهيه.

4 ـــ نصب الاسم التالي لأداة النفي «ليس» ورفعه

«ليس» أداة دالة على نفي الأسماء مثل قولنا: ليس زيد قائماً، وقد يأتي في بعض الأساليب بعدها اسم صريح معرف بالألف واللام يعقبه فعل مصدر بأن، مثل قوله تعالى ﴿ لَيْسَ البِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ المَشْرِقِ وَ المَغْرِبِ وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمن بِاللَّهِ ﴾[28]، وفي هذه الحالة يجيز النحاة في الاسم الواقع بعد ليس الرفع والنصب، وقد وجهوا الرفع بأن لفظة «البر» في الآية مرفوعة لأنها اسم ليس، ووجهوا النصب بأنه على توسط الخبر بين ليس واسمها، وهذا ما لا يجيزه ابن درستويه، لا يجوز عنده أن يقال: ليس قائماً محمد[29].

وقد دلت القراءات القرآنية الصحيحة السند على صحة هذا الجواز الإعرابي، فالآية السابقة قرأها القراء السبعة بالوجهين:

1 ـــ قرأ حفص وحمزة لفظة «البر» بالنصب.
2 ـــ وقرأها نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وعاصم وابن عامر بالرفع[30].

والنصب عند النحاة على أن لفظة «البر» خبر ليس وقد توسط بينها وبين اسمها، والرفع على أنها اسم ليس، وهذا مجرد تأويل قد تقبلته الصناعة النحوية، أما المعنى فهو ذو دلالة واحدة محددة وهو: ليس البر في تولي الوجه نحو أية جهة من

---

(28) البقرة 177.

(29) أوضح المسالك جـ1 ص 242.

(30) حجة القراءات ص 123.

الجهات، وإنما في الإيمان بالله إيماناً نابعاً من القلب حتى يتطابق الفعل والاحساس الداخلي.

4 ـ 1 ـ وقوع ليس في أسلوب القصر والتوكيد

قد تخرج ليس من الدلالة على النفي إلى القصر والتوكيد، وذلك عندما تقع بعد اسمها أداة الاستثناء «إلا» نقول: ليس العلم إلا النحو، فنقصر العلم على النحو ونؤكد هذا المعنى ونقرره في ذهن السامع، ومثل ذلك قول العرب: ليس الطيب إلا المسك.

وفي هذا الأسلوب يجوز عند النحاة رفع الاسم الواقع بعد إلا ونصبه، والرفع على إهمال ليس لانتقاض نفيها بإلا، والنصب على إعمالها عمل كان.

وقد أسند أبو عمرو بن العلاء رفع خبر ليس في هذا المثال وما أتى على منواله إلى قبيلة بني تميم، كما أسند سماع نصبه إلى أهل الحجاز، في القصة المشهورة التي جرت بينه وبين عيسى بن عمر الثقفي حول إجازة الرفع والنصب في هذا الأسلوب[31].

ومع أن رفع خبر ليس ونصبه في هذا الأسلوب قد أسند كل منهما إلى بيئة لغوية معينة، إلا أن النحاة أمثال أبي علي الفارسي وغيره قد خرجوا الرفع في هذا الأسلوب على عدة أوجه، وقد كان ابن هشام مصيباً لكبد الحقيقة ومعبراً عن الواقع اللغوي عندما رفض هذه التأويلات والتخريجات جميعاً بقوله «وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات»[32].

4 ـ 2 ـ مجيء اسم مشتق منفي معطوف على خبر ليس

يجوز عند النحاة رفع الاسم المشتق المنفي المعطوف على خبر ليس ونصبه مثل: ليس زيد أميناً ولا صادقاً وعده، ليس زيد مجتهداً ولا ناجحاً محمد، بنصب لفظتي «صادق وناجح» ورفعهما.

---

(31) إنباه الرواة جـ4 ص 130-132. علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد إبراهيم دار الكتب ط 1.

(32) مغني اللبيب جـ1 ص 294-295.

في المثال الأول نجد أن الاسم المشتق المنفي المعطوف على خبر ليس قد وقع بعده اسم مرفوع له ارتباط بهذا الوصف، بدليل اشتماله على ضمير يعود على ما يتحمله هذا الوصف المشتق من ضمير عائد على زيد، هذا ما يقوله النحاة، والحق أن هذا الضمير في «وعده» يعود على لفظة زيد مباشرة فزيد غير أمين وغير صادق الوعد.

وفي المثال الثاني: نجد أن لفظة «ناجح» وصف مشتق عامل وقد وقع بعده اسم مرفوع، وهذا الاسم ليس له ارتباط وصلة بالوصف المتقدم عليه، ولذلك أطلق عليه النحاة مصطلح: الاسم الأجنبي، وهذا أيضاً ما يقوله النحاة، والواقع أن هذا الأسلوب يدل على أن الكلام مركب من جزءين يجمع بينهما النفي، فالجزء الأول يدل على نفي الاجتهاد عن زيد، والجزء الثاني يدل على نفي النجاح عن محمد، فالكلام يحتوي على جزءين مترابطين وقد جمع بينهما معنى النفي.

وقد عمل النحاة على تسويغ جواز النصب والرفع في هذين المثالين فقالوا: إن لفظة «صادق» قد رفعت في المثال الأول على أنها مبتدأ وما بعدها خبر، وهذا الخبر عند النحاة مرفوع بالوصف، وقد أغنى عن ذكر الخبر، وهذا الوصف ومرفوعه معطوفان على جملة ليس.

كما أعربوا لفظة «صادق» على وجه آخر، وهو أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخر، وينبني على هذا الإعراب عند النحاة أن يتطابق الوصف وسببه في العدد والنوع.

وأما نصب لفظة «صادق» فبالعطف على خبر ليس المنصوب.

وقالوا في المثال الثاني: إن رفع لفظة «ناجح» على أنه خبر مقدم، وما بعده مبتدأ مؤخر مع تطابق الوصف، وما بعده في العدد والنوع.

وأما النصب فبعطف لفظة «ناجح» على خبر ليس المنصوب.

إ

5 ــ رفع خبر ما النافية ونصبه

ينقل إلينا النحاة أن أهل الحجاز وبني تميم اختلفوا في معاملة خبر ما النافية، فنصبه أهل الحجاز ورفعه بنو تميم، نقول: ما علي ناجحاً، برفع لفظة «ناجح» ونصبها.

وهذا الجواز الإعرابي خاص بحالة واحدة حدها النحاة بشروط معينة، فإذا فقدت هذه الشروط رفع خبر ما في لغة العرب عامة، إلا ما ينقله النحاة من استعمالات شاذة ونادرة نصب فيها هذا الخبر.

وقد دلت القراءات القرآنية على هذا الجواز الإعرابي، قال تعالى ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَراً ﴾[33] وقال تعالى ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[34] بنصب الخبر في الآيتين.

وجاء في الكتاب: ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿ ما هذا بشراً ﴾ في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف[35].

وذكر أبو حيان أن عاصماً في رواية المفضل قد قرأ قوله تعالى ﴿ ما هن أمهاتهم ﴾ برفع لفظة «أمهاتهم»[36].

كما جاء رفع خبر ما النافية في أشعار مروية عن العرب، وأسند إلى الأصمعي الراوية اللغوي قوله: ما سمعته في شيء من أشعار العرب، يعني نصب خبر ما المشبهة بليس[37].

ومع أن نصبَ خبر ما ورفعَه مسندٌ إلى اختلاف اللهجات العربية في مؤلفات النحاة، إلا أن النحاة أبوا إلا ركوب الشطط واللجوء إلى منطق العقل لتسويغ نصبِ خبرِ ما النافية ورفعِه فقالوا ــ أي النحاة ــ :

(33) يوسف 31.

(34) المجادلة 2.

(35) الكتاب جـ1 ص 59.

(36) البحر المحيط جـ8 ص 232، مغني اللبيب جـ1 ص 303.

(37) معاني القرآن جـ2 ص 42، جـ3 ص 139. شرح المفصل جـ1 ص 108.

1 ـــ إن خبر ما النافية قد نصب في لهجة أهل الحجاز ، لأنهم وجدوا أن « ما » تشبه « ليس » في دلالتها على معنى النفي .

2 ـــ إن خبر ما النافية قد رفع في لهجة بني تميم ، لأنهم قد عاملوها معاملة الحروف الهوامل مثل : هَلْ وأما ، ولم يعملوها لأن ما :

أ ـــ حرف ، وهي حرف غير مختص وليس : فعل عند غالب النحاة .

ب ـــ وهي لا يكون فيها إضمار بعكس ليس التي يكون فيها إضمار .

وبعد هذا التسويغ يخلصون إلى القول : إن أعمال « ما » ونصب خبرها هو الأفصح ، وإن إهمالها ورفع خبرها هو الأقيس ، وهي نتيجة أو خلاصة أدى إليها الاجتهاد المنطقي لا الواقع اللغوي ، وأنا لا أفهم لفصاحة الأسلوب معنى إلا جريانه على الاستعمال القياسي المطرد في لغة العرب عامة .

5 ـــ 1 ـــ عطف جملة منفية على جملة منفية بـ « ما » أو « ليس » أو بـ « ما كان »

جاءت هذه الأمثلة في الكتاب :

1 ـــ ما عبد الله خارجاً ولا معن ذاهب .

2 ـــ ليس زيد ذاهباً ولا أخوك منطلق .

3 ـــ ما كان عبد الله منطلقاً ولا زيد ذاهب .

وقد أجاز سيبويه الرفع والنصب في هذه الأمثلة ، فلفظة ذاهب ومنطلق يجوز رفعها ويجوز نصبها .

والرفع عند سيبويه على أن الواو دالة على الاستئناف و « لا » نافية ، والجملة بعدها جملة ابتدائية مكونة من مبتدأ وخبر .

والنصب عنده على أن الواو عاطفة أو دالة على الاشتراك ، وقد عطفت منصوباً على منصوب .

وسيبويه لا يفصح في كتابه إن كان هذا الجواز الإعرابي بشقيه راجعاً إلى خلاف لهجي حدث بين لهجات العربية ، أو يرجع إلى ماتتيحه الصنعة النحوية والفكر النحوي الخالص من جواز الرفع والنصب في هذه الأساليب جميعاً .

ومثل هذه الأساليب في جواز الرفع والنصب قولنا :

1 ــ ما زيد قائماً ولا قاعداً غلامه .

2 ــ ليس زيد قائماً ولا قاعداً غلامه .

3 ــ ما كان زيد قائماً ولا قاعداً غلامه .

ففي هذه الأمثلة جميعا يجوز الرفع والنصب في لفظة « ولا قاعد »[38] .

ونقول : ما زيد قائماً ولا قاعداً ، فيجوز عند النحاة نصب لفظة « قائم » وهو الأرجح كما يجوز رفعها ، والنصب عطفاً على خبر « ما » المنصوب ، أما الرفع فهو يحتمل وجهين عند النحاة :

أ ــ أن يكون « ولا قاعد » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : ولا هو قاعد .

ب ــ أن يكون معطوفاً على محل خبر ما النافية ، على اعتبار أن هذا الخبر قد كان مرفوعاً قبل أن تدخل عليه ما[39] .

وهذه الجوازات الإعرابية جميعاً لا نعلم إن كانت مبنية على السماع والرواية عن العرب ، أو مبنية على القياس والفكر النحوي الخالص .

6 ــ رفع الاسم بعد « لات » ونصبه

« لات » أداة في العربية تدل على النفي ، وقد وردت مرة واحدة في القرآن

(38) الكتاب جـ1 ص 60-61 ، شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 192-193 .

(39) المنهاج السالك جـ1 ص 459 . النحو الوافي جـ1 ص 599 .

الكريم في قوله تعالى ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[40].

وقد نص سيبويه على أنها لا تأتي إلا مع لفظة الحين خاصة، والثابت من خلال الشواهد الشعرية التي يوردها النحاة أن الألفاظ الدالة على الظرفية الزمانية مثل: حين وساعة، وكذلك الظروف المكانية وبخاصة لفظة: هنا غالبا ما تأتي بعدها، وقد أتى بعدها اسم غير دال على الظرفية في شاهد شعري يتيم رواه النحاة في مؤلفاتهم.

وقد ألحق النحاة «لات» في العمل بـ «ليس»، وعلى هذا افترضوا أنها تحتاج إلى اسم يرفع بها وخبر تنصبه، والاستعمال العربي ينقض هذا الافتراض، فـ «لات» لا يأتي بعدها إلا اسم مفرد، وهذا الاسم المفرد منصوب في الاستعمال الشائع المطرد مرفوع في الاستعمال القليل، وقد جاءت القراءات القرآنية دالة على ذلك، فالآية السابقة قرأها عامة القراء بنصب لفظة «الحين» بينما قرأها أبو السمال وعيسى بن عمر بالرفع[41].

وبناء على افتراض أن لات عاملة عمل ليس قال النحاة:

1 ــ إن ما بعد لات قد نصب لأنه خبرها واسمها محذوف تقديره: ولات الحينُ حينَ مناص.

2 ــ وإن ما بعدها قد رفع لأنه اسمها وخبرها محذوف تقديره: ولات حينُ مناص الحينَ[42].

ولا أعتقد أن الأسلوب القرآني البليغ يقبل أمثال هذه التأويلات والتقديرات، قد نقدر عندما يكون في الكلام حذف دل عليه الأسلوب، أما وأن الأسلوب لا يحتاج إلى هذا التقدير، بل يشوه جماله، فإن القول به صناعة قد تقبلها مقاييس النحاة العقلية، ولكن منطق اللغة الصافي لا يقبله.

(40) سورة ص الآية 3.

(41) البحر المحيط جـ7 ص 384.

(42) الكتاب جـ1 ص 57-58، شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 196-197.

القاعدة النحوية المعيارية نفسها تحتاج إلى تقدير حتى تطرد ، وكذلك ما تفرع عنها ؛ فإذا ذكرنا أن الفراء قد روى جر الاسم بعد لات عن العرب زاد الطين بلة ، ولجأ النحاة إلى تأويل ما ذكره الفراء من جواز جر الاسم أيضاً بعد لات[43] .

قاعدة تبنى على افتراض ، وعلى تقدير ، وما شذ عنها يصحح عن طريق التقدير والافتراض أو التأويل ، وكل ذلك يسفه ما يسعى النحاة إلى تقريره من أحكام .

لات غالباً ما يأتي بعدها اسم دال على الظرفية وهو منصوب ، فلماذا يفترض النحاة أنها عاملة ، وأنها في هذا العمل محمولة على ليس ؟ ولماذا ينقض النحاة اطراد هذه القاعدة المعيارية العامة بسماع أساليب لم يتوفر لبعضها الاستعمال الموثق الذي تضافرت الشواهد على صحته ؟ .

7 ــ إنّ التوكيدية

7 ــ 1 ــ العطف على اسمها بعد استكمال الخبر

من أساليب العربية العطف على اسم إن بعد أن تستكمل خبرها ، قال تعالى ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[44] وقال تعالى ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَ الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَ الأَنْفَ بِالأَنْفِ وَ الأُذُنَ بِالأُذُنِ والسِّنَّ بِالسِّنِّ وَ الْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾[45] .

وقد أجاز النحاة في هذه الحالة رفع الاسم المعطوف ونصبه ، وقد وجه سيبويه رفع الاسم المعطوف بوجهين ، أحدهما حسن و الثاني ضعيف عنده ، قال : فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء لأن معنى : إن زيداً منطلق : زيد منطلق ، وإنّ دخلت توكيداً كأنه قال : زيد منطلق وعمرو ...

(43) معاني القرآن جـ2 ص 397-398 ، شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 197-198 .

(44) التوبة الآية 3 .

(45) المائدة الآية 45 .

وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق، فاذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول: منطلق هو وعمرو وإنّ زيداً ظريفٌ هو وعمرو[46].

وأما النصب فبالعطف على اسم إن المنصوب.

وهذا الجواز الإعرابي قد جاء في قراءات القرآن الكريم مايدل على صحته، فالآية الأولى قرئت في المشهور برفع لفظة «رسوله» وقرأها عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وزيد بن علي بالنصب[47].

كما قرئت الآية الثانية بعدة وجوه:

1 ــ قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بنصب الألفاظ المعطوفة على اسم إن، ما عدا لفظة «الجروح» فقد قرأوها بالرفع.

2 ــ قرأ نافع وعاصم وحمزة بنصب الألفاظ المعطوفة على اسم إن جميعاً.

3 ــ قرأها الكسائي كلها بالرفع[48].

كما قرىء قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لاَ رَيْبَ فِيهَا ﴾[49] برفع «الساعة» ونصبها، فقد قرأها حمزة بن حبيب الزيات بالنصب، وبقية القراء السبعة بالرفع[50].

وغيرها من القراءات القرآنية التي جاءت برفع الاسم المعطوف على اسم إن بعد استكمال خبرها ونصبه.

هذا في حالة العطف على اسم إن بعد استكمال خبرها، أما إذا عطف على اسم إن أو أكد قبل استكمال خبرها، فإن النحاة وعلى رأسهم سيبويه لا يرون إلا النصب في هذه الحالة، أما الرفع فهو من قبيل الغلط عند سيبويه مع وروده في أفصح

---

(46) الكتاب جـ2 ص 144.

(47) البحر المحيط جـ5 ص 6.

(48) حجة القراءات ص 225-226.

(49) الجاثية 32.

(50) حجة القراءات ص 662.

الأساليب وأوثقها : في القرآن الكريم وقراءاته الصحيحة السند ، وقد ذكرنا ذلك عند حديثنا عن مصطلح « الغلط » عند النحاة .

7 ــ 2 ــ تابع اسم إن : تقدمه على خبرها وتأخره

جاء في الكتاب : هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة ، وذلك قولك : إن زيداً منطلق العاقل اللبيب ، فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين :

1 ــ على الاسم المضمر في منطلق كأنه بدل منه ...

2 ــ وإن شاء رفعه : على « مررت به » زيد إذا كان جواب من هو ... وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب ، وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[51] بالرفع و ﴿ عَلَّامَ الْغُيُوبِ ﴾ بالنصب[52] .

سيبويه ــ وتابعه المبرد ــ لا يجيز أن يعرب نعت اسم إن إذا جاء بعد استكمالها للخبر ، وهو مرفوع على أنه نعت لاسم إن بمراعاة الموضع والمحل ، كما يقول النحاة ، وإنما يعربانه على أنه بدل من الضمير الذي يتحمله الخبر ، أو على القطع والابتداء :

كما أن سيبويه ــ وتابعه المبرد ــ لم يذكر تقدم تابع اسم إن على خبرها كما في قوله تعالى ﴿ إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾[53] وقوله تعالى ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾[54] أجاز النحاة في لفظة « أخي » في الآية الأولى أن تكون بدلا من اسم إن « هذا » أو عطف بيان له ، والآية الثانية قرئت برفع لفظ الجلالة « الله » في القراءة المشهورة ، وقرئت أيضاً بالنصب .

كما أن الآية التي ذكر سيبويه اختلاف القراء في قراءاتها قد قرئت من عامة

(51) سبأ 48 .

(52) الكتاب جـ 2 ص 147 ، المقتضب جـ 4 ص 113-114 .

(53) سورة ص 23 .

(54) الأعراف 54 .

القراء بالرفع، وقرأها عبد الله بن أبي اسحاق وعيسى بن عمر وزيد بن علي وابن أبي عبلة وأبو حيوة وحرب عن طلحة بالنصب[55].

والفراء يجيز أن يعرب الوصف المتأخر بعد خبر إن نعتاً لها، وهو مرفوع، قال: وقوله « علام الغيوب » رفعت علام وهو الوجه لأن النعت إذا جاء بعد الخبر رفعته العرب في إن، يقولون: إن أخاك قائم الظريفُ ولو نصبوا كان وجها[56].

ويبدو من خلال هذه القراءات، ونقل الفراء عن العرب أن رفع تابع اسم إن سواء أتقدم على خبرها أم تأخر هو الاستعمال المطرد الذي كان ينبغي على النحاة في مجال التقعيد المعياري الاعتداد به، أما ما يقوله سيبويه من تسويغ للرفع والنصب في قولنا: إن زيداً ناجح المجتهدَ، فهو مجرد تبرير لتعدد العلامات الإعرابية لا ينتج عنه أي تغير في معنى هذا الأسلوب ودلالته.

7 ـــ 3 ـــ تخفيف نون إنّ المؤكدة

إن المؤكدة مشددة النون، وقد تخفف، وفي هذه الحالة فإن الاستعمال الأمثل عند النحاة هو إهمالها ورفع اسمها وخبرها معاً، تقول: إنْ زيدٌ لصديقٌ، ويقولون إن اللام واجبة الذكر مع خبرها للفرق بينها وبين إنْ النافية.

وقد روى سيبويه عمن يثق في روايته نصب اسمها عن العرب مثل: إنْ زيداً لمنطلقٌ، وقد حاول سيبويه أن يعلل لكل من رفع الاسم ونصبه بعد إن المخففة، وأن يوجد مسوغاً لذلك بالقياس النظري.

قال إنَّ: إنْ المخففة قد أعملت لأنها بمنزلة الفعل، والفعل إذا حذف منه شيء لم يغير عن عمله كما في قولنا: لم يكُ الرجلُ صادقاً.

---

(55) البحر المحيط جـ 4 ص 407، جـ 7 ص 292.

(56) معاني القرآن جـ 2 ص 364.

وقال : إنها قد أهملت لأن الذين أهملوها قد لاحظوا بينها وبين حروف الابتداء التي لا تعمل شبها[57] .

والقراءة القرآنية جاءت بنصب ما بعد « إنْ » ورفعه : قال تعالى ﴿ وَإِنَّ كُلا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[58] .

فقد قرأ أبو عمرو والكسائي وابن عامر وحمزة وحفص والزهري بتشديد إنّ ونصب « كلا » ، وقرأها أبو بكر وابن كثير وأُبي بتخفيف إنّ ونصب « كلا »[59] .

8 ــ تخفيف كأنَّ المشددة النون

« كأنّ » أداة تدل على التشبيه ، وهي من أخوات إنّ عند النحاة التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهي تأتي في العربية مثقلة ومخففة النون ، فإذا كانت مخففة النون أجاز النحاة رفع الاسم الواقع بعدها ونصبه مثل : كأنْ زيدٌ أسدٌ ، كأنْ زيداً أسدٌ .

ورفع اسم كأنْ على أنه مبتدأ وما بعده خبر ، وكأنْ مشتملة على ضمير مجهول مقدر هو اسمها ، تقديره : كأنّه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبرها .

ونصبه على إعمال كأنْ مخففة إعمالها وهي مثقلة النون .

والنحاة يستشهدون على هذا الجواز الإعرابي بأبيات شعرية أغلبها مجهولة القائل ، ويروونها برفع الاسم الواقع بعد كأنْ المخففة ونصبه .

ووجه مشرق النحر كأنْ ثدياه حقان

بالرفع والنصب .

كأنْ وريداه رشاء خلب

بالرفع والنصب

(57) الكتاب جـ2 ص 139-140 ، المقتضب جـ1 ص 50 ، جـ2 ص 363 .

(58) هود الآية 111 .

(59) حجة القراءات ص 350-352 ، النشر جـ2 ص 291 .

والغريب أن سيبويه يعد رفع الاسم بعد كأنّ المخففة من باب ضرورة الشعر وكذلك نصبه[60].

وقد أجاز الرماني النصب والرفع والجر في الاسم الواقع بعد كأنْ المخففة، في مثل قول الشاعر ابن صريم اليشكري :

ويوماً توافينـــا بوجـــه مقســـم   كأنْ ظبيةً تعطو إلى وارق السلم

والجر على زيادة أنْ كأنه قيل : كظبيةٍ، وسيبويه لم يرو هذا البيت في كتابه إلا برفع لفظة ظبية، مع أنه كرر إنشاده مرتين في كتابه[61].

إن حديث النحاة حول هذا الأسلوب حديث مضطرب متناقض، لأنه لم يبن على سماع موثق، كما أن الجواز النحوي يتضخم بمرور الزمن على أيدي النحاة ما دامت تأويلاتهم وتخريجاتهم تمد لهم يد العون وتسهل لهم الصعب، وربما كان سيبويه على حق عندما اعتبر تخفيف نون كأنْ ورفع الاسم الواقع بعدها ونصبه من قبيل الضرورة الشعرية، لأن الغالب في الاستعمال القرآني عندما تخفف نون كأنّ أنْ يأتي بعدها فعل مضارع منفي بلم[62].

9 ـــ اتصال «ما» بـ «ليت» الدالة على التمني

عندما تدخل «ما» على «إنّ» وأخواتها فإنها تكفها عن العمل : نصب الاسم ورفع الخبر، إلا «ليت» فقد أجاز النحاة إعمالها وإهمالها في هذه الحالة.

قال ابن هشام : وتقترن بها ـــ أي ليت ـــ ما الحرفية غير المصدرية. فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء... ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص وإهمالها حملا على أخواتها، ورووا بالوجهين قول النابغة :

---

(60) الكتاب جـ2 ص 134-135، جـ3 ص 163-165.

(61) معاني الحروف ص 120 وما بعدها، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق : د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والقاهرة. شرح الرضي جـ4 ص 370-371، شرح المفصل جـ8 ص 82-83، الكتاب جـ2 ص 134، جـ3 ص 165.

(62) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص 505.

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنـــا   إلى حمامتنا أو نصفـــه فقـــد[63]

وهذا الجواز الإعرابي لم يأت عليه النحاة بشاهد من كلام العرب إلا هذا البيت الشعري اليتيم ، وقد احتفل به النحاة فأجازوا أيضاً إعمال « لعلما » و « إنما » وإهمالهما ، ويبدو أن إعمال إنما قد توفر له بعض السماع عن العرب كما ينقل الرماني[64] ، أما إعمال لعلما فقد أجازه القياس النظري وحده .

قال ابن هشام في عبارة صريحة « وجوّز قوم إعمالها ـــ أي لعلما ـــ حملاً على « ليت » لاشتراكهما في أنهما يغيران معنى الابتداء » .

وقال : وندر الإعمال في إنما ، وهل يمتنع قياس ذلك في البواقي مطلقاً أو يسوغ مطلقاً ، أو في لعل فقط أو فيها وفي كأن ؟ أقوال[65] .

فالقياس النظري وحده والاستخدام النادر هما اللذان أجازا إعمال لعلما وإنما ، وهذا القياس نفسه ربما كان محمولاً على سماع نادر لإعمال ليتما .

إن هذه الأقيسة النظرية والروايات الشاذة تشارك حتماً في :

1 ـــ تشعب القاعدة وكثرة فروعها ، الأمر الذي يؤدي إلى تناقضها .
2 ـــ تنمية الاستعمالات الشاذة غير المطردة مع القاعدة العامة التي تحتاج إلى تأويل ، حتى تنسجم وروح القاعدة .

وكل ذلك يدعونا إلى رفض الأقيسة النظرية والاعتداد بالاستعمالات النادرة والشاذة عند التقعيد المعياري لأساليب اللغة .

10 ـــ إلغاء ظن وأخواتها وإعمالها

ظن وأخواتها من الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر عند النحاة ، وهذه الأفعال كما تعمل يجوز أن تلغى وذلك في حالتين :

(63) مغني اللبيب جـ 1 ص 286 ، شرح المفصل جـ 8 ص 58 .
(64) معاني الحروف ص 89 .
(65) مغني اللبيب جـ 1 ص 287 ، أوضح المسالك جـ 1 ص 351 .

1 ـــ إذا جاءت متوسطة بين مفعوليها، مثل: زيد ظننت قائم، وزيداً ظننت قائماً.

2 ـــ إذا تأخر الفعل الناسخ عن مفعوليه معاً، مثل: زيد عالم حسبت، زيداً عالماً حسبت.

والرفع في هاتين الحالتين على إلغاء هذه العوامل والنصب على إعمالها[66].

ويقول النحاة: إن إعمالها وهي متوسطة أقوى من إعمالها متأخرة، كما أن إلغاء هذه العوامل وإهمالها ليس جائزاً في جميع الحالات، وإنما هناك حالات يجب فيها إعمالها، وحالات يجب فيها إهمالها وإلغاؤها.

إذا تأخر الفعل الناسخ عن معموليه، أو توسط بينهما وهو منفي، وجب إعماله مثل: خالداً ناجحاً لم أظن، خالداً لم أظن ناجحاً.

وإذا تأخر الفعل الناسخ عن معموليه، وكان الأول منهما متصلاً بلام الابتداء أو غيرها من ألفاظ التعليق، وجب إهماله مثل: لخالد مكافح حسبت.

كما أجاز بعض النحاة إهمال هذه الأفعال الناسخة وهي متقدمة على معموليها مستدلين على ذلك بشاهدين شعريين، هما:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي ... أني وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ
أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويلُ

وغالب النحاة يلجأ إلى تأويل هذين الشاهدين حتى يستقيما مع القاعدة المعيارية، فالنحاة يتخيلون وجود ضمير شأن مستتر بعد الفعل «وجدت» و «إخال» ويعربون هذا الضمير مفعولاً أولاً للفعل الناسخ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعوله الثاني، أو يتخيلون أن الفعل الناسخ قد أصابه التعليق بسبب وقوع «لام» الابتداء مقدرة بعده وأصل الكلام: إني وجدت لملاكُ الشيمة الأدبُ.

---

(66) الكتاب جـ1 ص 119، أوضح المسالك جـ2 ص 54-60-63-65، النحو الوافي جـ2 ص 38-39.

10 ـــ 1 ـــ القول بمعنى الظن

يشترط النحاة لإجراء القول مجرى الظن معنى وعملاً عدة شروط : أن يكون القول بصيغة الفعل المضارع المسند إلى المخاطب ، وأن يسبقه استفهام غير مفصول بينهما إلا بالظرف أو الجار والمجرور أو بمعمول له اتصال بفعل القول .

فإذا توفرت هذه الشروط في الفعل المشتق من مادة القول أجري مجرى « ظن » في المعنى والعمل مثل : متى تقول زيداً منطلقاً ، أفي الدار تقول زيداً قائماً ، قال الكميت :

أجهـــالاً تقـــولُ بنـــي لـــؤيٍ لعمـــر أبيـــك أم متجـاهلينـــا

ويجوز الرفع في هذه الأمثلة جميعاً على الحكاية ، كما أن بني سليم يعاملون مادة القول معاملة الظن مطلقاً ، جاء في الكتاب : « وإن شئت رفعت بما نصبت جعلته حكاية ، وزعم أبو الخطاب ـــ وسألته عنه غير مرة ـــ أن أناساً من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت »(67) .

11 ـــ باب الاشتغال « المفعول به المقدم على فعله المشتمل على ضميره »

هذا أسلوب بلاغي رصين ، زيف النحاة أحكامه ، وبلبلوا قواعده ؛ وخير ما يدل على ذلك هذا المصطلح الذي أطلقوه عليه « الاشتغال » وخصهم إياه بباب نحوي معين ، وهو في الحقيقة مفعول به ، وقدم على فعله المشتمل على ضميره لغرض بلاغي ، هو قصد الاهتمام والعناية به .

وقد قسم النحاة المتأخرون المولعون بكثرة التقاسيم هذا الباب إلى أربعة أقسام :

أ ـــ ما يجب نصبه .

ب ـــ ما يترجح نصبه .

(67) الكتاب جـ 1 ص 124 ، المقتضب جـ 2 ص 349 ، أوضح المسالك جـ 2 ص 71-79 .

جـ ـــ ما يستوي فيه الرفع والنصب .

د ـــ ما يجب رفعه .

وقد رفض ابن هشام هذا القسم الأخير بدعوى أن حد الاشتغال لا يصدق عليه .

إن أسلوب الاشتغال أسلوب عربي بلاغي رصين ، وقد ورد كثيراً في آيات الله المحكمة ، ونحن في هذا المقام سنكتفي بتتبع تراكيب هذا الأسلوب دون الخوض في تقسيمات النحاة وتفريعاتهم لهذا الباب :

أ ـــ زيداً ضربته ، جاء هذا الاستخدام كثيرا في القرآن الكريم ، وقد أجاز سيبويه في المفعول به المتقدم الرفع والنصب ، وفسر الرفع بأنه على جعل : زيد مرفوع بالابتداء والجملة بعده في محل رفع خبره ، كما وجه النصب بأنه على إضمار فعل محذوف يدل عليه المذكور المتأخر ، تقديره : ضربت زيداً ضربته ، وسيبويه وغالب النحاة من بعده يأبون أن يكون الفعل المتأخر هو الذي عمل النصب في مفعوله المتقدم ، لأن هذا الفعل قد استوفى عمله عندما عمل في الضمير العائد على المفعول به المتقدم ، فلم يبق إلا تقدير عامل محذوف يعمل النصب في المفعول به المتقدم ، وقد كان أهل الكوفة أقرب إلى الصواب عندما ذهبوا إلى أن لفظة « زيد » في هذا المثال وأشباهه منصوبة بالفعل المتأخر عنها[68] وإن كانت نظرية العامل نفسها نظرية بعيدة عن تمثيل الواقع اللغوي وتفسيره .

ونحن نرفض تسويغ سيبويه لحالة الرفع والنصب في هذا الأسلوب ، فهو أسلوب قد جاء في القرآن الكريم كثيراً ، وبالوجهين قرأ القراء الكرام ، ولا خلاف في المعنى بين قراءة النصب والرفع في هذا الأسلوب ، فالاسم المتقدم على فعل مشتمل على ضميره هو مفعول به واقع عليه الحدث .

ب ـــ قال تعالى ﴿ وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[69] :

(68) الكتاب جـ1 ص 81 ، شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 438 .

(69) فصلت 17 .

وقال ذو الرمة

إذا ابـن أبي موسى بلال بلغتـــه فقـام بفأس بيـن وصليــك جازر

في هذه الشواهد وقعت قبل المفعول المتقدم على فعله أداة هي «أما» أو «إذا»، والنحاة يرون أن الغالب في المثال الأول رفع الاسم المتقدم الواقع بين الأداة وفعله، وأن الغالب في المثال الثاني نصبه[70]، وكل ذلك راجع إلى فلسفة يفهمها النحاة وحدهم، أما الشواهد الموثقة فقد جاءت بالرفع والنصب.

1 ــ في قوله تعالى ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾ قرأ الجمهور برفع لفظة «ثمود» وقرأها الحسن البصري وابن أبي إسحاق والأعمش بالنصب[71].

كما نسب سيبويه إلى العرب الرفع بعد «أما»، والنصب في قول بشر بن أبي خازم:

فأمـا تميـم تميـم بـن مـر فألفاهـم القـوم روبـى نيامـا

وعقب على بيت ذي الرمة السابق بقوله: فالنصب عربي كثير والرفع أجود.

جـ ــ قال تعالى ﴿أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾[72].

في هذا الأسلوب وغيره مثل: أزيداً مررت به، أزيداً قابلت أخاه، يجيز النحاة الرفع والنصب في الاسم التالي لهمزة الاستفهام والمتقدم على فعله.

والنصب هو المختار عند النحاة بدعوى أن الاستفهام إنما هو عن الفعل لا عن الاسم، لذا كان الأولى أن يلي أداة الاستفهام الفعل لا الاسم.

والرفع في هذه الأمثلة عند النحاة على الابتداء، والنصب على إضمار فعل دل

---

(70) الكتاب جـ1 ص 81-82، ص 148، شرح المفصل جـ2 ص 34-36، شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 454، ص 469.

(71) معاني القرآن جـ3 ص 14، البحر المحيط جـ7 ص 491.

(72) القمر الآية 24.

عليه المذكور لفظاً أو معنى[73]، ولا أعتقد أن هذا الإضمار يستقيم في قولنا : أزيداً قابلت أخاه، فمعنى هذا الأسلوب هو : الاستفهام عن لُخي زيد لا عن زيد نفسه، فإذا قلنا على تقدير النحاة : أقابلت زيداً قابلت أخاه، كان المعنى مختلفاً وهو : الاستفهام عن مقابلتك لزيد وأخيه، وفي حالة الفصل بين همزة الاستفهام والاسم المباشر لها بالظرف مثل : أكلَّ يوم زيداً تضربه؟ يترجح النصب عند النحاة، لأن الفصل بالظرف لا يعد عندهم كالفصل الحقيقي لتوسع العرب في استخدام الظروف .

أما إذا فصل بينهما بضمير دال على الخطاب مثل : أأنت عبد اللهِ ضربته، فإن سيبويه يجيز الرفع والنصب في لفظة « عبد الله » ونص على أن النصب عربي جيد، وكذلك الأخفش إلا أنه يفضل النصب على الرفع بناء على أن « أنت » مرتفعة بفعل مضمر، وهذا الفعل عامل للنصب في « عبد الله » أما النحاة المتأخرون وخاصة شراح ألفية ابن مالك فإنهم يفضلون الرفع على النصب[74] .

د ـــ قال تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[75] .

وقال تعالى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[76] :

الوجهُ المختارَ عند النحاة في الاسم المتقدم على فعله الطلبي هو النصبُ، والرفع جائز، وهذا الاختيار مبني على القليل أما الاستعمال فقد جاء على لسان قراءة عامة القراء إذ قرأوا بالرفع في الآيتين السابقتين، وقرأ بالنصب في الآية الأولى عيسى بن

(73) الكتاب جـ1 ص 101 -102 -105، شرح المفصل جـ2 ص 34 .

(74) الكتاب وهامشه جـ1 ص 104 . شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 447-448، أوضح المسالك جـ2 ص 165 .

(75) المائدة 38 .

(76) النور 2 .

عمر ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبة وأبو السمال ورويس عن يعقوب، كما قرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبلة بالنصب في الآية الأخيرة(77).

وقد لجأ سيبويه إلى توجيه قراءة العامة وتأويلها حتى تستقيم مع الجادة، أما قراءة النصب فلم يلجأ إلى تأويلها لأنها جاءت وفق القياس النحوي، وكذلك صنع الفراء الكوفي(78).

وقد كانَ الرضي أقربَ إلى الصوابِ عندما ذهب إلى أن النحاة قد تمحلوا الوجوه لقراءة العامة حتى لا يحمل القرآن على غير المختار(79).

ومثل الأمر في هذه الحالة عند النحاة: النهي والدعاء. نقول: زيداً لا تشتمه، زيد لا تشتم أباه، عمراً ليجزه الله خيراً. فالنصب في هذه الأمثلة هو المختار والرفع جائز.

هـ ـــ قال جرير:

فلا حسباً فخرت به لتيم ولا جداً إذا ازدحم الجدود

ونقول: ما زيداً ضربته.

في هذه الأمثلة جاءت قبل الاسم المتقدم على فعله أداة دالة على النفي مثل «لا» و«ما»، والنحاة يختارون فيها النصب، والرفع جائز بناء على أن حروف النفي تشبه حروف الاستفهام والجزاء وحروف الأمر والنهي، فما بعد النفي غير واجب لم يقع بعد، كما أن الاسم بعد هذه الأدوات غير واجب، وزادوا هذا التعليل قوة بقولهم: إن النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فإيلاؤه لفظاً أو تقديراً لما ينفي مضمونه أولى(80).

---

(77) البحر المحيط جـ3 ص 476، جـ6 ص 427.

(78) الكتاب جـ1 ص 138، 144. معاني القرآن جـ1 ص 306، جـ2 ص 244.

(79) شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 472-473.

(80) شرح المفصل جـ2 ص 36، شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 457-458.

وسيبويه بعد أن يذكر النصب في هذه الأمثلة وغيرها يقول: «وإن شئت رفعت والرفع فيه أقوى»، ويستند في ذلك على التعليل أيضاً[81].

مبدأ التعليل كما نرى قد كان هو العامل الأول في اختيار النصب في مثل هذا الأسلوب عند غالب النحاة، وقوة الرفع عند سيبويه، والتعليل أمر ذهني قد يصح في العقل المجرد ولكنه أمام الواقع اللغوي لا يمثل أي قيمة.

نحن نريد أن نسأل النحاة سؤالاً محدداً: أي هذين الاستعمالين هو الشائع والمطرد في الاستعمال على ألسنة العرب؟

والحق أن دراسة هذا الأسلوب في المؤلفات النحوية لا توصلنا إلى إجابة محددة شافية لهذا السؤال الذي طرحناه، وإنما نستطيع أن نصل إلى إجابة محددة من خلال دراسة ورود هذا الأسلوب في كلام العرب القدماء، وهو ما يحتاج إلى وقت غير قليل وجهد وبحث أفراد.

و ـ قال تعالى ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ في رحمته والظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أليماً ﴾[82]، وقال تعالى ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ العَزِيزِ العَلِيمِ وَ القَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾[83].

في هاتين الآيتين نرى أن الجملة التي قدم مفعولها على فعله المشتمل على ضميره قد عطفت على جملة سابقة عليها مصدرة بفعل أو اسم، وقد أجاز النحاة نصب المفعول به المتقدم ورفعه وإن كانوا يفضلون في الآية الأولى النصب وفي الآية الثانية الرفع بدعوى التناسب بين الجملتين[84].

---

(81) الكتاب جـ1 ص 145-146.

(82) الإنسان الآية 31.

(83) يس الآيات 37-38-39.

(84) الكتاب جـ1 ص 88-91، شرح المفصل جـ2 ص 33، شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 465.

والآية الأولى لم تقرأ إلا بنصب لفظة «والظالمين»، أما الآية الثانية فقد قرئت من قبل القراء السبعة بالرفع والنصب في لفظة «والقمر».

هذه أهم أساليب المفعول به المقدم على فعله المشتمل على ضمير يعود إليه، وقد أضربنا الصفح عن ذكر أمثلة عديدة أجاز النحاة فيها الرفع والنصب في هذا الباب من مثل: يومُ الجمعة ألقاك فيه، هذا ضارب عبد الله، وزيداً يمر به أو زيدٌ، وغيرها.

والحق أن هذا الأسلوب يحتاج إلى دراسة متأنية واعية لمعنى هذا الأسلوب ودلالته العامة ومبنية على استقراء شامل لأساليبه في كلام العرب وكلام الحق سبحانه، فالثابت أن النحاة قد بنوا «باب الاشتغال» على نظرية العامل المدعومة بالتعليل، وهي نظرية عقلية قد تجيز في الكلام ما لم يرد به سماع عن العرب، والقياس النظري في أساليب اللغة وتراكيبها عند النحاة أمر مشهور.

12 ـــ النصب والرفع في المصادر

استعمل العرب كثيراً المصادر في الدعاء وغيره مختزلة، وقد استعملوها مفردة مثل: حمداً لله وشكراً، ومعرفة مثل: الحمد لله، خير مقدم، وقد جاءت هذه المصادر مرفوعة ومنصوبة عن العرب، والاستعمال الغالب عند النحاة هو نصب المصادر المنكرة والمعرفة بالإضافة، ورفع المصادر المعرفة بالألف واللام.

وقد وجه النحاة النصب بأنه على إضمار فعل دل عليه لفظ المصدر المذكور أو معناه، فإذا قلت لقادم من سفر: خيرَ مقدم كان التقدير قدمت خير مقدم، والرفع في مثل: خيرُ مقدم على الخبر وتقدير مبتدأ محذوف أي: هذا خير مقدم، وفي مثل: الحمد لله، جملة مكونة من مبتدأ وخبر (85).

وقد نسب سيبويه الرفع والنصب في المصادر المنكرة إلى العرب دون نسبة كل وجه إلى بيئته اللغوية الخاصة، وقد جاء في «لسان العرب»: نسبة رفع المصادر المنكرة

---

(85) الكتاب جـ1 ص 270-273، ص 318-320، ص 328-330، شرح المفصل جـ1 ص 113-114، جـ2 ص 68، ص 49، معاني القرآن جـ2 ص 63، المقتضب جـ3 ص 221.

إلى بني تميم، أما في المصادر المعرفة بالألف واللام فقد نسب سيبويه النصب إلى بني تميم وناس من العرب كثير[86].

وينص سيبويه على أن معنى النصب والرفع في هذه المصادر واحد، وقد استعملت بعض الأسماء استعمال المصادر في الدعاء وغيره مثل: تربا وجندلا، والتراب لك، وقد أجاز فيها سيبويه النصب والرفع بناء على السماع والرواية عن العرب، ومعناها مرفوعة كمعناها منصوبة[87].

12 ــ 1 ــ المصدر المؤكد لنفسه

قال تعالى ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾[88]. وقال تعالى ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ ﴾[89].

هذه المصادرُ «قول الحق» و «بلاغ» جاءت للتوكيد ويطلق عليها النحاة «المصدر المؤكد لنفسِه» ويجيزون فيها النصب والرفع.

قال سيبويه بعد أن تحدث عن النصب في هذه المصادر: وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضمر شيء هو المظهر كأنك قلت: ذاك وعدُ الله[90].

وقد جاءت القراءاتُ القرآنية دالة على هذا الجواز الإعرابي، في الآية الأولى قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب الحضرمي «قولَ الحق» بالنصب وقرأها ابن كثير ونافع وأبو جعفر وأبو عمرو وحمزة والكسائيُّ وخلف بالرفع[91].

---

(86) لسان العرب جـ 4 ص 59 جـ 5 ص 117، الكتاب جـ 1 ص 330.

(87) الكتاب جـ 1 ص 314-315، شرح المفصل جـ 1 ص 122.

(88) مريم 34.

(89) الأحقاف 35.

(90) الكتاب جـ 1 ص 382، ص 381 المقتضب جـ 3 ص 266.

(91) النشر جـ 2 ص 318، حجة القراءات ص 443، معاني القرآن جـ 2 ص 168.

والآية الثانية جاءت في القراءة العامة برفع لفظة « بلاغ » وقرأها الحسن البصري « بلاغا » بالنصب . وكذلك زيد بن علي وعيسى بن عمر[92] .

13 ــ باب الاستثناء

13 ــ 1 ــ الاستثناء التام الموجب

يجب عند النحاة نصب المستثنى في أسلوب الاستثناء التام الموجب مثل : قام القوم إلا زيداً ، وقد جاء الاستعمال في قراءات القرآن ، وأحاديث الرسول ، وأشعار العرب القديمة والمحدثة يناقض وجوب هذه القاعدة ، وقد دعا ذلك بعض النحاة إلى القول بجواز رفع المستثنى في الاستثناء التام الموجب .

الفراء برغم أنه يرى أن « الوجه في إلا أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه » ، إلا أنه يرى جواز رفع المستثنى أيضاً في هذه الحالة ، قال : ويجوز الرفع كما جاز : قام القوم إلا زيداً وإلا زيدٌ[93] .

وكذلك ابنُ مالك يجيز نصب المستثنى في أسلوب الاستثناء التام ورفعه قال « ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا وروده **بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه** »[94] .

وهذا الجواز الإعرابي الذي أغفل غالب النحاة ذكره قد توفرت له الشواهد الموثقة والاستعمالات الصحيحة .

1 ــ قال تعالى ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ﴾[95] :

---

(92) الفتوحات الألهية جـ 4 ص 140 ، سليمان بن عمر العجيلي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

(93) معاني القرآن جـ 1 ص 166 ، 298 .

(94) شواهد التوضيح والتصحيح ص 42 ، شرح التصريح على التوضيح جـ 1 ص 348 .

(95) هود 81 .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء « امرأتك » بالرفع، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ونافع وابن عامر بنصبها(96).

وقراءة النصب لا إشكال فيها عند النحاة لجريانها على القياس النحوي المطرد، وهو نصب الاسم المستثنى في أسلوب الاستثناء التام الموجب، وأما قراءة الرفع فهي مشكلة ومناقضة للقياس المعياري لذا لجأ النحاة إلى تأويلها بقولهم: إن لفظة « امرأتك » مستثناة من لفظة « أحد » في قوله تعالى ﴿ ولا يلتفت منكم أحد ﴾ والاستثناء بناء على هذا التأويل تام، ولكنه غير موجب لتقدم « لا » الناهية عليه، والراجح في هذه الحالة عند النحاة هو الرفع.

وهذا التخريج لقراءة الرفع دفع ابن يعيش إلى وصف هذه القراءة بالضعف، وروى أن أبا عبيد قد أنكرها(97).

ولا أعتقد أن معنى هذه الآية على القراءتين يساعد على هذا التخريج، فامرأة لوط عليه السلام غير داخلة في حيز النهي حتى تُستثنى منه، وليست من المأمورين بالإسراء مع لوط وآله، وقد كان رد ابن مالك أبلغ من هذا التخريج البعيد، ومن وصف ابن يعيش لقراءة الرفع بالضعف، ومن إنكار أبي عبيدة لها، قال: ولا يصح أن يجعل « امرأتك » بدلاً من « أحد » لأنها لم تسر معه فيتضمنها ضمير المخاطبين في « منكم »، ودل على أنها لم تسر معه قراءة النصب فإنها أخرجتها من أهله الذين أمر أن يسري بهم، وإذا لم تكن من الذين سرى بهم لم يصح أن تبدل من فاعل « يلتفت » لأنه بعض ما دل عليه الضمير المجرور بمن، وتكلف بعض النحويين الإجابة عن هذا بأن قال: لم يسر بها ولكنها شعرت بالعذاب فتبعتهم، ثم التفتت فهلكت، وعلى تقدير صحة هذا فلا يوجب ذلك دخولها في المخاطبين بقوله « ولا يلتفت منكم أحد » وهذا والحمد لله بيّن، والاعتراف بصحته متعين(98).

---

(96) حجة القراءات ص 347-348.

(97) معاني القرآن جـ2 ص 24، الكشاف جـ2 ص 284، شرح المفصل جـ2 ص 82-83، أوضح المسالك جـ2 ص 258.

(98) شواهد التوضيح والتصحيح ص 42، مغني اللبيب جـ2 ص 597-598.

وقد أجاز الزمخشري والأشموني أن تكون لفظة « امرأتك » في قراءة النصب مستثناة من لفظة « أحد » الواقعة في حيز النهي[99] ، وهـذا رأي قد تؤيـده الصنعـة النحوية والاحتمالات الإعرابية ، ولكن معنى الآية لا يدل عليه .

2 ـــ قال تعالى ﴿ فَشَرِبوا مِنْـهُ إلا قَليلاً مِنْهُـمْ ﴾[100] القراءة العامـة بالنصب وقد قرأ الأعمش وأبي بن كعب « قليل » بالرفع[101] .

وقد لجأ النحاة إلى تأويل قراءة الرفع حتى لا تنخرم قاعدتهم وينقض اطرادها ، فقالوا : إن الإيجاب في الآية مضمن معنى النفي « فشربوا منه » في معنى : لم يطيعوه ، وعلى هذا المعنى يجوز نصب الاسم المستثنى ورفعه لأن أسلوب الاستثناء تام غير موجب ، وهذا إعراب توهمي مفترض والاستعمال الصحيح الموثق لا يحمل على أمثال هذه الأعاريب المفترضة ، كما أجاز بعض النحاة أن تكون إلا وما بعدها صفـة[102] والصفة تتبع موصوفها في العلامة الإعرابية وهو ضمير الجماعة في « فشربوا » .

وكما جاء رفع الاسم المستثنى في أسلوب الاستثناء التام الموجب في قراءات القرآن الكريم الموثقة ، جاء أيضاً في أحاديث شريفة رويت عن رسول الله ﷺ ، منها :

1 ـــ فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة .

2 ـــ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأةٌ أو مسافرٌ أو عبدٌ أو مريضٌ .

3 ـــ كل أمتي معافى إلا المجاهرون .

كما جاء أيضاً في أشعار العرب القديمة والمحدثة منها . قول الأخطل التغلبي :

وبالصريمـة منهـم منـزل خـلق عافٍ تغيـر إلا النـؤيُ والوتـدُ

---

(99) الكشاف جـ2 ص 284 ، منهاج السالك جـ1 ص 393

(100) البقرة 249 .

(101) الكشاف جـ1 ص 381 .

(102) مغني اللبيب جـ2 ص 677, 427 ، الكشاف جـ1 ص 381 .

وقول أبي نواس :

يا خير من كـان ويكـونُ إلا النبـي الطاهـر الميمـون[103]

13 ـــ 2 ـــ الاستثناء التام المتصل غير الموجب

يجوز عند النحاة رفع الاسم المستثنى ونصبه إذا كان أسلوب الاستثناء تاماً ذكرت فيه أركان الاستثناء جميعاً ، ومتصلاً بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه ، وغير موجب بأن سبق بنفي أو نهي أو استفهام ، ويشرط أن يكون الاسم المستثنى منه واقعاً موقعاً إعرابياً يقتضي الرفع مثل : ما قام أحد إلا أخاك أو إلا أخوك ، والرفع في هذه الحالة هو الراجح عند النحاة .

وقد وجه النحاة رفع المستثنى بأنه على الاتباع لما قبل إلا في الإعراب ، واختلفوا في نوع التبعية :

فقال أهل البصرة : إن ما بعد إلا بدل مما قبلها بدل بعض من كل .

وقال أهل الكوفة : إن «إلا» قائمة مقام واو العطف وما بعدها معطوف ، كما وجهوا النصب بأنه على الأصل في باب الاستثناء ، وقد نسب النصب في كتاب سيبويه على لسان يونس وعيسى إلى بعض العرب الموثوق بعربيتهم[104] .

كما جاء الرفع والنصب في قراءات القرآن الكريم :

قال تعالى ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾[105] قرأ أبي بن كعب وعبد الله بن أبي اسحاق وعيسى بن عمر وابن عامر بنصب لفظة «قليل» ، وهي كذلك في مصحف أهل الشام ، وقرأها بقية السبعة بالرفع[106] .

إن هذا الأسلوب قد جاء عن العرب بالرفع والنصب ، والرفع هو الشائع في

(103) شواهد التوضيح والتصحيح ص 41 ، منهاج السالك جـ1 ص 392 ، أوضح المسالك جـ2 ص 255-257 .

(104) الكتاب جـ2 ص 311-319 ، شرح المفصل جـ2 ص 81-83 .

(105) النساء 66 .

(106) حجة القراءات ص 206-207 ، معاني القرآن جـ1 ص 166 ، البحر المحيط جـ3 ص 258 .

الاستعمال ، ومعناه واحد وهو الدلالة على أن ما بعد إلا خارج من حكم ما قبلها ، على سبيل القصر والتوكيد ، ولكن النحاة أبوا إلا أن يوجهوا كل علامة توجيها قد لا يسنده الواقع اللغوي ، ولعل هذا ما دفع بعض النحاة إلى اللجوء إلى منطق العقل كي يبرر توجيه الرفع على الاتباع البدلي بقوله « تقول : ما جاءني أحد إلا زيد وإلا زيداً ، أما النصب فعلى ما فسرت لك ، وأما الرفع فهو الوجه تقول : ما جاءني أحد إلا زيد ، فتجعل « زيد » بدلا من « أحد » ، فيصير التقدير : ما جاءني إلا زيد لأن البدل يحل محل المبدل منه »[107] .

إن الرفع هو الوجه لأنه الاستعمال الشائع على ألسنة العرب ، لا من أجل هذا التوجيه الذي يفترض وجود أمور مقدرة في الذهن ، لا يدل عليها التركيب اللغوي ، والنصب جائز بناء على السماع الموثق عن العرب والوارد في القراءة القرآنية المتصلة السند ، والرفع والنصب يدلان على معنى واحد ، هو نفي ثبوت الحكم السابق عما بعد « إلا » .

13 ـــ 3 ـــ الاستثناء التام غير الموجب المنقطع

يجوز عند النحاة النصب والرفع في أسلوب الاستثناء التام غير الموجب المنقطع ، بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، كما هو الحال في مثال النحاة الأثير : ما قام القوم إلا حماراً أو إلا حمار .

وقد نقل إلينا سيبويه أن أهل الحجاز ينصبونه في هذا الأسلوب ، وأن بني تميم يرفعون الاسم المستثنى ، ونقل النحاة المتأخرون أن بني تميم ترجح النصب وتجيز الاتباع .

والنصب في هذا الأسلوب على معنى « ولكن » عند النحاة هو الراجح ، والرفع على الاتباع جائز[108] ، وقد جاءت القراءات القرآنية والروايات الشعرية مجيزة لكلا الوجهين :

---

(107) المقتضب جـ 4 ص 394 .

(108) الكتاب جـ 2 ص 319 وما بعدها . المقتضب جـ 4 ص 412-413 . معاني القرآن ص 127 .

قال تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾[109]، القراءة المشهورة جاءت بنصب «قوم يونس» وورد في الكشاف «وقد قرىء بالرفع على البدل، هكذا روي عن الجرمي والكسائي»[110].

2 ـ قال تعالى ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾[111] القراءة العامة بنصب «ابتغاء» وقرأ ابن وثاب بالرفع على البدل من موضع نعمة لأنه رفع، وهي لغة بني تميم[112].

وفي «الكتاب» عدة أبيات أنشدت بالنصب على لسان أهل الحجاز وبالرفع على لسان بني تميم.

أسلوب الاستثناء بصفة عامة يجوز فيه النصب والرفع، وهو جواز راجع إلى خلاف لهجي حدث في المستوى النحوي ولا تأثير له في المعنى، وقد كان النحاة بعيدين عن تمثل الواقع اللغوي ووصفه عندما حاولوا أن يوجهوا كل جواز إعرابي بتوجيه يختلف من علامة إعرابية إلى أخرى، ومن أسلوب إلى أسلوب.

إن معنى هذه الأساليب واحد وهو إخراج ما بعد «إلا» من الحكم الثابت لما قبلها نفياً أو إثباتاً، والنصب والرفع في ذلك سواء، ولا مانع يمنع من مجيء الاسم مرفوعاً كما جاء منصوباً ما دامت القرائن المتضافرة تدل على المعنى النحوي لهذا الأسلوب.

وقد كان على النحاة أن يبنوا قواعدهم على الاستعمال المطرد الشائع على ألسنة أهل اللغة. حتى لا ينقض اطراد هذه القواعد بالاستعمالات القليلة التي ربما لم تكن مستعملة إلا في بيئات خاصة ضيقة النطاق.

---

(109) يونس 98.

(110) الكشاف جـ2 ص 254.

(111) الليل 19-20.

(112) البحر المحيط جـ8 ص 484.

13 ــ 4 ــ تقدم المستثنى على المستثنى منه

لم يأت هذا الأسلوب في القرآن الكريم، وإنما جاء في شواهد شعرية مروية عن العرب، مثل قول كعب بن مالك:

الناس ألب علينا فيك فليس لنا إلا السيوفَ وأطرافَ القنا وزرُ

فلفظة «وزر» هي المستثنى منه وقد جاءت بعد أداة الاستثناء والمستثنى ولهذا الأسلوب عند النحاة صورتان:

1 ــ أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه غير الموصوف، كما في بيت كعب ابن مالك السابق ومن مثل قولنا: ما فيها إلا أباك أحد، ويجوز عند النحاة في هذا الأسلوب نصب الاسم المستثنى ورفعه، وقد أسند سيبويه إنشاد بيت كعب بالنصب إلى من يرويه عن العرب الموثوق بهم، كما أسند رفعه إلى بعض العرب الموثوق بهم على لسان أستاذه يونس بن حبيب[113].

والغالب في هذا الأسلوب عند النحاة هو النصب، والرفع جائز على قلة، وقد خالف الرماني والزمخشري وابن يعيش النحاة في هذه المسألة، فقالوا: إن نصب الاسم المستثنى المتقدم على المستثنى منه واجب[114].

والرفع على البدل، والنصب وجهه سيبويه على لسان الخليل بقوله «وزعم الخليل ــ رحمه الله ــ أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه، لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعدما تنفي فتبدله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى»[115].

2 ــ أن ينعت المستثنى منه، ويتأخر نعته إلى ما بعد الاسم المستثنى، مثل:

---

(113) الكتاب جـ2 ص 336-337.

(114) معاني الحروف ص 127. شرح المفصل جـ2 ص 79.

(115) الكتاب جـ2 ص 335.

ما أتاني أحد إلا أبوك خير منه، ما لي أحد إلا زيد صديق، فلفظة «خير» وكذلك «صديق» نعت للفظة «أحد»، وقد تأخر النعت إلى ما بعد الاسم المستثنى «أبوك» و «زيد».

وفي هذا الأسلوب يجوز عند سيبويه رفع الاسم المستثنى ونصبه، وإن كان الرفع هو الحسن عنده، وقد أسند سماع النصب في هذا الأسلوب إلى بعض العرب[116].

إن الرفع في هذا الأسلوب على كلا وجهيه ثابت عن العرب برغم قلته في الأول وحسنه في الثاني، ولكن النحاة المولعين بالعامل وبالتخريجات الإعرابية يقولون: إن الرفع في هذه الأمثلة بناء على أن العامل قد فرغ للعمل في المستثنى المتقدم فصار مرفوعاً به، وبالتالي لا عامل يعمل الرفع في الاسم المستثنى منه المتأخر، فلم يبق إلا أن يكون تابعاً للمستثنى المتقدم في إعرابه، وهذه التبعية على البدل من المستثنى بدل كل من كل.

ما لي إلا أبوك ناصر، الجار والمجرور خبر مقدم وأبوك مبتدأ مؤخر ولفظة ناصر بدل من المبتدأ المرفوع، ويتبعون ذلك بالقول: إن لفظة «ناصر» بناء على هذا الإعراب ليست لفظة عامة الدلالة، وإنما أصبحت دلالتها خاصة حتى تطابق الاسم الذي أبدلت منه.

وكل ذلك مجرد تأويل لأن قولنا: ما لي ناصر إلا أبوك، لا يختلف في المعنى والدلالة عن قولنا: ما لي إلا أبوك ناصر، إلا من حيث تقديم المستثنى أو تأخيره على المستثنى منه، وهو أمر تمتاز به العربية، والسامع يدرك جيداً أن لفظة «أبوك» في المثالين اسم مستثنى تقدمت أو تأخرت، ولا أعتقد أن هذا السامع سيفهم قول النحاة: إن لفظة ناصر في المثال الأول اسم مبدل منه وفي المثال الثاني أنها بدل.

وإذا قلنا: من لي إلا أباك صديق أو صديقاً، يجوز الرفع والنصب في الاسم

---

(116) الكتاب جـ2 ص 337، المقتضب جـ4 ص 397-398، شرح المفصل جـ2 ص 92-93.

المستثنى المتقدم، وكذلك إذا عطف على الاسم المستثنى المتقدم، جاز في المعطوف النصب والرفع بشرط نصب الاسم المستثنى المتقدم.

جاء في الكتاب: وذلك قولك: ما لي إلا زيداً صديق وعمراً وعمرو، ومن لي إلا أباك صديق وزيداً وزيد، أما النصب فعلى الكلام الأوّل، وأما الرفع فكأنه قيل: وعمرو لي، لأن هذا المعنى لا ينقض ما تريد من النصب، وهو قول يونس والخليل رحمهما الله (117).

والقياس النحوي له نصيب وافر في هذه الجوازات الإعرابية.

13 ــ 5 ــ تكرير المستثنى وأداة الاستثناء

وقد عبر سيبويه عن ذلك بقوله: هذا باب تثنية المستثنى. وذلك قولك: ما أتاني إلا زيد إلا عمراً، ولا يجوز الرفع في عمرو من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأوّل من شيء تدخل فيه الآخر، وإن شئت قلت: ما أتاني إلا زيداً إلا عمرو، فتجعل الإتيان لعمرو ويكون زيد منتصباً من حيث انتصب عمرو، فأنت في ذا بالخيار إن شئت نصب الأوّل ورفعت الآخر وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأوّل(118)، والمعنى واحد في الأسلوبين وإن اختلف الإعراب كما قال المبرد.

14 ــ المفعول معه

وقوع المفعول معه بعد «ما» أو «كيف» غير مسبوق بفعل أو ما في معناه

عند النحاة أن المفعول معه لا ينصب إلا إذا وقع في ثنايا أسلوب مسبوق بفعل

---

(117) الكتاب جـ2 ص 338. المقتضب جـ4 ص 398.

(118) الكتاب جـ2 ص 338. المقتضب جـ4 ص 424-425. شرح المفصل جـ2 ص 92، شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 119-120.

أو عامل مشابه له في العمل كاسم الفاعل، أو أن يكون الأسلوب دالاً على معنى الفعل مثل : ما صنعت وأباك ، أنا سائر والنيل ، ما لك وزيداً ، ما شأنك وعمراً .

في هذه الأساليب نصب المفعول معه واجب عند النحاة لأن الجملة مشتملة على فعل أو مشابهه في العمل ، أو على ما دل على معنى الفعل كما في المثالين الأخيرين ، فما لك وما شأنك في معنى : ما تصنع .

وقد جاءت أساليب معينة عن العرب رفع فيها المفعول معه ونصب مثل : ما أنت وعبد الله ، كيف أنت وقصعة من ثريد .

وقد أسند سيبويه النصب في هذين المثالين إلى أناس من العرب ونص على قلته ، وقد بيّن قبل ذلك أن الرفع هو الوجه في مثل هذا الكلام .

كما روى سيبويه عدة شواهد شعرية بالنصب ، وأسند سماعه إلى رواية العرب مثل قول أسامة بن الحارث الهذلي :

فمـا أنـا والسيـرَ في متلـــف　　يبـــرح بالذكـــر الضابـــط

وقد وجه سيبويه الرفع في هذه الشواهد على أن الواو عاطفة قد عطفت ما بعدها على ما قبلها ، ووجه النصب بأنه على إضمار فعل من مادة الكينونة تقديره : ما كنت وزيداً ، كيف تكون وقصعة من ثريد[119] .

والنحاة يفرقون بين قولنا : ما لك وزيداً وما شأنك وعمراً وبين قولنا : ما أنت وزيد وكيف أنت وزيد ، فالنصب بعد الواو واجب في المثالين الأولين ، والرفع هو الوجه في المثالين الأخيرين ، ويجوز النصب فيهما على قلة .

والدافع إلى هذه التفرقة بين التعبيرين مع اتحادهما في المعنى ، والدلالة هو الصناعة النحوية الخالصة .

قالوا : إن لفظة « زيد » في المثال الأول لا يجوز عطفها على الكاف المجرورة لعدم

(119) الكتاب جـ1 ص 303 .

إعادة الخافض معها ، مع أن لفظة « زيد » شريكة الكاف في المعنى ، كما أن لفظة عمرو في المثال الثاني لا يجوز رفعها بالعطف على لفظة الشأن ، لأنه ليس من غرض المتكلم الجمع بينهما ، لهذه الأسباب لم يبق إلا النصب ، والنصب على تقدير فعل محذوف هو : ما تصنع أو تلابس .

أما المثالان الأخيران فقد تقدم على زيد فيها ما يصح أن يعطف عليه بالرفع ، ولا يوجد في الجملة فعل أو مشابهه يصح أن يقدر عاملاً في المفعول معه ، لذلك فوجه الكلام هو الرفع(120) .

إن الاستعمال الشائع على ألسنة العرب كما يبدو من نقل النحاة هو النصب في المثالين الأولين ، والرفع في المثالين الأخيرين ، وهذا السماع الشائع لا يحتاج إلى هذا المنطق حتى نقبله ونتلقاه بالرضا مع اتحاده في المعنى والدلالة .

14 ـــ 1 ـــ رفع المعطوف ونصبه

1 ـــ نقول : أضاء القمر والنجوم ، بالغ الرجل والابن في الحفاوة بالضيف ، يجوز في هذين المثالين عند النحاة رفع الاسم الواقع بعد الواو ونصبه ، والرفع عطفاً على الاسم المرفوع قبله ، والنصب على أن الواو دالة على المعية ، والرفع هنا هو الأفضل والأحسن عند النحاة لأنه أقوى في الدلالة المعنوية على المشاركة والاقتران .

2 ـــ نقول : **أسرعت والصديق** ، يجوز في هذا المثال رفع لفظة « الصديق » عطفاً على ما قبلها ، ونصبها على المعية ، والنصب هنا على المعية أفضل من الرفع على العطف عند النحاة ، لأن العطف هنا جاء على ضمير رفع متصل ، ونعلم أن العطفَ على الضميرِ المرفوعِ المتصل ضعيف عند النحاة بل لا يجوز إلا بعد تأكيد ضمير الرفع المتصل بضمير رفع منفصل أي : أسرعت أنا والصديق(121) .

---

(120) الكتاب جـ 1 ص 303 ، ص 307 ، شرح المفصل جـ 2 ص 50-52 ، شرح الرضي جـ 1 ص 522-524 .
(121) النحو الوافي جـ 2 ص 310-11 .

15 ـــ توابع المنادى

15 ـــ 1 ـــ توكيد المنادى المفرد

قال سيبويه : وأما يا تميم أجمعون ، فأنت فيه بالخيار إن شئت قلت : أجمعون وإن شئت قلت : أجمعين ، ولا ينتصب على «أعني» من قبل أنه محال أن تقول : أعني أجمعين ، ويدلك على أن أجمعين ينتصب لأنه وصف لمنصوب قول يونس : المعنى في الرفع والنصب سواء(122).

وإذا قلنا يا تميم كلهم أو كلكم أو يا زيد نفسه ، وجب نصب المؤكد عند النحاة ، لأن ألفاظ التوكيد هنا مضافة إضافة معنوية بعكس لفظة «أجمعين» في المثال الأول فهي غير مضافة ، لذا جاز فيها الرفع بمراعاة لفظ المنادى المبني على الضم ، والنصب بمراعاة الموضع أو المحل الإعرابي للمنادى .

وقد خالف الفراء والأخفش وابن الأنباري النحاة في هذا الوجوب ، فذهب الفراء إلى جواز الرفع في قولنا : يا تميم كلهم ، والأخفش إلى جوازه في : يا تميم كلكم ، وابن الأنباري يجيز في الأمثلة السابقة جميعا الرفع .

وقد أوّل النحاة هذا الرفع على أن «كلكم» مرفوعة بالابتداء والخبر محذوف تقديره «مدعو» فيصبح التقدير : كلكم مدعو ، كما أوّلوا الرفع في هذه الأمثلة بقولهم : كلُّهـــم يُدْعَى(123) .

واللغة كما نقول دائماً مبنية على الاستعمال الصحيح الموثق ، لا على ما تتيحه الصناعة النحوية من وجوه واحتمالات إعرابية مبنية على التأويل غالباً .

15 ـــ 2 ـــ وصف المنادى المفرد باسم معرف بالألف واللام

يجوز في نعت المنادى المفرد الرفع والنصب إذا كان هذا النعت معرفاً بالألف واللام مثل : يا زيد الطويل ، برفع الطويل ونصبها .

(122) الكتاب جـ2 ص 184 . شرح المفصل جـ2 ص 3-4 .

(123) شرح الرضي جـ1 ص 363 ، منهاج السالك جـ2 ص 149 ، شرح التصريح على التوضيح جـ2 ص 174 .

وقد جاء في محاورة جرت بين الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه تفسير نصب لفظة «الطويل» ورفعها في هذا المثال: سأل سيبويه الخليل: أرأيت قولهم: يا زيد الطويل، علام نصبوا الطويل؟ فقال الخليل: إن النصب على وجهين:

1 ــ نصب لأنه صفة لمنصوب.

2 ــ وإن شئت كان نصبا على «أعني».

ثم سأله سيبويه عن وجه الرفع في لفظة الطويل: أرأيت الرفع على أي شيء هو إذا قال: يا زيد الطويل؟ فقال الخليل: هو صفة لمرفوع[124].

15 ــ 3 ــ تكرار نعت المنادى المفرد والنعت المكرر مضاف

قال سيبويه: وتقول: يا زيد الطويل ذو الجمة، إذا جعلته صفة للطويل، وإن حملت على زيد نصبت.

هذا في حالة رفع صفة المنادى المفرد «الطويل» أما إذا نصبت هذه الصفة المعرفة بالألف واللام فلا يجوز عند سيبويه إلا النصب في لفظة «ذو الجمة»[125].

النحاة افترضوا أن أداة النداء «يا» أو غيرها نائبة مناب فعل محذوف تقديره: أنادي أو أدعو، وبناء على هذا الإضمار النظري، يجوز في المنادى المفرد البناء على الضم، وهو ما سمع عن العرب، ويجوز فيه النصب وهو ما تخيله النحاة لذلك يجوز في تابع المنادى المفرد الرفع بمراعاة اللفظ والنصب بمراعاة المحل المقدر افتراضاً إذا كان هذا التابع مفرداً، أما إذا كان مضافاً فلا يجوز فيه إلا النصب، لأن المنادى المضاف واجب النصب، فإذا جاء تابع مضاف للمنادى المفرد افترض النحاة أن «يا» النداء عاملة في هذا التابع المضاف نيابة عن الفعل، وعملها فيه هو النصب، ومن هنا نرى مدى تحايل سيبويه على دلالة الأسلوب وتحكمه فيها بالتأويل والتوجيه المصطنع.

الأسلوب يقول: يا زيدُ الطويل ذو الجمة، فيقع الطويل وذو الجمة وصفاً

(124) الكتاب جـ2 ص185.

(125) الكتاب جـ2 ص 193، المقتضب جـ4 ص 219، شرح الرضي جـ1 ص 377.

للمنادى المفرد المبني على الضم، ولكن رفع لفظة «ذو الجمة» يخلق مشاكل لما قرره النحاة سابقاً، فهي نعت مضاف، وتابع المنادى المفرد المضاف يجب نصبه عند النحاة وقد جاء مرفوعاً في هذا المثال لذلك تخلص سيبويه من هذا الإشكال بقوله: إن لفظة «ذو الجمة» عند رفعها هي صفة للطويل، وليست صفة للمنادى المفرد وكل ذلك تحايل لا يقره هذا الأسلوب، وأنا لا أفهم أبداً كيف تكون لفظة «ذو الجمة» عند نصبها نعتاً للمنادى المفرد، وتكون عند رفعها نعتا لما نعت به هذا المنادى المفرد؟.

لماذا لجأ سيبويه إلى التأويل والتوجيه المصطنع، ولم يلجأ إلى نقد نظرية العامل نفسها في هذا الباب، وهي نظرية لا صلة لها بالواقع اللغوي، وهي السبب الأول في خلق هذا الإشكال؟.

15 ــ 4 ــ العطف بالبيان على المنادى المفرد

يجوز عند النحاة أيضاً الرفع والنصب في تابع المنادى المفرد إذا كان عطف بيان مثل: يا غلام بشرٌ وبشراً، ورفع لفظة بشر ونصبها بمراعاة لفظ المنادى وموضعه أو محله الإعرابي، والمنادى المفرد كما قال سيبويه: رفع وهو في موضع اسم منصوب[126].

ونقول: يا هذا زيد برفع زيد ونصبها، وقد أسند سيبويه النصب في هذا المثال إلى قبيلة طيء، وذكر جواز الرفع والنصب فيه على لسان أستاذه الخليل بن أحمد[127].

وبعض النحاة فرق بين ما إذا كان الاسم الواقع بعد هذا دالاً على الماهية مثل: يا هذا الرجل، وبين ما إذا كان دالا على الصفة مثل: يا هذا الطويل، فأوجب في الأول الرفع، وجوّز في الثاني النصب والرفع.

وقد أجمع النحاة على رفع ما بعد أي مثل: يا أيها الرجلُ، لأنه المقصود بالنداء،

---

(126) شرح التصريح على التوضيح جـ2 ص 176؛ الكتاب جـ2 ص 182.

(127) الكتاب جـ2 ص 192؛ المقتضب جـ4 ص 220، شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 375.

وخالفهم المازني والزجاج فأجازا النصب والرفع في وصف أي قياساً على جواز النصب والرفع في نعت المنادى المفرد، وقد عقب الرضي على هذه الإجازة: بأنها لم تثبت[128].

النحاة يعربون الاسم الواقع بعد هذا وأي في أسلوب النداء صفة ونعتاً ولا يقولون إنه هو المنادى مع أن الأسلوب يدل على أنه هو المقصود بالنداء، فهذا وأي لفظان مبهمان يحتاجان إلى ما يوضحهما ويزيل عنهما الإبهام والغموض، وأي أشد إبهاماً من هذا، لأن هذا قد يشار بها إلى حاضر معلوم للمتكلم والمخاطب، ومن هنا فإن هذا في أسلوب النداء والاسم الواقع بعدها في حكم اسم واحد، وكذلك أي التي تأتي في النداء للتوصل إلى نداء الاسم المعرف بالألف واللام، وهذا يدعونا إلى عدم التفريق بين ما إذا كان الاسم الواقع بعد هذا في النداء دالاً على الماهية أو الوصف، وبخاصة إذا أيد ذلك السماع عن العرب فأجاز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد هذا في النداء، كما أنه لا ضرورة تدعو إلى قياس الاسم الواقع بعد أي على الوصف الواقع بعد المنادى المفرد، وما ينبني على هذا القياس النظري من جواز الرفع والنصب في الاسم المنادى الواقع بعد أي ما دام الاستعمال اللغوي لم يأت إلا بوجه واحد مطرد، هو رفع الاسم المنادى المعرف بالألف واللام بعد أي.

15 ــ 5 ــ عطف اسم معرف بالألف واللام عطف نسق على المنادى المفرد

تابع المنادى المفرد إذا كان معطوفاً عطف نسق ومعرفاً بالألف واللام جاز فيه الرفع والنصب مثل: يا زيد والنضر، برفع النضر ونصبه.

قال سيبويه: وقال الخليل رحمه الله من قال: يا زيد والنضر فنصب فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر ــ بالرفع ــ وقرأ الأعرج: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾[129] فرفع[130].

---

(128) شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 375.

(129) سبأ الآية 10.

(130) الكتاب جـ2 ص 186-187.

وهذه الآية قرئت بالنصب والرفع، جاء في النشر في القراءات العشر «وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من «والطير» وهي رواية زيد عن يعقوب ووردت عن عاصم وأبي عمرو»[131].

وقد اختلف النحاة في تحديد الوجه الإعرابي المختار في الاسم المعطوف على المنادى المفرد، فذهب الخليل وسيبويه والمازني إلى اختيار الرفع وتفضيله على النصب بناء على أن هذا المعطوف منادى مفرد ثان أي: يا نضر، والواجب فيه البناء على الضم، وذهب أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمي إلى اختيار النصب في هذا الأسلوب بناء على أن الأصل في أسلوب النداء هو النصب، وقد وصف المبرد كلا الاختيارين بالحسن ولكنه قال: والنصب عندي حسن على قراءة الناس[132].

ولا نستطيع الفصل في هذه المفاضلة لأن القراءة العامة جاءت بالنصب، والسماع الكثير عن العرب جاء بالرفع.

15 ـــ 6 ـــ وصف المنادى المفرد وما عطف عليه مجموعاً

إذا نعت المنادى المفرد وما عطف عليه وكان وصفهما مجموعاً جاز في هذا الوصف عند سيبويه: الرفع والنصب، قال: فإذا قلت: يا زيد وعمرو، ثم قلت الطويلين، فأنت بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت رفعت لأنه بمنزلة قولك: يا زيد الطويل. وتقول: يا هؤلاء وزيد الطوالُ والطوالَ لأنه كله رفع، والطوال ها هنا رفع عطف عليهم، وتقول: يا هذا ويا هذان الطوالَ، وإن شئت قلت: الطوالُ لأن هذا كله مرفوع، والطوال ها هنا عطف، وليس الطوال بمنزلة: يا هؤلاء الطوال لأن هذا إنما هو من وصف غير المبهمة[133].

(131) النشر جـ2 ص 349، البحر المحيط جـ7 ص 263.

(132) المقتضب جـ4 ص 212-213.

(133) الكتاب جـ2 ص 194.

15 ـــ 7 ـــ توكيد المنادى المفرد توكيداً لفظياً

إذا كان المنادى المفرد قد أكد توكيداً لفظياً مثل: يا زيد زيد، ولم يقع هذا التوكيد موصوفاً فإن حكم هذا المؤكد في الأغلب الأعم عند النحاة حكم المنادى الذي يقع توكيداً له إعراباً وبناء، وقد يجوز عند النحاة إعرابه رفعاً ونصباً، قال رؤبة بن العجاج:

إنـــي وأسطـار سطـــرن سطـــرا لقائـــل يا نصـــرُ نصـــرُ نصـــرا

رويت لفظة «نصر» الثانية بالرفع والنصب، وقد وجه سيبويه رفعها بقوله: فكأنه استأنف النداء، ووجه نصبها بأنه على عطف البيان.

هذا في حالة عدم وصف التوكيد اللفظي، أما إذا كان التوكيد اللفظي للمنادى المفرد موصوفاً مثل: يا زيد زيدٌ الطويل جاز في المؤكد الرفع والنصب.

قال سيبويه: وتقول يا زيدُ زيدٌ الطويل وهو قول أبي عمرو، وزعم يونس أن رؤبة كان يقول: يا زيد زيدا الطويل(134).

ونحن لا نعلم إن كان رؤبة التميمي وحده هو من نصب في هذا الأسلوب، أم أن قبيلته تميم كلها تعامل هذا الأسلوب أيضاً بالنصب، وتوكيد المنادى توكيداً لفظياً لا نعلم أيضاً إن كان قد جاء في هذا الشاهد الشعري المنسوب إلى رؤبة وغيره من الشواهد الشعرية، أم أنه جاء في كلام العرب ونثرها أيضاً.

15 ـــ 8 ـــ تابع المنادى المضاف

ذكر الرضي أن أبا الحسن الأخفش تلميذ سيبويه قد أجاز في تابع المنادى المضاف، إذا كان عطف بيان مثل: يا أخانا زيداً، أن يكون مضموماً فتقول: يا أخانا

(134) الكتاب جـ2 ص 185-186. المقتضب جـ4 ص 209-210. شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 363-364.

زيدُ ، وقد ذكر الرضي العلة التي اتكأ عليها الأخفش في هذه الإجازة قال : إن هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع ، وعقب على ذلك : وهو غريب لم يذكره غيره[135] .

والحق أن الأخفش إنما يتابع في هذه الإجازة ما جاء في كتاب سيبويه ، وما أجازه أبو عمرو بن العلاء .

قال سيبويه محاوراً أستاذه الخليل : « قلت : أرأيت قول العرب يا أخانا زيدا أقبل ؟ قال : عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله وهو الأصل لأنه منصوب في موضع نصب .

وقال قوم : يا أخانا زيدُ ، وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله وهو قول أهل المدينة .

قال : هذا بمنزلة قولنا : يا زيد كما كان قوله : يا زيد أخانا بمنزلة : يا أخانا فيحمل وصف المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادى .

ويا أخانا زيدا أكثر في كلام العرب[136] .

إن النصب في هذا الأسلوب هو الشائع على ألسنة العرب ، وقد جاء رفعه على لسان أبي عمرو وأهل المدينة ، ونحن لا ندري ما المقصود « بأهل المدينة » ؟ هل المقصود أن هذا الاستعمال قد شاع على ألسنة أهل المدينة ، أم أن أناساً من أهل اللغة والنحو الذين سكنوا المدينة مثل عبد الرحمن بن هرمز أجازوا الرفع في هذا الأسلوب ؟ .

15 ــ 9 ــ وصف المنادى المفرد العلم بلفظة ابن متصل به ، مضاف إلى علم

إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بلفظة ابن متصل به مضاف إلى علم مثل : يا زيد بن سعيد جاز في لفظ المنادى : الضم والفتح والمختار عند البصريين غير المبرد هو الفتح كما ذكر ابن هشام[137] .

---

(135) شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 362 .

(136) الكتاب جـ3 ص 185 .

(137) الكتاب جـ2 ص 203-204 ، أوضح المسالك جـ4 ص 22 .

ورأي المبرد في هذه المسألة يحتاج إلى بيان وتوضيح، فهو أولاً يجيز الضم والفتح في المنادى المفرد بناء على السماع والرواية وبناء على توجيه العلامة الإعرابية، ففتح المنادى في هذا الأسلوب جائز على جعل زيد وابن بمنزلة اسم واحد مضاف إلى ما بعده، وهو الأسلوب الكثير في الكلام كما قال المبرد، وضم المنادى جائز أيضاً على جعل زيد منادى مفرداً وما بعده «ابن سعيد» نعتاً له أو بدلاً منه، وضم المنادى بناء على هذا التوجيه هو الأجود عند المبرد(138).

فكما ترى فكل وجه له وجاهته وقوته عند المبرد اعتماداً على توجيه العلامة الإعرابية، المنادى المضاف يجب نصبه عند النحاة والمفرد يجب ضمه، والمبرد عندما جوز في المنادى المفرد العلم الموصوف بلفظة ابن الضم والفتح كانت عينه على هذا المبدأ العام في أسلوب النداء.

إن هذا الأسلوب قد جاء بالضم والفتح عن العرب وقد ذكر ابن يعيش أن الضم لغة فاشية قال: والوجه الثاني أن تقول: يا زيد بن عمرو بضم الدال من زيد على الأصل لا تتبعها فتحة النون من: ابن عمرو، وهي لغة فاشية(139).

15 ـــ 10 ـــ تكرير المنادى المفرد العلم مضافاً

إذا كان المنادى المفرد العلم مكرراً مضافاً مثل: يا سعد سعد الأوس، وجب نصب الثاني المضاف، وجاز في الأول الضم والنصب، وضم المنادى المفرد في هذا الأسلوب هو القياسُ عند سيبويه، والأجود عند المبردِ لأنه لا يحتاج إلى تأويل، أما النصبُ فهو في حاجة إلى توجيه وتأويل حتى يستقيم نصب المنادى المفرد عند النحاة، فقال سيبويه: إن اللفظ الثاني المكررَ قد أقحم بين المضاف والمضاف إليه، وأصل التركيب على هذا التوجيه: يا سَعْدُ الأوسِ سعد، ثم أقحم لفظ سعد الثاني بين المضاف والمضاف إليه فأصبح التركيب: يا سَعْدُ سعد الأوس.

(138) المقتضب جـ4 ص 231-232، الكامل في اللغة والأدب جـ 1 ص 370-371.

(139) شرح المفصل جـ2 ص 5.

وقال المبرد موافقاً لسيبويه على هذا التأويل ومقترحاً لتأويل آخر : فإما أقحمت الثاني تأكيداً للأول ، وإما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني فكأنه في التقدير : يا تيم عدي يا تيم عدي[140] .

وقد أول النحاة نصب الاسم الثاني عند ضم الأول بأقوال ووجوه عديدة ذكرها ابن عقيل بإيجاز في قوله : فإن ضم الأول كان الثاني منصوباً على التوكيد أو على إضمار « أعني » أو على البدلية أو عطف بيان أو على النداء[141] .

إن هذا الأسلوب قد سمع ضمه ونصبه رواية عن العرب ، وإذا كان الضم هو الأقيس والأجود عند النحاة ، فإن النصب كما جاء على لسان الخليل ويونس بن حبيب : لغة للعرب جيدة ، كما أن هذا الأسلوب في حالة ضمه ونصبه يدل على معنى محدد ، وهو البيان والإيضاح والتعيين فلا شك أن قولنا : يا سعد سعد الأوس أو يا تيم تيم عدي ، أشد إيضاحاً وبياناً من قولنا يا سعد أو يا تيم .

أما إعرابه بهذه الأوجه المختلفة فشيء قاله النحاة ، وقد قادتهم إليه الصناعة النحوية ، وهي صناعة أوجدت المقولة الخالدة عجبت لنحوي يخطىء .

15 ــ 11 ــ تابع النكرة المقصودة في النداء

نقول في النداء : يا رجل زيد ، ولفظة رجل هنا مع أنها نكرة إلا أنها قد أصبحت بالنداء معرفة ، وذلك ما يسميه النحاة في النداء : النكرة المقصودة .

وقد أجاز النحاة في لفظة زيد هنا أن ترفع وتنصب بناء على أنها عطف بيان ، والرفع والنصب بمراعاة لفظ المنادى الإعرابي وبمراعاة موضعه الإعرابي .

وقد منع النحاة النصب في لفظة زيد إذا أعربناها بدلاً من المنادى المفرد

---

(140) الكتاب جـ2 ص 205-208 . المقتضب جـ4 ص 227-229 .

(141) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ص 394 ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، مطابع الهيئة العامة المصرية للكتاب .

« رجل » ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، وعلى إحلاله محل المبدل منه ، ولذلك يعتبر في حكم المنادى المفرد المستقل ، فكأننا قلنا : يا رجل ويا زيد[142] .

ومن الواضح الجلي أن إجازة الرفع والنصب في هذا الأسلوب بناء على إعراب معين ، ومنع النصب بناء على إعراب معين آخر قد بني على الفكر النحوي ، وليس على السماع والرواية عن العرب .

وهذا الأسلوب أيضاً يدل على التعيين فلا شك أن لفظة رجل ستكون أشد وضوحاً عندما تتبعها باسم علم يفسرها ، وهذا العلم هو بعينه الاسم المنكر الواقع قبله .

15 ــ 12 ــ وصف المنادى المفرد بمضاف معرف بالألف اللام

إذا كان تابع المنادى المفرد المضموم نعتاً مضافاً مقروناً بالألف واللام ، جاز في هذا النعت الرفع والنصب مثل : يا زيد الحسن الوجه ، برفع لفظة الحسن ونصبها ، وقد فضل سيبويه الرفع في هذا الأسلوب ، وتابعه المبرد اعتماداً على أن المضاف لم يتعرف بالمضاف إليه فكأنه في حكم المفرد[143] ، وبناء على هذا التعليل نفسه أجاز شراح ألفية ابن مالك الرفع والنصب في هذا الأسلوب[144] .

هذا باب النداء قد ملىء بالجوازات الإعرابية المسموعة والقياسية ، وبخلافات النحاة وآرائهم المتناقضة ، وإذا كان ما سمع عن العرب لا نملك إلا احترامه ، فإن الأعباء التي أرهق بها النحاةُ كاهلَ نحوِ العربيةِ من مثل : الجوازات القياسية والخلافات النحوية والتعليلات البعيدة والتأويلات المتكلفة لا يلزمنا قبولها والمصير إليها وكأنها نص من أقدس النصوص .

(142) المرجع السابق ص 371 .

(143) الكتاب جـ2 ص 191 ، المقتضب جـ4 ص 222 ؛ شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 372-371 .

(144) شرح ابن عقيل ص 372 ، أوضح المسالك جـ4 ص 35 منهاج السالك جـ2 ص 149 .

16 ـــ نصب الفعل المضارع ورفعه

16 ـــ 1 ـــ إذن الدالة على الجواب

إذن من الأدوات الداخلة على الفعل المضارع، وهي تعمل فيه النصب عند النحاة بشروط معينة، وهي أن تكون إذن دالة على الجواب وواقعة في ابتداء الكلام وغير مفصول بينها وبين الفعل المضارع إلا بالقسم، وأن يكون الفعل المضارع دالاً على الاستقبال.

ويجوز أن ينصب الفعل المضارع الواقع بعد إذن، وأن يرفع إذا كانت هذه الأداة مسبوقة بالفاء أو الواو كما في قوله تعالى :

1 ـــ ﴿ وَإِذاً لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ [145].

2 ـــ ﴿ فَإِذَنْ لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً ﴾ [146].

وقد قرئت هاتان الآيتان بإثبات النون وحذفها، فإثبات النون هو القراءة المشهورة وقد نسب حذفها في الآية الأولى إلى عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب كما نسب حذفها في الآية الثانية إلى قراءة عبد الله بن مسعود[147].

ونصب الفعل المضارع في هذا الأسلوب على إعمال إذن، ورفعه على إهمالها، والرفع والنصب في هذا الأسلوب سواء عند النحاة المتقدمين أمثال سيبويه والفراء والمبرد، ولا فرق بينهما ولا مفاضلة[148]؛ أما النحاة المتأخرون أمثال الرضي وابن هشام فيرون أن الرفع في هذه الحالة هو الغالب والكثير، وهذه القراءات التي جاءت بالنصب شاذة[149].

---

(145) الإسراء 76.

(146) النساء 53.

(147) معاني القرآن جـ1 ص 273. البحر المحيط جـ6 ص 66. الكشاف جـ1 ص 534؛ جـ2 ص 462.

(148) الكتاب جـ3 ص 13-14. المقتضب جـ2 ص 11-12. شرح المفصل جـ7 ص 16؛ جـ9 ص 13.

(149) شرح الرضي على الكافية جـ4 ص 44-45، أوضح المسالك جـ4 ص 167-168. مغني اللبيب جـ1 ص 22.

هذا وقد ذكر سيبويه في كتابه رواية عن عيسى بن عمر أن من العرب من يرفع الفعل المضارع بعد إذن مع توفر شروط إعمالها للنصب فيه .

قال : وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفعلُ ذاك في الجواب ، فأخبرت يونس بذلك ، فقال : لاتبعدن ذا ، ولم يكن يروي إلا ما سمع ، جعلوها بمنزلة هل وبل[150] .

كما أن الفراء يجيز نصب الفعل المضارع ورفعه بعد إذن في أساليب معينة الواجب فيها عند النحاة رفع الفعل المضارع لعدم وقوع إذن في ابتداء الكلام مثل : إنه فإذن يكرمك ، إن تأتني إذن أكرمك ، إني إذن أكرمك[151] .

والفراء أيضاً يجيز قياساً نصب الفعل المضارع ورفعه بعد إذن المسبوقة بأو أو ثم ، وهو ما لم يقله غيره من النحاة ، ولعل في هذا ما ينقض قول بعض المحدثين : إن مدرسة الكوفة قد اشتهرت بالسماع أكثر من عنايتها بالقياس .

16 ــ 2 ــ أنْ الواقعة بعد علم أو ظن

إذا دخلت أنْ على الفعل المضارع ، وهي مسبوقة بما يدل على العلم أو الظن ، فإن النحاة يعتبرونها أن المخففة من الثقيلة ، وليست أن الناصبة للمضارع والدالة على المصدرية ، والفعل المضارع الواقع بعد أن المخففة من الثقيلة واجب الرفع عند النحاة ، إلا إذا وقع قبلها فعل دال على الظن ، فيجوز في هذه الحالة رفع الفعل المضارع على اعتبار تخفيف أن ، ونصبه على اعتبارها أن المصدرية الناصبة .

قال ابن هشام : والمخففة من أن هي الواقعة بعد علم نحو : « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ »[152] ، أو بعد ظن نحو « وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ »[153] ، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبة وهو الأرجح ولذلك أجمعوا عليه في « أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ

(150) الكتاب جـ1 ص 22 .

(151) معاني القرآن جـ1 ص 274-275 ، الكتاب جـ3 ص 14-16 ، شرح الرضي على الكافية جـ4 ص 46-48 .

(152) المزمل 20 .

(153) المائدة 71 .

يُشْرَكُوا »[154] واختلفوا في « وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ » فقرأه غير أبي عمرو والأخوين بالنصب[155].

وقد أجاز سيبويه نصب الفعل المضارع الواقع بعد أن المسبوقة بما يدل على العلم، بناء على أن المخاطب لا يقصد بكلامه العلم وإنما الإشارة.

قال: وتقول: ماعلمت إلا أن تقومَ، وما أعلم إلا أن تأتيَه، ـــ بنصب الفعلين: تقوم وتأتيه بعد أنْ ـ إذا لم ترد أنك قد علمت شيئاً كائناً البتة ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة[156].

وقراءة ابن مسعود لقوله تعالى ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أن لا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾[157] بحذف النون من « يقدرون »[158] لا يمكن أن تحمل على تأويل سيبويه السابق للنصب في هذا الأسلوب.

النحاة يفترضون أنَّ « أنْ » في هذه الأساليب هي المخففة من الثقيلة، وليست هي أنْ الناصبة، وقد أهملت عندما رفع الفعل المضارع بعدها، وهي مسبوقة بما يدل على العلم أو الظن، لأن هذه الأداة تدل عندهم على الاستقبال، لذلك لا تأتي في أسلوب يدل على التحقيق والإيجاب وهو المصدر بالعلم وما يؤدي معناه، فإذا جاءت في أسلوب يدل على التحقيق وجب عند النحاة الفصل بينها وبين الفعل المضارع بما يدل على الاستقبال أو عدم التحقيق مثل: السين وسوف، ولن ولا وغيرها.

16 ـــ 3 ـــ إهمال أن الناصبة

عند النحاة قد تهمل أن فلا تعمل النصب في الفعل المضارع، وعللوا هذا الإهمال بأنه قياس على أختها ما المصدرية المهملة.

---

(154) العنكبوت 2.

(155) أوضح المسالك جـ4 ص 161، حجة القراءات ص 233.

(156) الكتاب جـ3 ص 168 -166 -167.

(157) الحديد 29.

(158) البحر المحيط جـ8 ص 229.

وقد نسب رفع الفعل المضارع بعد أن إلى بعض العرب ، ورفع الفعل المضارع هو ما يعبر عنه النحاة : بإلغاء أن أو إهمالها[159] .

كما جاء رفع الفعل المضارع بعد أن في قراءات قرآنية ، ولكن نصبه هو الغالب والمشهور في القراءة :

1 ــ قال تعالى ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾[160] القراءة بنصب الفعل « يتم » وقد جاء رفعه في قراءة مسندة إلى ابن محيصن ومجاهد[161] .

2 ــ قال تعالى ﴿ قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزاً ﴾[162] ، القراءة العامة بنصب الفعل « تكلم » وقد أسند رفعه إلى قراءة ابن أبي عبلة[163] .

16 ــ 4 ــ نصب الفعل المضارع ورفعه بعد أو

أجاز سيبويه رفع الفعل المضارع ونصبه بعد أو في هذه الأمثلة :

لألزمنك أو تقضيني ، الزمه أو يتقيك بحقك ، هو قاتلي أو أفتدي منه .

وقد أوّل النصب وفسره بأنه على إضمار أن بعد أو و أو نفسها بمعنى إلاّ ، فمعنى النصب : لألزمنك إلا أن تقضيني .

والرفع عنده على وجهين في المثال الأوّل بخاصة :

1 ــ على الإشراك بين الأول والآخر .

2 ــ أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأوّل أي : أو أنت ممن يقضيني .

---

(159) شرح المفصل جـ7 ص 15 ، شرح الرضي جـ4 ص 35 .

(160) البقرة 233 .

(161) البحر المحيط جـ2 ص 213 .

(162) آل عمران 41 .

(163) البحر المحيط جـ2 ص 452 .

وفي المثال الثاني لا يجوز عنده إلا الرفع على الابتداء، لأنه لا سبيل إلى الإشراك في الأمر[164].

والنحاة المتأخرون ينكرون الرفع ويوجبون النصب إلا في المثال الأخير.

وقد جاءت القراءات القرآنية دالة على صحة هذا الجواز الإعرابي :

1 ــ قال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾[165]، قرأ نافع بن أبي نعيم : «أو يرسل» بالرفع و «فيوحي» ساكنة الياء، وقرأ بقية السبعة بنصب الفعلين معاً[166].

2 ــ قال تعالى ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾[167] قرأ جمهور القراء برفع الفعل «نرد» ونصب الفعل «فنعمل»، وقرأ عبد الله بن أبي اسحاق وأبو حيوة بنصب الفعلين معًا[168].

إن هذه القراءات القرآنية لا تدل إلا على معنى واحد محدد، نصبنا الفعل المضارع بعد أو أم رفعناه، وهو معنى مستفاد من دلالة أو على التخيير وحصول أحد الأمرين أو الأمور دون الآخر، فالله سبحانه لا يكلم من يصطفيهم لأداء رسالته مباشرة، وإنما بوساطة أحد أشياء ثلاثة : الوحي، من وراء حجاب، أو إرسال رسول، وأهل الشرك يطلبون من شفعائهم في الآخرة أحد أمرين : الشفاعة، الرد إلى الدنيا.

وقد كان الرضي على حق عندما نص على أن معنى النصب والرفع سواء في هذا الأسلوب[169].

(164) الكتاب جـ 3 ص 46-50، المقتضب جـ 2 ص 28-29.

(165) الشورى 51.

(166) حجة القراءات ص 644.

(167) الأعراف 53.

(168) البحر المحيط جـ 1 ص 306. الجامع لأحكام القرآن جـ 7 ص 218.

(169) شرح الرضي على الكافية جـ 4 ص 67.

16 ـــ 5 ـــ نصب الفعل المضارع ورفعه بعد فاء السببية وواو المعية

إذا كان الفعل المضارع متصلاً بالفاء الدالة على السببية أو بالواو الدالة على المعية، وكان ما قبله من كلام يحتوي على نفي أو طلب محضين، وجب نصب الفعل المضارع عند النحاة المتأخرين، وبخاصة شراح الألفية على إضمار أن الناصبة بعد الفاء والواو، أما سيبويه فإنه يجيز النصب والرفع في هذه الحالة ويفترض أن للنصب معنى يختلف عن معنى الرفع.

قال: ما تأتيني فتحدثني، فالنصب على وجهين من المعاني: أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدثني، أي لو أتيتني لحدثتني.

وأما الآخر: فما تأتي أبداً إلا لم تحدثني، أي منك إتيان كثير ولا حديث منك.

وإن شئت أشركت بين الأول والآخر، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول: ما تأتيني فتحدثني، كأنك قلت: ما تأتيني وما تحدثني.

وإن شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت: فأنت تحدثنا[170].

وغيرها من الأمثلة التي أجاز فيها سيبويه نصب ورفع الفعل المضارع بعد الفاء وكذلك الواو، والقاعدة العامة التي صدر بها حديثه عن هذا الأسلوب: أن ما ينتصب على إضمار أن، وأن ما يرتفع منها فإنه يرتفع على الإشراك بين الفعلين في المعنى أو أن يكون الفعل مقطوعاً ما قبله على الابتداء.

وقد جاءت الآيات الكريمة في كتاب الله وقراءات القرآن دالة على جواز نصب ورفع الفعل المضارع الواقع في جواب النفي أو الطلب والمسبوق بالفاء أو الواو:

1 ـــ قال تعالى ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[171] بحذف النون من الفعل «يموتوا».

(170) الكتاب جـ 3 ص 30-31 المقتضب جـ 2 ص 16-18. شرح المفصل جـ 7 ص 36-37.

(171) فاطر 36.

2 ـــ قال تعالى ﴿ وَ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[172] بإثبات نون الفعل « يعتذرون » .

3 ـــ قال تعالى ﴿ مَنْ ذا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾[173] في هذه الآية عدة قراءات سبعية :

أ ـــ قرأ ابن كثير المكي « فيضعِّفُه » بتشديد الفعل ورفعه .
ب ـــ قرأ ابن عامر الدمشقي « فيضعِّفَه » بالتشديد والنصب .
جـ ـــ قرأ عاصم الكوفي « فيضاعفَه » بالألف والنصب .
د ـــ قرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو عمرو « فيضاعفُه » بالألف والرفع[174] .

4 ـــ قال تعالى ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللّهُ الكِتَابَ وَالحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا المَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً ﴾[175] :

أ ـــ قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة « ولا يأمُرَكم » بالنصب .
ب ـــ قرأ نافع والكسائي وابن كثير وأبو عمرو « ولا يأمُرُكم » بالرفع[176]

5 ـــ قال تعالى ﴿ كن فيكون ﴾[177]، جاءت هذه الآية في مواضع عدة من القرآن الكريم، في موضع البقرة قرأ ابن عامر (فيكون) بالنصب وبقية القراء بالرفع وفي موضعي النحل ويس قرأ ابن عامر والكسائي (فيكون) بالنصب وبقية القراء السبعة بالرفع، وفي موضع الأنعام اتفق القراء السبعة

(172) المرسلات 35 .
(173) البقرة 245، الحديد 11 .
(174) حجة القراءات ص 138-139، ص 699 .
(175) آل عمران 79-80 .
(176) حجة القراءات ص 168 .
(177) البقرة 117، النحل 40، يس 82، الأنعام 73 .

على رفع الفعل (فيكون)[178]؛ كما تكررت هذه الآية في آل عمران مرتين وفي مريم وفي غافر .

إن هذه القراءات والآيات تدل على أن معنى النصب والرفع في الفعل المضارع بعد الفاء أو الواو واحد وذلك ما يقوله الرضي، قال : وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلاً... جاء جميع هذا على الأصل، ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصبت، وكذا لا مانع من إبقاء الرفع فيما بعد واو الجمع إذا لم يلبس، ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء[179] .

16 ــ 6 ــ نصب الفعل المضارع بعد حتى ورفعه

حتى : أداة حيرت النحاة القدامى فهي تدخل على الأسماء وتأتي بعدها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، وتدخل على الأفعال، ويأتي بعدها الفعل المضارع مرفوعاً ومنصوباً، وهي أداة غير عاملة عند النحاة لعدم اختصاصها، فهي تنصب الأفعال المضارعة بإضمار أن وتجر الأسماء وتنصبها بتقدير قيام أدوات أخرى مقامها .

إن الفعل المضارع ينصب ويرفع بعد حتى في مثل قولنا : سرت حتى أدخلها، ونصب الفعل بعدها يدل على أحد معنيين :

1 ــ أن حتى دالة على الغاية والنهاية، أي أن ما بعدها هو غاية ما قبلها، مثلاً : سرت حتى أدخلها، يكون الدخول هو غاية المسير ومنتهاه .

2 ــ أن الكلام قبلها قد تم حدوثه في الزمن الماضي وأن ما بعدها لما يقع بعد، فالسير في المثال السابق قد حدث وانتهى وقوعه، وأما الدخول فغير واقع .

كما أن رفع الفعل بعدها يدل على أحد شيئين :

1 ــ على اتصال الدخول بالمسير، والفعل بعد حتى دال على الحال ولكن حدوثه لم ينقطع وإنما ما يزال مستمراً .

---

(178) حجة القراءات ص 111، ص 389، ص 603 . معاني القرآن جـ 1 ص 74 .

(179) شرح الرضي على الكافية جـ 4 ص 66-67 .

2 ـــ أن يكون ما قبل حتى قد وقع في الزمن الماضي، وأن ما بعدها يحدث في الحال .

ويقول النحاة : إن نصب الفعل المضارع ورفعه تبعاً لهذه المعاني واجب ، ويجوز نصب الفعل المضارع ورفعه بعدها إذا كان ما بعد حتى دالاً على الاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها في حالة النصب ، أو كانت حالية ما بعدها ليست حقيقية وإنما كانت حالاً محكية في حالة الرفع .

قال تعالى ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ البَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾[180] .

قرأ نافع بن أبي نعيم (حتى يقول) بالرفع ، وبقية القراء السبعة بالنصب[181] .

والآية تدل على أن ما قبل حتى وما بعدها قد وقع وانقضى زمن حدوثه ، ودلالة ما بعد حتى على الاستقبال عند نصبه إنما دعا إليه قول النحاة : إنّ أنْ مضمرة بعد حتى ، فأن الناصبة تدل على الاستقبال عند النحاة ، وما دامت موجودة في الأسلوب مضمرة فإن الفعل بعدها لما يقع بعد ، وهذا مجرد تأويل دعت إليه في المقام الأول نظرية العامل التي لا تجيز أن يعمل الحرف إذا لم يكن مختصاً بالدخول على الأسماء أو على الأفعال ، وإنما يعمل بالنيابة أو بالحمل على غيره لأدنى مشابهة وإن كانت مشابهة متناقضة كما في حمل « لا » النافية في العمل على « إن » التوكيدية بدعوى تناقضهما في المعنى .

17 ـــ إضمار الفعل

في اللغة العربية قد تأتي بعد « إن ولو وأدوات التحضيض » أسماء ، وقد أثر عن العرب كما يحكي صاحب الكتاب « نصب هذه الأسماء ورفعها »[182] .

---

(180) البقرة الآية 214 .

(181) حجة القراءات ص 131 ؛ معاني القرآن جـ 1 ص 132 .

(182) الكتاب جـ 1 ص 258-260 ، ص 268-269 . شرح المفصل جـ 2 ص 96-98 .

تقول : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر .

جاء عن العرب نصب الاسمين الواقعين بعد إن ورفعهما ، وقد أوّل النحاة هذا الجواز الإعرابي على إضمار كان المحذوفة ، ففي حالة النصب يعرب الاسم خبراً لكان ويقدر اسمها محذوفاً ؛ أي : إن كان عمله خيراً مثلاً ، وفي حالة الرفع يعرب الاسم اسماً لكان وخبرها محذوف ، أو أن تجعل كان تامة بمعنى وقع فلا تحتاج إلى تقدير خبر .

وقد جاء هذا الأسلوب في أشعار العرب ، قال هدبة بن الخشرم :

فإن تـك في أموالنـا لا نضق بهـا ذراعـا وإن صبر فنصبر للصبـر

وإنشاد هذا البيت بالرفع رواه يونس بن حبيب عن العرب .

وقال النعمان بن المنذر :

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من شيء إذا قيلاً

وقد أجاز سيبويه رفع الاسم الواقع بعد إن ونصبه في البيتين .

ونقول : ألا طعام ولو تمراً ، آتني بدابة ولو حماراً . أجاز سيبويه نصب الاسم ورفعه بعد لو في المثال الأول على تقدير كان مضمرة محذوفة ، وقد قدر النصب بقوله : ولو كان تمراً ، والرفع بقوله : ولو يكون عندنا تمر ، ولو سقط إلينا تمر ، أما الثاني فقد أجاز فيه جر الاسم الواقع بعد لو إضافة إلى نصبه ، ووصف رفعه بأنه قبيح بعيد ، وهذا عكس ما ذهب إليه ابن يعيش إذ أجاز الرفع في لفظة « حمار » على تقدير كان تامة أي : ولو وقع حمار ، كما أجاز فيها الجر على تقدير وجود الباء الجارة أي : ولو أتيتني بحمار ، ووصف الجر بناء على هذا التقدير بأنه ضعيف بدعوى : أننا قد أضمرنا فعلاً وحرفاً ، وكلما كثر الإضمار كان ذلك علامة على ضعف الأسلوب عند النحاة .

يبدو أن النصب هو الاستعمال الشائع عند العرب في هذا الأسلوب أما الرفع والجر فقد أجيزا من قبل النحاة اعتماداً على القياس النظري واحتكاماً إلى نظرية العامل ، وما تجر إليه من تقدير وإضمار ، وقد اختلف حكم النحاة على هذين الجوازين فالرفع

في المثال الأخير عند سيبويه قبيح وبعيد بناء على ما أول به هذا الجواز الإعرابي، والجر ضعيف عند ابن يعيش بناء أيضاً على ما أول به الجر في هذا الأسلوب، وكل ذلك يدعونا إلى رفض الجوازات القياسية، وما يدعو إليها مثل نظرية العامل ومبدأ التأويل.

ونقول : هلا خيراً من ذلك، ألا خيراً من ذلك.

فيجوز عند سيبويه رفع الاسم الواقع بعد أداة التحضيض ونصبه، وقد نص على أن الرفع في هذين المثالين قد سمع عن العرب، قال بعد أن تحدث عن النصب : وإن شئت رفعت فقد سمعنا رفع بعضه عن العرب وممن سمعه عن العرب، فجاز إضمار ما يرفع كما جاز إضمار ما ينصب.

والنصب في هذين المثالين على تقدير فعل محذوف : هلا تأتي خيراً، ألا تفعل خيراً.

ثانياً : ما يجوز فيه النصب والجر

1 ــ عطف اسم منفي على خبر ليس المجرور بالباء

من أساليب التوكيد في العربية أن يقترن خبر ليس بالباء، تقول : ليس زيد بقائم، فتدل الباء على زيادة توكيد النفي وتقريره في ذهن السامع، ولهذا الخبر المجرور بالباء محلان إعرابيان عند النحاة :

1 ــ محل لفظي وهو الجر بالباء.

2 ــ محل موضعي وهو النصب لوقوعه موقع خبر ليس.

وقد يأتي بعد هذا الخبر المجرور اسم منفي معطوف عليه، مثل : ليس زيد بقارئ ولا كاتب، وقد أجاز النحاة بناء على محل خبر ليس المجرور الإعرابي : اللفظي والموضعي، نصب هذا الاسم المنفي المعطوف وجره.

تقول : ليس زيد بقارىء ولا كاتب، بجر لفظة كاتب عطفاً على لفظ خبر ليس الإعرابي.

ونقول : ليس زيد بقارىء ولا كاتباً ، بالنصب مراعاة لموضع خبر ليس الإعرابي .

وسيبويه يجيز النصب والجر في قولنا : ليس زيد بجبان ولا بخيل ، وقد اعترف بأن الجر هو الوجه ، وأن النصب والجر في هذا الأسلوب سواء في المعنى ، وقد استشهد على جواز النصب بقول الشاعر عقيبة الأسدي :

معـاوي إننـا بشر فأسجـح فلسنا بالجبـال ولا الحديـدا

وفسر النصب بقوله : لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصباً[183] .

ومن الواضح أن إجازة النصب في هذا الأسلوب إجازة مفتعلة ، لأن هذا البيت وكما جاء في قصيدة الشاعر الأسدي مجرور القافية ، وكذلك أبيات القصيدة كلها ، ولا شاهد سواه على هذه الإجازة عند النحاة .

إن الإعراب على الموضع ، وهو إعراب افتراضي متوهم ، قد عمل على تبرير هذا الجواز وتفسيره ، فالباء زائدة عند النحاة ، ووجودها في الأسلوب وعدم وجودها سواء ، وذلك فهم قاصر وتحكم في معنى التراكيب ودلالتها .

1 ـــ 1 ـــ عطف اسم منفي على خبر ما المجرور

نقول : ما زيد بكاتب ولا قارىء ، فيجوز عند النحاة نصب لفظة «ولا قارىء» وجرها ، والجر هو الوجه والقياس والاستعمال المطرد على ألسنة العرب ، أما النصب فقد أجازه القياس النظري وحده حملاً على نصب الاسم المنفي المعطوف على خبر ليس المجرور ، وهو ما لم يثبت ثبوتاً قاطعاً عن العرب ، وإنما جاء في رواية لشاهد شعري ونص بعض النحاة على أنها رواية مغيرة ومحرفة .

(183) الكتاب جـ1 ص 66-67 ، شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 191 .

الإعراب على الموضع أو المحل مبدأ أرساه النحاة القدامى ليفسروا عن طريقه ويسوغوا ظهور أكثر من علامة إعرابية على أسلوب معين، كما في هذين الأسلوبين

وغيرهما، وهو إعراب وهمي تخيله النحاة في أذهانهم وعقولهم وفرضوه على الواقع اللغوي المتمثل في الاستخدام، وذلك بمراعاة التركيب الأصلي للاستعمال، أو بناء على ما توهمه النحاة من قبول أسلوب لغوي معين لأكثر من علامة إعرابية بتقدير العوامل المختلفة وإضمارها.

التركيب الأصلي عند النحاة أن تقول: ليس زيد حاضراً، ما محمد قائماً ــ في لهجة أهل الحجاز ــ فنصب خبر ليس وما هو الأصل والأساس عند النحاة فإذا قلنا: ليس زيد بحاضر، ما محمد بقائم، كان جر الخبر هنا حادثاً أو طارئاً بسبب زيادة الباء في خبر هاتين الأداتين، وجر الخبر ليس هو الأصل والأساس في هذين الأسلوبين، وإنما هو أمر طارىء لذا لا يجوز أن يعتد به عند النحاة اعتداداً كلياً، فالباء زائدة يجوز مراعاة وجودها ويجوز عدم مراعاته واعتبارها كأن لم تقع في الأسلوب، والحق أن هذه الباء قد جاءت لأداء وإضفاء دلالة جديدة على الأسلوب المنفي، وهو زيادة توكيد هذا النفي، وتقريره في ذهن المخاطب، فقولنا: ما زيد قائماً، نفى فيه القيام عن زيد، وقولنا: ما زيد بقائم، زدنا هذا النفي توكيداً وإثباتاً وتقريراً.

بناء على هذا الافتراض يقول النحاة بجواز جر ونصب الاسم المنفي المعطوف على خبر ليس وما المجرور، فالجر بمراعاة اللفظ أو الاستخدام الطارىء، والنصب بمراعاة الموضع أو الاستعمال الأصلي، وهو افتراض مبني على رواية محرفة.

ويمثل باب النداء الموضع الإعرابي الذي تخيله النحاة توهماً عن طريق تقدير العوامل، ونيابة بعضها عن بعض، نقول في المنادى المفرد: يا زيد، فذهب النحاة إلى أن لفظة زيد لها محلان إعرابيان:

1 ــ محل جاء عن العرب وهو ضم هذا المنادى.

2 ـــ محل إعرابي افترضه النحاة، فهم يقولون: إن أداة النداء نائبة مناب فعل محذوف تقديره: أدعو أو أنادى، وهذا الفعل يعمل النصب في المنادى، فالمنادى المفرد مبنى على الضم، وهو منصوب المحل أو الموضع، فإذا وصفناه وقلنا: يا زيد الطويل جاز في هذا الوصف الرّفع بمراعاة اللفظ والنّصب بمراعاة المحل أو الموضع.

إن الإعراب على الموضع أمر ذهني متخيل ولا علاقة له بالدرس النحوي، فاللغة ليست أموراً مفترضة، وإنما هي واقع تدرس خصائصه وتوصف مزاياه، ناهيك عن أن هذا الافتراض يقود إلى جوازات إعرابية لا يسندها السماع والرواية عن العرب.

نقول مثلاً: ما زيد كاتباً ولا قارئاً، الاستعمال المطرد جاء بالنصب، وقال النحاة: إن جر «ولا قارىء» جائز بناء على توهم وجود الباء في خبر ما، فيصبح هذا الخبر مجرور الموضع أو المحل، كما أجازوا أن تكون مرفوعة عطفاً على موضع خبر ما المنصوب «كاتب»، فهذا الخبر الأساس والأصل فيه قبل دخول ما أن يكون مرفوعاً، فدخول ما عليه طارىء وأصل التركيب: زيد كاتب.

ونقول: ليس زيد بكاتب ولا قارىء، فيجوز في لفظة ولا قارىء الرفع أيضاً بالعطف، وهو من قبيل عطف جملة على جملة على تقدير أن «ولا قارىء» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ولا هو قارىء، وجملة «ما زيد بكاتب» جملة محلها الإعرابي الرفع عند النحاة[184].

هذا جزء بسيط من فلسفة النحاة التي درس بها نحونا العربي، وهي فلسفة زائفة قائمة على التوهم والادعاء والتخيل، الذي قد يصح في الذهن المجرد، ولكن أساليب اللغة لا تقره.

2 ـــ مفعول اسم الفاعل

يجوز عند النحاة في الاسم الفضلة التالي لاسم الفاعل أن ينصب به وأن يجر

(184) شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 192.

بإضافته إليه ، ولا يغير ذلك من معنى الأسلوب شيئاً كما قال سيبويه ، كما نسب إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله إلى العرب طلباً للخفة[185] .

وقد جاءت آيات القرآن الكريم وقراءاته المتصلة السند دالة على جواز نصب مفعول اسم الفاعل وجره :

1 ـ قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلاَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلاَ الْهَدْيَ وَلاَ الْقَلاَئِدَ وَلاَ آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَ رِضْوَاناً ﴾[186] وقد قرأ عبد الله بن مسعود « ولا آمّي البيتِ الحرام »[187] .

2 ـ قال تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾[188] ولا خلاف بين القراء السبعة في قراءة هذه الآية بحذف التنوين وجر « الموت » في مواضعها الثلاثة .

3 ـ قال تعالى ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ﴾[189] ، قرأ أبو عمرو وعاصم في رواية الفراء والحسن البصري وشيبة المدني : « كاشفاتٌ ضرَّه » و « ممسكاتٌ رحمتَه » بتنوين اسم الفاعل ونصب الاسم بعده .

وقرأ بقية القراء السبعة ، ومنهم عاصم في رواية حفص ويحيى بن وثاب بحذف التنوين من اسم الفاعل في الموضعين وجر الاسم التالي له[190] .

---

(185) الكتاب جـ1 ص 164-166 ، المقتضب جـ4 ص 149-150 ، أوضح المسالك جـ3 ص 230 .

(186) المائدة 1، 2، 3 .

(187) معاني القرآن جـ1 ص 298 .

(188) آل عمران 185 ، الأنبياء 35 ، العنكبوت 57 .

(189) الزمر 38 .

(190) حجة القراءات ص 623 ، النشر جـ2 ص 363 ، معاني القرآن جـ2 ص 420 .

4 ــ قال تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْراً ﴾[191]، قرأ حفص عن عاصم « بالغُ أمرِه » بحذف التنوين من اسم الفاعل وجر ما بعده، وقرأ بقية القراء العشرة بتنوين اسم الفاعل ونصب الاسم التالي له[192].

وغيرها من الآيات والقراءات التي جاءت بتنوين اسم الفاعل، ونصب الاسم الواقع بعده، أو بحذف تنوينه وجر ما بعده، واسم الفاعل الدال على المفرد أو الجمع في ذلك سواء، وسواء أكان اسم الفاعل مشتقاً من فعل ثلاثي أم من غير الثلاثي، وهذا ما يقوله النحاة[193].

2 ــ 1 ــ نصب الاسم التالي لاسم الفاعل عند حذف تنوينه أو نونه

يجوز عند النحاة في الضرورة الشعرية أن يحذف التنوين، أو النون من اسم الفاعل، ويبقى الاسم التالي له منصوباً، قال أبو الأسود الدؤلي:

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكرِ اللّهَ إلا قليلاً

وحذف التنوين من « ذاكر » في هذا البيت من أجل التقاء الساكنين وطلباً للخفة، وهو ضرورة عند سيبويه، واضطرار من الشاعر.

وقال رجل من الأنصار:

الحافظو عورةَ العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف

وقد علل النحاة حذف النون من اسم الفاعل وبقاء الاسم بعدها منصوباً بقولهم: إن الشاعر قد حذف النون من اسم الفاعل كما حذفت من: اللذين والذين حين طال الكلام، وصار ما بعد الاسم صلة له[194].

---

(191) الطلاق 3.

(192) حجة القراءات ص 712، النشر جـ2 ص 388.

(193) الكتاب جـ1 ص 183-184، المقتضب جـ4 ص 145.

(194) الكتاب جـ 1 ص 169-186، معاني القرآن جـ 2 ص 202.

وقد جاء هذا الاستخدام في قراءات القرآن الكريم، مما يدل على بعده عن الضرورة الشعرية:

1 — قال تعالى ﴿ وَ الصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَ المُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾[195] القراءة المشهورة بحذف النون من اسم الفاعل وجر «الصلاة»، وقرأ الحسنُ البصري وابن أبي إسحاق وأبو عمرو في رواية (المقيمي الصلاةَ) بحذف النون ونصب الصلاة، كما قرأها عبد الله بن مسعود (المقيمين الصلاةَ) بإثبات النون والنصب[196].

2 — قال تعالى ﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُو العَذَابِ الأَلِيمِ ﴾[197] القراءة العامة بحذف النون والجر، وجاء في الكشاف: وقرىء «لذائقوا العذابَ» بالنصب على تقدير النون، كما قرئت هذه الآية بإثبات النون، والنصب في قراءة أبي السمال، وأبان عن ثعلبة عن عاصم، وقد وصفها الرضي بالشذوذ[198].

2 — 2 — تابع مفعول اسم الفاعل

إذا كان مفعول اسم الفاعل مجروراً وجاء بعده تابع له مثل: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو، جاز في هذا التابع عند النحاة: الجر بمراعاة لفظ المفعول الإعرابي، والنصب بمراعاة موضع المفعول الإعرابي وهو النصب باسم الفاعل، ويشترط النحاة في اسم الفاعل في هذه الحالة أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال حتى يصح أن يعمل عمل فعله المضارع.

والنصب عند سيبويه على إضمار فعل مضارع أو اسم فاعل منون، وزاد ابن هشام جواز العطف على المحل عند بعض النحاة[199].

---

(195) الحج 35.

(196) البحر المحيط جـ6 ص 369، الكشاف جـ3 ص 14، معاني القرآن جـ2 ص 225-226.

(197) الصافات 38.

(198) الكشاف جـ3 ص 339، البحر المحيط جـ7 ص 358، شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 379.

(199) الكتاب جـ1 ص 169-171، أوضح المسالك جـ3 ص 231، النحو الوافي جـ3 ص 254.

أما إذا كان اسم الفاعل دالاً على المضي فالوجه في تابع مفعوله الجر، لأنه غير عامل عمل فعله المضارع، وأجاز سيبويه فيه النصب على إضمار فعل ماض، قال سيبويه: ولو قلت: هذا ضاربُ عبدِ اللّه وزيداً، جاز على إضمار فعل أي: وضرب زيداً.

ويقول سيبويه: إنه إذا فصل بين مفعول اسم الفاعل الدال على المضي وبين متبوعه بفاصل كان نصب هذا التابع قوياً بدعوى طول الكلام، مثل: هذا ضاربُ زيد فيها وعمراً.

وفي هذا المثال الذي تعدى فيه اسم الفاعل إلى مفعولين، وهو دال على المضي، وجاء بعد مفعوله تابع، قوّى سيبويه النصب بدعوى الفصل بين التابع والمتبوع: هذا مُعطي زيد درهماً وعمراً[200].

3 ـ تابع مفعول المصدر

تقول: عجبت من ضرب زيد وعمرو، فيجوز في لفظة عمرو عند سيبويه الجر والنصب، فالجر على الإشراك بين الاسمين في العلامة الإعرابية، والنصب على إضمار فعل: يضرب أو ضرب، واستشهد النحاة على هذا الجواز الإعرابي بقول رؤبة ابن العجاج:

قد كنتُ داينتُ بها حسانا مخافةَ الافلاسِ والليانا
يحسن بَيْعَ الأصلِ والقيانا

ويجوز عند الرضي أن يكون نصب هذا التابع بمراعاة الموضع الإعرابي لمفعول المصدر المجرور، فإن موضعه الإعرابي عند النحاة النصب[201].

ولهذا الجواز الإعرابي صورة أخرى ذكرها عباس حسن قال: إذا أضيف المصدر إلى مفعوله وتأخر فاعله، وكان هذا المفعول موصوفاً جاز في وصفه النصب والجر،

(200) الكتاب جـ1 ص171-172، 174-175، شرح الرضي جـ3 ص 425، معاني القرآن جـ1 ص 346.
(201) الكتاب جـ1 ص 191-192، شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 411.

نقول: صيانةُ الحواسِ الخمسَ الشابُّ دينٌ عليها، بنصب لفظة «الخمس» وجرها، وهي نعت لمفعول المصدر المجرور، وجر هذه الصفة بمراعاة لفظ المفعول الإعرابي، والنصب بمراعاة موضعه الاعرابي[202].

وهذا المثال الذي أورده عباس حسن غير مستساغ لدى الذوق اللغوي، وإن كان القياس النحوي ربما أيده، الذوق اللغوي يستسيغ أن نقول: صيانة الحواس الخمس دين على الإنسان، ولكنه لا يستسيغ هذا المثال الذي أورده عباس حسن، والذي يشبه أمثلة كثيرة معقدة في التركيب والصياغة، اصطنعها النحاة القدامى للمران والأحاجي، وربما كان النحاة القدماء على حق عندما اعتبروا هذا التركيب اللغوي من التراكيب الخاصة بضرورة الشعر وحدها.

4 ـــ نصب المستثنى وجره في الاستثناء غير الموجب

إذا كان الاستثناء تاماً وغير موجب سواء أكان الاستثناء متصلاً أم منقطعاً، جاز في المستثنى النصب والجر عند النحاة في هذه الأمثلة:

ما مررت بأحد إلا زيداً وزيدٍ، ما رأيت من أحد إلا زيداً وزيدٍ، ما مررت بأحد إلا حماراً وحمارٍ.

وقد أسند سيبويه النصب في المثال الأول إلى بعضَ العرب الموثوق بعربيته على لسان يونس وعيسى، وجر المستثنى منه على اتباعه لما قبل إلا في الحكم الإعرابي والنصب على أصل الاستثناء في المتصل، وعلى تقدير لكن في الاستثناء المنقطع[203].

4 ـــ 1 ـــ تابع المستثنى بغير أو سوى

المستثنى بعد غير وسوى حكمه الإعرابي دائماً الجر، فإذا جاء بعد هذا المستثنى المجرور بغير وسوى تابع من التوابع المعروفة جاز فيه وجهان في مثل:

---

(202) النحو الوافي جـ3 ص219. أوضح المسالك جـ3 ص 214-215.

(203) الكتاب جـ1 ص 319,315,311. منهاج السالك جـ2 ص 399-405، الأشموني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط3 مكتبة النهضة المصرية.

قام القوم غير زيد وعمرو ، قام القوم سوى زيد وعمرو .

1 ـــ أن يجر هذا التابع مراعاة للفظ المستثنى المجرور .

2 ـــ أن ينصب هذا التابع، وذلك على تخيل أن أداتي الاستثناء ـــ غير وسوى ـــ قد حذفتا وحلت محلها ـــ إلا ـــ فتقول : قام القوم إلا زيداً ، وفي هذه الحالة يصبح المستثنى منصوباً مع « إلا » بعد أن كان مجروراً مع سوى وغير ، وبناء على هذا التخيل والتوهم يصير المستثنى منصوباً ولذا يجوز في تابعه النصب .

واستشهدوا على هذا الجواز الإعرابي بقول الشاعر :

ليس بيني وبين قيس عتاب   غير طعن الكلى وضربِ الرقاب

بجر كلمة « ضرب » المعطوفة على المستثنى « طعن » ونصبها[204] .

إن هذا الجواز الإعرابي في أحد شقيه مبني على التوهم وادعاء حلول « إلا » محل غير أو سوى، ونحن لا نملك إلا أن نقول: إن اللغة لا تبنى قواعدها وأحكامها على التوهم والادعاء، وإنما على السماع الموثق الصحيح ، ولا ريب أن الاستعمال الشائع قد جاء بالجر في تابع المستثنى في هذا الأسلوب .

4 ـــ 2 ـــ الاستثناء بـ « حاشا » و « عدا »

هذه الأدوات تدل على الاستثناء أو نفي المفردات داخل الجمل، وهي في أصل وضعها أفعال ، فلما استخدمت في الاستثناء جمدت على هذه الصورة ، وهذه الأدوات تنقسم إلى قسمين في الاستعمال .

أ ـــ عدا وخلا

وهما تستعملان مقرونتين بـ « ما » أو خاليتين منها ، والمطرد فيهما نصب الاسم

---

(204) الكتاب جـ2 ص 344 ، منهاج السالك جـ2 ص 442 ، النحو الوافي جـ2 ص 347-348 .

المستثنى بعدهما، تقول: قام القوم ما عدا زيداً وعدا زيداً، قام القوم ما خلا زيداً وخلا زيداً.

وقد جاء في الكتاب النص على أن بعض العرب قد جر الاسم المستثنى بعد خلا وحدها(205).

ولكن النحاة المولعين بالقياس النظري أجازوا جر الاسم المستثنى بعد ما خلا، وعدا وما عدا، فالكسائي والفارسي وتلاميذه ابن جني والربعي أجازوا الجر بـ «ما خلا»، وكذلك أجاز الجرمي الجر بها وبـ «ما عدا»، متكئين على القول بزيادة «ما»، وأجاز أبو الحسن الأخفش جر المستثنى بعد عدا(206).

وإذا نصب الاسم المستثنى بعد هاتين الأداتين كانتا من فصيلة الأفعال، وإذا جاء مجروراً كانتا من فصيلة الحروف التي تعمل الجر في الأسماء.

ب ـــ حاشا

حاشا: عند سيبويه حرف يجر ما بعده دائماً وليست باسم، ولا تقترن بها «ما» قال: لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً(207).

وقد أجاز المبرد أن تكون حاشا حرفاً فيجر الاسم المستثنى بعدها، وأن تكون فعلاً فتنصب الاسم المستثنى، وهو يتابع في ذلك رأي أبي عمر الجرمي وأبي الحسن الأخفش، وقد نقل عن أبي عثمان المازني وأبي عمرو الشيباني النصب بها، ولم تأت مقرونة بـ «ما» إلا في شواهد قليلة أوّلها النحاة على الشذوذ، أو أن «ما حاشا» ليست دالة على الاستثناء(208).

---

(205) الكتاب جـ2 ص 348-349، المقتضب جـ4 ص 426-427.

(206) معاني الحروف ص 106، شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 90، شرح المفصل جـ8 ص49، مغني اللبيب جـ1 ص 133-134.

(207) الكتاب جـ2 ص 349-350.

(208) المقتضب جـ4 ص 391، شرح المفصل جـ2 ص 85، جـ8 ص 48 شرح الرضي جـ2 ص 123، مغني اللبيب جـ1 ص 121-122.

إن القياس النظري والاعتداد بالاستخدامات اللغوية القليلة قد كانا وراء هذا الجواز الإعرابي : نصب الاسم المستثنى وجره بعد ما عدا وما خلا وحاشا وعدا وخلا .

فالقياس المبني على التأويل أجاز جر الاسم بعد ما عدا وما خلا وعدا، والاستعمال القليل أجاز جر الاسم المستثنى بعد خلا ونصبه بعد حاشا .

إن القاعدة المعيارية المطردة في الاستعمال والتي جاءت في الكتاب قاعدة ذات شقين بحسب الاستخدام اللغوي :

1 ــ نصب الاسم المستثنى بعد عدا وخلا وما عدا وما خلا ، وقد جاء جره بعد خلا في استعمال قليل .

2 ــ جر الاسم المستثنى بعد حاشا ولا تدخل عليها « ما » إلا في كلام محدث أو خاطئ أو كما هو تعبير سيبويه « لم يكن كلاماً » .

ولكن النحاة المولعين بالقياس والتأويل أبوا إلا نقض اطراد هاتين القاعدتين، فأجازوا ما أجازوا اعتماداً على سماع قليل، أو على قياس لم يسنده سماع البتة عن العرب أهل اللغة، والغريب أن ما يقوله سيبويه قد صار الاستثناء للقاعدة، وما أجازه هؤلاء النحاة قد أصبح القياسَ والمعول عليه في استخداماتنا اللغوية ومؤلفاتنا النحوية، والحق أن ما يقوله سيبويه في هذا المقام هو الوجه الذي ينبغي علينا اتباعه، حماية للغتنا من هذه التفريعات المتكلفة والمرهقة، واتباعاً للمطرد من كلام العرب .

5 ــ جر المفعول معه ونصبه

تقول : ما شأن عبد الله وزيد، وما لعمرو وزيد، الوجه في الاسم الواقع بعد الواو والجر عند سيبويه على الإشراك بين الاسمين في العلامة الإعرابية ويجوز النصب فتقول : ما شأن عبد الله وزيداً وما لعمرو وزيداً، على إضمار كان عند سيبويه، والتقدير : ما كان شأن عبد الله وزيداً، وما كان لعمرو وزيداً .

وقد كان ابن يعيش واضح العبارة حين قال: فإن جئت باسم ظاهر نحو قولك: ما شأن عبد الله وزيد، وما لمحمد وعمرو، جاز الجر والنصب، والجر أجود لأنه حمل على الظاهر وليس فيه تكلف إضمار، ولا عدول عن الظاهر إلى غيره، والنصب جائز وإن كان مرجوحاً لأن المعنى يعطيه وليس ثم مانع منه[209].

6 ـ جمع المؤنث السالم المحذوف اللام الواقع موقع المفعول به

يعرب جمع المؤنث السالم بالكسرة بدل الفتحة إذا كان واقعاً موقعاً يقتضي نصبه مثل: رأيت المسلمات.

ويجوز عند النحاة أن يعرب جمع المؤنث السالم بالكسرة بدل الفتحة، وأن ينصب بالفتحة إذا كان هذا الجمع محذوف اللام مثل لغة ولغات، وثبة وثبات، بنت وبنات، فتقول: سمعت لغاتهم ورأيت البنات، بالكسر والنصب، قال أبو ذؤيب الهذلي:

فلما جلاها بالأيام تحيرت ثباتاً، عليها ذلها واكتئابها[210]

وجاء في الكتاب ما يثبت أن هذا الاستعمال مروي عن العرب في كلا وجهيه:

قال: ونظير هيهات وهيهات في اختلاف اللغتين قول العرب: استأصل الله عرقاتِهم، واستأصل الله عرقاتَهم... وكلا سمعنا عن العرب[211].

وقد روى أبو عمرو بن العلاء هذين الاستعمالين عن العرب فالروايات تذكر أن أبا عمرو قد سأل أبا خيرة عن نطق هذا الأسلوب: استأصل الله عرقاتهم، فقالها بنصب التاء من عرقاتهم، ويبدو أن أبا عمرو لم يعجبه هذا النطق فقال للأعرابي:

---

(209) شرح المفصل جـ2 ص 51، الكتاب جـ1 ص 309-310.

(210) أوضح المسالك جـ1 ص 68-69.

(211) الكتاب جـ3 ص292.

هيهات لاك جلدك يا أبا خيرة، ولكن الروايات تثبت أن أبا عمرو قد روى بعد ذلك النصب والكسر في هذا المثال[212].

7 ــ نصب الاسم بعد لعل وجره

لعل : من الأدوات التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وقد ذكر أبو زيد الأنصاري في نوادره بيتاً لكعب بن سعد الغنوي جاء فيه نصب الاسم بعد لعل وجره :

فقلت أُدع أخرى وأرفع الصوت دعوة　　لعل أبا المغوار منك قريب

قال : ويروى : لعل أبي المغوار وهي الرواية[213].

وقد نسب جر الاسم بعد لعل إلى عقيل، وهم ينتمون إلى قيس عيلان، والنصب على أنّ لعل عاملة عمل إنّ التوكيدية، والجر على أنّ لعل حرف جر يعمل الجر فيما تلاه من الأسماء.

والنحاة القدامى أمثال سيبويه والمبرد لم يرووا جر الاسم بعد لعل، وقد وصفه الرماني وابن الحاجب بالشذوذ، أما النحاة المتأخرون فقد احتفلوا بجر الاسم بعد لعل، وأصبح من الأساليب المقعد لها، فابن مالك وشراح ألفيته يعدون لعل من حروف الجر التي تجر الاسم بعدها، وجعلوها مع أدوات أخرى في قسم خاص أطلقوا عليه : حرف الجر الشبيه بالزائد[214].

وهذا الجواز الإعرابي لا شاهد عليه في مؤلفات النحاة إلا هذا البيت الشعري اليتيم الذي تعددت روايته.

---

(212) الخصائص جـ3 ص304، جـ1 ص384.

(213) النوادر في اللغة ص37، أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري تحقيق: سعيد الخوري الشرتوني، دار الكتاب العربي ــ بيروت ط2 1967م، معاني الحروف ص 125.

(214) شرح الرضي جـ4 ص373، أوضح المسالك جـ3 ص 7، مغني اللبيب جـ1 ص 286.

ثالثاً : ما يجوز فيه الرفع والجر

1 ـــ مذ ومنذ بين القاعدة المعيارية والاستعمال

مذ ومنذ أداتان تدلان في العربية على الغاية في الأزمنة والأحيان كما قال سيبويه، وتدخلان على الأسماء والأفعال.

وقد اختلفت لهجات العربية في معاملة الاسم التالي لهما، فأهل الحجاز يجرّونه مطلقاً، وبنو تميم يرفعونه مطلقاً [215].

وقد اتفق النحاة على جواز جر الاسم ورفعه بعد هاتين الأداتين، كما اتفقوا على الوجه الذي أوّل به هذا الجواز الإعرابي، قال الرماني: ومنها مذ وهي على ضربين:

أحدهما: أن تكون اسماً، فإن كانت حرفاً جرت ما بعدها، وإن كانت اسماً ارتفع ما بعدها.

وقال عن منذ: منذ وهي تكون اسماً وحرفاً، فإذا كانت اسماً ارتفع ما بعدها على نحو ما ارتفع بعد مذ، وإذا انجر ما بعدها كانت حرفاً [216].

وللنحاة حول هاتين الأداتين كلام طويل، وكذلك حول الوجه الإعرابي المختار بعدهما، وهو كلام جدلي في الغالب لا طائل من ورائه، وقد كان الرضي مصيباً كبد الحقيقة وأقرب النحاة إلى تمثل الواقع اللغوي عندما قال:

« ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها أصلاً، ولا تصغ إلى ما ترى في بعض الكتب: أن بين الجر والرفع في المعرفة فرقاً معنوياً، نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة، وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع، فإن ذلك وهم » [217].

---

(215) شرح الرضي جـ3 ص 208.

(216) معاني الحروف ص 103-104، شرح المفصل جـ4 ص 94، جـ8 ص 44، مغني اللبيب جـ1 ص 335.

(217) شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 214.

الاستعمال على ألسنة العرب في هذا المقام واضح والمعنى بيّن لا لبس فيه، ولكن النحاة وقد سيطرت على أذهانهم نظرية العامل ومحاولة إيجاد فرق ما بين استعمال لهجي، واستعمال لهجي آخر، حول أسلوب معين متحد الدلالة والتركيب، قد كدوا أذهانهم وأتعبوها فيما لا طائل من ورائه مما عاد على اللغة بالتعقيد والالتواء، وقد كان الرضي محقاً عندما وصف جدل النحاة حول هذا الأسلوب بالوهم، فأنا لا أفهم من قولنا: ما رأيته مذ يوم ــ بالجر والرفع ــ وما رأيته منذ يوم الجمعة ــ بالرفع والجر ــ إلا معنى واحداً محدداً، وهو أن رؤيتي لهذا الشخص قد انقطعت مذ يوم أو منذ يوم الجمعة.

1 ــ 1 ــ تابع الاسم التالي لمذ ومنذ

أجاز الرضي وحده، من بين النحاة الموجودة مؤلفاتهم بين يدي، في تابع الاسم التالي لمذ ومنذ وجهين إعرابيين:

1 ــ أن يجر هذا التابع أو ينصب إذا كان الاسم الواقع بعد مذ ومنذ مجروراً مثل: ما رأيته مذ سنة ويوم، بجر لفظة «سنة» أما لفظة «يوم» فيجوز فيها الجر عطفاً على الاسم قبلها، ويجوز فيها النصب عطفاً على لفظة «مذ» نفسها لأنها ظرف منصوب.

2 ــ أن يرفع هذا التابع أو ينصب إذا كان ما بعد مذ أو منذ مرفوعاً، مثل: ما رأيته منذ يوم الخميس ويوم الجمعة، برفع لفظة «يوم الخميس» أما المعطوف وهو لفظة «يوم الجمعة» فيجوز فيه الرفع تبعاً لما عطف عليه في الإعراب، ويجوز فيه النصب بالعطف على لفظة «منذ» المنصوبة بالظرفية.

ثم وضع الرضي بعد ذلك قاعدة تفضيلية عامة لكل من الجوازين فقال: إذا وافق المعطوف ما بعد مذ في كونه لأول المدة أو لمجموع المدة، فالعطف على الاسم الواقع بعد مذ أولى، وإن لم يوافق فالعطف على مذ أولى.

1 ــ 2 ــ الاسم المعطوف على جملة فعلية مصدرة بمذ

جاء في شرح الرضي : قال البصريون بناء على مذهبهم ــ وهو أن الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ ــ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف نحو : مذ قام زيد ويوم الجمعة ، أما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر ، والنصب على معنى : مذ قام زيد ، **لأن** معناه « من زمان قيام زيد » ، أو على تقدير فعل آخر أي : وما رأيته يوم الجمعة ، وعلى ما ذكرنا لا يجوز إلا العطف على مذ ، إذ لا زمان مقدر بعده[218] .

إن هذه الجوازات الإعرابية جوازات مفتعلة مبنية على القياس والصناعة النحوية التي من أهم مبادئها جواز الاتباع على اللفظ ، وجواز الاتباع على الموضع المتوهم ، أما السماع والرواية عن العرب فلا ذكر له في هذا المقام .

إن مذ أو منذ أداة تحمل معنى نحوياً ، ولكنها غير ذات موقع إعرابي حتى يصح أن نعطف عليها مثلاً ، هي أداة مثل « إلى » أو « في » التي يقول النحاة إنها لا محل لها من الإعراب .

2 ــ تابع المستثنى بـ « غير » في الاستثناء غير الموجب

تقول : ما قام القوم غير زيد وعمرو ، فيجوز عند النحاة جر الاسم المعطوف على المستثنى بغير ورفعه ، أما الجر فعطفاً على الاسم المستثنى المجرور ، وأما الرفع فبناء على حلول « إلا » محل « غير » وأنها في معناها ، وإذا حلت « إلا » محل « غير » في هذا المثال كان الراجح عند النحاة رفعَ المستثنى ، وعلى ذلك يرفع الاسم المعطوف ، وأجاز بعض النحاة أن تكون معطوفة على موضع الاسم المستثنى الإعرابي .

قال سيبويه : زعم الخليل رحمه اللّٰه ويونس جميعاً أنه يجوز : ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو ــ فالوجه الجر ــ وذلك أن « غير زيد » في موضع « إلا زيد » وفي معناه فحملوه على الموضع[219] .

---

(218)شرح الرضي على الكافية جـ 3 ص 218 .

(219)الكتاب جـ 2 ص 344 ، منهاج السالك جـ 2 ص 442 .

والنحاة القدامى لم يجيزوا في هذا الأسلوب ــ ما قام القوم غير زيد وعمرو ــ إلا الجر السماعي والرفع القياسي في لفظة «عمرو»، وخالفهم في ذلك نحوي محدث هو عباس حسن، فأجاز الرفع والجر والنصب في الاسم المعطوف، قال: ومثل: ما جاء الفائزون غير محمود وحسنٍ أو حسناً أو حسنٌ، لأننا لو وضعنا الأداة «إلا» مكان الأداة «غير» لجاز في المستثنى الذي كان مجروراً بعد غير أمران بعد مجيء إلا هما: النصب على الاستثناء والرفع على البدلية، هكذا: ما جاء الفائزون إلا محموداً أو محمود، فيجوز في تابعه الأمران: النصب والرفع، وهذا يجري أيضاً في تابع المستثنى بكلمة «غير» التي تجيء في مكان «إلا»، فيجوز فيه الأمران إضافة إلى جره؛ ومعنى هذا أن كلمة «حسن» وهي المعطوفة في المثال السالف يجوز فيها الجر والنصب والرفع[220].

والمصادر النحوية القديمة التي بين يدي لا تجيز في هذا المثال إلا الجر سماعاً والرفع قياساً، وإن كان القياس النحوي يجيز ما ذهب إليه عباس حسن من جواز النصب في هذا المثال أيضاً، وقد قلنا في موضع سابق إن هذا الجواز القياسي مبني على إعراب توهمي لا يصح إلا في الذهن المجرد.

والملاحظ أن عباس حسن في كتابه «النحو الوافي» يعمد إلى الضرورات الشعرية وإلى الأساليب القليلة الشاذة فيحكم عليها بالصحة والاطراد في الاستعمال، كما أنه يوسع من دائرة الاستعمالات اللغوية المجازة قياساً من قبل النحاة القدامى.

3 ــ إضافة المصدر إلى فاعله ومجيء تابع بعده

المصدر قد يضاف إلى فاعله كما في قول الشاعر:

وأقتل داء رؤية العين ظالماً ... يسيء ويتلى في المحافل حمده

فقد أضيف المصدر «رؤية» إلى فاعله «العين» ويقول النحاة: إن هذا الفاعل له محلان إعرابيان: محل لفظي وهو الجر ومحل موضعي وهو الرفع.

---

(220) النحو الوافي جـ2 ص 348.

وبمراعاة اللفظ والموضع الإعرابي لفاعل المصدر المضاف يجوز في تابعه الجر والرفع :

1 ـــ تقول : مصاحبة المرء العاقل العقلاء ألزم ، فيجوز في لفظة « العاقل » الواقعة وصفاً لفاعل المصدر المضاف « المرء » الجر بمراعاة اللفظ الإعرابي لهذا الفاعل والرفع بمراعاة موضعه الإعرابي لأن المصدر يعمل عمل فعله فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً .

2 ـــ ونقول : عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض ، لفظة « بعضها » هنا بدل من فاعل المصدر المضاف « البيوت » لذا يجوز فيها الجر والرفع .

قال الفراء : فمن رفع رد البعض إلى تأويل البيوت لأنها رفع ألا ترى أن المعنى : عجبت من أن تساقطت بعضها على بعض ، ومن خفض أجراه على لفظ البيوت كأنه قال : من تساقط بعضها على بعض[221] .

3 ـــ قال تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾[222] .

القراءةُ العامة بجر الأسماء المعطوفة على فاعل المصدر المضاف وقد قرأ الحسن البصري « والملائكةُ والناسُ أجمعون » بالرفع[223] .

وهذا الجواز الإعرابي لم يذكره إلا الفراء وعباس حسن ، وإن كنت على يقين من أن عباس حسن لم يقل بهذا الجواز الإعرابي ، إلا عندما وجده في أحد كتب الشروح والحواشي مثل حاشية الصبان وحاشية الخضري .

وهذا الجواز الإعرابي في أحد وجوهه لا دليل عليه إلا هذه القراءة المروية عن الحسن البصري .

---

(221) معاني القرآن جـ 1 ص 96-97 ، النحو الوافي جـ 3 ص 218-219 .

(222) البقرة 161 .

(223) معاني القرآن جـ 1 ص 96 ، المحتسب جـ 1 ص 116 .

رابعاً : ما يجوز فيه الجزم والرفع

هذا الجواز الإعرابي خاص بالأفعال والأفعال المضارعة وحدها ، لأن الأسماء لا يدخلها الجزم في لغة العرب ، ولأن الأفعال الماضية والدالة على الطلب مبنية عند النحاة .

1 ــ العطف بـ « ثم والواو والفاء » على جواب الشرط بعد انقضائه

إذا عطف فعل مضارع بثم أو الواو أو الفاء على جواب الشرط بعد انقضاء الجملة الشرطية مثل قوله تعالى ﴿ وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ ﴾[224] ، جاز في هذا الفعل : الجزم والرفع ، وقد جاء الرفع والنصب بعد ثم في القرآن الكريم ، فالرفع كما في الآية السابقة ، والنصب كما في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴾[225] .

وعند النحاة يجوز جزم الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط المنقضي بالفاء أو الواو ، ورفعه ونصبه ، وقد وصف نصب الفعل المضارع في هذه الحالة بالقبح عند المبرد ، وبالضعف عند سيبويه والرضي .

وإذا كانت جملة جواب الشرط مصدرة بالفاء جاز جزم الفعل المضارع ورفعه بعد الفاء والواو[226] .

وقد جاءت القراءات القرآنية المتصلة السند دالة على جزم الفعل المضارع بعد الفاء والجواب غير مقترن بها ، كما جاءت بجزم الفعل المضارع ورفعه بعد الواو والجواب مقترن بالفاء :

1 ــ قال تعالى ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ

(224) آل عمران 111 .

(225) محمد 38 .

(226) الكتاب جـ 3 ص 89-92 .

بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾[227] قرأ عاصم وابن عامر وأبو جعفر المدني ويعقوب الحضرمي « فيغفرُ ويعذبُ » بالرفع، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف بجزم الفعلين[228].

2 ـــ قال تعالى ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾[229] قرأ ابن عامر وحفص عن عاصم « ويكفرُ » بالياء والرفع، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم « ونكفرُ » بالنون والرفع، وقرأ نافع وحمزة والكسائي وخلف وأبو جعفر « ونكفرْ » بالنون والجزم[230].

3 ـــ قال تعالى ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[231] قرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر وابن كثير وأبو عمرو « ونذرُهم » بالنون والرفع، وقرأ يعقوب وعاصم « ويذرُهم » بالياء والرفع، وقرأ حمزة والكسائي وخلف « ويذرْهم » بالياء والجزم[232].

والنحاة يقولون: إن الرفع والجزم والنصب جائز في مثل قولنا: إن تزرني أزرك وأحسن إليك، بناء على أن الفاء عاطفة في حالة الجزم ودالة على الاستئناف والقطع في الرفع، وعلى السببية في النصب وكذلك الواو[233].

---

(227) البقرة 284.

(228) النشر جـ2 ص 237، حجة القراءات ص 152.

(229) البقرة 271.

(230) النشر جـ2، ص 236، حجة القراءات ص 147-148.

(231) الأعراف 186.

(232) النشر جـ2 ص 273، حجة القراءات ص 303-304، معاني القرآن جـ1 ص 86-87.

(233) شرح الرضي على الكافية جـ4 ص 107 ص 120.

2 ـــ وقوع الفعل المضارع في جواب الأمر

إذا وقع الفعل المضارع في جواب الأمر جاز فيه الجزم والرفع :

1 ـــ قال تعالى ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الأَمَلُ ﴾[234] بجزم الأفعال المضارعة الواقعة بعد فعل الأمر .

2 ـــ قال تعالى ﴿ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾[235] برفع الفعل المضارع .

والجزم عند النحاة على تقدير أن هذا الأسلوب أسلوب شرط ، والشرط يجزم فعله وجوابه ، وهذا التوجيه مأثور عن الخليل بن أحمد ، فقد قال : إن الجواب ينجزم إذا قلت : ائتني آتك ، لأن معناه : إن يكن منك إتيان آتك .

والرفع عند سيبويه على وجهين :

أ ـــ على الابتداء والاستئناف .

ب ـــ على جعل الفعل المضارع في موضع اسم مشتق والجملة دالة على الحال[236] .

وقد جاءت القراءات القرآنية الصحيحة والمتصلة السند دالة على جواز جزم الفعل المضارع ورفعه في جواب الأمر :

1 ـــ قال تعالى ﴿ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءاً يُصَدِّقُنِي ﴾[237] قرأ عاصم وحمزة برفع « يصدقني » وقرأها بقية القراء العشرة بالجزم[238] .

---

(234) الحجر 3 .

(235) الأنعام 91 .

(236) الكتاب جـ3 ص 95-96 ، 98-99 ، معاني القرآن جـ1 ص 157-162 ، شرح الرضي على الكافية جـ4 ص 119-120 .

(237) القصص 34 .

(238) النشر جـ2 ص 341 ، حجة القراءات ص 545-546 .

2 ـــ قال تعالى ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾[239] قرأ أبو عمرو والكسائي ويحيى بن وثاب والأعمش «يرثْني ويرثْ» بالجزم، وقرأها بقية القراء العشرة بالرفع[240].

3 ـــ قال تعالى ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي البَحْرِ يَبَساً لاَ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى ﴾[241] قرأ حمزة الزيات ويحيى بن وثاب «لا تخفْ» بالجزم، وبقية القراء العشرة بالرفع[242].

3 ـــ اقتران جواب الشرط المضارع المنفي بالفاء

جواب الشرط المضارع يأتي في العربية غير مقترن بالفاء ومقترناً بها وهو مثبت أو منفي بـ «لا» النافية:

1 ـــ قال تعالى ﴿ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ ﴾[243].

2 ـــ قال تعالى ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾[244].

3 ـــ قال تعالى ﴿ وَإِنْ يَرَوا كُلَّ آيَةٍ لاَ يُؤْمِنُوا بِهَا ﴾[245].

4 ـــ قال تعالى ﴿ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي فَلاَ أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾[246].

والقياس والاستعمال المطرد هو جزم الفعل المضارع الخالي من الفاء، وكذلك المنفي بأداة النفي «لا»، ورفع الفعل المضارع المثبت المقترن بالفاء، أما الفعل

---

(239)مريم 5،6 .

(240)النشر جـ2 ص 317 ، حجة القراءات ص 438، معاني القرآن جـ1 ص 158 .

(241)طه 77 .

(242)معاني القرآن جـ1 ص 161 ، النشر جـ2 ص 321، حجة القراءات ص 458-459 .

(243)الأنفال 66 .

(244)المائدة 95 .

(245)الأنعام 25 .

(246)يونس 104 .

المضارع المنفي بلا والمقترن بالفاء والواقع في جواب الشرط ، كما في الآية الرابعة فإنه يجوز فيه الجزم والرفع .

5 ــ قال تعالى ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْماً وَلَا هَضْماً ﴾[247] قرأ ابن كثير المكي « فلا يخفْ » بالجزم وبقية القراء العشرة بالرفع[248] .

6 ــ قال تعالى ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً وَلَا رَهَقاً ﴾[249] القراءة العامة جاءت بالرفع ، وقرأ الأعمش الكوفي « فلا يخفْ » بالجزم[250] .

وقد أُوِّلت هذه القراءات على أن « لا » ــ في حالة رفع الفعل المضارع بعدها ــ دالة على النفي ، وأنها ــ في حالة جزمه ــ دالة على النهي ، ولا أعتقد أن هذه الآيات يفهم منها الدلالة على معنى « النهي » .

ويبدو أن الشائع في الاستعمال رفعُ الفعل المضارع المنفي بـ « لا » والمقترن بالفاء عند وقوعه جواباً للشرط ، فهذا الاستعمال قد جاء أربع مرات في القرآن الكريم ، جاء الفعل المضارع في اثنتين منهما مرفوعاً ، وجاءت القراءة المستفيضة بالرفع في الآيتين الأخريين .

والنحاة لا ينصون على هذا الجواز الإعرابي الوارد في قراءة القرآن الكريم في مؤلفاتهم .

4 ــ الإبدال من جواب الشرط المضارع المجزوم

قد يأتي في أسلوب الشرط إبدال فعل مضارع متأخر من جواب الشرط المضارع المثبت والخالي من الفاء أو متوسط من فعل الشرط ، كما في قوله تعالى

---

(247) طه 112 .

(248) النشر جـ2 ص 322 ، حجة القراءات ص 464 .

(249) الجن 13 .

(250) الكشاف جـ4 ص 169 .

﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ آثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يوم القيامة وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً ﴾[251]، وكما في قول الشاعر :

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا   تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

ويجوز عند النحاة في هذا الأسلوب جزم الفعل المضارع الواقع بدلاً ورفعه .

وقد جاءت القراءة القرآنية دالة على جواز رفع ونصب الفعل المضارع المبدل من جواب الشرط ، فالآية السابقة قد قرئت بالوجهين ، قرأ ابن كثير ويعقوب وأبو جعفر « يضعّفْ » و « ويخلدْ » بجزم الفعلين وتشديد عين الأول ، وقرأ ابن عامر « يضعّفُ له العذاب ويخلدُ » برفع الفعلين وتشديد الفعل الأول ، وقرأ أبو بكر عن عاصم « يضاعفُ له العذاب ويخلدُ » برفع الفعلين وجعل الأول على صيغة « فاعل » ، وكذلك قرأ بقية العشرة إلا أنهم جزموا الفعلين[252] .

وسيبويه لم يشر إلى جواز الرفع في هذا الأسلوب عندما سأل الخليل بن أحمد عن الآية السابقة[253] .

وإذا توسط الفعل المضارع المبدل بين فعل الشرط وجوابه كما في البيت جاز فيه عند النحاة الجزم والرفع ، بشرط أن يكون هذا الفعل في معنى فعل الشرط ، مثل : إن تأتني تمشي أمش معك ، فالفعل المضارع تمشي في معنى الشرط لأن المشي ضرب من الإتيان .

وإذا كان الفعل المتوسط بين الشرط وجوابه من غير معنى الفعل الأول لم يجز فيه عند النحاة إلا الرفع على الحالية ، مثل : إن تأتني تضحكُ أكرمك ، ولا يجوز في الفعل تضحك الجزم عند النحاة إلا على بدل الغلط أو النسيان[254] .

(251)الفرقان 69,68 .

(252)النشر جـ2 ص 334 ، حجة القراءات ص 514 ، معاني القرآن جـ2 ص 273 .

(253)الكتاب جـ3 ص 87 .

(254)شرح المفصل جـ7 ص 53-54 ، الكتاب جـ3 ص 87 .

5 ـــ العطف على جواب الشرط المجزوم بلم أو جواب الشرط الماضي

إذا كان جواب الشرط مصدراً بـ « لم » النافية مثل : إن تأتني لم آتك ، جاز في الفعل المضارع المعطوف على هذا الجواب : الرفع والجزم .

قال سيبويه : ومثل ذلك : إن أتيتني لم آتك وأحسن إليك ، فالرفع الوجه إذا لم تحمله على « لم »[255] .

كما أن جواب الشرط إذا كان ماضياً جاز في الفعل المضارع المعطوف عليه الرفع والجزم ، مثل : إن تزرني زرتك وأكرمك ، برفع أكرمك وجزمه ، والجزم في هذا الأسلوب هو الأكثر عند الرضي[256] .

وهذا الأسلوب قليل لم يأت في القرآن الكريم إلا والفعل الماضي مقترن بالفاء وقد ، مثل قوله تعالى ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ﴾[257] وقد حكم عليه النحاة بالجواز في ضرورة الشعر وحدها إلا ابن مالك ، وتابعه عباس حسن ، إذ أجاز وقوع الفعل الماضي جواباً للشرط في النثر وحال السعة ، مستدلاً على ذلك بورود هذا الأسلوب في الحديث النبوي ، وذلك لم يمنعه من الحكم عليه بالقلة[258] .

6 ـــ وقوع الفعل المضارع جواباً لفعل الشرط الماضي

كثيراً ما يقع فعل الشرط ماضياً وجوابه مضارعاً كما في قوله تعالى ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾[259] .

وفي مثل هذا الأسلوب يجوز عند النحاة جزم فعل الشرط المضارع ورفعه ،

---

(255) الكتاب جـ 3 ص 91 .

(256) شرح الرضي على الكافية جـ 4 ص 108 .

(257) آل عمران 140 .

(258) شواهد التوضيح ص 14-17 ، النحو الوافي جـ 4 ص 473 .

(259) الشورى 20 .

ولا يفرقون بين ما إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً ومعنى كما في الآية الكريمة، وبين ما إذا كان فعل الشرط مضارعاً لفظاً ماضياً معنى، كأن تدخل على الفعل المضارع أداة النفي «لم» التي تقلب دلالته على الزمن من المضارع إلى الماضي مثل: من لم يتعود الصبر تودي به العوادي، فيجوز في جواب الشرط «تودي» الرفع والجزم.

وجزم الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط المصدر بفعل ماض لفظاً ومعنى، أو معنى فقط هو الأحسن، وجعله ابن هشام قوياً، وهذا التفضيل لا ينفي حسن الرفع في هذا الأسلوب عندهم، وإن كان تعبير سيبويه يوحي بقلة الرفع في هذه الحالة[260].

والقراءة القرآنية لم تأت إلا بجزم جواب الشرط المضارع عندما يكون فعل الشرط ماضياً.

خامساً: ما يجوز فيه الجزم والنصب

هذا النوع من الجوازات الثنائية خاص بالفعل المضارع وحده، وهو أقل هذه الجوازات النحوية وروداً في النحو العربي.

1 ـــ العطف على جواب التحضيض المقترن بالفاء

يجوز نصب الفعل المضارع وجزمه إذا عطف على جواب التحضيض المصدر بفعل مضارع والمقترن بالفاء.

والنصب عطفاً على الفعل المضارع الواقع بعد الفاء لأنه منصوب بأن مضمرة لوقوعه في جواب التحضيض كما يقول النحاة.

والجزم عطفاً على موضع الفاء، فموضعها الجزم عند النحاة[261].

وقد جاءت القراءة القرآنية المتصلة السند دالة على صحة نصب الفعل المضارع وجزمه في هذا الأسلوب.

---

(260) أوضح المسالك جـ4 ص 206، النحو الوافي جـ4 ص 471، الكتاب جـ3 ص 66، 68.

(261) الكتاب جـ3 ص 100، شرح المفصل جـ7 ص 56.

قال تعالى ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[262] قرأ أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن مسعود وابن محيصن والأعمش والحسن البصري وابن أبي إسحاق الحضرمي ومجاهد وابن جبير وأبو رجاء ومالك بن دينار «فأصدقَ وأكونَ» بنصب الفعلين ، وقرأ نافع وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وابن عامر وأبو جعفر المدني ويعقوب وخلف «فأصدقَ وأكنْ» بنصب الأول وجزم الثاني[263] .

وقد فسر الخليل وسيبويه جزم الفعل المضارع في هذا الأسلوب بأنه على التوهم ، قال : لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاءَ فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا[264] .

واللغة لا تفسر على أساس التوهم ، فأصحاب اللغة لا يتوهمون ، وإنما يراعون عرفاً لغوياً اجتماعياً ساد في بيئاتهم وأتقنوه بالمران والسليقة .

2 ـــ توسط الفعل المضارع بين فعل الشرط وجوابه

إذا وقع الفعل المضارع متوسطاً بين فعل الشرط وجوابه ، وكان مقترناً بالفاء أو الواو ، جاز عند النحاة نصب الفعل المضارع المتوسط وجزمه ، والوجه عند النحاة هو جزم الفعل المضارع المتوسط ، قال الشاعر :

ومن يقترب منا ـــ ويخضع ـــ نؤوه ولا يخشى ظلماً ما أقام ولا هضماً

وقال زهير :

ومن لا يقدم رجله مطمئنة فيثبتها في مستوى الأرض يزلق

الرواية جاءت بنصب الفعل المضارع المقترن بالواو أو الفاء في هذين البيتين مع

---

(262) المنافقون 10 .

(263) النشر جـ2 ص 388 ، معاني القرآن جـ1 ص 87 جـ3 ص 160 ، البحر المحيط جـ8 ص 375 ، الجامع لأحكام القرآن جـ18 ص 131 .

(264) الكتاب جـ3 ص 101 ، معاني القرآن جـ3 ص 160 .

توسطه بين فعل الشرط وجوابه، والنحاة يرون أن الجزم هو الوجه في هذه الحالة ووجهوه بالقول: إن الواو أو الفاء حرفا عطف وقد عطفا الفعل المضارع على فعل الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً، والنصب جائز على أن الواو دالة على المعية، والفاء على السببية، وقد نصب الفعل المضارع بعدهما بأن مضمرة [265].

والجزم هو المشهور في القرآن الكريم وقراءاته في الفعل المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجوابه والمقترن بالواو أو ثم:

1 ـ قال تعالى ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [266].

2 ـ قال تعالى ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ [267].

قال ابن مالك «قرىء بجزم «يدركه» ورفعه ونصبه، والجزم هو المشهور والذي قرأ به السبعة، وأما الرفع والنصب فشاذان» [268].

والنحاة لا يذكرون «ثم» في هذا الأسلوب، وإن نسب عباس حسن إلى أهل الكوفة أنهم يعاملون ثم معاملة الواو والفاء في جواز نصب وجزم الفعل المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجوابه، ولا يذكر سيبويه والرضي وابن هشام جواز رفع الفعل المضارع في هذا الأسلوب، وقد نص عباس حسن على جوازه، قال: ويرى المحققون أن رفع المضارع المتوسط بين جملتي الشرط والجواب جائز بعد حرف مما سبق [269].

وأهل التحقيق مصطلح يطلق على النحاة المتأخرين وخاصة ابن مالك ومن جاء بعده.

---

(265) الكتاب جـ3 ص 88-89، شرح الرضي على الكافية جـ4 ص 107، أوضح المسالك جـ4 ص 213-214.

(266) يوسف 90.

(267) النساء 100.

(268) شواهد التوضيح والتصحيح ص 164-165.

(269) النحو الوافي جـ4 ص 479.

3 ـــ وقوع الفعل المضارع في جواب النهي

جاء في الكتاب «وتقول: لا تمددها فتشققها، إذا لم تحمل الآخر على الأول، وقال عز وجل ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ﴾[270].

وتقول «لا تمددها فتشققها، إذا أشركت بين الآخر والأول كما أشركت بين الفعلين في لم»[271].

الفعل المضارع الواقع في جواب النهي يجوز نصبه وجزمه عند سيبويه.

والنصب على اعتبار أن الفاء دالة على السببية وأن مضمرة، والجزم على اعتبار أن الفاء حرف عطف، وقد عطفت فعلاً مضارعاً على فعل مضارع مجزوم بلا الناهية.

---

(270)طه 61.

(271)الكتاب جـ3 ص 34.

الفصل الثاني

الجوازات الثلاثية

أولاً : ما يجوز فيه الرفع والنصب والجر .
ثانياً : ما يجوز فيه الرفع والنصب والجزم .

أولاً : ما يجوز فيه الرفع والنصب والجر

الجوازات الثلاثية تعتبر قليلة الورود في أساليب النحو العربي إذا قسناها بالجوازات الثنائية، وهي جوازات بني كثير منها على القياس النظري وعلى التوجيه الإعرابي، الكسائي مثلاً يجيز في هذا البيت :

أم كيف ينفع ماتعطي العلوق به رئمانُ أنفٍ إذا ماضن باللبن

النصب والرفع والجر في لفظة « رئمان » فالنصب بالفعل تعطي، والرفع بالفعل ينفع، والجر برده على الهاء المجرورة في « به ».

وأبو العباس يحيى بن ثعلب يجيز أن ينشد هذا البيت :

ما تنقم الحرب العوان مني بازلِ عامين حديث سني

بالنصب والرفع والجر في لفظة « بازل » ووجه النصب على الحالية، والرفع على الاستئناف، والجر على الاتباع[1].

وابن مالك يجيز النصب والرفع والجر في لفظة « الصور » الواردة في حديث عمر :

---

(1) معجم الأدباء جـ13 ص 183-184، جـ5 ص 110-111، ياقوت بن عبد الله الحموي، نشره: دافيد بن صموئيل مرجليوث، مطبعة دار المأمون، ط1 الأخيرة.

قال عمر : إنا لا ندخل كنائسهم من أجل التماثيل التي فيها الصورُ ، فالجر على البدل ، والنصب بإضمار « أعني » والرفع بإضمار مبتدأ[2] .

وقد تعرضنا في الفصل السابق لذكر عدد من الجوازات الثلاثية المجازة قياساً أو بناء على استعمال قليل مثل :

1 ـــ إجازة النصب والرفع والجر في الاسم التالي لأداة التشبيه « كأن » عندما تخفف نونها : كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السلم .

2 ـــ إجازة النصب والرفع والجر في الاسم المنفي المعطوف على خبر ليس المجرور بالباء التوكيدية : ليس زيد بكاتب ولا قارىء .

3 ـــ إجازة النصب والرفع والجر في الاسم المعطوف على المستثنى بغير في الاستثناء التام غير الموجب : ما قام أحد غير محمد وعلي .

4 ـــ إجازة النصب والرفع والجزم في الفعل المضارع المعطوف على جواب الشرط المجزوم مثل : إن تزرني أزرك وأحسن إليك .

5 ـــ إجازة النصب والرفع والجزم في الفعل المضارع المعطوف على فعل الشرط مثل : من يذاكر ويجتهدْ ينجح .

1 ـــ وقوع الاسم بعد حتى

حتى : تدل في العربية على انتهاء الغاية والمبالغة فيها ، وهي تدخل على الأسماء والأفعال ، والفعل المضارع يأتي منصوباً ومرفوعاً بعدها ، ويجوز في الاسم التالي لها في هذين المثالين : لقيت القوم حتى زيداً لقيته ، أكلت السمكة حتى رأسها ، النصب والرفع والجر ، فلفظة زيد في المثال الأول تنصب على اعتبار أن حتى حرف عطف مثل الواو معنى وعملاً ، أو أن تنصب على إضمار فعل دل عليه المذكور بعدها : لقيت زيداً لقيته ، والأسلوب بناء على هذا التوجيه الذي ذكره الرماني من أساليب الاشتغال ، وتجر على اعتبار أن حتى أداة تعمل الجر فيما تلاها من الأسماء ، وهي محمولة في العمل

---

(2) شواهد التوضيح ص 198 .

والمعنى على أداة الجر « إلى »، وترفع على اعتبار أن حتى ابتدائية تبتدأ بعدها الجمل وتستأنف، فزيد مرفوع بالابتداء والجملة بعده في محل رفع خبره.

ولفظة رأس في المثال الثاني مرفوعة بالابتداء وخبرها محذوف دل عليه الفعل السابق « أكلت »، والنصب على أن حتى عاطفة مثل الواو، والجر على أنها حرف جر مثل إلى معنى وعملاً[3].

وسيبويه بعد أن ذكر النصب في المثال الأول وتوجيهه نصَّ على أن الجر فيه حسن ووصفه بأنه عربي، كما ذكر جواز الرفع فيه ويبدو أن جوازه مبني على القياس[4].

وقد أورد النحاة شاهداً على هذا الجواز قول ابن مروان النحوي:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

وقد رواه سيبويه بجر لفظة « نعله » الواقعة بعد حتى، أما النحاة اللاحقون فقد قالوا إنه يروى بالجر والنصب والرفع، فالجر على جعل حتى حرف جر مثل إلى، والرفع على الابتداء والاستئناف والنصب على جعل حتى عاطفة، أو على الاشتغال وإضمار فعل يفسره المذكور[5].

حتى: أداة تدل على انتهاء الغاية والمبالغة فيها، ولكن مجيء الاسم بعدها منصوباً ومرفوعاً ومجروراً ألجأ النحاة إلى الافتراض والتأويل، فجعلوها مرة عاطفة كالواو معنى وعملاً مع بعض الفروق بينهما، وجعلوها مرة أخرى أداة جر مثل « إلى » معنى وعملاً مع وجود بعض الفروق بينهما، ومرة ثالثة أداة ابتدائية مهملة تستأنف بعدها الجمل، ونظرية العامل هي التي قادت النحاة إلى كل هذه التوجيهات والتأويلات، حتى أداة غير مختصة لذا لا يجوز أن تعمل إلا بالحمل على غيرها من الأدوات، وكما نرى فإن حتى من خلال هذه التأويلات قد أصبحت من المباني الدالة على معان متعددة، وهي ليست كذلك، وإنما تدل على معنى محدد لا يتغير بتغير العلامة الإعرابية الظاهرة

(3) معاني الحروف ص 120، مغني اللبيب جـ1 ص130.
(4) الكتاب جـ1 ص 96-97.
(5) شرح المفصل جـ8 ص 20.

على الاسم بعدها، وهو الدلالة على الغاية وانتهائها، وقد يؤكد ذلك قول ابن يعيش الحلبي تعليقاً على هذا المثال: أكلت السمكة حتى رأسها «وفي الأوجه الثلاثة الرأس مأكول»[6] وهو محق في هذا الفهم ومن العبث أن نذهب مذهب الفراء الذي يرى أن خفض الرأس في مثل هذا الأسلوب يدل على أنه لم يؤكل بناء على أن حتى مثل «إلى» معنى وعملاً[7].

والنحاة لا يجيزون في كل أسلوب يأتي فيه بعد حتى اسم النصب والرفع والجر، فأهل البصرة كما ذكر ابن هشام يمنعون رفع الاسم بعد حتى في قولنا: أكلت السمكة حتى رأسها، بدعوى أن الخبر غير مذكور، ويقولون إنه يجب ذكر الخبر في حالة رفع الاسم التالي لها فنقول: أكلت السمكة حتى رأسها مأكول.

وبناء على هذا المقياس قالوا إن رفع الإسم الواقع بعد حتى في هذا البيت:

عممتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد

شاذ لعدم ذكر الخبر، وأجازوا فيه النصب والجر[8].

ويذكر ابن هشام أن العطف بحتى قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة[9].

وهذا التعميم يناقضه ما جاء في «معاني القرآن» للفراء قال «فإن كانت الأسماء التي بعدها ــ أي حتى ــ قد وقع عليها من الخفض والرفع والنصب ما قد وقع على ما قبل حتى ففيها وجهان:

الخفض والاتباع لما قبل حتى، من ذلك: قد ضُرِبَ القومُ حتى كبيرِهم وحتى كبيرُهم، وهو مفعول به في الوجهين قد أصابه الضرب[10].

(6) المرجع السابق جـ8 ص 20.
(7) معاني القرآن جـ1 ص 137.
(8) مغني اللبيب جـ1 ص 130.
(9) المرجع السابق جـ1 ص 128، شرح التصريح على التوضيح جـ2 ص 141، الصاحبي في فقه اللغة ص 151، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: د. مصطفى الشويمي، مطابع بدران وشركاه بيروت 1964م.
(10) معاني القرآن جـ1 ص 137.

فالإتباع الواردة في نص الفراء لا يفهم منها إلا دلالة حتى على العطف ، ولذلك أجاز الفراء الرفع في هذا الأسلوب .

ويجوز عند النحاة في هذا المثال : قام القوم حتى زيد : الرفع والجر دون النصب ، فالجر على أن حتى عاملة للجر ، والرفع على ثلاثة أوجه كما ذكر ابن هشام :

1 ـــ على أن الاسم بعد حتى مبتدأ وجملة « قام » خبره .
2 ـــ على دلالة حتى على العطف .
3 ـــ على رفع زيد بفعل مضمر(11) .

حتى تدل على الغاية ، قال الفرزدق :

فواعجبا حتى كليب تسبني ... كأن أباها نهشل أو مجاشع

وقال جرير :

فما زالت القتلى تمج دماءها ... بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقال امرؤ القيس :

سريت بهم حتى تكل مطيهم ... وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

وغيرها من الشواهد التي تدل على : أن حتى إنما جعلت لما تتناهى إليه الأشياء من أعلاها وأسفلها ، مما يكون منتهى في الغاية(12) .

2 ـــ ولا سيما

لا سيما : أداة مركبة تدل في العربية على إفادة اشتراك ما قبلها وما بعدها في الحكم ، وأن ما بعدها يفضل ما قبلها ويزيد عليه في هذا الحكم ، سواء أكان هذا الحكم يدل على أمر محمود أم على أمر مذموم .

وقد أجاز النحاة في الاسم المنكر الواقع بعدها في مثل قول امرىء القيس :

(11) مغني اللبيب جـ 1 ص 130 .
(12) الصاحبي في فقه اللغة ص 151 .

ألا رب يوم صالح لك منهمـــــا   ولا سيمـــا يوم بدارة جلجـــــل

الجر والرفع والنصب ، قال ابن هشام : ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقاً ، والنصب إذا كان نكرة وقد روي بهن : ولا سيما يوم .

وقد وجه ابن هشام كل جواز إعرابي بما يأتي :

1 ــ جر الاسم المنكر بعد ولا سيما ــ وهو الوجه الأرجح عنده ــ على أن « سي » مضافة إلى لفظة « يوم » و « ما » زائدة بينهما .

2 ــ والرفع على أن هذا الاسم خبر لمبتدأ محذوف ، و « ما » اسم موصول أو نكرة موصوفة .

3 ــ والنصب على التمييز ، و « ما » كافة عن الإضافة(13) .

ويفهم من كلام الرضي أن جر الاسم الواقع بعد « ولا سيما » هو الاستعمال المختار والأرجح عنده ، فقد قال عن رفع هذا الاسم إنه أقل من الجر ، ووصف النصب بقوله : وليس نصب الاسم بعد ولا سيما بقياس ، لكن روي بيت امرىء القيس :

ألا رب يوم صالح لك منهمـــــا   ولاسيمـــا يوم بدارة جلجـــــل

بنصب « يوما » فتكلفوا لنصبه وجوها .

كما نص ابن يعيش على أن نصب لفظة يوم في بيت امرىء القيس السابق من الأساليب القليلة الشاذة(14) .

هذا إذا كان الاسم الواقع بعد ولا سيما منكراً أما إذا كان معرفاً مثل : رأيت القوم ولا سيما زيد ، فإنه لا يجوز فيه عند أغلب النحاة إلا الرفع والجر ، وقد ذكر ابن هشام أن بعض النحاة قد أجاز النصب أيضاً في الاسم المعرفة الواقع بعد ولا سيما ، على أنه اسم مستثنى و « ولا سيما » أداة استثناء .

---

(13) مغني اللبيب جـ1 ص 140 .

(14) شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 135 ، شرح المفصل جـ2 ص 85 .

وهذا الجواز الذي اختلف فيه النحاة القدماء فنص عامتهم على منعه، وأجازه قلة منهم، وجد من النحاة المحدثين من أباح استعماله في الكلام وجعله قياساً.

قال عباس حسن: إن الاسم الذي بعدها يجوز فيه الأوجه الثلاثة: الرفع والنصب والجر سواء أكان نكرة أم معرفة، وأضاف في الهامش: يعارض كثير من النحاة في نصب المعرفة ومن التيسير الأخذ بالرأي الآخر الذي يبيح نصبها، ليكون الحكم عاماً يشمل النكرة والمعرفة[15].

وهذا رأي يضيف إلى نحونا العربي المعياري مزيداً من التعقيد والتشويش والتناقض، ولم يذكر صاحبه أن نصب الاسم المنكر بعد ولا سيما يعتبر عند بعض النحاة استعمالاً غير قياسي، ووصف بالقلة والشذوذ، وغالب النحاة لا يجيزون ما أجازه عباس حسن وإن كان القياس ومبدأ التأويل فيهما ما يسوّغ جواز نصب الاسم المعرفة بعد ولا سيما.

لا سيما أداة مركبة من: لا وسي وما، وقد أصبحت بعد التركيب أداة واحدة تحمل معنى نحوياً محدداً هو التفضيل والتخصيص، ومع أن النحاة يقولون بأنها أداة مركبة، إلا أنهم عند الإعراب يفككون أوصال هذه الأداة إلى صورتها الأولى، فهم يقولون في إعرابها:

لا : أداة دالة على النفي.

سي: اسم لا منصوب في حالتي جر ورفع ما بعدها، لأنها مضافة إلى المفرد في حالة الجر، وإلى «ما» في حالة الرفع، وهي مبنية على الفتح في حالة نصب ما بعدها لإفرادها.

ما: في حالة رفع ما بعد ولا سيما هي اسم موصول مضاف إلى لفظة سي، وفي حالة نصب وجر ما بعد ولا سيما تعتبر كافة وزائدة.

---

(15) النحو الوافي جـ1 ص 402.

هذا موجز مختصر لما تحتمله هذه الأداة من أعاريب عند النحاة، وهي أعاريب لا مسوغ لها إلا ما ذهب إليه النحاة من جواز جر ورفع ونصب الاسم الواقع بعد «ولا سيما» والمنكر بخاصة، فهذه الأداة لا تحمل موقعاً إعرابياً وإنما معنى نحوياً، وهي بعد تركبها قد أصبحت جزءاً واحداً متلاحماً لا انفصال بين أجزائه، وقد اتسمت نظرة النحاة إلى هذه الأداة بالاضطراب، ولم يستقروا على دراستها في باب معين؛ فقد درسها بعضهم في باب الاستثناء، ودرسها بعضهم الآخر في باب ضمائر الموصول، وأشار إليها سيبويه إشارة عابرة عند دراسته لـ «لا النافية»، وهي معنى ودلالة أبعد ما تكون عن هذه الأبواب جميعاً، فهي لا تدل على الموصولية، إلا ما قاله النحاة من دلالة «ما» فيها على الموصول عندما يرفع ما بعدها، ولا تدل على النفي إلا ما أعرب به النحاة «لا» الواقعة في أولها، وهي لا تدل على الاستثناء لأن ما بعدها غير خارج ومستثنى من الحكم العام السابق عليها نفياً أو إثباتاً.

إن هذه الأداة تدل على معنى واحد هو التفضيل والتخصيص تقول: أحب العلوم ولا سيما علوم العربية، فعلوم اللغة العربية من جملة العلوم التي أحبها، ولكنها تمتاز عنها بشدة حبي لها واهتمامي بها، وهو معنى يدل على التفضيل والتخصيص.

ومن التيسير حقاً ألا نجيز في الاسم الواقع بعدها إلا الجر سواء أكان نكرة أم معرفة وهو الوجه الغالب والمطرد عند النحاة.

3 ــ قطع النعت واتباعه

النعت يتبع المنعوت في العلامة الإعرابية وغيرها فتقول: محمد رجلٌ كريمٌ.

ويجوز عند النحاة أن يقطع النعت عن منعوته في الحكم الإعرابي، فلا يتبعه في علامته الإعرابية وبخاصة إذا أريد من النعت الدلالة على المدح أو الترحم أو الشتم والذم، وإن كان القطع يجوز حتى مع عدم إرادة هذه المعاني، نقول مثلاً: تصدقت على زيد المسكينِ، فيجوز في لفظة المسكين الواقعة نعتاً لزيد: الجر والرفع والنصب.

فالجر على أنه تابع لمنعوته في علامته الإعرابية كما تبعه في تذكيره وتعريفه

وإفراده، والرفع على القطع، والوصف في هذه الحالة مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مضمر تقديره: هو المسكين، والنصب على القطع أيضاً والوصف منصوب بفعل مضمر محذوف تقديره: أعني المسكين وما إليه مما يناسب المعنى[16].

قال سيبويه «هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته.

وذلك قولك: الحمدُ للهِ الحميدَ هو، والحمد للهِ أهلَ الحمد، والملك للهِ أهلَ الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً كما قال الأخطل:

نفسي فداء أمير المؤمـــنين إذا ... أبدى النواجذ يوم باسل ذكـــر
الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائـــره ... خليفةُ اللّه يستسقى بـه المطر

وأما الصفة فإن كثيراً من العرب يجعلونه صفة فيتبعونه الأول فيقولون: أهلِ الحمد، والحميدِ هو، وكذلك: الحمد للهأهلِه.

إن شئت جررت، وإن شئت نصبت، وإن شئت ابتدأت، كما قال مهلهل:

ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة ... أخوالُنا، وهم بنو الأعمـــام

وسمعنا بعض العرب يقول ﴿ الحَمْدُ لِلّهِ ربُّ العَالَمِينَ ﴾[17] فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية»[18].

إن الجملة تقع نعتاً للمفرد إذا كان نكرة أو ما في حكم النكرة، ولكنها لا تقع وصفاً للمعرف بالعلمية أو ما هو موغل في التعريف مثل: تصدقت على زيد المسكين، ولفظة «المسكين» في هذا المثال تقع صفة للاسم قبلها وهو معرف بالعلمية، فإذا قطعنا النعت أصبحت هذه اللفظة بتقدير ما هو محذوف أو مضمر

(16) شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 322-324.
(17) الفاتحة الآية 2.
(18) الكتاب جـ2 ص 62-63.

حالة رفعه ونصبه جملة تامة، اسمية في حالة الرفع وفعلية في حالة النصب، والنحاة لا يجيزون نعت المعرف بالعلمية بالجملة.

فما محل هاتين الجملتين من الإعراب، وهما لا تقعان وصفاً للمعرفة؟ لقد تحايل النحاة على معنى هذا الأسلوب فقالوا: إن جملة النعت المقطوع جملة مستقلة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، ويرى بعض النحاة أن هذه الجملة المشتملة على النعت المقطوع ليست مستقلة ولا مستأنفة، وإنما هي حال إذا وقعت بعد معرفة محضة، ونعت إذا وقعت بعد نكرة محضة، وتصلح للحال والنعت إذا وقعت بعد نكرة مختصة(19).

ويجوز عند النحاة القطع أيضاً في النعوت المتكررة لشخص واحد، وكان مسماه متعيناً دونها، قالت الخرنق:

لا يبعدن قومي الذين هم سمُّ العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الأزر

يجوز في هذا البيت عند النحاة:

1 ــ رفع الصفات المتعددة: النازلون ــ الطيبون، على اتباعها لمنعوتها في العلامة الإعرابية، وعلى القطع بتقدير مبتدأ محذوف: أي هم النازلون.
2 ــ نصب هاتين الصفتين على القطع بتقدير فعل مضمر: أي أمدح أو أذكر.
3 ــ رفع الأول على الاتباع، ونصب الثاني على القطع.
4 ــ نصب الأول ورفع الثاني على القطع.

قال سيبويه بعد أن أورد بيتي الخرنق السابقين، ورواهما بنصب الأول ورفع الثاني: ومثل هذا في الابتداء قول ابن خياط العكلي:

وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم إلا نميراً أطاعت أمر غاويها
الظاعنين ولما يظعنوا أحداً والقائلون لمن دار نخليها

(19) النحو الوافي جـ3 ص 491-492.

وزعم يونس أن من العرب من يقول : النازلون بكل معترك والطيبين ومن العرب من يقول : الظاعنون والقائلين ، فنصبه كنصب الطيبين ، إلا أن هذا شتم لهم وذم ، كما أن الطيبين مدح لهم وتعظيم ، وإن شئت أجريت هذا كله على الاسم الأول ، وإن شئت ابتدأته جميعاً ، فكان مرفوعاً على الابتداء ، كل هذا جائز في هذين البيتين وما أشبههما كل ذلك واسع[20] .

هذا في حالة ما إذا كان المنعوت معرفة ، أما إذا كان المنعوت نكرة وتعددت نعوته ؛ فإن الأول منها يتعين اتباعه لمنعوته في الإعراب ، ويجوز في باقي النعوت : الاتباع والقطع ، قال الشاعر :

ويـــأوي إلى نســـوة عطــــلٍ   وشعثا مراضيع مثــل السعالـــي

النعت الأول « عطل » يجب اتباعه لمنعوته فيجر ، ويجوز في الثاني الاتباع فيجر ، ويجوز فيه القطع فيرفع أو ينصب ، وهذا البيت رواه سيبويه في كتابه مرتين ، مرة بجر لفظة « شعث » ومرة بنصبها[21] .

أما النعت المرفوع فإنه عند قطعه لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب قال تعالى ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ ﴾[22] قرأ عاصم « حمالة » بالنصب ، وبقية القراء العشرة بالرفع[23] .

والنصب على قطع النعت وإضمار فعل يعمل فيه النصب تقديره : أذم أو أشتم حمالة الحطب ، والرفع على الاتباع أو القطع وتقدير مبتدأ محذوف : هي حمالة الحطب .

والقطع عند النحاة كما نرى أن يجعل النعت خبراً لمبتدأ محذوف فيرفع أو مفعولاً به لفعل مضمر فينصب ، وحذف المبتدأ والفعل في هذه الحالة واجب عند النحاة إن

---

(20) الكتاب جـ2 ص 64-65 .

(21) الكتاب جـ1 ص 399 ، جـ2 ص 66 .

(22) المسد 4 .

(23) النشر جـ2 ص 404 ، حجة القراءات ص 776-777 ، وانظر الكتاب جـ2 ص70 .

كان النعت المقطوع دالاً على الترحم أو المدح أو الذم، فإن كان لغير ذلك جاز ذكره تقول: مررت بزيد العالم بالأوجه الثلاثة في العالم، ولك أن تقول: هو العالم وأعني العالم[24].

4 ـ قطع البدل واتباعه

البدل كالنعت من التوابع التي تتبع متبوعها في العلامة الإعرابية، وكما جاز القطع والاتباع في النعت فإنه يجوز في البدل الاتباع والقطع، وهذا الاتباع في البدل والقطع مخصوص بتراكيب معينة:

1 ـ يصح الاتباع والقطع في البدل إذا كان المبدل فيه مذكوراً مجملاً، ومضمونه أفراد وأقسام متعددة تذكر بعده مفصلة بأن يشتمل الكلام بعده على جميع أقسامه كاملة مثل: مررت برجال طويل وقصير وربعة.

في هذا المثال يجوز في البدل المفصل: طويل وقصير وربعة ثلاثة أوجه إعرابية: الجر على اتباعه لما قبله في الإعراب، والرفع على القطع وتقدير مبتدأ محذوف أي: هم طويل وقصير وربعة، والنصب على القطع أيضاً وإضمار فعل ناصب تقديره: أعني وما شابه.

قال تعالى ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ ﴾[25].

القراءة العامة برفع «فئة، وأخرى كافرة» وقرىء «فئة وأخرى كافرة» بالجر على البدل من «فئتين»، وبالنصب على الاختصاص أو على الحال من الضمير في «التقتا»[26].

وقال الشاعر:

---

(24) أوضح المسالك جـ3 ص 318.

(25) آل عمران 13.

(26) الكشاف جـ1 ص 415.

وكنت كذي رجليـن: رجل صحيحة ... ورجل رمى فيها الزمان فشلت

هذا البيت كما ذكر الرضي يروى برفع لفظة رجل وجرها، فالرفع على القطع والجر على الاتباع البدلي، وقياس النحاة لا يمنع النصب فيه قطعاً.

قال الرضي في شرح على الكافية: والذي يفصل به مذكور، وإن كان وافياً بما في المذكور من الأعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعاً... وقد جاء نصب الوافي وغيره في البدل بإضمار أعني[27].

وسيبويه لم يذكر في البدل المفصل إلا الاتباع أو القطع رفعاً قال: ومن البدل أيضاً: مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد، والرفع جيد وقال الشاعر مالك بن خويلد الخناعي من الهذليين:

يا مي إن تفقـدي قوماً ولـــدتهم ... أو تخلسيهم فإن الدهـــر خلاس
عمرو وعبد منـاف والـذي عـهـدت ... ببطـن عرعـر آبي الضيم عبـــاسُ

والرفع جائز قوي لأنه لم ينقض معنى كما فعل ذلك في النكرة[28].

سيبويه لا يشير إلى جواز النصب في هذا الأسلوب، ونص الرضي يوحي بقلته، وذلك لم يمنع عباس حسن من جعل قطع البدل نصباً في هذا الأسلوب مساوياً لاتباعه وقطعه رفعاً وأنه أسلوب قياسي غير قليل[29].

2 ــ أن يكون البدل خالياً من التفصيل فيجوز فيه الاتباع والقطع مثل: فرحت بعلي أخيك، على الاتباع، وأخوك وأخاك، على القطع، قال سيبويه: وقد يكون: مررت بعبد الله أخوك كأنه قيل له: من هو؟ أو من عبد الله فقال: أخوك، وقال الفرزدق:

ورث أبي أخلاقه عاجل القرى ... وعبط المهاري كومُها وشبوبُها

(27) شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 393.
(28) الكتاب جـ2 ص 15-16، شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 380.
(29) النحو الوافي جـ3 ص 676.

كأنه قيل له : أي المهاري ؟ فقال : كومها وشبوبها[30] .

وسيبويه من خلال مثاله : مررت بعبد الله أخوك ، لم يشر إلى جواز قطع البدل نصباً ، وإنما نص على جواز قطعه رفعاً ، وتعبيره ربما أوحى بقلة ذلك ، وقطع البدل المجرور متبوعه نصباً أجازه ابن مالك وتابعه عباس حسن ، فابن مالك كما أشرنا يجيز في لفظة « الصور » الواردة في حديث عمر : إنا لا ندخل كنائسهم من أجل التماثيل التي فيها الصور ، الجر على الاتباع البدلي ، والنصب على إضمار فعل تقديره : أعني ، والرفع على حذف المبتدأ[31] .

3 ــ إذا كان البدل غير مستوف لأجزاء المبدل منه تعين في البدل القطع مثل : مررت برجال قصيراً وطويلاً ، أو قصير وطويل بنصب ورفع البدل المفصل غير المستوفي أجزاء المبدل منه قطعاً .

قال الرضي : وإن لم يف تعين الرفع نحو : مررت برجال رجل فاضل ورجل كريم ، وقد جاء نصب الوافي وغيره في البدل بإضمار أعني[32] .

وقال عباس حسن : إن المتكلم إذا نوى معطوفاً محذوفاً قامت قرينة على وجوده تتم به أقسام المبدل منه المجمل فلا يتعين القطع في البدل ، وإنما يجوز فيه الأمران : القطع والاتباع ، واستشهد على ذلك بقول الرسول ﷺ : اجتنبوا الموبقات : الشرك والسحر ، بنصبهما ، والتقدير : وأخواتهما بدليل ذكر هذا المعطوف في حديث آخر[33] .

هذا هو الاتباع والقطع في البدل ، والغريب أن الزمن كلما تقدم بنا رأينا احتفالاً من النحاة بهذه الجوازات الإعرابية ، وعملاً على زيادتها .

---

(30) الكتاب جـ2 ص 16-17 .

(31) شواهد التوضيح ص 198 ، النحو الوافي جـ3 ص 677 .

(32) شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 393 .

(33) النحو الوافي جـ3 ص 677 .

5 ـــ كم الخبرية

كم: أداة تدل في العربية على الاستفهام والاستفسار، وقد تخرج عن ذلك لتدل على التكثير في الخبر ذماً أو مدحاً.

وهي عند النحاة من فصيلة الأسماء لدخول حرف الجر عليها نقول: بكم درهما اشتريت الكتاب؟ على كم جذعاً بني بيتك؟

واسمية كم تستدعي أن تكون ذات محل إعرابي عند النحاة تتعاوره العلامات الإعرابية المختلفة بحسب محلها أو موقعها من الجملة أو الكلام، وكم مبنية على السكون لذا تقدر عليها العلامات الإعرابية.

وكم أداة مبهمة تحتاج إلى ضميمة توضحها وتميزها، ولذلك عادة ما يأتي بعدها اسم يكون تمييزاً وبياناً لها، وهو لا يكون إلا مفرداً في حالة دلالتها على الاستفهام، أما إذا دلت على تكثير الخبر فهو يكون مفرداً وجمعاً.

وما يهمنا دراسته في هذا المقام من أحوال كم هو:

1 ـــ جواز الجر والنصب والرفع في تمييز كم الخبرية المباشر لها.
2 ـــ الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفاصل.
3 ـــ مميز كم الاستفهامية.

5 ـــ 1 ـــ مميز كم الخبرية المباشر لها

تمييز كم الخبرية واجب الجر أو الخفض عند النحاة بإضافته إلى كم إذا لم يفصل بينهما بفاصل ما، قال الفرزدق:

كم عمةٍ لك يا جرير وخالةٍ فدعاءَ قد حلبت علي عشاري

بجر مميز كم وما عطف عليه: عمة وخالة.

وهذا الوجوب ينقضه أن النحاة مثل سيبويه قد أجازوا أيضاً نصب ورفع تمييز كم الخبرية المباشر لها رواية عن العرب.

قال سيبويه : واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه « رب » لأن المعنى واحد ... والدليل عليه أن العرب تقول : كم رجل أفضل منك ، تجعله خبر كم ، أخبرناه يونس عن أبي عمرو .

واعلم أن ناسا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام فينصبون بها ... ومعناها منونة وغير منونة سواء ... وبعض العرب ينشد قول الفرزدق :

كـم عمـةً لك يا جرير وخالـةً فدعاءَ قد حلبت علـي عشاري

وهم كثير فمنهم الفرزدق والبيت له ... وقد قال بعض العرب :

كـم عـمـةٌ لـك يـا جـريـر وخـالـةٌ فدعـاءُ قد حلـبـت علي عشاري

فجعل « كم » مراراً كأنه قال : كم مرة قد حلبت عشاري على عماتك[34] .

وقد أسند سيبويه نصب مميز كم الخبرية المباشر لها إلى قوم الفرزدق وهم بنو تميم ، وكذلك فعل ابن يعيش وابن هشام[35] .

وسيبويه يحمل كم عند جر مميزها المباشر على جر الاسم بعد رب ، ويقول : إن معناهما واحد ، وليس الأمر كذلك ، فرب تدل على التقليل وكم على التكثير في الخبر والمبالغة فيه ، ويقول أيضاً : إن معنى الجر والنصب بعد كم الخبرية واحد ولا اختلاف بينهما ، أما الرفع فيدل على المرار ، والحق أن معنى الجملة الخبرية بعد « كم » واحد سواء أجررنا مميزها أم نصبناه أم رفعناه ، وهو الدلالة على التكثير في الخبر والمبالغة فيه ذماً أو مدحاً .

وهذا الجواز الإعرابي يعود إلى خلاف حدث بين لهجات العربية في المستوى النحوي ، وذلك لم يمنع النحاة من توجيه تعاقب علامات الجر والنصب والرفع على مميز « كم » الخبرية المباشر لها فقالوا :

---

(34) الكتاب جـ2 ص 161-162,165-166 .

(35) شرح المفصل جـ4 ص 130 ، مغني اللبيب جـ1 ص 185 .

1 ــ إن جر مميز كم الخبرية على الإضافة، وهذا هو القياس والواجب عند النحاة.

2 ــ إن نصب مميز كم مراعاة للهجة بني تميم، أو على أن كم دالة على الاستفهام المراد به السخرية والتهكم.

3 ــ إن رفع مميز كم الخبرية على أن مميزها محذوف، والنحاة يقدرونه في هذه الحالة بتقديرين:

أ ــ بمصدر محذوف تقديره: كم حلبة، وقد تجاوز النحاة الحد عندما قالوا: إن هذا المصدر المحذوف، والواقع تمييزاً لكم يجوز فيه النصب على أن كم استفهامية، ويجوز فيه الجر على أن كم خبرية.

ب ــ بظرف محذوف تقديره: كم مرة، وهذا الظرف المقدر يجوز فيه النصب على التهكم والجر على الإخبار.

وعلى كلا التقديرين فلفظة «عمة» ترتفع بالابتداء و«لك» صفتها وجملة «قد حلبت» في محل رفع خبرها[36].

هذا ما يقوله النحاة وكان الواجب عليهم ألا ينقضوا المقياس النحوي الذي نصوا على وجوبه واطراده، وهو جر مميز كم الخبرية المباشر لها، أو أن يحترموا ما سمع عن العرب فلا يحكمون فيه مقاييسهم العقلية بل يصفونه وصفاً مباشراً لا التواء فيه ولا تعسف فيقولون:

جر مميز كم الخبرية المباشر لها هو الاستعمال المطرد، وقد جاء نصبه في لهجة بني تميم، وهي لهجة بدوية فصيحة، وقد رفعه بعض العرب، ورفعه قليل، وهذا الخلاف اللهجي لا تأثير له في المعنى، فدلالة الأسلوب واحدة وهي التكثير في الخبر مبالغة في الذم أو المدح.

(36) شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 156، ص 163، شرح المفصل جـ4 ص 133-134، مغني اللبيب جـ1 ص 185-186.

5 ــ 2 ــ الفصل بين كم الخبرية ومميزها

قد يفصل بين كم الخبرية ومميزها بالظرف أو الجار والمجرور أو بالفعل الماضي؛ وفي هذه الحالة فإن الوجه عند النحاة في تمييز كم الخبرية هو النصب، وعللوا ذلك بالقول: إن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح.

قال سيبويه: إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء استغنى السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون، لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضاربٌ بك زيداً، ولا تقول: هذا ضاربُ بك زيدٍ[37].

وقال زهير:

تؤم سنانا وكم ــ دونه ــ من الأرض ــ محدودبا غارها

وقال القطامي:

كمَ ــ نالني منهم ــ فضلاً على عدم إذ لا أكاد من الاقتار احتمل

ويجوز عند النحاة رفع مميز كم الخبرية المفصول عنها بفاصل، قال سيبويه تعليقاً على بيت القطامي السابق بعد أن رواه بنصب مميز «كم»:

«وإن شاء رفع فجعل كم المرار التي ناله فيها الفضل فارتفع الفضل بـ« نالني».

وأنشد سيبويه على جواز الرفع:

فكم ــ قد فاتني ــ بطل كمي ويــاسر فتيــة سمح هضوم[38]

كما يجوز عند النحاة جر مميز كم الخبرية غير المباشر لها في ضرورة الشعر، قال سيبويه: وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز على قول الشاعر:

---

(37) الكتاب جـ2 ص 164، المقتضب جـ3 ص 60-62، شرح المفصل جـ4 ص 130-132.

(38) الكتاب جـ2 ص 165.

كَمْ ـ بجود ـ مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه

الجر والرفع والنصب على ما فسرناه كما قال :

كم ـ فيهم ـ ملك أغر وسوقة حكم بأردية المكارم محتبي

وقال : كم ـ في بني سعد بن بكر ـ سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع[39]

وذكر الرضي أن الفراء يجيز جر مميز كم الخبرية غير المباشر لها حال السعة وعدم تقييده بضرورة الشعر وحدها ، على جره بمن المقدرة لا بالإضافة ، كما ذكر أن يونس بن حبيب يجيز جر تمييز كم الخبرية المفصول عنها بفاصل حال السعة على الإضافة ، ويشترط في الفاصل أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً[40] .

يبدو من خلال شواهد النحاة أن الفصل بين كم الخبرية ومميزها خاص بالشعر ، فهم لم يستشهدوا على هذا الأسلوب بكلام العرب النثري ، كما أن التعليل بقبح الفصل بين المتضايفين قد كان له دوره في تقوية النصب وجعل الجر خاصاً بضرورة الشعر وحدها ، وانسجام القاعدة يقتضي جر مميز كم الخبرية في هذه الحالة .

5 ـ 3 ـ مميز كم الاستفهامية

مميز كم الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، والواجب عند النحاة نصبه ، إلا أن هذا الوجوب لم يقره جميع النحاة ، فقد ذهب الفراء والزجاج وابن السراج وغيرهم إلى جواز جره كما ذكر ابن هشام[41] .

وعند سيبويه أن مميز كم الاستفهامية يجوز نصبه وجره إذا سبقت كم بحرف جر ، قال سيبويه : وسألته عن قوله : على كم جذع بيتك مبني ؟ فقال : القياس النصب وهو قول عامة الناس ، فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى « من » ولكنهم حذفوها ها هنا تخفيفاً على اللسان وصارت « على » عوضاً منها .

---

(39) الكتاب جـ2 ص 166-168 .

(40) شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 155-156 .

(41) مغني اللبيب جـ1 ص 185 .

وقد وصف المبرد الجر في قولنا : على كم جذع وبكم رجل بالقبح على ألسنة البصريين[42] .

عامة العرب كما هو واضح من خلال نص سيبويه ينصبون مميز كم الاستفهامية المسبوقة بحرف جر ، كما أن نصبه واجب إذا لم تسبق بحرف جر ، فلماذا يعمد النحاة إلى نقض هذه القاعدة المطردة بالاجتهاد والاتكاء على الاستعمالات القليلة ؟ .

ثانياً : ما يجوز فيه الرفع والنصب والجزم

1 ـــ وقوع الفعل المضارع المسبوق بإذن بعد أسلوب الشرط التام

يجوز عند النحاة في الفعل المضارع المسبوق بـ « إذن » و « الواو » ، والواقع بعد أسلوب شرط تام مستوفٍ الأجزاء والأركان ، أن تتعاقب عليه الحركات الإعرابية الثلاثة وهي : الجزم والنصب والرفع .

نقول : إن تأتني آتك وإذن أكرمك ، فيجوز في الفعل المضارع بعد إذن :

1 ـــ الجزم وهو أقواها ، وذلك بعطف الفعل على الفعل المجزوم .

2 ـــ النصب وذلك على الاستئناف ، وعطف إذن مع الفعل ـــ وهما كالجملة الشرطية عند الرضي ـــ على الجملة الشرطية .

3 ـــ الرفع على إضمار المبتدأ بعد إذن أي : إذن أنا أكرمك[43] .

قال في الكتاب :

وتقول : إن تأتني آتك وإذن أكرمك ، إذا جعلت الكلام على أوله ، ولم تقطعه ، وعطفته على الأول ؛ وإن جعلته مستقبلاً نصبته ، وإن شئت رفعته على قول من ألغى ؛ وهذا قول يونس وهو حسن لأنك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك : فإذن أفعل إذا كنت مجيباً رجلاً[44] .

---

(42) الكتاب جـ 2 ص 160 ، المقتضب جـ 3 ص 56 ، شرح الرضي على الكافية جـ 3 ص 154 .

(43) شرح الرضي على الكافية جـ 4 ص 48 ، المقتضب جـ 2 ص 11-12 .

(44) الكتاب جـ 3 ص 15 .

مثل هذا الأسلوب لم يقع في القرآن الكريم ، ولا استدل النحاة على جوازه بكلام العرب نظماً ونثراً ، وإنما صنعوا هذا المثال صنعاً وتعاورته مصنفاتهم التي ذكرت هذا الأسلوب ، وجواز الرفع والنصب والجزم فيه دون تغيير فيه ؛ والقياس النحوي وحده كما يبدو هو الذي أجاز تعاقب هذه الحركات الإعرابية المختلفة على الفعل المضارع المصدر بـ « إذن » المسبوقة بالواو والواقع بعد أسلوب شرط تام الأجزاء .

إن الفعل المضارع المصدر بإذن المسبوقة بالواو أو الفاء يجوز فيه النصب والرفع ، أو إعمال إذن وإلغاؤها ، وجاءت على ذلك قراءات قرآنية .

كما أن بعض العرب يلغي إعمال إذن في الفعل المضارع مع تصدرها ودلالة الفعل المضارع على الاستقبال ، وعدم وجود فاصل كما حكى عيسى بن عمر الثقفي عنهم .

ويجوز هنا أيضاً اعتبار الواو حرف عطف ، عطفت الفعل المضارع الواقع بعد إذن على فعل الشرط المجزوم .

هذه الأوجه الإعرابية الجائزة في الفعل المضارع يبيحها القياس ويؤيدها ، ولكن هل جاء هذا المثال المصنوع من قبل النحاة مراعاة للاستعمال الوارد على ألسنة العرب ؟ .

ذلك ما لا يقوله النحاة لصمتهم عن الاستشهاد والاحتجاج بكلام العرب نظماً ونثراً في هذا الأسلوب .

1 ــ 1 ــ وقوع إذن وفعلها جواباً للشرط

قد يقع الفعل المضارع المسبوق بإذن وحدها جواباً للشرط ، كما في هذا المثال الذي ذكره النحاة : إن تأتني إذن أكرمك .

وقد أجاز الفراء في الفعل المضارع في هذا الأسلوب الجزم والنصب والرفع ، قال : وإذا كان قبلها جزاء ، وهي له جواب قلت : إن تأتني إذن أكرمْك ، وإن شئت :

إذن أكرمْك ، فمن جزم أراد أكرمك إذن ، ومن نصب نوى في إذن فاء تكون جواباً فنصب الفعل بإذن ، ومن رفع جعل إذن منقولة إلى آخر الكلام ، كأنه قال : فأكرمك إذن[45] .

وجواز نصب الفعل المضارع المسبوق بإذن والواقع جواباً للشرط ورفعه وجزمه ، أجازه الفراء وحده وأنكره سيبويه والمبرد ونصا صراحة على أن الفعل المضارع في هذا الأسلوب لا يجوز فيه إلا الجزم :

قال سيبويه : ومن ذلك أيضاً قولك : إن تأتني إذن آتك لأن الفعل ها هنا معتمد على ما قبل إذن[46] .

وقال المبرد : والموضع الذي لا تكون فيه عاملة البتة قولك : إن تأتني إذن آتك ، لأنها داخلة بين عامل ومعمول فيه[47] .

هذا الجواز الإعرابي الذي ذكره الفراء يعتبر جوازاً شاذاً ، لأن النحاة قد أنكروه أو لم يجيزوه ، ولأنه كما هو واضح وجلي مبني على القياس النحوي البعيد ، ولأن هذا المثال كسابقه صنعه النحاة ولم يأتوا بشاهد واحد عن العرب يعززه ويؤيده ، وسيبويه كما نعلم لا يلجأ إلى صنع الأمثلة في الغالب ، إلا إذا فقدها من الاستعمال العربي ، وإن كان كتابه في معظمه كتاب سماع ورواية عن العرب .

إن هذين المثالين : إن تأتني آتك وإذن أكرمك ــ إن تأتني إذن آتك ، قد صنعهما النحاة صنعاً قياساً على ما جاء في القرآن الكريم من آيات تصدرت في أغلبها إذن جواب الشرط ، وفي آية واحدة جاءت إذن المسبوقة بالواو والواقع بعدها فعل مضارع منفي بـ « لا » النافية بعد استيفاء أسلوب الشرط لأجزائه وأركانه جميعاً .

إن الآيات التي جاءت فيها إذن متصدرة لجواب الشرط قد وقع جواب الشرط

---

(45) معاني القرآن جـ1 ص274 .
(46) الكتاب جـ3 ص 14 .
(47) المقتضب جـ2 ص 11 .

فيها جميعاً فعلاً ماضياً مصدراً باللام، وفعل الشرط في الغالب دال على المضي وقد تقدمت عليه من أدوات الشرط لو، ما، إن، لولا.

وفي آية واحدة استوفى أسلوب الشرط جميع أجزائه، والشرط لم يصدر بفعل وكان جوابه ماضياً مقترناً باللام، جاءت إذن ومعها الواو وبعدها فعل ماض مقترن باللام.

قال تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ من لدنا أَجْرًا عَظِيمًا﴾[48].

من خلال أسلوب القرآن الكريم ووصفه ندرك أن هذين المثالين قد صنعهما النحاة صنعاً وقاسوهما على ما ورد في القرآن الكريم، مع الفارق البين والواضح بين أمثلة النحاة وآيات القرآن الكريم.

وقد تجاوز النحاة الحد الذي ربما سمح به القياس اللغوي، فأجازوا في أمثلتهم تعاقب الحركات الإعرابية على ما صنعوه من أمثلة، وكل ذلك يزيدنا إيماناً بأن النحو العربي في حاجة إلى بعث من جديد، ويؤكد بُعد النحاة عن المنهج اللغوي القويم لدراسة اللغة وتقنين قواعدها.

2 ـــ عطف الفعل المضارع على أسلوب الشرط التام

إن هذا الأسلوب له عدة صور وتراكيب عند النحاة، يجوز فيها جزم الفعل المضارع ونصبه ورفعه، وهو معطوف على أسلوب شرط تام الأجزاء مستوفٍ جميع أركانه:

.2 ـــ 1 ـــ عطف الفعل المضارع على أسلوب الشرط التام

يقول النحاة: إن الفعل المضارع المعطوف بالواو أو الفاء على أسلوب الشرط التام الأجزاء يجوز فيه: الجزم والرفع والنصب.

---

(48) النساء 67,66، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم جـ1 ص 62.

قال الرضي: ويجيء بعد الجزاء ظاهراً كان الشرط أو مقدراً الفعل المصدر بالفاء أو الواو أو ثم نحو: إن تأتني آتك فأحدثك، وائتني آتك فأحدثك، فتجزم ما بعد الفاء على العطف، وترفعه على القطع، وتنصبه على أن الفاء للسببية مع ضعف هذا الأخير... وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو قوله تعالى ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾[49] قرىء رفعاً وجزماً، ولا منع في العربية من النصب، فإذا جئت بثم جاز الجزم والرفع دون النصب[50].

وقد تعرضنا لهذا الجواز في فصل سابق فلا نريد إعادة الحديث عنه مرة أخرى، ولكن جاء عن النحاة وصف النصب في هذا الأسلوب مع إجازتهم له بالقبح والضعف كما ذكرنا سابقاً.

2 ـــ 2 ـــ عطف فعل مضارع على أسلوب الشرط التام

وهو في معنى الثاني ـــ فعل الشرط ـــ أو يصلح لفعل الشرط ولجواب الشرط مثلاً تقول: تحمدُ إن تأمر بالمعروف وتنه عن المنكر، في هذا المثال تقدم جواب الشرط على أداة الشرط وفعلها، وقد عطف على فعل الشرط فعل مضارع من شكله، وهذا الفعل المعطوف يجوز فيه عند النحاة:

1 ـــ الجزم على العطف.
2 ـــ النصب على الصرف.
3 ـــ الرفع على الاستئناف.

ونقول مثلاً: تحمدُ إن تأمر بالمعروف وتشكر، وصياغة هذه الجملة صياغة الجملة السابقة نفسها، مع فارق بسيط وهو أن الفعل المضارع المعطوف بالواو هنا يجوز أن يعود على الفعل الأول وهو جواب الشرط المتقدم، ويجوز أن يعود على الفعل الثاني وهو فعل الشرط المتأخر، ولأنه صالح لكلا الفعلين، قال النحاة: إنه يجوز فيه:

(49) الأعراف 186.

(50) شرح الرضي على الكافية جـ4 ص 120 ص 107. الكتاب جـ3 ص89.

1 ـــ الرفع بالعطف على الأول، أو على الاستئناف.

2 ـــ النصب على الصرف.

3 ـــ الجزم عطفاً على الثاني[51].

3 ـــ عطف الفعل المضارع على فعل مجزوم بلا الناهية

نعلم أن الواو ينصب الفعل المضارع بعدها إذا كان الأسلوب المتقدم عليها مشتملاً على نهي مثل:

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

وقد أجاز النحاة أن ينصب الفعل المضارع في هذه الحالة، وأن يجزم وأن يرفع وبخاصة في هذا المثال: لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبن، بالرفع إذا نهيته عن الأول فقط، فإن قدرت النهي عن الجميع نصبت أو عن كل منهما جزمت[52].

وقد أجاز ابن مالك أيضاً في الفعل المضارع المعطوف بثم على فعل مضارع منهي عنه: النصب والرفع والجزم، عندما تعرض لقول الرسول ﷺ [لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه].

قال ابن مالك: يجوز في «ثم يغتسل فيه»: الجزم عطفاً على «يبولن» لأنه مجزوم الموضع بـ«لا» التي للنهي، ولكنه بني على الفتح لتوكيد النون، ويجوز فيه النصب على إضمار أن واعطاء «ثم» حكم واو الجمع، ويجوز فيه الرفع على تقدير: ثم هو يغتسل فيه[53].

وسيبويه مع أنه يجيز الجزم في مثل هذه الأساليب إلا أنه منعه في المثال الأول، قال: وتقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن... وإن شئت جزمت على النهي في غير هذا الموضع، قال جرير:

---

(51) شرح الرضي على الكافية جـ4 ص 107-108.

(52) أوضح المسالك جـ4 ص 187.

(53) شواهد التوضيح ص164.

ولا تشتم المولى وتبلــغ أذاتـــه   فإنك إن تفعل تسفه وتجهــل

ومنعك أن ينجزم في الأول، لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال، أو يشرب اللبن على كل حال[54].

إن هذا المثال سواء أرويناه برفع الفعل أو بنصبه أو بجزمه، لا يدل إلا على شيء واحد وهو نهي المخاطب عن الجمع بين السمك واللبن حال الأكل، وقل مثل ذلك في بيت جرير فهو ينهى مخاطبه عن شتم المولى، وينهاه عن المبالغة في إيذائه، وكذلك بيت أبي الأسود الذي ينهي فيه الإنسان عن فعل قبيح منكر وعن إتيانه.

وهذا ما أفهمه ويدل عليه هذا الأسلوب، وما عدا ذلك فهي فلسفة نحوية لا ترضي الذوق اللغوي السليم، ولا تقرب الأساليب ومعانيها إلى الفهم.

(54) الكتاب جـ3 ص 42-43.

الفصل الثالث

كثرة الجوازات وتنوعها

أولاً : الصفة المركبة .
ثانياً : لا النافية .
ثالثاً : باب العلم .
رابعاً : الأسماء المعربة بالحروف .
خامساً : بناء الظروف وإعرابها .
سادساً : الممنوع من الصرف (التنوين والجر) .
سابعاً : نداء المضاف إلى ياء المتكلم مفرداً أو مضافاً .

أولاً : الصفة المركبة

الصفة المركبة، أو ما أطلق عليه النحاة القدامى «الصفة المشبهة»، من أبواب النحو التي تشتهر بكثرة جوازاتها السماعية والقياسية، وقد عمل النحاة على تضخيم جوازات هذا الباب وتفريعها، حتى خرجت عن الحد المألوف لدى النحاة المتأخرين، فتولدت لها صور كثيرة لدى أصحاب الحواشي بلغت المئات والألوف.

للصفة المركبة عدة تراكيب واستعمالات ذكرها النحاة، وغالباً ما يجوز في هذه التراكيب: الجر والنصب والرفع في الاسم التالي للصفة أو بعبارة أدق: موصوف الصفة.

وعادة ما يبدأ النحاة المتأخرون حديثهم عن هذا الباب بعد تعريفه وتبيان طرق اشتقاقه بتقسيم مسائله على هذا النحو :

1 ـــ الصفة : وهي إما معرفة بالألف واللام أو منكرة.
2 ـــ موصوف الصفة أو ما أطلق عليه النحاة القدامى : معمول الصفة : وهو إما معرف بالألف واللام، أو بالإضافة إلى ضمير الغائب أو منكر.

وينتج عن هذا التقسيم أن للصفة المركبة ستة استعمالات أو تراكيب يجوز في جمهورها الأعظم : الجر والنصب والرفع .

1 ــ أقسام أو تراكيب الصفة المركبة [1]

1 ــ 1 ــ الصفة منكرة وموصوفها معرف بالألف واللام : حسن الوجه

يجوز عند النحاة في لفظة « الوجه » في هذا التركيب : الجر والنصب والرفع :

أ ــ تقول : هذا رجل حسنُ الوجهِ ، وهذا التركيب هو الأحسن والأكثر عند سيبويه ، على جعل الوجه مضافاً إلى لفظة « حسن » .

ب ــ وتقول : هذا رجل حسنٌ الوجهَ ، بنصبَ لفظة الوجه وتنوين الصفة « حسن » ، وقد وجه النحاة نصب موصوف الصفة في هذا التركيب بأنه على التشبيه بالمفعول به ، وقال بعضهم : إن نصبه على التمييز .

وهذا التركيب عند سيبويه عربي جيد ، قال : والتنوين عربي جيد واحتج له بقول زهير :

أهوى لها أسفعَ الخدين مطّرق ريش القوادم لم تنصب له الشرك

والشاهد فيه : تنوين لفظة « مطرق » ونصب لفظة « ريش » .

كما ساق أمثلة شعرية أخرى على هذا الاستعمال ، وقال : وهو في الشعر كثير .

جـ ــ وتقول : هذا رجل حسنُ الوجهُ ، برفع لفظة الوجه على أنها فاعل بالصفة ، ولم يذكر سيبويه جواز الرفع في هذا التركيب في كتابه ، بينما وصف الرضي شارح كافية ابن الحاجب في النحو رفع الموصوف في هذا التركيب بأنه قبيح قبحاً لا ينتهي إلى منعه في حال السعة وتخصيصه بضرورة الشعر .

---

(1) أعجب العجب في شرح لامية العرب ص 77-84 .

1 ـــ 2 ـــ أن تكون الصفة وموصوفها أو الاسم التالي لها نكرتين : حسن وجه

وهذا التركيب يجوز فيه عند النحاة جر لفظة وجه ، ونصبها ، ورفعها :

أ ـــ تقول : هذا رجل حسنُ وجهٍ ، بجر لفظة وجه بالإضافة إلى الصفة ، وقد أجاز سيبويه هذا الاستخدام قال : فمن ذلك قولك : هو حديثُ عهد بالوجع ، وقال عمرو بن شأس :

ولا سيء زيٍّ إذا ماتلـــــبسوا   إلى حاجـة يومـــاً مخيسة بزلاً

ووصف الرضي هذه المسألة بأنها ليست قبيحة ، ولا غاية في الحسن .

ب ـــ تقول : هذا رجل حسنٌ وجهاً ، بتنوين الصفة « حسن » ونصب الموصوف « وجها » على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز .

وقد أورد سيبويه عدة شواهد شعرية على هذا الاستعمال منها قول الشاعر :

هيفاء مقبلـــة عجـــزاء مدبـــرة   محطوطـة جدلت ، شنبـاءُ أنيابـــا

حيث جاء فيه لفظة « أنيابا » منصوبة ، وقد حذف التنوين من الصفة لأنها ممنوعة من الصرف .

جـ ـــ تقول : هذا رجل حسنٌ وجهٌ ، بتنوين الصفة ورفع موصوفها على أنه بدل من الضمير المستكن فيها عند النحاة ، وهذا الضمير معرفة والموصوف نكرة لذا قال الزمخشري : والنكرة قد تبدل من المعرفة .

وهذا الاستخدام لم يذكره سيبويه في كتابه ، ووصفه الرضي بأنه أسلوب قبيح قبحاً لا ينتهي إلى منعه في حال السعة وتخصيصه بضرورة الشعر .

1 ـــ 3 ـــ أن تكون الصفة نكرة وموصوفها التالي مضافاً إلى ضمير يعود على الاسم الذي تقع هذه الصفة المركبة وصفاً له : حسن وجهه

وهذا التركيب يجوز فيه عند النحاة جرُّ لفظة وجهه ، ونصبُها ، ورفعها :

أ ـــ تقول : هذا رجل حسنٌ وجهِه ، بجر لفظة وجهه ، وقد قال سيبويه عن هذا الأسلوب : وقد جاء في الشعر : حسنةُ وجهِها شبهوه بحسنة الوجهِ ، وذلك رديء ، وكذلك عقب الرضي .

ب ـــ وتقول : هذا رجل حسنٌ وجههُ ، برفع لفظة وجهه ، ولم يذكر سيبويه هذا الاستعمال في كتابه ، وهو أسلوب سائغ ، والأصل في الصفة المركبة عند المبرد ، وقوّاه الزمخشري ، وهو جائز عند الرضي .

جـ ـــ وتقول : هذا رجل حسنٌ وجهَه ، بنصب لفظة وجهه . وصفه الرضي بأنه أسلوب قبيح لا يجوز إلا في ضرورة الشعر عند أهل البصرة ، وأجازه أهل الكوفة في سعة الاختيار والكلام العادي بلا قبح .

1 ـــ 4 ـــ أن يكون جزءا الصفة المركبة ـــ الصفة والموصوف ـــ معرفين بالألف واللام معاً : الحسن الوجه

وهذا التركيب يجوز فيه عند النحاة : نصب الموصوف وجره ورفعه :

أ ـــ تقول : مررت بالرجل الحسن الوجهَ ، بنصب لفظة الوجه ، وقد وصف سيبويه هذا الأسلوب بأنه عربي جيد ، قال : وعلى هذا الوجه تقول : هو الحسنُ الوجهَ ، وهي عربية جيدة ، قال الشاعر :

فما قومي بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعرِ الرقابا

وقال الرضي إن هذه المسألة حسنة ولكن استعمالها قليل .

ب ـــ وتقول : مررت بالرجل الحسن الوجهِ ، بجر لفظة الوجه ، وقد أجاز سيبويه هذا التركيب بقوله : وقد يجوز في هذا أن تقول : هو الحسن الوجهِ .

جـ ــ وتقول : مررت بالرجل الحسن الوجهُ ، برفع لفظة الوجه ، وهو أسلوب لم يذكره سيبويه في كتابه ، وقال عنه الرضي : إنه أسلوب قبيح قبحاً لا ينتهي إلى منعه في حال السعة وتخصيصه بضرورة الشعر .

1 ــ 5 ــ أن تكون الصفة معرفة بالألف واللام ، وموصوفها مضافاً إلى ضمير يعود على الاسم المتقدم الذي تقع الصفة المركبة نعتاً ووصفاً له : الحسن وجهه

وفي هذا التركيب لا يجوز عند النحاة إلا رفع الموصوف وجهه ونصبه ، أما الجر فهو ممتنع في هذا الاستخدام .

وسيبويه لم يذكر هذه المسألة في كتابه بصورها الجائزة والممتنعة .

أ ــ تقول : مررت بالرجل الحسن وجهه ، برفع لفظة وجهه ، وهذا الاستعمال هو الاستعمال العالي والمجاز عند الرضي .

ب ــ وتقول : مررت بالرجل الحسن وجهَه ، بنصب لفظة وجهه ، وهذا الاستخدام لا يجوز إلا في ضرورة الشعر عند أهل البصرة ، بينما أجازه أهل الكوفة بلا قبح في النثر وحال السعة كما قال الرضي .

أما قولنا : مررت بالرجل الحسن وجهِه ، بجر لفظة وجهه فهو ممتنع عند النحاة جميعاً .

1 ــ 6 ــ أن تكون الصفة معرفة بالألف واللام ، والاسم التالي لها أو موصوفها نكرة : الحسن وجهاً

وهذا التركيب لا يجوز فيه عند النحاة إلا النصب أو الرفع ، أما جره فهو ممتنع :

أ ــ تقول : مررت بالرجل الحسن وجهاً ، بنصب لفظة وجه ، قال سيبويه : فأما النكرة فلا يكون فيها إلا : الحسن وجهاً .

وقال : وزعم أبو الخطاب أنه سمع قوماً من العرب ينشدون هذا البيت للحارث ابن ظالم :

فما قومي بثعلبة بن سعد ... ولا بفزارة الشعري رقابا

ب ــ وتقول : مررت بالرجل الحسن وجهٌ ، برفع لفظة وجه ، وهذا الاستعمال قبيح عند الرضي قبحاً لا ينتهي إلى منعه في حال السعة وتخصيصه بضرورة الشعر .

أما جر لفظة الوجه في هذا الاستعمال فهو باطل اتفاقاً ، قال الزمخشري بعد أن درس هذه المسائل : فتحقق الآن أن جملة ما تشتمل عليه المسائل من الوجوه الجائزة ستة عشر وجهاً والممتنع وجهان .

2 ــ تتبع دراسة الصفة المركبة عند النحاة

إن المتتبع لدراسة الصفة المركبة عند النحاة تتبعاً تاريخياً من خلال مؤلفاتهم التي بين أيدينا يجد أمراً عجباً ، واختلافاً بينا في الصورة المجازة في هذا الباب نوعاً وعدداً ، وسنكتفي هنا بإيراد آراء لأربعة من النحاة مختلفي الأزمنة والأمكنة تفصيلاً ، ونشير إلى ما عداهم إشارة موجزة :

أولاً : ــ سيبويه وكتابه عمدة النحاة في كل ما ألفوا وكتبوا ، وهو من أكثرهم قرباً من الواقع اللغوي المتمثل في الاستعمال الحي على ألسنة العرب ــ قد أجاز أن تأتي الصفة المركبة في سبعة تراكيب أو أساليب ، هي :

1 ــ الحسن الوجه ، بتعريف الجزءين بالألف واللام ، وإجازة الجر والنصب في لفظة « الوجه » .

2 ــ حسن وجه ، بتنكير الجزءين معاً ، وإجازة الجر والنصب في لفظة « وجه » .

3 ــ حسن الوجه ، بتنكير الصفة وتعريف الموصوف ، وإجازة الجر والنصب في لفظة « الوجه » .

4 ـــ الحسن وجهاً ، بتعريف الصفة بالألف واللام وتنكير الموصوف ، ونص على أن هذا الأسلوب لا يجوز فيه إلا نصب لفظة « وجه »[2] .

ومن الواضح أن سيبويه لا يجيز الرفع في أي من أساليب الصفة المركبة التي أوردها في كتابه ، كما أنه لا يجيز تعريف الموصوف بضمير يعود على الاسم المتقدم الذي تقع الصفة المركبة وصفاً له .

ثانياً : المبرد ـــ وهو في كتابه المقتضب عيال على كتاب سيبويه ، وإن حاول معارضته ونقده في بعض المسائل ـــ قد أجاز ستة تراكيب تأتي الصفة المركبة وفقاً لها :

1 ـــ حسن وجهه ، بتنكير الصفة ، وتعريف الموصوف « وجهه » بضمير يعود على الاسم المتقدم الذي تقع الصفة المركبة وصفاً له ، وإجازة الرفع في لفظة « وجهه » ، وهذا الاستعمال عند المبرد هو الأصل والحد في استخدام الصفة المركبة .

2 ـــ حسن وجه ، بتنكير الصفة والموصوف ، وإجازة النصب والجر في لفظة « وجه » .

3 ـــ حسن الوجه ، بتنكير الصفة وتعريف الموصوف ، وإجازة الجر والنصب في الموصوف أو لفظة « الوجه » .

4 ـــ الحسن وجهاً ، بتعريف الصفة وتنكير الموصوف ، والنص على أن الموصوف لا يجوز فيه إلا النصب في هذه الحالة .

وقد عقب على هذه الصور التي أجازها بقوله : فهذه الأوجه عربية جيدة[3] .

ومن خلال المقارنة مع ما أجازه سيبويه ، نرى أن الصورة الأولى التي ذكرها المبرد وجعلها الأصل والحد لباب الصفة المركبة ، لم يذكرها سيبويه في كتابه بالرفع وإنما

---

(2) الكتاب جـ1 ص 194-201 .

(3) المقتضب جـ4 ص 158-162 .

ذكرها بالجر ووصفها بالرداءة، وذلك راجع إلى أن سيبويه يرى ان الاصل في الاسم التالي للصفة أن يكون منكراً أو معرفاً بالألف واللام، ولا يجيز فيه الإضافة إلى الضمير أو إلى الاسم الظاهر، والمبرد لا يذكر جواز استعمال الصفة وموصوفها معرفين بالألف واللام معاً، وهو ما ذكره سيبويه وأجاز فيه جر الموصوف ونصبه، أما بقية الصور فقد اتفقا على إجازتها.

ثالثاً: جار الله الزمخشري، وهو صاحب موقف متناقض في دراسة الصفة المركبة، حيث أجاز في كتابه «أعجب العجب في شرح لامية العرب» أن تستعمل الصفة المركبة ستة عشر استعمالاً أجاز في أغلبها الرفع والنصب والجر، ونراه في كتابه المفصل يقلل من هذه الصور التي أجازها فيجعلها سبع صور جائزة في الاستعمال هي:

1 ــ حسن وجهه، بتنكير الصفة وتعريف الموصوف بضمير يعود على الاسم المتقدم الذي تقع الصفة المركبة وصفاً له، وهو يجيز النصب والجر والرفع في لفظة وجهه.

2 ــ حسن وجه، بتنكير الجزءين وإجازة النصب والجر في لفظة وجه.

3 ــ حسن الوجه، بتنكير الصفة وتعريف الموصوف وإجازة الجر والنصب في الموصوف «الوجه»[4].

وقد أجاز سيبويه في كتابه استعمال الصور الأربعة الأخيرة، ومنع الثلاثة الأولى، فهو لم يذكر في كتابه إجازة النصب والرفع في «حسن وجهه»، ونص على أن جر لفظة وجهه في هذا الأسلوب رديء.

هذا وقد زاد ابن يعيش شارح المفصل على هذه الصور التي ذكرها الزمخشري أربع صور أخرى، هي:

1 ــ الحسن الوجه، بتعريف الجزءين وإجازة الرفع والنصب في لفظة الوجه.

---

(4) شرح المفصل جـ6 ص 83-89.

2 ــ الحسن وجهاً ، بتعريف الصفة وتنكير الموصوف ، وإجازة النصب في لفظة الوجه .

3 ــ الحسن وجهه ، بتعريف الصفة بالألف واللام ، وتعريف الموصوف بالضمير ، وإجازة الرفع في لفظة وجهه .

وقد أجاز سيبويه في كتابه اثنتين منهما ، وهما اللتان نص ابن يعيش على جواز النصب فيهما ، ولم يذكر في كتابه الصورتين الأخريين ، وهما اللتان نص ابن يعيش على جواز الرفع فيهما .

رابعاً : الرضي ، وهو من أوضح النحاة عبارة وأدقهم طريقة في دراسة الصفة المركبة حيث عمد إلى تقسيمها من حيث الاستعمال إلى أربعة أقسام هي :

أ ــ مسائل جائزة في الاستعمال ، وهي تشتمل على ست صور

1 ــ الحسن الوجه ، بتعريف الجزءين وإجازة الجر في الموصوف .

2 ــ الحسن وجهاً ، بتعريف الصفة وتنكير الموصوف وإجازة النصب في الموصوف .

3 ــ حسن وجهاً ، بتنكير الجزءين ونصب الموصوف .

4 ــ حسن الوجه ، بتنكير الصفة وتعريف الموصوف بالألف واللام وإجازة الجر فيه .

5 ــ حسن وجهه ، بتنكير الصفة وتعريف الموصوف بالضمير ورفعه .

6 ــ الحسن وجهه ، بتعريف الصفة بالألف واللام والموصوف بالضمير وإجازة الرفع فيه .

وهاتان المسألتان الأخيرتان هما أصل مسائل الصفة المركبة عند الرضي .

قال : ثم اعلم أن أصل هذه المسائل كلها مسألتان : الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال .

ومن الواضح أن سيبويه يجيز هذه الصور جميعاً ماعدا الأخيرتين اللتين لم يذكرهما في كتابه .

ب ـــ مسائل قليلة في الاستعمال وهي ثلاث مسائل

1 ـــ حسن وجه ، بتنكير الجزءين وجر الموصوف ، وهي مسألة لا حسنة ولا قبيحة عند الرضي ، وقد أجازها سيبويه .
2 ـــ الحسن الوجه ، بتعريف الجزءين بالألف واللام ، ونصب الموصوف .
3 ـــ حسن الوجه ، بتنكير الصفة وتعريف الموصوف بالألف واللام ونصبه .

وقال الرضي عن هذين الأسلوبين : إنهما مسألتان حسنتان ، ولكنهما قليلتان في الاستعمال ، وهما جائزان عند سيبويه .

جـ ـــ مسائل قبيحة لا ينتهي إلى منعها في حال السعة وتخصيصها بضرورة الشعر وهي سبع مسائل :

1 ـــ الحسن وجه ، بتعريف الصفة وتنكير الموصوف ورفعه .
2 ـــ حسن وجه ، بتنكير الجزءين ورفع الموصوف .
3 ـــ الحسن الوجه ، بتعريف الجزءين ورفع الموصوف .
4 ـــ حسن الوجه ، بتنكير الصفة وتعريف الموصوف بالألف واللام ورفعه .
5 ـــ الحسن وجهه ، بتعريف الصفة بالألف واللام والموصوف بالضمير ونصبه .
6 ـــ حسن وجهه ، بتنكير الصفة ، وتعريف الموصوف بالضمير وجواز جره ونصبه .

وهي مسائل لم يذكر منها سيبويه إلا واحدة وصفها بالرداءة وهي : حسن وجهه ، بالجر .

د ـــ مسائل باطلة وممتنعة في الاستعمال وهي صورتان

1 ـــ الحسن وجهه ، بجر لفظة وجهه المعرفة بالضمير .

2 ــ الحسن وجه، بجر لفظة وجه المنكرة[5].

والنحاة جميعاً متفقون على منع هاتين المسألتين من الاستخدام.

خامساً: أما النحاة اللاحقون لهؤلاء وعلى رأسهم ابن مالك وشراح ألفيته، فقد حكّموا القياس الرياضي والمران الذهني في هذا الباب، فأجازوا فيه صوراً كثيرة وتراكيب شتى يجيزها العقل الرياضي، ويمنع أغلبها الاستعمال والاستخدام الوارد على ألسنة العرب.

قال ابن مالك في ألفيته:

فارفع بها وانصب وجر مع أل ... ودون أل مصحوب أل وما اتصل
بها مضافاً أو مجرداً ولا ... تجرر بها مع أل سما من أل خلا
ومن إضافة لتاليها وما ... لم يخل فهو بالجواز وسما

وجاء شراح الألفية فقال ابن عقيل، وابن هشام شرحاً لهذه الأبيات: إن الصورة الجائزة في الصفة المشبهة تبلغ ستاً وثلاثين صورة، يمتنع منها في الاستعمال أربع صور[6].

قال ابن هشام بعد أن أوضح أن الاسم التالي للصفة أو موصوفها يجوز فيه الرفع والنصب والجر: والصفة مع كل من الثلاثة إما نكرة أو معرفة، وكل من هذه الستة للمعمول معه ست حالات، لأنه إما بأل كالوجه، أو مضاف لما فيه أل كوجه الأب، أو مضاف للضمير كوجهه، أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه، أو مجرد كوجه، أو مضاف إلى المجرد كوجه أب؛ فالصور ست وثلاثون، والممتنع منها أربعة[7].

وسيبويه لا يجيز في الموصوف أو معمول الصفة كما هو اصطلاح النحاة القدامى إلا التعريف بالألف واللام أو التنكير، أما بقية الأوجه التي ذكرها ابن هشام خاصة

(5) شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 434-441.

(6) شرح ابن عقيل ص 323-325.

(7) أوضح المسالك جـ3 ص 249.

بالموصوف فهو لم يذكرها في كتابه، بل إن نصه في هذا المقام صريح في منعها وعدم إجازتها.

قال سيبويه: الصفة المشبهة تعمل فيما كان من سببها معرفاً بالألف واللام، أو نكرة لا تجاوز هذا[8].

وقد تضخمت هذه الصور للصفة المركبة عند الأشموني أحد شراح ألفية ابن مالك المتأخرين، فبلغت عنده ثلاثاً وثمانين صورة، جعل منها تسع صور ممنوعة في الاستعمال، فيبقى لدينا أربع وسبعون صورة جائزة في الاستعمال[9]، أما الصبان شارح الأشموني فقد بلغ عنده الأمر الحد الذي لا يرقى إليه خيال، ولا يتصوره ذهن، ولا يمكن للعقل البشري أن يحيط به، ونترك للمعتزين بنحونا القديم، والمجترين لشروحه وحواشيه، وما إليها، عملية حصر هذه الصور إن تمكنوا. وكذلك فعل الخضري محشي ابن عقيل، الذي بلغت عنده هذه الصور المدى الذي لا ينتهي إليه، حيث بلغت عنده أربعة عشر ألفاً وأربعمائة، يتعذر منها مائة وأربع وأربعون، وقال مرة أخرى: إنها تبلغ واحداً وعشرين ألفاً وثمانمائة وثمانية وثمانين، يتعذر منها ضعف ما مر[10].

رحم الله نحاتنا القدماء جميعاً فما كان أجدرهم باستخدام هذه العقول الفذة فيما يفيد وينفع، قال تعالى ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾[11] بدل التلهي بهذه القشور البالية التي يعجز الخيال عن إدراك كنهها، والوقوف على حقيقتها وجدواها لنحو العربية ولدارسيه، ولا أعتقد أن أي امرىء يملك شيئاً من الحس والذوق يجيز هذه الخرافات والأساطير التي سادت نحونا القديم، وهو معيار لغتنا التي بها نفخر ونعتز.

---

(8) الكتاب جـ1 ص 194.

(9) شرح الأشموني جـ2 ص 6-18.

(10) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، جـ2 ص 37، محمد الخضري، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(11) الرعد 17.

3 ـ الصفة المركبة وأوهام النحاة

الصفة المركبة عند النحاة القدامى، باب من أبواب النحو العربي المستقلة، له أصول وفروع كثيرة كما أوضحنا سابقاً، أقامها النحاة المتلاحقون على أساس من نظرتهم الكلية للنحو العربي التي أقاموها على أسس وأصول أغلبها لا يمت إلى اللغة بصلة؛ لعل من أهمها في هذا الباب القياس الرياضي، والمران الذهني، وكذلك نظرية العامل التي لعبت دوراً مهماً وكبيراً في تفريع هذا الباب، وفي إلحاقه باسم الفاعل في العمل، وهذا أمر يتضح من أول وهلة لدارس هذا الباب حيث يطلق عليه سيبويه عنوان: هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه[12].

ولم يتغير هذا المصطلح عند النحاة اللاحقين إلا ما أصابه من اختصار على أيديهم لا يغير شيئاً من دلالته كما هي عند سيبويه، فأطلقوا عليه الصفة المشبهة.

ويتضح له هذا الأمر من خلال تعريف النحاة لهذا الباب، والتعريف أو الحد عادة ما يذكرونه في بداية الباب النحوي الذي يدرسونه.

قال ابن هشام معرفاً الصفة المركبة: هي الصفة التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى[13].

وهذا التعريف مبني على نظرية العامل.

إن إطلاق النحاة على هذا الباب مصطلح «الصفة المشبهة» يراعي مقتضيات نظرية العامل من عمل وعامل ومعمول، وحمل لبعض العوامل على بعض في العمل.

قال النحاة: إن الصفة المركبة محمولة في العمل على اسم الفاعل لأنها تشبهه في احتياجها إلى قرينة وضميمة تخصصها وتقيد من دلالتها العامة، فلفظة كريم أو حسن وغيرهما من الألفاظ الدالة على الوصف ألفاظ عامة الدلالة على معنى الوصف أو

---

(12) الكتاب جـ1 ص 194.

(13) أوضح المسالك جـ3 ص 247.

النعت، ونحتاج في هذا الأسلوب إلى لفظة تنضم إليها لتخصص وتقيد من عموم الوصف وشموله.

نقول مثلاً: مررت بامرأة جميلة، فالجمال هنا وصف عام يتجلى في مظاهر كثيرة حسية ومعنوية.

ونقول: مررت بامرأة جميلة الوجه، أو جميلة الخلق، أو جميلة اللباس، فنخصص من دلالة هذا الوصف العام، ونضيق من معناه الشمولي بحيث يصبح دالاً على جزئية معينة من الموصوف.

إن مشابهة هذه الصفة لاسم الفاعل في احتياجها إلى ما يوضحها ويحدد من معناها، هي التي أهلت هذه الصفة للعمل فيما بعدها بالحمل على إعمال اسم الفاعل في الاسم الذي يصحبه، والحمل في العمل يعني لدى النحاة أن الصفة المركبة غير أصيلة في العمل، وضعيفة التأثير فيما يأتي بعدها من الأسماء.

الصفة المركبة أو المشبهة كما هو إطلاق النحاة عاملة فيما بعدها من الأسماء، ولكن عملها هذا ليس بالأصالة وإنما بالحمل والقياس على إعمال اسم الفاعل؛ وقد ألجأ النحاة إلى ركوب هذا المركب المتهافت أن الاسم التالي للصفة في هذا الباب تظهر عليه في بعض الأساليب والتراكيب الحركات الإعرابية المختلفة وهي الجر والنصب والرفع، وعند النحاة أن الحركة الإعرابية في آخر الأسماء لم توجد اعتباطاً، وإنما أحدثها محدث وهذا المحدث في نظرهم للحركة الإعرابية هو العامل، لذلك قالوا: إن الصفة هنا عاملة، وهي محمولة في هذا العمل لعدم أصالتها على اسم الفاعل، لأنها تشبهه في مجيء اسم بعدها.

هذا من ناحية، الصفة تعمل في موصوفها حملاً على اسم الفاعل العامل في محدثه، واسم الفاعل محمول بدوره في العمل على الفعل المضارع.

وهذا وهم قاد إليه إيمان النحاة المطلق بنظرية العامل وقدرتها على تفسيرالحركات

الإعرابية الظاهرة أو المقدرة على آخر الاسم مما دعاهم إلى الإيغال في تطبيق هذه النظرية فقالوا بأصالة بعض العوامل وفرعية بعضها الآخر .

ومن ناحية أخرى فإن المشابهة بين الصفة المركبة واسم الفاعل مشابهة لفظية لا معنوية ، وهي أن يأتي بعد كل منهما اسم ، وبمعنى أدق احتياج كل منهما إلى اسم ، إن الصفة المركبة تختلف عن اسم الفاعل من عدة نواح من أشهرها :

1 ـــ إن الصفة المركبة لا تصاغ وتشتق إلا من الفعل اللازم ، أما اسم الفاعل فهو يصاغ من الفعل اللازم والفعل المتعدي ، كما أن صيغ الصفة المركبة سماعية في الغالب ، أما صيغ اسم الفاعل فهي قياسية .

2 ـــ إن الموصوف أو الاسم التالي للصفة في أسلوب الصفة المركبة يكون معرفة بالألف واللام أو نكرة ، وهو الاستعمال الذي لا يتجاوز عند سيبويه ، وذلك بعكس الاسم الذي يصحب اسم الفاعل متقدماً عليه أو متأخراً عنه فهو معرفة بالعلمية غالباً ، ونقصد به هنا الاسم الذي يعربه النحاة فاعلاً لاسم الفاعل .

3 ـــ الاسم المصاحب لاسم الفاعل يراد منه الدلالة على أن الحدث قد وقع منه ، فهو موقع الحدث أو الفعل الذي دل عليه اسم الفاعل ، نقول مثلاً : محمد ضارب زيداً ، فندل على أن الضرب قد وقع من محمد على زيد .

أما في الصفة المركبة فإن هذا الاسم يقصد إلى وصفه بما تقدمه من وصف ، والوصف والموصوف يقعان معاً صفة لاسم متقدم عليهما ، تقول : هذا رجل طاهر القلب ، فتصف الرجل بوصف مركب هو : طاهر القلب .

4 ـــ إن الاسم التالي للصفة وهو موصوفها كما قلنا ، شديدُ الالتصاق والتلاحم بالوصف الذي تقدمه ، فلا يفصل بينهما بأي فاصل ، كما أن هذا الموصوف لا يتقدم على صفته أو نعته ، فهو يأتي بعدها دائماً حتى وإن نصبناه وهذا ما لا يتوفر في الاسم المصاحب لاسم الفاعل فهو قد يتقدم

عليه في التركيب وقد يتأخر ، كما أنه قد يفصل بين اسم الفاعل ومفعوله بالجار والمجرور قال تعالى ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[14].

5 ـــ اسم الفاعل يراد منه ، كما يقول النحاة ، أن يدل على ثلاثة أشياء وهي : الحدث ، وصاحب الحدث ، وزمان الحدث الذي يحدد من خلال الأسلوب ، واسم الفاعل يمتاز بأنه متجدد في دلالته ومعناه ، فهو غير ثابت المعنى ، أما الصفة المركبة فلا تدل على شيء من كل ذلك ، وإنما تدل فقط على توضيح جزئية من جزئيات الموصوف وتخصيصها والدلالة على أن هذا الوصف ثابت للموصوف ومستمر معه ، فهي تدل على الاستمرار والثبوت لا على الحدوث والتجدد ، والنحاة كانوا واهمين جداً عندما قالوا : إن الصفة المشبهة تدل على زمن هو الزمن الحاضر ، فهي لثبوتها واستمرارها لا تحتوي على مدلول زمني ، وقد كان الرضي محقاً عندما عارض دلالة الصفة المركبة على الزمن[15].

النحاة كما يتبين كانوا واهمين جداً وبعيدين عن الصواب وغير مراعين لطبيعة استعمال الأساليب اللغوية ومعانيها ودلالتها ، عندما قالوا : إن الصفة المركبة هي التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى ، وهم لو أدركوا هذه الفروق الدقيقة بين الصفة المركبة واسم الفاعل لما تورطوا في حدها بهذا التعريف المبهم ، ولما حملوها على اسم الفاعل في العمل .

والنحاة أيضاً كانوا واهمين وعلى خطأ كبير ، عندما درسوا الصفة المركبة في باب نحوي مستقل ، ودرسوها ضمن المشتقات .

إن طبيعة هذا الأسلوب تحتم دراسته ضمن باب النعت ، ولا بأس من اعتبارها قسماً أو نوعاً خاصاً منه ، فهي تشترك مع النعت في دلالته العامة على الوصف الثابت

(14) البقرة الآية 30 .

(15) شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 431 .

والمستمر ، وتختلف عنه اختلافات طفيفة يقتضيها تركيب كل منهما أو طريقة صياغته ، تتمثل في :

إن النعت الحقيقي عادة ما يكون مفرداً وليس مركباً ، جاء محمد الناجح ، جاء الطلبة الناجحون ، وهكذا .

أما الصفة المركبة فكما ينبىء اسمها هذا الذي أطلقناه عليها ، إنها صفة مركبة من شيئين : من صفة وموصوف ، وهما معاً يقعان وصفاً للاسم المتقدم عليهما .

النعت الحقيقي لا يتقدم على منعوته لا يقال : جاء الناجح محمد ، ونحن نقصد الوصف ، أما الصفة المركبة فإن الوصف فيها متقدم على موصوفه ، وإذا راعينا أن هذه الصفة المركبة تقع وصفاً للاسم المتقدم عليها أيضاً ، يمكننا أن نقول من هذه الناحية إن الصفة المركبة لا تتقدم على موصوفها .

كما أن الوصف أو النعت الحقيقي ، كما هو اصطلاح النحاة ، عادة ما يكون وصفاً عاماً كالشجاعة والأمانة والصدق وما إليها من أوصاف ، أما الصفة المركبة فهي تدل على جزئية معينة من الموصوف مثل حسن الوجه ، نقي العرض ، طاهر القلب وهكذا ، إذن الصفة المركبة تتكون من جزءين هما :

1 ــ اسم مفرد متقدم وهو الموصوف .
2 ــ صفة مركبة تتكون من : صفة متقدمة + موصوف متأخر ، وهما معاً يقعان وصفاً للاسم المفرد المتقدم عليها : هذا رجل حسن الوجه .

وبناء على ذلك نقول : إن النعت الحقيقي يراد منه توضيح أو تخصيص الموصوف بصفة مفردة فارقة تميزه عن الآخرين .

أما الصفة المركبة فيراد منها أن تميز شيئاً خاصاً بشخصية الموصوف ، لا بالنسبة إلى الآخرين ، وإنما بالنسبة إلى ما يتمتع به من صفات ذاتية .

ثانياً : لا النافية

لا : أداة في العربية تدل على النفي ، وهي تدخل على الأفعال والأسماء، ودخولها على الفعل الماضي دون تكريرها قليل إلا إذا كانت دالة على الدعاء : لا قطع الله رحمك .

وقد درس النحاة لا النافية في ثلاثة أبواب نحوية مختلفة :

1 ــ في باب «عطف النسق» عندما تسبق بأمر أو إيجاب .

2 ــ في باب الحروف المشبهة بليس في العمل عندما يرفع الاسم التالي لها .

3 ــ في باب خاص هو باب «لا النافية للجنس» عندما يفتح الاسم التالي لها ، وهي محمولة في هذا العمل على : إنّ التوكيدية .

وهذه الأداة معنى ودلالة لا تقر كل هذا التمزيق والفصل القسري، فهي تدل على النفي ، وكان ينبغي على النحاة أن يدرسوها في باب «أدوات النفي» بإضافة أخواتها الدالة على النفي إليها .

وما تعنينا دراسته في مجال «الجوازات النحوية» هو :

1 ــ بناء الاسم على الفتح بعد لا النافية ورفعه .

2 ــ تكرار لا النافية .

3 ــ نعت الاسم التالي للا النافية .

4 ــ العطف على اسم لا دون تكرارها .

1 ــ بناء الاسم على الفتح بعد لا النافية ورفعه

درج النحاة المتأخرون أمثال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وشراح ألفيته على تقسيم لا النافية إلى قسمين ، وإن كنا نجد البذور الأولى لهذا التقسيم عند أستاذهم سيبويه وكذلك عند المبرد[16] ، وهذه البذور مجرد إشارة عابرة استغلها النحاة اللاحقون فبنوا عليها أحكاماً قد لا تمت إلى اللغة بصلة في بعض جوانبها :

(16) الكتاب جـ2 ص 296 ، ص 304 . المقتضب جـ4 ص 482 .

1 ـــ لا النافية للوحدة والمشبهة بليس في العمل، والاسم بعدها مرفوع.
2 ـــ لا النافية للجنس، والمشبهة بإنّ في العمل، والاسم بعدها مبني على الفتح.

وقد افترض النحاة أن اختلاف العلامة الإعرابية على الاسم الواقع بعد لا النافية يدل على اختلاف في معنى الأسلوب وعلى تغير دلالته.

قالوا: إن النفي في حالة رفع الاسم بعد لا يدل على الوحدة، فإذا قلنا مثلاً: لا رجلٌ في الدار، دل الأسلوب من خلال العلامة الإعرابية على نفي وجود رجل واحد في الدار، لا نفي وجود جنس الرجال جميعاً، ولهذا يجوز أن نقول: لا رجل في الدار، بل رجلان أو رجال.

وقالوا: إن النفي في حالة بناء ما بعدها على الفتح أو نصبه يدل على الاستغراق والشمول، فإذا قلنا: لا رجلَ في الدار، دل الأسلوب من خلال العلامة الإعرابية على نفي وجود جنس الرجال جميعاً في الدار، ومن الخطأ أن نقول: لا رجل في الدار بل رجلين مثلاً.

وهذا الافتراض مبني على فلسفة عقلية واهية تخيلها النحاة تتلخص في أن قولنا: لا رجلٌ في الدار بالرفع، جواب لسؤال سائل: هل رجل في الدار؟ وأن قولنا: لا رجلَ في الدار بالفتح جواب لسؤال سائل: هل من رجل في الدار؟ فدل وجود «من» في السؤال الثاني على الاستغراق والشمول، بينما خلو السؤال الأول منها يدل على عدم الاستغراق وعلى إرادة الوحدة.

إن هذا السؤال قد افترض النحاة مجيئه بمن وخالياً منها، كي يدعموا ما ذهبوا إليه من وجود خلاف معنوي بين رفع الاسم بعد لا النافية، وبين بنائه على الفتح، ورفع الاسم بعد لا قليل في الاستعمال كما يثبت النحاة، فالنحاة جميعاً يقولون: إن إعمالَ «لا» عمل ليس قليل في الاستخدام، قال سيبويه «وقد جعلت ـــ أي لا النافية ـــ وليس ذلك بالأكثر بمنزلة ليس»[17].

(17) الكتاب جـ2 ص 296، ص 304، شرح المفصل جـ1 ص 108، ص 109.

ومن النحاة من ادعى أن عمل لا النافية عمل ليس غير موجود البتة[18]، وقد نص الرضي في أكثر من موضع في شرحه على الكافية لابن الحاجب على أن إعمال لا النافية عمل ليس يعتبر من قبيل الاستخدام الشاذ، أو من قبيل الاستعمال الجائز في ضرورة الشعر وحدها، وأن إجازة رفع الاسم بعد لا إجازة غير قياسية، وإنما هي تحكم من قبل النحاة.

قال الرضي: والظاهر أنه لا تعمل ــ لا ــ عمل ليس لا شاذاً ولا قياساً، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوباً كخبر ما وليس[19].

إن رفع الاسم بعد لا قليل، وقد ورد عن العرب، فالرماني يقول: ومن العرب من يجعل لا بمنزلة ليس كقولك: لا رجلٌ عندي، وقد نسب ابن عقيل ذلك إلى لهجة أهل الحجاز، وجاءت على ذلك قراءة أبي الشعثاء لقوله تعالى ﴿ لَا رَيْبٌ فِيهِ ﴾[20] بالرفع[21].

رفع الاسم بعد لا النافية قليل في الاستعمال، وقد ذكر النحاة وبخاصة الرضي أنه لم يؤثر رفع الاسم بعد لا ونصب خبرها، لا عند الحجازيين ولا عند غيرهم.

وقال ابن هشام: إن ذكر خبرها قليل، حتى إن الزجاج لم يظفر به، فادعى أنها تعمل في الاسم بخاصة وأن خبرها مرفوع[22].

لقد جاء ذكر خبر لا النافية منصوباً في شاهدين شعريين، ولكن الشعر له لغته الخاصة، كما أن الأمر القليل لا يمكن اعتباره قياساً مطرداً.

وهذه ناحية ثانية: ذكر خبر لا النافية منصوباً قليل أو نادر وناحية ثالثة: وهي أن دلالتها على نفي الوحدة عندما يرفع الاسم المباشر لها، ليست دلالة أيدها جميع النحاة؛ فالرضي ينص على أن «لا» دالة على استغراق المنفي، رفعنا ما بعدها أم

(18) مغني اللبيب جـ1 ص 239.

(19) شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 293، جـ2 ص 162، ص 184، ص 196.

(20) البقرة 2.

(21) معاني الحروف ص 83، شرح ابن عقيل ص 129، الكشاف جـ1 ص 115.

(22) مغني اللبيب جـ1 ص 239، شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 184، جـ1 ص 293.

نصبناه، إلا مع وجود القرينة، وابن هشام يقول: وغلط كثير من الناس فزعموا أن العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، ويرد عليهم قوله:

تعز فلا شيءٌ على الأرض باقيـاً ولا وزرٌ مما قضى اللّـه واقيـا[23]

وسيبويه لا يذكر في كتابه أن لا عندما يرفع الاسم التالي لها تكون دالة على نفي الوحدة، ولا شك في أن هذا المثال: لا رجلٌ في الدار بل رجلان، من الأمثلة التي صنعها النحاة ليشرحوا من خلاله معنى دلالة لا على نفي الوحدة، لأني لم أجد في كلام العرب رغم طول بحثي ما يشبه هذا المثال.

ما نخرج به يتمثل في:

1 ــ إن رفع الاسم التالي للا النافية قليل في كلام العرب، وإن هذا الرفع قد جاء في كلام العرب وأيدته القراءة القرآنية.
2 ــ إن مجيء خبرها منصوباً نادر في الكلام، إن لم نقل إنه خاص بضرورة الشعر وحدها.
3 ــ إن لا النافية تدل على الاستغراق والشمول، ومن العبث نفي هذه الدلالة بناء على مثال صنعه النحاة.

2 ــ تكرار لا النافية

قد تتكرر لا النافية في الأسلوب مثل قولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله.

وفي هذا الأسلوب تجوز خمسة أوجه إعرابية عند النحاة:

1 ــ بناء الاسمين معاً على الفتح: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

على جعل لا الثانية عاملة عمل إن مثل الأولى؛ وتعتبر جملة: ولا قوة إلا بالله جملة منفية مستأنفة، وهي في موضع مبتدأ، ويقدر لها خبر محذوف؛ وكذلك جملة: لا حول جملة ابتدائية وخبرها محذوف.

(23) مغني اللبيب جـ1 ص 240، شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 293-294.

2 ــ بناء الاسم الأول على الفتح ونصب الثاني منوناً : لا حولَ ولا قوةً إلا بالله ، وذلك بالعطف على محل اسم لا الأولى ، وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف .

3 ــ بناء الاسم الأول على الفتح ورفع الثاني منوناً : لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله ، وقد أوّل النحاة رفع الاسم بعد لا الثانية بثلاثة أوجه :

أ ــ بالعطف على محل لا واسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء، وتعتبر لا الثانية زائدة .

ب ــ أن تكون لا الثانية عاملة ليس .

جـ ــ أن يكون هذا الاسم مرفوعاً بالابتداء، وليس لأداة النفي «لا» عمل فيه .

4 ــ إعراب الاسمين معاً بالرفع والتنوين : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله .

5 ــ إعراب الاسم الأول بالرفع والتنوين ، وبناء الثاني على الفتح : لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله[24] .

وقد أجاز سيبويه في هذا الأسلوب أربعة جوازات إعرابية هي :

1 ــ بناء الأول على الفتح ، والثاني يجوز فيه البناء والإعراب رفعاً ونصباً .

2 ــ إعراب الاسمين معاً بالرفع والتنوين ، وهذا ما لم يجزه المبرد[25] .

وأمام هذه الجوازات الإعرابية الجائزة في هذا الأسلوب وخلاف النحاة حولها ، لا نجد أمامنا سبيلاً إلا الاحتكام إلى قراءات القرآن الكريم المتصلة السند ، وهي خير معين وفيها المقنع :

قال تعالى ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الحَجِّ﴾[26] قرأ ابن كثير

---

(24) معاني الحروف ص 81-83، شرح المفصل جـ2 ص 112-113، شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 167-170 .

(25) الكتاب جـ2 ص 285-286 ، 291-292 ,295، المقتضب جـ4 ص 371 و ص 387 .

(26) البقرة 197 .

وأبو عمرو ويعقوب «فلا رفثٌ ولا فسوقٌ» بالرفع والتنوين و «لا جدالَ» بالبناء على الفتح، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف وابن عامر ونافع هذه الألفاظ جميعاً بالبناء على الفتح، وقرأ أبو جعفر المدني بالرفع والتنوين.

قال تعالى ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾[27] قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب هذه الألفاظ كلها بالفتح من غير تنوين، وقرأ بقية العشرة بالرفع والتنوين، وكذلك قوله تعالى ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[28] وقوله تعالى ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾[29] فابن كثير وأبو عمرو ويعقوب يفتحون ما بعد لا من غير تنوين وبقية القراء العشرة بالرفع والتنوين[30].

وإذا تكررت لا ولم يباشر لا الثانية اسم منكر، فإن القراء العشرة قد اتفقوا على الرفع والتنوين، إلا يعقوب الحضرمي فإنه قرأ ببناء اسم لا على الفتح في جميع المواضع التي جاء فيها قوله تعالى ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[31].

ولا المكررة في هذه الآية لم يأت بعدها اسم منكر وإنما جاء بعدها ضمير دال على جماعة الغائبين المذكور.

هذا إذا كان اسم لا نكرة أما إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف مثل: لا غلام رجل ولا امرأة، فإن ابن عقيل قد أجاز في هذا التركيب ما أجازه النحاة في قولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله من جوازات إعرابية:

1 ـــ إذا كان اسم لا المضاف منصوباً، جاز في الثاني البناء على الفتح والإعراب نصباً ورفعاً.

2 ـــ وإذا كان اسم لا المضاف معرباً بالرفع والتنوين، جاز في الاسم الثاني الواقع بعد لا المكررة وجهان: البناء على الفتح، والإعراب بالرفع والتنوين.

---

(27) البقرة 254.

(28) الطور 23.

(29) إبراهيم 31.

(30) النشر جـ2 ص 211، حجة القراءات ص 128-129، 141، 683، معاني القرآن جـ1 ص 120-121.

(31) البقرة 38 وغيرها النشر جـ2 ص 211 62/2، 112، 262، 274، 277، 5/69 المعجم المفهرس ص 247 ص 248.

نقول : لا غلامَ رجل ولا امرأةَ ولا امرأةً ولا امرأةٌ .

ونقول : لا غلامٌ رجل ولا امرأةَ ولا امرأةٌ .

وكذلك الشبيه بالمضاف[32] .

ويبدو واضحاً أن ابن عقيل قد أجاز هذه الجوازات بناء على القياس وحده، وهذا التركيب نفسه : لا غلام رجل ، لم يأت في القرآن الكريم .

3 ـــ نعت اسم لا

لهذا الأسلوب ثلاثة تراكيب يأتي فيها كما ذكر ابن مالك ، وهي :

1 ـــ أن يكون اسم لا مفرداً مبنياً ، ونعته مفرداً ، ولم يفصل بينهما بفاصل مثل : لا رجل ظريف فيها .

وهذا التركيب تجوز فيه ثلاثة أوجه إعرابية عند النحاة :

أ ـــ بناء النعت على الفتح : لا رجلَ ظريفَ فيها ، ووجهه النحاة بقولهم : إن النعت قد ركب مع اسم لا لذلك بني على الفتح .

ب ـــ نصب النعت منوناً : لا رجلَ ظريفاً فيها ، على اعتبار أن اسم لا موضعه الإعرابي النصب .

جـ ـــ إعراب النعت بالرفع والتنوين : لا رجلَ ظريفٌ فيها ، على اعتبار أن لا واسمها في موضع اسم مرفوع بالابتداء .

2 ـــ أن يكون اسم لا مفرداً ، وقد نعت بمفرد وفصل بينهما بفاصل مثل : لا رجل فيها ظريف ، وفي هذا الأسلوب جوازان إعرابيان :

أ ـــ إعراب النعت بالنصب والتنوين : لا رجلَ فيها ظريفاً .

ب ـــ إعراب النعت بالرفع والتنوين : لا رجلَ فيها ظريفٌ . ولا يجوز

---

(32) شرح ابن عقيل ص 162 .

في هذا التركيب بناء نعت اسم لا على الفتح، للفصل بينهما، مما يسقط القول بتركيبهما.

3 ـــ أن يكون اسم لا مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، والنعت مفرداً أو غير مفرد مثل: لا طالعاً جبلاً ظريفاً، لا غلام رجل صاحب بر فيها.

وفي هذا الأسلوب يجوز عند النحاة في النعت أحد أمرين:

أ ـــ نصب النعت منوناً.

ب ـــ رفعه منوناً.

ويقول النحاة: ولا فرق في ذلك بين أن يكون النعت مفرداً أو غير مفرد ولا بين أن يفصل بينهما أو لا يفصل[33].

وهناك صورة أخرى ذكرها سيبويه، وهي أن يكرر اسم لا موصوفاً مثل: لا ماء ماء بارداً، وفي هذا الأسلوب يجوز في لفظة ماء الثانية البناء على الفتح، والإعراب بالنصب والتنوين، وأجاز الرضي إعرابها بالرفع والتنوين أيضاً[34].

إن المتتبع لدراسة نعت اسم لا عند سيبويه يلاحظ ما يلي:

1 ـــ نعت اسم لا المفرد باسم مفرد مباشر له يجوز فيه وجهان: البناء على الفتح والإعراب بالنصب والتنوين.

2 ـــ نعت اسم لا المفرد باسم مفرد مفصول عنه بفاصل، لا يجوز فيه إلا الإعراب بالنصب والتنوين.

3 ـــ إذا كرر اسم لا المفرد، ثم وصف جاز في المكرر وجهان: البناء على الفتح، والإعراب بالنصب والتنوين.

---

(33) معاني الحروف ص 81، شرح المفصل جـ2 ص 108-109، المقتضب جـ4 ص 367، شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 172-178، شرح ابن عقيل 163.

(34) الكتاب جـ2 ص 288-289، شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 178.

هذا ما ذكره سيبويه في هذا الأسلوب، وهو يختلف عما يقوله النحاة الذين جاؤوا بعده، وأغرموا بهذه الجوازات الإعرابية، فعملوا على تضخيمها وزيادتها.

4 ــ العطف على اسم لا دون تكريرها

إذا عطف على اسم لا المفرد دون أن تكرر لا جاز في المعطوف عند النحاة أحد أمرين:

1 ــ إعراب المعطوف بالنصب والتنوين مثل: لا أبَ وابنا فيها، وذلك بمراعاة محل اسم لا لأن محله الإعرابي النصب.

2 ــ إعراب المعطوف بالرفع والتنوين مثل: لاأبَ وابنٌ فيها، بمراعاة موضع لا واسمها، فهما في محل رفع بالابتداء[35].

وزاد ابن عقيل أن المعطوف على اسم لا المبني إذا كان مضافاً جاز فيه أيضاً الإعراب رفعاً ونصباً مثل: لا رجلَ وغلامٌ امرأة، برفع لفظة «غلام» ونصبها، وكذلك إذا كررت لا مثل. لا رجل ولا غلامٌ امرأة، برفع غلام ونصبها أيضاً[36].

وسيبويه لم يذكر إلا النصب في المعطوف المفرد على اسم لا المبني على الفتح مثل: لا غلام وجاريةً فيها، بنصب «جارية» منونة[37].

هذه هي لا النافية من خلال دراسة النحاة لها، وهي دراسة متشعبة ذات فروع عديدة زادها النحاة اضطراباً باعتمادهم على التأويلات المتكلفة والأقيسة البعيدة، ولو احتكم النحاة في تقرير قواعدهم على القرآن الكريم وقراءاته الصحيحة السند والاستعمالات العالية على ألسنة العرب لجاءت قواعدهم أكثر إحكاماً وانسجاماً مع روح اللغة.

(35) معاني الحروف ص 81، شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 167، شرح المفصل جـ2 ص110.
(36) شرح ابن عقيل ص 164.
(37) الكتاب جـ2 ص 284.

ثالثاً : باب العلم

العلم من المعارف التي خصها النحاة بباب معين ، وما تعنينا دراسته في هذا الباب :

1 ــ اجتماع الاسم واللقب .
2 ــ الأعلام المركبة تركيباً مزجياً .
3 ــ العلم المختوم بلفظة « ويه » .

1 ــ اجتماع الاسم واللقب

الإنسان لا بد له من اسم يعرف به ، وقد يكون له لقب يشتهر به بين أصحابه وأقاربه ، وقد يجتمع الاسم واللقب معاً في أسلوب نحوي مثل : يا سعيد كرز ، وما يهم النحاة في هذه الحالة هو البحث عن العلامات الإعرابية التي يجوز أن تتعاقب على اللقب ، ويذكرون : أن الاسم واللقب قد يكونان مفردين أو مضافين أو أحدهما مضافاً والآخر مفرداً .

1 ــ اجتماع الاسم واللقب وهما مفردان مثل : يا سعيد كرز ، اختلف النحاة السابقون في هذا الأسلوب ، فأهل البصرة يوجبون إضافة اللقب إلى الاسم فتقول : هذا سعيدُ كرزٍ ، رأيت سعيدَ كرزٍ ، سلمت على سعيدِ كرزٍ .

فالاسم معرب بحسب موقعه الإعرابي في الجملة ، واللقب مضاف إليه .

وأهل الكوفة يجيزون اتباع اللقب للاسم في علامته الإعرابية على عطف البيان أو البدل فتقول : هذا سعيدٌ كرزٌ ، رأيت سعيداً كرزاً ، سلمت على سعيدٍ كرزٍ .

وقد نص الزجاج على أن هذا الاتباع مجاز قياساً ، قال : ويجوز أن تجعل اللقب بدلاً من الاسم فتقول : هذا زيدٌ قفةٌ يا هذا ، وهذا قياس وليس من كلام العرب ، إنما تقول العرب : هذا قيسُ قفةَ ، وسعيدُ كرزٍ[38] .

(38) ما ينصرف وما لا ينصرف ص 101 .

وقد تلقف النحاة المتأخرون إجازة أهل الكوفة اتباع اللقب للاسم في الإعراب فبنوا عليها جواز قطعه عنه في الإعراب.

نقول: هذا سعيدُ كرزٍ بجر كرز على الإضافة، ورفعه على الاتباع، ونصبه على القطع.

ونقول: رأيت سعيدَ كرزٍ بالجر على الإضافة، والرفع على القطع، والنصب على الاتباع.

ونقول: سلمت على سعيد كرز فالجر على الإضافة أو الاتباع، وتنوين لفظة سعيد، والرفع والنصب على القطع[39].

هذا مايقوله أهل الكوفة والنحاة المتأخرون، أما سيبويه نقلاً عن أبي عمرو والخليل ويونس، فلم يجز إلا إضافة اللقب إلى الاسم عند اجتماعهما مفردين، قال: إذا لقبت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك: هذا سعيدُ كرزٍ وهذا قيسُ قفةَ قد جاء وهذا زيدُ بطة[40].

وقد كان المبرد واضح العبارة جازم الأسلوب عندما لخص نص سيبويه السابق بقوله «وإذا لقبت مفرداً بمفرد أضفته إليه، لا يجوز إلا ذلك فتقول: هذا قيسُ قفةَ يا فتى، وهذا سعيدُ كرزٍ»[41].

وقد فضل الرضي رأي الفراء والزجاج المجيز لاتباع اللقب للاسم في علامته الإعرابية، لأن هذا الاتباع لا يحتاج إلى تأويل، أما الإضافة فهي تحتاج إلى تأويل لعدم استقامة إضافة الشيء إلى نفسه عند الرضي، لهذا وصف الاتباع بأنه الأولى وبأنه هو الظاهر[42].

ومن له أدنى عقل يدرك أن القياس المحض قد تحول إلى قانون مطرد شائع في

---

(39) شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 265، شرح ابن عقيل ص 60-61، منهاج السالك جـ1 ص 134.

(40) الكتاب جـ3 ص 294.

(41) المقتضب جـ4 ص 16.

(42) شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 265، جـ2 ص 239.

الاستعمال عند الرضي ، وأن الاستعمال الحي الوارد على ألسنة أهل اللغة قد صار هو الشذوذ لهذا القانون المطرد المفتعل .

2 ــ اجتماع الاسم واللقب وهما مضافان أو أحدهما مضاف والآخر مفرد :

لهذا الأسلوب ثلاثة تراكيب أجاز النحاة المتأخرون فيها جميعاً : الاتباع والقطع :

أ ــ اجتماع الاسم واللقب وهما مضافان مثل : عبد اللّٰه زين العابدين ، فيجوز في اللقب « زين العابدين » الاتباع والقطع :

تقول : هذا عبد اللّٰه زين العابدين ، برفع اللقب على اتباعه للاسم في علامته الإعرابية على أنه عطف بيان أو بدل ، وبنصب اللقب قطعاً : أمدح زين العابدين .

وتقول : زرت عبد اللّٰه زين العابدين ، برفع اللقب قطعاً : هو زين العابدين ، ونصبه اتباعاً .

وتقول : سلمت على عبد اللّٰه زين العابدين ، بجر اللقب اتباعاً ورفعه ونصبه على القطع .

ب ــ أن يكون الاسم مضافاً واللقب مفرداً ، مثل : عبد اللّٰه كرز :

تقول : هذا عبد اللّٰه كرز ، برفع اللقب اتباعاً ونصبه قطعاً .

وتقول : رأيت عبد اللّٰه كرزاً ، بنصب اللقب اتباعاً ورفعه قطعاً .

وتقول : مررت بعبد اللّٰه كرز ، بجر اللقب اتباعاً ورفعه ونصبه قطعاً .

جـ ــ أن يكون الاسم مفرداً واللقب مضافاً مثل : سعيد زين العابدين :

تقول : هذا سعيد زين العابدين ، برفع زين العابدين اتباعاً ونصبه على القطع .

وتقول : رأيت سعيداً زين العابدين بنصب اللقب اتباعاً ورفعه قطعاً .

ونقول: مررت بسعيد زين العابدين، فالجر على الاتباع والرفع والنصب على القطع[43].

إن هذه الجوازات الإعرابية الكثيرة عند النحاة المتأخرين لا نجد لها أي صدى في كتاب سيبويه، ولا في كتاب المبرد، فهما لم يجيزا في هذا الأسلوب إلا اتباع اللقب للاسم في علامته الإعرابية سواء أكانا مضافين أم أحدهما مفرداً والآخر مضافاً.

قال سيبويه: فإذا لقبت المفرد بمضاف، والمضاف بمفرد جرى أحدهما على الآخر كالوصف، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك: هذا زيدٌ وزنُ سبعةٍ، وهذا عبدُ اللّهبطةُ يا فتى، وكذلك إن لقبت المضاف بالمضاف[44].

2 ــ الأعلام المركبة تركيباً مزجياً

يجوز في هذه الأعلام عند النحاة أن تعرب بما يأتي:

1 ــ إعراب ما لا ينصرف من الأسماء، ويعتبر العلم المركب اسماً واحداً فتظهر العلامة الإعرابية على آخر حرف فيه تقول: هذه بعلبكُ، زرت بعلبكَ، شاهدت آثار بعلبكَ.

2 ــ بناؤها على الفتح واعتبارها كلمة واحدة: معد يكربَ شاعر مخضرم، قرأت شعر معد يكربَ، رأيت معد يكرب.

3 ــ إعرابها إعراب الاسمين المتضايفين، فالجزء الأخير يكسر بالإضافة ويعرب الجزء الأول إعراب ما لا ينصرف: هذه حضرُموتِ، رأيت حضرَ موتِ، مررت بحضرَ موتِ[45].

(43) شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 265، شرح ابن عقيل ص 61.

(44) الكتاب جـ2 ص 295. المقتضب جـ4 ص 16.

(45) الكتاب جـ3 ص 396-397، المقتضب جـ4 ص 22-24، ص31، شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 130-131.

3 ــ العلم المختوم بلفظة « ويه »

إن هذا النوع من الأعلام المركبة والمختومة بلفظة « ويه » مثل : سيبويه وعمرويه ونفطويه يجوز فيها عند النحاة أحد أمرين :

1 ــ بناؤها دائماً على الكسر : هذا عمرويهِ ، قرأت كتاب سيبويهِ ، هجا ابنُ دريد نفطويهِ .

2 ــ إعرابه إعراب ما لا ينصرف من الأسماء ، فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة تقول : هذا سيبويهُ ، رأيت عمرويهَ ، سلمت على نفطويهَ[46] .

ونص سيبويه على أنه لا يجوز في هذه الأعلام إلا البناء على الكسر إذا كانت معرفة ، أو تنون مكسورة إذا دلت على التنكير .

قال : وعمرويه في المعرفة مكسور في حال الجر والرفع والنصب غير منون وفي النكرة تقول : هذا عمرويهٍ آخر ، ورأيت عمرويهٍ آخر[47] .

هذا ما يقوله سيبويه ، أما النحاة المتأخرون فقد حكموا القياس النظري فأجازوا إعراب هذه الأعلام إعراب ما لا ينصرف من الأسماء .

هذا جزء من باب العلم أكثر النحاة من تفريعه وتشقيقه اعتماداً على القياس النظري وحده ، والباعث على الحيرة أن هذا القياس قد صار عند النحاة المتأخرين واجب اتباعه ، وانزوى الاستعمال الصحيح الوارد عن العرب إلى مرتبة الأساليب الشاذة التي تؤول حتى تستقيم مع القاعدة ، وكل ذلك يدعونا إلى القول : إن النحو العربي القديم يعاني نواقص كثيرة شوهت بناءه ونقضت اطراد قواعده وأحكامه المعيارية .

---

(46) شرح ابن عقيل ص 62 .

(47) الكتاب جـ 3 ص 302 ، المقتضب جـ 4 ص 31 .

رابعاً : الأسماء المعربة بالحروف

1 ـــ الأسماء الستة

للأسماء الستة ـــ وهي : الأب والأخ والحم والفم والهن وذو ـــ إعراب خاص في اللغة العربية النموذجية ، كما أن لها في لهجات العربية وجوهاً إعرابية أخرى تلتزمها بيئات محددة ومعينة ، ويمكن تقسيم هذه الأسماء بحسب ما يدخلها من جواز إعرابي إلى أربعة أقسام :

1 ـــ كلمة « ذو » بمعنى صاحب والمضافة إلى اسم ظاهر لا يجوز فيها إلا الرفع بالواو والنصب بالألف والجر بالياء .

2 ـــ كلمة « فم » لا تعرب إعراب الأسماء الستة إلا إذا كانت خالية من الميم ، ومضافة إلى اسم ظاهر أو ضمير غير ياء المتكلم .

3 ـــ لفظة « الهن » يجوز فيها عند النحاة ما عدا الفراء والزجاجي حال إضافتها إلى غير ياء المتكلم وجهان إعرابيان :

أ ـــ إعرابها بالعلامات الإعرابية القصيرة بالضمة والفتحة والكسرة ، وهذا ما يطلق عليه النحاة الإعراب بالنقص ، وهو الوجه الأشهر ، والأحسن فيها عند النحاة نقول : هذا هنُك ، رأيت هنَك مررت بهنِك .

ب ـــ أن تعرب بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً وهو ما يطلق عليه النحاة الإعراب بالإتمام .

قال ابن هشام : وإذا استعمل مضافاً فجمهور العرب تستعمله كذلك ـــ أي بالنقص ـــ فتقول : جاء هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ، كما يفعلون في غدك ، وبعضهم يجريه مجرى : أب وأخ فيعربه بالحروف الثلاثة فيقول : هذا هنوك ورأيت هناك ، ومررت بهنيك ، وهي لغة قليلة ذكرها سيبويه ، ولم يطلع عليها الفراء والزجاجي فأسقطاه من عدة هذه الأسماء وعداها خمسة[48] .

(48) شرح قطر الندى وبل الصدى ص 47-48 ، ابن هشام عبد الله بن يوسف الأنصاري ، تحقيق : محمد محي

4 ــ ألفاظ «الأب والأخ والحم» إذا كانت مفردة مضافة إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير غير ياء المتكلم، أعربت في الاستعمال المطرد والغالب في لغة العرب بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً.

قال تعالى ﴿ إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا ﴾[49] وقال تعالى ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾[50].

ويجوز فيها أيضاً القصر وهو إعرابها بالألف مطلقاً سواء اقتضى موقعها الإعرابي الرفع أم النصب أم الجر، وقد نسب هذا الاستعمال إلى لهجة بلحارث بن كعب.

قال ابن مالك: ومن لغتهم أيضاً ــ أي بلحارث بن كعب ــ قصر الأب والأخ كقول ابن مسعود رضي الله عنه لأبي جهل: أنت أبا جهل[51].

وهذا الاستعمال قياس عند ابن يعيش، وهو أشهر وأحسن من النقص عند النحاة.

ويجوز في هذه الألفاظ النقص، وهو إعرابها بالحركات الإعرابية دون إشباع أو مد، تقول: هذا أبُك، ورأيت أبَك ومررت بأبِك، وقد نسب هذا الاستعمال إلى بعض بلحارث بن كعب، واستدلوا على هذه اللهجة بقول رؤبة بن العجاج:

بأبِه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبَه فما ظلم

ونقل عن ثعلب قوله: يقال: هذا أبوك وأباك وأبُك، وقد نص النحاة على قلة الإعراب بالنقص في الأب والأخ والحم[52].

وقد افترض إبراهيم أنيس أن إعراب الأسماء الستة بالحروف، إنما هو إعراب لفقه النحاة من لهجات عربية عديدة، فالنحاة الأوائل وجدوا أن قبيلة معينة أعربت هذه

الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت.

(49) يوسف 8.

(50) الأحزاب 40.

(51) شواهد التوضيح والتصحيح ص 97، شرح المفصل جـ1 ص 53.

(52) شرح المفصل جـ1 ص 53، شرح التصريح على التوضيح جـ1 ص 65.

الأسماء بالواو مطلقاً، وقبيلة ثانية أعربتها بالياء مطلقاً، وقبيلة أخرى أعربتها بالألف مطلقاً، فلما جاء النحاة ووجدوا هذه الاستعمالات الثلاثة لفقوا منها قاعدتهم المطردة وهي أن هذه الأسماء: ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء[53].

وهو كلام غريب ويكفي للدلالة على تفاهته وبعده عن وصف الواقع اللغوي الحي أن نرجع إلى أسلوب القرآن الكريم الذي تناسى الرجوع إليه في هذا المقام:

1 ـ لفظة «الأب» مفردة ومضافة إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير غير ياء المتكلم، وهو الاستعمال الغالب في القرآن الكريم، وردت في القرآن الكريم في اثنتين وثلاثين آية على النحو الآتي:

1 ـ منصوبة بالألف في إحدى عشرة آية.

2 ـ مرفوعة بالواو في خمس آيات.

3 ـ مجرورة بالياء في ست عشرة آية.

2 ـ لفظة الأخ مفردة ومضافة إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير غير ياء المتكلم، وهو الاستعمال الكثير في القرآن الكريم، جاءت في أسلوب القرآن الكريم في إحدى وأربعين آية على النحو التالي:

1 ـ منصوبة بالألف في ثماني عشرة آية.

2 ـ مرفوعة بالواو في سبع آيات.

3 ـ مجرورة في ست عشر آية.

3 ـ لفظة «ذو» مضافة إلى اسم ظاهر، جاءت كثيراً في القرآن الكريم في خمس وسبعين آية:

1 ـ منصوبة بالألف في ست عشرة آية.

2 ـ مرفوعة بالواو في خمس وثلاثين آية.

---

(53) من أسرار اللغة ص 273-274.

3 ـــ مجرورة بالياء في أربع وعشرين آية[54] .

والنتيجة واضحة لا لبس فيها ولا غموض ، ورحم الله شاعر العربية الكبير حين قال :

وليس يصح في الأفهـــام شيء إذا احتـــاج النهار إلى دليـــــل

ورأي إبراهيم أنيس في إعراب المثنى ، وجمع المذكر السالم ، لا يختلف عن رأيه في إعراب الأسماء الستة ، فالنحاة لفقوا قاعدتهم في الموضعين من لهجات عربية مختلفة .

ولا أدري إن كان النحاة قد فرضوا قاعدتهم الملفقة هذه على أسلوب القرآن الكريم ، أم أنهم لجأوا إلى إعراب القرآن الكريم وفق هذه القاعدة ، أم أن هذه القاعدة الملفقة في كلام إبراهيم أنيس قد جاءت لتصف الاستعمال الحي الجاري على ألسنة العرب والمطرد في لغة القرآن الكريم ؟

إن اللغة العربية لغة معربة وإعرابها متنوع ، وهو جزء من معناها ودلالة تراكيبها ، وما يقوله إبراهيم أنيس وهـمٌ وباطل وعبث باللغة وعقول أهلها .

2 ـــ المثنى

يعرب المثنى في لغة عامة العرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، نقول : هذان الزيدان ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين .

وقد نسب إلى قبيلة بلحارث بن كعب إعراب الاسم المثنى بالألف دائماً في حالة الرفع والنصب والجر ، كما نسب هذا الاستعمال إلى بطون من ربيعة وإلى كنانة وبني العنبر وبني الهجيم وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة[55] .

(54) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص 2-3 ، 23-24 ، 277-278 .

(55) معاني القرآن جـ2 ص 184 ، شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 349 ، شرح المفصل جـ3 ص 128-129 .

وقد جاء على هذه اللهجة قوله تعالى ﴿ إنْ هـذَانِ لَسَاحِرانِ ﴾[56] في غير قراءة أبي عمرو من السبعة[57] .

وقد ذكر ابن مالك عدة أحاديث نبوية جاءت وفق هذه اللهجة منها :

1 ـــ إياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان .

2 ـــ قالت أم رومان : بينا أنا مع عائشة جالستان .

3 ـــ لا وتران في ليلة .

4 ـــ قول بعض الصحابة : ففرقنا اثنا عشر[58] .

3 ـــ كِلا

لفظ مثنى يدل في العربية على التوكيد ، وقد اجتمعت العرب كما يذكر الفراء على إثبات الألف في كلا في الرفع والنصب والجر ، مع دلالته على التثنية وإضافته إلى الاسم الظاهر ، وقد ذكر الفراء أن قبيلة كنانة تعرب هذه اللفظة إعراب المثنى الصحيح عندما تضاف إلى اسم ظاهر تقول : جاء كلا الرجلين ، رأيت كلي الرجلين ، مررت بكلي الرجلين .

وقد وصف الفراء هذه اللهجة بالقبح مع اعترافه بأنها مضت مع القياس في المثنى[59] .

4 ـــ الملحق بجمع المذكر السالم

عدّ النحاة مجموعة من الألفاظ ملحقة في إعرابها بجمع المذكر السالم مثل : سنون ، عضون ، عليون ، والأعداد من عشرين إلى تسعين وغيرها ، وهي تعرب غالباً بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً .

---

(56) طه 63 .

(57) حجة القراءات ص 454 .

(58) شواهد التوضيح والتصحيح ص 97-98 .

(59) معاني القرآن جـ2 ص 184 ، شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 91-92 .

وقد جاء عن العرب إعراب هذه الألفاظ بالحركات بدل الحروف، فترفع بضم النون وتنصب بفتحها وتجر بكسرها.

قال الفراء في أثناء حديثه عن «عضين» الواردة في القرآن الكريم: رفعها عضون ونصبها وخفضها عضين، ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها فيقول: عضينك ومررت بعضينك وسنينك وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر، وساق على ذلك عدة شواهد شعرية[60].

5 ـــ الذين

اسم موصول دال على جماعة المذكرين، وهو مبني، والياء لازمة له عند عامة العرب إلا كنانة وهذيل، فقد نسب إليهم إعرابه إعراب جمع المذكر السالم.

قال الفراء: وكنانة يقولون: اللذون[61].

وقال الرضي: واللذون في الرفع لغة هذلية[62].

وكنانة وهذيل ضمتهم بيئة واحدة متقاربة.

خامساً: بناء الظروف وإعرابها

1 ـــ قبل وبعد وما حمل عليهما

قال ابن مالك:

واضمم بناء غيرا إن عدمت ... ما له أضيف، ناويا ما عدما
قبل كغير بعد حسب أول ... ودون والجهات أيضاً وعل
وأعربوا نصباً إذا ما نكرا ... قبلاً وما بعده قد ذكرا

(60) معاني القرآن جـ2 ص 92، شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 382.
(61) معاني القرآن جـ2 ص 184.
(62) شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 19.

يقول النحاة : إن هذه الألفاظ الواردة في ألفية ابن مالك ، قبل وما بعدها ، لها أربعة أحوال تُبنى في حالة واحدة منها ، وتعرب في بقيتها[63] .

أ ـــ إعرابها

تعرب هذه الألفاظ إذا أضيفت لفظاً ، أي ذكر بعدها اسم صريح مضاف إليها مثل : جئت قبل زيد .

وتعرب إذا حذف ما أضيفت إليه ونوى لفظه ، قال تعالى ﴿ لِلّٰهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾[64] في قراءة من قرأها بجر قبل وبعد من غير تنوين ، وقد نسبت إلى الجحدري وعون العقيلي .

وتعرب منونة إذا حذف ما تضاف إليه ، ولم ينْوَ لفظه ولا معناه ، مثل قراءة الجحدري وأبي السمال للآية السابقة بالجر والتنوين ومثل قول الشاعر :

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الحميم

وقول الشاعر :

ونحن قتلنا الأزد أزد شنوءة فما شربوا بعداً على لذة خمرا

ب ـــ بناؤها

وتبنى هذه الظروف على الضم إذا أفردت معرفة أو كما يقول النحاة : إذا حذف ما تضاف إليه لفظاً ونوي معناه .

قال تعالى ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ القراءة العامة بضم قبل وبعد ، وقال الشاعر :

لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أينا تعدو المنية أول

---

(63) معاني القرآن جـ2 ص 319-321 ، المقتضب جـ3 ص 174-175 ، شرح ابن عقيل ص 296-297 ، شرح قطر الندى وبل الصدى ص 19-25 .

(64) الروم 4 .

وقال :

أقـب من تحت عريض من عـل

من الواضح أن هذه الظروف مبهمة تحتاج إلى قرينة أو اسم يأتي بعدها يوضح معناها ويزيل إبهامها ، لذا غالباً ما يأتي بعدها اسم مضاف إليها ، وقد يحذف لدلالة المعنى عليه ، واستعمال قبل وبعد الوارد في أسلوب القرآن الكريم ، ربما ناقض ما يقوله النحاة في هذا المقام :

1 ــ في القرآن الكريم تبنى قبل وبعد على الضم إذا لم يضافا إلى اسم ظاهر ، والمعنى يدل على وجوده سواء أسبقتا بمن أو لم تسبقا بها مثل الآية السابقة ، ومثل قوله تعالى ﴿ الآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾[65] وقوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ الْبَاقِينَ ﴾[66].

2 ــ في القرآن الكريم تنصب قبل وبعد بالفتحة ، أو يعربان إعراب الظروف إذا كانا مضافين وغير مسبوقين بالأداة « من » .

قال تعالى ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾[67] وقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ ﴾[68].

3 ــ في القرآن الكريم تجر قبل وبعد بالكسرة إذا كانا مضافين ومسبوقين بمن .

قال تعالى ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاساً ﴾[69]. وقال تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾[70].

(65) يونس 91 .

(66) الشعراء 120 .

(67) النساء 159 .

(68) التوبة 74 .

(69) آل عمران 154 .

(70) الحديد 10 .

هذا هو استخدام قبل وبعد الوارد في القرآن الكريم وهو استخدام واضح لا لبس فيه ولا غموض[71] ولا صلة له بتخريجات النحاة المتهافتة .

2 ـــ بناء حيث ولدن ومع وإعرابها

الأشهر في « حيث » أن تبنى على الضم ، وهي تأتي مسبوقة بمن وغير مسبوقة بها ، ولم يأت بعدها في القرآن الكريم إلا الأفعال الماضية أو المضارعة المثبتة أو المنفية .

قال تعالى ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾[72] .

قال تعالى ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾[73] .

وقد تبنى على الفتح في لهجة بني يربوع وطهية ، كما روي إعرابها عن أسد ، وعن بني فقعس وهم من أسد .

جاء في لسان العرب : قال الكسائي : سمعت في بني تميم في بني يربوع وطهية من ينصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع .

وقال : وسمعت في بني أسد بن الحارث بن ثعلبة وفي بني فقعس كلها يخفضونها في موضع الخفض وينصبونها في موضع النصب[74] .

لدن : ظرف لابتداء الغاية في الزمان أو المكان وهي مبنية على السكون عند أكثر العرب ، ولم تستعمل في القرآن الكريم إلا مسبوقة بمن قال تعالى ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً ﴾[75] .

وقد روى النحاة إعراب لدن عن قبيلة قيس[76] ، وعلى هذه اللهجة جاءت

---

(71) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص 125-128 ، ص 530-533 .

(72) الطلاق 3 .

(73) الحجر 65 .

(74) لسان العرب جـ2 ص 445 ، شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 182 .

(75) النساء 40 .

(76) شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 221 ، شرح ابن عقيل ص 295 .

قراءة أبي بكر عن عاصم الكوفي ﴿لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ﴾[77] إذ أسكن الدال وأشمها الضم، وكسر النون والهاء ووصل الهاء بالياء وقرأ بقية القراء السبعة بما فيهم عاصم في رواية حفص «من لدنه» بضم الدال والهاء وسكون النون[78].

مع : ظرف يدل على المصاحبة وهو ملازم للنصب، وإن كان النحاة يقولون إنها معربة وفتحتها فتحة إعراب لا بناء، ويستدلون على ذلك بقولنا : كنا معاً، منونة، وجئت من معه، مجرورة بمن، وينصون على شذوذ جرها بمن.

والحق أنها مبنية على الفتح، وتنوينها يدل على خروجها من الظرفية إلى الحالية، وجرها شاذ كما قال النحاة.

وقد أسند إلى قبيلة ربيعة وإلى غنم تسكين عين «مع» يقولون : مغْ زيد[79].

وقد جعل سيبويه تسكين عين «مع» من الضرورات الشعرية قال سيبويه : قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر وهو الراعي :

وريشي منكم وهواي معْكم   وإن كانت زيارتكم لماما[80]

سادساً : الممنوع من الصرف (التنوين والجر)

المنع من الصرف هو : حرمان الاسم من التنوين والجر إذا توفرت فيه أسباب معينة، فيرفع بالضمة غير منون، وينصب ويجر بالفتحة غير منون.

والقاعدة العامة عند الأخفش في الاسم الممنوع من التنوين والجر هي : أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً ــ أي في الشعر وغيره ــ لغة الشعراء، وذلك أنهم يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف، فتمرنت على ذلك ألسنتهم فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضاً وعليه حمل قوله تعالى ﴿ سلاسلاً

---

(77) الكهف 2.

(78) حجة القراءات ص 412. البحر المحيط جـ6 ص 96.

(79) شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 232، مغني اللبيب جـ1 ص 333، أوضح المسالك جـ3 ص 148.

(80) الكتاب جـ3 ص 287، شرح المفصل جـ2 ص 128.

وأغلالا﴾ و ﴿قواريرا﴾[81] وقال هو والكسائي: إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة قوم إلا: أفعل منك[82].

1 ـــ فَعَالِ علماً لمؤنث

أتت على هذا الوزن «فعال» أسماء دالة على أعلام مؤنثة مثل: قطام، حذام، وبار، وغيرها، وقد اختلفت اللهجات العربية في معاملة هذه الأسماء إعرابياً.

أهل الحجاز يبنونها على الكسر مطلقاً: هذه حذامِ مررت برقاشِ رأيت وبارِ.

بنو تميم عاملت هذه الأعلام كما يذكر النحاة على النحو التالي:

أ ـــ إذا كان آخر هذا الاسم راء مثل حضار وبار بناه أكثر بني تميم على الكسر.

ب ـــ وإذا لم يكن مختوماً بالراء مثل قطام ورقاش، فإن بني تميم يعربونه إعراب الأسماء الممنوعة من التنوين والجر.

جـ ـــ أقل بني تميم يبني هذه الأعلام المؤنثة على الكسر مطلقاً ختمت بالتاء، أم لم تختم بها[83].

2 ـــ أمس

إذا كان مراداً به ما قبل يومك، وكان غير مضاف، ولا مقترن بالألف واللام، ولم يقع ظرفاً؛ فإن العرب قد اختلفوا في العلامات الإعرابية الظاهرة على آخره:

أ ـــ بعض بني تميم يعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً.

ب ـــ أكثر بني تميم يرفعه بالضمة ويجره بالكسرة عند نصبه وجره.

---

(81) الانسان 4، 15، 16.

(82) شرح الرضي على الكافية جـ 1 ص 106-107.

(83) شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 125-126، شرح ابن عقيل ص 403، أوضح المسالك جـ4 ص 130-131، الكتاب جـ3 ص 277-278.

جـ ــ أهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً[84] .

3 ــ العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط

إذا كان غير أعجمي مثل : هند ودعد ، جاز فيه عند النحاة أحد أمرين :

أ ــ إعرابه إعراب الأسماء الممنوعة من التنوين والجر فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة .

ب ــ إعرابه إعراب الأسماء المصروفة فينون ويجر بالكسرة .

والمنع من الصرف هو الأولى عند النحاة في هذه الحالة .

وقد اختلف النحاة القدماء في تسمية المؤنث بمذكر ثلاثي ساكن الوسط مثل : زيد ، فقال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وأبو عمرو بن العلاء وسيبويه إن القياس يقتضي منعه من الصرف ، وذهب عيسى بن عمر إلى صرفه[85] .

4 ــ أسماء القبائل والبلدان

تمنع من الصرف إذا كان فيها مع العلمية سبب آخر مثل وزن الفعل في : تغلب ويشكر ، والتأنيث في : باهلة ، والعجمة في : خراسان .

فإن لم يكن فيها مع العلمية سبب ظاهر يمنعها من التنوين والجر فالأصل فيها الاستقراء ؛ فما صرفته العرب مثل : ثقيف ومعد يصرف ، وما منعته من الصرف فلا يصرف مثل : سدوس وعمان وهجر ، وقد جاءت عن العرب أسماء دالة على القبائل والأرضين مصروفة وممنوعة من الصرف مثل : واسط وقريش وثمود[86] .

وقد جاء في قراءات القرآن الكريم صرف : ثمود وسبأ ومنعهما من الصرف .

قال تعالى ﴿ أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْداً لِثَمُودَ ﴾[87] ، قرأ حمزة

(84) الكتاب جـ 3 ص 283 ، أوضح المسالك جـ 4 ص 132-134 .

(85) الكتاب جـ 3 ص 240-242 ، شرح ابن عقيل ص 399 .

(86) الكتاب جـ 3 ص 242-253 ، شرح الرضي على الكافية جـ 3 ص 139-140 .

(87) هود 68 .

وحفص بغير تنوين وكذلك في الفرقان 38 والعنكبوت 38 والنجم 51، ودخل معهما أبو بكر في النجم، وقرأ الباقون بالتنوين، وذلك في حال نصب لفظة «ثمود»، وزاد الكسائي عليهم حرفاً خامساً وهو قوله تعالى ﴿ ألا بعداً لثمودٍ ﴾[88].

قال تعالى ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾[89] قرأ أبو عمرو وابن كثير: «من سبأ» بالفتح دون تنوين، وقرأ الباقون بالجر منونة.

وقال تعالى ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ ﴾[90] قرأ أبو عمرو والبزي عن ابن كثير: «لسبأ» غير مصروفة، وبقية القراء السبعة بالصرف[91].

5 ـ وزن فعلان

يمنع وزن فعلان من التنوين والجر إذا كان وصفاً مؤنثه على فعلى مثل: عطشان عطشى، سكران سكرى، إلا في لهجة رويت عن بعض بني أسد، إذ يؤنثون فعلان على فعلانة، ويعمدون إلى تنوينها وجرها فيقولون: أنا عطشانٌ، سقيت عطشاناً، تصدقت على عطشانٍ بشربة ماء.

وإذا احتملت نون فعلان الأصالة والزيادة جاز منع فعلان من الصرف إذا كانت النون زائدة، وصرفه إذا كانت نونه أصلية، مثل: حسّان وقبّان، وشيطان، فإن كانت من حس وقب وشاط منعت من الصرف، وإن كانت من الحسن والقبن والشطن صرفت[92].

6 ـ العلم المنكر

إذا دل العلم على التنكير مثل: فاطمة، حمزة، عمر، عثمان، أحمد، إبراهيم، بعلبك، فإنه ينون ويجر بالكسرة عند النحاة:

---

(88) حجة القراءات ص 344-345، ص 688، معاني جـ2 ص 20.

(89) النمل 22.

(90) سبأ 15.

(91) حجة القراءات ص 525، ص 585، معاني القرآن جـ2 ص 289.

(92) الكتاب جـ3 ص 217، شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 159-160، شرح المفصل جـ1 ص 67.

تقول : رب فاطمةٍ رأيت ، بجر فاطمة منونة .

ونقول : هذا عمرٌ وعمرٌ آخر ، برفع عمر الثاني منوناً .

وهكذا كلما دل العلم على التنكير صرف[93] .

ويذكر النحاة هنا لفظة « سحر » فهي إذا دلت على سحر معين واستعملت ظرفاً مجردة من أل والإضافة منعت من الصرف ، وتصرف إذا فقدت أحد هذه الشروط[94] .

سابعاً : نداء المضاف إلى ياء المتكلم مفرداً أو مضافاً

القاعدة العامة عند سيبويه أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء ، وتبقى الكسرة دليلاً على هذا الحذف تقول : ياربِّ اغفر لي ذنوبي .

وقد نقل سيبويه عن العرب ضم المنادى المضاف عند حذف يائه فيقولون : ياربُّ اغفر لي .

وحكى عن يونس أن ثبات الياء مع المضاف المنادى لغة للعرب في الوصل والوقف يقولون : يا ربي اغفر لي[95] .

قال تعالى ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ ﴾[96] قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي : « يا عبادي » بسكون الياء ، وبقية السبعة بفتحها[97] .

قال تعالى ﴿ يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾[98] قرأ

(93) الكتاب جـ3 ص 198, 202, 224, 279 ، شرح المفصل جـ1 ص 69 .

(94) أوضح المسالك جـ4 ص 129 .

(95) الكتاب جـ2 ص 209-210 .

(96) العنكبوت 56 .

(97) حجة القراءات ص 553 .

(98) الزخرف 68 .

نافع وابن عامر «يا عبادي» بالياء وصلاً ووقفاً، وكذلك أبو عمرو في رواية ابن اليزيدي عن أبيه، وفي رواية الدوري بإثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف.

وقرأ أبو بكر عن عاصم: «عباديَ» بفتح الياء، وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي: «يا عبادِ» بحذف الياء[99].

ويجوز أيضاً بناء المنادى المفرد إلى ياء المتكلم على الفتح عند حذف ياء الإضافة مثل: يا عبدَ، أو ما عبر عنه النحاة بقولهم قلب الكسرة فتحة، ويجوز مد هذه الفتحة حتى تصبح ألفاً فنقول: يا عبداً، كما يجوز إشباع حركة ياء المتكلم إلى الألف فنقول: يا عبد يا[100].

والقرآن الكريم وقراءاته لم يثبتا إلا حذف الياء وبقاء الكسرة دليلاً عليها أو إثباتها ساكنة أو متحركة بالفتح عندما تلتقي بساكن آخر.

ونقول في النداء: يا بن أخي، قال أبو زبيد الطائي:

يا بن أمي ويا شقيق نفسي ... أنت خليتني لدهر شديد

ونص سيبويه على ثبات الياء في هذه الحالة.

ونقل عن الخليل ويونس رواية عن العرب:

1 ـــ يا بن أم، ويا بن عم، بحذف الياء والفتح.
2 ـــ يا بن أمِ ويا بن عمِ، بحذف الياء وبقاء الكسرة.
3 ـــ يا بن أما، قال أبو النجم:

يا بنة عمّا لا تلومي واهجعي

بإشباع الفتحة ومدها حتى تصبح ألفاً.

---

(99) حجة القراءات ص 653-654.

(100) منهاج السالك جـ2 ص 156-157.

وينص سيبويه في خاتمة حديثه عن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم وهو مفرد أو جمع على أن حذف الياء في المفرد وثباتها في المضاف هو القياس[101].

قال تعالى ﴿ قَالَ ابْنَ أُمَّ ﴾[102] قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص : «ابن أمَّ» بفتح الميم، وبقية السبعة بكسر الميم[103].

ويذكر النحاة المتأخرون أن في نداء الأب والأم عشر لغات : يا أبِ يا أبي، يا أبُ، يا أبا، يا أبيا، يا أبتِ، يا أبتُ، يا أبتَ يا أبتا، وكذلك لفظة : الأمّ[104].

قال تعالى ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ ﴾[105]، قرأ ابن عامر : « يا أبتَ » بفتح التاء في جميع القرآن : يوسف 110، مريم 42, 43, 44, 45، القصص 26، الصافات 102، وقرأ الباقون بكسر التاء[106].

والفرق واضح بين قراءات القرآن الكريم الثابتة بالأسانيد المتصلة ومايقوله المقياس النحوي، فالاستعمال اللغوي واضح قليل أما المقياس النحوي فهو مشوش متعدد الوجوه بني في كثير من جوانبه على القياس النظري أو على استعمال قليل شاذ.

---

(101) الكتاب جـ2 ص 213-214.

(102) الأعراف 150، طه 94.

(103) حجة القراءات ص 297-298.

(104) منهاج السالك جـ2 ص 160.

(105) يوسف 4.

(106) حجة القراءات ص 353.

الباب الثاني

مسالك الجوازات في النحو العربي

الفصل الأول

نقل اللغة عن الأعراب بالسماع

أولاً : اتصال النحاة بالبادية العربية ومشافهة الأعراب .

ثانياً : البيئة الجغرافية .

ثالثاً : البيئة الزمانية .

رابعاً : مآخذ على سماع النحاة للغة .

أولاً : اتصال النحاة بالبادية العربية ومشافهة الأعراب

السماع والرواية عن الأعراب من أهم الأصول التي قام عليها بناء النحو العربي المعياري ، وهو أساس سليم ومنهج حميد ، فالأساس في عملية التقعيد المعياري هو سماع اللغة من أفواه أهلها مباشرة ، وتسجيلها ، ومن ثم دراستها وتصنيفها والعمل على تقعيد أحكامها .

وأول ملاحظة تصادف الباحث في مجال رواية اللغة وسماعها عن الأعراب ، أن الذين تنسب إليهم وضع بدايات النحو العربي من مثل أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه لا دور لهم في هذا المقام ، كما أننا لا نجد لهم أي رأي في مسألة لغوية أو نحوية ما ، وبخاصة في الكتب النحوية المتقدمة مثل « كتاب سيبويه » .

سيبويه لم يذكر من النحاة الذين تنسب إليهم وضع لبنات النحو العربي الأولى إلا أبا الأسود الدؤلي وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، وقد ذكر الأول على أنه من الشعراء الذين يستشهد بشعرهم على الظواهر اللغوية ، وهذه هي الأبيات التي استشهد بها ، وقد تنسب بعضها إلى أبي الأسود ، وأهمل نسبة بعضها إليه ، وذكر أن أحد هذه الأبيات هو للشاعر الإسلامي : الأخطل :

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه　　أخوها غذته أمه بلبانها

أموران كانا آخياني كلاهما فكلا جزاه اللّه عني بما فعل
فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر اللّه إلا قليلا
إذا جئت بواباً له قال مرحباً ألا مرحب واديك غير مضيق
لاتنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

وهذا البيت نسبة إلى الأخطل، وتذكر المراجع أنه قد نسب إلى أكثر من شاعر منهم أبو الأسود الدؤلي[1].

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤتٍ نصحه بلبيب[2]

استشهد سيبويه بعجز هذا البيت دون أن ينسبه إلى أحد، وقد نسب إلى أبي الأسود وإلى بشار بن برد وإلى غيرهم.

ويذكر سيبويه عبد الرحمن بن هرمز الأعرج على أنه من القراء الذين يحتج بقراءاتهم، وقد ذكره ثلاث مرات في كتابه مقروناً بما قرأ به من قراءات[3].

وهذا الصنيع من سيبويه يثبت أن دور أبي الأسود وتلاميذه في وضع اللبنات الأولى للنحو العربي لم يتعد الأمور الآتية:

1 ــ وضع علامات تشكيل الحروف في القرآن الكريم.
2 ــ وضع نقاط للحروف يتميز بها كل حرف عن غيره في القرآن الكريم.
3 ــ ملاحظة اللحن الطارىء على الكلام، وإنكاره، والعمل على تقويمه، وإرشاد اللاحن إلى النطق العربي السليم.

وهذه الملاحظات قد تراكمت بمرور الزمن وفشو اللحن حتى طال الأوساط العربية المؤثرة في الحياة، وقد سمح تراكم هذه الملاحظات وعدم جدواها في إصلاح منطق الناس الكلامي بقيام النحو العربي المعياري على يدي عبد اللّه بن أبي اسحاق

(1) شرح أبيات المغني جـ2 ص 570، ص 779-780.
(2) الكتاب جـ1 ص 46, 142, 169, 296، جـ3 ص 42، جـ4 ص 441.
(3) الكتاب جـ2 ص 187، جـ3 ص 134، جـ4 ص 196.

الحضرمي، ومن جاء بعده: وقد استدعى اتجاهُ النحاة نحو المعيارية اهتمامَهم بسماع اللغة النقية، وروايتها عن الأعراب، مما دفع بمن جاء بعد عبد الله الحضرمي مثل أبي عمرو بن العلاء إلى التوجه إلى مضارب الأعراب في البادية، ومخالطتهم لسماع اللغة النقية عنهم.

إن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أوَّل نحوي عمل على تقعيد الظواهر اللغوية، وحرص على اطرادها؛ ومن أهم مظاهر القاعدة القياس عليها، وعبد الله كان أشد تجريداً للقياس[4]، وذلك يعني أنه كان يسعى إلى وضع القاعدة المطردة التي يمكن القياس عليها دون شذوذ.

وهذه الرواية التي ينقلها ابن سلام رواية ذات شقين: فهي تثبت صلة عبد الله باللهجات العربية أو الرواية، وتدل على سعي ابن أبي إسحاق المستمر إلى اطراد القاعدة، وما يضعه من مقاييس.

قالَ: وقلت أنا ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً؟ قال: نعم، قال: قلت: هل يقول أحد الصويق ــ يعني السويق ــ قال: نعم عمرو بن تميم يقولها، وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطرد[5].

وسعي عبد الله بن أبي إسحاق إلى اطراد ما يضعه من مقاييس، دعاه إلى الطعن في كلام العرب، ورده بعكس أبي عمرو بن العلاء الذي كان أشد تسليماً للعرب، ونحن لا نستغرب ذلك من رجل يحاول وضع معايير معينة متسقة، ولهجات العرب المتعددة لا تتيح له هذا الاطراد الذي يحرص على توفره لقاعدته.

كما دفعه جريه إلى اطراد القاعدة وصحة القياس عليها إلى التعرض للشاعر الإسلامي الفرزدق، ووصفه بالخروج عن الحكم المعياري في عدد من أبياته الشعرية[6].

---

(4) طبقات الشعراء ص 6.

(5) طبقات الشعراء ص 7.

(6) معاني القرآن جـ2 ص 182-183.

إن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، كما تذكر الروايات، أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل، وبحث عن العامل في قولته الشهيرة للفرزدق: «بم رفعت أو مجلف»، وسعى إلى تأويل الأساليب حتى تستقيم مع الجادة، وسمع اللغة عن العرب، وفاضل بين اللهجات، واختار قراءة على قراءة، ولحن الشعراء أصحاب السليقة اللغوية، وقد نقل عنه سيبويه في كتابه برغم أنه لم يعاصره ويتلمذ على يديه مباشرة، وبرغم قلة ما نقله سيبويه عن الحضرمي، إلا أنه مهم جداً لاحتوائه على آراء وإجازات وقراءات ومرويات لغوية عن العرب أسندت إلى ابن أبي إسحاق[7]، ولأن سيبويه لم يرو في كتابه إلا عن النحاة وأهل اللغة الذين عاصرهم وتتلمذ لهم ويمثل الحضرمي الاستثناء الوحيد لهذه الظاهرة.

وهذا السعي إلى وضع القاعدة واطرادها نجده عند تلميذه عيسى بن عمر الثقفي، فهو يتهم النابغة الشاعر الجاهلي بالإساءة لقوله:

فبت كأني ساورتني ضئيلة ... من الرقش في أنيابها السم ناقع

لرفعه لفظة «ناقع» في مقياس عيسى بن عمر[8].

ويسعى كذلك إلى تفضيل لهجة على لهجة في خلاف صوتي حدث بينهما، فأهل العالية يقولون: السُّم والشُّهد بالضم، وبنو تميم يقولون: السَّم والشَّهد بالفتح، وقد فضل عيسى بن عمر لهجة أهل العالية[9].

كما أن عيسى بن عمر كان ينزع إلى النصب كلما اختلفت العرب، وغالباً ما ينزع إلى النصب في قراءة القرآن عند اختلاف القراء.

وعيسى من الأساتذة الذين تتلمذ عليهم سيبويه وروى عنهم في كتابه، وقد تعددت هذه الرواية فشملت آراء نحوية لعيسى، رد سيبويه بعضها لعدم سماعها عن

---

(7) الكتاب جـ1 ص 279، جـ2 ص 341، جـ3 ص 44، جـ4 ص 121، 443.

(8) طبقات الشعراء ص 7.

(9) طبقات الشعراء ص 7.

العرب، ومرويات لغوية تضمنت قراءات قرآنية وأساليب مسموعة عن العرب وإنشاد أبيات شعرية[10].

إن الاتجاه إلى المعيارية المتزمتة يبدأ مع هذين العالمين عبد الله الحضرمي وعيسى ابن عمر، كما أن الاتجاه إلى رواية اللغة يتضح مع أبي عمرو بن العلاء، إذ يبدو أنه أول من سن الرحلة إلى البادية وإلى الأعراب في مضاربهم، فقد أقام بين أعراب نجد والحجاز وتهامة مدة طويلة يسمع عنهم اللغة ويدونها، ويقول الرواة: إن دفاتره التي كتبها سماعاً عن العرب قد ملأت بيته إلى السقف.

وقد كان شديد الاحترام لما يسمع ويروى عن العرب، فهو يحتج بالنقل والسماع عن العرب الموثوق بهم، عندما أنكر عيسى بن عمر إجازته للرفع في قولنا: ليس الطيب إلا المسك، فهو يرد عليه بقوله: ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع[11].

وهذه الرواية كما جاءت في مصادرها تؤكد قول الرواة: إن أبا عمرو كان أشد تسليماً للعرب؛ إذ لم يفضل لهجة على لهجة ولم يلجأ إلى المنطق لتسويغ الرفع في هذا المثال والنصب؛ وإنما اعتمد على النقل والسماع عن العرب في الاحتجاج لصحة النصب والرفع في هذا الأسلوب.

ومما يؤكد احترام أبي عمرو بن العلاء للهجات العربية، أنه نقل عن بني تميم ميلهم إلى تسكين حرف الإعراب المرفوع[12] وهو ما ترفضه مقاييس النحاة جميعاً، وقد أكد ذلك بميله إلى تسكين حرف الإعراب في قراءات قرآنية رويت عنه، وهي قراءات صحيحة متصلة السند.

إن أبا عمرو بن العلاء قارىء مجيد، وسبيل القراءة الوحيد هو النقل سماعاً

---

(10) الكتاب جـ2 ص203، جـ3 ص206، جـ1 ص169، جـ2 ص65، جـ1 ص271، جـ2ص 319، جـ3ص16، جـ4ص159، جـ2ص392، جـ3ص545.

(11) إنباه الرواة جـ4ص 130-132.

(12) البحر المحيط جـ1 ص 206.

والتلقي مشافهة، وهذا ما نراه واضحا في نقل أبي عمرو للغة عن الأعراب، فهو ينقل أساليب لغوية مسموعة ويحترمها.

وأبو عمرو بن العلاء من شيوخ سيبويه، وقد نقل عنه في كتابه، وقد شمل هذا النقل رواية قراءات قرآنية، وآراء نحوية، وأساليب عربية نثرية وشعرية، وقد طغت القراءات القرآنية والآراء النحوية التي رواها سيبويه عن أبي عمرو على روايته للغة وسماعها عن العرب.

ومن أهل اللغة الذين ارتادوا البادية العربية أبو الخطاب الأخفش، ويثبت كتاب سيبويه أن الأخفش الكبير قد تنقل في أنحاء الجزيرة العربية: نجد وتهامة والحجاز، ففي الكتاب أساليب لغوية أسند سماعها عن العرب إلى أبي الخطاب(13):

1 ــ وزعم أبو الخطاب ــ وسألته عنه غير مرة ــ أن ناساً من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنو سليم، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت.

2 ــ وقالوا: الكبا، ثم قالوا: الكبوان، حدثنا بذلك أبو الخطاب عن أهل الحجاز.

3 ــ وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو وهذا عمرو، ومررت بزيدي وعمري.

4 ــ وذلك قول بعض العرب في أفعى: هذه أفعىْ، وفي حبلى: هذه حبلىْ، وفي مثنىّ: هذا مثنّىْ، فإذا وصلت صيرتها ألفا، وكذلك كل ألف في آخر الاسم، حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس وهي قليلة.

5 ــ وأما طيء فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف، لأنها خفية لا تحرك قريبة من الهمزة، حدثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب، وزعموا أن بعض طيء يقول: أفعو لأنها أبين من الياء.

---

(13) الكتاب جـ1 ص 124، جـ3 ص 387 جـ4 ص 167، جـ4 ص 181، جـ4 ص 439-440.

6 ــ نِعِـم : محرك العين ، وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل وكسروا كما قالوا : لِعِب .

فهذه النصوص من كتاب سيبويه تؤكد ارتياد أبي الخطاب للبادية العربية المتمثلة في بيئات : نجد وتهامة والحجاز .

والأخفش من أهل اللغة المنقطعين إلى رواية اللهجات العربية ، دون أن يعملوا على تقنينها والتقعيد لها .

وفي الكتاب أساليب أسند سيبويه سماعها عن العرب إلى أبي الخطاب دون عزوها إلى بيئة لغوية معينة ، كما في الأمثلة السابقة .

إن أبا الخطاب رجل لغوي راوية ، وهذا عكس ما نجده عند يونس بن حبيب ، فهو نحوي راوية يقنن لما يسمع ويروي عن العرب ، وقد أكثر سيبويه من الرواية عنه ، وتضمنت هذه الرواية آراء نحوية ليونس ومرويات عن العرب ، ويونس في روايته عن العرب ربما فاق الخليل بن أحمد في هذا المجال ، ولكن جميع روايات يونس عن العرب غير معزوة إلى بيئات محددة .

وقد يلجأ إلى القياس النظري لإجازة استعمالات معينة لم يقلها العرب ، كما هو تعقيب سيبويه على ذلك[14] .

إن المنهج المعياري يبدأ في الرسوخ مع الخليل بن أحمد العقلية الفذة المبدعة ، الرواية والقياس والتعليل والتأويل ونظرية العامل وغيرها من الأصول النحوية نراها قد بلغت النضج والاستواء عند الخليل بن أحمد ، لذا لازمه سيبويه ، وأخذ عنه أخذ المكثر ؛ فاسم الخليل تصريحاً وتلميحاً كثير الترداد في كتاب سيبويه .

وقد روى عنه سيبويه العديد من الأساليب المسموعة عن العرب ، وهي غالباً ما تفقد الإسناد والعزو إلى بيئتها اللغوية المحددة إلا في نصين :

---

(14) الكتاب جـ 4 ص 390-391 ، ص 527 .

1 ـــ حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة فزارة وناس من قيس .
2 ـــ وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون : ردّن[15] .

إن الخليل بن أحمد لم يكن كأبي الخطاب دأبه السماع والنقل عن العرب ، وإنما هو نحوي معياري من الطراز الأول ، يسعى إلى تقنين الأحكام اللغوية واطرادها ، لذا كثر في الكتاب ذكر الخليل مقروناً بآرائه واجتهاداته النحوية المعيارية ، وقلّت الرواية المعتمدة على السماع عنه في الكتاب .

إن الخليل قد أصّل الدرس النحوي العربي مناهج وأصولاً وتقعيداً ، وأكمل هذا المنهج تلميذه سيبويه ؛ بحيث أصبح النحاة بعدهما وإلى اليوم مجرد نقلة لما في الكتاب ، قد يشرحون أساليبه وشواهده ويطورون مناهجه العقلية وبخاصة في مجال الحدود والأقيسة النحوية النظرية ، ولكنهم فيما عدا ذلك عيال على الخليل وكتاب سيبويه .

إن كتاب سيبويه كتاب بني على السماع والرواية عن العرب ، وتضمن آراء النحاة الذين تتلمذ على أيديهم .

وما يثير الاهتمام حرص سيبويه في الغالب على نسبة كل استعمال روي عن العرب إلى بيئته الخاصة في المستويين الصوتي والصرفي .

في الجزء الرابع من كتاب سيبويه ، الذي عالج فيه قضايا صوتية وصرفية أكثر من إسناد اللهجات إلى بيئاتها المحددة مثل : بني تميم[16] وأهل الحجاز[17] وقيس[18] وفزارة[19]

---

(15) الكتاب جـ4 ص 181 ، جـ3 ص 535 .

(16) الكتاب جـ4 ص : 90, 108, 113, 120, 125, 177, 180, 182, 199, 206, 240, 217, 450, 473, 482 .

(17) الكتاب جـ4ص : 90,108,110,118,120,121,179,182,195,206,221,256,417,457,473,482

(18) الكتاب جـ4 ص : 125, 181, 182, 211, 256 .

(19) الكتاب جـ4 ص 181 .

وبنـــي سعـــد[20] وأسد[21] وهذيـــل[22] وأزد السراة[23] وبكـــر بن وائـــل[24] وطيء[25] وربيعة[26] وأهل مكة[27].

وفي الجزء الثالث من الكتاب وهو مقسم إلى قسمين: قسم أول خاص بالدراسة النحوية، وقسم ثان خاص بالدراسة الصرفية، نجد هذه الظاهرة بينة واضحة فقد خلا القسم الأول من إسناد أي أسلوب إلى بيئته العربية المحددة التي روي عنها، بينما جاء في القسم الثاني إسناد بعض الاستعمالات اللغوية إلى بيئاتها الخاصة التي تكلمت بها مثل: بني تميم وأهل الحجاز وأهل العالية، وبني سعد وكعب وغني وبكر ابن وائل وأسد[28].

وقد وصف سيبويه بعض هذه الاستعمالات اللهجية المستندة إلى بيئاتها المحددة بالقلة والرداءة، مما يوحي برفضه لها وعدم اطرادها مع القياس النحوي الموضوع، أو مع الاستعمال الشائع المطرد على ألسنة العرب.

أما في الجزء الأول والثاني اللذين عالج فيهما سيبويه مسائل نحوية أو تركيبية محضة، فقد قل إسناد الاستعمالات اللغوية إلى بيئاتها اللغوية الخاصة، إلا في مواضع قليلة عزا فيها الاستعمالات اللغوية إلى بيئاتها المتمثلة في بني تميم وأهل الحجاز[29] وبني سليم وطيء[30].

---

(20) الكتاب جـ4 ص 182.

(21) الكتاب جـ4 ص: 125, 177, 199, 211, 256.

(22) الكتاب جـ4 ص 30, 440.

(23) الكتاب جـ4 ص 167.

(24) الكتاب جـ4 ص 113, 197.

(25) الكتاب جـ4 ص 181.

(26) الكتاب جـ4 ص 196.

(27) الكتاب جـ4 ص 440.

(28) الكتاب جـ3 ص: 227, 277, 287, 283, 291, 332, 380, 387, 530, 533, 534, 535, 542, 557.

(29) الكتاب جـ1 ص: 57, 224, 329, 373, 374, 384, 385، جـ2 ص: 276, 319, 413.

(30) الكتاب جـ1 ص 124، جـ2 ص 192.

وقد أكثر سيبويه من إسناد السماع اللغوي إلى بني تميم، وإلى أهل الحجاز؛ بينما لم تحظ بقية القبائل والبيئات إلا بنصيب قليل.

وسيبويه كما يروي الاستعمالات اللغوية عن أساتذته بالسماع والرواية، فإنه قد شارك في عملية السماع والرواية عن العرب؛ وإن كان لم يؤثر عنه الترحال إلى مضارب الأعراب في البادية.

والنحاة الأوائل الذين عاشوا في الكوفة قد شاركوا في عملية السماع هذه، فالكسائي يرحل إلى مضارب الأعراب في نجد وتهامة والحجاز كما نصحه الخليل بن أحمد.

وهو يروي عن أعراب فصحاء[31] وقد أكثر من هذه الرواية كما تذكر المصادر القديمة، وإن كانت هذه المصادر تعود فتشكك في رواية الكسائي عن الأعراب، وتتهمه بأنه كان يسمع الشاذ والضرورات فيجعلها قياساً. وأنه روى اللغة عن أعراب الحطيمة وسكان قطر بل، وهم أعراب قد تأثرت لغتهم برطانة العجم.

إن الكسائي قارىء مجيد متمكن من قراءة القرآن، وعلم القراءة علم نقلي لا يعترف إلا بالرواية الصحيحة المتصلة السند، ولا بد أن علم القراءة قد أثر في نقل الكسائي للغة عن الأعراب فتحرى الدقة والسلامة فيما ينقل.

كما أن هذه المصادر لم ترو نصاً واحداً أسند سماعه إلى أعراب الحطيمة، وسكان قطر بل، وغيرها من قرى سواد العراق عن طريق الكسائي.

إن الفراء تلميذ الكسائي ينقل اللغة في كتابه «معاني القرآن» عن بيئات فصيحة تمثلت في: بني تميم وأسد وأهل الحجاز وقريش وأهل مكة والأنصار وهوازن وعليا قيس وسفلى قيس وسليم وعقيل وفزارة وبني عامر، وهذيل وبلحارث بن كعب

---

(31) انظر مثلا البحر المحيط جـ4 ص 216، لسان العرب جـ15 ص 476، جـ20 ص 367، شواهد التوضيح ص 215.

وكنانة ، كما نقل عن ربيعة وبكر لغات فصيحة شاركتها فيها تميم ، كما ينقل عن عكل وقضاعة وغيرها مثل طيء وأهل العالية وحضرموت وكندة[32].

والفراء في كل ما ينقله عن هذه البيئات اللغوية المختلفة يتحرى الدقة والسلامة فيما ينقله .

وكما أخذ النحاة وأهل اللغة عن أعراب البادية ، أخذوها عن الأعراب النازلين بالحواضر ، وقد كثر نقل الفراء عن هؤلاء الأعراب النازلين بالحواضر أمثال : أبي ثروان العكلي وأبي الجراح العقيلي، وأبي القمقام الأسدي وأبي السفاح السلولي وغيرهم من الأعراب الذين ينسبهم إلى قبائلهم، والغالب على نقل الفراء عن هؤلاء الأعراب أنه ينقل عنهم شواهد شعرية سمع إنشادها وروايتها منهم[33] .

وروى سيبويه في كتابه عن أعرابي اسمه : أبو مرهب وعن أعرابي اسمه : أبو ربيعة[34] .

ولكن الرواية عن أعراب الحضر لم تكن ذات شأن كالرواية عن أعراب البوادي الخلص ، لإيمان النحاة أن الاختلاط في الأمصار بين العرب وغيرهم لا بد أن يلحق ضيماً وفساداً في لغة الأعرابي .

وهكذا نرى أن الرواية عن الأعراب في بواديهم كما جاءت في « الكتاب » و « معاني القرآن » قد أصبحت أساساً في درس النحو العربي ، وعماداً يرتكز عليه النحاة في إشادة صرح القاعدة النحوية المعيارية ، وهي رواية قام بها أبو عمرو بن العلاء وأبو الخطاب الأخفش والخليل بن أحمد وعلي بن حمزة الكسائي ، الذين توجهوا إلى بوادي

---

(32) معاني القرآن جـ1 ص : 41, 56, 91, 109, 174, 190, 212, 215, 232, 253, 286, 323, 382, 447, 460 ، جـ2 ص : 9, 23, 39, 40, 42, 59, 78, 92, 106, 124, 130, 152, 153, 164, 184, 189, 204, 212, 223, 230, 256, 311, 320, 333, 356, 358, 391 جـ3 ص : 107, 125, 156, 243, 246, 254, 273, 282 .

(33) معـــاني القـــرآن جـ2 ص 421، جـ3 ص 15 ، جـ1 ص 139 ، جـ1 ص 140، جـ2 ص 13 ، جـ1 ص 435 جـ3 ص 268، جـ2 ص 290 ، جـ1 ص 14, 42, 56, 67, 161 ، جـ2 ص 42 ، ص 311 ، جـ3 ص 34 ، وغيرها .

(34) الكتاب جـ1 ص 328 ، ص 324 .

نجد وتهامة والحجاز لجمع اللغة وتسجيلها مباشرة من أفواه الأعراب، وإذا كانت رواية النحاة عن الأعراب البداة قد انقطعت بعد هؤلاء الشيوخ، فإن اللغويين والرواة أمثال الأصمعي وأبي زيد الأنصاري وأبي عمرو الشيباني وابن الأعرابي، قد استمروا في المحافظة على هذا المنهج، وزودوا النحاة بالمادة اللغوية التي تبنى عليها القواعد والأحكام، ولكن رواية هؤلاء اللغويين في نظري لم تكن ذات نفع في إرساء القواعد المعيارية، لأن هذه القواعد بعد ظهور «الكتاب» قد أصبحت قواعد معيارية متكاملة البناء متأصلة؛ فلم تعد للرواية تلك الأهمية التي اكتسبتها في عهد أبي عمرو والخليل وأضرابهما، وربما كانت رواية النوادر والأشعار والحكايات ومتن اللغة هي الغالبة على هؤلاء اللغويين الرواة.

ثانياً: البيئة الجغرافية

شاهد النحاة الأوائل اللحن في الكلام، والخطأ في تراكيب العربية، والتغير في نطق أصواتها ومخارجها وصيغها الصرفية ودلالة ألفاظها ينمو في الحواضر التي مصرت بعد الإسلام مثل البصرة والكوفة وغيرها بفعل الاختلاط الحادث بين العرب والعجم في هذه الأمصار.

وقد سعى العباقرة من العرب والمستعربين إلى المحافظة على نقاء اللغة العربية لغة القرآن الكريم والدولة الناشئة، وقد استلزم ذلك رواية اللغة عن الأعراب مشافهة وسماعاً، وقد اشترط النحاة، فيمن يسمعون عنه اللغة، ويسجلونها، البعد عن مواطن الاختلاط بالعجم، أو القرب منهم، لأن الاختلاط كما رأوا في الأمصار نتج عنه اللحن في العربية والانحراف بها إلى وجهة لم تألفها.

لقد رفض النحاة الاحتجاج بكلام العرب المخالطين للعجم أو المجاورين لهم قبل الإسلام وبعده من مثل قبائل اليمن التي احتلها الأحباش، ومن بعدهم الفرس، ولم يتخلصوا من نيرهم إلا بعد الإسلام، ومن مثل القبائل العربية التي جاورت الفرس وخالطتهم في سواد العراق مثل بكر وتغلب ابني وائل ولخم والنمر وعبد القيس الأسديين

سكان البحرين، وكذلك القبائل العربية المجاورة للروم والمختلطة بهم في الشام مثل غسان وعاملة من قضاعة.

كما رفضوا أخذ اللغة عن حواضر الحجاز مثل الطائف ومكة، وكذلك اليمامة حيث مساكن بني حنيفة، وقد علل النحاة ذلك بالقول: إن التجار الأجانب قد أقاموا بالطائف واليمامة وأثروا سلباً في سلائق أهلها اللغوية الموروثة، وإن أهل مكة قد اختلطوا بالعجم بعد الإسلام ففسدت لغتهم، وفقدت صفاءها ونقاءها.

وقد جاء في معاني القرآن للفراء وصفه لظاهرة لغوية انتشرت بين الأنصار سكان المدينة بأنها من المرفوض، وبأنها ليس مما يبنى عليه.

قال: إلا أن من العرب وهم قليل من يقول في: المتكبر: متكبّر، كأنهم بنوه على: متكبّر، وهو من لغة الأنصار وليس مما يبنى عليه، قال الفراء: وحدثت أن بعض العرب يكسر الميم في هذا النوع إذا أدغم فيقول: هم المِطّوّعة والمِسّمع للمستمع وهم من الأنصار، وهي من المرفوض[35].

إن القاعدة العامة عند النحاة لرواية اللغة وسماعها هي: بُعد المتلقى عنه عن مواطن الاختلاط بالعجم، وأن يكون من الأعراب الموغلين في البداوة.

إن رفض النحاة أخذ اللغة عن عرب اليمن والشام وسواد العراق قد يكون له ما يسوغه، أما رفضهم لأخذ اللغة عن سكان الطائف واليمامة فقد سوغوه بسبب واه ضعيف، إن لم نقل بسبب ساذج بسيط، فليست للتجار الأجانب تلك الكثرة العددية التي تؤهلهم لفرض لغتهم أو التأثر بها على سكان هاتين المنطقتين، وكذلك برروا عدم سماعهم للغة عن أهل مكة بسبب ضعيف، والغريب أن النحاة وأهل اللغة طالما لهجوا بصفاء لغة قريش وفصاحتها، وبعدها عن المسترذل والوحشي والغريب من كلام العرب، وأن قريشا قد تخيرت لهجتها هذه من لهجات العرب، بحيث أصبحت لهجة محترمة تفرض نفسها على العرب قاطبة.

---

(35) معاني القرآن جـ2 ص 153.

قال أحمد بن فارس: أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم، أن قريشا أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة... وكانت قريش مع فصاحتها، وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم ولا عجرفية قيس ولا كشكشة أسد ولا كسكسة ربيعة ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس مثل: تِعلمون ونِعلم ومثل شِعير وبِعير[36].

وهذا كلام خطابي لا سند له من العلم دعت إليه أمور دينية في المقام الأول، فالرسول الكريم عليه الصلاة والسلام من قريش وقد أُنزل عليه كتاب سماوي بلغ قمة الفصاحة وذروة البلاغة، وقد عجز العرب عن الإتيان بأقصر سورة منه برغم تحديه لهم، وهذا النبي كان قديراً في استعمال اللغة، لذا قالوا: إن لهجة قريش هي خير اللهجات العربية جميعاً.

والنحاة في هذا المقام ينسون أمراً مهماً وهو أنه قد كانت لعرب الجزيرة جميعاً لغة نموذجية موحدة جاءت في أشعارهم وخطبهم ومنافراتهم وأمثالهم، وهذه اللغة الأدبية هي التي أنزل بها القرآن الكريم، ودعا بها الرسول ﷺ إلى دين الله في مواعظه وخطبه ولقاءاته بوفود العرب، وقد افترض النحاة أن هذه اللغة الأدبية الموحدة هي لهجة قريش التي نزل بها القرآن ودعا بها النبي.

للعربية لهجات عديدة هذا ما أقرته قراءات القرآن الكريم، ولهجة قريش إحدى هذه اللهجات، فهي فرع من فروع الأصل، وليست هي الأصل لهذه الفروع، ومن الخطل أن نعامل لهجة قريش على أنها اللغةُ الأدبية الموحدة التي سادت شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام ونزل بها القرآن الكريم.

والنحاة يقررون أنهم لم يأخذوا اللغة عن سكان مكة عندما توجهوا إلى جمع

---

(36) الصاحبي ص 52-53.

اللغة وتدوينها عن أفواه العرب لفسادها بالاختلاط، وهذا ما لا يقره الواقع التاريخي، فقريش صاحبة تجارة تطوف بها الحبشة والشام واليمن وبلاد فارس، وهو تطواف يفرض عليها الاختلاط بهذه الأمم، وهي أمم غير عربية الأصل في معظمها، وهذا الاختلاط له آثاره التي ستطال اللغة حتماً.

وقريش قبيلة موسرة اجتلبت الرقيق والإماء لقضاء مصالحها التي تأنف من مزاولتها، وهذا الرقيق كان في معظمه رقيقاً مجتلباً من خارج الجزيرة العربية، وقد قام على خدمة البيوت والعناية بشؤون الرضع والأطفال.

وقد أدركت قريشٌ مخاطرَ الرحلةِ إلى الخارج للتجارة ووجود الرقيق الأجنبي في دورها، فبعثتْ بأبنائها إلى الباديةِ ليكتسبوا عاداتِ الباديةِ اللغويةِ السليمةِ.

إن لهجةَ قريش إحدى اللهجاتِ العربيةِ ولا تمتازُ عن أيٍّ منها، بل لو طبقنا مفهومَ النحاةِ لنقاءِ اللغةِ وفصاحتها لكانت لهجةُ قريشٍ من اللهجاتِ غيرِ المعترفِ بسلامتِها.

لقد ارتبط اللحنُ في الكلامِ باختلاطِ العربِ أو مجاورتهم لغيرهِم من الأممِ في أذهانِ النحاةِ، لذا اشترطُوا في البيئاتِ التي دونوا عنها اللغةَ أن تكونَ بمنأىً عن تراطنِ الأعاجم، وقد تمثلتْ هذه البيئاتُ في: نجدٍ والحجازِ وتهامةَ وما تضمه من قبائلَ بدويةٍ، وهذه البيئاتُ تمثل وسطَ شبه الجزيرة العربية، وهي قد ضمت قبائلَ قيسِ عيلان وتميمٍ وأسدٍ وهذيلٍ وكنانةَ وطيء وغيرها.

وهذه القبائلُ ترجع إلى أصولٍ عدنانية ما عدا قبيلةَ طيء فإنها قبيلةٌ يمانيةٌ قحطانية هاجرتْ إلى شمال الجزيرةِ واستوطنت جبلي: أجأ وسلمى في نجد.

وينص السيوطي على أن النحاة لم يأخذوا عن كنانةَ وطيء كافةً وإنما أخذوا عن بعضهم، ولا أدري ما المقياس الذي وضعه النحاة حتى نقلوا اللغة عن بعض هاتين القبيلتين وأهملوا الأخذ عن بعضهما الآخر، فهما قبيلتان بدويتان تعيشان ضمن المناطق الجغرافية التي ارتضى النحاة سماع اللغة عن أهلها.

إن النحاة كانوا على حق عندما وضعوا هذا المقياس لرواية اللغة وسماعها عن العرب : البعد عن تراطن العجم اختلاطاً أو مجاورة ، ولكنهم من ناحية أخرى قد مدوا السماع على مستوى المكان امتداداً واسعاً ، مما كان له أثره السيء على القاعدة النحوية المعيارية ، فجاءت قاعدة غير مطردة في معظم الأحيان تنقضها الجوازات النحوية والأساليب الشاذة والقليلة والاستعمالات الخاصة بالشعر .

ثالثاً : البيئة الزمانية

قسم النحاة المادة اللغوية المستشهد بها إلى قسمين :

1 ــ مادة لغوية نثرية

2 ــ مادة لغوية نظمية .

والنثر يشمل كلام الله سبحانه وكلام نبيه وكلام العرب ، وقد وضع النحاة حداً زمانياً لصحة الاحتجاج بالنثر والشعر ، فكلام الناس يجوز الاحتجاج به إلى منتصف القرن الرابع الهجري ، والشعر لا يجوز الاحتجاج به بعد منتصف القرن الثاني الهجري .

والحق أن العصرَ الذهبيَّ للاحتجاج بكلام العرب شعراً ونثراً لا يتجاوز مدةً معينة ، هي المدة التي تمتد من عصر أبي عمرو بن العلاء (154هـ) إلى عصر الكسائي (189هـ) بالنسبة إلى المادة اللغوية المحتج بها على تقعيد القواعد وتقرير الأحكام النحوية المعيارية ، ففي هذه الفترة جُمِعَتْ مادةٌ لغويةٌ أُصِّلَ من خلالها المنهجُ المعياري للدرس النحوي تأصيلاً متكاملاً ، بحيث اكتفى النحاة في الغالب بعد ظهور (الكتاب) لسيبويه بالتطواف حوله ، دون أن يضيفوا إليه ما لا خطر له في الدرس النحوي وأصوله النقلية والعقلية ، وقد أدتِ الروايةُ اللغويةُ دورَها في هذه الفترةِ ولم تعد ذاتَ نفعٍ وفائدة واستنفدت غرضَها .

وجميع النصوص ــ ما عدا القرآنَ الكريمَ ــ اللغوية شعراً كانت أم نثراً قد وصلت إلينا عن طريق الأعراب الذين ضمتهم هذه الفترة ، فالشعر الجاهلي وصدر الإسلام قد وصلنا عن طريق الرواية الشفوية وعن أعراب هذه الفترة ، وهي رواية تتسم

بالتعدد وربما التغير والانحراف، وإن كان هذا التعدد في الرواية الشعرية لا يخرج عما ألف من قوانين العربية ونظم أحكامها، وقد استغل النحاة هذا التعدد في رواية الأشعار في رد الرواية المخالفة لقواعدهم واللجوء إلى إصلاحها وإعادة صياغتها من جديد لتوافق الحكم المعياري الذي استنبطوه، وفي الاعتماد على اختلاف الرواية لاستنباط قاعدة مناقضة لظاهرة لغوية معينة كما في الجوازات النحوية.

إن المؤرخين لحركتنا اللغوية يقولون: إن الاحتجاج بالنثر قد امتد به الزمن إلى منتصف القرن الرابع الهجري، ويستدلون على ذلك بما رواه المبرد عن عمارة بن عقيل حفيد الشاعر الأموي جرير[37] وغيره، وبما رواه ابن جني عن أبي عبد الله الشجري[38].

وهذا قول فيه شيء من الحق، وفيه بُعد عن الصواب، فرواية المبرد وابن جني عن هؤلاء رواية قليلة، وهي غالباً ما كانت حول إنشاد بيت أو أبيات، وهي على قلتها لا تصنع قاعدة ولا تضع قياساً.

وابن جني قد رد بعض ما سمعه عن أبي عبد الله الشجري وغيره، يقول مثلاً: وسمعت الشجري أبا عبد الله غير دفعة يفتح الحرف الحلقي في نحو: يَعدو وهو محَموم، ولم أسمعها من غيره من عقيل، فقد كان يرد علينا منهم من يؤنس به ولا يبعد عن الأخذ بلغته، وما أظن الشجري إلا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين ... وهذا ما قاسه الكوفيون وإن كنا نحن لا نراه قياساً، ولكن مثل: يَعَدو وهو مَحَموم، لم يرو عنهم فيما علمت فإياك أن تخلد إلى كل ما تسمعه بل تأمل حال مورده وكيف موقعه من الفصاحة فاحكم عليه وله[39].

(37) المقتضب جـ4 ص 199، الكامل في اللغة والأدب جـ1 ص: 11، 22, 26, 93, 130, 148, 170, 213.

(38) الخصائص جـ1 ص: 78, 240، 242, 250, 338, 371، جـ2 ص 9, 26, 55, 307، جـ3 ص 280.

(39) الخصائص جـ2 ص 9-10، وانظر ما قبلها.

وقد شكك أبو حاتم في رواية عمارة بن عقيل وقال عنه: إنه ممن لا يجب أن يؤخذ عنه[40].

إن ما روي من كلام العرب شعراً ونثراً لبناء قاعدة نحوية معيارية قد وصلنا خلال فترة محددة كما قلنا، وإذا كان الشعر قد وصلنا من خلال رواة عاشوا في هذه الفترة ــ الجاهلي وصدر الإسلام الأول ــ فإننا تجاوزا نقول: إن بيئة الشعر الزمانية تمتد من العصر الجاهلي إلى بداية العصر العباسي الأول، بناء على ما سجله النحاة وبخاصة سيبويه من شواهد شعرية محتج بها، وإذا كان النثر قد حد ببيئة جغرافية معينة فإن الشعر لم تكن له بيئة جغرافية محددة، وخير ما ترجع إليه في هذا المقام هو كتاب سيبويه العظيم:

1 ــ احتج سيبويه في كتابه بشعر الشعراء الجاهليين مثل: أوس بن حجر والمهلهل بن ربيعة وامرىء القيس وزهير بن أبي سلمى والنابغة الذبياني وطرفة بن العبد وعنترة بن شداد وغيرهم من الشعراء الجاهليين.

2 ــ استشهد سيبويه في كتابه بشعر الشعراء المخضرمين أمثال: حسان بن ثابت والحطيئة والخنساء وعمرو بن معد كرب والعباس بن مرداس وكعب بن حزام وحميد بن ثور الهلالي وغيرهم.

3 ــ احتج بشعر الشعراء الإسلاميين الذين أظلتهم الدولة الإسلامية حتى بداية العصر العباسي الأول مثل: هدبة بن الخشرم، وقيس بن ذريح وعبد الله بن قيس الرقيات وعدي بن الرقاع وزياد الأعجم والطرماح والكميت والقطامي وجرير والفرزدق والأخطل وإبراهيم بن هرمة وأبي حية النميري وغيرهم.

وهؤلاء الشعراء يرجعون إلى بيئات زمانية مختلفة كما يرجعون إلى بيئات جغرافية متباينة.

إن سيبويه وأساتذته لم يفرقوا في مجال الاحتجاج بالشعر بين شعراء البادية المحتج بلغتها وغير المحتج بلغتها، وشعراء الحضر فهو في كتابه قد استشهد:

(40) المرجع السابق جـ3 ص 295.

1 ـــ بشعر أهل اليمن مثل: عمرو بن معد يكرب وعبد يغوث بن وقاص والمقنع الكندي.

2 ـــ بشعر سواد العراق والشام مثل شعراء تغلب وبكر ابني وائل ومنهم الأخطل والقطامي والأغلب العجلي وعمران بن حطان الشيباني وأبو النجم العجلي، كما احتج بشعر عدي بن الرقاع العاملي، وعاملة بطن من قضاعة اليمنية التي هاجرت إلى الشمال، وقد عاشت عاملة في الشام.

3 ـــ بشعر شعراء الحواضر مثل: حسان بن ثابت وكعب بن مالك وأمية بن الصلت وعدي بن زيد العبادي والمثقف العبدي وعمر بن أبي ربيعة وسواهم، وهم يرجعون إلى بيئات المدينة ومكة والطائف والحيرة والبحرين.

كما أن سيبويه في مجال احتجاجه بالشعر لم يفرق بين الشعراء الذين يرجعون إلى أصول عربية خالصة، وبين الشعراء الذين ينتسبون إلى العربية بالولاء، فهو قد استشهد بشعر الشعراء الموالي مثل: سحيم عبد بني الحسحاس ونصيب بن رباح وأبي عطاء السندي، وبعض هؤلاء الشعراء الموالي لم يتخلص من لكنته الأعجمية بعد مثل عبد بني الحسحاس وأبي عطاء السندي[41].

كما استشهد بشعر زياد الأعجم، وهو من بني أسد من بني عبد القيس سكان البحرين، وقد عاش في اصطخر بفارس، ويقول الرواة: إنه كانت فيه لكنة، وكان كثير اللحن في كلامه، ولذلك قيل له: الأعجم، لفساد لسانه بفارس[42].

كما احتج سيبويه في كتابه بشعر شعراء لم يكن الرواة يثقون في سلامة سلائقهم اللغوية لتأثرها برطانة العجم وسهولة حياة الحاضرة مثل أمية بن الصلت وعدي بن زيد العبادي والطرماح بن حكيم والكميت بن زيد الأسدي.

الشعر كما نرى من خلال (الكتاب) لم تكن له بيئة جغرافية محددة، وقد يغفر

(41) الشعر والشعراء جـ1 ص 320، جـ2 ص 652 عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار الثقافة ـــ بيروت ط 4 1980م.

(42) الشعر والشعراء جـ1 ص 343-345.

ذلك أن الشعر يصاغ في قالب لغوي متحد الخصائص، كما أن الرواة يعملون على تثقيفه وإصلاحه، ونحن إذا درسنا شعر هؤلاء الشعراء جميعاً لم نجد بينه فرقاً في صياغة التراكيب وجمال موسيقاه ومتانة الأساليب وقوتها.

1 ـــ النحاة المتأخرون وإضافة مصادر جديدة

تشدد النحاة القدامى في عملية سماع اللغة وروايتها فقصروا الاحتجاج على مدة زمنية معينة، ورفضوا الاعتداد والاستشهاد بالقراءات القرآنية المخالفة لما توصلوا إليه من قواعد معيارية، وصمتوا عن الاحتجاج بصحة الحديث النبوي إلا في مواضع قليلة من مؤلفاتهم لم ينسبوها إلى النبي ﷺ.

وقد حاول بعض النحاة المتأخرين خرق هذه الحدود في الاحتجاج فعملوا على توسيع الاحتجاج ورفده بمواد جديدة؛ وقد تمثلت هذه الروافد في: الاحتجاج بشعر الشعراء المحدثين والحديث النبوي، والاعتداد بالقراءات المرفوضة.

2 ـــ الاحتجاج بشعر الشعراء المحدثين أو المولدين

آخر الشعراء الذين يجوز الاعتداد بشعرهم والاحتجاج به في تأصيل القواعد النحوية المعيارية هما: ابن هرمة وأبو حية النميري، كما يثبت كتاب سيبويه.

وقد حاول النحاة المتأخرون التوسع في الاحتجاج بالشعر المحدث فأجازوا الاستشهاد بشعر بشار وأبي تمام وأبي نواس والمتنبي وأبي العلاء وغيرهم، وأول من حاول ذلك الزمخشري في تفسيره «الكشاف» فقد أجاز الاحتجاج بشعر أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، وهو شاعر محدث لم يعش في عصر الاحتجاج، قال الزمخشري عندما تعرض لتفسير قوله تعالى ﴿ وإذا أظلم عليهم قاموا ﴾[43]: و«أظلم» يحتمل أن يكون غير متعد وهو الظاهر، وأن يكون متعدياً منقولاً من: ظلم الليل، وتشهد له قراءة يزيد ابن قطيب «أُظلم» على ما لم يسم فاعله، وجاء في شعر حبيب بن أوس:

---

(43) البقرة 20.

همـا أظلمـا حالي ثمت أجليـا ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب

وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية فاجعل مايقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه[44] .

ويبدو أنه لم يزد على الاحتجاج بهذا البيت في تفسير الكشاف ، أما في كتابه (المفصل في صنعة الإعراب) فقد التزم بالحد الزماني الذي وضعه النحاة لصحة الاحتجاج بالشعر ، فلم يستشهد بشعر لشاعر محدث أو مولد من أمثال أبي تمام وغيره ، ولم يأت في كتابه إلا ببضع أبيات لشعراء محدثين ذكرها لبعدها عن قياس العربية ، وذكر أن العلماء قبله قد استبعدوها وحكموا عليها بالخطأ :

أ ــ ذكر بيت ربيعة الرقي

لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والأغرّ ابن حاتم

وقال عنه : فقد أباه الأصمعي ، ولم يستبعده بعض العلماء عن القياس .

ب ــ ذكر بيت أبي نواس الحسن بن هانيء

كأن صغـرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب

وقال : إن أبا نواس قد خطىء في هذا الاستعمال[45] .

وإذا كان الزمخشري لم يستشهد في كتابه المفصل بشعر المحدثين ، فإنه قد أكثر في هذا الكتاب من الاحتجاج بالحديث النبوي كما سنذكر .

إن دعوة الزمخشري إلى صحة الاحتجاج بشعر أبي تمام المحدث ، قد وجدت أذناً صاغية عند الرضي شارح (كافية ابن الحاجب) ومن لحق به من النحاة ، ففي الشرح نجد الرضي يحتج بأبيات شعرية عديدة نظمها شعراء محدثون أو مولدون من مثل :

(44) الكشاف جـ1 ص 220-221 .

(45) المفصل ص 163, 235-236 .

أشجع السلمي وأبي نواس وأبي تمام والمتنبي وبشار بن برد والحسين بن مطير وربيعة الرقي ومحمد بن يحيى اليزيدي، وابن دريد اللغوي، وابن سينا الفيلسوف، وقد بلغ مجموع هذه الشواهد الشعرية حوالي ثمانية عشر شاهداً.

وقد احتار محقق شرح الرضي على الكافية في تفسير هذه الظاهرة، فقال عن بيت أورده الرضي لأبي نواس «وأبو نواس من المحدثين الذين جاؤوا بعد انقضاء عهد الاحتجاج بالشعر، قال البغدادي: أورده على أنه مثال لا شاهد».

وقال عن بيت للمتنبي أورده الرضي «والرضي يورد كثيراً من شعر المتنبي في هذا الشرح وقلنا: إنه إما للتمثيل أو أن الرضي ممن يرون صحة الاستشهاد بمثل شعر المتنبي وأبي تمام».

وقال في آخر هذا الشرح تعليقاً على بيت لابن دريد اللغوي احتج به الرضي «هذا من مقصورة ابن دريد المشهورة ولم يذكره الشارح للاستشهاد، وإن كان ابن دريد من أئمة اللغة المتقدمين، وقد يكون من رأيه صحة الاستشهاد بقوله كما يفعل ذلك مع المتنبي وأبي تمام وأمثالهم»[46].

وحيرة المحقق تجاه ذكر الرضي لأشعار المحدثين في كتابه واضحة من خلال هذه النصوص وغيرها، ولو اتبع النهج السليم دون التأثر برأي البغدادي في هذه المسألة لوصل إلى النتيجة الحاسمة التي لا غبار عليها: وهي أن الرضي يرى صحة الاحتجاج والاستشهاد بشعر الشعراء المحدثين أو المولدين.

وقد استشهد الرضي في كتابه بهذا الشاهد الشعري:

لِدُوا للموت وابنوا للخراب ... فكلكم يصير إلى ذهاب

دون عزو ونسبة إلى شاعر معين، وقد نسب المحقق شطره الأول إلى الإمام علي ابن أبي طالب نقلاً عن البغدادي[47].

(46) هوامش شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 194، 226، جـ4 ص 99، 465، 412.

(47) شرح الرضي على الكافية جـ4 ص 284.

وهذا البيت موجود في ديوان الشاعر العباسي : أبي العتاهية ، مع تغير طفيف في كلمة القافية ، فهي في الديوان تباب بدل ذهاب[48] ، وهذا البيت أشبه ما يكون بشعر أبي العتاهية الزهدي الذي يذكّر دائماً بالموت وفناء الدنيا .

وقد أكثر ابن هشام من الاحتجاج بشعر الشعراء المحدثين في مصنفاته من مثل : محمود الوراق وأبي نواس وابن الرومي وأبي تمام والمتنبي ومطيع بن إياس ومسلم بن الوليد وأبي العتاهية وابن المعتز وأبي العلاء المعري وغيرهم .

وهو لا يذكر هذه الأبيات لمجرد التمثيل بها وزيادة الفائدة ، كما يقول البغدادي[49] وإنما للاحتجاج والاستشهاد بها ، وخير دليل على ذلك دفاعه الشديد عن أبيات محدثة أو مولدة وصفت من قبل بعض النحاة باللحن والبعد عن القياس :

أ ـــ قال أبو الطيب المتنبي

ولـو قلـم ألقيـت في شق رأسه　　　من السقم ما غيّرتُ من خط كاتب

عقب عليه ابن هشام بقوله : إن بعض النحاة قد ذكر أن المتنبي قد لحن في هذا البيت لأنه لا يمكن أن يقدر : ولو ألقي قلم ، وقد رد ابن هشام ذلك بقوله : إن البيت روي بنصب « قلم » ورفعه ، وهما صحيحان ، والنصب أوجه بتقدير : ولو لابست قلما ، والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى أي : ولو حصل قلم .

ب ـــ قال أبو العلاء المعري

يذيب الرعـب منـه كل عضـب　　　ولـولا الغمـد يمسكـه لسالا

وقد لحّن جماعة من النحاة أبا العلاء لذكره خبر لولا « يمسكه » وهو واجب الحذف عندهم ، وقد رد ابن هشام ذلك بقوله : إن إعراب لفظة « يمسكه » هنا خبراً لـ لولا » ليس بجيد لاحتمال أن تكون لفظة يمسكه بدل اشتمال[50] .

---

(48) ديوان أبي العتاهية ص 46 ، دار بيروت للطباعة والنشر 1980 م .

(49) شرح أبيات المغني جـ1 ص 46 .

(50) مغني اللبيب جـ1 ص 269 ، ص 273 .

وقد دافع ابن مالك قبله عن تخطئة النحاة لذكر المعري خبر لولا في هذا البيت، فقال: إن خبر لولا على ثلاثة أنواع: خبر يجب حذفه، وخبر يجب ذكره، وخبر يجوز فيه الحذف والإثبات، وبيت أبي العلاء المعري من هذا النوع الأخير عنده[51].

جـ ـــ قال أبو نواس

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب

دافع ابن هشام عن هذا البيت بقوله: إن أفعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة، ربما استعمل مطابقاً مع كونه مجرداً من التعريف بأل أو بالإضافة[52].

إن النحاة المتأخرين قد حاولوا توسيع الاحتجاج بالمادة اللغوية بإجازتهم صحة الاستشهاد بشعر الشعراء المحدثين.

ابن مالك مثلاً يرى أن ما قد تزاد مع الباء وتكفها عن العمل، واستشهد على ذلك بقول مطيع بن إياس:

فلئن صرت لا تحير جواباً لبما قد ترى وأنت خطيب

فما الداخلة على الباء قد كفتها عن العمل، وأحدثت مع الباء معنى التقليل[53].

إن هذه الشواهد تكفي للدلالة على أن النحاة المتأخرين وقد سدت في وجوههم طرق رواية اللغة وسماعها، قد حاولوا إضافة مصدر جديد للمادة اللغوية المحتج بها وهي أشعار الشعراء المحدثين أو المولدين.

3 ـــ الاحتجاج بالحديث النبوي وكلام الصحابة

نعلم أن ابن مالك من النحاة المتشددين في الأخذ بالحديث الشريف والاعتداد

(51) شواهد التوضيح والتصحيح ص 67، أوضح المسالك جـ1 ص 221.

(52) مغني اللبيب جـ2 ص 381.

(53) مغني اللبيب جـ1 ص 310، شرح أبيات المغني جـ5 ص 295.

به في بناء القاعدة المعيارية، وخير مثال على ذلك كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح).

ولعل أول النحاة المجيزين لصحة الاحتجاج بالحديث النبوي الزمخشري، فهو يستشهد في هذا الكتاب بالحديث النبوي، ويشير إلى ذلك صراحة من مثل:

1 ــ وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه: هؤلاء المحمدون بالباب.

2 ــ وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام [ألا أخبركم بأحبكم إليّ، وأقربكم مني مجالس يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقاً، الموطؤون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم إليّ، وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة: أساوئكم أخلاقاً، الثرثارون، المتفيقهون].

3 ــ وفي حديث طلحة رضي الله عنه: فوضعوا اللج على قفيّ[54] وغيرها.

واستشهاد الزمخشري بالحديث النبوي يعتبر قليلاً، إذا قارناه باحتجاج الرضي بالحديث الشريف في شرحه لكافية ابن الحاجب، فهو كثير الاحتجاج بالحديث في شرحه هذا[55].

كما أكثر الرضي من الاحتجاج بكلام الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه[56] معتمداً في ذلك على كتاب (نهج البلاغة) الذي جمعه الشريف الرضي من كلام وخطب الإمام علي، وهو كتاب في نسبته إلى الإمام على جدل كثير.

وقد استمر الاحتجاج بالحديث الشريف بعد هؤلاء الأئمة إلى يومنا هذا، والحق أن النحاة القدامى كانوا بعيدين عن الصواب عندما استبعدوا الحديث الشريف من دائرة المادة اللغوية المستشهد بها، بدعوى روايته بالمعنى، ومشاركة الأعاجم في

(54) المفصل ص 15, 89, 108، وانظر ص: 146, 153, 179, 326, 366.

(55) شرح الرضي على الكافية جـ1 ص: 108,146,192,228,276,432,502، جـ2 ص: 138,146,247, 256, 358, 463 جـ3 ص 241، جـ4 ص: 84, 85, 99, 253, 278, 291, 334, 345, 376, 377.

(56) المرجع السابق جـ1 ص 283, 306، جـ2 ص 38, 60, 68, 103, 245، جـ3 ص 52, 406, 455, 456، جـ4 ص 12, 70, 113، وغيرها.

روايته، فلا يعادل رواة الحديث في دقة الضبط والنقل والتحري إلا القراء ورواة القراءات.

وهل نُقل إلينا كلام عرب الجاهلية وصدر الإسلام كما قالوه دون حدوث تغير فيه بالرواية الشفوية؟ إن تعدد الرواية الشعرية يثبت أن ما وصلنا من كلام العرب وشعرها قد عملت فيه الرواية الشفوية فعلها.

وهل الأعاجم الذين شاركوا في نقل اللغة والتقعيد لها، وهم كثير، وكذلك الذين رووا قراءات القرآن الكريم، وهم جمع غفير أيضاً، يصدق عليهم ما صدق على الأعاجم رواة الحديث النبوي؟

الاعتداد بالقراءات المرفوضة

رفض النحاة القدامى مثل سيبويه والفراء والمبرد وغيرهم كثيراً من القراءات القرآنية الصحيحة والمتصلة السند، بدعوى مخالفتها للقياس النحوي، وهي قراءات كثيرة، وقد رفض النحاة المتأخرون في الغالب هذا المنهج غير الحميد فاعتدّوا بالقراءات القرآنية التي رفضها النحاة القدامى، ولعل ابن مالك أول النحاة الذين فعلوا ذلك.

مثلاً النحاة لا يجيزون الفصل بين المتضايفين في ضرورة الشعر، بغير الجار والمجرور والظرف، وقد أجاز ابن مالك الفصل بينهما بمعمول المضاف مستشهداً على إجازته هذه بقراءة ابن عامر لقوله تعالى ﴿ قتلُ أولادَهم شركائِهم ﴾[57] بنصب الأولاد وجر الشركاء، وهي قراءة مرفوضة من قبل النحاة القدامى جميعاً.

كما أجاز ابن مالك في غير الضرورة الشعرية عطف اسم ظاهر على الضمير المجرور، من غير إعادة الجار مع الاسم المعطوف، واحتج على هذه الإجازة بقراءة حمزة ابن حبيب الزيات لقوله تعالى ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾[58] بجر الأرحام.

---

(57) الأنعام 137.

(58) النساء 1.

وغيرها من القراءات القرآنية الصحيحة السند التي رفض النحاة القدامى الاعتداد بها، لمخالفتها لما توصلوا إليه من قوانين ومعايير.

من خلال هذا العرض السريع والموجز، نرى أن النحاة المتأخرين ابتداء من عصر الزمخشري قد عملوا على إضافة مواد جديدة إلى الرواية اللغوية، وهي مواد رفض الاعتداد بها النحاة المتقدمون، وما تجدر الإشارة إليه أن عملية سماع اللغة وروايتها أو الشواهد اللغوية تحتاج إلى دراسة متأنية جادة معتمدة على المصادر الأصلية، وهي مؤلفات النحاة وأهل اللغة، أما الاكتفاء بترداد ما جاء في بعض المؤلفات التي تعنى بالبحث في أصول النحو العربي قديماً وحديثاً، فهو أمر غير حميد لأنه يسلمنا إلى نتائج مبتورة وناقصة ومعممة في بعض الأحيان.

ولقد فضلت في هذه الدراسة الموجزة أن أرجع إلى المصادر الأصيلة وحدها في الغالب، وقد قادتني إلى هذه النتائج:

1 ــ العصر الذهبي لرواية اللغة وسماعها يمتد من أبي عمرو إلى الكسائي.

2 ــ التقعيد المعياري للنحو العربي قد تم خلال هذه الفترة.

3 ــ لهجة قريش إحدى لهجات العربية، ولا تمتاز عنها بشيء، بل ربما كانت لهجة متأثرة بتراطن العجم وطراوة الحضارة.

4 ــ الشعر والنثر قد حدّا بزمان معين، أما على مستوى المكان، فإن الشعر لم يحدّ بمكان معين كما هو الحال بالنسبة للنثر.

5 ــ عمل النحاة المتأخرون، وقد سدت أمامهم سبل الرواية اللغوية، على الاعتماد على مصادر جديدة تمثلت في أشعار المحدثين، وفي الحديث النبوي وفي القراءات القرآنية التي رفضها النحاة القدامى.

رابعاً: مآخذ على سماع النحاة للغة

السماع مبدأ سليم وأساسي لكل من يسعى إلى التقعيد المعياري وتقنين أحكام اللغة، ونحاة العربية كانوا مدركين لأهمية هذا الأساس، وقد سجل لهم التاريخ ذكرى

عطرة استحقوها بتركهم لحياة الدعة والراحة والانصراف إلى تحمل مشاق السفر والترحال الطويل في مضارب الأعراب البداة النازلين بنجد وتهامة والحجاز، غير أن الباحث المنصف يلاحظ أن سماع النحاة الأوائل للغة وروايتها عن الأعراب يحتاج إلى إعادة نظر في بعض جوانبه التي اتسمت بالسلبية، وخلفت آثاراً سيئة على درس النحو العربي، ما زلنا نعاني من آثارها حتى اليوم، وهي آثار ومآخذ تتمثل في الجوانب الآتية:

1 ــ تحديدات مكانية عامة ومموهة

إن المادة اللغوية التي رويت عن الأعراب اشترط فيها النحاة الفصاحة والسلامة، وذلك يقتضي بُعد الأعرابي المتلقى عنه، عن مواطن الاختلاط بالعجم، وقد تمثل ذلك في بيئات نجد وتهامة والحجاز، وهي بيئات واسعة ضمت قبائل عديدة، ولم يحرص النحاة غالباً على نسبة كل استعمال لهجي نقلوه عن العرب إلى بيئته اللغوية الخاصة، إلا في مواطن لا تؤلف منهجاً نستطيع من خلاله تبيان الخصائص اللغوية لكل لهجة نقلوها: صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالة، وحتى هذه النسبة القليلة تأتي نسبة عامة ومموهة وغامضة من مثل قولهم: أهل نجد، وأهل الحجاز، وأهل العالية، وسفلى تميم وعليا تميم، وسفلى قيس وعليا هوازن، وعجز هوازن، وعليا مضر وأهل السروات، وسافلة العالية، وعالية السافلة وسفلى مضر وغيرها.

والباحث لكي يصل إلى تحديد هذه المناطق الجغرافية تحديداً قاطعاً يحتاج إلى جهد جهيد، إذا أخذنا في الحسبان تضارب آراء القدماء وأقوالهم في تحديد هذه التسميات أو بعضها.

فأهل العالية مثلاً عند المبرد هم: قريش ومن والاها، وعند أبي زيد الأنصاري هم: أهل المدينة ومن يليها، ومن دنا منها.

وفي لسان العرب: العوالي أماكن بأعلى أراضي المدينة، وأدناها من المدينة أربعة

أميال ، وأبعدها من جهة نجد ثمانية ، والعالية هي : ما فوق نجد إلى أرض تهامة ، وإلى ما وراء مكة ، وهي الحجاز وما والاها[59] .

أمامنا هنا ثلاثة أقوال متضاربة في تحديد كلمة «أهل العالية» وإذا أخذنا في الاعتبار أكثر هذه النصوص قدماً ، وهو نص أبي زيد ودعمناه بالتحديد الجغرافي لمنطقة العوالي الذي ذكره ابن منظور ، أمكننا القول : إن المقصود بأهل العالية هم : أهل المدينة ، ومن سكن في أطرافها من العرب .

ولكن ذلك لا يعني إهمال بقية التحديدات لعبارة أهل العالية .

ومثل ذلك ما جاء في بعض المصادر القديمة من نسبة استعمال معين تستعمله بيئة خاصة بأكثر من طريق ولفظ ، فصيغة «حسب يحسب» بكسر السين في الفعل المضارع نسبت في المصادر القديمة إلى قريش وأهل الحجاز وعليا مضر ، فهذه صيغة محددة قد نسبت إلى بيئة معينة محددة هي قريش ، وإلى بيئات واسعة هي : أهل الحجاز وأهل العالية[60] .

فهل تعني هذه الألفاظ بيئة واحدة محددة هي قريش؟ أم أن بعض المصادر القديمة لم تكن دقيقة في نسبة هذه الصيغة فجعلتها عامة في أهل الحجاز وأهل العالية؟ .

كما نسبت صيغة «حسب يحسَب» بفتح السين في المضارع إلى بني تميم وإلى سفلى مضر ، ويظهر أن سفلى مضر تعني : بني تميم .

ومما يعضد ذلك ما جاء في الكامل للمبرد من أن بني تميم يقولون : فرغ يفرغ فراغاً ، بفتح عين المضارع ، ونسبها أبو حيان إلى سفلى مضر[61] .

---

(59) المزهر في علوم اللغة وأنواعها جـ2 ص 483 ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، تحقيق : جاد المولى والبجاوي وأبو الفضل ابراهيم ـــ دار الفكر . الكامل في اللغة والأدب جـ1 ص 16 ، لسان العرب جـ19 ص 320 .

(60) البحر المحيط جـ2 ص 328 . أدب الكاتب ص 372 ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ط4 1963 م ، النوادر في اللغة ص 225 ، لسان العرب جـ8 ص 147 .

(61) أدب الكاتب ص 372 ، الكامل في اللغة والأدب جـ1 ص 16 ، البحر المحيط جـ2 ص 328 ، جـ8 ص 194 .

إن الاضطراب في النقل والنسبة نلاحظه فيما طرأ على صيغة «ضل يضل» من خلاف بين لهجات العربية في تحريك عينها في الماضي والمضارع :

1 ــ ضللت أضل : بكسر اللام في الماضي وفتح الضاد في المضارع نسبت إلى : بني تميم وأهل الحجاز وأهل العالية .

2 ــ ضللت أضل : بكسر اللام في الماضي والضاد في المضارع وعزيت إلى : بني تميم وأهل العالية .

3 ــ ضللت أضل : بفتح اللام في الماضي وكسر الضاد في المضارع نسبت إلى أهل نجد ، وهي الصيغة الجيدة والفصيحة عند أهل اللغة[62] .

فكما نرى فإن نسبة هذه الصيغ إلى بيئاتها اللغوية الخاصة تتسم بالاضطراب وعدم الدقة ، وبخاصة إذا علمنا أن أهل نجد يعنون في الغالب عند النحاة وأهل اللغة : قبيلة بني تميم ، وتميم وأهل العالية في هذا المقام قد عاملوا هذا الفعل في الماضي والمضارع معاملتين مختلفتين .

وأهل العالية وأهل الحجاز وأهل نجد وبنو تميم بيئات مكانية واسعة ، فأهل العالية إذا كانت تعني سكان المدينة ومن جاورهم من العرب هي بيئة عامة غير محددة تحديداً قاطعاً ، وكذلك أهل الحجاز التي تضم قبائل عديدة ، ومثل ذلك أهل نجد ، ونجد سكنتها قبائل عديدة منها تميم وأسد وطيء وغيرها ، وبنو تميم قبيلة عظيمة العدد كثيرة البطون والفروع وكذلك أسد ، وقل مثل ذلك في أهل السروات ، فالسروات هي الجبال المطلة على تهامة مما يلي اليمن وهي ثلاثة جبال ، أولها لهذيل مما يلي السهل من تهامة ، وأوسطها لبجيلة وقد شركتهم ثقيف في ناحية منها ، ثم سراة أزد شنوءة وهم بلحارث بن كعب[63] .

(62) لسان العرب جـ13 ص 414 ، البحر المحيط جـ7 ص : 292 ,200 ، الجامع لأحكام القرآن جـ6 ص 438 ، جـ14 ص 91 ، ديوان الأدب جـ3 ص 147 .

(63) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده جـ1 ص 88 ، ابن رشيق القيرواني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ــ بيروت ط 4 1972 م .

إن هذه الألفاظ وغيرها ألفاظ عامة، ولا نستطيع تحديدها بدقة متناهية إلا بعد جهد جهيد، وبصورة غير قاطعة؛ وكان الواجب يقتضي من النحاة الدقة في نسبة وعزو كل ظاهرة لهجية إلى بيئتها الخاصة بصورة لا تدعو إلى اللبس والاضطراب والغموض.

والاضطراب نلحظه أحياناً في نسبة ظواهر لهجية مختلفة إلى قبيلة معينة، فالنحاة المتأخرون يقولون إن بني تميم قد عاملت المستثنى في الاستثناء المنقطع معاملتين مختلفتين:

1 ـــ اتباعه للاسم الواقع قبل «إلا» في علامته الإعرابية.

2 ـــ ونصبه على الاستثناء المنقطع.

ويقول النحاة: إن قبيلة بني تميم قد اختلفت في معاملة الاسم المؤنث إذا كان على وزن فعال:

إذا كان آخره راء مثل حضار بناه أكثرهم على الكسر.

وإذا كان غير مختوم بالراء مثل رقاش أعربوه إعراب ما لا ينصرف، وأقل بني تميم يبنون هذه الأعلام المؤنثة على الكسر مطلقاً.

نحن لا نستغرب وقوع مثل هذه الظواهر في قبيلة عظيمة متعددة البطون مثل تميم، ولكن ما نستغربه هو عدم حرص النحاة على نسبة كل ظاهرة من هذه الظواهر إلى من تكلم بها من بني تميم.

ونحن لا نريد الخوض في هذا الأمر بالتفصيل، وإنما نشير مجرد إشارة إلى ما ساد نقل اللغة عن الأعراب من اضطراب وغموض وتعميم.

2 ـــ اضطراب التقعيد المعياري

القاعدة النحوية هي النتيجة المنطقية والأخيرة لعملية سماع اللغة وروايتها عن الأعراب، ولكن سماع اللغة لم يكن منظماً وفق شروط معينة صارمة، لذا جاءت القاعدة النحوية المعيارية متناقضة، وقد تجلى ذلك في أمرين:

أ ـــ الجوازات النحوية .
ب ـــ الأساليب النحوية الشاذة .

وهما أمران يصادفان قارىء ودارس النحو العربي في كل باب من أبوابه ، ومن النادر أن نجد قاعدة نحوية مطردة لا جواز إعرابي أو استعمال شاذ أو قليل أو ضرورة شعرية ينقضها .

أ ـــ الجوازات النحوية

مر بنا في الباب السابق إحصاء شبه متكامل للجوازات النحوية ، وهي جوازات كثيرة ومتنوعة ، بني جزء منها على القياس النظري ، وعلى الاستعمالات القليلة الشاذة .

تقول مثلاً : بله زيد ، فيجوز في لفظة زيد عند النحاة النصب والجر والرفع .

فالنصب على أن بله اسم فعل أمر منقول من المصدر أي اترك ، واسم فعل الأمر يعمل عمل فعله فيتعدى إلى مفعول واحد .

والجر على أن بله مصدر بمعنى الترك ، وهو مضاف إلى معموله .

والرفع على أن بله خبر مقدم ، وهي بمعنى كيف ، وزيد مرفوع بالابتداء مؤخر .

وقد استدل النحاة على جواز هذه الأوجه في الاسم الواقع بعد بله ، وكذلك « رويد » ، وغيرها مما نقل من المصدرية إلى اسم الفعل بقول الشاعر :

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها   بله الأكف كأنها لم تخلق

فلفظة « الأكف » قد رويت بالنصب والجر والرفع ، كما يذكر النحاة[64] .

ذو : تستخدم في لهجة طيء بمعنى ضمير الموصول ، وهي تلزم الواو دائماً مهما تغير موقعها من الإعراب .

---

(64) شرح المفصل جـ4 ص 39-41 ، شرح التصريح على التوضيح جـ2 ص 198-199 .

وقد روى النحاة جواز إعرابها فتعامل معاملة ذو التي بمعنى صاحب، فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، وقد استشهدوا على ذلك برواية هذا البيت بجر ذو بالياء.

فحسبي من ذي عندهم ماكفانيا[65]

ب ــ الأساليب النحوية الشاذة

إن الأساليب النحوية التي وصفها النحاة بالشذوذ والندرة والقلة والضعف وما إليها، وكذلك الضرورات الشعرية لخروجها عن المقياس العام الذي وضعه النحاة أساليبٌ كثيرة، وقد تعرضنا في بداية هذا البحث لعدد من هذه الأساليب الشاذة.

والغالب في هذه الأساليب الشاذة أن يتوفر لها السماع الموثق الصحيح مثلاً: قرأ ابن عامر «وامرأته حمالة الحطب»[66] بنصب الوصف «حمالة».

وقد وجه المبرد نصب الوصف بأنه على قطع النعت للذم وقال: من قال إن «امرأته» مرتفعة بقوله «سيصلى ناراً ذات لهب»[67] فهو يجوز، وليس بالوجه أن يعطف المظهر المرفوع على المضمر حتى يؤكد نحو «فاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا»[68] و «اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ»[69]، فأما قوله «لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا»[70] فإنه لما طال الكلام وزادت فيه «لا» احتمل الحذف، وهذا على قبحه جائز، أعني: ذهبت وزيد، واذهب وعمرو[71].

إن العطف على الضمير المرفوع المتصل دون توكيده بضمير رفع منفصل مناسب قبيح عند المبرد وجميع النحاة، برغم وروده في أسلوب لغوي صحيح موثق جاء

(65) أوضح المسالك جـ1 ص 153.
(66) المسد 4.
(67) المسد 3.
(68) المائدة 24.
(69) البقرة 35، الأعراف 19.
(70) الأنعام 148.
(71) الكامل في اللغة والأدب جـ2 ص 45.

في القرآن الكريم، ومجيء هذا الأسلوب في القرآن الكريم هو الذي دفع بالمبرد والنحاة إلى تأويل الآية المحكمة، حتى يكتسب الأسلوب القرآني الصحة والسلامة.

المبرد وغيره من النحاة قالوا: إن طول الكلام بزيادة «لا» بين المعطوف والمعطوف عليه، هو الذي دعا إلى حذف الضمير المرفوع المنفصل المؤكد لنظيره المرفوع المتصل في الأسلوب القرآني الكريم.

وهذا مجرد تأويل باطل، فالآية محكمة وقد جاءت وفق الأسلوب العربي الرصين، وهو تأويل لا يصدق على قوله تعالى ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ﴾[72].

وحتى هذه الآية لما تسلم من التأويل، فقال النحاة: إن وجود فاصل ــ أي فاصل ــ بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه يكفي لكي يحسن هذا العطف دون توكيد الضمير المتصل المرفوع بضمير رفع منفصل مناسب[73].

وأنا لست مع من أول رفع لفظة «امرأته» في قراءة نصب «حمالة الحطب» بأنها معطوفة على ضمير الرفع المستتر في قوله تعالى ﴿ سيصلى ﴾ لأن قوله تعالى ﴿ وامرأته حمالة الحطب في جيدها حبل من مسد ﴾[74] جملة ثانية متصلة ببعضها، سواء أرفعنا لفظة «حمالة الحطب» أم نصبناها، وهي في كلتا القراءتين دالة على الوصف.

الحق سبحانه ذكر فعل امرأة أبي لهب أم جميل الذي أصبح ديدنها مع الرسول ﷺ، وثنى ذلك بذكر جزائها يوم القيامة وهو الخبر.

والغريب أن يجيز المبرد: ذهبت وزيد واذهب وعمرو برغم قبح التعبيرين عنده، والتعبير الثاني مرفوض لغوياً ولا شاهد عليه من الاستعمالات الموثقة.

---

(72) الرعد 23.

(73) أوضح المسالك جـ 3 ص 310.

(74) المسد 4-5.

إن النحاة في هذا المقام لم يفرقوا بين الأساليب ولم يحتكموا إلى النص الخالد (القرآن الكريم) دون لجوء إلى تأويله وفق قواعدهم.

الأسلوب القرآني الموثق يقول:

إن ضمير الرفع المتصل، إذا جاء ملحقاً بفعل ماض أو مضارع، جاز أن يعطف عليه اسم ظاهر بتوكيده بضمير رفع منفصل مناسب ودون توكيده بهذا الضمير.

وإن ضمير الرفع الواجب الاستتار كما في الفعل الطلبي يجب توكيده بضمير رفع منفصل إذا عطف عليه اسم ظاهر.

لو فهم النحاة القاعدة المعيارية بهذا الشكل لأجازوا لنا أن نقول: ذهبت وزيد، دون قبح، ومنعوا أن نقول: اذهب وزيد منعاً باتاً بمراعاة الاستعمال الموثق الوارد في القرآن الكريم.

إن الأساليب الشاذة في مؤلفات النحاة أساليبٌ عديدة، ولسنا في مجال إحصائها، وإنما نذكر ما يبين للقارىء أن سماع النحاة للغة كان سماعاً مضطرباً مشوشاً، مما نتج عنه اضطراب القاعدة النحوية المعيارية وتناقضها.

3 ـــ نقص استقراء المادة اللغوية

نقص استقراء المادة اللغوية عند النحاة القدامى أمر لا يحتاج إلى دليل، وهذه أمثلة من أوثق نص تملكه لغة على وجه الأرض، تبين أن النحاة قد كان استقراؤهم للغة استقراء ناقصاً:

1 ـــ اشترط الرضي لصحة وقوع الفعل الماضي بعد أداة الاستثناء «إلا» توفرَ أحد شرطين:

أ ـــ أن يقترن الفعل الماضي الواقع بعد إلا بقد لتقربه من الحال: الفعل المضارع المشابه للاسم.

ب ـــ أن يتقدم على إلا فعل ماض منفي[75] .

وقد تكفل الشيخ الجليل محمد عبد الخالق عظيمة بالرد على ما شرطه الرضي بلغة الإحصاء الدقيق والتتبع السليم لآيات القرآن الكريم الوارد فيها هذا الأسلوب فقال[76] :

« إن الفعل الماضي قد وقع بعد إلا في القرآن الكريم، وليس فيه أحد هذين الشرطين في ثماني عشرة آية :

ـــ تسع منها سبق إلا فيها فعل مضارع منفي بما .

ـــ وست منها سبق إلا فعل مضارع منفي بلا .

ـــ وآيتان لم يتقدم « إلا » فيهما فعل .

ـــ وآية تقدم « إلا » فيها فعل مضارع منفي بان .

وفي كل هذه الآيات التي وقع فيها الفعل الماضي بعد إلا ، لم يقترن الفعل الماضي فيها بالأداة قد .

هذا ولم يأت في القرآن الكريم فعل ماض سبق إلا وبعدها فعل ماض، إلا في ثلاث آيات فقط .

وقد جاء في تفسير أبي حيان ما يفيد إجازة هذا الأسلوب بشرط أن يقع قبل إلا فعل ماض أو مضارع ، وأن يقترن الفعل الماضي بعد إلا بقد ، قال أبو حيان عند قوله تعالى ﴿ وَمَاتَأْتِيهِـمْ مِـنْ آيَةٍ مِـنْ آياتِ رَبِّـهِـمْ إِلَّا كَانُوا عَنْـهَا مُعْـرِضِينَ ﴾[77] ، ولا يأتي ماضياً إلا بأحد شرطين :

أحدهما : أن يسبقه فعل كما في هذه الآية .

(75) شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 138 .

(76) دراسات لأسلوب القرآن الكريم جـ1 ص 188-191 .

(77) الأنعام 4 .

والثاني : أن تدخل على ذلك الماضي قد نحو : ما زيد إلا قد ضرب[78]، وهذا ما جاءت الآيات القرآنية دالة على بطلانه :

قال تعالى ﴿إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾[79].
قال تعالى ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[80].

فهاتان الآيتان لم يتقدم فيهما على إلا فعل ماض أو مضارع، ولم يسبق الفعل الماضي الواقع بعد إلا بقد.

السماع الموثق المتواتر الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه في جانب، والقاعدة المعيارية في جانب آخر، والقاعدة يفترض فيها أن تكون ممثلة للسماع تمثيلاً صادقاً.

إن الفعل الماضي يقع بعد إلا وقد تقدمه فعل مضارع منفي، أو لم يتقدمه فعل مطلقاً، ولم تأت بعده قد في الأسلوبين وهذا ما يرفضه النحاة، وقد جاءت الآيات الكريمة دالة على صحته.

2 ـــ قال النحاة : إنه لا يجوز مجيء الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب، وانفرد ابن الحاجب بإجازته في الفضلات، وذهب الرضي إلى جوازه بشرط أن يؤول بالنفي، قال : ويجوز التفريغ من موجب مؤول بالنفي كما في قوله تعالى ﴿فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُوراً﴾[81].

كما ذهب إلى جواز مجيء الاستثناء المفرغ من الموجب، إذا كان هناك دليل يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه كما إذا قيل : لقيت صناع البلد فتقول : لقيت إلا فلاناً[82].

---

(78) البحر المحيط جـ4 ص 74.
(79) ص 14.
(80) فاطر 24.
(81) الفرقان 50.
(82) شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 106-101.

وقد جاءت الآيات القرآنية مجيزة مجيء الاستثناء المفرغ من الموجب بعكس ذلك كله، وبعض هذه الآيات مؤكد مما يبعدها عن التأويل بالنفي :

1 ـــ قال تعالى ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الخَاشِعِينَ ﴾[83] الكلام مؤكد بإن واللام واسمية الجملة الدالة على الثبوت.

2 ـــ قال تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾[84] ودلالة إن هنا على النفي تقلب معنى الجملة.

3 ـــ قال تعالى ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ ﴾[85] والفعل المضارع مؤكد باللام ونون التوكيد الثقيلة.

وليست هذه الآيات وحدها هي التي وقع فيها الاستثناء المفرغ من الموجب في القرآن الكريم، وإنما ورد هذا الأسلوب في مواضع أخرى من القرآن الكريم، منها الآية التي ذكرها الرضي وأوّلها بالنفي[86].

إن الاستثناء المفرغ عند النحاة لا يكون إلا مع النفي أو النهي أو الاستفهام، ومنعوا أن يأتي من الموجب إلا إذا أوّل بالنفي أو تقدير حذف المستثنى منه.

قال أبو حيان مؤولاً قوله تعالى ﴿ وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله ﴾ «إلا على الذين هدى الله»: هذا استثناء من المستثنى منه المحذوف إذ التقدير: وإن كانت لكبيرة على الناس إلا على الذين هدى الله، ولا يقال في هذا إنه استثناء مفرغ، لأنه لم يسبقه نفي أو شبهه، إنما سبقه إيجاب[87].

3 ـــ جاء في الجنى الداني: «لو» لا يليها إلا فعل ولا يليها اسم إلا في ضرورة

---

(83) البقرة 45.

(84) البقرة 143.

(85) يوسف 66.

(86) دراسات لأسلوب القرآن الكريم جـ1 ص 172-187.

(87) البحر المحيط جـ1 ص 425.

أو نادر كلام عند ابن عصفور(88) . وابن عصفور متابع في ذلك لمن تقدمه من النحاة .

جاء بعد لو في القرآن الكريم ضمير دال على جماعة المخاطبين ، وبعده فعل مسند إليهم في قوله تعالى ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾(89) .

كما جاءت بعدها أن التوكيدية مباشرة مشتملة على ضمير مسند إلى جماعة الغائبين ، وبعدها فعل ماض مسند إليهم :

قال تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ ﴾(90) .

قال تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ ﴾(91) .

ويظن بعض النحاة أن جواب لو إذا كان فعل شرطها ماضياً ، وفعل جوابها ماضياً لزم اقتران جوابها باللام ، وكذلك إذا كان فعل شرطها فعلاً مضارعاً وجوابها ماضياً(92) ، وهذا اللزوم جاء ما ينقضه في أسلوب القرآن الكريم :

قال تعالى ﴿ لَوْ شِئْتُ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ ﴾(93) .
قال تعالى ﴿ أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ ﴾(94) .

ويرى الزمخشري أن خبر أنّ الواقعة بعد لو يجب أن يكون فعلاً ، ولا يصح أن يكون اسماً جامداً أو مشتقاً(95) .

---

(88) الجنى الداني ص 278 . البحر المحيط جـ 6 ص 84 .
(89) الاسراء 100 .
(90) الحجرات 5 .
(91) البقرة 103 .
(92) شواهد التوضيح والتصحيح ص 179 .
(93) الأعراف 155 .
(94) يس 47 .
(95) المفصل ص 323 ، مغني اللبيب جـ 1 ص 270-271 .

وهذا ما ترده هذه الآيات الكريمة :

قال تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَافِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾[96] .

قال تعالى ﴿ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لافتدوا به ﴾[97] .

قال تعالى ﴿ وَإِنْ يَأْتِ الأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الأَعْرَابِ ﴾[98] .

وجواب « لو » لا يكون عند النحاة إلا فعلاً ماضياً مثبتاً أو منفياً بما أو مضارعاً منفياً بلم ، وهذا أيضاً ما ينقضه قوله تعالى ﴿ ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون ﴾[99] .

وقد أوّل النحاة هذه الآية المحكمة بتأويلين :

1 ـــ إن جواب لو محذوف ، واللام جواب قسم محذوف أغنى عن جواب لو .
2 ـــ تأويل الاسم بالفعل ، أي : لأثيبوا .

هذه أربع قواعد معيارية خاصة بأسلوب لغوي معين توهم النحاة اطرادها ، مع أن الآيات القرآنية تردّ اطراد هذه القواعد وتنقضه .

إن هذه الشواهد من القرآن الكريم تدل بلا ريب على أن استقراء النحاة للمادة اللغوية لم يكن استقراء تاماً ، ولذا احتاج النحاة إلى مبدأ : التأويل ، كي يصححوا الاستعمالات الموثقة الخارجة عن المعيار النحوي ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، ولكننا قصدنا إلى اختيار هذه الأمثلة لتوضيح هذا الجانب توضيحاً لا يدع مجالاً للشك أو

(96) لقمان 27 .
(97) الرعد 18 .
(98) الأحزاب 20 .
(99) البقرة 103 ، شرح الرضي على الكافية جـ 4 ص 454-455 .

القول : إن التجني على النحاة هو الذي دفعنا إلى قول ما قلناه ، ويعلم الله مدى إجلالنا لنحاة العربية القدامى ، ولكن المجال ليس مجال عواطف ، وإنما هو مجال يتعلق بجزء من كياننا عزيز ، وهو اللغة العربية .

4 ــ امتداد السماع على مستوى الزمان والمكان امتداداً واسعاً

إن اضطراب القاعدة المعيارية الذي لاحظنا جزءاً منه فيما سبق يعود إلى سبب واحد ، وهو أن عملية سماع اللغة وروايتها عن الأعراب لم تكن عملية منظمة ، وإنما هي عملية سادتها الفوضى والاضطراب ، فالنحاة قد سجلوا اللغة عن أعراب بيئات : نجد وتهامة والحجاز ، وهي بيئات جغرافية واسعة ضمت قبائل عديدة ، ولكل قبيلة خصائصها اللهجية المتميزة في الصوت والصرف والنحو والدلالة ، وهناك اللغة العربية الفصحى الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم ، ونظم بها شعراء العربية شعرهم ، وجاءت في خطبهم ومنافراتهم ومساجلاتهم وأمثالهم وحكمهم ، وقد افترض النحاة أن هذه اللغة الأدبية الموحدة ولهجاتها على قدم واحدة من الفصاحة وعاملوها معاملة واحدة ، فسمعوا اللغة وسجلوها عن كل أعرابي ، سمت فصاحته ، وبعد عن مواطن تراطن العجم ، وهذا لا يكفي وحده في تقييد عملية السماع وضبطها وتنظيمها عن الأعراب البداة ، فالعربية الفصحى ذات لهجات عديدة ، بينها خلافات شملت مستويات اللغة جميعاً ، ولا يمكن لقواعد لغة هذا حالها أن تطرد وتجري على وتيرة واحدة ، إلا إذا قيدنا مبدأ السماع والرواية تقييداً صارماً ، ووضعنا له ضوابط دقيقة لا تتجاوز .

إن اتساع المكان فرض على النحاة في بعض الأحيان أن يصفوا استعمالات لغوية تنتمي إلى بيئات : نجد وتهامة والحجاز بالشذوذ والرداءة والقبح وما ماثلها من أوصاف :

1 ــ مثلاً الاستعمال الشائع في العربية نصب الاسم التالي لأداة الترجي « لعل » ولكن لهجة عقيل خالفت هذا الأصل وعمدت إلى جر الاسم التالي لها ، فوصف النحاة هذا الاستعمال اللهجي الخاص ببيئة معينة بالشذوذ ، وحاولوا تصحيح الشاهد الذي جاء وفقاً لها ، قال كعب بن سعد الغنوي :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة　　لعـــل أبـــا المغـــوار منك قريب

هذه رواية النحاة وقد وصفوها بالجودة لمجيئها وفق القياس المعياري: نصب الاسم بعد «لعل»، وذكر أبو زيد الأنصاري في نوادره: ويروى لعل أبي المغوار، وهي الرواية[100]، ولا ننسى أن النحاة المتأخرين قد أخذوا بهذا الاستعمال وجعلوه قاعدة معيارية.

ولنسأل ما الذي دفع النحاة إلى رواية هذين الاستعمالين المتناقضين؟

إنها الرواية الواسعة غير المقيدة بضوابط محددة.

وعقيل وغني فرعان من قبيلة قيس عيلان التي نص النحاة على صحة الاحتجاج بكلام أهلها.

2 ـــ تميم القبيلة النجدية تتمم صيغة اسم المفعول من الفعل الواوي واليائي فتقول في: عاد وباع عند إرادة اسم المفعول منهما: معوود ومبيوع، وقد وصف النحاة هذا الاستعمال بالرداءة والقلة والندرة مع أنه يعود إلى بيئة لغوية فصيحة سليمة القول عند النحاة وأهل اللغة[101].

إن القياس المطرد يقتضي: معود ومبيع، فلماذا يروي النحاة ما ينقض هذا الاطراد، ويصفونه بالرداءة؟.

3 ـــ القياس يقتضي فتح ياء المتكلم إذا أضيفت إلى جمع مذكر سالم أو إلى اسم آخره ألف، وقد جاءت القراءة القرآنية المتصلة السند بإسكان هذه الياء وكسرها، فوصف النحاة ذلك بالندرة.

قرأ نافع بن أبي نعيم: «محيايْ»[102] ساكنة الياء.

(100) النوادر في اللغة ص 37، أوضح المسالك جـ3 ص 7.

(101) الكتاب جـ4 ص 349، المقتضب جـ1 ص 101-103، التسهيل ص 311.

(102) الأنعام 162.

قرأ الأعمش والحسن البصري «هي عصايِ»[103] بتحريك ياء المتكلم بالكسر.

قرأ حمزة بن حبيب الزيات «بمصرخيِّ»[104] بكسر الياء.

وقد نسب إلى بني يربوع من تميم كسر ياء المتكلم عندما تضاف إلى جمع مذكر سالم كما في قراءة حمزة[105].

القاعدة المعيارية وجد ما يناقضها في كلام العرب وقراءات القرآن الكريم، وقد فضل النحاة وصف ما خالف قاعدتهم بالندرة، والحق أن القراءة المتصلة السند لا توصف بالندرة أو الشذوذ وإنما تحترم وتدرس في مجالها مجال القراءة القرآنية ومجال الخلاف اللهجي.

هذا ونعلم أن الفترة الزمانية التي أجاز النحاة سماع اللغة خلالها فترة طويلة، وقد افترض النحاة ثبات اللغة وجمودها على صورة واحدة خلال هذه الفترة، ولم يصبها أي تغير أو تطور، بينما الواقع يناقض هذا الافتراض، فاللغة كائن حي يتطور ويتغير، وهذا ما حدث للعربية.

وقد واجهت النحاة ظواهر تدل على ما أصاب العربية من تطور، ولكنهم أنكروها.

مثلاً قبيلة بني تميم تعمد إلى تسكين حرف الإعراب في بعض المواضع، وقد روى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، وجاءت قراءته المتصلة السند دالة على هذا التطور الحادث في علامات الإعراب، ولم يقبل النحاة هذا التطور فأنكروه، ووصفوا قراءة أبي عمرو باللحن.

ومن ذلك تسكين الفعل المضارع بعد لا النافية، والواجب رفعه عند النحاة

---

(103) طه 18.

(104) إبراهيم 22.

(105) أوضح المسالك جـ3 ص 196-197.

حتى لا تشبه لا النافية بلا الدالة على النهي، وقد جاء ذلك في قراءات قرآنية حملها النحاة على أن لا دالة فيها على النهي، وهذا مجرد تحايل على التطور الحادث في اللغة.

وغير ذلك من المظاهر التطورية التي شهدتها اللغة العربية ولم تسترع اهتمام النحاة وجهدهم.

إن امتداد السماع امتداداً واسعاً مكاناً وزماناً قد أثر في القاعدة النحوية المعيارية وفي اطرادها، فجاءت قاعدة تصطدم بالاستعمالات الموثقة، وهي استعمالات قبل النحاة بعضها فأدخلوها ضمن صلب القاعدة المعيارية، ورفضوا الاعتداد ببعضها الآخر، مع أنها جميعاً استعمالات موثقة وتعود إلى بيئات فصيحة.

5 ــ قلة اهتمام النحاة بإسناد اللهجات إلى بيئاتها المحددة

هذا الأمر لا يحتاج إلى إيضاح، ففي الكتاب لسيبويه أساليب كثيرة أسند سماعها إلى العرب أو بعضهم، دون أن يهتم سيبويه أو أساتذته بنسبة هذه الأساليب إلى بيئاتها اللغوية المعينة.

1 ــ وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تبعدن ذا ولم يكن ليروي إلا ما سمع[106].

سيبويه وأستاذه عيسى بن عمر لا يهتمان أبداً بتحديد من هم هؤلاء الناس من العرب الذين رفعوا الفعل المضارع بعد إذن في الجواب.

2 ــ وتقول: عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلا ... وكل ذلك تكلم به عامة العرب، وكينونة عسى للواحد والجميع والمؤنث تدلك على ذلك، ومن العرب من يقول: عسى وعسيا وعسوا وعست وعستا وعسين[107].

نفهم من هذا النص أن عامة العرب تستعمل عسى للواحد والجميع والمؤنث،

(106) الكتاب جـ 3 ص 16.
(107) الكتاب جـ 3 ص 158.

دون أن تلحق بها ما يدل على ذلك من ضمائر وأن بعض العرب يلحق بها الضمائر الدالة على الواحد والجميع والمؤنث، وسيبويه لا يهتم بتوضيح من هم: عامة العرب ومن: من العرب؟ وقد جاء في المؤلفات النحوية المتأخرة نسبة تجريد عمى من الضمائر إلى أهل الحجاز، وإلحاق الضمائر بها إلى بني تميم[108].

إن هذه الظاهرة كثيرة الشيوع في الكتاب وغيره من المؤلفات النحوية واللغوية، ولا يستطيع الباحث في اللهجات العربية نتيجة لقلة عزو اللهجات إلى بيئاتها المعينة أن يصل إلى تصور عام لخصائص ومميزات كل لهجة رواها النحاة في مؤلفاتهم، فمن الصعب أن نصل إلى تحديد خصائص لهجة بني تميم تحديداً قاطعاً إلا في ظواهر معينة مثل تحقيقها للهمزة وميلها إلى الإدغام، وكذلك غيرها من اللهجات.

وهكذا نرى من خلال هذا العرض السريع أن النحاة قد بلبلوا مبدأ السماع وشوشوه، البصريون والكوفيون في ذلك سواء، وهذه الملاحظات لا تعني بحال من الأحوال الطعن في مبدأ السماع والرواية، فالسماع هو اللبنة الأولى والأساسية في بناء القاعدة النحوية المعيارية، ولكن النحاة فيما رأينا قد أساؤوا استخدام هذا المبدأ الأصيل.

إن الجوازات الإعرابية قد وجدت في النحو العربي نتيجة لهذا السماع المضطرب، وهي جوازات كما رأينا مبنية في الغالب على ما روي عن العرب ووثقته القراءات القرآنية، ولا ينفي ذلك أن النحاة عن طريق القياس النظري قد عملوا على زيادة هذه الجوازات وتضخيمها، وأن بعضها مبني على استعمالات قليلة ونادرة.

---

(108) شرح ابن عقيل ص 139.

الفصل الثاني

تعدد لهجات العربية

أولاً : في المستوى الصوتي
ثانياً : في المستوى الصرفي
ثالثاً : في المستوى الدلالي

من نافلة القول: إن اللغة العربية النموذجية أو الأدبية أو الموحدة التي نطالعها حية في النص القرآني الخالد، وفي أشعار العرب القدماء وخطبهم ومنافراتهم وأمثالهم وحكمهم، لغةٌ ذات لهجات متعددة بينها خلافات شملت مستويات اللغة جميعاً الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وهو خلاف دلت عليه بشكل قاطع لا يقبل الجدل، بله التشكيك فيه أو رفضه في بعض هذه المستويات القراءات القرآنية الموثقة التي وصلتنا بالسند الصحيح المتصل بالأمين على الوحي وتبليغه إلى الأمة، وكذلك دلت عليه المؤلفات النحوية وكتب اللغة والتفسير والقراءات وغيرها، فقد سجل النحاة وأهل اللغة في مصنفاتهم أنماطاً وأشكالاً متعددة ومختلفة للخلاف بين اللهجات العربية في مستويات اللغة كلها، وفي الفصل الأول من هذا الباب عرضنا لرواية اللغويين والنحاة للغة عن الأعراب في مضاربهم، وشمول هذه الرواية لأماكن وبيئات جغرافية متعددة ومتباعدة، وبينا هناك مآخذنا على هذه الرواية، وقلنا: إن الباحث لا يستطيع في الغالب تكوين تصور دقيق أو هيكل عام لكل لهجة رواها النحاة وأهل اللغة في مصنفاتهم، إلا من خلال تصور عام لخصائص معينة في كل لهجة، وحتى هذا التصور العام قد لا يكون صادقاً مع تناقض النصوص المروية عن العرب وتضاربها، وذلك لا يطعن في وجود الخلاف بين اللهجات العربية ولا يعفينا من تبعة تتبع هذا الخلاف والتدليل عليه، وبخاصة ونحن نملك مصدراً موثقاً غاية التوثيق وهو القراءات القرآنية التي يمتاز المؤلفون فيها عن النحاة واللغويين بأمور هامة منها:

1 ـــ اهتمامهم بتوثيق القراءة القرآنية واتصالها في السند .

2 ـــ وصفهم لما سجلوه من قراءات دون عرضها على المقياس النحوي الذي وضعه النحاة ، وذلك واضح في اعتدادهم بالقراءات التي ضعفها أو أنكرها النحاة .

3 ـــ تفصيلهم الحديث عن الظاهرة اللغوية التي يتناولونها حديثاً مفصلاً لا يشذ عنه شيء ، لأنهم يصدرون عن مادة موثقة جمعت جمعاً منظماً تاماً ، وهذا واضح أيضاً من خلال حديثهم عن الإدغام بنوعيه الكبير والصغير ، ومن خلال الوقف والابتداء ، والمد والقصر ، وهاء الكناية ، وأحكام الميم الساكنة والفتح والإمالة ، ومذاهب القراء في ياء الإضافة ، وكذلك في حديثهم عن فرش الحروف ، أو القراءات التي قرىء بها في السورة جملة ، وغيرها من المباحث التي تفرضها القراءة القرآنية ، أما اهتمامهم بالسند واتصاله ، فيتضح اهتمام المؤلفين في القراءات به اهتماماً شديداً ، فابن الجزري (751-833) قد أورد أسانيد وطرق عديدة للقراءات العشرة التي رواها في كتابه ، تبدأ به وتنتهي عند الرسول ﷺ دون أن نجد خللاً أو اضطراباً في اتصال السند ، وابن الجزري يهتم كذلك باتصال السند في الكتب المؤلفة في القراءات ، والتي اعتمد عليها في تأليف كتابه (النشر في القراءات العشر) ، وهي مؤلفات عديدة جاوزت الستين مصنفاً ومؤلفاً ، ولاهتمام ابن الجزري بالسند المتصل العالي ، حقَّ له أن يقول كما قال علماء الإسلام قبله «ولهذا لم يكن لأمة من الأمم أن تسند عن نبيها إسناداً متصلاً غير هذه الأمة»[1] .

وحقَّ له أيضاً أن يفتخر بعلو أسانيده التي روى بها القراءات العشر في كتابه قال «وجملة ما تحرر من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق ، وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلاه ، لم نذكر فيها إلا من ثبت عندنا ، أو عند من تقدمنا من أئمتنا ، عدالته وتحقق لقيه لمن أخذ عنه ، وصحت معاصرته ، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم»[2] .

---

(1) النشر في القراءات العشر جـ 1 ص 198 .

(2) المرجع السابق جـ 1 ص 193 .

المؤلفون في القراءات يمتازون عن النحاة واللغويين بهذه الخصائص الثلاثة، ولو قارنا مثلاً دراسة الإدغام في أي مؤلف نحوي قديم أو حديث، بدراسته عند ابن الجزري لبانت لنا هذه الخصائص جلية واضحة في كتب القراءات، الظاهرة اللغوية كالإدغام مثلاً نجدها ظاهرة مفصلة الأحكام والأقسام، وهي أحكام وصفية تصدر عن مادة موثقة، ولا نجد في هذه الأحكام اضطراباً أو تناقضاً أو اصطداماً بالمادة اللغوية الموثقة، أما في المؤلفات النحوية فسنجد تفاوتاً في الأحكام واضطراباً وهلهلة في القاعدة أو المقياس النحوي، وتصادماً بين المعيار الذي وضعه النحاة وبين المادة اللغوية التي من المفترض أن يكون هذا المعيار أو القانون قد بني عليها، إضافة إلى القصور والنقص في معالجة هذه الظاهرة، وذلك نتاج المنهج الذي اتبعه كل من القراء والنحاة وأهل اللغة، فالقراء يصدرون عن مادة موثقة بالأسانيد المتصلة، وهي مادة قد جمعت جمعاً كاملاً تاماً، وعمدوا إلى وصف هذه المادة وصفاً مباشراً لا صلة له بالتقعيد المعياري، أما النحاة فقد صدروا في صوغ أحكامهم المعيارية عن مادة جمعت جمعاً مشوشاً مضطرباً، وفرضوا على اللغة مقاييس عقلية خالصة لا تنبع من واقع اللغة ولا تمت بصلة إليها، لذلك جاءت قواعدهم المعيارية مضطربة مشوشة متناقضة مع المادة اللغوية المسموعة والمروية عن العرب.

ونحن في هذا الفصل سنقدم نماذج من الخلافات اللهجية التي حدثت بين العرب في مستويات اللغة الصوتية والصرفية والدلالية، معتمدين في الغالب على تقريرها من خلال القراءات القرآنية الموثقة والمتصلة السند.

أما خلاف اللهجات العربية في المستوى النحوي فأعتقد أني قدمت عنه نماذج عديدة في الباب الأول من هذا البحث، كما أني سأقدم مزيداً من الأمثلة عنه في الفصل الثالث من هذا الباب، وبالله العون ومنه التوفيق السداد.

أولاً: خلاف اللهجات العربية في المستوى الصوتي

نجد في هذا المستوى أمثلة كثيرة وشواهد بالغة على مدى كثرة خلافات

اللهجات العربية حوله وتشعبها، ونحن سنكتفي بإيراد مثالين فقط عن هذا الخلاف اللهجي، وهما :

1 ــ تحقيق الهمزة وتسهيلها.

2 ــ الإدغام الكبير والصغير.

ولن ندرس هذين المثالين دراسة موسعة مفصلة شاملة، فذلك أمر يحتاج إلى جهد وإلى وقت، لا أعتقد أن موضوع هذه الرسالة يفي بهما.

1 ــ تحقيق الهمزة وتسهيلها

الهمزة كما هي عند النحاة صفة ومخرجاً : صوت مجهور شديد يخرج من أقصى الحلق، نرى هذا التعريف لصوت الهمزة، وتحديد المنطقة التي تخرج منها وتتشكل فيها، أو ما يدل عليه عند الخليل وسيبويه والزمخشري وغيرهم من نحاة العربية القدامى.

وهي عندهم تحتاج عند تشكلها وتكونها في النطق إلى جهد عضلي، لا يحتاجه تشكل أي صوت آخر من أصوات العربية[3].

والمحدثون لا يختلفون عن القدماء في وصف هذا الصوت وفي تحديد مخرجه، إلا من حيث دقة المصطلح والعبارة والوصف، فالهمزة عند كمال بشر : صوت حنجري انفجاري لا هو بالمهموس ولا بالمجهور، وكذلك عند إبراهيم أنيس، إلا أنه يجعل مخرج الهمزة من المزمار نفسه لا من الحنجرة، كما يقول كمال بشر[4].

الهمزة تخرج من الحنجرة أو المزمار عند المحدثين، وهذا ما عبر عنه القدماء بقولهم : من أقصى الحلق. وإن الهمزة بعيدة في المخرج، وإنها أسفل في الحلق، وبعد عن الحروف وحصل طرفاً، الفرق الوحيد أن المحدثين استفادوا من علم تشريح الأعضاء

---

(3) العين جـ1 ص 58، للخليل بن أحمد، تحقيق : د. عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد 1967 م، الكتاب جـ3 ص 548، جـ4 ص 433-434.

(4) علم اللغة العام ــ الأصوات ص 112، د. كمال بشر، دار المعارف ط 7، 1980 م، الأصوات اللغوية، ص 89-90، د. إبراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية، ط 5، 1975 م.

في تحديد مخرج معين للهمزة، أما القدماء فلم يكن علم تشريح الأعضاء قد وجد في عصرهم، ومع ذلك حاولوا، وكانت محاولتهم قريبة جداً من الصواب.

والهمزة صوت انفجاري شديد عند المحدثين، وهذا عين ما قاله القدماء عندما وصفوا الهمزة بأنها صوت مجهور شديد أو مضغوط، أو شديد مستقل، ولكن القدماء لم تكن في حوزتهم كل هذه الأدوات المخبرية ليصلوا إلى وصف الهمزة وصفاً دقيقاً، وإنما كان اعتمادهم كله على الملاحظة المباشرة والتجربة الذاتية، وهي ملاحظات كما نرى قد وصفت الحقيقة وأبانت عنها، وإن كانت العبارة قاصرة، ولم تؤد المعنى كما يريد المحدثون؛ ولا ننسى أن المحدثين أنفسهم مع توفر الامكانات بين أيديهم وتطور العلوم، لم يتفقوا على تحديد مخرج الهمزة تحديداً لا اختلاف فيه ولا تباين.

والهمزة تتشكل وتتكون صوتاً لغوياً عندما تنطبق فتحة المزمار انطباقاً تاماً لا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة فيتشكل صوت انفجاري هو الهمزة.

هذه هي الهمزة صفة ومخرجاً وتشكلاً، وهي من الأصوات التي امتازت لغتنا العربية بوجودها دون كثير من لغات البشر الحية لما تحتاج إليه من جهد عضلي عند تشكلها، وكانت الهمزة من دلائل الفصاحة ومما حرص البلغاء على تحقيقه ونبره في كلامهم، وبخاصة عندما اختلط العرب بغيرهم من الأمم اختلاطاً مباشراً وواسعاً بعد الإسلام، واتضح لهم ما للعربية من خصائص صوتية تمتاز بها على غيرها من اللغات كوجود أصوات في لغتهم العربية لا توجد في غيرها من اللغات، ورأوا في ذلك مظهر اعتزاز وفخر يدل على مبلغ كمال لغتهم.

وللهمزة في كلام العرب وقراءات القرآن شأن آخر، وما يهمنا في هذا المقام هو تحقيق الهمزة أو تسهيلها في أثناء الكلام.

تذكر كتب العربية أن تحقيق الهمزة في الكلام من الطبائع والعادات اللهجية التي تمتاز بها لهجة بني تميم وقيس عيلان وبني أسد، وأن تسهيل الهمزة مما شاع

استعماله على ألسنة أهل الحجاز ، وقد يعبر القدماء عن تحقيق الهمزة بالنبر وعن تسهيلها بعدم النبر ، ولا نريد الخوض في تفاصيل هذا الإسناد بشقيه ووضع حد قاطع لمن يهمزون من العرب ولمن لا يهمزون ، فالمصادر تذكر أن أهل الحجاز ليسوا قاطبة من أصحاب التسهيل ، بل إن منهم من يحقق الهمزة في كلامه وينبرها ، كما يثبت سيبويه في كتابه ، وكذلك الحال بالنسبة لأهل نجد ، فقد روي عنهم ألفاظ مسهلة الهمزة ، وهكذا الحال تقريباً بالنسبة لجميع القبائل العربية وبيئاتها المختلفة .

ان الهمز قد شاع بين سكان نجد ، وتسهيله قد شاع بين أهل الحجاز ، وهذا ما يهمنا ويكفينا في هذا المقام(5) .

ولقد جاءت القراءات القرآنية دالة على صحة هذا الخلاف اللهجي ، وموثقة له في الاستعمال على ألسنة العرب ، والمؤلفون في القراءات القرآنية قد اهتموا بهذه الظاهرة « تحقيق الهمزة وتسهيلها » فعقدوا لها فصولاً في كتبهم تحدثوا فيها حديثاً مفصلاً موثقاً وصفياً عن هذه الظاهرة .

وقد اعتمدنا في حديثنا عن هذه الظاهرة ووجودها في القراءات القرآنية على كتاب (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري الذي جعل الهمزة في قسمين رئيسين ، تحت كل منهما أقسام وأنواع حسبما فرضت عليه القراءة القرآنية ، ونحن هنا لا نريد أن نثبت كل ما نقله ابن الجزري من قراءات تخص تحقيق الهمزة أو تسهيلها ، فذلك يحتاج إلى صفحات كثيرة ؛ وغرضنا هنا الإيجاز ، ومجرد التدليل والتمثيل ، لا الحصر والاستقصاء ؛ ويكفينا في ذلك القراءة المستفيضة المروية عن أحد العشرة أو عن جماعة منهم ، أما القراءة المفردة قد نشير إليها إشارة عابرة ، ونعني هنا بالقراءة المستفيضة : أن يقرأ أحد العشرة أو جماعة منهم بإبدال الهمزة أو تحقيقها في مواضع كثيرة اتحدت فيها بنية الكلمة التي وقعت فيها الهمزة ، أو بمعنى أدق كانت الهمزة فيها ذات موقع معين فيها .

---

(5) الكتاب جـ3 ص : 542, 550, 551, 553, 355 ، شرح المفصل جـ9 ص 120 ، شرح الرضي على الشافية ص 172 ، البحر المحيط جـ1 ص 47 ، الجامع لأحكام القرآن جـ1 ص 184 ، لسان العرب جـ1 ص 14 ص 157 .

والقراءة المفردة: أن يسهل القارىء الهمزة في موضع، ويحققها في سائر المواضع، مثلاً: الهمزة إذا كانت ساكنة والحرف الذي قبلها متحركاً، فإن أبا جعفر المدني استفاض عنه تسهيل الهمزة في هذه الحالة وإبدالها حرف مد من جنس حركة الحرف الذي قبلها، وكذلك ورش في الغالب ولكن الكسائي مثلاً لا يبدل الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة الحرف الذي قبلها إلا في كلمة «الذئب» وحدها، فقراءة أبي جعفر مستفيضة، أي اتخذت قياساً واحداً مطرداً، وإن تخلف في قراءة بعض الألفاظ، لأن القراءة عمادها التلقي والمشافهة، وقراءة الكسائي مفردة لأن الغالب في قراءته تحقيقُ الهمزة في هذه المواضع.

ونحن لا نعني بالقراءة المفردة ردها أو إنكارها، ذلك ما لا نقول به، فهي قراءة ثابتة متصلة السند، وهي تدل على أن القراء إنما كانوا في قراءاتهم يتبعون الأثر، ويسلّمون به كما وصلهم عن طريق التلقي مشافهة وسماعاً.

قسم ابن الجزري الهمزة إلى قسمين أساسيين هما:

ــ الهمزة المفردة.

ــ والهمزة المجتمعة مع أختها.

1 ــ 1 ــ الهمزة المفردة

وهي قسمان أو نوعان: ساكنة ومتحركة:

أ ــ الهمزة المفردة الساكنة

وهي تأتي باعتبار حركة الحرف قبلها على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يكون الحرف الواقع قبل الهمزة الساكنة متحركاً بالضمة مثل: «يؤمنون 3/2» وهي لفظة كثيرة الورود في القرآن الكريم.

النوع الثاني: أن يكون ما قبلها متحركاً بالفتحة مثل «فأتوهن» 24/4.

النوع الثالث: أن يكون ما قبلها متحركاً بالكسرة مثل: «بئس» 102/2، وهي لفظة قد وردت في آيات كثيرة من القرآن الكريم.

في هذه الأنواع الثلاثة قرأ أبو جعفر المدني، أحد القراء العشرة، وأستاذ نافع المدني في القراءة بإبدال الهمزة حرف مد من جنس حركة الحرف الذي قبلها، فإن كان ماقبل الهمزة الساكنة متحركاً بالضم أبدلها واواً، وإن كان ما قبلها مفتوحاً أبدلها ألفاً، وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلها ياء.

وأبو جعفر عندما يبدل الهمزة واواً في مثل «الرؤيا 73/12» و «رؤياك 5/12» و «رؤياي 43/12» فإنه يقلب الواو ياء ويدغمها في الياء بعدها، أما إذا أبدل الهمزة واواً وكان ما بعدها واواً فإنه يظهر الواوين، ولا يدغم الأول في الثاني مثل «تؤوي 51/33» و «تؤويه 13/70».

وإن كانت الهمزة مبدلة إلى ياء وبعدها ياء، أدغم الياء في الياء مثل «رئيا 74/19» وهو في كل ذلك يتبع الأثر والقراءة التي تلقاها عن شيوخه بالمشافهة والسماع.

ومع أن الإبدال في هذه الأنواع مستفيض عن أبي جعفر المدني، فإنه قد قرأ بالهمز في لفظتين هما: «أنبئهم 33/2» و «نبئهم 51/15»[6] ولم يبدلها ياء نظراً لسكون الهمزة وتحرك الحرف الذي قبلها بالكسر، وهذا يثبت بلا جدال أن القراءة لا تخضع للقياس الخالص، وإلا لاطردت قراءة أبي جعفر في هذه الأنواع على وتيرة واحدة، ولا يمكننا أيضاً أن نقول: إن أبا جعفر قد قرأ بالإبدال في هذه الأنواع مراعاة للهجة بيئته التي تسهل الهمزة، لأن القارىء لا يخضع في قراءته لعاداته وطبائعه اللغوية، وإنما هو متابع للأثر المروية به القراءة، ولو خالف هذا الأثر عادات لهجته.

أبو جعفر قرأ بالإبدال غالباً لأنه هكذا تلقى قراءته، وقرأ بالهمز في بعض الألفاظ التي كان حقها الإبدال على ضوء قراءته لأنه هكذا تلقى قراءة هذه الألفاظ، وليس من المستبعد أن نستدل على تسهيل الهمزة في لهجة أهل الحجاز بقراءة أبي جعفر هذه، وأيضاً أن نستدل على تحقيق الهمزة في لهجة أهل نجد بقراءاته المفردة في لفظتي «أنبئهم ونبئهم»، قراءة أبي جعفر هنا جاءت في معظمها وفق لهجة أهل الحجاز، وفي

(6) النشر في القراءات العشر جـ 1 ص 390-391.

جزء منها وفق لهجة أهل نجد، ولكن أبا جعفر لم يكن يقصد إلى ذلك، ولم يدر بخلده البتة لأنه أخذ قراءته بالتلقي مشافهة، وليس مراعاة للهجة بيئته، والقراءة ــ أي قراءة ــ لا بد أن توافق لهجة من لهجات العربية وإلا لكانت قراءة باطلة فاسدة، ومن هنا يصبح قول بعض المحدثين أمثال إبراهيم أنيس: إن القارىء قد قرأ بهذا الوجه مراعاة للهجة بيئته قولاً مزوراً كل الزور، ولا يصدر إلا عن ذهن مشوش لم يعلم قط سبيل تلقي القراءة القرآنية وأخذها، وهو سبيل وحيد واضح يتمثل في التلقي مشافهة وسماعاً وحافظ عليه المسلمون حتى يومنا هذا، ونجد أن ورشاً من طريق الأصبهاني، وكذلك من طريق الأزرق، قد وافق أبا جعفر في إبدال هذه الهمزة حرف مد من جنس حركة الحرف الذي قبلها في معظم قراءاته، وإن كان يستثني من هذا الإبدال أسماء معينة وأفعالاً معينة، لا يتعدى مجموعها عشرة ألفاظ.

كما نجد هذا الإبدال قد روي عن أبي عمرو، فهو إذا قرأ في الصلاة أو أدرج في القراءة، أو قرأ بالإدغام لم يهمز كل همزة ساكنة.

كما روى إبدال همزة بعض الألفاظ الواردة في القرآن الكريم عن الكسائي وخلف وعن أبي بكر أحد رواة عاصم وقالون عن نافع وابن ذكوان عن ابن عامر(7).

ب ــ الهمزة المفردة المتحركة

وقد جعلها ابن الجزري في قسمين، تحت كل قسم أنواع وأصناف، وذلك باعتبار حركة الهمزة وحركة الحرف الذي قبلها أو سكونه.

1 ــ أن تكون الهمزة متحركة، والحرف الذي قبلها متحركاً وهي ستة أقسام:

القسم الأول

أن تكون الهمزة مفتوحة، والحرف الذي قبلها مضموماً، وفي هذه الحالة ينظر إلى موقع الهمزة من بنية الكلمة فإن كانت في أول الكلمة، أو فاء من الفعل مثل

---

(7) النشر جـ1 ص 391-392، ص 394.

« يُؤَدِّهِ 75/3 » و « يُؤَاخِذ 61/16 » وغيرها فقد اتفق أبو جعفر وورش على إبدالها واواً من جنس حركة الحرف الذي قبلها ، وحققها بقية القراء العشرة بما فيهم نافع في رواية قالون .

وإن كانت الهمزة واقعة في وسط الكلمة أو عيناً من الفعل مثل « الفُؤَاد 36/17 » فإن الأصبهاني عن ورش قد اختص بإبدالها واواً في هذا الحرف ، وحقق همزة « الفؤاد » القراء العشرة بما فيهم ورش من غير طريق الأصبهاني ، ولا فرق بين تنكير فؤاد وتعريفه .

وإن كانت الهمزة لاماً من الفعل أو آخر حرف من الفعل مثل لفظة « هزؤاً 67/2 » وقد وردت عشر مرات في القرآن الكريم ، وكذلك « كُفُؤاً 5/112 » فإن حفصاً أحد رواة القراءة عن عاصم الكوفي ، وقراءته هي المتداولة اليوم في معظم أرجاء العالم الإسلامي ، قد اختص بإبدالها واواً من جنس حركة الحرف الذي قبلها ، واتفق بقية القراء العشرة بما فيهم عاصم في رواية أبي بكر على تحقيق همز هاتين الكلمتين .

القسم الثاني

أن تكون الهمزة مضمومة والحرف الذي قبلها مكسوراً ، وقد جاء بعد الهمزة واو مثل « الصَّابِئُونَ 69/5 » وما أتى من ذلك فإن أبا جعفر المدني يحذف الهمزة ويضم ما قبلها لأجل الواو ، ووافقه نافع المدني في لفظة « الصابئون » فقط ، وقرأ بقية القراء العشرة بتحقيق الهمزة .

القسم الثالث

أن تكون الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسوراً ، ولم يأت بعد الهمزة واو مثل « خَاسِئاً 4/67 » و « نَاشِئَة 6/73 » و « مُلِئَتْ 8/72 » وغيرها من الألفاظ فإن أبا جعفر المدني يبدل الهمزة في جميع ذلك ياء ، ووافقه ورش من طريق الأصبهاني في هذه الألفاظ التي ذكرناها هنا ، وزاد فأبدل همزة « فبأي 13/55، 55/53 » حيث وقع منسوقاً بالفاء ، وحقق بقية القراء العشرة الهمزة في هذا الموضع .

القسم الرابع

أن تكون الهمزة مضمومة والحرف الذي قبلها مفتوحاً مثل «ولا يَطَؤُون 120/9» و «ولم تَطَؤُها 27/33» و «وإن تَطَـؤُهُـمْ 25/48» فإن أبا جعفر المدني وحده يحذف الهمزة ويضم ما قبلها لأجل الواو، وبقية القراء العشرة قرأوا بتحقيق الهمزة في هذه الألفاظ.

القسم الخامس

أن تكون الهمزة مكسورة والحرف الذي قبلها مكسوراً، وقد جاء بعد الهمزة ياء، مثل: «الصَّابِئِين 62/2، 17/22» و «الخَاطِئِيـنَ 29/12، 91، 97، 8/28» معرفة أو نكرة وغيرها، فإن أبا جعفر يحذف الهمزة، ووافقه نافع في «الصابئين» وبقية القراء بإثبات الهمزة في هذا الموضع.

القسم السادس

أن تكون الهمزة مفتوحة والحرف الذي قبلها مفتوحاً، وذلك في الفعل «أرَأَيْت» وبخاصة المصدر بهمزة الاستفهام، والمسند إلى ضمير المخاطب المفرد المذكر «أرأيت 63/18» وقد تكرر في أكثر من موضع في القرآن الكريم، وفي بعض المواضع جاءت الفاء بعد همزة الاستفهام «أفرأيت 77/19» وكذلك المسند إلى ضمير جماعة المخاطبين الذكور «أرأيتكم 40/6» وهذا الفعل مشتمل على ضميرين ضمير المخاطب المفرد وضمير المخاطبين الجماعة، وكذلك المسند إلى ضمير جماعة المخاطبين الذكور وحدهم «أرَأَيْتُم 46/6» وقد تكرر هذا الفعل عشرين مرة في القرآن الكريم، جاء في بعضها بالفاء بعد الهمزة «أفرأيتم 75/26» وهذا الفعل بهذا الاستخدام قرىء من قبل القراء العشرة بثلاثة أوجه:

1 ــ قرأ أبو جعفر ونافع المدنيان بتسهيل الهمزة بين الألف والهمزة، أو بين بين كما هو اصطلاح النحاة والمؤلفين في القراءات في هذا الاستعمال، حيث وقع في القرآن الكريم.

2 ــ قرأ الكسائي بحذف الهمزة من هذا الفعل في جميع مواضعه التي ورد فيها في القرآن الكريم.

3 ــ قرأ عاصم وحمزة وخلف وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن عامر بتحقيق الهمزة في هذا الفعل ونبرها[8].

نكتفي بهذا الجزء من الحديث عن تسهيل الهمزة المفردة وتحقيقها في قراءات القراء العشرة، ونحيل القارىء الذي يطلب الاستزادة إلى كتاب ابن الجزري (النشر في القراءات العشر) وغيره من المؤلفات الخاصة بالقراءات مثل (الشاطبية) في القراءات السبع وشروحها.

1 ــ 2 ــ اجتماع الهمزتين

واجتماعهما قد يكون في كلمة واحدة أو في كلمتين، ولكل منها أنواع وأحكام، ونحن هنا أيضاً لن نتحدث عن اجتماع الهمزتين حديثاً مفصلاً مستقصى، وإنما نتحدث عن جزئية معينة ونحيل القارىء إلى مؤلف ابن الجزري إن أراد الحديث المفصل عن اجتماع الهمزتين، هذه الجزئية التي اخترنا الحديث عنها هنا هي اجتماع الهمزتين في كلمة، وقد قسم المؤلفون في القراءات هذا النوع من اجتماع الهمزتين إلى قسمين هما:

أ ــ اجتماع الهمزتين، وأولاهما دالة على الاستفهام.
ب ــ اجتماع الهمزتين، والأولى غير دالة على الاستفهام.

أ ــ اجتماع الهمزتين في كلمة، والأولى دالة على الاستفهام

وقد جعل ابن الجزري هذا القسم ثلاثة أنواع باعتبار حركة الهمزة الثانية، وباعتبار حركة الحرف الواقع بعد الهمزة الثانية أو سكونه.

النوع الأول

أ ــ وقوع الهمزة الثانية متحركة، وسكون الحرف الذي بعدها، وقد جاء هذا

(8) النشر جـ1 ص 315، ص 398.

النوع في ثمانية عشر موضعاً من القرآن الكريم «أأنذرتهم 6/2, 10/36» و «أأنتم 60/56, 64, 69, 72» وجاء هذا التعبير في البقرة والفرقان والنازعات «أأسلمتم 20/3» و «أأقررتم 81/3» و «أأنت 116/5 62/21» و «أأرباب 39/12» و «أأسجد 61/17» و «أأشكر 40/27» و «أأتخذ 23/36» و «أأشفقتم 13/58» وقد اختلف القراء العشرة في قراءة هذه الألفاظ :

1 ــ قرأ أهل الكوفة جميعاً وابن ذكوان عن ابن عامر، وروح عن يعقوب بتحقيق الهمزتين في هذه المواضع جميعاً .
2 ــ قرأ ابن كثير ورويس عن يعقوب، والأصبهاني عن ورش بتسهيل الهمزة الثانية بين الألف والهمزة وتحقيق الأولى .
3 ــ قرأ أبو جعفر وأبو عمرو وقالون عن نافع بتسهيل الهمزة الثانية بين الألف والهمزة، وتحقيق الأولى وإدخال ألف بين الهمزتين المحققة والمسهلة .

وهناك مواضع أخرى اختلف القراء العشرة في قراءتها بين الخبر فتكون بهمزة واحدة، وبين الاستفهام فتكون بهمزتين، ومن يقرأ من القراء العشرة بهمزتين فهو على أصله المتقدم من التحقيق والتسهيل والفصل .

ب ــ أن يأتي بعد الهمزة الثانية المتحركة بالفتح حرف متحرك بالكسر، وقد جاء هذا الأسلوب في حرفين هما «أألد 72/11» و «أأمنتم 16/67» وقد اختلف القراء العشرة في تحقيق الهمزة الثانية وتسهيلها، وإدخال ألف بينهما على أصولهم المتقدمة .

جـ ــ أن يأتي بعد الهمزة الثانية المتحركة بالفتح حرفُ مد، وهو حرف واحد في «أآلهتنا 58/43» .

قرأ أهل الكوفة جميعاً وروح عن يعقوب بتحقيق الهمزتين، وسهل بقية العشرة الهمزة الثانية، ولم يدخل أحد بينهما ألفا [9] .

(9) النشر جـ 1 ص 362-365 .

النوع الثاني

أن تكون الهمزة الثانية مكسورة، والحرف بعدها متحرك بالفتح، وقد جاء ساكناً في آية واحدة.

وقد جاء هذا الأسلوب متفقاً على قراءته بهمزتين في ثلاثة عشر موضعاً وفي سبع كلمات هي: «أإنكم 55/27، 9/41، 19/6» و «أإن لنا 41/26» و «أإله 63، 64، 60/27، 61، 62» و «أإنا لتاركو 36/37» و «أإنك لمن 52/37» و «أإفكا 86/37» و «أإذا متنا 3/50»:

1 ــ قرأ أهل الكوفة وابن عامر وروح عن يعقوب بتحقيق الهمزتين في هذه المواضع جميعاً.
2 ــ وقرأ ابن كثير وورش عن نافع، ورويس عن يعقوب بتسهيل الهمزة الثانية بين الهمزة والياء من غير فصل.
3 ــ قرأ أبو جعفر وأبو عمرو وقالون عن نافع بتسهيل الثانية بين بين، والفصل بين المحققة والمسهلة بألف.

وهناك مواضع أخرى اختلف القراء العشرة بين قراءتها على الخبر أي بهمزة واحدة، وبين قراءتها على الاستفهام أي بهمزتين، وقد فصل القول فيها ابن الجزري فأحصى مواضعها، وبيّن قراءات القراء العشرة فيها[10].

النوع الثالث

أن تكون الهمزة الثانية مضمومة وما بعدها ساكن أو متحرك بالفتح، وقد جاء هذا الاستخدام في ثلاثة مواضع اتفق القراء العشرة على قراءتها بهمزتين «قل أؤنبّـكم 15/3» و «أأنزل عليه 8/38» و «أألقِـيَ عليه 25/54».

سهل الهمزة الثانية في هذه الآيات الثلاثة: نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو

(10) النشر جـ1 ص 369-374.

جعفر ورويس عن يعقوب، وحققها بقية القراء العشرة، وفصل بينهما بألف أبو جعفر واختلف عن أبي عمرو وقالون وهشام[11].

وهناك موضع واحد اختلفت القرّاء في قراءته بهمزة واحدة أو بهمزتين.

إن هذه الأحكام التي أوردناها هنا عن ابن الجزري خاصة بهمزة القطع وحدها، ولهمزة الوصل أيضاً أحكامها عندما تلتقي بهمزة الاستفهام، ومن يريد الاطلاع عليها فليرجع إلى كتاب ابن الجزري.

ب ـــ اجتماع الهمزتين في كلمة، وأولاهما غير دالة على الاستفهام

وقد جعلها ابن الجزري في قسمين: الهمزة الثانية متحركة ـــ ساكنة.

والهمزة المتحركة لا تكون إلا مكسورة، وقد جاءت في كلمة واحدة تكررت خمس مرات في القرآن الكريم وهي لفظة [أَئِمَّة 12/9, 73/21, 5/28, 41, 24/32].

قرأ أهل الكوفة جميعاً وابن عامر وروح عن يعقوب بتحقيق الهمزتين في المواضع الخمسة.

وسهل الهمزة الثانية فيها الباقون وهم نافع وأبو عمرو وابن كثير وأبو جعفر ورويس عن يعقوب، وأدخل ألفاً بينهما أبو جعفر، ووافقه ورش من طريق الأصبهاني في موضع القصص الثاني وفي السجدة، وروى عن نافع وأبي عمرو، وفي حجة القراءات، أن نافعاً وأبا عمرو وابن كثير قد قرأوا بتحقيق الأولى، وتسهيل الثانية بإبدالها ياء خالصة، كما روى ابن الجزري الوجهين عن أهل الأداء، التسهيل بين بين أي تحقيق الأولى، وإشمام الثانية ياء وإبدالها ياء خالصة[12].

وتحقيق الهمزتين معاً في هذه المواضع، أو إبدال الثانية ياء خالصة، لم يرض القاعدة المعيارية التي وضعها النحاة، لذلك هب النحاة مدافعين عن قانونهم وقياسهم

---

(11) النشر جـ1 ص 374.

(12) النشر جـ1 ص 378-379، حجة القراءات ص 315.

(13) الخصائص جـ3 ص 143.

المعياري، فوصم ابن جني القراءة الأولى بالشذوذ لأن الهمزتين لا تلتقيان في كلمة كما ينص مقياسه اللغوي، وكذلك القراءات الأخرى(13).

وقال الزمخشري: فإن قلت: كيف لفظ الأئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين، أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين، وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحن محرف(14).

هذا ما قاله الزمخشري دفاعاً عن قاعدته المعيارية الشوهاء، وهو قول لا يتسم بالغرابة والخطل فحسب، وإنما يتسم بعدم قدرته على تمثل الواقع اللغوي المؤيد بالاستعمالات الموثقة المتواترة المتصلة في السند، والمنقولة بالمشافهة المضبوطة ضبطاً تاماً دقيقاً.

من هو ابن جني ومن هو الزمخشري ومن هم البصريون؟ مجرد صناع زيفوا اللغة وبلبلوها بأقيستهم الشوهاء ومنطقهم العقلي السقيم.

اللغة نقل وسماع ورواية، ثم وصف ما سمع وسجل، فإن خرجت عن ذلك كما هو صنيع النحاة القدامى في الغالب خرجت عن أن تكون لغة.

ويتحدث ابن الجزري بعد ذلك عن سكون الهمزة الثانية وما قبلها متحرك بالضم أو بالفتح أو بالكسر، ويقول: إن الهمزة الثانية في هذه الحالة تبدل حرف مد مجانس لحركة الهمزة التي قبلها، ثم يتحدث حديثاً مفصلاً وافياً عن اجتماع الهمزتين، وكل منهما في كلمة، ولولا خوف الإطالة وإملال القارىء، والخروج عما التزمنا به في مقدمة هذا البحث من الإيجاز والاختصار لأثبتنا حديث ابن الجزري في هذا المقام، وهو حديث لا يمل، حديث وصفي موثق غاية التوثيق، يصف ابن الجزري من خلاله في دقة تامة قراءات القرّاء العشرة عندما تجتمع الهمزتان وكل واحدة منهما في كلمة، ولا يحتكم في إثبات القراءة إلى قانون النحاة المصطنع والواهي، وإنما يحتكم إلى سند

(14) الكشاف جـ2 ص 177.

الرواية واتصاله المتلقي بالمشافهة والسماع، وهو بحمد الله متوفر في كل قراءة نقلها ابن الجزري في كتابه.

إن عدنا إلى حديث المؤلفين في القراءات حول تحقيق الهمزة وتسهيلها مفردة أو مجتمعة مع غيرها، في كلمة أو كلمتين، وإذا قارناه بحديث النحاة في هذا الموضوع، نجد الفرق شاسعاً، والبون بعيداً بين المؤلفين في القراءات وبين النحاة، ويظهر لنا أن منهج المؤلفين في القراءات منهج قويم سليم، لا اعوجاج فيه ولا أمت فهو:

1 ــ منهج يقوم على وصف الاستعمال اللغوي الوارد على ألسنة القراء، ولا يلجأ إلى رده وإنكاره إلا إذا فقد صحة السند وتواتره، وذلك عكس منهج النحاة، فهم معياريون يسعون إلى وضع قاعدة وتقنين حكم وتأسيس قياس، ويريدون له الاطراد والغلبة في الاستعمال، لذا لا يتحرجون من إنكار الاستعمالات اللغوية الموثقة ووصفها باللحن والتحريف، إذا نقضت قياسهم العام وهدمت قاعدتهم المطردة، مع أن قاعدتهم في الغالب مبنية على أساس واه، وفي حاجة دائماً إلى منطق العقل لكي يقوّم اعوجاجها ويقيم عودها.

2 ــ منهج يقوم على توثيق النص اللغوي غاية التوثيق في الاستعمال، بحيث لا نجد أي خلل أو اضطراب في الرواية، يمكننا من خلاله الطعن في صحة النص اللغوي وسلامته من اللحن والتحريف، فالأسانيد متصلة متسلسلة، وهي أسانيد قائمة على اتباع الأثر لا على ابتداعه وتزييفه، وعلى النقيض من ذلك فالنحاة هم الذين يصنعون الشواهد والأمثلة، ويفرضون قياساتهم العقلية المنطقية على المتكلمين باللغة، وهي قياسات لا صلة لها بالسماع والرواية، ولا يهتمون بتوثيق النصوص اللغوية التي يروونها في مؤلفاتهم من حيث سندها ونسبتها إلى بيئة معينة.

3 ــ منهج يتحدث عن كل ظاهرة لغوية يتناولها حديثاً مفصلاً، لا يشذ عنه استعمال ما، لأنهم يصدرون في حديثهم عن مادة موثقة جمعوها بأسانيدها، ومن ثم سجلوها وصنفوها في دقة تامة، وضبط أمين مع الوصف والإبانة عن خصائص الأسلوب اللغوي ومميزاته.

أما النحاة فقد جمعوا مادة لغوية ملفقة من خلال سماع مضطرب مشوش، لم تكن له أنظمة صارمة يتبعها في تسجيل المادة اللغوية المسموعة، لذلك جاءت أحكامهم ناقصة مبتورة، وربما متناقضة يضرب بعضها بعضاً، ومصطدمة دائماً مع السماع الموثق المروي على ألسنة العرب، وعلى ألسنة القراء المجيدين للقراءة، والذين طالما اتهموا زوراً وبهتاناً من قبل النحاة بقلة الضبط وبالوهم، وبأن القراء ليست لهم قياسات النحاة التي تعصمهم من الوقوع في الخطأ والزلل في قراءة القرآن، ولكن الباحث المنصف سرعان ما يكتشف الحقيقة، وهي حقيقة تكشف نفسها بنفسها، فليس ثمة غطاء يواري عوارها، فالنحاة لم يبلبلوا النحو العربي فحسب، وإنما شوهوا جماله وزيفوا أحكامه، وأباحوا لأنفسهم وحدهم الحق في إصدار المراسيم والنظم التي تحدد استعمال اللغة على ألسنة الناس أهل اللغة، فالنحو قد تحول على أيدي النحاة إلى صناعة يجيدون وحدهم أسرارها، وهي صناعة حلقت بعيداً في أجواء الخيال والوهم والافتراض.

إن حديث سيبويه، وهو إمام النحاة جميعاً، عن التقاء الهمزتين مثلاً حديثٌ مضطرب متناقض ناقص، ويتجنى على الحقيقة اللغوية الملموسة من خلال الاستعمال.

يقول سيبويه مثلاً: ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا.

ويقول: إن من كلام العرب تحقيق الأولى وتخفيف الثانية، أو تخفيف الأولى وتحقيق الثانية، ويذكر أن هذا المذهب الأخير هو المذهب الذي يقول به أبو عمرو بن العلاء ويختاره في القراءة، فأبو عمرو قد قرأ قوله تعالى ﴿ فقد جاءَ أشراطها ﴾[15] بفتح الهمزتين، وقوله تعالى ﴿ يا زكرياءُ إنا نبشرك ﴾[16] بضم الأولى وكسر الثانية، قرأ أبو عمرو كما يذكر سيبويه بتخفيف الهمزة الأولى حذفاً وتحقيق الثانية في الآيتين[17].

---

(15) محمد 18.

(16) مريم 7.

(17) الكتاب جـ3 ص 549.

في هذا النص الملخص بدقة وأمانة من كلام سيبويه، نلاحظ تناقضاً فاضحاً واضطراباً بيـّناً في النقل والرواية عن العرب ومن القراء :

1 ـــ يقول : ليس من كلام العرب تحقيق الهمزتين المجتمعتين معاً في كلمة أو كلمتين، وإنما كلام العرب تحقيق إحداهما وتخفيف الأخرى، هذا مايقوله سيبويه وتابعه عليه النحاة اللاحقون.

إن هذا النص برغم مايبدو فيه من تحديد قاطع وحاسم يؤكد أن سيبويه لم يتتبع كلام العرب تتبعاً تاماً، وأحصاه إحصاء لا يشذ عنه شيء يناقض الواقع اللغوي التاريخي مناقضة تامة، فبنو تميم كما تذكر المصادر يحققون الهمزتين معاً، وقد جاءت القراءات المتواترة دالة على صحة تحقيق الهمزتين معاً، في مثل قوله تعالى ﴿ فقد جاء أشراطها ﴾ فابن الجزري يذكر أن ابن عامر وعاصماً وحمزة والكسائي، وخلفاً وروحاً عن يعقوب يحققون الهمزتين معا إذا اجتمعتا في كلمتين كما في الآية، وقد بلغ مجموع ما حققوه من ذلك حوالي مائة وثمانية عشر موضعاً من القرآن الكريم، سواء أكانت الهمزتان متفقتين في الحركة أم مختلفتين فيها [18]، ومر بنا تحقيق هؤلاء القراء للهمزتين المجتمعتين في لفظة «أئمة».

2 ـــ ويقول : إن أبا عمرو يخفف الهمزة الأولى بالحذف، ويحقق الثانية من الهمزتين المجتمعتين في كلمتين دون أن يفرق بين ما إذا كانت الهمزتان متفقتين في الحركة أو مختلفتين فيها، إن مذهب أبي عمرو في هذا الباب والذي أحكمه بالمشافهة والتلقي عن القراء المجيدين، والذي نص عليه ابن الجزري يتمثل فيما يلي :

1 ـــ إذا كانت الهمزتان متفقتين في الحركة بأن كانتا مكسورتين أو مفتوحتين أو مضمومتين معاً، فإن أبا عمرو بن العلاء يخفف الأولى منهما بحذفها وإسقاطها ويحقق الثانية، وذلك في ثلاثة وأربعين موضعاً من القرآن الكريم.

2 ـــ إذا كانت الهمزتان مختلفتين في الحركة :

(18) النشر جـ 1 ص 386، ص 389.

أ ــ الأُولى مفتوحة والثانية مكسورة . ب ــ الأُولى مفتوحة والثانية مضمومة . جـ ــ الأُولى مضمومة والثانية مفتوحة . د ــ الأُولى مكسورة والثانية مفتوحة . هـ ــ الأُولى مضمومة والثانية مكسورة ، فإن أبا عمرو ــ وكذلك نافع وابن كثير وأبو جعفر ورويس عن يعقوب ــ يحقق الهمزة الأُولى ويسهل الثانية ، وذلك بجعلها بين بين في القسمين الأُولين ، وبجعلها واواً محضة في القسم الثالث وياء محضة في القسم الرابع ، أما الخامس فهو يبدل على وجهين : إبدال الهمزة واواً خالصة مكسورة ، أو جعل الهمزة بين الهمزة والياء ، وقد بلغ مجموع ذلك حوالي خمسة وسبعين موضعاً من القرآن الكريم[19] .

أما الآية التي ذكر سيبويه أن أبا عمرو قد قرأها بحذف الهمزة الأُولى ، مع أن الهمزتين مختلفتان في الحركة ، فالأُولى مضمومة والثانية مكسورة ، وهي قوله تعالى ﴿ يا زكرياء إنا نبشرك ﴾ فإن تخفيف همزة زكرياء راجع إلى خلاف لهجي بين لهجات العربية في نطق هذا الاسم . فقد همز آخره بعض العرب وقصره بعض منهم ، ونطقه قبيل آخر منهم بالياء المشددة « زكريّ » .

وهي لفظة قد اختلفت القراء في مدها وقصرها سواء التقت همزتها بهمزة أخرى أم لم تلتق ، فأهل الكوفة يقرؤونها بالقصر وبقية القراء بالمد[20] .

وسيبويه يرى أيضاً أن تحقيق الهمزة في لفظتي « النبي والبرية » همز رديء ، ويقول : إن إبدال الهمزة في مثل « منسأته » ألفا ، إبدال خاص بالضرورة الشعرية وحدها ، وليس بقياس متلئب ، لأن الهمزة إذا كانت مفتوحة ، والحرفُ الذي قبلها مفتوحاً ، فإنها تسهل بين بين عنده ، ولا تبدل ألفا خالصة[21] ، والاستعمال العربي الذي رواه سيبويه نفسه ، وكذلك القراءات القرآنية المتواترة تدحض ما ذهب إليه وقال به .

(19) النشر جـ1 ص 382 ، ص 388 .

(20) حجة القراءات ص 161 ، النشر جـ1 ص 386 ، ص 387 ، جـ2 ص 239 .

(21) الكتاب جـ3 ص 553 ، ص 555 .

هذا جزء بسيط من حديث سيبويه عن تحقيق الهمزة وتسهيلها، يتصف بالاعتداد الشديد بالقاعدة النحوية التي وضعها، ولو اصطدمت بالسماع الموثق والرواية المتينة، حديث مضطرب متناقض لا تصح أبداً مقارنته بحديث المؤلفين في القراءات، وما اتبعوه من منهج سوي.

2 ـــ الإدغام

ظاهرة صوتية بحتة، وهو نوع من الاختزال في اللفظ، وتقصير له في النطق؛ إذ يجعل الحرفان المتماثلان في الصفة والمخرج أو المتقاربان فيهما، أو في أحدهما صوتاً أو حرفاً واحداً مشدداً، سواء أكان الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في كلمة أم كلمتين.

والإدغام تنتج عنه ظواهر خطيرة قلما حظيت بالبحث والدرس من قبل القدماء والمحدثين على حد سواء، وهي تتمثل في تسكين حرف الإعراب أو البناء وفي اجتماع الساكنين، وهما أمران عادة ما يرفضهما النحاة القدامى.

وقد قسم ابن الجزري الإدغام في كتابه إلى قسمين أو نوعين:

الإدغام الكبير ـــ الإدغام الصغير.

2 ـــ 1 ـــ الإدغام الكبير

هو أن يلتقي حرفان متماثلان أو متجانسان أو متقاربان في كلمة أو كلمتين، والحرف الأول منهما متحرك وليس ساكناً، والإدغام يقتضي في هذه الحالة تسكين الحرف المتحرك، وإدغامه فيما يليه إن كان مماثلاً له في الصفة والمخرج، وإن كان مجانساً له في الصفة ومختلفاً معه في المخرج، أو متقارباً معه في الصفة والمخرج، أو في أحدهما، فإنه بعد تسكينه يحول إلى نظيره ومماثله الثاني، ويدغم فيه.

وقد اشتهر أبو عمرو بن العلاء بهذا النوع من الإدغام، وإن لم يكن منفرداً به، فقد ورد أيضاً عن الحسن البصري وابن محيصن والأعمش وطلحة بن مصرف وعيسى ابن عمر ومسلمة بن عبد الله الفهري ومسلمة بن محارب السدوسي، كما وافقه بعض

القراء العشرة في إدغام بعض ما أدغمه مثل حمزة بن حبيب الزيات ويعقوب الحضرمي وهشام عن ابن عامر وأبو جعفر وغيرهم[22].

2 ـــ 1 ـــ 1 ـــ إدغام الحروف المتماثلة في كلمة أو كلمتين

لم يدغم أبو عمرو بن العلاء الحرفين المتماثلين صفة ومخرجاً في كلمة واحدة إلا في حرفين وردا في القرآن الكريم وهما «مناسككم 200/2» و «ما سلككم 42/74» حيث يسكن الكاف الأولى ويدغمها في الكاف بعدها، وأبو عمرو بن العلاء لم يدغم من الحروف المتماثلة في كلمة إلا حرف الكاف، وأظهر فيما عدا ذلك[23].

وقد جاء عن أبي عمرو إدغام سبعة عشر حرفاً في مماثلها إذا اجتمعا أو تلاقيا في كلمتين:

أ ـــ الباء: أدغمها أبو عمرو في الباء في مثل قوله تعالى ﴿لذهب بسمعهم 20/2﴾ وقد بلغ مجموع ما أدغمه أبو عمرو من الباء في الباء سبعة وخمسين حرفاً أو موضعاً من القرآن الكريم.

ب ـــ التاء: أدغمت في مماثلها التاء عند أبي عمرو في أربعة عشر موضعاً من القرآن الكريم، سواء أكانت التاء مما ينقلب في الوقف هاء مثل «الشوكة تكون 7/8» أو لا تنقلب مثل «الموت تحسبونها 106/5».

جـ ـــ الثاء: بلغ مجموع ما أدغمه أبو عمرو من الثاء في الثاء ثلاثة مواضع هي قوله تعالى ﴿حيث ثقفتموهم 91/4،191/2﴾ و ﴿ثالث ثلاثة 73/5﴾.

د ـــ الحاء: أدغمها أبو عمرو في الحاء في موضعين فقط من القرآن الكريم هما: ﴿النكاح حتى 235/2﴾ و ﴿لا أبرح حتى 60/18﴾.

هـ ـــ الراء: أدغمت عند أبي عمرو في مماثلها الراء في خمسة وثلاثين موضعاً، مثل قوله تعالى ﴿شهر رمضان 185/2﴾ و ﴿الأبرار ربنا 194.193/3﴾.

و ـــ السين: تدغم عند أبي عمرو في السين في ثلاثة مواضع من القرآن

(22) النشر جـ 1 ص 275-330 وما بعدها.

(23) النشر ص 280.

الكريم فقط هي : قوله تعالى ﴿الناس سكارى 2/22﴾ و ﴿للناس سواء 25/22﴾ و ﴿الشمس سراجاً 16/71﴾ .

ز ـــ العين : أدغمت عند أبي عمرو في العين في ثمانية عشر موضعاً من القرآن الكريم مثل قوله تعالى ﴿يشفع عنده 255/5﴾ .

ح ـــ الغين : أدغمت في مثيلتها الغين عند أبي عمرو في آية واحدة هي قوله تعالى ﴿ومن يبتغ غير الإسلام 85/3﴾ وقد روى عن أبي عمرو الإدغام والإظهار في هذه الآية .

ط ـــ الفاء : تدغم في الفاء في ثلاثة وعشرين موضعاً عند أبي عمرو بن العلاء مثل قوله تعالى ﴿وما اختلف فيه 213/2﴾ .

ي ـــ القاف : أدغمها أبو عمرو في القاف في خمس آيات مثل قوله تعالى ﴿طرائق قدداً 11/72﴾ .

ك ـــ الكاف : تدغم في الكاف في ستة وثلاثين حرفاً في قراءة أبي عمرو بن العلاء مثل قوله تعالى ﴿ربك كثير 41/3﴾ .

ل ـــ اللام : وهو من أكثر الحروف إدغاماً في مماثله اللام ، فقد بلغ مجموع ما أدغم في قراءة أبي عمرو من اللام في اللام مائتين وعشرين موضعاً مثل قوله تعالى ﴿جعل لكم 22/2﴾ و ﴿جعل لك 10/25﴾ .

م ـــ الميم : وهو الحرف الثاني من حيث كثرة إدغامه في مماثله عند أبي عمرو ، إذ بلغ مجموع ما أدغم من الميم في الميم مائة وتسعة وثلاثين موضعاً من القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى ﴿الرحيم ملك 3,2/1﴾ .

ن ـــ النون : تدغم في النون عند أبي عمرو في سبعين موضعاً مثل قوله تعالى ﴿ونحن نسبح 30/2﴾ .

س ـــ الواو : تدغم في الواو إذا كان الحرف الذي قبل الواو الأولى مضموماً أو ساكناً ، ومجموع ذلك ثمانية عشر موضعاً في قراءة أبي عمرو مثل قوله تعالى ﴿هو والملائكة 18/3﴾ و ﴿العفو وأمر 199/7﴾ .

ع ـــ الهاء : وهي ثالث الحروف في كثرة إدغامها في مماثلها عند أبي عمرو بن

العلاء، فقد بلغ مجموع ما أدغمه من الهاء في الهاء خمسة وتسعين موضعاً مثل قوله تعالى ﴿ فيه هدى 2/2 ﴾.

ف ــ الياء : تدغم في الياء في ثمانية مواضع عند أبي عمرو بن العلاء مثل قوله تعالى ﴿ يأتي يوم 254/2 ﴾[24].

إن هذا النوع من الإدغام ما هو في حقيقة الأمر إلا استهلاكٌ للحركة الإعرابية أو البنائية، وتخلصٌ منها عن طريق تسكينها؛ وأبو عمرو بن العلاء من القراء الذين قرأوا بتسكين حرف الإعراب في عدد من القراءات المروية عنه، وأنا لا أفهمه إلا على هذا الشكل وإن ماثل الإدغام.

وهذا الإدغام قد ينتج عنه اجتماع بين الساكنين كما في « شهْرْ رمضان » و « فيهْ هُدى » و « الأبرارْ رَبنا » وغيرها من الأمثلة والشواهد.

وسيبويه قد نظر إلى هذا الأمر نظرة جزئية فأجاز قسماً منه، وحكم على الآخر بالمنع، قال : إذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركين، وقبل الأول حرف مدّ، فإن الإدغام حسن، لأن حرف المد بمنزلة متحرك في الإدغام... وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله سواء حرف ساكن، لم يجز أن يسكن، ولكنك إن شئت أخفيت وكان بزنته متحركاً ... وذلك قولك : ابن نوح واسم موسى لا تدغم هذا والقراءة المتواترة كما نرى قد جاءت بما منع سيبويه من إدغامه[25].

2 ــ 1 ــ 2 ــ إدغام الحروف المتقاربة في كلمة أو كلمتين

لم يدغم أبو عمرو إلا القاف في الكاف من الحروف المتقاربة والمجتمعة في كلمة واحدة، وذلك بشرط أن يكون الحرف الذي بعد الكاف هو الميم الدال على الجماعة، وقد جاء هذا الإدغام عن أبي عمرو في الأفعال بخاصة، وهي ثمانية أفعال، خمسة بصيغة الماضي، وثلاثة بصيغة المضارع، وقد تكررت في سبع وثلاثين آية من آيات القرآن الكريم وهي :

---

(24) النشر جـ1 ص 280-284.

(25) الكتاب جـ4 ص 437-438.

1 ـــ الأفعال الماضية « خلقكم 21/2 » وقد جاء هذا الفعل في ست عشرة آية، « رزقكم 88/5 » وقد تكرر تسع مرات في القرآن الكريم، « صدقكم 152/3 » « واثقكم 7/5 » « سبقكم 28/29, 80/7 »، ولا ماض غير هذه الأفعال.

2 ـــ الأفعال المضارعة، « يخلقكم 6/39 » و « يرزقكم 31/10 » وقد تكرر هذا الفعل خمس مرات في القرآن الكريم، « فيغرقكم 69/17 ».

قرأ أبو عمرو في هذه المواضع جميعاً بتحويل القاف إلى الكاف وتسكينها ثم إدغامها في الكاف بعدها.

2 ـــ 1 ـــ 3 ـــ إدغام الحروف المتقاربة أو المتجانسة في كلمتين

بلغت الحروف التي أدغمها أبو عمرو في مجانسها أو مقاربها ستة عشر حرفاً، ولا نريد أن نتحدث عن كل هذه الحروف بتفصيل تام، وإنما نشير إلى بعضها، ونتحدث عن بعضها بالتفصيل، وبخاصة ذلك النوع من الإدغام الذي أشار النحاة إلى عدم جوازه:

أ ـــ الباء: أدغمها أبو عمرو في الميم في آية واحدة فقط، هي قوله تعالى ﴿ يعذب من يشاء 284/2 ﴾، وقد تكرر هذا التركيب خمس مرات في القرآن الكريم.

ب ـــ التاء: تدغم عند أبي عمرو في عشرة أحرف هي: الجيم، والثاء والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء والظاء، وذلك في حوالي سبعين آية من آيات القرآن الكريم.

جـ ـــ الثاء: تدغم عند أبي عمرو في خمسة أحرف هي: التاء، والذال والسين والشين والضاد، في ثلاث عشرة آية.

د ـــ الجيم: تدغم عند أبي عمرو في حرفين هما: الشين في قوله تعالى ﴿ أخرج شطأه 29/48 ﴾ والتاء في قوله تعالى ﴿ ذي المعارج تعرج 4/3/70 ﴾.

هـ ـــ الحاء: أدغمها أبو عمرو في العين في آية واحدة هي قوله تعالى ﴿ فمن زحزح عن النار 185/3 ﴾.

و ـــ الدال: تدغم عند أبي عمرو في عشرة أحرف بأية حركة تحركت الدال،

إلا إذا فتحت وكان ماقبلها ساكناً ، فإنها لاتدغم إلا في الثاء ، وهذه الأحرف هي : التاء ، الثاء ، الجيم ، الذال ، الزاي ، السين ، الشين ، الصاد ، الضاد ، الظاء وذلك في حوالي اثنتين وأربعين آية .

ز ــ الذال : وهي لاتدغم عند أبي عمرو إلا في حرفين هما السين والصاد ، وفي ثلاث آيات فقط هي قوله تعالى ﴿ فاتخذ سبيله 63, 61/18 ﴾ و ﴿ ما اتخذ صاحبة 3/72 ﴾ .

ح ــ الراء : قال سيبويه : الراء لاتدغم في اللام[26] ، وقال الزمخشري عن إدغام الراء في اللام وهي ساكنة وليست متحركة ، كما في هذه القراءات « ومدغم الراء في اللام لاحن مخطىء خطأً فاحشاً »[27] أما أبو عمرو بن العلاء الذي أحكم قراءة القرآن بالمشافهة والسماع والتلقي عن شيوخ كثيرين ، فقد أدغم الراء في اللام بأية حركة تحركت الراء ، وكذلك إذا كان الحرف الذي قبل الراء ساكناً وتحركت الراء بالضمة أو الكسرة مثل قوله تعالى ﴿ ليغفر لك 2/48 ﴾ و ﴿ المصير لا يكلف 286, 285/2 ﴾ ، وقد بلغ مجموع ماأدغمه أبو عمرو من الراء في اللام أربعة وثمانين موضعاً من القرآن الكريم في الإدغام الكبير وحده ، وهذه القراءات تؤكد أن القاعدة النحوية لم تكن تصاغ بناء على السماع الموثق والمتواتر .

فإن سُكِّن الحرف الذي قبل الراء وتحركت هي بالفتح ، لم يدغم أبو عمرو الراء في اللام .

ط ــ اللام : تدغم في الراء إذا تحرك ماقبلها أو تحركت اللام بأي حركة ، وكذلك إذا سكن الحرف الذي قبلها وتحركت اللام بالضمة أو الكسرة فإن تحركت اللام بالفتح وسكن ما قبلها لم تدغم في الراء إلا لام « قال » فإنها تدغم في الراء حيث وقعت ، وقد بلغ مجموع ذلك حوالي مائة وثلاثين موضعاً .

ي ــ الميم : عند النحاة لايجوز تسكين حرف الإعراب واستهلاك حركته إلا

(26) الكتاب جـ 4 ص 448 ، المقتضب جـ 1 ص 212 .

(27) الكشاف جـ 1 ص 407 .

في الوقف، ومع ذلك فإن أبا عمرو يسكن الميم إذا التقت بحرف الباء، وكان الحرف الذي قبل الميم متحركاً، فتخفى الميم عند ذاك بغنة، ويقول ابن الجزري إن ذلك من أجل توالي الحركات، مثل قوله تعالى ﴿ يحكم بينهم 113/2, 141/4 ﴾ و ﴿ بأعلم بالشاكرين 53/6 ﴾ و ﴿ مريم بهتانا 156/4 ﴾ .

وفي هذه الآيات لا نجد توالياً مفرطاً في الحركات يحوج المتكلم أو يدفعه إلى تسكين بعض الحروف في كلامه، فلو توالت أربعة أحرف متحركة أو خمسة لاعتبر هذا التوالي في الحركات دافعاً إلى الإسكان، ولكننا لا نجد هنا إلا توالي ثلاثة أحرف متحركة أو حرفين متحركين، إن أبا عمرو عندما يسكن الميم ويخفيها بغنة في هذه المواضع إنما يسكن حرف الإعراب الذي جاء تسكينه في لهجة عربية وفي قراءات قرآنية، إن التسكين لتوالي الحركات ظاهرة لغوية، ولكنها في هذا المقام لا تصلح لتفسير إسكان أبي عمرو لحرف الإعراب في هذه الآيات وغيرها، وقد بلغ مجموع ما أسكنه أبو عمرو من الميم الملتقية بالباء ثمانية وسبعين حرفاً .

ك ـــ السين : تدغم عند أبي عمرو في حرفين هما : الزاي والشين وفي آيتين فقط هما قوله تعالى ﴿ وإذا النفوس زوجت 7/81 ﴾ و ﴿ اشتعل الرأس شيباً 4/19 ﴾ .

ل ـــ الشين : تدغم في السين، وفي آية واحدة عند أبي عمرو هي قوله تعالى ﴿ إلى ذي العرش سبيلاً 42/17 ﴾ .

م ـــ الضاد : تدغم في الشين في آية واحدة في قراءة أبي عمرو هي قوله تعالى ﴿ لبعض شأنهم 62/24 ﴾ .

ن ـــ القاف : تدغم عند أبي عمرو في الكاف فقط إذا تحرك ما قبلها، وقد بلغ مجموع ما أدغمه أبو عمرو من القاف في الكاف إحدى عشرة آية .

س ـــ الكاف : تدغم في القاف في اثنين وثلاثين موضعاً عند أبي عمرو .

ع ـــ النون : تدغم إذا تحرك ما قبلها في حرفين هما الراء واللام عند أبي عمرو ابن العلاء، مثل قوله تعالى ﴿ وإذ تأذن ربك 7/14/167/7 ﴾، وذلك في خمس آيات، وقوله تعالى ﴿ لن نؤمن لك 55/2 ﴾ وذلك في ثلاث وستين آية .

فإن سكن ما قبل النون لم تدغم في الراء واللام إلا مع الضمير الدال على جماعة المتكلمين « نحن » فإن نون نحن تدغم مع اللام ، حيث وقعت في قراءة أبي عمرو مثل قوله تعالى ﴿ ونحن له مسلمون 133/2 ﴾ و ﴿ نحن له عابدون 138/2 ﴾ و ﴿ فما نحن لك 132/7 ﴾ و ﴿ ما نحن لكما 78/10 ﴾ و ﴿ وما نحن لك 53/11 ﴾ و ﴿ وما نحن له 38/23 ﴾[28].

هذا هو مجمل للإدغام الكبير كما ورد عند أبي عمرو بن العلاء .

2 ـ 2 ـ الإدغام الصغير

وهو عبارة عن التقاء حرفين متماثلين في الصفة والمخرج ، أو متقاربين فيهما ، أو في أحدهما ، والأول منهما ساكن .

وقد اشترك حمزة والكسائي مع أبي عمرو في هذا النوع من الإدغام ، وإن كان قد روي في أحرف معينة عن جميع القراء العشرة ، إلا أن القراءة به قد استفاضت عن هؤلاء القراء الثلاثة .

وقد جعل ابن الجزري هذا الإدغام في قسمين :

النوع الأول

إدغام حرف من كلمة معينة في كلمات متفرقة ، وذلك خاص بأربع أدوات أو حروف هي : إذ وقد وهل وبل ، وضمير واحد هو تاء التأنيث الساكنة اللاحقة بالأفعال .

2 ـ 2 ـ 1 ـ ذال « إذ »

اختلف القراء العشرة في إدغام ذال إذ وإظهارها عندما تلتقي بستة أحرف هي التاء والجيم والدال والسين والصاد والزاي ، مثل قوله تعالى ﴿ إذ تبرأ الذين 166/2 ﴾

(28) النشر جـ 1 ص 286-294 .

و ﴿ إذ جعل 26/48, 20/5 ﴾ و ﴿ إذ دخلت جنتك 39/18 ﴾ و ﴿ إذ سمعتموه 16,12/24 ﴾ و ﴿ إذ صرفنا 29/46 ﴾ و ﴿ إذ زين لهم 48/8 ﴾ :

1 ــ أدغم الذال في هذه الأحرف جميعاً أبو عمرو بن العلاء وهشام عن ابن عامر .

2 ــ أدغم الذال في التاء والذال حمزة وخلف من أهل الكوفة فقط .

3 ــ أدغم الذال في هذه الأحرف جميعاً سوى الجيم الكسائي وخلاد عن حمزة .

4 ــ قرأ بإظهار الذال عند التقائها بهذه الأحرف كلها : نافع وابن كثير وأبو جعفر ويعقوب وعاصم .

5 ــ ابن ذكوان عن ابن عامر أظهر ذال إذ ، إلا عند التقائها بالدال[29] .

2 ــ 2 ــ 2 ــ دال « قد »

اختلف القراء العشرة في إدغام دال قد وإظهارها عندما تلتقي بثمانية أحرف هي : الذال ، والظاء والضاد والجيم والشين والسين والصاد والزاي مثل قوله تعالى ﴿ ولقد ذرأنا 179/7 ﴾ و ﴿ فقد ظلم 1/65 ﴾ و ﴿ قد ضلوا 167/4 ﴾ و ﴿ قد شغفها 30/12 ﴾ و ﴿ قد سألها 102/5 ﴾ و ﴿ لقد صرفنا 41/17 ﴾ و ﴿ ولقد زينا 5/67 ﴾ :

1 ــ أدغم دال قد في هذه الأحرف جميعاً أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وهشام عن ابن عامر .

2 ــ وأدغم ابن ذكوان عن ابن عامر دال قد في الذال والظاء والضاد فقط ، واختلف عنه في حرف الزاي فروى عنه الإدغام والإظهار .

3 ــ وأدغمها ورش عن نافع في الظاء والضاد فقط .

4 ــ قرأ بقية القراء العشرة بإظهار دال قد عند التقائها بأحد هذه الأحرف ، وهم ابن كثير وأبو جعفر وعاصم ويعقوب وقالون عن نافع[30] .

---

(29) النشر جـ2 ص 2-3 .

(30) النشر جـ2 ص 3-4 .

2 ــ 2 ــ 3 ــ لام «هل» و «بل»

وهما يدغمان في ثمانية أحرف ، يشتركان في اثنين هما التاء والنون مثل قوله تعالى ﴿ هل تنقمون 128/9 ﴾ و﴿ بل تؤثرون 16/87 ﴾ و﴿ هل ننبئكم 103/18 ﴾ و﴿ بل نقذف 18/21 ﴾ .

وتختص لام هل بإدغامها في الثاء مثل قوله تعالى ﴿ هل ثوب الكفار 36/83 ﴾ .

وتختص لام بل بإدغامها في خمسة أحرف ، هي الزاي والسين والضاد والطاء والظاء مثل قوله تعالى ﴿ بل زعمتم 48/18 ﴾ و﴿ بل سولت لكم 18/12, 83 ﴾ و﴿ بل ضلوا 28/46 ﴾ و﴿ بل طبع 155/4 ﴾ و﴿ بل ظننتم 12/48 ﴾ :

1 ــ أدغم الكسائي لام بل وهل في هذه الأحرف جميعاً .

2 ــ أدغم حمزة لام هل في التاء والثاء ، ولام بل في التاء والسين ، وروي عنه « بل طبع » بالإدغام والإظهار .

3 ــ أظهر هشام عن ابن عامر لام هل وبل عند التقائه بالضاد والنون ، وأدغمها في بقية الأحرف ، وروي عنه « هل تستوي الظلمات والنور 16/13 » بالإدغام والإظهار .

4 ــ أدغم أبو عمرو بن العلاء لام هل عندما تلتقي بالثاء ، في قوله تعالى ﴿ هل ترى 3/67, 8/69 ﴾ .

5 ــ أظهر بقية القراء العشرة لام هل وبل عندما تلتقي بهذه الأحرف ، وهم : ابن كثير ونافع وأبو جعفر وعاصم ويعقوب وابن ذكوان عن ابن عامر(31) .

2 ــ 2 ــ 4 ــ تاء التأنيث الساكنة اللاحقة بالأفعال

تدغم عند أبي عمرو وحمزة والكسائي في ستة أحرف هي : الثاء والجيم والظاء والسين والصاد والزاي ، مثل قوله تعالى ﴿ بعدت ثمود 95/11 ﴾ و﴿ نضجت

(31) النشر جـ2 ص 6-8 .

جلودهم 56/4 ﴾ و ﴿ حملت ظهورهما 146/6 ﴾ و ﴿ أنبتت سبع سنابل 261/2 ﴾ و ﴿ حصرت صدورهم 90/4 ﴾ في غير قراءة يعقوب الحضرمي، و ﴿ خبت زدناها 97/17 ﴾.

وقرأ بإظهار تاء التأنيث الساكنة عند هذه الأحرف جميعاً ابن كثير وعاصم وأبو جعفر وقالون عن نافع وورش من طريق الأصبهاني.

وأدغم تاء التأنيث في الظاء فقط ورش من طريق الأزرق، وأدغمها خلف الكوفي في هذه الأحرف ما عدا الثاء، وأدغمها ابن عامر في الصاد والظاء، وروى عنه هشام إدغامها في الثاء وروى عنه ابن ذكوان إظهارها عند السين والجيم والزاي[32].

2 ـــ 3 ـــ إدغام الحروف المتقاربة في المخرج

ولا نريد هنا عرض جميع الحروف التي أدغمت في مقاربها وإنما الاقتصار على جزء منها:

1 ـــ الباء: تدغم في الفاء، وذلك في خمس آيات مثل قوله تعالى ﴿ أو يغلب فسوف 74/4 ﴾ في قراءة أبي عمرو والكسائي وروي الوجهان عن هشام وخلاد، وأظهرها بقية العشرة.

وتدغم الباء في الميم في قوله تعالى ﴿ يعذب من يشاء 284/2 ﴾ في قراءة أبي عمرو ونافع وحمزة والكسائي وابن كثير وخلف بجزم الباء من « يعذب »، وبقية العشرة برفعها.

وقد أدغم الباء في الميم أبو عمرو والكسائي وخلف، وروي الإدغام والإظهار عن ابن كثير وحمزة وقالون عن نافع، وقرأ ورش عن نافع بالإظهار.

2 ـــ الفاء: تدغم في الباء في قوله تعالى ﴿ نخسف بهم 9/34 ﴾ في قراءة الكسائي، وبقية العشرة بالإظهار.

---

(32) النشر جـ2 ص 4-6.

3 ــ الراء : تدغم في اللام مثل قوله تعالى ﴿ يغفر لكم 31/3 ﴾ وهي واردة في أكثر من آية ، ﴿ واصطبر لعبادته 65/19 ﴾ في قراءة أبي عمرو بن العلاء من رواية السوسي ، واختلف عنه في رواية الدوري ، وبقية القراء العشرة بإظهار الراء الساكنة عند اللام .

4 ــ اللام : تدغم في الذال عند الكسائي من رواية أبي الحارث ، في مثل قوله تعالى ﴿ ومن يفعل ذلك 231/2 ﴾ وقد تكرر هذا التركيب ست مرات في القرآن الكريم ، وقرأ بقية العشرة بإظهار اللام الساكنة عند الذال .

5 ــ الدال : تدغم في الثاء عند أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف ، وذلك في قوله تعالى ﴿ ومن يرد ثواب الدنيا 145/3 ﴾ و ﴿ ومن يرد ثواب الآخرة 145/3 ﴾ وقرأها بقية العشرة بالإظهار .

6 ــ الثاء : تدغم في الذال ، مثل قوله تعالى ﴿ يلهث ذلك 176/7 ﴾ في قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر ، واختلف النقل عن بقية القراء العشرة فروي عنهم الإدغام والإظهار .

وتدغم في التاء مثل قوله تعالى ﴿ لبثتم 52/17 ﴾ وفي قوله تعالى ﴿ لبثت 259/2 ﴾ كيف جاء في القرآن الكريم ، وذلك في قراءة أبي عمرو بن العلاء وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي جعفر ، وأظهرها بقية العشرة .

7 ــ الذال : تدغم في التاء ، إذا وقع قبل الذال حرف الخاء مثل ﴿ اتخذتم 16/13, 51/2 ﴾ و ﴿ لاتخذت 77/18 ﴾ و ﴿ أخذتم 81/3 ﴾ ، وهي ألفاظ قد تكررت في أكثر من آية من آيات القرآن الكريم ، وهذا الإدغام عند جميع القراء العشرة ، ماعدا ابن كثير وحفص عن عاصم ، واختلف عن يعقوب في رواية رويس فروي عنه الإدغام والإظهار .

كما أدغم الذال في التاء في قوله تعالى ﴿ فنبذتها 96/20 ﴾ أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف ، وروي الوجهان الإظهار والإدغام عن هشام عن ابن عامر ، وأظهر الباقون الذال عند التاء في هذه الكلمة .

وفي قوله تعالى ﴿ عذت بربي 27/40 ﴾ أدغم الذال في التاء أبو عمرو وحمزة والكسائي، وخلف وأبو جعفر المدني، وروي الوجهان عن ابن عامر من رواية هشام، وقرأ الباقون بالإظهار[33].

هذا موجز للإدغام الواقع في القراءات القرآنية الموثقة والمروية عن القراء العشرة، وهو موجز لا يشمل جميع الإدغام الذي قرىء به في آيات القرآن الكريم من قبل القراء العشرة أو بعضهم.

إن هذا الجزء البسيط، إذا عرضناه على القاعدة المعيارية التي وضعها النحاة، فإننا سنجده يعارضها ويناقضها في مواضع كثيرة:

1 ــ الفاء مثلاً لا تدغم في الباء عند النحاة، وقراءة الكسائي ضعيفة.

2 ــ والراء لا تدغم في اللام متحركة أو ساكنة.

3 ــ الحاء لا تدغم في العين عندهم.

4 ــ أدغم أبو عمرو السين في الشين، والشين في السين، فقال ابن يعيش «وليس هذا مذهب البصريين لأن للشين فضل استطالة في التفشي، وزيادة صوت على السين فاعرفه».

5 ــ الضاد لا تدغم إدغاماً كبيراً، إلا في مثلها عند النحاة، وقد جاء عن أبي عمرو إدغام الضاد في الشين، فقالوا: إن هذا الإدغام ضعيف لأمرين:

أ ــ ذهاب ما في الضاد من الاستطالة.

ب ــ سكون ما قبل الضاد، فيؤدي الإدغام إلى اجتماع ساكنين على غير شرطه[34].

هذه بضع أمثلة تمثل مذاهب النحاة في الإدغام، وهي تتجنى على الاستعمال اللغوي الموثق، فتصفه بالضعف أو تحكم عليه بالمنع والحظر من خلال حجج واهية، وأدلة باطلة لا تثبت أبداً أمام السماع المروي عن القراء، وعن العرب أهل اللغة،

(33) النشر جـ2 ص 8-16.

(34) شرح المفصل جـ10، ص 133، ص 136، 140، 143، 146.

فالإدغام قد وجد في لهجة بني تميم، وهي قبيلة بدوية اشتهرت بالفصاحة، وسلامة القول عند النحاة، كما نسب الإظهار إلى أهل الحجاز، فسيبويه ينسب البيان أو الإظهار إلى أهل الحجاز في مثل قولنا : جعل لك، ووصفه بأنه عربي جيد[35].

2 ـ 4 ـ الإدغام والإظهار في الفعل المضعف الآخر

يدغم الحرفان الأخيران من الفعل ـ أو عينه ولامه ـ إذا كانا متماثلين صفة ومخرجاً، أو ما عبر عنه سيبويه بقوله : الفعل الذي عينه ولامه من موضع واحد، عند أهل الحجاز وبني تميم، إذا كان لام الفعل أو حرفه الأخير متحركاً مثل : شدّ، ظلّ، حلّ قلّا، عيّا، يردّون، ردّي، يردّنّ.

فإن سكنت اللام أجراه أهل الحجاز على الأصل من البيان والإظهار فيقولون : لم يرتدد عن الحق، واقلل من العتاب، والنسوة حللن في الدار، ومللتُ الركون إلى الدعة، وشددنا من أزر صديقنا.

أما بنو تميم فإنهم يدغمون الفعل المضارع الداخلة عليه «لم»، وفعل الأمر يقولون : لم يرتدّ، وغضّ الطرف، ويظهرون في بقية الأمثلة كما يظهر أهل الحجاز عند تسكين لام الفعل المضعف حال إسناده إلى الضمائر التي مثّلنا لها في لهجة أهل الحجاز.

ونُسب إلى بكر بن وائل الإدغام عندما تسكن لام الفعل حال إسناده إلى هذه الضمائر فيقولون : ردّن، ردّت، حلّنا.

وتميم عندما تدغم فعل الأمر المشدد والساكن الآخر، فإنها تحذف منه همزة الوصل، وتحرك الحرف الأخير منه، وكذلك قول غيرهم من العرب وهم كثير، يقولون : شدَّ رحلك، وكذلك الفعل المضارع المشدد الآخر والمجزوم تحرك تميم ومن معها الحرف الأخير منه، يقولون في لم يحلل العدو بدارنا : لم يحلَّ، وبنو تميم تحرك الفعل

(35) الكتاب جـ 4 ص 437، شرح الشافية للرضي ص 121-123.

في كلتا الحالتين بالفتح وكذلك بنو أسد، ولا ينظرون إلى حركة الحرف الأول من الفعل المشدد المجزوم، وقد خالفت عبد القيس من بني أسد، وهم سكان البحرين، هذا الاستعمال وألحقت بفعل الأمر المضعف همزة الوصل فيقولون: اغض، ارد، افر، وكذلك كعب وغني من قيس عيلان فإنهم يكسرون آخره على كل حال يقولون: غض الطرف.

ولغة كثيرة في العرب، لم ينسبها النحاة إلى أحد، وهي اتباع آخر الأمر من الفعل المضعف لحركة أوله أو الفاء يقولون: غضَ، ردَّ، فرُّ[36].

ولغة القرآن الكريم جاءت بالإظهار والإدغام في الفعل المضارع المضعف المجزوم الآخر:

1 ـــ قال تعالى ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾[37].

2 ـــ قال تعالى ﴿ وَمَن يُشَاقِّ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾[38].

فالقراء العشرة قد أجمعوا على الإظهار في الآية الأولى، وعلى الإدغام في الآية الثانية[39].

أما فعل الأمر المضعف الآخر، فقد جاء القرآن الكريم بفك إدغامه، قال تعالى ﴿ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾[40].

وجاءت القراءات القرآنية بالإدغام والبيان في الفعل المضارع المشدد الآخر المجزوم.

---

(36) الكتاب جـ4 ص 417-418، جـ3 ص 530, 535، شرح التصريح على التوضيح جـ2 ص 402-403.

(37) الأنفال 13.

(38) الحشر 4.

(39) النشر جـ2 ص 255.

(40) لقمان 19.

قال تعالى ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾[41].

قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر « يرتدد » بدالين ، الأولى مكسورة والثانية ساكنة ، وكذلك هو مكتوب في مصحف أهل المدينة ، وفي مصحف أهل الشام .

وقرأ بقية العشرة « يرتدّ » بالإدغام[42].

وقد أجمعوا على إظهار هذا الفعل في قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾[43].

كما جاء في القراءات القرآنية الفك والإدغام في الفعل الماضي المشدد الآخر والمتحرك بالفتحة والخالي من الإسناد إلى الضمائر .

قال تعالى ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾[44].

قرأ نافع والبزي عن ابن كثير ، وأبو بكر عن عاصم، وأبو جعفر وخلف ويعقوب « حيي » بياءين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة .

وقرأ بقية العشرة « حيّ » بإدغام الياء في الياء[45].

ويقول النحاة إن البيان أو الفك أو الإظهار في الفعل المشدد الآخر المتحرك من الاستعمالات الشاذة كما روي عن العرب : لححت عينه وألل السقاء، أو من

(41) المائدة 54 .

(42) النشر جـ 2 ص 255 ، حجة القراءات ص 230 ، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ص 252 ، عبد الفتاح القاضي ، مطبعة عبد الرحمن محمد .

(43) البقرة 217 .

(44) الأنفال 42 .

(45) النشر جـ2 ص 267 ، حجة القراءات ص 311 ، الوافي ص 280 .

الاستعمالات الخاصة بضرورة الشعر إذا جاء هذا الاستخدام في بيت مروي عن العرب، كما في قول أبي النجم العجلي:

الحمد لله العلي الأجلل   الواسع الفضل الوهوب المجزل

واستثنوا من ذلك ما إذا كان الحرفان المضعفان في آخر الفعل ياءين، لازماً تحريك الثانية منهما كما في هذه الأفعال: حيي عيي، فيجوز عندهم في هذه الحالة الفك والإدغام[46].

الرواية التي نقلها النحاة كما نرى رواية متشعبة ذات أطراف عديدة، وقد أثّر هذا النقل في صياغة القاعدة النحوية فلم تأت مطردة على قياس واحد غالب لا شذوذ فيه ولا ضرورة، وإنما جاءت متشعبة كثيرة الفروع والأغصان، وهي مع تشعب أطرافها فقد وجد من الأساليب ما لم يستطع النحاة أن يجدوا له فرعاً يلحقوه بها، فوصفوه بالشذوذ، وقصروا استعماله على ضرورة الشعر وحدها، وحتى في هذا الشذوذ نجد استثناء فجزء منه يضاف إلى فروع القاعدة، ويصح القياس عليه والصياغة على منواله.

أما القراءة القرآنية الموثقة والمتصلة في السند فهي تجري على قياسين لا شذوذ فيهما، ولا استثناء في الفعل المضارع المضعف الآخر المجزوم، وفي الفعل الماضي الذي عينه ولامه من موضع واحد، أما فيما عدا ذلك فهي تجري على قياس واحد مطرد.

ماذا كان سينتج لو أن النحاة اعتمدوا على القراءة القرآنية الموثقة والمتصلة في السند وحدها في تقرير أحكامهم النحوية وصياغتها، وضموا إليها ما يوافقها ويجري على منوالها من الاستعمال اللهجي الوارد على ألسنة العرب؟.

لا شك أن القاعدة النحوية ستكون أشد إحكاماً وتخلصاً من تشعب الفروع وكثرة الأغصان، وذلك ما يمنحها الحياة على ألسنة المتكلمين باللغة، ويجعلها قاعدة سهلة في متناول المتعلمين والدارسين.

---

(46) أوضح المسالك جـ4 ص 409، ص 412.

ثانياً : خلاف اللهجات العربية في المستوى الصرفي

إن الخلاف بين اللهجات العربية في المستوى الصرفي ظاهر لا يحتاج إلى إثبات بالأدلة والبراهين القاطعة، وأنا أحب هنا أن أقف عند ظاهرة متميزة صادفتني في أثناء اطلاعي على القراءات القرآنية في مصادرها الموثقة، وهذه الظاهرة تتمثل في : التبادل الموقعي بين المشتقات، وهي ظاهرة لم يشر إليها النحاة، ولم يقوموا بدراستها لا من قريب ولا من بعيد، وتتمثل أيضاً في : التبادل الموقعي بين المفرد والجمع، وهي ظاهرة حكم عليها سيبويه والمبرد بأنها ظاهرة خاصة بضرورة الشعر، مع أنها قد جاءت في حوالي ست وثلاثين لفظة في قراءات القراء العشرة، وفي عدد وافر من آيات القرآن الكريم، وهناك ظاهرة أخرى قد أشار إليها النحاة إشارة عابرة، وهي ظاهرة الاختزال في الصيغ وبخاصة صيغة المبالغة «فعول» التي تختزل إلى «فَعُل»، إضافة إلى أنني قمت بدراسة إهمال النحاة لبعض الصيغ الصرفية، وعدم إشارتهم إليها في أثناء التقعيد، وفي باب أمثلة المبالغة وحده وجدت أن النحاة قد أهملوا ذكر ثلاث صيغ تدل على المبالغة، مع أنها صيغ قياسية توفر لها السماع الموثق والمتواتر.

إن دراسة هذه الأشياء في نظري أهم من إعادة القول وتكراره في دراسة أمور قد أشبعت درساً، ولكن ذلك لم يمنعنا من ذكر بعض الأمثلة التي تدل على خلاف اللهجات العربية في المستوى الصرفي، وقد قصرنا حديثنا في هذا الجانب على ظاهرتين هما :

1 — تعدد الصيغ الاشتقاقية للفعل.

2 — التخفيف أو تسكين الحرف المتحرك في الأسماء والمصادر والأفعال والضمائر والجموع، والتسكين عادة ما يكون في الحرف الثاني، وهو أمر قد اشتهرت به لهجة بني تميم وقبائل أخرى كقبيلة بكر بن وائل.

1 ـــ التبادل الموقعي بين المشتقات

1 ـــ 1 ـــ بين اسم الفاعل والفعل بنوعيه الماضي والمضارع

نجد هذه الظاهرة ممثلة في عدد من القراءات المتواترة المروية عن القراء العشرة، ولا نجد لها صدى فيما روي عن العرب من منظوم أو منثور في مؤلفات النحاة وأهل اللغة، لذلك أهمل النحاة الحديث عنها في مصنفاتهم ولم يشيروا إليها حتى إشارة عابرة:

أ ـــ قال تعالى ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ جَعَلَ اللَّيلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْبَاناً﴾[47]، قرأ أهل الكوفة: عاصم وحمزة والكسائي وخلف ببناء «جاعِل» للفعل الماضي «جَعَلَ»، وقرأها بقية القراء العشرة «جاعِل» بصيغة اسم الفاعل[48].

ب ـــ قال تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالحَقِّ إِنْ يَشأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾[49].

جـ ـــ قال تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾[50].

قرأ حمزة والكسائي وخلف في الآيتين «خالق» بألف بعد الخاء، وكسر اللام على صيغة اسم الفاعل، وقرأها بقية العشرة «خلق» بصيغة الفعل الماضي[51].

وغيرها من القراءات التي جاءت بالتبادل الموقعي بين اسم الفاعل والفعل الماضي، وما يلاحظه القارىء و الدارس لهذه الآيات، أن الحدث أو الفعل فيها قد تم وانقضى زمنه وانقطع، فهي تتصل بقدرة الله على الخلق والإبداع وهي قدرة تتجلى في مظاهر عديدة منها: إبداع السموات والأرض، وخلق الكائنات جميعاً من ماء، وجعل

---

(47) الأنعام 96.

(48) النشر جـ2، ص 260 حجة القراءات ص 262.

(49) إبراهيم 19-20.

(50) النور 45.

(51) النشر جـ2 ص 298، حجة القراءات ص 376، ص 502.

الليل للراحة والسكون؛ وهي قدرة قد انقضى إبداعها وخلقها منذ زمن بعيد سحيق غابت عنا بدايته.

ونعلم أن الزمن قد لا يُستفاد أحياناً، وفي بعض التراكيب من صيغة الفعل وحدها، وإنما من خلال ما يحويه الأسلوب من قرائن حالية ومقالية تحدد الزمن المستفاد من صيغة الفعل، نقول مثلاً في أسلوب الدعاء: رحمه الله ورضي عنه، ولا شك أن دلالة الفعل هنا مستقبلية، مع أنه قيل بصيغه الماضي، ونقول: لم أذهب إلى الجامعة أمس، فيدل الأسلوب بجملته على أن الحدث أو الفعل قد انقضى زمنه وهو بصيغة المضارع؛ وغيرها من الأساليب الكثيرة التي تتخلف فيها صيغة الفعل عن الدلالة على الزمن المعين الذي تدل عليه.

ونعلم أن اسم الفاعل يدل على زمن، ولكن هذا الزمن غير محدد من خلال صيغة اسم الفاعل وحدها، وإنما هو زمان مبهم لا يتعين إلا من خلال الأسلوب وما يشتمل عليه من قرائن ليس من بينها التنوين الذي قال النحاة عنه: إن اسم الفاعل إذا كان منوناً دل على الزمن المضارع: الحال أو الاستقبال.

وفي هذه الآيات التي قرئت بالفعل الماضي وباسم الفاعل من قبل القراء العشرة، نجد أن الزمن فيها قد انقضى وقوعه، وتم حدوثه منذ زمن بعيد، وذلك يؤكد أن اسم الفاعل في هذه القراءات يدل من خلال الأسلوب على الزمن الماضي بتضافر القرائن المعنوية وحلوله محل الفعل الماضي أو العكس.

د ــ قال تعالى ﴿ وَمَا أَنتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَن ضَلَالَتِهِمْ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ ﴾[52].

تكررت هذه الآية مرتين في القرآن الكريم وقد قرأها حمزة الكوفي وحده في الموضعين «تهدي» بصيغة الفعل المضارع، وقرأها بقية العشرة «بهادي» بصيغة اسم الفاعل المقرون بالباء الدالة على توكيد النفي[53].

---

(52) النمل 81، الروم 53.

(53) النشر جـ2 ص 339، حجة القراءات ص 537، ص 561.

هذه الآية يراد منها الدلالة على التجدد والحدوث وليست موضوعة للدلالة على زمن انقضى وانقطع، فنفي هداية الخلق الضالين عن الرسول الكريم ليس مقروناً بزمن معين، وإنما هو نفي عام يشمل الأزمنة جميعاً، والنحاة كانوا على حق عندما قالوا: إن ما الداخلة على الأسماء تدل على النفي في الحال، وإن كان هذا الحال قد يدل على الاستمرار كما في هذه الآية على قراءة حمزة، ولذلك ليس من المستغرب أن يتبادل الفعل المضارع واسم الفاعل في هذه الآية، وأن يحل أحدهما محل الآخر ويتخذ موقعه ومكانه، إضافة إلى أن اسم الفاعل يدل على زمن غير محدد إلا من خلال التركيب، والفعل المضارع يدل على الحال أو الاستقبال، إلا إذا وجدت قرينة تقلب معناه إلى المضي، وهنا لا توجد هذه القرينة.

إن النتيجة العامة التي قد يخرج بها الباحث من خلال دراسته لهذه القراءات الموثقة والمتصلة السند الصحيح، هي أن صيغة اسم الفاعل تدل على الزمن إضافة إلى دلالتها على الحدث أو الفعل، وعلى موقع الحدث وصاحبه، وهو زمن مبهم لا يحدد وقوعه وحدوثه إلا من خلال التركيب وما يحويه من قرائن حالية أو مقالية، فهذه القرائن وحدها هي التي تحدد الزمن الذي تدل عليه صيغة اسم الفاعل إن كان ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً لـمّا يقع بعد. والنحاة عندما فرقوا في العمل بين اسم الفاعل الدال على المضي، والدال على الحال أو الاستقبال اعتماداً على قرائن شكلية كالتنوين مثلاً كانوا بعيدين عن الصواب وعن إدراك الواقع اللغوي وفهمه، لأن اسم الفاعل لا يعمل ماضياً ولا حاضراً ولا مستقبلاً، ونظرية العامل والعمل مقولة أسطورية خرافية لا سند لها من الواقع اللغوي المتمثل في الاستعمال، وهي شيء افترضه النحاة فقادتهم إلى أباطيل عديدة زيفوا بها النحو العربي النقي الصافي؛ ولأن دلالة اسم الفاعل على الزمن المعين لا تتحدد من خلال صيغته أو تنوينه مثلاً، وإنما من خلال التركيب وما يحويه من قرائن متضافرة يحدد من خلالها الزمن الذي يدل عليه اسم الفاعل، ولأن الآية الرابعة واسم الفاعل فيها يدل على الزمن الذي لما يقع بعد، لم تقرأ عند القراء العشرة ما عدا حمزة إلا بإضافة اسم الفاعل إلى الاسم بعده، وذلك ما نص عليه المؤلفون في القراءات القرآنية

صراحة عندما قالوا: إن لفظة «العمي» منصوبة في قراءة حمزة ومجرورة في قراءة بقية القراء العشرة.

إن النحاة لو قاموا بدراسة هذه القراءات الموثقة والصحيحة السند المتصل، لاستفادوا منها في تحديد أمرين متلازمين هما:

«دلالة اسم الفاعل على الزمن، وتعيين هذا الزمن وتحديده من خلال التركيب وسياق الجملة وحده».

ومن هنا يبطل جدل زائف دار بين النحاة لا صلة له بالواقع اللغوي الذي لا يخضع لمنطق العقل المجرد، وتنفي عن نحونا العربي مقولات شوهاء عقّدته كل التعقيد.

إن الكسائي قد كاد يقترب من الواقع اللغوي عندما قال بإعمال اسم الفاعل الدال على الزمن الماضي، وهو ما يرفضه جميع النحاة، واستدل على ذلك بقوله تعالى ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ 18/18 ﴾ لو تناسى نظرية العامل والعمل ولم يجعلها هي همه الوحيد في هذا المقام واستفاد من هذه القراءات التي قرأ بها هو، والتي قرأ بها أستاذه في القراءة حمزة بن حبيب الزيات.

ونحن نرفض ما أول به النحاة هذه الآية بأنها على حكاية الحال الماضية، فلا شك أنها حكاية حال قد مضت وانقطع زمنها، وذلك ما يفقد التنوين هنا أهميته الشكلية التي جعلت النحاة يقولون بإعمال اسم الفاعل المنون، وهو دال على الحال أو الاستقبال ولا يجيزون تنوينه إذا كان دالاً على المضي.

ولا ننسى أن دلالة اسم الفاعل على الزمن قد تتخلف عندما يدل على الأعلام في مثل: سالم وفاطمة، وأيضاً عندما يدل على مجرد الوصف في مثل قولنا: محمد طالب مجتهد، وعلي عامل جاد في عمله، فالوصف يفيد الثبوت والاستمرار ولا يدل على زمن.

1 ــ 2 ــ بين اسم الفاعل وصيغة «فَعِل»

صيغة فَعِل في اللغة العربية من المباني المتعددة المعنى، فهي تدل على أمرين أو نوعين من الاشتقاق في العربية هما:

أ ــ على المبالغة في اتصاف الفاعل بالحدث مثل: علي رجل حذر، أي كثير الحذر، لا يُخدع بسهولة، ولا يؤخذ على حين غرة.

ب ــ على الصفة المركبة أو ما أطلق عليها النحاة ــ دون مراعاة لخصائص التركيب اللغوي ودلالته ــ الصفة المشبهة، وهي صفة مركبة من شيئين تصف أو تخصص ذاتية فارقة في الموصوف تميزه عن بقية صفاته مثل: زيد فكه الحديث، وفره العيش.

وقد تأتي هذه الصفة دالة أيضاً على اسم الفاعل، وذلك عند اشتقاقه من الفعل اللازم المكسور العين مثل: طمع، وبخل، وحذر، ويقول النحاة: إن اشتقاق اسم الفاعل من هذا الفعل اللازم المكسور العين والدال على الأعراض على وزن «فاعل» هو اشتقاق نادر غير قياسي، وقياس اشتقاقه في هذه الحالة أن يكون على وزن «فعل» بكسر العين، وهذه الصيغة في هذه الحالة إنما تدل عند النحاة على الصفة المركبة لا على اسم الفاعل، وكل ذلك تمحل من النحاة، فاسم الفاعل يأتي على صيغة أو وزن «فاعل» من الفعل اللازم المكسور العين الدال على الأعراض، وقد دل على صحة ذلك القراءات القرآنية المتواترة، وصيغة فَعِل تدل في هذه الحالة على اسم الفاعل أيضاً.

وصياغة اسم الفاعل من الفعل اللازم المكسور العين على وزن فاعل تحقق الاطراد في القاعدة والقياس اللغوي، وتمنع من تداخل الصيغ ودلالة المبني الواحد على أكثر من معنى.

وقد تمحل أيضاً أهل اللغة وأصحاب المعاجم عندما حاولوا جاهدين أن يفصلوا بين الدلالة اللغوية لكل من صيغتي «فاعل وفَعِل» عندما يشتقان من فعل واحد لازم

مكسور العين، بل تجاوزوا الحد عندما افترضوا أن معنى الصيغتين متناقض ومتضاد، مثلاً:

1 ــ فاكه: اسم فاعل من «فكه» تعني عندهم: الناعم.
وفكه: على وزن فَعِل تدل على: البطر الأشر.

2 ــ فاره: اسم فاعل من «فره» تعني: الحاذق.
وفرِه: على وزن فَعِل تعني: البطر الأشر.

3 ــ حاذر: اسم فاعل من «حذر» تعني: المتأهب المتيقظ.
حَذِر: على وزن فَعِل، تعني: الخائف[54].

إن هذه الأفعال: فكه، حذر، فره، يدل كل منها على معنى لغوي عام ومعين، ففكه: يدل على طيبة النفس، وفره: يعني حذق الشيء، وحذر: يدل على التيقظ والتحرز.

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا اختلفت الدلالة اللغوية العامة وتباعدت لكل لفظ من هذه الألفاظ عندما صغنا منها اسم فاعل على وزن فاعل أو فعل، أو كانت صيغة فَعِل هنا دالة أيضاً على المبالغة أو على الوصف المركب في نظر أهل اللغة؟.

إن الاشتقاق كما نفهمه لا يخرج عن الدلالة العامة للفظ المشتق منه، وإنما قد يضيق من هذه الدلالة، وقد يوسع فيها، ويضيف إليها، ولكنه لا يخرج عن هذه الدلالة العامة أو يبتعد عنها أو يتناقض معها، إن مادة «سمع» مثلاً المكونة من أصوات: السين واللام والعين، نستطيع أن نشتق منها صيغاً عديدة كل منها تختص بمعنى ذاتي أو دلالة خاصة لا تخرج بحال من الأحوال عن الدلالة العامة لهذا اللفظ.

ما نخرج به أن الفعل اللازم المكسور العين يصاغ منه اسم الفاعل في الأعراض على وزن «فاعل» دون أن نحكم على هذا الاشتقاق أو البناء بأنه نادر غير قياسي، وأن

(54) مختار الصحاح ص 509-510، ص 501، ص 127، محمد بن أبي بكر الرازي، ترتيب: محمود خاطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

صيغة «فَعِل» من هذا الفعل تدل أيضاً على اسم الفاعل إذا دلت من خلال التركيب على الحدث وصاحبه وكانت غير لازمة له وغير مبالغ في اتصافه بها، ولا اختلاف بين الصيغتين في المعنى والدلالة في هذه الحالة.

إن ما نقوله في هذا المقام قد دلت عليه القراءات القرآنية المتواترة وما نقل عن بعض النحاة القدامى، وهم قراء مجيدون أمثال أبي عمرو بن العلاء والكسائي والفراء:

1 ــ قال تعالى ﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾[55].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو جعفر وأبو عمرو ويعقوب: «حذرون» بغير ألف على وزن فعل، وقرأ أهل الكوفة وابن ذكوان عن ابن عامر «حاذرون» بألف بعد الحاء على وزن فاعل، وروى هشام عن ابن عامر الوجهين[56].

وذكر صاحب (حجة القراءات) أن أصل هذين الاشتقاقين واحد عند الكسائي فأصلهما واحد من الحذر، والعرب تقول: هو حاذر وحذر، أي: قد أخذ حذره.

ومعنى الآية هنا لا يدل أبداً على أن «حَذِر» بغير ألف تعني الخوف، كما يقول أهل اللغة، وإنما تعني وفي كلتا القراءتين: التأهب والتيقظ والتحرز.

2 ــ قال تعالى ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً فَارِهِينَ﴾[57] قرأ ابن كثير ونافع وأبو جعفر وأبو عمرو ويعقوب «فرهين» بدون ألف بعد الفاء، وقرأ أهل الكوفة وابن عامر «فارهين» بألف بعد الفاء[58].

وهما عند الفراء بمعنى واحد، لأنهما لغتان للعرب مثل: طمع وطامع، كما ذكر صاحب حجة القراءات.

---

(55) الشعراء 53، 54، 55، 56.

(56) النشر جـ2 ص 335، حجة القراءات ص 517-518.

(57) الشعراء 149.

(58) النشر جـ2 ص 336، حجة القراءات ص 919.

3 ــ قال تعالى ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَاداً لِلطَّاغِينَ مَآباً لابِثِينَ فِيهَا أَحْقَاباً ﴾[59].

قرأ حمزة وروح عن يعقوب «لبثين» بغير ألف على صيغة «فعل»، وقرأ بقية العشرة «لابثين» بألف على صيغة فاعل[60].

قال أبو زرعة «ومن قرأ لبثين جعل اسم الفاعل فعلاً، وقد جاء غير حرف من هذا النحو على: فاعل وفعل، نحو: رجل طامع وطمع وآثم وأثم، وعلى هذا نقول: لبثت فهو لابث ولبث»[61].

4 ــ قال تعالى ﴿ يَقُولُونَ أَإِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الحَافِرَةِ أَإِذَا كُنَّا عِظَاماً نَخِرَةً ﴾[62].

قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر عن عاصم ورويس عن يعقوب «ناخرة» بالألف، وقرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر وحفص عن عاصم وروح عن يعقوب «نخرة» بغير ألف[63].

قال أبو عمرو «نخرة وناخرة واحد» وكذلك قال الفراء مثل الطامع والطمع، كما روى عنهم صاحب حجة القراءات.

5 ــ قال تعالى ﴿ وَإِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمْ انْقَلَبُوا فَاكِهِينَ ﴾[64].

وردت هذه اللفظة «فاكهين» في: يس والدخان والطور والمطففين في هذه الآية، وقد قرأها أبو جعفر المدني «فكهين» بغير ألف على وزن فَعِل في المواضع الأربعة، ووافقه حفص عن عاصم في المطففين، واختلف فيه عن ابن عامر فروِيَ عنه الوجهان في المطففين، وقرأ بقية القراء العشرة «فاكهين» بألف بعد الفاء على وزن «فاعل»[65].

---

(59) النبأ 21، 22، 23.

(60) النشر جـ2 ص 397.

(61) حجة القراءات ص 745-746.

(62) النازعات 10-11.

(63) النشر جـ2 ص 397، حجة القراءات ص 748.

(64) المطففين 31.

(65) النشر جـ2 ص 354-355.

وهما عند الفراء لغتان مثل : طامع وطمع وباخل وبخل[66] .

إن هذه القراءات المتواترة وأقوال النحاة القدامى تدل على أن المعنى الواحد قد تتعدد مبانيه وصيغه الدالة عليه ، ونقل النحاة القدامى يؤكد أن اللهجات العربية قد اختلفت في صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي اللازم المكسور بالعين ؛ فبعض هذه اللهجات قد صاغته على وزن فاعل ، وبعضها الآخر قد صاغته على وزن « فَعِل » ويبدو من نقل النحاة وكلامهم أن هذه الصيغة الأخيرة هي الصيغة المشهورة عندهم ، وبناء على هذا النقل المروي عن أئمة ثقات تمرسوا بالرواية والنقل تصبح صيغة « فَـعِـل » دالة على ثلاثة معانٍ : اسم الفاعل ، والمبالغة ، والصفة المركبة ، وتحدد دلالتها على كل منها من خلال التركيب أو الأسلوب ، ولا ننسى أن هذه الاشتقاقات الثلاثة تدل على الوصف بصفة عامة ، وتتخصص كل منها بدلالة معينة ، فاسم الفاعل صفة مجردة مقترنة بصاحبها ودالة على الحدث ، والمبالغة تكثير في هذه الصفة ، والصفة المركبة لزوم هذه الصفة وثبوتها ودلالتها على جزئية فارقة في الموصوف .

1 ـــ 3 ـــ بين المصدر والفعل الماضي

في عدد من القراءات القرآنية نجد أن المصدر يحل محل الفعل الماضي ، ويأخذ موقعه ومكانه في الأسلوب أو التركيب اللغوي ، وكذلك الفعل الماضي :

1 ـــ قال تعالى ﴿ فَلا اقْتَحَمَ العَقَبَةَ وَمَاأَدْرَاكَ مَا العَقَبَةُ فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مِسْكِيناً ذَا مَتْرَبَةٍ ﴾[67] .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي « فَكَّ رقبة أو أَطْعَمَ » ببناء فك وأطعم للفعل الماضي ، وقرأ بقية العشرة « فَكُّ ، إطعام » على المصدرية[68] .

---

(66) حجة القراءات ص 755 .

(67) البلد 11-16 .

(68) النشر جـ2 ص 401 ، حجة القراءات ص 764 .

2 ــ قال تعالى ﴿ قَالَ يانُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾[69].

قرأ الكسائي ويعقوب « عَمِلَ » بصيغة الفعل الماضي، بكسر الميم وفتح اللام، وقرأه الباقون على المصدر، بفتح الميم ورفع اللام منونة[70].

3 ــ قال تعالى ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ﴾[71].

قرأ نافع وأهل الكوفة « خَلَقَهُ » بفتح اللام، جعلوه فعلاً ماضياً، وقرأه بقية العشرة بإسكان اللام على المصدر[72].

إن المصدر والفعل يدلان على الحدث، وصيغة الفعل « فعل أو يفعل » غالباً ما ترتبط بالدلالة على زمن معين ماض أو مضارع، إلا إذا دلت قرائن السياق على غير ذلك، أما المصدر فإن دلالته على الزمن مبهمة لا تحدد من خلال صيغته، وإنما من خلال وجوده في التركيب الذي يحتوي عادة على قرائن تعين على تحديد زمن المصدر، ويمكننا من خلال هذه القراءات الموثقة أن نقول: إن المصدر يدل على الزمن الماضي وحده، إذ لم يُؤَثر في القراءات المتواترة التبادلُ الموقعي بين المصدر والفعل المضارع، كما هو الحال في اسم الفاعل؛ والمصدر وثيق الصلة بالدلالة على الاسمية أو الحدث، لذلك يُؤكد به الفعل، في حين ضعفت دلالته على الزمن، أما ما يقوله النحاة في هذا المجال وبخاصة ارتباط المصدر بنظرية العامل، وما ينبني عليها من افتراض تقدير الفعل و ما، أو أن، فذلك شيء خارج عن طبيعة الدرس اللغوي، ولعل أمثلة النحاة التي صنعوها في هذا المقام خير شاهد على ذلك: عجبت من ضربك زيداً أمس، يعجبني ضربك زيداً غداً، يعجبني ضربك زيداً الآن.

---

(69) هود 46.

(70) النشر جـ2 ص 289، حجة القراءات ص 341.

(71) السجدة 7.

(72) النشر جـ2 ص 347، حجة القراءات ص 567-568.

فما الذي يدعو النحاة إلى صنع هذه الأمثلة مع أن استعمال المصدر قد جاء في عدد وافر من آيات القرآن الكريم؟ إن نظرية العامل وارتباطها بالتقدير والتأويل هي التي دعت النحاة إلى صنع هذه الشواهد التي لا نجد لها مثيلاً في كلام العرب.

1 ـ 4 ـ بين المصدر واسم الفاعل

ورد في القراءات القرآنية التبادل الموقعي بين هذين البناءين:

1 ـ قال تعالى ﴿ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾[73].

2 ـ قال تعالى ﴿ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ ﴾[74].

3 ـ قال تعالى ﴿ وَلَئِنْ قُلْتَ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾[75].

4 ـ قال تعالى ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾[76].

قرأ حمزة والكسائي وخلف «ساحر» بألف بعد السين وكسر الحاء في المواضع الأربعة ووافقهم ابن كثير وعاصم في قراءة الآية الثانية، قرأ بقية العشرة «سحر» بكسر السين وإسكان الحاء في المواضع الأربعة، وكذلك ابن كثير وعاصم في غير الآية الثانية[77].

5 ـ قال تعالى ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سِحْرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴾[78].

(73) المائدة 110.

(74) يونس 2.

(75) هود 7.

(76) الصف 6.

(77) النشر جـ2 ص 256، حجة القراءات ص 239-240، 327، 707.

(78) طه 69.

قرأ حمزة والكسائي وخلف « كيد سحر » بكسر السين وإسكان الحاء، وقرأ بقية العشرة « ساحر » على وزن فاعل[79].

6 ــ قال تعالى ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ ﴾[80].

قرأ أهل الكوفة « سحران » بغير ألف، وقرأ بقية العشرة « ساحران » بألف بعد السين[81].

7 ــ قال تعالى ﴿ قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَاللَّهُ خَيْرٌ حِفْظاً وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾[82].

قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم « حافظاً » بألف بعد الحاء وكسر الفاء، وقرأ الباقون « حفظاً » بكسر الحاء، وإسكان الفاء من غير ألف[83].

المصدر واسم الفاعل يشتركان في الدلالة على الحدث ولا تفهم دلالتهما على زمن معين ومحدد إلا من خلال قرائن السياق، وهي دلالة قد تتخلف من خلال التركيب، غير أن اسم الفاعل يدل على صاحب الحدث وموقعه، وهو ما لا يدل عليه المصدر، فهل ينبني على ذلك اختلاف في معنى هذه الآيات التي قرئت بالمصدر مرة وباسم الفاعل مرة أخرى؟ أو أن المعنى واحد في هذه الآيات جميعاً على كلتا القراءتين، ولا يلحظ فيه أدنى تغيير مهما كان طفيفاً؟.

إن المؤلفين في الاحتجاج للقراءات برغم سعيهم إلى إيجاد فرق بين القراءتين، إلا أنهم ذكروا عبارة في غاية الأهمية وهي: إن السحر يدل على الساحر، لأن الفعل أي الحدث لا يكون إلا من فاعل، وهذه العبارة في غاية الأهمية لأنها تعني ببساطة أنه لا اختلاف بين القراءتين في معنى هذه الآيات، فالسحر والساحر يدلان على الحدث

---

(79) النشر جـ2 ص 321، حجة القراءات ص 458.

(80) القصص 48.

(81) النشر جـ2ص 341-342، حجة القراءات 547.

(82) يوسف 64.

(83) النشر جـ2 ص 295-296، حجة القراءات ص 362.

وصاحبه، وهذا من التوسع الذي تمتاز به العربية متى ما وجدت القرينة ودل الدليل، وأهل الكوفة كانوا على حق عندما قالوا: إن النعت بالمصدر في مثل قولنا: هذا رجل عدل، مساوٍ تماماً للنعت باسم الفاعل أي: عادل، وإن كانوا قد قالوا ذلك بناءً على التأويل لأنه لا يصح عند النحاة جميعاً النعت بالمصدر لعدم دلالته على الذات أو صاحب الحدث، إلا إذا فزعوا إلى تأويل الأساليب، والنعت في العربية بالمصدر قد كثر في الاستخدام والاستعمال، على ألسنة العرب، حتى دعا ذلك ابن مالك إلى أن يقول في ألفيته:

ونعتوا بمصدر كثيراً فالتزموا الإفراد والتذكيرا

ما يخرج به الباحث أن نظرية العامل التي اخترعها النحاة لتفسير ظهور الحركة الإعرابية على الأفعال والأسماء، قد تحكمت تحكماً كلياً في تفكيرهم حتى أصبحوا أسرى لها، وتناسوا أن اللغة لا تخضع أبداً لمنطق العقل المجرد، وخير دليل وشاهد على ذلك ما سقناه في هذا المقام من شواهد حية لا يمكن أن تجري على سنن نظرية العامل إلا بالقسر والإكراه والتأويل السقيم.

ونحن نكتفي بهذه الأمثلة الدالة على وقوع التبادل الموقعي بين المشتقات، وإلى حلول بعضها محل بعض، ونشير إلى أن هذا التبادل الموقعي قد حدث بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة «فعال»[84]، وبين اسم الفاعل واسم المفعول[85] وبين الأفعال وبخاصة بين الماضي والمضارع وبين الماضي والأمر[86].

1 ـ 5 ـ التبادل الموقعي بين المفرد والجمع

هناك ألفاظ عديدة وردت مفردة، ومجموعة في قراءات القرآن الكريم المتواترة، وذلك في الآية الواحدة، وقد بلغ مجموع هذه الألفاظ في قراءات القراء العشرة سبعاً

(84) النشر جـ2 ص 270-271.

(85) حجة القراءات ص 173، 391، 307 وغيرها.

(86) حجة القراءات ص 118، 471، 493.

وثلاثين لفظة من خلال الإحصاء السريع، وقد جاءت هذه الألفاظ حال جمعها في القراءة مجموعة جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم[87].

الألفاظ التي جاءت مجموعة جمع تكسير والأوزان التي جاءت عليها:

1 ــ فُعُل: سراج: سُرُج، سَقْف سُقُف، جدار جُدُر، كتاب كُتُب، نَصْب نُصُب.
2 ــ فِعَال: ريح رياح، عظم عظام، عبد عباد.
3 ــ مفاعل: مسجد مساجد، مجلس مجالس، موقع مواقع، مسكن مساكن.
4 ــ أفعال: إصر آصار، أثر آثار.
5 ــ فَعْل: طائر طير.
6 ــ فُعَّال: كافر كفار.
7 ــ فُعَلاء: شرك شركاء.
8 ــ فِعَل: نعمة نِعَم.
9 ــ فعائل: كبير كبائر.
10 ــ مفاعيل: مسكين مساكين.

وجاءت بقية الألفاظ مجموعة جمع مؤنث سالم؛ أي بالألف والتاء، وهي ست عشرة لفظة هي:

صلاة صلوات، آية آيات، ذرية ذريات، عشيرة عشيرات، غرفة غرفات، بينة بينات، مكانة مكانات، مفازة مفازات، كلمة كلمات، ثمرة ثمرات، شهادة شهادات، أمانة أمانات، خطيئة خطيئات، غيابة غيابات، رسالة رسالات، سادة سادات.

(87) مثلاً حجة القراءات ص: 118, 348, 316, 272, 274, 152, 102, 164, 268, 304, 484, 512, 515, 585, 590, 552, 561, 537, 649, 651, 643, 704, 705، وغيرها.

وقد جاءت هذه الألفاظ مفردة ومجموعة في القراءات المتواترة في حوالي خمس وخمسين آية من آيات الذكر الحكيم.

والقراءة بالإفراد أو الجمع في هذه الآيات لا تؤثر في المعنى ولا تغير من دلالته، لأن هذه الألفاظ في أغلبها إما أسماء دالة على الجنس مثل: ريح وطائر وكتاب وثمرة وعظم ونعمة وغيرها، وإما دالة على المصدر مثل: مفازة وأمانة ومكانة، وإما على اسم المكان مثل: مسجد ومسكن، وأسماء الجنس والمصادر، وأسماء المكان يجزئ واحدها أو مفردها عن الجمع، وهي تصلح للقليل والكثير وتدل على العموم، حكى الكسائي أن العرب تقول: جاءت الريح من كل مكان، والمصدر لا يثنى ولا يجمع عندما يقع وصفاً أو نعتاً تقول: قوم عدل، ونساء عدل ورجلان عدل...

وصاحب (حجة القراءات) غالباً ما يعقب على هذه القراءات التي جاءت بالإفراد والجمع في هذه الألفاظ بمثل هذه التعابير: هو واحد والمعنى جمع، أو لأن التوحيد يؤدي عن معنى الجمع، أو بلفظ الواحد والمعنى جماعة، أو المصادر تفرد في موضع الجمع، لأنه يراد به الكثير كما يراد في سائر أسماء الأجناس، وغيرها من التعابير.

وهذا التبادل الموقعي بين المفرد والجمع، أو استعمال أحدهما في موضع الآخر برغم وفرة الشواهد الدالة على صحته، يراه سيبويه والمبرد نوعاً من الاستعمال الجائز في ضرورة الشعر وحدها.

قال سيبويه «وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً، والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام»[88].

وقال المبرد «وقد جاز في الشعر أن تفرد وأنت تريد الجماعة، إذا كان في الكلام دليل على الجمع»[89].

---

(88) الكتاب جـ1 ص 209.

(89) المقتضب جـ2 ص 171-172.

وهذه القراءات المتواترة تمثل خير رد لما رآه سيبويه والمبرد ضرورة شعرية، هي قراءات متواترة موثقة متصلة السند ما في ذلك شك.

وهي قراءات وافرة العدد متضافرة تجري على سنن العرب في كلامها.

2 ـــ إهمال النحاة لبعض الصيغ الصرفية

من المألوف أن نجد في نحونا العربي أن النحاة قد حكموا على صيغ صرفية عديدة بأنها من السماع الذي يحفظ ويؤدى كما جاء عن العرب ولا يقاس عليه، مع أن هذه الصيغ أو بعضها على الأقل قد توفر لها السماع الكثير مثلاً صيغة «فعّال» الدالة على النسب أو على صاحب الحرفة مثل نجار وطباخ وخياط وتمار، وغيرها، قد توفر لها السماع الكثير في الدلالة على النسب مما يؤهلها لأن تكون صيغة صرفية قياسية، ولكن النحاة يقصرونها على المسموع عن العرب الذي لا يتجاوز وغيرها من الصيغ، ومايهمنا التأكيد عليه هنا هو إهمال النحاة الذي لا نجد له تسويغاً أو عذراً لبعض الصيغ الصرفية القياسية وعدم ذكرها في مصنفاتهم، وخير مثال على ذلك أمثلة المبالغة التي أهمل النحاة ذكر بعض صيغها وأبنيتها، وللحقيقة فإن اللغويين قد تحدثوا عنها وذكروها في مصنفاتهم:

2 ـــ 1 ـــ صيغة فُعّال بضم الفاء وتشديد العين

جاءت هذه الصيغة دالة على المبالغة في القرآن الكريم، وفي قراءاته المتواترة وفي كلام العرب:

1 ـــ قال تعالى ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا﴾[90] بضم الكاف وتشديد الباء.

2 ـــ قال تعالى ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾[91] قرأ أبو عبد الرحمن السلمي التابعي الجليل الذي أخذ قراءته عن عدد وافر من الصحابة الكرام، وهو

(90) نوح 22.

(91) ص 5.

من أساتذة المدرسة الكوفية المشهورين في القراءة، قرأ: «عُجَّاب» بضم العين وتشديد الجيم[92].

قال الشماخ:

دار الفتاة التي كنا نقول لها ... يا ظبية عطلا حُسَّانة الجيد

والعرب تقول عن المفرط في الطول: طُوَّال، وكذلك المفرط في الكرم: كُرَّام، وقالوا: مُلّاح وحُسَّان وجُمَّال[93].

2 ـ 2 ـ صيغة فِعِّيل، بكسر الفاء والعين المشددة

في تاريخنا ألقاب عديدة جاءت على هذا الوزن، ولقب بها رجال نابهون مثلاً امرئ القيس الشاعر الجاهلي المشهور كان يلقب بالملك الضِّلِّيل، وصاحب رسول اللهوخليفته الأول أبو بكر كان يلقب بالصِّدِّيق، ويقال عن عائشة ابنته و زوج الرسول ﷺ: الصِّدِّيقة بنت الصِّدِّيق، والعالم اللغوي الكوفي إسحاق قد لقب بالسِّكِّيت لطول سكوته وصمته.

وفي القرآن الكريم وقراءاته جاء هذا البناء دالاً على المبالغة:

1 ـ قال تعالى ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنْضُودٍ﴾[94] وقد وردت هذه اللفظة «سجيل» في آيتين أخريين من القرآن الكريم.

2 ـ قال تعالى ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي سِجِّينٍ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ﴾[95].

---

(92) معاني القرآن جـ2 ص 398، جـ3 ص 189.

(93) تهذيب إصلاح المنطق ص 279-282، يحيى بن علي التبريزي تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة بيروت ط1، 1983، أدب الكاتب ص 441.

(94) هود 82، الحجر 74، الفيل 4.

(95) المطففين 7-8.

3 ــ قرأ زيد بن علي قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ (96) : «سِكِّينته» بكسر السين وتشديد الكاف المكسورة مبالغة في السكينة (97).

قال ابن قتيبة «وكذلك ما كان على «فِعيِّل» فهو مكسور الأول لا يفتح منه شيء، وهو لمن دام منه الفعل نحو: رجل سِكِّير كثير السكر، وخِمِّير كثير الشرب للخمر، وفِخِّير كثير الفخر، وعِشِّيق كثير العشق... ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر منه أو يكون له عادة»(98).

وذكر الخطيب التبريزي أمثلة عدة لهذه الصيغة الدالة على المبالغة (99).

2 ــ 3 ــ صيغة فُعَلة بضم الفاء وفتح العين

قال ابن قتيبة «قالوا: وكل حرف على «فُعَلة» وهو وصف فهو للفاعل نحو: هُذَرة ونُكَحة وطُلَقة وسُخَرة، إذا كان مهذاراً نكّاحاً مطلاقاً ساخراً من الناس، وكذلك: رجل لُعَنة وسُبَبة وهُزأة وضُحَكة وخُدعة»(100).

وقد جاءت هذه الصيغة دالة على المبالغة في القرآن الكريم:

قال تعالى ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ (101)؛ أي من يكثر اغتياب الناس وتعداد معايبهم.

إن هذه الصيغ الثلاثة تدل على المبالغة، ولا نجد لها ذكراً في مؤلفات النحاة عند حديثهم عن أمثلة المبالغة التي حصروها في هذه الصيغ: فعّال، مفعال، فعول، مفعيل، فعيل، فعل، مع أن هذه الصيغ الثلاثة لا تختلف عنها في الدلالة على المبالغة.

(96) التوبة 26.
(97) البحر المحيط جـ5 ص 25.
(98) أدب الكاتب ص 255.
(99) تهذيب إصلاح المنطق ص 509.
(100) أدب الكاتب ص 256.
(101) الهمزة 1.

3 ـ الاختزال في الصيغ

نجد هذا الاختزال واضحاً في صيغة «فَعُول» حيث تختزل إلى «فَعُل» وقد جاءت القراءات القرآنية وكلام العرب مؤيدة لصحة هذا الاختزال :

قال تعالى ﴿ إنَّ اللّٰه بِالنَّاسِ لَرؤوف رَحِيمٌ ﴾(102) وردت لفظة «رؤوف» إحدى عشرة مرة في القرآن الكريم، وقد قرأها أهل الكوفة عاصم وحمزة والكسائي وخلف وأهل البصرة أبو عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي، حيث وقعت في القرآن بالاختزال وذلك بعدم إشباع حركة الهمزة حتى تصبح واواً «رَؤُف» على وزن فَعُل.

وقرأها ابن كثير ونافع وأبو جعفر وابن عامر حيث وقعت «لرؤوف» على وزن فَعُول، وذلك بمد وإشباع حركة أو ضمة الهمزة حتى تصبح واواً(103).

وقد أشار سيبويه إشارة عابرة إلى استخدام العرب لكلتا الصيغتين، قال «وقالوا : رَؤُف ورَؤُوف»(104).

ونسب أبو علي الفارسي الصيغة المختزلة إلى أهل الحجاز، كما نقل عنه الدكتور عبده الراجحي في كتابه (اللهجات العربية في القراءات القرآنية)(105).

وصيغة «فَعُل» كما يشير أهل اللغة تستخدم أيضاً للدلالة على المبالغة في الحدث مثل : حَذُر يَقُظ، حَدُث، إذا كان كثير الحديث حسن السياق له، ونَدُس إذا كان عالماً بالأخبار وكذلك : خَبُر وفَرُح وأَشُر، غير أن هذه الصيغ محولة عن صيغة «فَعِل» المكسورة العين، والتي تفيد المبالغة (106)، وهذا خلاف لهجي راجع إلى اختلاف اللهجات العربية في النطق بهذه الصيغة فبعضهم نطقها بضم العين، وبعضهم نطقها بكسر العين.

---

(102) البقرة 143.

(103) النشر جـ2 ص 223، حجة القراءات ص 116.

(104) الكتاب جـ4 ص 108.

(105) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص 171-172 د. عبده الراجحي، دار المعارف بمصر 1968م.

(106) تهذيب إصلاح المنطق ص 255.

إن صيغة « فَـعُـل » مختزلة من صيغة « فعول » إذ حذفت الواو ، وبقيت الضمة دالة على هذا الحذف ، والاختزال أو الاقتصاد في المجهود العضلي ظاهرة لغوية تمتاز بها اللغة العربية كغيرها من اللغات الحية ، وإن كان النحاة لم يفطنوا إلى هذه الظاهرة ، وإن فطنوا إليها عدوا ما جاء على منوالها من قبيل الاستخدام الشاذ أو النادر ، وربما تجاوزوا الحد فوصموا الاختزال في الألفاظ والتراكيب اللغوية باللحن والخطأ .

إن الدرس اللغوي التاريخي قد يطلعنا على أن صيغة فـعِـل بكسر العين مختزلة من صيغة « فعيل » إذ حذفت الياء وبقيت الكسرة دالة على حذفها ، وأن هذه الصيغة « فـعِـل » قد عدل بها بعض العرب من كسر عينها إلى ضمها ، ويبدو أن الصيغة الأولى التي جاءت بكسر عين « فـعِـل » هي التي كتب لها الانتشار والذيوع فسجلها النحاة في مصنفاتهم ، بينما بقيت الصيغة الثانية حبيسة المؤلفات اللغوية ، كأختها « فـعُـل » المختزلة عن « فعول » والتي لا نرى استخدامها إلا في القراءات المأثورة والمتواترة .

ويمكن أن تكون صيغة فَـعِـل الدالة على اسم الفاعل مختزلة من صيغة « فاعل » بحذف الألف : فاكِهـ ـ فكِه ، وبخاصة أن فاعل وفعل في هذا المقام متحدان في الدلالة و المعنى .

إن الاختزال في الصيغ ظاهرة تمتاز بها العربية كما امتازت بها في تراكيبها ، انظر مثلاً إلى هذه القراءة المروية عن نافع وأبي عمرو لترى ما حدث فيها من الاختزال والحذف ﴿ عادَلُولى ﴾[107] أصل التركيب : « عَـاداً الأُولَـى » حذفت الهمزتان همزة الوصل أو همزة « ال » والهمزة الأصلية التي هي جزء من لفظة « أولى » ونقلت حركة هذه الهمزة وهي الضم إلى اللام قبلها ، ثم قلبت نون التنوين في لفظة « عادا » إلى اللام وأدغمت في اللام بعدها فأصبحت « عاد لّـولى »[108] .

(107)النجم 50 .

(108)الوافي ص 107 .

وقد نص أبو زرعة على أن هذه الآية في قراءة نافع وأبي عمرو قد قرئت موصولة مدغمة ؛ أي أن اللفظتين قد أصبحتا لفظاً واحداً في النطق[109] .

وما الإدغام في حقيقته إلا اختزال في اللفظ .

إن هذا النوع من الاختزال لم يرضَ عنه النحاة ، فوصف المبرد قراءة أبي عمرو ونافع باللحن[110] ، وقال سيبويه «ومن الشاذ قولهم في : بني العنبر وبني الحارث : بلعنبر وبلحارث بحذف النون ... ومثل هذا قول بعضهم :عَلْـماءِ بنو فلان ، فحذف اللام ، يريد على الماء بنو فلان ، وهي عربية »[111] .

والمحذوف في هذه التراكيب أكثر مما ذكره سيبويه وأثبته في نصه هذا ، فالمحذوف في العبارة الأخيرة مثلاً هو الألف المقصورة من «على» وهمزة الوصل من لفظة «الماء» المعرفة ، ثم حذفت إحدى اللامين ، وسكون اللام يرجح أن اللام المحذوفة هي الأولى : عَ لْـماءِ ، ويؤكده حذف النون في العبارتين الأوليين .

إن الاختزال في الصيغ والتراكيب قانون عام تخضع له اللغات كلها ، وقد تمثلته العربية تمثلاً صادقاً لو لم يقف النحاة في وجه طريقها بقوانينهم الصارمة التي لا تمثل الواقع اللغوي ، ولكن هذه الظاهرة عاشت برغم أنوف النحاة في اللهجات المنبثقة عن هذه اللغة .

4 ــ اختلاف صيغة الفعل واتحاد معناه

في اللغة العربية نجد أفعالاً عديدة قد صيغت على أكثر من وزن ، ولم يختلف معناها تبعاً لاختلاف بنيتها الاشتقاقية ، وهذا الخلاف في الصيغة والاتفاق في المعنى يرجع إلى خلاف لهجي حدث بين لهجات العربية في مستواها الصرفي ، وفي إحصاء سريع لهذه الظاهرة ، من خلال القراءات القرآنية المسندة إلى القراء العشرة ، وجدت أن

(109)حجة القراءات ص 687 .

(110)نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص 292 ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر .

(111)الكتاب جـ 4 ص 484-485 .

الفعل قد تعدد مبناه الاشتقاقي واتحدت دلالته على ستة أشكال أو صور، ونحن نعرضها هنا بإيجاز :

4 ـــ 1 ـــ فعّل وأفعل

وقد جاء اشتقاق الفعل على وزن فعّل المضعف العين، وعلى وزن أفعل المزيد بالهمزة في عدة أمثلة مروية ومسموعة عن العرب أيدت صحتها ووثقتها في الاستعمال القراءات القرآنية .

وقد اعترف النحاة واللغويون بتعدد مبنى الفعل واتحاد دلالته عندما يجيء على هذين الوزنين فقالوا : إن فعّلت وأفعلت قد يصاغ عليهما الفعل ومعناه واحد لا يتغير، ومثلوا لذلك بعدة أمثلة منها : خبّرت وأخبرت، وسمّيت وأسميت، وبكّرت وأبكرت، وكذّبت وأكذبت، وقلّلت وأقللت، وكثّرت وأكثرت، ووعّزت إليه وأوعزت، وغلّقت الأبواب وأغلقت الأبواب، وجوّدت وأجدت، وأذّنت وآذنت، ووفّيته حقه وأوفيت، وصّى وأوصى، مسّك وأمسك وغيرها من الأفعال المتعددة المبنى والمتفقة المعنى[112] .

وقد أيدت القراءات القرآنية هذا الاستعمال ونكتفي هنا بإيراد مجرد نماذج قليلة منها :

1 ـــ قال تعالى ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْياً أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾[113] .

في هذه الآية نجد أن الحق سبحانه قد استخدم الفعل « أنزل » على صورتين أو بناءين، على صورة أفعل المزيد بالهمزة وعلى صورة فعل المضعف العين .

وقال ابن الجزري « واختلفوا ـــ أي القراء العشرة ـــ في « ينزل » وبابه إذا كان فعلاً مضارعاً أوله تاء أو ياء أو نون مضمومة، فقرأه ابن كثير والبصريان ـــ أبو عمرو

---

(112) الكتاب جـ 4 ص 62-63، أدب الكاتب ص 354، ديوان الأدب جـ 3 ص 271-277، جـ 2 ص 321 .

(113) البقرة 90 .

ويعقوب ــ بالتخفيف حيث وقع، إلا قوله في الحجر «وما ننزله إلا بقدر معلوم» فلا خلاف في تشديده ... وافقهم حمزة والكسائي وخلف على «ينزل الغيث» في لقمان والشورى، وخالف البصريان أصلهما في الأنعام في قوله «أن ينزل آية» فشدداه ولم يخففه سوى ابن كثير، وخالف ابن كثير أصله في موضعي الإسراء وهما «وننزل من القرآن» و «حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه» فشددهما، ولم يخفف الزاي سوى البصريين، وخالف يعقوب أصله في الموضع الأخير من النحل وهو قوله «والله أعلم بما ينزل» فشدده، ولم يخففه سوى ابن كثير وأبي عمرو[114].

كما جاء اسم المفعول من هذا الفعل بالوجهين في قراءة القراء العشرة:

قال تعالى ﴿يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالحَقِّ﴾[115]. قرأ ابن عامر وحفص «منزّل» بتشديد الزاي، وقرأ بقية العشرة «مُنزَل» بالتخفيف، مع ضم الميم وفتح الزاي في كلتا القراءتين[116].

2 ــ قال تعالى ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْراهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾[117]. قرأ المدنيان ــ أبو جعفر ونافع ــ وابن عامر «وأوصى» بهمزة مفتوحة بين الواوين مع تخفيف الصاد، وكذلك هو في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأ بقية العشرة من غير همز بين الواوين وبتضعيف الصاد وكذلك هو في مصاحفهم[118].

3 ــ قال تعالى ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الكِتَابِ﴾[119].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب و عاصم «يُثْبِت» بتخفيف الباء وضم الياء

---

(114) النشر جـ2 ص 218-219، حجة القراءات ص: 106, 216, 268, 385, 567, 641, 700.

(115) الأنعام 114.

(116) النشر جـ2 ص 262، حجة القراءات ص 268.

(117) البقرة 132.

(118) النشر جـ2 ص 222-223، حجة القراءات ص 115.

(119) الرعد 39.

من : أثبت يثبت إثباتاً فهو مُثبِت ، وقرأ نافع وأبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وابن عامر « يُثبِّت » بتشديد الباء وضم الياء من : ثبت يثبت تثبيتاً فو مُثبِّت[120] .

وغيرها من القراءات الثابتة التي جاءت بصياغة الفعل على وزني : فعّل المضعف العين ، وأفعل المزيد بالهمزة مع اتحاد دلالته واتفاق معناه[121] .

هذا ولم يكن النحاة وأهل اللغة حريصين على إسناد كل صيغة إلى البيئة المعينة التي استخدمتها في كلامها ، وإنما اكتفوا في الغالب بالتعقيب على الصيغتين : إنهما بمعنى واحد ، أو هما لغتان ، كما هو غالب تعبير أبي زرعة صاحب (حجة القراءات) .

4 ـــ 2 ـــ فَعَل وأفعل

إن الأفعال الآتية أو المصاغة على هذين البناءين : فعل بتخفيف العين ، وأفعل بزيادة الهمزة ، أفعال كثيرة في اللغة العربية مع اتحادها في المعنى واتفاقها في الدلالة ، وقد عقد ابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) فصلاً طويلاً أورد فيه أمثلة وشواهد عديدة لهذه الأفعال المختلفة البناء والمتحدة المعنى[122] وكذلك في كتاب (الأفعال) لابن القوطية الذي عادة ما يفتتح الباب الذي يتحدث عنه بالحديث على « فعل وأفعل بمعنى واحد »[123] .

وقد اهتم أهل اللغة والنحاة لانتشار وكثرة استخدام الفعل على هذين البناءين مع اتحاد معناه بنسبة كل صيغة إلى بيئتها المعينة والمحددة ، وغالباً ما تنسب صيغة أفعل إلى بني تميم وإلى بعض أهل نجد ، وتنسب صيغة فعل إلى أهل الحجاز مثلاً :

1 ـــ تميم وربيعة وأهل نجد كلهم يقولون : أفتن وأهل الحجاز : فتن[124] .

---

(120) النشر جـ 2 ص 298 ، حجة القراءات ص 374 .

(121) حجة القراءات ص : 475, 124, 114, 126, 255, 384, 446, 551, 284, 308, 368 .

(122) أدب الكاتب ص 333-341 .

(123) كتاب الأفعال لابن القوطية تحقيق علي فودة ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصر ، انظر مثلاً ص 9 ,12 ,15 ,25 ,30 ,37 ,46 ,53 ,64 ,68 ، وغيرها .

(124) البحر المحيط جـ 5 ص 51 .

2 ـــ سحت يسحت سحتاً لغة أهل الحجاز ، ولغة تميم ونجد : أسحت يسحت اسحاتاً [125] .

3 ـــ لغة أهل الحجاز : لاته يليته ليتاً ، وتميم تقول : ألاته يليته[126] .

وغيرها من الصيغ الكثيرة المنسوبة إلى بيئاتها المعينة .

واشتقاق هذه الأفعال وغيرها على هذين الوزنين ينتج عنه تعدد في اشتقاق المصدر واسم الفاعل واسم المفعول .

مثلاً الفعل : سحت ، أسحت .

الفعل الأول المصدر منه : سحتاً ، والثاني : إسحاتاً .
واسم الفاعل من الأول : ساحت ، والثاني : مسحت ، بكسر الحاء .
واسم المفعول من الأول : مسحوت ، والثاني : مسحَت بفتح الحاء .

والملاحظ من خلال ما نقله أهل اللغة والنحاة أن بعض أهل نجد قد يستعملون صيغة فَعَل بدل أفعل ومنهم قبيلة تميم ، وأن أهل الحجاز قد يستعملون صيغة أفعل بدل فَعَل[127] ولكن الغالب هو التزام أهل نجد بصيغة أفعل ، وأهل الحجاز بصيغة فعل ، والمقارنة اللغوية تؤيد نسبة صيغة أفعل إلى بني تميم بخاصة وأهل نجد عموماً ؛ فتميم كما نعلم تؤثر التخفيف ، ولذلك مالت إلى الإسكان في بنية الكلمة ، وفي حرف الإعراب ، وصيغة فعل متوالية الحركات ، أما أفعل فإنه لا توالي في الحركات فيها بسكون الفاء .

ومع أن الفعل متحد المعنى والدلالة برغم اختلاف بنيته التصريفية ، كما قال أهل اللغة والنحاة الأوائل ، وكما هو ثابت بالقراءات القرآنية إلا أن لعلم الدين الجندي وجهة نظر أخرى مؤداها : إن الاختلاف في الصيغة يؤدي إلى اختلاف المعنى ، وزيادة

---

(125) المرجع السابق جـ6 ص 244 .

(126) المزهر جـ2 ص 276 .

(127) البحر المحيط جـ1 ص 172 ، اللسان جـ19 ص 103 .

المبنى تدل على زيادة المعنى[128] وهذا قول مختلق ومبني على غير أساس، وهو قد ناقض نفسه عندما فسر اختلاف الصيغة واتحاد المعنى، بأن كل صيغة تعيش في بيئة خاصة معينة، وهذا عين ما قاله القدماء، أما أن المعنى مختلف فلا دليل عليه.

وقد جاءت القراءات القرآنية دالة على هذا الخلاف اللهجي وموثقة له في الاستعمال، قال ابن الجزري «واختلفوا ــ أي القراء العشرة ــ في «يحزنك 176/2» و «يحزنهم 103/21» و «يحزن الذين 10/58» و «يحزنني 13/12» حيث وقع، فقرأ نافع بضم الياء وكسر الزاي من ذلك كله إلا حرف الأنبياء «لا يحزنهم الفزع 103» فقرأ أبو جعفر فيه وحده بضم الياء وكسر الزاي، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الزاي في الجميع، وكذلك أبو جعفر في غير الأنبياء ونافع في الأنبياء»[129].

والفعل «يحزنك» قد تكرر ست مرات في آيات القرآن الكريم، كان في معظمها مسبوقاً بلا النافية، وفي آية واحدة دخلت عليه اللام[130].

وقال ابن الجزري أيضاً «واختلفوا في «يلحدون» هنا ــ الأعراف 180 ــ والنحل 103 وحم السجدة 40، فقرأ حمزة بفتح الياء والحاء في الثلاثة، وافقه الكسائي وخلف في النحل، وقرأ الباقون بضم الياء وكسر الحاء في ثلاثتهم»[131].

إن هذه القراءات المتواترة وغيرها تدل على أن الفعل قد يصاغ على بناءين ولا يختلف معناه أو تتغير دلالته.

4 ــ 3 ــ فعل وفعّل

نص سيبويه على أن التخفيف في الأفعال المضعفة العين عربي جائز إذا كانت هذه الأفعال دالة على القليل والكثير[132].

---

(128) اللهجات العربية في التراث جـ2 ص 621.

(129) النشر جـ2 ص 244 حجة القراءات ص 246,181.

(130) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص 199.

(131) النشر جـ2 ص 273، حجة القراءات ص 303، 394، 636-637.

(132) الكتاب جـ4 ص 64.

وقد جاءت القراءات القرآنية المتواترة والمتضافرة مؤيدة لذلك، وموثقة له في الاستعمال:

1 ـــ قال تعالى ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [133] قرأ أهل الكوفة «يَكْذِبُونَ» بفتح الياء وتخفيف الذال، وقرأ الباقون بضم الياء وتشديد الذال [134].

وقد جاء هذا الفعل مخففاً ومشدداً في عدد وافر من القراءات القرآنية [135].

2 ـــ جاء الفعل «فتح» في القرآن الكريم مبنياً للماضي وللمضارع ومسنداً إلى عدة ضمائر مختلفة، وقد قرئ في قراءات القراء العشرة بالتخفيف والتشديد:

أ ـــ جاء هذا الفعل دالاً على الزمن الماضي ومسنداً إلى ضمير جماعة المتكلمين «فَتَحْنا» وذلك في الأنعام 44 والأعراف 96 والقمر 11، وقد قرأه ابن عامر وحده بالتشديد في هذه المواضع الثلاثة وبقية العشرة بالتخفيف.

ب ـــ جاء هذا الفعل ماضياً مسنداً إلى تاء التأنيث ومبنياً لما لم يُسَمَّ فاعله «فُتِحَتْ» وذلك في الأنبياء 96 وفي الزمر 71-73 وفي النبأ 19.

في موضع الأنبياء قرأه ابن عامر وحده بالتشديد وبقية القراء بالتخفيف، وقرأه في موضعي الزمر وفي النبأ ابن عامر ونافع وابن كثير وأبو عمرو بالتشديد، وأهل الكوفة بالتخفيف.

جـ ـــ جاء هذا الفعل مضارعاً مبنياً لِمَا لم يُسَمَّ فاعله في الأعراف «لا تُفَتَّحُ لهم أبواب السماء 40» فقرأه أبو عمرو بالتأنيث والتخفيف، وقرأه حمزة والكسائي وخلف بالتذكير والتخفيف، وقرأه بقية العشرة بالتأنيث والتشديد [136].

---

(133) البقرة 10.

(134) النشر جـ2 ص 207-208.

(135) حجة القراءات ص 247-249, 366-367, 683, 746-747.

(136) حجة القراءات ص: 250, 288, 689, 282,745، النشر جـ2 ص 258, 269, 08364.

كما جاءت القراءات القرآنية بالتخفيف والتشديد في هذه الأفعال: كفل، قدر، ذكر، صدق، عزز، بشر[137].

وقد نسب التضعيف في الفعل «بشر» إلى بني تميم والتخفيف إلى كنانة[138].

4 ـــ 4 ـــ فعّل وفاعل

نسبت صيغة فعل بتضعيف العين إلى بني تميم، ونسبت صيغة فاعل بألف بعد الفاء إلى أهل الحجاز[139].

وقد جاءت القراءات القرآنية المروية عن القراء العشرة بالبناءين في هذه الأفعال: ضعف ضاعف، صعر صاعر، ظهر ظاهر، عقب عاقب، بعد باعد، فرق فارق:

1 ـــ قال تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ﴾[140].

وقد اختلف القراء في تشديد العين وفي إثبات الألف من «يضاعف» مجزومة ومرفوعة، وهي قد وردت تسع مرات في القرآن الكريم، وكذلك «مضعفة آل عمران 30» فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بتشديد العين مع حذف الألف في جميع القرآن وقرأ أبو عمرو بالتشديد في آية الأحزاب 30 فقط، وقرأ بقية العشرة بالتخفيف وإثبات الألف في جميع القرآن، وكذلك أبو عمرو بن العلاء في غير آية الأحزاب[141].

2 ـــ قال تعالى ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾[142].

---

(137) حجة القراءات ص: 403، 445، 510، 513، 161، 163، 640، 384، 532، 743، 597.

(138) اللغات في القرآن ص 27 رواية ابن حسنون المقرئ بإسناده إلى ابن عباس، تحقيق: صلاح الدين المنجد ط2 1972م، دار الكتاب الجديد ـــ بيروت لبنان.

(139) البحر المحيط جـ7 ص 182.

(140) البقرة 245.

(141) النشر جـ2 ص 228،348، حجة القراءات ص: 138-139، 203، 514، 575، 699، 712.

(142) لقمان 18.

قرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر وعاصم ويعقوب « تصعر » بتشديد العين من غير ألف ، وقرأها الباقون « تصاعر » بتخفيف العين وبألف قبلها [143] .

وغيرها من القراءات الموثقة التي جاءت بالبناءين في الأفعال مع اتحادها في المعنى والدلالة .

وقد نص سيبويه وابن قتيبة وغيرهما على أن فاعلت وفعلت قد يأتيان بمعنى واحد مثل : ضعفت وضاعفت وبعدت وباعدت ونعمت وناعمت ، وامرأة منعمة ومناعمة[144] .

4 ـــ 5 ـــ فعل وفاعل

بتخفيف عين فعل ومجيء ألف قبلها مثل : خدع وخادع ، وعد واعد ، لمس لامس ، فدى فادى ، قتل قاتل ، وكلها أفعال قد جاءت على هذين البناءين في القراءات القرآنية :

1 ـــ قال تعالى ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [145] .

قرأ حمزة والكسائي وخلف « تقتلوهم ، يقتلوكم ، قتلوكم » بحذف الألف منهن وتخفيف العين ، وقرأ الباقون هذه الألفاظ الثلاثة بإثبات الألف بعد القاف[146] .

2 ـــ قال تعالى ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [147] . قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو « يُخادِعون » بضم الياء وألف بعد الخاء وكسر

(143) النشر جـ2 ص 346 ، حجة القراءات ص 565 .

(144) الكتاب جـ4 ص 68 ، أدب الكاتب ص 358 .

(145) البقرة 191 .

(146) النشر جـ2 ص 227 ، حجة القراءات ص 127-128 .

(147) البقرة 9 .

الدال ، وقرأ بقية العشرة « يَـخْـدَعون » بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال من غير ألف بعد الخاء[148] .

3 ــ قال تعالى ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [149] ، وقد ورد هذا الفعل في سورة المائدة آية 6 ، قرأ حمزة والكسائي وخلف « لمستم » بغير ألف في الموضعين ، وقرأ بقية العشرة « لامستم » بألف بعد اللام فيهما [150] .

وكذلك بقية الأفعال فقد قرئت بالبناءين في القراءات المتواترة [151] .

4 ــ 6 ــ فعل ، فعّل ، فاعل

بتخفيف العين وتشديدها وبألف قبلها مثل : صعد صعّد ، صاعد ــ عقد ، عقّد ، عاقد .

روى ابن الجزري أن الفعل « عاقدتم » في سورة المائدة آية 89 قد قرىء بالأوجه الثلاثة :

قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر عن عاصم « عقدتم » بالقصر والتخفيف .

وقرأ ابن ذكوان عن ابن عامر « عاقدتم » بألف بعد القاف .

وقرأ بقية العشرة « عقّدتم » بتشديد القاف .

وهذا الفعل قد ورد في سورة النساء مسنداً إلى تاء المؤنثة « عقدت 33 » ولم يقرأ فيها إلا بوجهين : قراءة أهل الكوفة « عقدت » من غير ألف ، وقرأ بقية العشرة « عاقدت » بألف بعد العين ، ولم تقرأ بتضعيف العين من قبل القراء العشرة[152] .

---

(148) النشر جـ2 ص 207 ، حجة القراءات ص 87 .

(149) النساء 43 .

(150) النشر جـ2 ص 205 .

(151) حجة القراءات ص 96 ,104-105 .

(152) النشر جـ2 ص 249,255 ، حجة القراءات 201,234 .

وذكرى ابن الجزري أن الفعل « يصعد » الوارد في سورة الأنعام 125 ، قد قرىء بالأوجه الثلاثة :

1 ــ إسكان الصاد وتخفيف العين من غير ألف وهي قراءة ابن كثير « يَصْعَد » .
2 ــ فتح الياء وتشديد الصاد وألف بعدها وتخفيف العين ، وهي رواية أبي بكر عن عاصم « يصاعد » .
3 ــ تشديد الصاد والعين من غير ألف ، وهي قراءة بقية العشرة « يصّعّد »[153] .

إن هذه القراءات جميعاً التي ذكرناها أو أشرنا إليها وهي قراءة موثقة متصلة السند المنقول مشافهة وسماعاً ، تدل بلا ريب على أمرين محددين :

1 ــ إن اللهجات العربية قد اختلفت في صياغة بعض الأفعال على بناءين أو أكثر ، وقد أشار إلى ذلك النحاة وأهل اللغة ، وإن كانت إشارتهم في الغالب لا تتسم بالدقة العلمية التي تتمثل في :

أ ــ إحصاء كل الأفعال التي وقع خلاف بين لهجات العرب في طرق صياغتها .
ب ــ إسناد ونسبة كل صيغة إلى البيئة اللغوية المعينة التي آثرت استخدامها في كلامها .

2 ــ إن هذه الأفعال التي تعددت طرق صياغتها واشتقاقها تدل على معنى واحد محدد ، لأنه لا تفاضل بين القراءات ، ولا اختلاف في أداء المعنى والدلالة عليه ، ولأنه يرجع إلى خلاف لهجي وقع بين لهجات العربية ، وقد أشار النحاة وأهل اللغة إلى ذلك عندما نصوا على اختلاف صياغة بعض الأفعال واتفاقها في المعنى ، وإن كانوا في

(153) النشر جـ 2 ص 262 .

بعض الأحيان يحاولون التفرقة بين معاني الأفعال المتعددة الصياغة كما ذكر سيبويه أن أبا عمرو بن العلاء كان يفرق بين : أنزل ونـزّل[154] .

ونحب أن نؤكد أن هذا الإحصاء قد تم اعتباطاً ، ولم نسع من خلاله إلى الاستقصاء التام والشامل لكل الأفعال التي تغيرت صياغتها ، أو اختلفت وتعددت من خلال القراءات القرآنية ، سواء أكان هذا الاختلاف والتعدد ناشئاً عن تغير الحركة من الكسر إلى الرفع مثلاً في عين الفعل ، أو عن زيادة حرف أو أكثر في بنية الفعل كما في هذه الأمثلة التي سقناها هنا ، فنحن في هذه العجالة تقدم أمثلة للخلاف اللهجي في المستوى الصرفي ، ولا نسعى إلى تقديم إحصاء شامل لكل الظواهر الصرفية التي وقع فيها خلاف بين لهجات العربية .

إن الباحث عندما يدرس حركة عين المضارع من الفعل الثلاثي يخرج بنتيجة واحدة محددة هي : إن الصرفيين قد أجهدوا أنفسهم عندما حاولوا ضبط حركة عين المضارع في الأبواب الستة المعروفة ، لأن صنيعهم هذا لا يمكن أن يكون قياساً مطرداً وحاسماً في تحديد الحركة التي تظهر على عين المضارع ، هل هي فتح أو ضم أو كسر ، مثلاً الأفعال : عكف بطش غرش ، يأتي مضارعها بكسر العين وضمها ، والفعل : حسب يأتي مضارعه مكسور العين ومفتوحها ، وقد دلت على ذلك القراءات القرآنية المتواترة وكذلك في غيرها من الأفعال .

وإذا نظرنا إلى القاعدة النحوية المعيارية نجد أن « فعل » المفتوح العين في الماضي يأتي مضارعه على ثلاثة أوجه ، بكسر العين : عـزَم يعزم ، وبفتحها : قرأ يقرأ ، وبضمها : أخد يأخُـذ ، و « فـعِـل » المكسور العين في الماضي يأتي مضارعه بفتح العين وبكسرها مثل : سـمِـع يسـمَـع ، نعم ينـعِـم .

إن ضبط حركة عين المضارع لا يتم إلا من خلال السماع ، وكم من دارس للنحو العربي أفنى عمره في دراسة هذا النحو يغلط في ضبط حركة عين الفعل

---

(154) الكتاب جـ 4 ص 63 .

المضارع من الثلاثي، ولم تُجدِ القاعدة المعيارية في تقويم لسانه وتجنيبه الوقوع في الغلط.

وليس ذلك إلا نتاج اختلاف اللهجات العربية، التي نظر إليها النحاة غالباً نظرتهم إلى اللغة العربية الأدبية الموحدة، واعتبروهما شيئاً واحداً وقياساً واحداً فخلطوا بينهما عندما أرسوا قواعدهم المعيارية، ولذلك أيضاً كثر استخدامهم لمصطلحات الشذوذ والندرة والسماع الذي يحفظ ولا يقاس عليه في الجانب التصريفي من اللغة.

5 ــ التخفيف أو الإسكان

نجد هذه الظاهرة ممثلة تمثيلاً صادقاً في لهجة بني تميم، وذلك عندما تعمد إلى تسكين الحرف في الأسماء والمصادر والأفعال والجموع والضمائر بدل تحريكه بحركة ما، كما هو في بقية اللهجات، أو في العربية النموذجية، وعادة ما يكون المسكن هو عين الكلمة.

والتخفيف أو الإسكان يعني حذف الحركة، وهو نوع من الاختزال في اللفظ، واقتصاد في الجهد العضلي الذي تقتضيه الحركة في «عنق» أو «كتف» مثلاً، وتميم عموماً تميل إلى هذا الاقتصاد في الجهد العضلي، يظهر ذلك واضحاً في ميلها إلى الإدغام، وفي تسكين حرف الإعراب في حالة الرفع، كما نص على ذلك أبو عمرو بن العلاء:

5 ــ 1 ــ التخفيف في الأسماء

مثل: أذن، كتف، عنق، فخذ، رجل، سبع، عضد، إبل، كلمة، معدة، صدقة، مثلة، وغيرها.

مالت تميم وبكر بن وائل إلى تسكين العين من هذه الأسماء، وهي إما محركة بالكسر أو بالضم، ولم يأت تخفيفها بالتسكين عند بني تميم وهي محركة بالفتح، وفي الكلمات الأخيرة وهي على وزن «فَعِلة» مثل: كَلِمة ومَعِدة، وعلى وزن «فَعُلة» مثل: صَدُقة ومَثُلة، نجد أن تميماً قد كسرت أوائل هذه الأسماء بعد تسكينها، أو

عمدت إلى ضمها ، وذلك بحسب حركة العين قبل إسكانها ، فإن كانت مكسورة نقلت حركتها إلى الحرف قبلها ، وكذلك إن كانت مضمومة .

قال الفراء « أهل الحجاز يقولون : أعطها صَدُقتها ، وتميم تقول : أعطها صُدْقتها في لغة تميم »[155] .

وجاء في البحر المحيط « وقرأ رؤبة « إلى رَجْل 2/10 » بسكون الجيم ، وهي لغة تميمية يسكنون فَعُلا نحو : سَبْع وعَضْد في سَبُع وعَضُد »[156] .

ونسب سيبويه الإسكان في مثل : فخذ كبد عضد رجل إلى بكر بن وائل ، وأناس كثير من بني تميم[157] .

وفي شرح المفصل « وفي الكلمة لغتان : كَلِمة بوزن نبقة ولبنة ، وهي لغة أهل الحجاز ، و كِلْمة بوزن كسرة وسدرة ، وهي لغة بني تميم[158] .

وقد قرأ نافع بإسكان ذال « أذن » في جميع القرآن[159] ، وهي قد وردت فيه خمس مرات ، مرتين في المائدة 45 ومرتين في التوبة 61 ومرة في الحاقة 12 .

5 ـ 2 ـ التخفيف في المصادر

مثل : قدر ، درك ، طرد ، وغيرها ، وكذلك : الرشد ، البخل ، وفي هذين الأخيرين نجد أن تميماً قد أسكنت العين وضمت الفاء وأصلهما بالفتح ، وقد جاءت القراءات القرآنية بالإسكان والتحريك في : قدر ، درك ، رشد ، بخل ، وغيرها .

مثلاً في سورة البقرة آية 236 وردت لفظة « قدره » فقرأها ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص بتسكين الدال وقرأها بقية السبعة بالفتح .

---

(155)معاني القرآن جـ2 ص 59 .

(156)البحر المحيط جـ5 ص 485،122 .

(157)الكتاب جـ4 ص 113 .

(158)شرح المفصل جـ1 ص 19 .

(159)حجة القراءات ص 227 ، ص 319 .

لفظة « البخل » وردت في سورة النساء آية 37 « البخل » فقرأها حمزة والكسائي بفتح الباء والخاء ، وبقية السبعة بضم الباء وتسكين الخاء .

وكذلك لفظة « الدرك النساء 145 » قرأها أهل الكوفة بسكون الراء والباقون بفتحها .

كما جاءت لفظة « الرشد » في الأعراف 146 ، فقرأها حمزة والكسائي بفتح الراء والشين ، وبقية السبعة بضم الراء وتسكين الشين[160] .

كما جاء التحريك والإسكان في قراءات القراء في هذه الألفاظ : وَلَد وُلْد ، حَزَن حُزْن ، والإسكان قراءة حمزة والكسائي[161] .

وغالباً ما يعقب صاحب حجة القراءات على الإسكان والتحريك في هذه القراءات : بأنهما لغتان .

5 ــ 3 ــ التخفيف في الأفعال

مثل : علم ، شهد ، لعب ، نعم ، بئس ، رحب ، كرم ، عصر ، لعن ، فصد ، انطلق ، منتفخ اسم فاعل من انتفخ .

وقد نسب تسكين العين في هذه الأفعال إلى بكر بن وائل ، وأناس كثير من تميم كما في الكتاب[162] .

وقد جاء في القراءات الشاذة إسكان العين في « رَحُبت » و « لُعِنوا 64/5 » ، قال أبو حيان « بما رحبت 118,25/9 » قرأ زيد بن علي في الموضعين بسكون الحاء ، وهي لغة تميم ، يسكنون ضمة « فَعُل » فيقولون في « ظَرُفَ » : ظَرْف[163] .

---

(160) حجة القراءات ص : 137 ، 295,218,203 .

(161) حجة القراءات ص 447 ، ص 542 .

(162) الكتاب جـ4 ص 113 .

(163) البحر المحيط جـ5 ص 24 .

ونسب ابن خالويه قراءة «لُعْنوا» بإسكان العين إلى بعض القراء دون تحديد كما نقل عنه عبده الراجحي[164].

إن تميماً وبكر بن وائل وتغلب كما ذكر صاحب المخصص[165] تعمد إلى تسكين عين الفعل، سواء أكان الفعل مكسور العين أو مضمومها، أو كان مبنياً للمجهول، ونجد أن أصحاب هذه اللهجة قد عاملوا الأفعال الحلقية معاملة خاصة؛ حيث مالوا إلى كسر أوائلها كما في: شِهِد ولِعِب ونِعِم وبِئِس، ويبدو أن هذه القبائل قد نقلت حركة الحرف الحلقي بعد تسكينه إلى الحرف قبله، أو أن هذه الأفعال كانت محركة الأوائل بالكسر قبل تسكينها في لهجة هذه القبائل؛ أي أنها نطقت بها أولاً: شِهِد ولِعِب بكسر الفاء والعين، ثم تطور الاستعمال بهذه الأفعال إلى تسكين عينها، وقبيلة تميم تعتد بحركة الحرف الحلقي، وتتبع ما قبله لحركته كما في قولهم: شِهِيد، رِغِيف، لِئِيم، نِحِيف، بِخِيل[166] فالأصل في هذه الأسماء أن تكون مفتوحة الأوائل، ولكن تميماً عمدت إلى كسرها اعتداداً بحركة الحرف الحلقي الواقع بعدها.

5 ـــ 4 ـــ التخفيف في الجموع

مثل جمع خطوة على خطوات، وسدرة على سدرات، ومثلة على مثلات، وغيرها، وكذلك: رسل جمع رسول، وسبل جمع سبيل.

فهذه الجموع جاءت محركة العين في اللغة النموذجية ولكن بني تميم عمدوا إلى تسكينها.

وإذا كان الجمع معتل العين بالواو أو الياء كما في: خون جمع خوان، وروق جمع رواق، وشيب جمع شائب، وبيض جمع بيض، فإن تميماً تعمد أيضاً إلى تسكين الحرف المعتل، وتبقي على ضمة الحرف الأول إذا كان المعتل واوياً، وتكسره إذا كان المعتل يائياً وذلك للتناسب بين الحركة وحرف المد الواقع بعدها.

(164) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص 156.

(165) المخصص جـ4 ص 14 ص 220.

(166) المخصص جـ4 ص14 ص 213، علي بن إسماعيل بن سيده، دار الآفاق ـــ بيروت.

وقد جاءت القراءات القرآنية موثقة لهذه اللهجة، فقرئت هذه الألفاظ: رسل، سبل، في القراءات العشرة بالتحريك والإسكان[167].

5 ـــ 5 ـــ التخفيف في الضمائر

هو وهي ضميران يدلان على الغائب المفرد المذكر والمؤنث، وقد يأتي قبلهما في الأسلوب واو أو فاء أو لام أو ثم، وفي هذه الحالة فإن أهل نجد يعمدون إلى تسكين الهاء في الضميرين فيقولون: وهو لـهْـي، ثم هْـو، فـهْـي، ويبقي غيرهم من العرب على حركتها.

وقد جاءت القراءات القرآنية مراعية لكلتا اللهجتين: قال ابن الجزري: وقرأ أبو عمرو والكسائي وأبو جعفر وقالون عن نافع بإسكان هاء هو وهي، إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام، وقرأ الكسائي بإسكان هاء هو بعد ثم[168].

وبعد، فلو أخذنا في استعراض خلاف اللهجات العربية في المستوى الصرفي استعراضاً استقصائياً، لاحتجنا إلى تسويد صفحات كثيرة، ولكن وكما قيل يكفيك من القلادة ما أحاط بالعنق، فإني أعتقد أن ما قدمته من أمثلة على اختلاف اللهجات العربية مقنع وكفاية، وقد حاولت قدر الإمكان الابتعاد عن الموضوعات التي درست وكرر الحديث عنها في أكثر من كتاب، ولعل الموضوعات التي افتتحت بها حديثي عن هذا الجانب من الخلاف بين اللهجات العربية يمثل شيئاً من الجدة، وإن كان لا جديد تحت الشمس، وأنا أعترف أن هذه الموضوعات وبخاصة «التبادل الموقعي بين المشتقات» تحتاج إلى دراسة متأنية، وإلى البحث عن المزيد من الأمثلة والشواهد في قراءات القرآن بمختلف أنواعها، وفي كلام العرب المنظوم والمنثور، لكي يصل الباحث إلى نتائج محددة، إن لم تكن قاطعة، فهي إلى الكمال أقرب.

---

(167) النشر في القراءات العشر جـ2 ص 215-217، وانظر شرح المفصل جـ5 ص 28، 43-44.

(168) النشر جـ2 ص 209، حجة القراءات ص 93.

ثالثاً : خلاف اللهجات العربية في المستوى الدلالي

الدلالة هي المعنى المستوحى من اللفظ، وهي ركن مهم من أركان الدراسة اللغوية، وقد كان أجدادنا مدركين لأهمية علم دلالة الألفاظ، فألفوا فيه منذ عصر الخليل المعاجم المطولة الجامعة، والرسائل الخاصة بموضوع معين.

ودلالة الألفاظ من أكثر مستويات اللغة تعرضاً للتطور والتغير، تبعاً لكثرة استعمال اللفظ ودورانه على الألسنة، أو تبعاً لاختلاف البيئة.

مثلاً كلمة «مستهتر» كما وردت في نص لابن النديم في الفهرست، كانت تعني المولع بالشيء، قال عن رجل جمّاعة للكتب: وكان مستهتراً بالكتب، أي مولعاً بجمعها واقتنائها، وهي تعني في استخدامنا اليوم المولع بالأفعال القبيحة المنافية لعادات المجتمع.

وللتطور الدلالي أشكال عدة، ولكن ما يهمنا منه، ويعنينا في هذا المقام هو اختلاف اللهجات العربية في مدلول الألفاظ، وما حمله اللفظ المعين من دلالة خاصة في البيئة المعينة، مما نتج عنه وجود ظواهر دلالية خاصة في اللغة العربية من مثل: التضاد، والترادف، والاشتراك اللفظي، والقلب، ومن مثل التذكير والتأنيث في بعض الألفاظ.

1 ـــ التضاد

وهو يعني أن يحمل اللفظ معنيين متضادين مثل كلمة «الـجَوْن» التي تدل على الأبيض وعلى الأسود، ولكنها من خلال الاستعمال لا تدل إلا على أحد هذين المعنيين.

وقد اعتنى القدماء بهذه الظاهرة فألفوا فيها الكتب والرسائل المستقلة مثل الأصمعي، وأبي حاتم السجستاني، وابن السكيت، وأبي بكر الأنباري، وأبي الطيب اللغوي وغيرهم، كما اهتم بها أصحاب المعاجم فتجدهم يشيرون في ثنايا معجمهم إلى

الألفاظ التي تدل على التضاد، وخصها بعضهم بفصل خاص في بعض مؤلفاته كالسيوطي في المزهر.

ونحن لا نريد أن نناقش القدماء أو المحدثين في إمكان وقوع التضاد في ألفاظ اللغة، أو عدم وقوعه، وإنما نريد أن ندل على أن التضاد يرجع في أسبابه إلى اختلاف اللهجات العربية في دلالة بعض الألفاظ وتطور هذه الدلالة، وهذه بضعة أمثلة على ذلك:

1 ــ لمقت الكتاب ألمقه لموقاً ولمقاً، تعني لفظ اللقم معنيين متضادين هما: الكتابة والمحو، وقد نص المؤلفون في الأضداد على أن بني عقيل هم الذين يقولون: لمقت الكتاب إذا كتبته، وأن سائر قيس هم الذين يقولون لمقت الكتاب إذا محوته[169]، هكذا جاء في نص أبي بكر الأنباري، ونحن نعلم أن بني عقيل يعودون في النسب إلى قيس عيلان، أما الأصمعي والسجستاني وابن السكيت، وهم أقدم من ابن الأنباري، فقد نسبوا الدلالة الثانية إلى سائر العرب دون تحديد[170].

2 ــ السّدفة لفظة تعني الظلمة والضوء، قال أبو زيد: السّدفة في لغة بني تميم الظلمة، والسدفة في لغة قيس الضوء، وقال الأصمعي: يقال: أسدف الليل إذا أظلم، وأسدف الصبح إذا أضاء وهذه لغة هوازن دون العرب... يقولون: أسدفوا لنا؛ أي أسرجوا لنا، كما نسبت السدفة بمعنى الضوء إلى أهل مكة يقولون: أسدف أي أضيء، وإلى أهل الحجاز بعامة يقولون: إذا قام إنسان على باب بيت فأظلم البيت قالوا له: أسدف، أي تباعد حتى يضيء البيت[171].

وهوازن فرع من قيس عيلان، والأصمعي نسب دلالة السدفة على الضوء إلى

---

(169) الأضداد في اللغة لأبي بكر الأنباري، ضبط وتصحيح: محمد الرافعي وأحمد الشنقيطي، المطابع الحسينية ص 28.

(170) ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي وللسجستاني ولابن السكيت، ص 40، ص 101، ص 193 نشر، د أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية 1912م.

(171) الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي جـ1 ص 346 ,348-350، تحقيق: د. عزة حسن ــ مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق 1963، ثلاثة كتب في الأضداد ص: 35 ,86 ,189.

قيس بعامة، وليس كما روى أبو الطيب، وكذلك السجستاني فقد نص على أهل مكة وليس على عامة أهل الحجاز كما نسب إليه أبو الطيب اللغوي، فهل منح أبو الطيب اللغوي نفسه حق التصرف في نصي الأصمعي وأبي حاتم، أم أنه نقل ذلك عن مصنفات أخرى للأصمعي وأبي حاتم لم تصل إلينا؟ لا نستطيع أن نقطع بشيء من ذلك بخاصة، وإن نص أبي حاتم في نقل أبي الطيب يبدو واضحاً ومستقيم العبارة إذا قارناه بنص أبي حاتم، كما أثبته أوغست هفنر في كتابه.

3 ـــ القلت: النقرة الصغيرة في السهل أو الجبل أو الصخرة ونحوها لغة قيس وتميم وأسد، وأما أهل الحجاز فيقولون: القلت مستنقع ماء في السهل أو الجبل الواسع يمكن أن يغرق فيه الفيل(172).

4 ـــ قال قطرب: الجون الأسود في لغة قضاعة، وفيما يليها الأبيض(173).

5 ـــ السامد: الحزين في لغة طيء، واللاهي في كلام اليمن، وبمعنى اللاهي فسر ابن عباس قوله تعالى ﴿وأنتم سامدون. النجم 61﴾ أي لاهون، ويبدو أن هذه اللفظة كانت تستخدم عند حمير في الغناء فهم يقولون: اسمد لنا أي غني لنا، والغناء نوع من اللهو، وقد توسع في هذه اللفظة فأصبحت تطلق على كل نوع من أنواع اللهو(174).

6 ـــ المشيح والمشايح: المحاذر، وفي لغة هذيل: الجاد الحامل على القوم في القتال(175).

7 ـــ المعصر: في لغة قيس وأسد التي دنت من الحيض، وهو في لغة الأزد التي ولدت أو تعنست(176).

---

(172) الأضداد في كلام العرب جـ2 ص 587.

(173) المرجع السابق جـ1 ص 151.

(174) ثلاثة كتب في الأضداد ص 144، والأضداد في كلام العرب جـ1 ص 371-373.

(175) الأضداد في كلام العرب جـ1 ص 405.

(176) الأضداد في اللغة ص 187.

8 ــ الشرى بمعنى البيع في لغة غاضرة وهم حي من بني أسد[177].

9 ــ الساجد : المنحني ، وفي لغة طيء المنتصب[178].

10 ــ المقور في لغة الهلاليين ، وهم فرع من قيس غيلان : السمين ، وفي لغة غيرهم المهزول[179].

وغيرها من الألفاظ الدالة على معنيين متضادين ، والتي نسب التضاد في معناها إلى حي معين من أحياء العرب ، وما يعترف به الباحث أن اللغويين قلما يحرصون على نسبة كل دلالة إلى البيئة اللغوية المعينة التي استعملتها في كلامها ، وإن بعض اللغويين قد تجاوز الحد في فهم معنى الضدية ، فأدخل في التضاد ألفاظاً ليست من التضاد في شيء ، وخير من يمثل ذلك أبو بكر الأنباري مثلاً اعتبار «كان» من الأضداد عندما تدل من خلال التركيب على أحد الزمنين الماضي أو المضارع ، ومثل «إنْ» في هذا الأسلوب : إنْ قام عبد الله ، باعتبارها نافية بمعنى «ما» وباعتبارها دالة على التحقيق بمعنى «قد» ، وكذلك اعتبار بعض الأدوات والظروف دالة على الضدية مثل : بعض وكل ودون وفوق ووراء وبعد وهل ولا ، وغيرها من الاستخدامات التي لا يفهم منها التضاد إلا عن طريق الإلغاز والأحاجي مثل : لم أضرب عبد الله ، ولم يضربني زيد ، عند الموغلين في الأضداد يكون هذا الأسلوب دالاً على النفي والجحد ، ودالاً على الإثبات أي : لم أضرب عبد الله حتى يضربني زيد ، فوقع ضربي بعبد الله لما وقع بي ضرب زيد ، ولا أعتقد أن هذا المعنى تجيزه اللغة إلا بتحايل واسع على الأسلوب ودلالته .

إن التضاد في الألفاظ ظاهرة من ظواهر اللغة العربية ، ولكنها ظاهرة لم يكتب لها الذيوع والانتشار ، فاقتصرت على بضعة ألفاظ معينة ، لأن الغاية من اللغة الإفهامُ بوضوح دون لبس أو غموض ، والتضاد في معنى اللفظ نوعٌ من الغموض والإلباس على السامع الذي يتحاشاه المتكلم .

---

(177) الأضداد في كلام العرب جـ1 ص 393 .

(178) ثلاثة كتب في الأضداد ص 43 .

(179) المرجع السابق ص 44 .

وهي ظاهرة عاشت في بيئات محدودة، وحكم عليها الزمن بالاندثار، فلا أحد منا الآن يتخيل معنى الانتصاب في لفظة الساجد أو السجود، وقد لا يخطر بباله أن المعصر هي المرأة ذات الولد أو العانس، بل إن بعض هذه الألفاظ قد مات في استعمالنا اليوم على كلا معنييه، فمن منا اليوم يستخدم مثلاً لفظة: اللقم أو القلت أو المقور، ومنها ما تخصص معناه فأصبح يطلق على معنى معين محدد الدلالة مثل لفظتي البيع والشراء، فالبيع أن يأخذ منك أحد شيئاً ما مقابل ثمن يعطيه لك، والشراء أن تأخذ سلعة أو أي شيء مقابل ثمن تدفعه.

2 ــ الترادف

ويعني أن يطلق على الاسم الواحد، أو المعنى الواحد، عدة مسميات أو ألفاظ مثل: العسل له ثمانون اسماً كما ذكر الفيروزآبادي في كتابه (ترقيق الأسل لتصفيق العسل) منها: العسل، والشهد، والرحيق، والرضاب، والأري، ولعاب النحل، وجني النحل وغيرها.

والسيف له أيضاً أسماء عديدة، وقد ذكرها ابن خالويه أو معظمها في شرح (الدريدية) منها: الصارم، الصمصامة، الحسام، المهند، الصقيل، المشرفي، الهندواني، وغيرها.

كما نجد ألفاظاً عديدة تعني أو تدل على الأصل من مثل: النجار، الأرومة، العنصر، الجرثومة، المنصب، المحتد، وغيرها.

وقد اختلفت نظرة اللغويين القدماء إلى الترادف، ووقوعه في ألفاظ اللغة، أو عدم وقوعه فيها، فأنكره بعضهم، وأيد وقوعه في ألفاظ اللغة بعضهم الآخر[180].

ويبدو أن التطور الحادث في دلالة الألفاظ قد كان له دور كبير في إيجاد ظاهرة الترادف في ألفاظ اللغة العربية، مثلاً السيف له ألفاظ تدل عليه، ويظهر أن معظم أسماء السيف كانت في الأصل صفات له، أو دالة على مكان صنعه، مثلاً نقول:

---

(180) المزهر في علوم اللغة وأنواعها جـ 1 ص 402-413.

البتار، فلا شك أن هذه اللفظة كانت صفة للسيف؛ أي سيف باترٌ، الشديدُ القطع، وكذلك : الكهام تقول : سيف كهام؛ أي لا يقطع، ثم تطور الاستعمال بهذه الصفات عن طريق التعميم والتوسع، فأصبحت تعني ما تعنيه لفظة «السيف» تماماً.

ونقول : اليماني والهندواني، والأصل هو الدلالة على الموضع الذي صنع فيه السيف : سيف يماني مصنوع في اليمن، وسيف هندواني مصنوع في الهند، ومثله سيف مهند، ثم تطور الاستعمال بهذه الألفاظ فأصبحت تطلق على السيف نفسه.

كما أن للخلاف اللهجي دوره الذي لا ينكر في إيجاد ظاهرة الترادف في اللغة العربية، فاللفظة المعينة الدلالة قد يوجد ما يناظر معناها ويماثله في لفظة ثانية في بيئة أخرى، وعندما جمعت اللغة لم يحرص أهل اللغة على نسبة معنى كل لفظة إلى بيئته الخاصة والمعينة، مثلاً : اليم والبحر، تدلان على معنى واحد، ولكن لفظة اليم استعمال لهجي يعود إلى الأنباط وهم قوم عرب[181].

وهذه بضعة أمثلة على الترادف الناشئ من خلال اللهجات العربية في معنى الألفاظ ودلالتها :

1 ــ الحسد أن تتمنى زوال نعمة المحسود إليك، وتميم تعبر عن هذا المعنى بلفظة : البغي.
2 ــ لفظة الأمه تعني تماماً ما تعنيه لفظة : النسيان، واستعمال الأمه بمعنى النسيان استعمال لهجي يرجع إلى لهجة بني تميم وقيس عيلان.
3 ــ لفظة الخرص ترادف لفظة الكذب معنى ودلالة، وقد نسبت لفظة الخرص بهذا المعنى إلى تميم وإلى كنانة وقيس عيلان.
4 ــ الإفك والكذب بمعنى واحد، والإفك في جميع القرآن الكذب بلغة قريش.
5 ــ السفه في لهجة كنانة هو الجهل، فالسفيه والجاهل على ذلك يعنيان الإنسان الطائش، وعبرت طيء عن ذلك بالخسر والخسران.

(181) كتاب اللغة في القرآن ص 34.

ومثل ذلك الاستكانة التي هي في لهجة قريش الاستذلال، والشرذمة في لهجة حمير العصابة، والمرية في لهجة قريش الشك، والجدث في لهجتها القبر، والثاقب في لهجة هذيل ما تعنيه لفظة المضيء، واللينة هي النخل في لهجة الأوس، والأسفار الكتب عند كنانة[182].

وغيرها من الألفاظ المتعددة والدالة على معنى معين.

وفي القراءات الموصوفة بالشذوذ نجد صدى لظاهرة الترادف في الألفاظ:

1 ـــ قال تعالى ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ﴾[183] قرأها أبي بن كعب «تلقاء» بدل شطر[184]، فاللفظتان على هذه القراءة مترادفان ويدلان على معنى واحد، وقد نسب «التلقاء» بمعنى النحو إلى لهجة بني كنانة[185].

2 ـــ قال تعالى ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّم﴾[186] هذه هي قراءة جمهور القراء، وقد روي أن عائشة وابن الزبير وأبا عكرمة قد قرأوها «حطب» بالطاء بدل الصاد[187].

وقد نسب إلى قريش استعمال لفظة «حصب» في معنى لفظة «الحطب»[188]، ويبدو أن لفظة «حصب»، أعم في الدلالة عند القبائل الأخرى من لفظة «الحطب»، فالحصب هو كل ما ألقيته في النار من حطب وغيره، كما تقول المعاجم، ولعلهما كلمة واحدة حدث فيها تغيير في أحد أصواتها، وأدى هذا التغيير إلى تخصيص المعنى في إحدى الكلمتين، وتعميمه في الكلمة الأخرى.

(182) المرجع السابق ص19، ص30، ص42، ص44، ص18، ص36، 37-38، ص39، ص40، ص46، ص47.

(183) البقرة 144.

(184) الكشاف جـ1 ص 320.

(185) اللغات في القرآن ص18.

(186) الأنبياء 98.

(187) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص 199.

(188) اللغات في القرآن ص 35.

3 ــ المشترك اللفظي

وهو يعني أن تدل اللفظة الواحدة على أكثر من معنى مثل لفظة العين، ولفظة الخال وغيرهما[189].

وللمشترك اللفظي في اللغة أسبابه، لعل من أهمها اختلافَ المستويات الدلالية في اللهجات العربية روى أبو زيد: أن الألفت في كلام قيس الأحمق، والألفت في كلام تميم الأعسر، وقال الأصمعي: السليط عند عامة العرب الزيت، وعند أهل اليمن: دهن السمسم[190].

كما أن للاستعمال دوره في هذه الظاهرة، فلفظة العين مثلاً استعملت للعين الباصرة، ثم استعيرت للدلالة على العين الجارية وغيرها، وكثر استعمالها في هذا المعنى الطارئ حتى صار معنى أصلياً للفظة العين إضافة إلى المعنى الأساسي أو الأصلي لهذه اللفظة.

وللأسباب الصوتية أيضاً دورها، وخير مثال على ذلك الفعل قلى يقلي، فهو في لهجة بني تميم يعني قلى البر، ويقابله قلوت، عند أهل الحجاز، ويعني هذا الفعل يقلي في العربية: البغض فها هنا معنيان مختلفان لفعل واحد، وهذا الاختلاف في المعاني ناتج عن استعمال بيئة تميم لقليت البر بدل قلوته [191].

وهذه مجرد نماذج لما بين اللهجات العربية من خلاف في مدلول اللفظ:

1 ــ قال تعالى ﴿ اخسئوا فيها 108/23 ﴾ والفعل هنا يعني ابعدوا بلغة عذرة، واصبروا بلغة قريش[193].

2 ــ الفعل ركن يدل على السكون والميل، وهو بهذا المعنى الأخير استعمال بني كنانة [193].

---

(189) المزهر في علوم اللغة وأنواعها جـ1 ص 372-376، مراتب النحويين ص 61-67.

(190) المزهر جـ1 ص 381.

(192) اللغات في القرآن ص 36.

(193) المزهر جـ2 ص 277.

3 ـــ الأُثلب بلغة تميم التراب، وبلغة أهل الحجاز الحجر[194].

4 ـــ الكشاف الإبل التي لم تحمل مدة عامين في لغة كنانة وهذيل وخزاعة، وعند تميم وأسد وربيعة تعني لفظة الكشاف: الإبل التي إذا أنتجت ضربها الفحل بعد أيام فلقحت، وبعضهم يقول هي التي يحمل عليها في الدم[195].

5 ـــ الهجرس القرد في لهجة أهل الحجاز، وعند بني تميم الثعلب[196].

وغيرها من الألفاظ الدالة على أكثر من معنى مع اتحادها في الأصوات المكونة منها.

4 ـــ القلب

وهو تطور جزئي في الأصوات، وتبادل بينها في الموقع. وهو تطور يحدث في بنية الكلمة الداخلية، مع احتفاظها بدلالتها العامة مثل: جبذ وجذب وبكل ولبك وربض ورضب، وصاعقة وصاقعة، وغيرها من الألفاظ، ومما نلحظه أن التغير الوحيد الحاصل في بنية الكلمة هو تزحزح أحد أصواتها من موقعه إلى موقع آخر من اللفظة نفسها، وغالباً ما يكون التبادل بين الأصوات الأخيرة في الكلمة.

وقد اختلفت نظرة النحاة وأهل اللغة إلى القلب، فقال النحاة بالقلب إذا وجد مصدر واحد للفظتين المقلوب والمقلوب عنه، مثل يئس وآيس ومصدرهما يأس، وإذا وجد المصدران معاً للمقلوب والمقلوب عنه، قالوا: إن كل واحد من الفعلين أصل وليس بمقلوب عن الآخر مثل: جذب جذباً، وجبذ جبذاً.

أما أهل اللغة فقد اعتبروا النوعين من القلب، ونظرتهم أصدق من نظرة النحاة، والمعول عليه هو المعنى، فإن اتحد معنى اللفظتين عدّا من القلب، وإن لم

(194) لسان العرب جـ1 ص 235.

(195) خزانة الأدب جـ1 ص 441، عبد القادر بن عمر البغدادي، دار صادر ـــ بيروت، ط1.

(196) لسان العرب جـ1 ص 133.

يتحد المعنى عند كل منهما أصل بذاته مثل: كتب وكبت، فالكتابة معروفة، والكبت هو الصرف والإذلال مثل: كبت اللهالعدو.

إن القلب ما هو إلا تقديم أو تأخير أحد حروف اللفظ الواحد، دون أن يحدث في معناه ودلالته أي تغيير، وهو نوع من الخلاف الحادث بين لهجات العربية في المستوى الدلالي مثلاً:

1 ــ أهل الحجاز يقولون لعمري وتميم تقول رعملي[197].

2 ــ أهل الحجاز يقولون صاعقة وصواعق، وبنو تميم يقولون صاقعة وصواقع، في كتاب الأفعال لابن القوطية أن صقع الإنسان بمعنى صعق لغة تميم، وقرأ الحسن البصري ﴿من الصواقع حذر الموت﴾[198] وهي لغة بني تميم، ولكنه لا يعتبرها من المقلوب[199].

3 ــ يقال بئر عميق أي بعيد الغور، وقد أعمقت البئر وعمقتها عماقة في لغة أهل الحجاز، ولغة تميم امعقتها ومعقت معاقة وهي بعيدة المعق والإمعاق[200].

وقرأ ابن مسعود ﴿مِنْ كُلِّ فَجٍّ مَعِيقٍ﴾[201].

4 ــ الجذب والجبذ عزيت إلى تميم[202].

5 ــ عثى لغة أهل الحجاز، وعاث لغة تميم[203].

5 ــ التذكير والتأنيث

في اللغة العربية ألفاظ عديدة تتردد بين التذكير والتأنيث، وعادة ماينسب هذا

(197) المزهر جـ2 ص 277.

(198) البقرة 19.

(199) الأفعال ص 243، البحر المحيط جـ1 ص 86، الكشاف جـ1 ص 217.

(200) البحر المحيط جـ6 ص 347.

(201) الحج 27، الكشاف جـ3 ص 10.

(202) اللسان جـ1 ص 251.

(203) اللسان جـ2 ص 476.

الأمر إلى اختلاف اللهجات العربية في نظرتها إلى اللفظة المعينة، التي لا يتضح فيها مفهوم الجنس الحقيقي الدال على مذكر أو مؤنث، فهي ألفاظ لا تدخل في جنس الذكورة ولا في جنس التأنيث حقيقة.

جاء في المزهر:

«أهل الحجاز هي التمر وهي البر وهي الشعير وهي الذهب وهي البر وتميم تذكر هذا كله»[204].

وأهل الحجاز أيضاً يؤنثون النخل والبقر وتنسب تذكيرها إلى تميم ونجد[205].

كما يؤنث أهل الحجاز كما روى الأخفش: الطريق والسبيل والسوق والزقاق والكلا وهو سوق البصرة، وبنو تميم يذكرون هذا كله[206].

والحال بمعنى حال الإنسان مذكر، وأهل الحجاز يذكرونها، وربما قالوا حالة بالهاء، قال الشاعر:

على حالة لو أن في القوم حاتما … على جوده لضن بالماء حاتم

القدر لفظ مؤنث، وبعض قيس يذكرها.

الهدى مذكر في جميع اللغات ـــ أي لهجات القبائل ـــ إلا أن بعض بني أسد يؤنثه.

أهل الحجاز يقولون: فلان زوج فلانة، وفلانة زوج فلان، وأهل نجد يقولون: فلانة زوجة فلان[207].

هذا، ويقول اللغويون: إن أسماء الجنس التي يفرق بين جمعها ومفردها بالتاء

---

(204) المزهر جـ2 ص 277.

(205) ثلاثة كتب في الأضداد ص75، اللسان جـ6 ص 62، جـ14 ص 175.

(206) المزهر جـ2 ص 225.

(207) المخصص جـ5 ص 17 ص 16,14، 24.

مثل: نخلة ونخل وبقرة وبقر وشجرة وشجر وغيرها، عادة أو غالباً ما تكون مؤنثة في لهجة أهل الحجاز، ومذكرة في لهجة بني تميم وأهل نجد.

قال أبو حيان: الجنس الذي ميز واحده بتاء يؤنثه الحجازيون، ويذكره التميميون وأهل نجد[208].

إن التذكير والتأنيث كما يقول اللغويون المحدثون قد اتخذ في اللغة أو الواقع اللغوي مساراً يختلف عن نظرتنا إلى الجنس في الواقع الطبيعي، فالجنس اللغوي يجري على منطق خاص، واصطلاح خاص تعارف عليه المتكلمون باللغة.

أهل اللغة يذكّرون القمر ويؤنثون الشمس مثلاً، وهذا الصنيع الاصطلاحي لا نجد له تسويغاً إذا نظرنا إليه من زاوية المنطق أو الواقع الطبيعي، فهذه الألفاظ لا يمكن وصفها تبعاً لذلك لا بالأنوثة ولا بالذكورة.

ومسألة الجنس في اللغة ما تزال غامضة لأن تحديد الجنس ونوعه في اللغة لا يقوم على شيء من العقل الخالص أو المجرد، وإنما على عقائد وانطباعات غير محددة، أو أفكار موغلة في القدم تتصل بمسألة الدين والاعتقادات الغيبية والمعبودات القديمة، وغيرها من الاعتقادات الساذجة التي شهدتها البشرية في مرحلة طفولتها، وقبل أن يتصل الوحي بين السماء والأرض.

كما أن التطور الحادث في اللغة له دور بارز في هذه الظاهرة، فالألفاظ تستخدم على ألسنة أهل اللغة وهي في أثناء هذا الاستعمال تخضع لتطورات شتى وعديدة من بينها النظرة إلى الجنس. مثلاً نرى أن لفظتي البطن والعصفور مذكرتان في العربية، مؤنثتان في العبرية، والعبرية ما هي إلا جزء أو لهجة من العربية، وكذلك قول أهل اللغة: العنق يذكر ويؤنث، والتذكير هو الغالب عليه. والقفا يذكر والتذكير عليه أغلب. والمعي أكثر الكلام تذكيره، وربما ذهبوا إلى تأنيثه. وطباع الإنسان يذكر

(208) البحر المحيط جـ1 ص 83.

ويؤنث، والتأنيث فيه أكثر. والعضد مؤنثة وربما ذكّر، وغيرها من الألفاظ التي ساقها ابن سيده في (المخصص) ونص على غلبة تذكيرها أو كثرة تأنيثها في الكلام.

إن الظواهر الدالة على الخلاف اللهجي في المستوى الدلالي كثيرة، ولا نريد معالجتها كلها في هذه العجالة، ولا نسعى أيضاً إلى الدراسة الاستقصائية الشاملة لما سجلناه هنا، ففي اللغة ظواهر أخرى جديرة بالاهتمام، مثل الإبدال وهو تبادل بين الأصوات يقع في بنية الكلمة الواحدة مثل التبادل بين الهمزة والواو في هذه الألفاظ: أكد وكد، إشاح وشاح وعاء إعاء، ومثل التبادل بين الثاء والفاء في مثل: الثوم والفوم واللثام واللفام، وغيرها من الألفاظ التي وقع فيها تبادل بين أصوات اللغة دون أن يؤثر ذلك في تغير دلالتها ومعناها، والإبدال بهذا المعنى يعتبر من الترادف وجزءاً منه، إذ تتطور بنية الكلمة ولا يتغير معناها، وذلك ما أدركه أهل اللغة القدماء، قال أبو الطيب اللغوي «ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد»(209).

(209) المزهر جـ1 ص 460.

الفصل الثالث

القراءات القرآنية

أولاً : موقف النحاة من القراءات القرآنية .
ثانياً : أقسام القراءة القرآنية وشروطها .
ثالثاً : صلة القراءات القرآنية بالجواز النحوي .

أولاً : موقف النحاة من القراءات القرآنية

أنزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين ، وهذا ما أكده الحق سبحانه في آيات عديدة ، وقد بينت السنة النبوية الفعلية والقولية أن القرآن الكريم قد أنزل على سبعة أحرف كلها كاف شاف ، وأن لكل قارئ أن يختار حرفاً من هذه الحروف يقرأ به ، دون أن يعد صنيعه هذا تحريفاً لنص القرآن الخالد أو تشويهاً له ، وإنما مراعاة لسنة أثرت عن النبي ﷺ ، وأوحيت إليه من رب العزة ، فهذا الأثر « أنزل القرآن على سبعة أحرف » قد روي عن رسول الله من طرق عديدة بأسانيد قوية ثابتة ، وعن جمع غفير من صحابة رسول الله ممن يستحيل تواطؤهم على الكذب والخيانة مثل : عبد الله بن العباس ، وأبي بن كعب وعمر بن الخطاب وأبي هريرة وعبد الله بن مسعود وغيرهم من الصحابة الكرام .

ويكفي أن السنة الفعلية المتمثلة في قراءات القرآن الكريم المتصلة السند برسول الله قد دلت على صدق هذا الأثر الشريف .

لقد روي هذا الحديث بطرق متعددة ، وعن جمع من الصحابة كثير . ونكتفي هنا بإيراد هذا الحديث عن طريق : أبي بن كعب وعمر بن الخطاب :

1 ــ روي عن أبي بن كعب أنه قال : سمعت رجلاً يقرأ في سورة النحل قراءة

تخالف قراءتي، ثم سمعت آخر يقرؤها بخلاف ذلك، فانطلقت بهما إلى رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذين يقرأان في سورة النحل فسألت من أقرأهما؟ فقالا: رسول الله ﷺ، فقلت: لأذهبَنَّ بكما إلى رسول الله ﷺ إذ خالفتما ما أقرأني رسول الله، فقال رسول الله ﷺ لأحدهما: اقرأ، فقرأ، فقال: أحسنت، ثم قال للآخر: اقرأ، فقرأ، فقال: أحسنت.

فقال أُبيّ: فوجدت في نفسي وسوسة الشيطان حتى احمر وجهي، فعرف ذلك رسول الله ﷺ في وجهي، فضرب يده في صدري ثم قال: اللّهم اخسئ الشيطان عنه، يا أُبي أتاني آت من ربي فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت: رب خفف عن أمتي، ثم أتاني الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفين، فقلت: رب خفف عن أمتي، ثم أتاني الثالثة فقال مثل ذلك، وقلت مثل ذلك، ثم أتاني الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف[1].

هذا الحديث يدل على أن القرآن الكريم قد راعى ما بين لهجات العربية من خلافات شملت مستويات اللغة جميعاً، ويدل على أن تعدد القراءة في القرآن قد أبيح بأمر من السماء، وليس للرسول، ولا لصحابته، ولا لمن جاء بعدهم أي يد فيه، فأُبي ابن كعب وصاحباه قد أخذوا قراءتهم المتباينة لسورة النحل عن فم رسول الله ﷺ، والرسول قد تلقاها وحياً عن رب العزة.

وهذا الخلاف في قراءة سورة النحل، لا تأثير له في المعنى، ولا يغير من دلالة الآية، فالقراء السبعة قد اختلفوا في قراءة هذه السورة على النحو الآتي:

1 ــ إسناد الفعل إلى الضمائر، وفي طرق اشتقاقه وصياغته، وفي بنائه لفاعل مذكور أو فاعل غير مذكور.

2 ــ اختلاف العلامات الإعرابية في الأسماء والأفعال.

---

(1) فضائل القرآن ص29، اسماعيل بن كثير القرشي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ــ بيروت ط3، 1978م.

3 ـــ صياغة اسم الفاعل والمصدر واشتقاقهما [2] .

وبرغم اختلاف هذه القراءات المتصلة السند فيما ذكرناه فإنها لا تدل على اختلاف المعنى وتباين الدلالة .

2 ـــ روي عن عمر بن الخطاب أنه قال [سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة النبي ﷺ ، فاستمعت لقراءته ، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ ، فكدت أساوره في الصلاة ، فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ فقال : أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فقلت : كذبت فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت ، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ ، فقلت : إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها . فقال رسول الله ﷺ : اقرأ يا هشام فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال ﷺ : كذلك أنزلت ، ثم قال : اقرأ يا عمر ، فقرأت القراءة التي أقرأني ، فقال ﷺ : كذلك أنزلت ، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه] [3] .

عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم قرشيان ، وهذا أمر هام يدل على أن القراءة القرآنية سبيلها الوحيد التلقي مشافهة ، والأخذ سماعاً ، ولا تخضع لعادات القارئ اللغوية التي اكتسبها من بيئته ، وهذا ما أكدته هذه الرواية بوضوح تام ، كما أكدت أن القراءة القرآنية وحي يوحى بدليل تعقيب الرسول على كل من قراءة ابن الخطاب وابن حكيم : كذلك أنزلت .

ولم تختلف قراءة القراء السبعة في هذه السورة إلّا في ستة عشر موضعاً لا تخرج عن :

1 ـــ اختلافهم في إسناد الفعل وصياغته وفي بنائه لفاعل مذكور أو غير مذكور .

---

(2) حجة القراءات ص384-396 .

(3) فضائل القرآن ص35-36 .

2 ــ في العلامات الإعرابية .
3 ــ في الإفراد والجمع .
4 ــ تخفيف الأسماء وتشديدها .
5 ــ الاختلاف في الألفاظ[4] .

إن هذين الأثرين قد بلغا حد التواتر كما نص أهل الحديث ، وهما يدلان على أن القرآن الكريم قد أنزل على سبعة أحرف ، والعدد هنا ليس له قيمة تحديدية قاطعة .

القراءة القرآنية وحي وهي راجعة إلى خلاف حدث بين لهجات العربية الأدبية أو الفصحى ، والأساس فيها التلقي مشافهة ، والأخذ سماعاً مع صحة السند ، أو ما عبر عنه القراء بقولهم : الأخذ بالأثبت في الأثر والأصح في النقل ، والقراءة على هذا الاعتبار تعد من أوثق النصوص اللغوية التي تساعد الدارس اللغوي على تبين خصائص اللغة والكشف عن مزاياها ، ولكن النحاة قد أهملوا هذا المنبع الصافي ، أو حكموا عليه بالشذوذ ، أو لجأوا إلى تأويله ، أو رفضوه رفضاً قاطعاً بوصمه باللحن والخطأ والغلط والغرابة ، وما إليها متى ما خالف قواعدهم أو نقض اطرادها .

عيسى بن عمر قد أنكر قراءة [إنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ][5] لمخالفتها للمعيار النحوي الذي ينص على أن المثنى ينصب بالياء ، وهي قراءة متواترة متصلة السند فهي قراءة : حمزة والكسائي ونافع وابن عامر ، وجاءت وفق لهجة عربية فصيحة عزاها النحاة وأهل اللغة إلى : كنانة وبلحارث بن كعب ، كما عزيت في المصادر المتأخرة إلى جمع عظيم من قبائل العرب ، وهذه القبائل تجعل المثنى دائماً بالألف مهما اختلف موقعه من الإعراب أو الجملة .

وهي قراءة موافقة لخط المصحف الإمام كما نص على ذلك الفراء[6] .

---

(4) حجة القراءات ص507-512 .

(5) طه 63 ، تأويل مشكل القرآن ص 36 ، عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية .

(6) حجة القراءات ص454، النشر جـ2 ص320-321 ، معاني القرآن جـ2 ص184 .

كما أنكر أبو عمرو بن العلاء ضم عين « العدوة » في قراءة حمزة وعاصم والكسائي وابن عامر وأبي جعفر المدني وخلف الكوفي لقوله تعالى ﴿ إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ ﴾[7]، وقد روى الكسائي وأبو عبيدة أن كسر العين من « العدوة » وضمها لهجتان عربيتان، وهي قراءة موافقة لرسم المصحف احتمالاً لخلوه من علامات الشكل[8].

هاتان القراءتان تتوفر فيهما شروط القراءة الصحيحة: صحة السند وموافقة العربية ولو من وجه، وموافقة رسم المصحف ولو احتمالاً، ومع ذلك أنكرهما النحاة عندما احتكموا في قبولهما إلى ما وضعوه من مقاييس ومعايير، ويهمنا في هذا المقام أن نوضح موقف سيبويه من القراءات القرآنية، بل ومن احتجاجه واستشهاده بالقرآن الكريم جملة، لأن معظم الباحثين ينصون على كثرة استشهاد سيبويه بآيات القرآن الكريم، واحترامه للقراءات، فهو يستشهد بها ولها معاً.

إن الرجوع إلى كتاب سيبويه نفسه في هذه القضية ينصف سيبويه وينصف الحقيقة العلمية، فسيبويه قليل الاستشهاد بالقرآن الكريم، ويفضل القراءة القليلة على القراءة المستفيضة المتواترة، ويطعن فيها ويرفضها، أو يعمد إلى إهمال كل قراءة مخالفة لقواعده وأصوله النحوية المعيارية.

1 ـــ استشهاد سيبويه بالقرآن الكريم

إن سيبويه قليل الاستشهاد في كتابه بآيات القرآن الكريم على الظواهر والأساليب اللغوية التي عالجها في كتابه، فقد استشهد في (الكتاب) بحوالي أربعمائة وتسع عشرة آية تقريباً من مجموع آيات القرآن الكريم البالغة ست آلاف ومائتان وأربع عشرة آية (6214) عند المدنيين و (6236) عند الكوفيين.

إن لغة الإحصاء الرياضي تقول: إن سيبويه قد استشهد بحوالي 6,74٪ من

(7) الأنفال 42، البحر المحيط جـ4 ص 499، جـ1 ص 158، جـ6 1309.

(8) حجة القراءات ص 311 النشر جـ2 ص 276، معاني القرآن جـ1 ص 419.

مجموع آيات القرآن الكريم، وذلك ما يمثل نسبياً حوالي 7:1، وهي نسبة قليلة كما نرى.

وسيبويه يكرر الآيات المتشابهة في الصياغة أو التركيب النحوي للاستشهاد بها على ظاهرة لغوية معينة، وقد بلغ مجموع ما كرره سيبويه من الآيات حوالي مائة وعشرين آية:

1 ـــ استشهد سيبويه بهذه الآيات للدلالة على رفع الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط عند اتصاله بالفاء، ولا يكتفي بذلك بل يعمد إلى تأويل رفع الفعل المضارع في هذه الحالة بقوله: إن الفعل المضارع في تقدير جملة تقع خبراً لمبتدأ محذوف[9].

أ ـــ قال تعالى ﴿ ومن عاد فينتقمُ اللّٰه منه ﴾[10].
ب ـــ قال تعالى ﴿ ومن كفر فأُمتعُه قليلاً ﴾[11].
جـ ـــ قال تعالى ﴿ فمن يؤمن بربه فلا يخافُ بخساً ولا رهقاً ﴾[12].

2 ـــ واحتج سيبويه بهذه الآيات ليدل على أن الفاء تقع متصلة بخبر المبتدأ الموصول، أو ما هو كالمبتدأ لدخول أدوات النسخ عليه وبخاصة إنَّ التوكيدية[13]:

أ ـــ قال تعالى ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾[14].
ب ـــ قال تعالى ﴿ قل إنَّ الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم ﴾[15].

---

(9) الكتاب جـ3 ص 69.
(10) المائدة 95.
(11) البقرة 126.
(12) الجن 13.
(13) الكتاب جـ3 ص 103.
(14) البقرة 274.
(15) الجمعة 8.

جـ ـــ قال تعالى ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق ﴾[16].

وغيرها من الآيات التي استشهد بها سيبويه على ظاهرة لغوية معينة[17]، وهذا الصنيع ـــ تكرار الآيات المستشهد بها ـــ يعني قلة استشهاد سيبويه بآيات القرآن الكريم، فإذا حذفنا مائة وعشرين آية من مجموع الآيات التي استشهد بها سيبويه في كتابه بقي لدينا حوالي ثلاثمائة آية فقط، وهي عدد قليل بالنسبة إلى عدد آيات القرآن الكريم.

ونحن لا ننكر تكرار الآيات المتشابهة في التركيب النحوي للاستشهاد بها على ظاهرة لغوية معينة، وإنما ننكر قلة استشهاد سيبويه بآيات القرآن الكريم، وأن يعمد مع ذلك إلى تكرار الآيات ذات التركيب النحوي المتحد الخصائص.

2 ـــ رفض سيبويه لبعض القراءات الصحيحة

سيبويه كغيره من النحاة المعياريين لا يجد أية غضاضة في وصف القراءة المتمردة على أصوله ومقاييسه بالقلة والرداءة:

أ ـــ قال: وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء، والقاعدة العامة عند سيبويه والنحاة جميعاً: ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا[18].

ب ـــ وقال: وبلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون (نبيء) و (بريئة) وذلك قليل رديء[19].

إن تحقيق الهمزتين معاً سواء التقتا في كلمة مثل « أئمة » أو في كلمتين مثل

(16) البروج 10.

(17) الكتاب جـ1 ص 40، ص 142-143، ص 166، ص 212، ص 237، جـ3 ص 126-127، وغيرها.

(18) الكتاب جـ3 ص 443، ص 549.

(19) الكتاب جـ3 ص 555.

« السفهاء إِلَّا » قد جاء في القراءات القرآنية المستفيضة المتصلة السند، وهو أيضاً لهجة بني تميم القبيلة البدوية العالية الفصاحة عند النحاة.

كما أن همز لفظتي (نبي وبرية) قد جاء عن أهل التحقيق من الحجازيين، وأيدته القراءات القرآنية المتواترة في قراءة نافع المدني وابن عامر الدمشقي[20].

إن القراءة القرآنية توصف بالرداءة والقلة عند النحاة لمخالفتها لأصولهم النحوية، وإن كانت قراءة: متصلة السند، موافقة للعربية ولو من وجه، وموافقة لرسم المصحف الإمام ولو احتمالاً.

3 ــ تفضيل سيبويه للقراءة القليلة على القراءة المتواترة

يعمد سيبويه في بعض الأحيان إلى تفضيل القراءة القليلة التي لم تشتهر عن جمع مستفيض من القرّاء على القراءة القليلة المتواترة التي استفاضت القراءة بها على ألسنة القرّاء المشهورين.

مثلاً: قرأ عبد الرحمن بن هرمز الأعرج « يا جبال أوبي معه والطيرُ »[21] برفع لفظة الطير، وقرأها القراء العشرة بالنصب[22].

وقد أجاز سيبويه وأستاذه الخليل بن أحمد في المعطوف على المنادى المفرد النصب مراعاة لموضع المنادى الإعرابي، والرفع مراعاة للفظ المنادى الإعرابي، غير أن سيبويه قد فضل الرفع في هذه الحالة على النصب مستدلاً بقراءة عبد الرحمن بن هرمز هذه وبالسماع عن العرب قال: فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضرُ[23].

---

(20) البحر المحيط جـ1، ص 47، 237، الجامع لأحكام القرآن جـ1 ص 184، حجة القراءات ص 99، ص 769.

(21) سبأ 10.

(22) النشر جـ2 ص 349.

(23) الكتاب جـ2 ص 187.

كما أن سيبويه يعمد إلى تأويل القراءة المتواترة المخالفة لقانونه المعياري بعكس القراءة القليلة التي يراها مطردة مع أحكامها فلا يحتاج إلى تأويلها.

قال تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾[24].

قال تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾[25].

قال تعالى ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾[26].

القياس والحد عند سيبويه ومن جاء بعده من النحاة في هذه الآيات، وما جاء على منوالها من كلام العرب، هو نصب الأسماء المتقدمة على أفعالها الطلبية.

قال سيبويه: وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب لأن حد الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام لأنهما لا يكونان إلّا بفعل[27].

إن القراءة العامة المستفيضة قد جاءت برفع الأسماء المتقدمة على فعلها الطلبي في هذه الآيات، وقد قرئت الآيتان الأوليان بالنصب فعمد سيبويه بناء على مقياسه السابق إلى تأويل القراءة العامة.

فهذه الأسماء قد رفعت لأن الفعل المتأخر عنها لم يبن عليها، وإنما هي مبتدآت حذفت أخبارها، أو أخبار حذفت مبتدآتها.

أما القراءة القليلة فلم يلجأ إلى تأويلها وإنما وصفها بالقوة لجريانها على القياس المعياري.

---

(24) النور 2.

(25) المائدة 38.

(26) النساء 16.

(27) الكتاب جـ1 ص 142-144.

قال عن قراءة النصب : وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة إلّا القراءة بالرفع[28] .

4 ـــ إهمال سيبويه للقراءات المخالفة لأصوله

في (الكتاب) أساليب كثيرة حكم عليها سيبويه بالجواز في ضرورة الشعر وحدها ، أو منع استخدامها ووصفها بالغلط ، وهي أساليب صحيحة موثقة جاءت في قراءات قرآنية متصلة السند أهمل سيبويه ذكرها :

أ ـــ يرى سيبويه أن مجيء اسم كان نكرةً وخبرَها معرفةً إنما يكون في ضرورة الشعر كقول حسان بن ثابت :

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسلٌ وماءُ[29]

وقد جاءت القراءة القرآنية المتصلة السند دالة على إجازة هذا الاستخدام في سعة الكلام والاختيار أو في النثر .

قرأ عاصم والأعمش وأبان بن تغلب قوله تعالى ﴿ وما كان صلاتُهم عند البيت إلّا مكاءً وتصديةً ﴾[30] بنصب لفظة « صلاتَهم » ورفع « مكاءٌ وتصديةٌ »[31] .

قرأ ابن عامر قوله تعالى ﴿ أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني اسرائيل ﴾[32] برفع لفظة « آية » وتأنيث الفعل « يكن »[33] .

ب ـــ منع سيبويه من إدغام الراء في اللام قال : الراء لا تدغم في اللام[34] .

---

(28) الكتاب جـ1 ص 144 .

(29) الكتاب جـ1 ص 48-49 .

(30) الأنفال 35 .

(31) البحر المحيط جـ4 ص 492 .

(32) الشعراء 197 .

(33) حجة القراءات ص 215 .

(34) الكتاب جـ4 ص 448 .

وقد جاء عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام في عدد وافر من الآيات[35] .

جـ ــ غلّط سيبويه العرب الذين عطفوا بالرفع على اسم إنَّ قبل استكمالها للخبر ، أو أكدوا اسم إنَّ[36] .

وقد جاء رفع الاسم المعطوف على اسم إن قبل استكمال خبرها ، وكذلك توكيد اسم إنَّ في قراءات صحيحة متصلة السند[37] .

من خلال هذه اللمحة البسيطة عن موقف سيبويه من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المتصلة السند ، يمكننا أن نقول باطمئنان :

أ ــ إن سيبويه قليل الاستشهاد في كتابه بآيات القرآن الكريم وقراءاته ،وإنه لا يذكر من آيات القرآن الكريم إلّا ما وافق قاعدته المعيارية ، وإنه يلجأ إلى تأويل الآيات المحكمة المخالفة للقاعدة حتى تطرد معها .

ب ــ إن سيبويه لا يتحرج من وصف القراءة المتصلة السند بالقلة والرداءة عندما تخالف قاعدته ، كما أنه يتجاهل القراءات القرآنية التي تقف عقبة في سبيل إطراد قواعده .

إن موقف سيبويه هذا من القرآن الكريم وقراءاته المتصل السند يمثل موقفاً عاماً اتخذه النحاة جميعاً حتى عصر متأخر ، فالقراء لا يدرون ما العربية وليست لهم قياسات النحاة التي تعصمهم من الوقوع في الخطأ .

سمع أبو زيد الأنصاري العابد الزاهد عمرو بن عبيد يقرأ « فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأنّ »[38] بهمز لفظة « جانّ » فقال الأنصاري : ظننت أنه قد لحن حتى سمعت العرب تقول « شأبّة ودأبّة »[39] .

---

(35) انظر ص346,340 من هذا البحث .

(36) الكتاب جـ2 ص 155 .

(37) النشر جـ2 ص 242 ، حجة القراءات ص 177 ، الكشاف جـ1 ص 633 ، البحر المحيط جـ7 ص 248 .

(38) الرحمن 39 .

(39) الجامع لأحكام القرآن جـ1 ص 151 .

وإذا كان أبو زيد قد اكتفى بمجرد الظن حتى بان له خطأ ظنه، فإن أبا عثمان المازني قال في عبارة صريحة « إنه لا يقيس هذا الهمز ولا يقبله »[40].

إن القراء كانوا دائماً محل اتهام عند النحاة حتى تثبت براءتهم، ذلك ما يؤكده موقف النحاة من القراء ورواة القراءات، ويؤكده هذا النص الذي جاء في (مراتب النحويين) لأبي الطيب اللغوي قال: سألت عن حمزة أبا زيد والأصمعي ويعقوب الحضرمي، وغيرهم من العلماء، فأجمعوا على أنه لم يكن شيئاً، ولم يكن يعرف كلام العرب، ولا النحو، ولا كان يدعي ذلك؛ وكان يلحن في قراءة القرآن ولا يعقله، يقول « وما أنتم بمصرخيِّ 22/14 » بكسر الياء المشددة وليس ذلك من كلام العرب، ونحو هذا من القراءة.

قال أبو حاتم: وإنما أهل الكوفة يكابرون فيه ويباهتون، فقد صيره الجهال من الناس شيئاً عظيماً بالمكابرة والبهت... وكيف يكون رئيساً وهو لا يعرف الساكن من المتحرك، ولا مواضع الوقف والاستئناف، ولا مواضع القطع والوصل والهمز، وإنما يحسن مثل هذا أهل البصرة لأنهم علماء بالعربية قراء رؤساء[41].

وحمزة بن حبيب الزيات هذا من القراء السبعة الذين توفروا على قراءة القرآن الكريم، وهو حبر القرآن وإمام الناس بعد عاصم والأعمش، زاهد عابد خاشع، قيم بالعربية والفرائض، أخذ القراءة عرضاً عن سليمان الأعمش وحمران بن أعين وأبي إسحاق السبيعي وجعفر بن محمد الصادق، واختار مذهب حمران الذي يقرأ قراءة ابن مسعود، ولا يخالف مصحف عثمان[42].

إن هذا الصنيع الذي فتح النحاة القدامى بابه نجد له صدى واسعاً عند الفراء يحيى بن زياد الكوفي، الذي تقول المصادر القديمة والحديثة: إن مدرسته الكوفية في

---

(40) المنصف جـ1 ص 281، لأبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط1، 1954م.

(41) مراتب النحويين ص 52-53، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر — القاهرة.

(42) النشر جـ1 ص 166.

النحو لا تمتد في تقعيد القواعد وإرساء الأحكام بالقراءات القرآنية فحسب، وإنما اعتدّت بالشواهد الشاذة والنادرة وبالضرورات الشعرية وباللهجات الفاسدة.

إن الفراء لا يتحرج أبداً من وصف القراءة المتصلة السند بالقبح وبالخروج عن القياس، ومن وصم القراء بالوهم والظن متى ما خالفت القراءة ما أرساه من معايير وقوانين:

كان الأعمش وعاصم يجزمان الهاء في «يؤده 75/3» و «نوله ما تولى 115/4» و «أرجه وأخاه 111/7» و «خيراً يره 7/99» و «شراً يره 8/99» وفيه لهما مذهبان:

أما أحدهما: فإن القوم ـــ أي القراء ـــ ظنوا أن الجزم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء، فهذا وإن كان توهماً خطأ.

وأما الآخر: فإن من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها فيقول: ضربتُهْ ضرباً شديداً [43].

هذه القراءة التي وصفها الفراء بالخطأ بناء على توهم وظن القراء في القراءة، هي قراءة سبعية قرأ بها عدد من القراء السبعة في غير ما موضع من القرآن الكريم، وهي ترجع إلى لهجة عربية أسندها أستاذه الكسائي إلى بني عقيل وكلاب.

2 ـــ عند الفراء أن فعل الأمر من: سأل يسأل لا يهمز في شيء من القرآن، وكان حمزة بن حبيب الزيات يهمز الأمر إذا كانت قد سبقته الفاء أو الواو مثل قوله تعالى ﴿واسأل القرية التي كنا فيها 82/12﴾ ومثل قوله تعالى ﴿فاسأل الذين يقرؤون الكتاب 94/10﴾.

وقد وصف الفراء قراءة حمزة هذه: إنها مخالفة لخط المصحف لذلك لا يشتهيها [44].

وقراءة حمزة هذه هي قراءة عاصم ونافع وأبي عمرو وابن عامر من السبعة، وقد

(43) معاني القرآن جـ1 ص 223.

(44) المرجع السابق جـ1 ص 124-125.

روى اليزيدي عن أبي عمرو أن لغة قريش ترك الهمز في الأمر من سأل يسأل، كما ذكر يونس بن حبيب في نوادره أن أهل الحجاز يقولون: سل ربك، وتميم: اسأل [45].

3 ـ قال تعالى ﴿فما آتان الله خير مما آتاكم 36/27﴾، قرأ نافع وأبو عمرو وحفص «آتاني» بالياء المفتوحة، وقرأها بقية السبعة بكسر النون من غير ياء [46].

قال الفراء عن قراءة نافع وأبي عمرو وحفص: ولست أشتهي ذلك ولا آخذ به، اتباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء أحب إلي من خلافه.

وقد كان أبو عمرو يقرأ «إنَّ هذين لساحران 63/20» ولست أجترئ على ذلك، وقرأ «فأصدق وأكون 10/63» فزاد واواً في الكتاب ولست أستحب ذلك [47].

وغيرها من القراءات المتصلة السند التي أنكرها الفراء وردها. والفراء هو النحوي الوحيد فيما أعلم الذي اتكأ على رسم المصحف في رفض بعض القراءات وردها.

إن موقف النحاة من القراء ورواة القراءات لم يتغير خلال حقبة طويلة من الزمن، نلمس ذلك عند المبرد وغيره من النحاة، أمثال ابن جني والزمخشري والرضي، فالمبرد يصف قراءة نافع بن أبي نعيم بهمز لفظة «معائش 10/7، 20/15» بالغلط ويصف نافعاً بأنه لم يكن له علم بالعربية، وأن له أحرفاً في القرآن قد وقف عليها، وهو متابع في ذلك لمن سبقه من النحاة [48].

وقال المبرد «وأما قراءة من قرأ «ثم ليقطع فلينظر 15/22» فإن الإسكان في لام «فلينظر» جيد، وفي لام «ليقطع» لحن» [49].

---

(45) حجة القراءات ص 200-201، البحر المحيط جـ3 ص 236، المزهر جـ2 ص 276.

(46) حجة القراءات ص 529.

(47) معاني القرآن جـ2 ص 293-294.

(48) المقتضب جـ1 ص 123، الكتاب جـ4 ص 356، معاني القرآن جـ1 ص 373، المنصف جـ1 ص 207.

(49) المقتضب جـ2 ص 34.

وما وصفه المبرد باللحن جاء في قراءات قرآنية متصلة السند، فالآية التي ذكرها، وكذلك قوله تعالى في سورة الحج أيضاً ﴿ثم ليقضوا تفثهم 29/22﴾ قد قرئت من قبل القراء السبعة بكسر لام الأمر بعد ثم وتسكينها، فأبو عمرو وابن عامر وورش عن نافع بكسر اللام بعد ثم وبقية القراء السبعة بتسكينها [50].

وقال المبرد «وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال: «ثلاثمائةِ سنين 25/18» وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة [51].

وهذه القراءة التي وصفها المبرد بالخطأ في الكلام وقصر جوازها على ضرورة الشعر وحدها، هي قراءة حمزة والكسائي من القراء السبعة [52].

إن الأمثلة على موقف النحاة هذا من قراءات القرآن كثيرة، وقلما نجد نحوياً لم يصف قراءة متواترة متصلة السند مأخوذة بالسماع والمشافهة بالشذوذ والخروج عن الأقيسة النحوية؛ ناهيك عن تأويل الآيات المحكمة حتى تطرد مع القاعدة، وناهيك عن إهمال القراءات وتجاهل الاستشهاد والاحتجاج بها، بل إن بعض القواعد التي أصّلها النحاة لتطعن في صحة وسلامة بعض الأساليب الواردة في القرآن الكريم، وكل ذلك يسيء إلى مبدأ السماع عن الأعراب ونقل اللغة الذي أرساه النحاة القدامى، وبنوا عليه القواعد النحوية والأحكام المعيارية.

ثانياً: أقسام القراءة القرآنية وشروطها

قسمت القراءة القرآنية إلى: متواترة، آحاد، شاذة، بناء على الاحتكام إلى شروط ثلاثة هي:

صحة السند واتصاله ـــ موافقة العربية ولو من وجه ـــ موافقة رسم المصحف الإمام ولو احتمالاً.

---

(50) حجة القراءات ص473.

(51) المقتضب جـ4 ص 105.

(52) حجة القراءات ص 414.

فالقراءة القرآنية المتواترة هي ما توفرت فيها هذه الشروط جميعاً، والآحاد هي القراءة التي رواها العدل الضابط عن مثله ووافقت العربية ورسم المصحف، والشاذة هي التي فقدت شرطاً من هذه الشروط.

إن هذه الشروط إذا أخذناها على علاتها دون مناقشة، فإننا سنهدر ونضيع كثيراً من القراءات بدعوى فقدها لشرط من هذه الشروط التي فرضت على القراءة بعد أن قطعت شوطاً بعيداً، وبدعوى أن النحاة قد ردوا كثيراً من القراءات المتواترة لأنها لم توافق عربيتهم.

إن القراءة الصحيحة هي القراءة التي توفر لها السند المتصل الصحيح، والنقل الدقيق الأمين، المتلقي مشافهة وسماعاً وتحري الدقة في الضبط والأداء، أما موافقة العربية ولو من وجه، وموافقة رسم المصحف ولو احتمالاً، فهما شرطان لا يمكن الاحتكام إليهما برغم هذه التحوطات للتدليل على صحة القراءة للأسباب الآتية:

1 ــ أثر النحاة يبدو واضحاً في صياغة هذين الشرطين؛ فالنحاة غالباً ما يردون القراءة القرآنية ويصفونها بالشذوذ والرداءة واللحن والخطأ، لأنها خالفت القياس النحوي الذي وضعوه بعد أن ترسخت وثبتت القراءة بها لدى القراء، وفي القليل يردون القراءة المخالفة لرسم المصحف كما رأينا عند الفراء، وإن كان رسم المصحف شرطاً ذا حدين عند النحاة.

فالقراءة المخالفة للقياس النحوي تُرَد لأنها خالفت رسم المصحف، وهي ترد أيضاً لأنها موافقة لرسم المصحف، فالفراء وابن خالويه والزمخشري قد ردوا قراءة ابن عامر «قتل أولادهم شركائهم 137/6» بنصب الأولاد وجر شركاء بدعوى أنها هكذا مكتوبة في المصحف الشامي: بالياء.

إن هذين الشرطين قد كان للنحاة أثر في وجودهما، وذلك ما يؤكد عدم صواب الاحتكام إليهما في قبول القراءة أو ردها، ولأن القراءة إذا لم تكن موافقة للغة العربية النموذجية أو لإحدى لهجاتها لا توصف بالشذوذ فحسب، وإنما ترفض رفضاً

قاطعاً لأنها جاءت على وجه لم تألفه لغة العرب ولا لهجاتها، والقرآن إنما أنزل بلسان عربي مبين.

2 ــ كثير من القراءات الشاذة نسبت إلى قرّاءٍ هُمّ من صحابة رسول الله ﷺ من أمثال عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما، أو هم من التابعين أو تابعي التابعين الذين أخذوا القراءة وتلقوها مشافهة عن الصحابة، أو عمن أخذها عن الصحابة مثلاً: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني وهو تابعي مشهور عرض القراءة وأخذها عن عبد الله بن العباس وأبي هريرة وعبد الله بن عياش المخزومي، وهو أحد أساتذة نافع المدني في القراءة لا يعقل في نظري أن ينسب الشذوذ أو الخروج عن العربية إلى قراءته، أو إلى بعض قراءات قرأ بها لأنه أخذ قراءة القرآن عن صحابة رسول الله بالمدينة المنورة.

ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصن القارئ المكي، ومعاصر ابن كثير، وأحد أساتذة أبي عمرو بن العلاء في القراءة قد تلقى قراءته مشافهة وسماعاً وعرضاً عن أبي الحجاج مجاهد بن جبر المكي، وعن درباس مولى عبد الله بن العباس، وكلاهما قد أخذ القراءة عن ابن العباس.

إن هذا القارئ المكي قد وجد قبل أن تظهر للوجود مقاييس النحاة، فهل من الصواب أن نحتكم إلى هذه المقاييس في قبول قراءته أو ردها؟

وأبو عبد الرحمن السلمي و زر بن حبيش من التابعين الذين أخذوا القراءة عن عبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وعثمان بن عفان، كما قرأ السلمي على زيد بن ثابت وأبي بن كعب، فهل يعقل وهذا حال من أخذا عنه أن توصف قراءتهما بالشذوذ إلا إذا فقدت صحة السند المتصل وهو بحمد الله ما يتوفر فيها.

وكذلك غيرهم من القراء أمثال يحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي وطلحة بن مصرف والحسن البصري والأعمش وسواهم من القراء الأوائل الذين تلقوا القراءة عن الصحابة أو التابعين أو تابعي التابعين.

وإذا تابعنا النحاة لم تكتف برد بعض القراءات المتواترة التي قرأ بها بعض القراء السبعة، وإنما نقول كما قال الرضي: ولا نسلم تواتر القراءات السبع[53].

إن ما يطعن في عدم صحة هذين الشرطين هو نسبة الشذوذ إلى بعض القراءات المروية عن صحابة رسول الله التي تلقوها غضة ندية من فم الرسول الأمين على الوحي وتبليغه إلى الأمة، فقد جاء في (المحتسب) لابن جني وصمُ عدة قراءات بالشذوذ مع نسبتها صراحة إلى الصحابة، وربما نسبت القراءة الشاذة إلى عدد من الصحابة مما يوفر لها اتصال السند وصحته مثلاً:

1 ـــ قرأ علي وابن عباس وابن مسعود وأنس بن مالك «ويذرك وإلاهتك 127/7».

2 ـــ قرأ عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وابن مسعود «الحي القيام 2/3».

3 ـــ قرأ عثمان وأبي بن كعب وعائشة و «والصابيين 62/2».

4 ـــ قرأ علي وعمر وابن مسعود وابن عباس وأبي «وإن كان مكرهم لتزول 46/13» بفتح اللام المتصلة بالفعل[54].

ولعل ما يدحض نسبة القراءة إلى الشذوذ، بناء على موافقتها للعربية ولو من وجه، ولرسم المصحف ولو احتمالاً هو نسبة الشذوذ إلى قراءة النبي ﷺ التي رواها عنه جمع من صحابته مثلاً[55]:

1 ـــ قرأ النبي وعثمان وأبي «فبذلك فلتفرحوا 58/10».

2 ـــ وقرأ النبي وعلي وابن عباس وأبي «ومِنْ عنده علم الكتاب 43/14».

إن هذه القراءات المنسوبة والمسندة إلى النبي الأمين على الوحي، وإلى عدد من صحابته، لا أشك مطلقاً في صحة سندها المتصل المتواتر، فلماذا رفضت؟ وعلى أي أساس وصفت بالشذوذ؟

(53) شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 336,261.

(54) المحتسب جـ1 ص 365,217,151,256.

(55) المحتسب جـ1 ص 358,313، وانظر: جـ1 ص 156,277,366,136,256,173,127، وغيرها.

وإذا كنا نسلم جدلاً بنسبة الشذوذ إلى قراءة الصحابة والتابعين، فلا يمكننا بكل المقاييس العقلية والنقلية أن ننسب الشذوذ إلى قراءة النبي ﷺ لأن ذلك يؤدي بنا حتماً إلى القول: إن النبي لم يكن أميناً على أداء الوحي وتبليغه إلى الأمة كما أنزل عليه، وذلك ما لا دليل عليه البتة.

إن نسبة الشذوذ إلى قراءة الرسول والصحابة والتابعين يؤكد أمراً هاماً، وهو أن هذه القراءات الموسومة بالشذوذ قد توفر لها السند المتصل الصحيح، وذلك ما يؤكد صحة القراءة ووجوب قبولها والمصير إليها.

3 ــ هؤلاء القراء الذين نسب الشذوذ إلى قراءاتهم أو إلى بعضها، لم يأخذوا القراءة عن طريق النظر في المصحف والقراءة فيه، أو بحسب ما تمليه عليهم سلائقهم وعاداتهم اللهجية، كما نسب إلى عبد الله بن مسعود أنه قرأ «عتى حين 25/23، 43/51، 178,174/37,54»، مراعاة للهجة قبيلته هذيل التي تقلب حاء «حتى» عيناً، وإلى ابن عامر أنه قرأ «شركائهم 137/6» بالياء لأنه وجدها في مصحفه الشامي مكتوبة بالياء، وإنما أخذوا القراءة بالتلقي مشافهة وسماعاً وعن طريق العرض، وقد ثبت عند القراء أن القراءة سنة متبعة لا مجال فيها للابتداع واتباع الهوى والعادات اللهجية ورسم المصحف.

وتلقي القراءة بالمشافهة والسماع والعرض يوفر للقراءة القرآنية صحةُ السند المتصل المنقول بدقة تامة وضبط أمين، إذا علمنا أن قارئ القرآن المتخصص يحرص على تلقي القراءة وأخذها عن جمع مستفيض من القراء، فنافع بن أبي نعيم الذي نسب الخروج عن مقاييس العربية إلى بعض ما قرأ به على أيدي النحاة قد تلقى قراءته مشافهة وسماعاً عن عدد مستفيض من التابعين بلغ عددهم سبعين قارئاً، بل إن قارئ القرآن الكريم ليحرص على تلقي القراءة والحروف عن الأئمة المشهورين ولو لم يكونوا قريبين منه، فأبو عمرو بن العلاء لم يكتف بالأخذ عن قراء مدينته البصرة: الحسن البصري وعبد الله الحضرمي ويحيى بن يعمر وغيرهم، وإنما أخذ عن قراء مكة: ابن كثير وابن محيصن ومجاهد وعن قراء المدينة: أبي جعفر ونافع وعن قراء الكوفة: عاصم

وغيره، ومع كل هذا التحري في تلقي القراءة فقد نسب النحاة الشذوذ إلى بعض قراءات قرأ بها أبو عمرو بن العلاء، وقد تجاوزوا الحد عندما وصفوا بعض قراءته باللحن، وهي قراءات متصلة السند الصحيح وترجع إلى لهجات عربية فصيحة.

4 — إن النحو المعياري، والنحاة الذين أصلوا مناهجه وأسسه ووضعوا قواعده وأحكامه، قد جاءوا والقراءات القرآنية في أوج مجدها وازدهارها وكمالها، ولها أساتذة مبرزون في مختلف الأمصار الإسلامية، فكيف يريد النحاة من القراءة أن تنسجم وتطرد مع قواعدهم، وهي أسبق منها وجوداً وحياة؟

الأمر المنطقي أن تتبع القاعدة النحوية القراءة، وأن تأتي ممثلة لها، لا أن يحدث العكس فيضطر النحاة إلى ركوب المركب الوعر، وهو وصف القراءة بالشذوذ واللحن والخطأ والغلط، واتهام القراء بعدم الدراية بالعربية، وأنهم لا يملكون قياسات النحاة التي تعصمهم من الخطأ.

إن القراءة لا توصف بالشذوذ لانخرام سندها وعدم اتصاله وصحته، وإنما لأنها خالفت حكماً نحوياً أصّله النحاة، أو نقضت اطراد قاعدة معيارية قرروها، وفي القليل كما عند القراء لمخالفتها لرسم المصحف، وكل ذلك يؤكد عدم صحة اشتراط هذين الشرطين لقبول القراءة القرآنية أو ردها.

5 — إن رسم المصحف الإمام الذي كتب في عهد عثمان بن عفان ليس أمراً توقيفياً من عند الله تعالى لا تمكن مخالفته، وإنما هو أمر اصطلاحي تعارف عليه كتبة الوحي والقرآن بحسب نوع الكتابة الموجودة في ذلك العهد، وهي كتابة لم تبلغ الكمال، أو ما يقرب من الكمال بدليل أن رسم المصحف الإمام قد خلا من إعجام الحروف، ومن ضبطها بالشكل، ومن كتابة الهمزة، ومن وضع علامة للحرف المشدد والمنون، وغيرها من الأمور التي تدل على أن الكتابة كانت في مراحلها الأولى عندما كتب المصحف الإمام، وقد تدرج بها نحو الكمال أجيال متعاقبة من العلماء أمثال أبي الأسود الدؤلي الذي سعى إلى وضع علامات الشكل، وتلاميذه الذين

أعجموا الحروف، والخليل بن أحمد الذي طور حركات الشكل وأوجد رسماً للهمزة، وعلامة للحرف المشدد وغيرها.

إن الكتابة العربية التي كتب بها المصحف الإمام كانت في بداية تطورها، لذلك نجدها تعاني من جوانب نقص وقصور مختلفة، لا زلنا نعاني بعضاً منها نتيجة اعتقادنا قدسية الرسم العثماني للمصحف.

ما نخلص إليه بعد هذا هو أن القراءة الصحيحة هي القراءة المتصلة السند المأخوذة مشافهة وسماعاً، والمنقولة بدقة تامة وضبط أمين، وهذا الشرط يلغي ما عداه وهو الأصل في صحة القراءة أو فسادها.

ثالثاً: صلة القراءات القرآنية بالجواز الإعرابي

مرت بنا في ثنايا هذا البحث أمثلة وشواهد عديدة من القراءات القرآنية الموثقة التي تبرز بشكل واضح مدى ارتباط هذه القراءات بظاهرة الجواز الإعرابي المبني على السماع والرواية عن العرب، وقد قلنا في بداية هذا البحث: إن ظاهرة الجواز الإعرابي قد تأصلت في بناء النحو العربي المعياري لأن النحاة الأوائل ـــ وهم من القراء غالباً ـــ قد صادفوا في قراءات القرآن ولهجات العرب ما يؤيد هذه الظاهرة ويقر وجودها، وقد حرصنا في الباب الأول من هذا البحث على الاحتجاج والاستشهاد بالقراءات لكل جواز إعرابي له ما يعضده ويوثقه في قراءات القرآن الكريم.

إبراهيم أنيس وإنكار إعراب العربية

في كتب التراث القديمة النحوية واللغوية وغيرها مثل (الكتاب) و (معاني القرآن) و (البحر المحيط) و (الجامع لأحكام القرآن) و (النشر في القراءات العشر) وسواها أمثلة عديدة على مدى الخلاف الحادث بين اللهجات العربية في المستوى النحوي، وقد أكدت هذا الخلاف في المستوى النحوي القراءات القرآنية العديدة، وكل ذلك لم يقنع إبراهيم أنيس بأن اللغة العربية لغة معربة فذهب إلى أن إعراب اللغة العربية خرافة أو أسطورة نسج النحاة خيوطها الدقيقة، وألزموا الناس باتباع هذا

الإعراب ومحاكاته ، وتبعاً لهذا المذهب الغريب قال إبراهيم أنيس : إن الأمثلة والشواهد التي رواها النحاة في مؤلفاتهم وكتبهم للاستدلال بها على وجود خلاف بين اللهجات العربية في المستوى النحوي ، هي أمثلة وشواهد اصطنعها النحاة حين اشتد الخلاف والجدل بينهم ، وهي لا تمت للهجات العربية بأية صلة .

هذا ملخص موجز لنظرة إبراهيم أنيس لإعراب العربية وما يدل عليه في لهجات العرب : الإعراب خرافة نسجها النحاة من كلام خاصة العرب ، وخلاف اللهجات العربية في المستوى النحوي أمر اخترعه النحاة حين تجادلوا(56) .

إن هذه النظرة التي سبق بعض المستشرقين إبراهيم أنيس إلى القول بها ، والدعوة إليها ، قد قادته إلى الاضطراب والتناقض عندما حاول تفسير وجود ظاهرة الإعراب في العربية :

فقال مرة : إن خاصة العرب أصحاب الملكات الأدبية من شعر وخطابة قد تواضعوا على إعراب اللغة العربية ، وعنهم أخذ النحاة وأهل اللغة هذا الإعراب .

وقال مرة أخرى : إن النحاة قد جمعوا ظواهر لغوية تنتمي إلى قبائل عربية واستخلصوا منها قانوناً عاماً للغة العرب ، وبخاصة ألزموا به الناس وبخاصة الأدباء وأهل الحكمة .

إن إبراهيم أنيس لم يكن يصدر في هذا الرأي عن دليل مادي ملموس ، وعن عقل وعي الواقع اللغوي التاريخي وأطواره الذي مرت به اللغة العربية خلال مسيرتها الطويلة ، وإنما رأى سراباً توهمه قوم غرباء فظن أنه سراب جدير بالاتباع .

إن الخاصة من العرب ، وهم فرسان الكلام من شعر وخطابة ، نراهم عند إبراهيم أنيس يظهرون بمظهرين متناقضين :

1 ــــ مظهر القوي المسيطر الذي يفرض رأيه على عامة الناس .

---

(56) من أسرار اللغة ص 198 وما بعدها ، في اللهجات العربية ص 82-85 ، د . إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ط3 ، 1965م .

2 ـــ مظهر الذليل العاجز الذي يتبع ما يصدر إليه من أوامر .

وهذا تناقض فاضح فإذا كان أدباء الجاهلية قد فرضوا إعراب اللغة العربية على المتكلمين بها ، فلماذا يتنكر لهذا الإعراب الأدباء اللاحقون ، حتى يفرض عليهم النحاة اتباعه قسراً وإكراهاً .

هل انقطع التواصل الأدبي بين أدباء العربية فترة طويلة تناست فيها الأجيال اللاحقة إعراب اللغة العربية ، حتى ظهر النحاة ودرسوا لغة الأدباء الجاهليين ، واستنبطوا من خلالها إعراب العربية ، فألزموا الناس باتباعه ، وبخاصة أهل الأدب والحكمة ؟

إن اللغة لا تخضع إلا لمنطق المتكلمين بها وهم عامة الناس ، وهؤلاء العامة قد أعربوا اللغة العربية . ذلك ما سجله النحاة في مؤلفاتهم ودلت عليه النصوص الموثقة مثل القرآن الكريم وقراءاته ، وأشعار العرب وخطبها ، ودل عليه التواصل الأزلي بين العرب ولغتهم المعربة في مختلف الحقب والعصور .

إن العقل لا يستسيغ أن يكون إعراب اللغة العربية نتيجة مواضعة الخاصة من العرب الذين قد يميزهم عن سواهم من الناس الإبداع والابتكار ، وتجاوز الموروث اللغوي في بعض جوانبه ، وهي تجاوزات لا تخرج عما ألفوا واعتادوا وتربوا عليه من ملكة لغوية .

إن عبارة مواضعة الخاصة تنطلق من خلال واقع لغوي ملموس ولكنها توجهه توجيهاً خاطئاً مضللاً : أشعار العرب وخطبهم وأمثالهم وحكمهم وسجع كهانهم وصلت إلينا معربة إعراباً كاملاً ، هذه حقيقة ملموسة لا مكابرة فيها ، ولكن هل إعراب الخاصة لكلامهم ناتج عن أن الشعراء والخطباء والكهان وأهل الحكمة قد تواضعوا وحدهم على إعراب ما يصدر عنهم من فنون القول ، دون أن يراعوا لغة السواد الأعظم غير المعربة عند إبراهيم أنيس ، وهو السواد الأعظم الذي يتوجهون لخطابه والتأثير في مشاعره وعواطفه .

من هنا يأتي الاضطراب والتناقض في كلام إبراهيم أنيس ومن تبعهم من المستشرقين، الشاعر أو الخطيب فيما يقول من أدب وحكمة لا ينطلق من فراغ، ولا يؤسس لغته بناء على ذوقه الخاص، وإنما يراعي في ذلك لغة يتكلمها عامة الناس حوله حتى يستطيعوا فهمه والتجاوب معه.

وإذا كانت العربية المعربة مجرد مواضعة بين الخاصة من العرب، فكيف تواضع هؤلاء الخاصة المتباعدون زماناً ومكاناً، وهم لا مؤتمر يجمعهم، ولا مجمع لغة يلم شتاتهم، على إعراب لغتهم الأدبية بهذا الشكل الفريد الذي لا خلل فيه ولا تناقض ولا شذوذ؟

شعراء اليمن وخطباؤها كشعراء نجد والحجاز وتهامة والشام وخطبائها إعرابُ لغةٍ وتأسيسَ تركيبٍ واشتقاق صياغةٍ.

خاصة العرب وصلنا قولهم وكلامهم معرباً على جهة واحدة لا تناقض فيها، ألا يعقل والمسألة مواضعة بين أناس خاصين تباعد بينهم الأمكنة والديار وتفرق بينهم الأزمنة، ألا يعمد كل واحد منهم في بيئته الخاصة مثلاً كنجد إلى إعراب لغته بطريقة تخالف ما تواضع عليه غيره من أدباء البيئات الأخرى من إعراب للعربية؟

إن اتفاق الخاصة من العرب برغم تباعدهم في الزمان والمكان على إعراب موحد للغة العربية ينقض تماماً دعوى مواضعة الخاصة، ويثبت أنهم ينطلقون في صوغ كلامهم وحوكه من لغة يتكلمها عامة الناس الذين حولهم، وهذا ما أكده القرآن الكريم المعرب والمنزل بلسان عربي مبين.

1 ـــ شواهد من القراءات على الجواز الإعرابي

1 ـــ 1 ـــ نصب الاسم ورفعه بعد «كان»

جاء في القراءات القرآنية المتواترة والمتصلة السند الصحيح رفع الاسم بعد كان ونصبه في عدة آيات قرآنية كريمة، نكتفي بجزء منها:

1 ـــ قال تعالى ﴿وَنَضَعُ المَوَازِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ (57).

قرأ نافع المدني « مثقالُ حبة » بالرفع وبقية القراء السبعة بالنصب، وقد وجه الرفع بأن كان تامة تكتفي بمرفوعها عن الخبر على معنى: وإن حصل للعبد مثقال حبة أو وقع وحدث، والنصب على أن كان ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر، واسمها في هذه الحالة محذوف تقديره: وإن كان العمل مثقال حبة (58).

2 ـــ قال تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ (59).

قرأ عاصم « تجارةً » بالنصب، وبقية القراء السبعة بالرفع، والرفع على تمام كان والنصب على نقصانها، والاسم محذوف تقديره إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة، كما وجهت قراءة الرفع على جعل كان ناقصة، و « تجارة » اسمها وجملة « تديرونها » في موضع رفع خبر كان(60).

3 ـــ قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (61).

قرأ أهل الكوفة: عاصم وحمزة والكسائي « تجارةً » بالنصب وبقية القراء السبعة: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالرفع والنصب على أنَّ كان ناقصة حذف اسمها: إلا أن تكونَ التجارة تجارة، والرفع على أن كان تامة بمعنى الحدث أو الوقوع لا تحتاج إلى منصوب(62).

---

(57) الأنبياء 47.

(58) حجة القراءات ص 468، الكشاف جـ2 ص 574.

(59) البقرة 282.

(60) حجة القراءات ص 151، الكشاف جـ1 ص 404.

(61) النساء 29.

(62) حجة القراءات ص 199، الكشاف جـ1 ص 522.

4 ــ قال تعالى ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾[63].

قرأ نافع المدني « واحدةٌ » بالرفع، وبقية القراء السبعة بالنصب[64].

والرفع على أن كان تامة مكتفية بمرفوعها، والنصب على نقصانها وتقدير اسمها محذوفاً، وقد فضل الزجاج قراءة النصب على الرفع وكذلك فعل الزمخشري بدعوى التوافق في النصب بين هذه الآية، وقوله تعالى ﴿فإن كن نساءً﴾ فنصب لفظة « نساء » دل على وجود اسم لكان محذوف تقديره: فإن كان الأولاد نساء، وهذا التوافق يدعو إلى تقدير اسم محذوف تقديره: فإن كان المولود واحدة[65].

إن المفاضلة بين القراءات المتصلة السند أسلوب غير حميد وفق مسوغات شكلية ذوقية، ومعنى الآية على كلتا القراءتين واحد، وما يقدره النحاة قد دل عليه السياق، وأبان عنه معنى الآية العام، ولا حاجة تدعو إلى تقدير وجوده إلا ما قاله النحاة من أنَّ كان ناقصة فتحتاج إلى اسم يرفع بها وخبر تنصبه.

5 ــ قال تعالى ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾[66].

قرأ ابن عامر وابن كثير « ميتةٌ » بالرفع وبقية السبعة بالنصب، مع اختلافهم في تذكير الفعل « يكن » وتأنيثه، والرفع على جعل كان تامة والنصب على جعلها ناقصة[67].

---

(63) النساء 11.

(64) حجة القراءات ص 192.

(65) حجة القراءات ص 192، الكشاف جـ1 ص 506.

(66) الأنعام 139.

(67) حجة القراءات ص 274-275، الكشاف جـ2 ص 55.

6 ـ قال تعالى ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ﴾ [68].

قرأ نافع « مثقالُ حبة » بالرفع ، وبقية السبعة بالنصب [69].

والرفع على أن كان تامة ، والنصب على جعلها ناقصة ، وقد وجه الزمخشري الرفع والنصب في هذه الآية بوجه آخر قال « قرئ « مثقال حبة » بالنصب والرفع ، فمن نصب كان ضمير للهنة من الإساءة والإحسان … ومن قرأ بالرفع كان ضمير القصة » [70].

والنحاة عندما درسوا « كان » جعلوها أربعة أقسام : ناقصة ، تامة ، زائدة ، وكان بمعنى الشأن والحديث ، وهذه الأخيرة يرفع ما بعدها من أسماء ويضمر فيها ضمير الشأن ، والقصة وهو اسمها وما بعدها من أسماء في محل نصب خبرها [71].

هذه القراءات المتصلة السند تدل على جواز رفع الاسم بعد كان ونصبه في مثل هذه الأساليب دون أن يحدث هذا الجواز الإعرابي أي تأثير في المعنى وتغير في دلالته ، وقد حاول النحاة تسويغ الرفع والنصب في هذه القراءات وغيرها بالاتكاء على تمام كان ونقصانها ، وتمامها يعني دلالتها على الحدث أما نقصانها فيعني دلالتها على الزمن المجرد عن الحدث ، وقد قادهم هذا التسويغ إلى ادعاء وجود حذف في هذه الآيات عندما ينصب الاسم بعد كان .

وكان في هذه الآيات لا تدل إلا على أحد هذين المعنيين ، وهو دلالة كان على الحدث أو الوقوع ، وهو دلالتها الأصلية وبرغم أن النحاة لا ينصون على أن هذا الجواز الإعرابي يرجع إلى خلاف حدث بين لهجات العرب في المستوى النحوي ، إلا أن القراءات القرآنية المتصلة السند قد دلت على وجوده .

---

(68) لقمان 16 .

(69) حجة القراءات ص 565 .

(70) الكشاف جـ3 ص 223 .

(71) شرح المفصل جـ7 ص 110-101 .

1 ـــ 2 ـــ خفض « غير » ورفعها ونصبها

جاءت القراءات القرآنية مجيزة في « غير » الخفض والرفع والنصب إذا ما سبقت بنفي أو استفهام أو لم تسبق بهما :

1 ـــ قال تعالى ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ (72) .

قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم « غير » بالنصب ، وبقية القراء السبعة بالخفض أو الجر (73) .

وقد وجه الزمخشري نصب غير بأنها دالة على الاستثناء أو الحالية ، ووجه جرها على أنها قد وقعت وصفاً لاسم مجرور هو « التابعين » (74) .

غير في هذه الآية تدل على النفي ، والمعنى أنه يجوز للمرأة المؤمنة أن تبدي زينتها للتابعين من الرجال الذين لا أرب لهم ولا حاجة في النساء ، وهي لا تحمل موقعاً إعرابياً وإنما معنى نحوياً هو : النفي ، وتوجيه وتفسير علامتي النصب والجر عليها في هاتين القراءتين هو الذي دفع الزمخشري وغيره من النحاة إلى إعراب غير بهذه الأعاريب المختلفة .

2 ـــ قال تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ (75) .

قرأ نافع والكسائي وابن عامر « غير » بالنصب ، وبقية القراء السبعة بالرفع (76) .

وذكر الزمخشري أنها قد قرئت بالجر أيضاً دون أن يسند هذه القراءة إلى أحد من القراء :

---

(72) النور 31 .

(73) حجة القراءات ص 496-497 .

(74) الكشاف جـ3 ص 62 .

(75) النساء 95 .

(76) حجة القراءات ص 210 .

وقد وجهت هذه القراءات بالتوجيهات الآتية :

1 ـــ النصب على أن غيراً أداة استثناء واقعة موقع إلا ، ومتخذة الحكم الإعرابي الذي يأخذه الاسم المستثنى بعد إلا ، أو أنها دالة على الحال .
2 ـــ الرفع على أن غيراً صفة لمرفوع « القاعدون » أو على الاستثناء .
3 ـــ الجر على أن غيراً صفة لمجرور « من المؤمنين »[77] .

إن « غير » هنا تدل على النفي ، فالقاعدون من المؤمنين عن الجهاد الذين لا ضرر بهم من مرض أو عرج أو عمى وغيرها ، لا يتساوون مع المجاهدين بأموالهم وأنفسهم في الأجر والثواب عند الله تعالى ، وهذا المعنى يفهم من خلال نصب غير ورفعها وجرها لأنها تحمل معنى نحوياً هو النفي ، ولا تحمل موقعاً إعرابياً ، واختلاف القراءات هنا يدل على وجود خلاف لهجي في هذه الحالة لم يعمل النحاة على توثيقه ، وإنما وجهوا جهدهم إلى توجيه علامات الإعراب وحدها ، مع أن معنى الاستثناء يختلف عن الحالية والوصفية وهذه القراءات لا اختلاف بينها جميعاً في المعنى وهو معنى واضح .

3 ـــ قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ﴾[78] .

قرأ حمزة والكسائي « غير » بالجر ، وقرأها بقية القراء السبعة بالرفع[79] .

وذكر الزمخشري قراءتها بالنصب من غير إسناد إلى أحد من القراء .

وقد وجه النحاة هذه القراءات بما يأتي :

1 ـــ خفضت غير لوقوعها وصفاً لاسم مجرور لفظاً « من خالق » .

---

(77) الكشاف جـ1 ص 555 ، الحجة في القراءات السبع ص 101 .

(78) فاطر 3 .

(79) حجة القراءات ص 592 .

2 ـــ رُفعت غير لأنها وقعت نعتاً لاسم مرفوع محلاً أو موضعاً «من خالق» المجرور بمن الزائدة، وأصل التركيب: هل خالق غير الله.

3 ـــ نصبت غير لأنها أداة استثناء(80).

4 ـــ قال تعالى ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (81).

وقد تكررت هذه الآية ﴿مالكم من إله غيره﴾ في أكثر من موضع في الأعراف 85, 73, 65/7، وفي هود 84, 61, 50/11.

وقد قرئت غير في موضع الأعراف الأول بالخفض في قراءة الكسائي، وبقية القراء السبعة بالرفع(82).

ونصّ الزمخشري على قراءتها بالنصب دون إسناد.

وقد وجهت هذه القراءات بما وجهت به القراءات في الآية السابقة (83).

غير من أدوات النفي، وقد تخرج عن ذلك لتدل على القصر والتوكيد، عندما تسبق بنفي أو استفهام كما في هاتين الآيتين.

غير كما رأينا من خلال هذه الآيات قد تغير ما يظهر على آخرها من علامات إعرابية شكلية، ولا يتغير معناها فهي تدل على النفي أو القصر والتوكيد عندما تسبق بنفي أو استفهام.

1 ـــ 3 ـــ ضمير العماد أو الضمير المؤكد

يقع هذا الضمير بين المبتدأ والخبر، أو الجملة الاسمية التي دخلت عليها النواسخ كان وأخواتها، إن وأخواتها، ظننت وأخواتها، وهو لا يكون إلا من الضمائر

(80) الكشاف جـ3 ص 299 الحجة في القراءات ص 270.

(81) الأعراف 59.

(82) حجة القراءات ص 286.

(83) الكشاف جـ2 ص 85.

المنفصلة المرفوعة: أنا نحن، أنت أنت أنتما، أنتم أنتن، هو هي هما هم هن، وهذا الضمير لا بد أن يطابق ما قبله في:

1 ــ التذكير والتأنيث.

2 ــ الإفراد والتثنية والجمع.

3 ــ التكلم والخطاب والغيبة (84).

ويشترط تعريف الجزءين الواقع بينهما هذا الضمير الدال على العماد والتوكيد، ويجوز أن يقترن باللام المؤكدة لزيادة توكيده.

قال تعالى ﴿إنك لأنت الحليم الرشيد 87/11﴾ وقال تعالى ﴿ذلك هو الفوز العظيم 72/9﴾ وقال تعالى ﴿وكنا نحن الوارثين 58/28﴾ وقال تعالى ﴿إنني أنا الله 14/20﴾ وقال تعالى ﴿ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل من ربك هو الحق 6/34﴾.

وضمير الفصل يجوز ذكره وحذفه وقد دلت القراءة القرآنية المتصلة السند على ذلك:

قال تعالى ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾(85).

قرأ نافع وابن عامر بإسقاط وحذف ضمير العماد والتوكيد «هو» وكذلك كتبت هذه الآية في المصحف المدني والمصحف الشامي، وقرأ بقية القراء السبعة بإثبات وذكر ضمير العماد(86).

وقد جاء في لهجات العرب نصب الاسم الواقع بعد ضمير العماد ورفعه، وبخاصة بعد كان وظننت لاتضاح صحة تناوب علامتي الرفع والنصب على الاسم الواقع بعد ضمير الفصل في الأسلوب المصدر بهما.

---

(84) الكتاب جـ2 ص 389-397، شرح المفصل جـ3 ص 109-114، شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 455-463.

(85) الحديد 24.

(86) حجة القراءات ص 702.

وقد أسند رفع ما بعد ضمير الفصل والعماد إلى قبيلة بني تميم النجدية إذا كان الأسلوب مصدراً بكان وظننت أو أخواتهما[87] .

وسيبويه نسب هذا الاستعمال إلى كثير من العرب دون عزو وإسناد إلى بيئة لغوية معينة ، قال « وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه » .

وروي الرفع في هذا المثال « أظن زيداً هو خيرٌ منك » عن رؤبة بن العجاج كما روي عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقول : إن كان لهو العاقل، برفع لفظة العاقل[88] .

وقد جاءت القراءة القرآنية المروية عن غير القراء العشرة بجواز الرفع والنصب في الاسم التالي لضمير العماد في هذه الآيات :

1 ـــ قال تعالى ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ [89] .

القراءة العامة بنصب لفظة « الظالمين » وذكر الفراء قراءتها بالرفع « الظالمون » عن عبد الله بن مسعود ، وأسندت في (البحر المحيط) إلى عبد الله وأبي زيد ، وروى سيبويه عن عيسى بن عمر أن ناساً كثيراً يقرأونها بالرفع[90] .

2 ـــ قال تعالى ﴿ إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً ﴾ [91] .

قراءة الجمهور بنصب « أقل » وروي رفعها عن عيسى بن عمر [92] .

إن هذا الضمير له وظيفة محددة في الكلام هي التوكيد . وقد كان أهل الكوفة أقرب إلى وصف الحقيقة اللغوية عندما أطلقوا عليه مصطلح « العماد » ، أما أهل

(87) البحر المحيط جـ 8 ص 27 .

(88) الكتاب جـ 2 ص 392-393 .

(89) الزخرف 79 .

(90) معاني القرآن جـ 3 ص 37 ، البحر المحيط جـ 8 ص 27 ، الكتاب جـ 2 ص 392 .

(91) الكهف 39 .

(92) البحر المحيط جـ 6 ص 129 ، وانظر معاني القرآن جـ 2 ، ص 145 .

البصرة فقد راعوا فيه الجانب الشكلي، وهو فصله بين المبتدأ والخبر، أو الجملة الإسمية الداخلة عليها أدوات النسخ فسموه: ضمير الفصل.

وقد دلت القراءات القرآنية واللهجات العربية على جواز رفع الاسم الواقع بعد هذا الضمير ونصبه في الأسلوب المصدر بكان أو ظننت وأخواتهما، ونحن لم نعرض لتسويغ النحاة لرفع الاسم ونصبه في هذا الأسلوب لأنه تسويغ لا يفسر معنى، ولا يوضح دلالة، وإنما يهدف إلى تفسير العلامة الإعرابية وحدها وتسويغ وجودها.

1 ـــ 4 ـــ اتباع الصفة والاسم المعطوف لأكثر من متبوع

جاء في قراءات القرآن الكريم الموثقة الوصف والاسم المعطوف معربين بأكثر من علامة إعرابية واحدة، وقد وجه النحاة ذلك بصحة جواز اتباع الصفة والاسم المعطوف في الأسلوب المعين المتحد صياغة ومعنى لأكثر من متبوع:

1 ـــ قال تعالى ﴿وَالَّذِين سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٌ﴾[93].

2 ـــ قال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِم لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٌ ﴾[94].

قرأ ابن كثير وحفص عن عاصم برفع «أليم» في الآيتين، وقرأها بقية القراء السبعة بالجر أو الخفض[95].

والرفع على جعل «أليم» صفة للفظة «عذاب» المرفوعة والجر على جعلها نعتاً للفظة «رجز» المجرورة[96].

---

(93) سبأ 5.

(94) الجاثية 11.

(95) حجة القراءات ص 582.

(96) معاني القرآن جـ2 ص 351-352.

الرجز نوع من العذاب ، ومن هنا دالة على البيان أو النوع ، أي أن من العذاب وأنواعه التي سيلقاها المكذبون بآيات الله : الرجز .

وسواء كانت « أليم » وصفاً للعذاب أو للرجز فإن المعنى لا يتغير ولا يلحقه أي تبديل .

3 ــ قال تعالى ﴿وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرْشِ المَجِيدُ﴾ [97] .

قرأ حمزة والكسائي « المجيد » بالجر ، وبقية القراء السبعة بالرفع[98] .

والجر على أن لفظة « المجيد » صفة للعرش المجرورة ، والرفع على أنها نعت للفظة « ذو » المرفوعة ، أو بالرد على قوله « وهو الغفور الودود »[99] .

4 ــ قال تعالى ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [100] قرأ نافع المدني « محفوظ » بالرفع ، وقرأها الباقون بالجر ، فالرفع على أن لفظة « محفوظ » نعت القرآن ، والجر على أنها وصف للفظة لوح[101] .

إن لفظتي « المجيد ومحفوظ » لا تقعان وصفاً إلّا لمسمى واحد في هاتين الآيتين ، فالحق يصف نفسه في الآية الأولى بأنه : غفور ودود ذو العرش ، وأنه هو المجيد ، والقرآن في الآية الثانية يتصف بأنه مجيد ومحفوظ في اللوح .

أما تغير العلامة الإعرابية من الرفع إلى الجر فلا ينتج عنه تغير في الموصوف الذي يقع الوصف نعتاً له ، وإنما هو تغير اتباعي يراعيه الذوق اللغوي الذي يحرص على انسجام العلامات الإعرابية وما تحدثه من موسيقى مطردة النغم .

---

(97) البروج 14 ، 15 .

(98) حجة القراءات ص 757 .

(99) الحجة في القراءات السبع ص 367 ؛ معاني القرآن جـ 3 ص 254 .

(100) البروج 21 ، 22 .

(101) حجة القراءات ص 757 ، الكشاف جـ 4 ص 240 ، معاني القرآن جـ 3 ص 254 ، الحجة في القراءات السبع ص 367 .

5 ـ قال تعالى ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴾[102].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو « ونحاس » بالجر وقرأها الباقون بالرفع[103].

والجر عطفاً على لفظة « نار » المجرورة ، أو على أنه مجرور بمن محذوفة دلت عليها الأولى ، والرفع عطفاً على لفظة « شواظ » المفعول به المرفوع لعدم ذكر فاعله[104].

وقد فسر لفظة « نحاس » بالدخان ، كما فسرت « شواظ » باللهب الذي لا دخان فيه ، وبالنار والدخان معاً ، وتبعاً لتفسير الشواظ بأنه اللهب الذي لا دخان فيه فقد رميت قراءة الجر بالضعف .

ونحن نعتقد أن الحق سبحانه يقصد من لفظة « نحاس » المعدن المعروف ، وهو مغاير للفظة النار ، ومن هنا لا تناقض بين القراءتين إذا أدركنا العموم في دلالة « شواظ » وأن هذا العموم قد خصص بلفظتي « نار ونحاس » و« من » دالة على البيان أو النوع ، فهذا الشواظ المرسل على كفرة الجن والإنس يتكون من نار ونحاس ، كما أن الواو هنا تفيد الجمع .

إن الاتباع في العربية أو ما يسميه النحاة « الإعراب على الجوار » أمر مألوف وشائع فيها ، وقد جاء في أشعار العرب مثل قول امرئ القيس :

كأن أبانا في عرانين وبله كبير أناس في بجاد مزمل

وقول الحطيئة :

فإياكم وحيةَ بطنِ وادِ هموزِ الناب ليس لكم بسي

إن لفظتي « مزمل وهموز الناب » قد جاءتا مجرورتين اتباعاً لجر الاسم قبلهما ،

---

(102) الرحمن 35 .

(103) حجة القراءات ص 693 .

(104) معاني القرآن جـ3 ص 117 ، الكشاف جـ4 ص 47 .

وكان حقها في القانون النحوي أن تكون مرفوعة في بيت امرئ القيس لأنها وصف لمرفوع « كبير » وأن تكون منصوبة في بيت الحطيئة لوقوعها نعتاً لمنصوب « حية ».

وقد قالت العرب: هذا حجرُ ضَبٍّ خربٍ، بجر لفظة « خرب » لمجاورتها لاسم مجرور، وكان حقها الرفع لأنها وصف للفظة « جحر » المرفوعة، والصفة تتبع موصوفها في العلامة الإعرابية.

وقد دافع ابن جني عن الاتباع أو الإعراب على الجوار، متخذاً من الحذف والتقدير مخرجاً لتسويغه وصحته[105]، والأمر لا يحتاج إلى كل هذا العناء، فالاتباع في العلامة الإعرابية أمر مألوف وشائع في العربية، دلت عليه النصوص الموثقة والاستعمالات الجارية على ألسنة العرب، وهو يعني أن الحفاظ على موسيقى الألفاظ وتناغمها أهم لديهم من الاعتناء والحفاظ على مدلول العلامة الإعرابية المعنوي وبخاصة أن الاتباع في الإعراب لا يخلق لبساً في فهم دلالة الأسلوب ومعناه.

إن هذه القراءات القرآنية التي أتينا بها لمجرد التمثيل والتدليل تدل على وجود خلاف لهجي حدث بين لهجات العربية العديدة في المستوى النحوي، وقد أقر النحاة بهذا النوع من الخلاف ولكنهم حاولوا أن يوجهوه بحسب معاييرهم وأحكامهم، وهي معايير وأحكام لم تستطع تمثل الواقع اللغوي تمثيلاً صادقاً غالب الأحيان.

---

(105) الخصائص جـ 1 ص 191-193، جـ 3 ص 220-221.

الباب الثالث

توجيه النحاة للجوازات النحوية

الجواز النحوي ناشئ في الأساس من اختلاف اللهجات العربية حول نظرتها ومعاملتها للتركيب اللغوي، إذ فضلت لهجة عربية حركة إعرابية معينة تظهرها على كلمة معينة في الأسلوب ذي الدلالة اللغوية المحددة على حركة إعرابية أخرى فضلتها لهجة عربية أخرى في الأسلوب اللغوي نفسه، مثلاً تنسب نصب لفظة « غد » في هذا المثال إلى قبيلة بني تميم: إذا كان غد فأتني، وذكر رفعه دون تحديد أو عزو إلى بيئة معينة لأن الرفع في هذا المثال هو الغالب والاستعمال المعياري عند النحاة.

وهناك في العربية تعابير مختزلة دالة على معنى كامل، وغالباً ما يعبر عنها بالمصدر المنكر أو المعرف مثل: حمداً لله، والحمدُ لله، والمختار عند النحاة هو النصب في المصدر المنكر، والرفع في المصدر المعرف بالألف واللام، وقد روى سيبويه أن من العرب من يرفع هذه المصادر المنكرة وتنسب ذلك في « لسان العرب » إلى بني تميم، وأن بني تميم وأناساً كثيرين من العرب معهم ينصبون المصادر المعرفة بالألف واللام[1].

وما النافية ينصب خبرها في لهجة أهل الحجاز ويرفع في لهجة بني تميم عندما يلتزم الخبر بمكانه في التركيب فلا يتقدم على الاسم، ولم تأت قبله إلّا الدالة على الاستثناء، أو لم تصاحب إن ما وغيرها من الأساليب التي تأتي فيها ما دالة على النفي

(1) الكتاب جـ1 ص 330، لسان العرب جـ5 ص 117، جـ4 ص 59.

وداخلة على الأسماء، فإذا تقدم الخبر أو دخلت إلا أو صحبت إن ما فإن العرب جميعاً يرفعون اسم ما وخبرها معاً في هذه الحالات إلّا ما رواه بعض النحاة من أساليب قليلة وشاذة نصب فيها خبر ما في بعض الحالات.

إهمال ضمير العماد وعدم قيامه بوظيفة إعرابية مع كان وظننت في مثل هذه الأساليب: كان زيد هو الظالم، ظننت الطلبة هم السبب، بنصب ما بعد ضمير العماد « هو ـــ هم » هو الاستعمال المعياري عند النحاة، ولكن لهجة بني تميم كما ينقلون قد جعلت لهذا الضمير وظيفة إعرابية يقوم بها في مثل هذه الأمثلة السابقة إذ ترفع ما بعده.

هذه مجرد أمثلة، وفي كتاب سيبويه كثيراً ما نجده ينسب هذا النوع من الخلاف في المستوى النحوي أو في الحركة الإعرابية إلى العرب، سواء أحرص سيبويه إلى نسبة هذا الخلاف وعزوه إلى بيئة معينة محددة أم لم يحرص على ذلك، كما نرى هذا الأمر في المؤلفات النحوية التي جاءت بعده ولكن بصورة تقل عما في كتاب سيبويه حتى كادت تختفي ظاهرة عزو هذا الخلاف إلى العرب في المؤلفات النحوية المتأخرة، وخير مثال على ذلك شروح ألفية ابن مالك التي أصبحنا لا نجد فيها مثلاً ذِكْرا للهجة بني أسد وقضاعة التي تنصب غير في أسلوب الاستثناء دائماً، وعلى كل حال يستوي في ذلك أن تقع في ثنايا أسلوب الاستثناء التام الموجب أو المنفي المفرغ[2]، ونعلم أنها في الاستعمال الذي نقله النحاة تحمل في إعرابها على الاسم المستثنى الواقع بعد الأداة « إلّا » في مختلف تراكيبه التي يأتي فيها.

ولا نجد فيها أيضاً ذكراً للهجة أهل الحجاز ولهجة بني تميم في معاملتهما للعدد من ثلاثة إلى عشرة حين يضاف إلى ضمير تقدم ذكره صريحاً مثل: رأيت الرجال ثلاثتهم، وزارني الزملاء عشرتهم، فإن هذه الأعداد منصوبة في لهجة أهل الحجاز، وهي

(2) معاني القرآن جـ1 ص 382.

في لهجة بني تميم تتبع ما قبلها في إعرابه فإن كان نصباً نصبت ، وإن كان رفعاً رفعت ، وإن كان جراً جرت[3] .

وغيرها من الظواهر اللغوية المتصلة بالجوازات النحوية التي نسبت وأسندت في المؤلفات النحوية المتقدمة إلى العرب عزوا وإسناداً إلى بيئة لغوية معينة أو دون عزو وإسناد إلى بيئة لغوية معينة .

إن الجوازات النحوية كما رأينا في هذه الأمثلة القليلة راجعة إلى خلاف لهجي حدث بين اللهجات العربية النموذجية أو الأدبية في المستوى النحوي، وهو خلاف لا يتعدى التنويع في الحركة الإعرابية التي تظهر على كلمة معينة في التركيب وتفضيل لهجة معينة لحركة إعرابية على أخرى مفضلة في بيئة ثانية ، ولا ينتج عن تنويع الحركة في مثل هذه الأساليب أي تغير في المعنى أو انحراف بدلالة الأسلوب إلى دلالة جديدة .

وكان يكفي النحاة لكي يبرروا وجود هذه الظاهرة في النحو العربي المعياري ، ويسوغوا تغلغلها في عدد من قواعدهم المعيارية أن يقولوا : إن هذه الظاهرة نوع من الخلاف الحادث بين لهجات العربية في المستوى النحوي ، كما أن هذا الخلاف اللهجي قد حدث في مستويات اللغة الأخرى : الصرفية والصوتية والدلالية ، ولكن النحاة برغم اعترافهم بهذا الخلاف اللهجي في المستوى النحوي، وتسجيلهم له في مؤلفاتهم، والمبكرة منها بخاصة ، وعزوه وإسناده إلى العرب ، برغم كل ذلك أبوا إلا أن يفسروا - ويوجهوا هذا النوع من الخلاف اللهجي تفسيراً عقلياً منطقياً ، يساير أصولهم ومناهجهم التي بنوا عليها النحو العربي كله ، وقد استند النحاة في ذلك على نظرية العامل وعلى الافتراض والقياس الخالص ، وعلى التأويل ، وعلى المعنى النحوي، وهذه الأمور جميعاً كما سنرى لم تشارك في بلبلة النحو العربي واضطرابه فحسب ، وإنما عملت على تزييف النحو العربي وحقنه بمقولات باطلة وادعاءات كاذبة ، لا يسندها الواقع اللغوي المتمثل في الاستعمال وفي فهم معنى هذا الاستعمال ودلالته ، كل هذا التزييف

---

(3) الكتاب جـ1 ص 373-374 .

من أجل تبير حركة إعرابية ظهرت في الأُسلوب المعين مكان حركة أخرى، وظهورها بناء على استعمال لهجي خاص لا يؤثر في المعنى واتحاد دلالته .

الفصل الأول

العامل

أولاً : الإعمال والإهمال .
ثانياً : إضمار العوامل .
ثالثاً : تعدد مبنى العامل ، وتعدد عمله .

نظرية العامل من أهم الأركان والأصول التي قام عليها بناء النحو العربي كله، وقد قامت بأخطر دور في النحو العربي المعياري فهي التي عن طريقها تم ويتم تفسير حركات الإعراب التي تظهر على آخر الاسم أو الفعل وتوجيهها، فالعامل عند النحاة: مابه يتقوم المعنى المقتضى[1] والإعراب: تغيير في الكلمة لعامل، والاسم المعرب: ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً بحركة أو حرف[2].

العرب قالت مثلاً: يقوم محمد، برفع الفعل المضارع والاسم بعده، فصرف النحاة جهدهم إلى بيان هذا الرفع وسببه، قالوا: أولاً إن هذا الرفع الظاهر على آخر الفعل والاسم معاً أثر، وهذا الأثر لم يحدث عبثاً أو وجد بغير موجد ومحدث، وإنما هو موجود نتيجة مؤثر ومحدث ما، وهذا المحدث أو المؤثر أو الموجد للحركة الإعرابية هو العامل.

يقوم: فعل مضارع، والفعل المضارع معرب عند النحاة فهو يُرفع ويُنصب ويُجزم، ولا يلزم البناء على حركة واحدة إلا إذا اتصلت به نون الإناث فيبنى على السكون، أو نون التوكيد فيبنى على الفتح، والإعراب في الأفعال غير أصلي، وإنما

(1) شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 72.

(2) شرح المفصل جـ1 ص 49.

الأصل فيها هو البناء، لذا بحث النحاة عن علة تسوغ إعراب الفعل المضارع دون أخويه الماضي والأمر، فقالوا: إن علة إعرابه هي مشابهته للأسماء في عدة أمور ذكروها.

يقوم: فعل مضارع وهو معرب هنا بالرفع، فما الذي رفعه؟.

لقد اختلف النحاة في نوع العامل الذي عمل الرفع في الفعل المضارع على أربعة أقوال:

1 ـــ إن العامل في الفعل المضارع الرفع هو حلوله محل الاسم، فالفعل المضارع في قولنا: زيد يقوم قد وقع وحل محل قائم في قولنا: زيد قائم.

2 ـــ إن العامل فيه الرفع هو هذه الحروف الدالة على المضارعة، والتي تأتي في أول الفعل المضارع وهي الألف في قولنا: أفعل، والتاء في تفعل، والياء في يفعل، والنون في نفعل.

3 ـــ إن الفعل المضارع قد أعرب بالرفع لمشابهته للاسم.

4 ـــ إن الفعل المضارع قد أعرب بالرفع لأنه تجرد من العوامل اللفظية، وهي أدوات النصب التي تعمل فيه النصب، وأدوات الجزم التي تعمل فيه الجزم. فلما تجرد من هذه العوامل اللفظية أعرب بالرفع(3).

وهذا الرأي هو الذي ساد في المؤلفات النحوية المتأخرة بعد أن أخذ به ابن مالك في ألفيته، والتجرد كما نرى عامل معنوي لا يلفظ به وليس له وجود حقيقي في الأسلوب.

محمد: فاعل وهو مرفوع، فما الذي عمل فيه الرفع؟ إنه الفعل المتقدم عليه هو الذي أثر فيه وأحدث رفعه، وهو، كما نرى، عامل لفظي له وجود ظاهر في الكلام أو اللفظ.

ونقول: إن زيداً قائم، فقال النحاة إن نصب لفظة زيد ورفع لفظة قائم ما هما إلا أثران للعامل «إنّ» فهي حرف يعمل فيما بعده من الأسماء النصب والرفع، وقالوا: إنّ

---

(3) حاشية محيي الدين على أوضح المسالك جـ4 ص 141-148.

حرف توكيد ونصب، تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي قد عملت هذا العمل بالحمل وليس بالأصالة، فهي قد عملت فيما بعدها لأنها شابهت الأفعال في بنائها على ثلاثة أحرف، وفي انتهائها بالفتحة التي هي علامة البناء في الفعل الماضي، وهي هنا مشبهة بالفعل الذي قدم مفعوله على فاعله كما في قولنا: ضرب زيداً علي، وكذلك أخواتها.

وهكذا في كل مثال أو أسلوب يصادفك فالحركة الإعرابية فيه أثر، وهذا الأثر لا بد له من محدث أو مؤثر، وهذا المحدث أو المؤثر هو العامل اللفظي أو المعنوي، الموجود في الكلام أو المقدر.

وهذه المقولة أو النظرية استمد النحاة خيوطها الرئيسة، وأخذوا جذورها من علماء التوحيد والكلام وأصحاب الفرق الذين يقولون استدلالاً على حدوث العالم أو الكون وأن محدثه هو الحق سبحانه وتعالى:

العالم شيء حادث، وكل حادث لا بد له من محدث، وهذا المحدث هو اللّٰه سبحانه وتعالى.

والعامل عند النحاة أنواع: فمنه القوي العامل بالأصالة. ومنه الضعيف الذي لا يعمل إلا بالحمل على غيره، مثل الحروف المشبهة والمحمولة في عملها على ليس.

ومنه اللفظي الذي يظهر في الكلام مثل حروف الجر. ومنه المعنوي الذي لا يتحقق وجوده إلا في الذهن المجرد مثل: الابتداء وهو عامل الرفع في المبتدأ، ومنه المضمر أو المقدر الذي لا يظهر، ولكن هناك في الأسلوب ما يدل عليه مثل العامل في أسلوب الاشتغال: زيداً ضربته، فالعامل النصب في زيد فعلٌ مضمر دل عليه المذكور مثلاً: ضربت زيداً ضربته، وكذلك الفعل المضمر في أسلوب النداء والذي تابت عنه في اللفظ حروف النداء «يا» وغيرها.

إن النحو العربي المعياري قد قام في مختلف عصوره وأزمنته على نظرية العامل، حتى غدا من الصعب فصل هذه النظرية عن بناء النحو العربي وهيكله العام.

فالنحو العربي لا يفهم إلا من خلال هذه النظرية، ورغم ما تعرضت له من

طعن ونقد، ومحاولة هدم لها، وبيان مساوئها وعيوبها على يد بعض النحاة القدامى، وعلى يد جلة النحويين واللغويين المعاصرين؛ فإن أساسها لما يتزلزل بعد، فما تزال حية قائمة، ندرس النحو العربي من خلالها في مختلف مراحل التعليم.

إن ابن جني من أوائل من قالوا: إن الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو من عمل المتكلم لا لشيء غيره[4]، ولكن هذه المقولة الرائدة في وقتها لم تجد التطبيق والدعوة لها والتدليل عليها حتى من صاحبها الذي قال بها، فابن جني برغم قولته هذه لم يتخل عن نظرية العامل، وإنما نراه في مختلف مؤلفاته حفياً بها، وحريصاً على تطبيقها وتوجيه الأساليب والتراكيب وفقاً لما تقتضيه.

وكذلك فعل الرضي فهو يقول: إن العامل هو الشيء الذي يختلف آخر المعرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب فهما في الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب؛ إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة، ولهذا سموه عاملاً[5].

والرضي كما نرى يسوّغ وجود نظرية العامل برغم إيمانه بأن المؤثر الحقيقي هو المتكلم، وهو فيما عدا هذه الكلمة التي خرجت من شق قلمه، ربما قسراً، نراه يطبق نظرية العامل تطبيقاً يدل على عقلية فذة في مختلف الأبواب والمسائل النحوية التي عرض لها في مؤلفه شرح كافية ابن الحاجب في النحو.

ويأتي ابن مضاء القرطبي فيدعو إلى إلغاء نظرية العامل وما تجر إليه من دعوى الحذف والتقدير والإضمار في الأساليب، ويقول: إن إجماع النحاة على القول بالعامل ليس حجة على من خالفهم في ذلك، ثم حاول أن يطبق نظريته التي تبطل أن يكون في

---

(4) الخصائص جـ1 ص 109-110.

(5) شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 57، ص 72.

الكلام عامل ومعمول على باب التنازع وباب الاشتغال، وباب نواصب المضارع، وبخاصة إضمار أن بعد الفاء والواو[6].

ولكن دعوته هذه ظلت صيحة هائمة بلا مجيب ولا مستمع برغم نضجها، حتى اطلع بعض المحدثين على ما قاله ابن مضاء فأخذ به، ودعا إليه، وكرت من بعده السبحة فكثر الناقدون لنظرية العامل دون أن تجد منهم تطبيقاً عملياً لما يدعون إليه، اللّهم إلا بعض المحاولات التي لم يلتفت إليها، وظلت حبيسة المؤلفات والكتب.

إن القول بأن المتكلم هو المؤثر الحقيقي في الكلام والموجد لهذه الحركات، لا يتطابق وما أصبح متعارفاً عليه اليوم، من أن اللغة منظومة اجتماعية عرفية تعارف عليها المتكلمون باللغة في مجتمع ما من خلال اكتسابهم لها بالمران والتعود أو بالسليقة، كما يقول القدماء، فالمتكلم باللغة إنما يراعي نُظُماً معينة في كلامه تعارف عليها مجتمعه، فهو لا عمل له في الغالب إلا مراعاة هذه النظم اللغوية ومحاكاتها منذ الصغر، إن المتكلم القديم بالعربية إنما رفع الفاعل ونصب المفعول مثلاً لأنه وجد بيئته الاجتماعية التي يعيش فيها قد تعارفت على هذا الصنيع، فهو يحاكيها في كلامه عن طريق اكتسابه بالمران والتعود لعاداتها وتقاليدها اللغوية، دون أن يكون له أدنى تأثير في تغيير هذه القوالب اللغوية غالباً[7].

إن نظرية العامل وجدت مبكراً مع النحو العربي فابن اسحاق الحضرمي يسأل الفرزدق: بمَ رفعت أو مجلف؟ في بيته المشهور. وفي كتاب سيبويه، وهو أول أثر نحوي وصلنا في النحو العربي، نجد سيبويه يطبق هذه النظرية بكل أبعادها تطبيقاً لم يضف إليه النحاة اللاحقون إلا ما لا خطر له، كما أن العلة أو التعليل قد وجدت هي أيضاً مع ميلاد النحو، فالحضرمي هو أول من شرحها، ونجد الخليل يعترف بها في الإشادة بحكمة العرب، كما نجدها في الكتاب بكل أبعادها وتفاصيلها، وكل ذلك يؤكد دون جدال صلة النحو العربي المبكرة بالمنطق الأرسطي، فهما أمران ذهنيان

(6) الرد على النحاة ص 69، ص 125، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط 1، 1979 م.

(7) اللغة بين المعيارية والوصفية ص 51، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، 1958 م.

يرجعان إلى العقل والمنطق، وليس لهما أدنى صلة بالواقع اللغوي، والنحو كما نعلم قد نشأ وتدرج نحو الكمال في البصرة، وهي مدينة سكنتها أجناس ينتمون إلى أمم عديدة منهم الفارسي والهندي واليوناني والزنجي إضافة إلى العرب، وقد عرفت منطق أرسطو، وفلسفة اليونان، وذاعت فيها المذاهب الكلامية والفرق الدينية المختلفة الأهواء والمنازع، وهي في جدال دائم فيما بينها. ومن بين هذه الفرق المعتزلة الذين حكّموا منطق العقل المجرد حتى في نصوص القرآن الكريم التي لا تقبل التأويل، وقالوا: إن ما حسنه العقل فهو حسن، وما قبحه العقل فهو قبيح، وهم قد ظهروا في البصرة مبكراً، ومنطق أرسطو كان معروفاً في هذه البيئة، فهناك أقوام من اليونان يقال: إنهم من بقايا الجند أو الجيش الذي غزا به الأسكندر المقدوني المشرق، وهناك السريان الذين ترجموا منطق أرسطو إلى لغتهم، وعلى مقربة من البصرة كانت مدرسة جند يسابور المشهورة، وعبد الله بن المقفع ينسب إليه أنه ترجم مبكراً شيئاً من منطق أرسطو، وشيئاً من حكمة الهند في كتاب «كليلة ودمنة».

كل ذلك يؤكد أن نحاة العربية الأوائل كانوا على صلة وعلم بمنطق أرسطو، وقد أثمرت هذه الصلة الأكيدة في وجود نظرية العامل ومبدأ التعليل في النحو العربي، ولعله من الغريب أن يقول شوقي ضيف: إن النحو العربي في نشأته لم يتأثر بأي مؤثر غير عربي، واستدل على ذلك بوجود نظرية العامل في النحو العربي، والتي لا نجدها في أي نحو آخر غيره[8] ربما لا نجد نظرية العامل في أي نحو آخر غير نحونا العربي، ولكن من أين استمدت هذه النظرية وجودها؟ وكيف وجدت في النحو العربي، وهي لا صلة لها البتة بالواقع اللغوي؟

لقد استوحى النحاة هذه النظرية من علماء التوحيد والكلام، وصلة علم الكلام بالمنطق الجدلي غير خافية على أحد، والنحو العربي قام على أيدي نحاة جلهم من غير العرب، أمثال عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وسيبويه والكسائي والفراء وغيرهم، فمن يدرينا أن هؤلاء النحاة لم يكونوا على صلة

(8) المدارس النحوية ص 20، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط 2.

وثيقة بمنطق أرسطو؟ والسريان كانوا هناك وبين أيديهم منطق أرسطو ونحو الأغريق، وكل ذلك مترجم إلى لغتهم إضافة إلى إجادتهم للغة اليونان، حتى اتُّخذ منهم التراجمة والنقلة. فهل كان من العصي على نحاة العربية ألا يتصلوا بهم ويستفيدوا مما بين أيديهم من علوم؟

والواقع يؤكد هذا التأثر، وهو ليس معيباً في حد ذاته، وإنما هو قانون طبيعي نشاهده ماثلاً بين أعيننا لا يحتاج إلى برهان.

إن نظرية العامل إذا خلت من التأويل والحذف والتقدير والإضمار قد تبدو نظرية مستساغة لتبرير ظهور الحركات الإعرابية على أواخر الأسماء، كما قد تبدو عملاً تربوياً يقرب إلى أذهان الطلاب والمتعلمين وعقولهم كيفية أو السبب في ظهور هذه الحركات على أواخر الأسماء، ولكن النحاة أوغلوا إيغالاً شديداً في تطبيق هذه النظرية فحمّلوها أوهاماً وأباطيل عديدة، لا يستسيغها العقل، وتأباها الطبيعة اللغوية أيما إباء.

لا شك أن نظرية العامل نظرية جدلية عقلية منطقية محضة، فاللغة جزء من عادات الفرد وتقاليده التي يكتسبها بالمران والتعود، ولكن أي علم خلا من تأثير العقل المجرد والمنطق فيه؟

إن نظرية العامل نظرية متكاملة الجوانب في النحو العربي، وقد لا تبدو مظهراً سيئاً تعيقه عن التطور والنمو إذا أجرينا عليها بعض الإصلاحات، وهي إصلاحات لا تتجاوز ما فعله القدماء، إلا بإبعاد الأشياء والتصورات المتكلفة والموغلة في الإفتراض عن هذه النظرية، من مثل قول النحاة: إن أداة النداء «يا» في أسلوب النداء نائبة مناب فعل مضمر دلت عليه أداة النداء هذه وهو: أدعو أو أنادي، لماذا لم يقل النحاة: إن العامل في المنادى هو هذه الياء الموجودة في الأسلوب؟ وأن هذا الأسلوب قد بني على الضم في حالات، ونصب في حالات أخرى لتغاير التركيب واختلاف الأسلوب في كل منهما؟ والحرف عند النحاة قد يعمل، وبخاصة إذا كان مختصاً كما في حروف الجر وكما في أسلوب النداء؟

لماذا لم يقل النحاة: إن أداء الاستثناء «إلا» أو «الواو» الدالة على المعية هما

اللذان عملا النصب في المستثنى وفي المفعول معه؟ بدل أن يتعبوا الذهن بقولهم: إن الفعل هو الذي عمل النصب في المستثنى وفي المفعول معه بوساطة تقويته بإلا أو بالواو في هذين الأسلوبين، وهذا الفعل قد لا يكون له وجود في التركيب، مثل: ما في الدار أحد إلا زيداً، ومثل: ما أنت وزيداً، أنا سائر والنيل.

ولماذا يضمر النحاة العوامل، والأسلوب مستغنٍ عن إضمارها كما في قولنا: زيداً ضربته، ما الذي يدعو إلى إضمار فعل ثان من مادة الفعل نفسه الموجود في التركيب: ضربت زيداً ضربته.

ولماذا يقول النحاة إن الجار والمجرور أو الظرف في قولنا: زيد في الدار، وعلي أمام الدار، متعلق بمحذوف تقديره كائن أو مستقر، وهذا المتعلق المحذوف يقع خبراً عن المبتدأ..

إن هذه الأقوال جميعاً ما هي إلا تمحل من النحاة، وغلو في تطبيق نظرية العامل، وإعجاب بقدرتها الفائقة على حل المعضلات والمشاكل.

نظرية العامل قد تكون صالحة للتطبيق عندما نقول: إن الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل في مثل قولنا: ذهب زيد، وإن حروف الجر هي التي عملت الجر فيما بعدها من أسماء في مثل قولنا: ذهبت من البصرة إلى الكوفة، ولكن ليس من التطبيق في شيء أن يقول النحاة: إن الفعل «تأتي» في هذا البيت الشهير:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

منصوب بأن مضمرة بعد الواو الدالة على المعية، وكذلك إذا نصب الفعل المضارع بعد الفاء السببية وبعد «حتى» من المنطقي أن يقول النحاة: إن هذه الأدوات والحروف هي التي عملت فيما بعدها من أفعال مضارعة، دون القول: إن النصب إنما تم بأن مضمرة بعد هذه الأدوات.

إن إسراف النحاة في تطبيق نظرية العامل قد شوّه اللغة وعقدها غاية التعقيد، وأنا لست من المؤمنين أبداً بهذه النظرية ولا من الداعين إليها، ولكن من الناحية

التعليمية التربوية قد يكون جزء من هذه النظرية صالحاً للتطبيق وهو الجزء الذي لا تكلف فيه ولا إعنات، ولا إرهاق للذهن دون طائل، مثل إن أداة تدل على التوكيد في العربية، وهي عادة ما يأتي بعدها اسمان: منصوب أولهما، ومرفوع ثانيهما في الاستعمال المطرد في لغة العرب، فإذا قلنا للطالب أو المتعلم إنّ «إنّ» هذه هي التي نصبت الاسم ورفعت الخبر، نكون قد أكدنا القاعدة المعيارية أو الاستعمال اللغوي في ذهنه عندما يحفظ أن «إنّ» تنصب الاسم وترفع الخبر، فهو في هذه الحالة إنما يحفظ القاعدة المعيارية المستقاة من خلال الاستعمال المطرد في لغة العرب: إنّ في لغة العرب يُنصب الاسم المباشر لها، ويُرفع ما بعده أو التالي له، تقول له ذلك مع التركيز على معنى الأسلوب وما تحمله هذه الأداة من دلالة معنوية، وهي تأكيد الكلام وتثبيته في ذهن السامع، أما أن نقول بعد ذلك: إن هذه الأداة قد عملت النصب والرفع فيما تلاها من أسماء لأنها شابهت الفعل في بنيته، وفي حركته، وفي دلالتها على معنى الفعل الذي أكدته الأداة، وهي مشبهة بالفعل الذي قدم مفعوله على فاعله. فكل ذلك افتراض وتوهم يعقّد النحو أكثر مما يسهله على المتعلم.

إن نظرية العامل قد قامت بدور هام في تفسير ظاهرة الجوازات النحوية وتسويغها وتوجيهها، ويظهر ذلك واضحاً في عدة مقولات من أهمها ما نوضحه في هذه العجالة وندلل عليه من خلال الأمثلة:

أولاً: الإعمال والإهمال

لجأ النحاة لتسويغ عدد من الجوازات النحوية إلى القول بإعمال العامل وإهماله، فالعامل في الأسلوب المعين الذي جاء عن العرب، وقد ظهرت على كلمة معينة فيه حركتان إعرابيتان، كل منهما قد تعارفت عليها بيئة لغوية معينة، قد يكون هذا العامل عاملاً في حالة من حالات هذا التركيب، ومهملاً لا عمل له في حالته الأخرى، وإليك البيان من خلال هذه الأمثلة، وهي لا تمثل بطبيعة الحال كل الجوازات النحوية التي

سوّغ النحاة ظهور أكثر من حركة إعرابية فيها بالاتكاء والاعتماد على هذه المقولة: إعمال العوامل وإهمالها:

1 ـــ ما النافية الداخلة على الأسماء[9]

نقول في العربية، وكما نقل إلينا النحاة: ما زيد قائماً، بنصب لفظة قائم، وما زيد قائم برفعها أيضاً، وقد نسب النحاة الاستعمال الأول في مختلف مؤلفاتهم إلى أهل الحجاز، كما نسبوا الاستخدام الثاني إلى بني تميم، وقد قبل النحاة نقل اللغة وروايتها عن هاتين البيئتين لفصاحتهما وبعدهما عن مواطن الاختلاط بالعجم، ولكن النحاة لم يرضوا أو يقبلوا بالقول: إن هذا النوع من الخلاف في مستوى اللغة النحوي راجع إلى اختلاف اللهجات العربية الفصيحة من حيث معاملتها للاسم الثاني بعد ما النافية، وتفضيل كل بيئة لحركة إعرابية معينة تظهرها على هذا الإسم، وإنما عملوا على تسويغ هذا الخلاف اللهجي وتوجيهه من خلال المنطق والعقل، فالأمة العربية أمة حكيمة لا تنطق عن هوى، وإنما عن وعي تام وعقل راجح، وعلى النحاة أن يكتشفوا هذه الحكمة القائمة في عقول العرب وأذهانهم.

قال النحاة: إن خبر ما النافية قد نصب في لهجة أهل الحجاز لأن أهل الحجاز قد وجدوا أو قام في عقولهم أن هناك شبهاً ونوعاً من الاتفاق بين «ليس» التي يرفع اسمها وينصب خبرها، وبين «ما» هذه، وهذا الشبه يتمثل في اتحاد وتوافق معنى الأداتين، فهما يدلان على نفي الأسلوب ونقض ثبوته.

و «ما» في هذه الحالة عند النحاة محمولة في العمل على ليس ومشبهة بها، وليس قيامها بهذا العمل لأنها أصلية فيه وإنما بالفرعية والحمل على غيرها، وهذا ما يؤكد سفاهة نظرية العامل وعقمها، بعض العوامل تعمل بالأصالة، وبعضها الآخر لا يعمل إلا بالحمل على غيره من العوامل الأصلية القوية.

(9) الكتاب جـ1 ص57، معاني القرآن جـ2 ص42-44، المقتضب جـ4 ص188، معاني الحروف ص88، شرح الرضي جـ2 ص184، شرح المفصل جـ1 ص108، مغني اللبيب جـ1 ص303.

ما دام النحاة مؤمنين بنظرية العامل وبقدرتها على حل المعضلات كلها فلماذا لم يقولوا: إن «ما» قد عملت في لهجة أهل الحجاز النصب في خبرها أصالة وليس بالحمل على «ليس» لوجود شبه بينهما في الدلالة على النفي؟

وراء ذلك بالطبع فلسفة عقيمة، وأوهام مفترضة لا يدركها إلا النحاة سدنة اللغة وحراسها، هذه الفلسفة تتمثل في:

إن الحرف غير المختص لا يعمل عند النحاة قياساً، والحرف غير المختص عندهم هو الذي لا يختص بالدخول على قسم معين من أقسام الكلام، والمختص هو الذي يلزم قسماً معيناً من أقسام الكلام فلا يدخل على غيره، حروف الجر مثلاً مختصة لأنها ملازمة للأسماء لذلك تعمل فيها الجر، الأدوات الداخلة على الفعل المضارع مختصة لذلك تعمل فيه النصب أو الجزم، وما النافية غير مختصة لأنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال لذلك يقتضي القياس عند النحاة إهمالها وعدم إعمالها، فلم عملت في لهجة أهل الحجاز ونصبت خبرها، قال النحاة: إنها لم تعمل هذا العمل بالأصالة، وإنما بالحمل على ليس وتشبهاً بها.

وكذلك فإن الأفعال هي أقوى العوامل عند النحاة، و«ليس» من فصيلة الأفعال عند أغلب النحاة، لذلك لما عملت «ما» في لهجة أهل الحجاز عمل ليس تماماً حملت عليها ولم تحمل على غيرها من الأفعال لاشتراكهما في معنى النفي.

وقال النحاة: إن خبر ما قد رفع في لهجة بني تميم لأنها أهملت في هذه اللهجة، وهذا الإهمال قد تم لأن بني تميم لاحظوا شبهاً بين «ما» هذه وبين الحروف المهملة التي لا تعمل مثل «هل وأما»، وأن بني تميم أيضاً قد أدركوا أن هناك فروقاً بين ما وليس، وهي فروق تتمثل في:

1 ــ إن ما من فصيلة الحروف، أما ليس فهي من قسم الأفعال.

2 ــ إن ما لا يكون فيها إضمار، أما ليس فيكون فيها إضمار، تقول: لسنا، ولستم، ولست، وليسوا... ولا يجوز ذلك في ما.

حجج منطقية يضرب بعضها بعضاً وتأويلات جوفاء متناقضة حملت النحاة على أن يقولوا:

إن إعمال ما هو الأفصح، وإن إهمالها هو الأقيس.

وأنا لا أفهم للقياس معنى إلا أن يكون فصيحاً مبنياً على الاستعمال الغالب والمطرد في لغة العرب، النحاة يريدون أن يقولوا من خلال هذا التعقيب الأخير: إن القياس النحوي الخالص القائم على إهمال الحروف غير المختصة يقتضي إهمال ما وعدم نصب خبرها، وإن الاستعمال الفصيح الوارد في لغة القرآن الكريم قد جاء بنصب هذا الخبر، أي إعمال ما وعدم إهمالها، وفي ذلك من التناقض ما لا يخفى على أحد، القياس اللغوي السليم لا بد أن يؤيده السماع المطرد، فإن لم يؤيده السماع لم يكن قياساً، وإنما اجتهاد عقلي محض.

الاستعمال الوارد عن العرب الموثوق بفصاحتهم جاء بنصب خبر ما النافية وبرفعه، فلماذا نتمحل له هذه الأوجه المتناقضة المتضاربة؟

2 ـــ تخفيف نون «إنّ» المؤكدة[10]

قد تخفف نون إن المؤكدة، وفي هذه الحالة فإن الاستعمال المطرد والغالب هو رفع الاسمين التاليين لها معاً، وتلزم اللام في الاسم الثاني كما قال سيبويه فرقا بينها وبين «إنْ» النافية.

نقول: إنْ زيد لقائم، وإنْ عمرو لناجح، برفع الاسمين معاً، وروى سيبويه عمن يثق في روايته، وصدق سماعه أن من العرب من ينصب اسم إن المخففة فيقول: إنْ زيداً لقائم وإنْ عمراً لناجح.

فماذا كانت نظرة سيبويه إلى كلا الاستعمالين الصادرين عن العرب وكذلك من لحقه من النحاة؟:

---

(10) الكتاب جـ2 ص 139-140، المقتضب جـ1 ص 50، جـ2 ص 363.

قال سيبويه موجهاً ومسوّغاً لرفع الاسمين معاً بعد إن المخففة: إنّ «إنْ» في هذه الحالة تعد وتعتبر من حروف الابتداء المهملة التي لا عمل لها، وهي في ذلك مُشْبِهَة «إنّ» المشددة النون عندما تدخل عليها ما وتكفها عن العمل وهو نصب اسمها.

وقال: إن من أعملها من العرب وهي مخففة النون قد لاحظ أنها بمنزلة الفعل الذي قد حذف منه شيء ولم يتغير عمله مثلاً: لم يك، وهو فعل قد حذفت نونه عندما دخلت عليه «لم» ومع ذلك لم يغير من عمله فهو مازال يرفع الاسم وينصب الخبر، نقول: لم يك زيدٌ مجتهداً، فكذلك إن المخففة عوملت عند هؤلاء العرب معاملة الفعل المحذوف منه شيء ولم يغير من عمله، فهي قد نصبت اسمها ورفعت خبرها على هذا الاعتبار.

كما نرى من خلال هذا التسويغ والتوجيه فإنّ «إنْ» المخففة عندما تهمل إنما تهمل حملاً على غيرها، وعندما تعمل إنما تعمل حملاً ومشابهة لغيرها كذلك، وكل ذلك فلسفة عقيمة قد يدعمها القياس ودعوى المشابهة والحمل، أما الاستعمال الوارد عن العرب فقد جاء بالوجهين ولا حاجة لكل هذا التكلف لتسويغه.

3 ــ اتصال «ما» بـ «ليت»[11]

ليت: من الأدوات الدالة على التمني في اللغة العربية، وهي عند النحاة من أخوات «إنّ» التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وقد تتصل «ما» بـ «ليت» في بعض التراكيب فنقول: ليتما، واتصال ما بليت لا يزيل اختصاصها ودخولها على الأسماء فهي في هذه الحالة لا تدخل على الأفعال لا نقول: ليتما قام زيد إلا عند بعض المتأخرين مثل ابن أبي الربيع وطاهر القزويني، وذلك بعكس «إنّ» المتصلة بـ «ما» فإن اختصاصها بالأسماء يزول في هذه الحالة ويصح دخولها على الأسماء والأفعال معاً، نقول: إنما زيد قائم، وإنما يفعل الخيرَ زيدٌ.

(11) الكتاب جـ2 ص137-138، جـ3 ص116، مغني اللبيب جـ1 ص286-287، أوضح المسالك جـ1 ص351، شرح المفصل جـ8 ص58.

وليت عندما تتصل بها ما يجوز عند النحاة نصب اسمها ورفعه.

وقد وجه رفع اسمها في هذه الحالة بأنها قد أهملت وكفت عن العمل عندما لحقت بها «ما» كما كفت «إنما ولعلما» عندما دخلت عليهما واتصلت بهما «ما».

كما وجه نصب اسمها بأنها مازالت باقية على إعمالها، وقد علل النحاة بقاء عملها بقولهم: إن ليت لما دخلت عليها ما لم تزل اختصاصها بالدخول على الأسماء، فهي ما تزال مختصة بالدخول على الأسماء ولا تدخل على الأفعال.

وقد بنى النحاة هذا الجواز الإعرابي رفع الاسم بعد ليتما ونصبه على إنشاد العرب لبيت النابغة الذبياني القائل:

قالت ألا ليتما هـذا الحـمـام لـنـا   إلـى حـمـامـتـنـا أو نصـفـه فـقـد

جاءت الرواية الكثيرة عن العرب كما يفهم من كلام النحاة برفع لفظة «الحمام»، وقالوا إن الشاعر رؤبة بن العجاج التميمي هو الذي قد أنشد هذا البيت برفع لفظة «الحمام».

ولا يذكر لنا النحاة الأساليب الواردة عن العرب في كلامهم من خلال الشواهد والأمثلة الدالة على صحة هذا الاستعمال وعلى صحة هذا الجواز الإعرابي بشقيه، فاتصال ما بليت إنما جاء في هذا الشاهد الشعري، وهذا الجواز الإعرابي إنما بني على اختلاف رواية العرب لهذا البيت، فجلهم رواه بالرفع وقليل منهم رواه بالنصب، وكل ذلك يؤكد أن هذا الجواز الإعرابي مفتعل فهو مبني على رواية يتيمة لشاهد شعري يتيم، كما أن اتصـال ما بليت في حـد ذاته يحتاج إلى نقاش، فهو إن كان وارداً في هذا البيت وحده فهو من الاستعمالات الشاذة والنادرة التي لا يجوز القياس عليها حتى يفرض علينا تجزئة القاعدة المعيارية المطردة، ولعل قلة هذا الاستعمال هي التي تسوّغ عند النحاة عدم زوال اختصاص ليت بالأسماء عندما تتصل بها ما.

واعتماداً على القياس وحده أجاز بعض النحاة إعمال «لعل» عند اتصال «ما»

بها إضافة إلى إهمالها، نقول بناء على هذا القياس: لعلما زيداً ناجح، ولعلما زيد ناجح، بنصب لفظة «زيد» ورفعها بعد لعل المتصلة بها ما.

وعللوا إعمال لعلما بقولهم: إن إعمالها بالحمل على ليتما العاملة، لأنهما يشتركان في معنى محدد هو أنهما يغيران معنى الابتداء[12].

نقول مثلاً: محمد صادق، فنثبت بهذه الجملة المكونة من مبتدأ وخبر صدق محمد، فإذا قلنا: ليت محمداً صادق، كان صدق محمد من الأمور التي يتمناها المتكلم، وكذلك إذا قلنا: لعل محمداً صادق، كنا نرجو ونأمل صدق محمد، فهاتان الأداتان قد قلبتا معنى الجملة الابتدائية من الثبوت إلى التمني وإلى الرجاء، وذلك بعكس «إن» فهي لا تغير معنى الابتداء في قولنا: إن محمداً صادق، وإنما تزيد هذا المعنى توكيداً وتثبيتاً في ذهن السامع أو المخاطب.

إن جواز إعمال لعلما مبني على القياس الذي عضده التعليل ودعوى الحمل والمشابهة، وهو جواز لم تقره النصوص والأساليب المروية عن العرب، وإنما هو جواز مفتعل بني على قياس مفتعل لأن السماع المطرد لم يؤيد اتصال ما بليت، ولم يؤيد جواز رفع الاسم بعدها ونصبه، هو جواز مفتعل لأنه مبني على قياس لم يتوفر له السماع الكثير.

كما أجاز بعض النحاة أيضاً إعمال «إنّ» عندما تتصل بها «ما» إضافة إلى إهمالها وهو الاستعمال المطرد عند العرب، روى الرماني في كتابه «معاني الحروف» إن من العرب من يزيد ما عليها ولا يعتد بها فيقول: إنما زيداً قائم، بنصب لفظة زيد[13].

إنّ تدخل عليها ما فتكفها عن العمل وتزيل عنها اختصاصها بالدخول على الأسماء وحدها، فتصبح في هذه الحالة من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال نقول: إنما زيد قائم، وإنما يرجو عفو الله العابد.

---

(12) مغني اللبيب جـ1 ص287.

(13) معاني الحروف ص89، شرح المفصل جـ8 ص56.

وهناك من العرب من أعملها عند اتصال ما بها وزوال اختصاصها بالأسماء، ويبدو أن إهمالها عندما تتصل بها ما هو الاستعمال القياسي عند النحاة، لأنها في هذه الحالة تصبح حرفاً غير مختص، وقياس الحرف غير المختص ألا يعمل عند النحاة، ولكن إعمالها وجد في بعض الأساليب المروية عن بعض العرب، فقال النحاة: إنها عاملة في هذه الحالة أيضاً.

إن الاتكاء والاعتماد على القول بإعمال العوامل وإهمالها في آن واحد قد استخدمه النحاة كثيراً لتسويغ ظهور أكثر من حركة إعرابية على كلمة معينة في الأسلوب ذي الدلالة المحددة والخاصة.

مثلاً «إذن» من الأدوات التي تنصب الفعل المضارع بعدها عند النحاة، فإذا سبقت بالفاء أو الواو جاز رفع الفعل المضارع ونصبه، والنصب على الإعمال وهو الأصل في هذه الأداة لذا لا يحتاج إلى تسويغ، والرفع على إهمال «إذن» وهو فرعي لذا حملوه على إهمال «ظننت» وأخواتها عندما تتوسط بين مفعوليها كما في قولنا: زيد ظننت ناجح، ويجوز إعمال «ظننت» في هذا التركيب أيضاً.

«إذن» من الأدوات التي تنصب الفعل المضارع بعدها إذا توفرت في الأسلوب شروط معينة، وقد روى عيسى بن عمر كما أثبت سيبويه في كتابه أن بعض العرب يرفع الفعل المضارع بعد «إذن» مع توفر هذه الشروط، فلماذا لم يحمل النحاة إهمال «إذن» عندما تتقدمها الفاء أو الواو على إهمالها في لهجة مروية عن بعض العرب مع توفر شروط نصب المضارع في هذه اللهجة بدلاً من حملها على «ظننت» المتوسطة بين مفعوليها؟

النحاة يرون أن ما رواه عيسى بن عمر لا يرقى إلى مستوى الاستعمالات التي يقعد لها ويقاس ويحمل عليها.

النحاة يحيرون الفكر ويتعبون العقل، مرة يرفضون الاستعمال الوارد عن العرب ومرة أخرى يلجؤون إلى القياس لإجازة جواز معين لم يتوفر له السماع عن العرب، ومرة ثالثة يعتمدون على سماع قليل، إن لم نقل سماعاً شاذاً ونادراً، يبنون عليه جوازاً إعرابياً

معيناً، ويجعلون هذا الجواز جزءاً من القاعدة المعيارية، يقاس على منواله ويحمل عليه ما شابهه من الأساليب التي يحتملها القياس ويأباها الاستعمال.

وهكذا عن طريق إعمال العوامل وإهمالها بالقياس ودعوى المشابهة والحمل تضخمت الجوازات في النحو العربي، وعمل النحاة المتلاحقون على توسيع دائرتها حتى أصبحنا نرى جوازات إعرابية معينة قد بنيت على القياس وحده، وجوازات إعرابية أخرى بنيت على شواهد شعرية قليلة ويتيمة لم يتوفر لها الاستعمال المطرد في لسان العرب الذي يؤيد صحتها، فهي أساليب شاذة جاءتنا عن طريق رواية مفردة يتيمة ما كان ينبغي للنحاة الاعتداد والأخذ بها عند تقعيد وتقنين أحكام اللغة، إذ إنها تشارك في اضطراب القاعدة ونقض اطرادها وفي تجزئة القاعدة المعيارية وتفريعها، والأهم أنها فرضت على النحاة من أجل تسويغها أن يتجهوا اتجاهاً عقلياً خالصاً يبعد عن الواقع اللغوي ولا يتمثله تمثلاً صادقاً بكل أبعاده.

ثانياً: إضمار العوامل

هذا نوع آخر مما قامت به نظرية العامل تسويغاً لوجود الجوازات في النحو العربي المعياري المقنن، وقد لجأ النحاة إلى القول بإضمار العوامل عندما يصادفهم جواز نحوي في أسلوب معين، وقد وقع هذا الجواز الإعرابي في أول كلمة أو لفظة فيه، فالنحاة لا يقولون هنا بإعمال العوامل وإهمالها، إما لعدم وجود عامل ملفوظ به في الأسلوب، وإما لأن هذا العامل قد تأخر واشتغل بمعموله، ولذا لا يجوز أن يكون له أكثر من معمول واحد من نوع واحد، وسنكتفي هنا بإيراد مثالين يوضحان ذلك:

1 ــ تقدم المعمول وتأخر العامل المشتمل على ضميره «الاشتغال»[14]

المفعول به في اللغة العربية يأتي على عدة تراكيب منها: ضربت زيداً، زيداً ضربت، زيداً ضربته.

(14) الكتاب جـ1 ص 81.

والمثالان أو التركيبان الأولان لا إشكال فيهما عند النحاة، فلفظة زيد في المثالين قد وقعت موقع المفعول به، وهو منصوب بالفعل المقدم عليها في المثال الأول، وبالفعل المتأخر عنها في المثال الثاني، أما المثال الثالث فقد خلق مشكلة للنحاة فرضتها عليهم نظرية العامل، هذه المشكلة تتمثل في أن العامل لا يعمل في شيئين ذوي طبيعة واحدة عملين متحدين أو متماثلين، الفعل ضرب في هذا المثال قد عمل النصب في الضمير العائد على زيد، وبالتالي فهو قد استوفى عمله المقرر له، ولا يجوز له أن يعمل النصب أيضاً في لفظة زيد المتقدمة عليه، لأن زيداً وهذا الضمير العائد عليه يمثلان شيئاً واحداً في الحقيقة، والعامل لا يجوز أن يعمل مرتين عملاً واحداً في شيئين ذوي طبيعة واحدة أو خاصية متحدة، لذا قال النحاة: إن لفظة زيد في هذا المثال قد نصبت بفعل مضمر دل على لفظه الفعل المذكور المؤخر والمشتمل على ضمير مرجعه لفظة زيد تقديره: ضربت زيداً ضربته، وهذا الفعل المقدر لا يلفظ به عند النحاة، وإنما هو فعل مضمر يظهر عمله، أما هو فلا يظهر ولا يلفظ به.

وهذا المثال قد يأتي برفع لفظة زيد نقول: زيد ضربته، فقال النحاة: إن العامل فيه في هذا التركيب عامل مضمر أيضاً، ولكنه ليس من لفظ ومعنى الفعل المؤخر الذي اشتمل على ضمير عائد على زيد لماذا؟ لأنه مرفوع ورفعه يستدعي تقدير وإضمار عامل يعمل فيه الرفع، وهذا العامل المضمر الرافع هو الابتداء، فلفظة زيد مذكورة في ابتداء الجملة، والابتداء من العوامل المعنوية التي تؤثر في اللفظ الرفع، فلفظة زيد مرفوعة بالابتداء، وهو اسم مبتدأ خبره الجملة الواقعة بعده، والمكونة من فعل وفاعل ومفعول به، والابتداء كما نعلم عامل معنوي لأنه يتصور في الذهن المجرد وحده، ولا وجود له في اللفظ أو العبارة، وقد قال به النحاة في أسلوب المبتدأ والخبر في قولنا: زيد ناجح، عندما لم يجد النحاة في هذه الجملة عاملاً لفظياً يقولون بأنه هو الذي عمل الرفع في المبتدأ والخبر.

زيداً ضربته، وزيد ضربته، عبارة متحدة في التركيب والمعنى، والفرق الوحيد بينهما نصبُ لفظة زيد ورفعها، وهو فرق فرضته طبيعة اللهجات العربية لا معنى

الحركة واختلاف مدلولها، ولكن النحاة نظروا إلى الحركة الإعرابية باعتبارها أثراً يحدثه مؤثر أو محدث، فقالوا ما قالوا تسويغاً لنصب زيد ورفعه في هذا المثال، وهو تسويغ لا يتكأ على معنى الأسلوب ودلالته، وإنما على توجيه اختلاف الحركة الإعرابية في هذا المثال.

ونحن نتساءل ما الذي يستفيده دارس اللغة من إضمار هذه العوامل وتقديرها، ونسبة النصب والرفع إليها؟ ثم لماذا لم يدرس النحاة هذا الأسلوب في مكانه الطبيعي واللائق به، وهو باب المفعول به بدلاً من إفراده بباب معين خاص به ملحق بالمرفوعات؟

والإجابة تكمن في نظرية العامل وحدها لا لشيء سواها.

وما نحب أن نقوله: إن هذا الأسلوب ــ تقدم المفعول به وتأخر فعله المشتمل على ضمير يعود إليه ــ كثير الورود في القرآن الكريم، وغالباً ما يأتي هذا المفعول به المتقدم منصوباً إلا في بعض القراءات القرآنية؛ وهي قراءات لا ننكر صحتها في السند، ولا نطعن في سلامتها وبعدها عن الخطأ والتحريف، ولكن ما كان للنحاة أن يشقّقوا القاعدة المطردة والغالبة في الاستعمال بهذه القراءات، هي قراءات تفيدنا حتماً كل الفائدة في دراسة الجانب التطوري التاريخي الذي شهدته اللغة، وأيضاً في دراسة الخلاف اللهجي الحادث بين لهجات العربية الموحدة في مستواها النحوي، ولكنها عندما أدخلت ضمن الأساليب التي يعتد بها في التقعيد المعياري، جعلت القاعدة المعيارية التي نريد لها الاطراد والغلبة في الاستعمال غير مطردة، وجزأتها إلى جزءين، كل جزء يناقض الجزء الآخر وينقض اطراده، والأهم أن هذا التشقيق والتفريع في القاعدة قد دفع النحاة إلى أن يسوّغوا الرفع والنصب في هذا الأسلوب بتوجيهات وتسويغات مختلفة متباينة لا تتصل بالواقع اللغوي، وتكشف لنا عما يحويه من خصائص ودلالة.

هذا الأسلوب: زيداً ضربته لم يأت ضمن تراكيب المفعول به عبثاً، وإنما لأنه يؤدي دلالة معينة خاصة لا يؤديها قولنا: ضربت زيداً أو زيداً ضربت، هذه الدلالة

تتمثل في توكيد الكلام وتقريره وتثبيت معناه في ذهن المخاطب والسامع، وكما نعلم فإن التوكيد في اللغة العربية له عدة طرق وأساليب من ضمنها هذا الأسلوب، حيث يذكر المفعول به أولاً ثم يجيء بعده فعل قد اشتمل على ضمير يعود عليه، فكأن هذا المفعول به قد ذكر مرتين في الأسلوب، وإعادة الشيء في اللفظ تدل على توكيده ومزيد العناية به، ولفت انتباه المخاطب إلى الاهتمام به، ومن يرجع إلى هذا الأسلوب الوارد كثيراً في القرآن الكريم يجد صدق ما قلناه.

وإعادة المفعول به مرة ثانية في هذا الأسلوب بذكر ضميره لا يسبب ضعفاً في الأسلوب أو ركاكة في العبارة بعكس ما إذا قلنا: زيداً ضربت زيداً، بإعادة المفعول به بلفظه، أو قلنا: ضربت زيداً ضربته بإعادة الفعل، وربما كان هذا الأمر مرجعه إلى الذوق والحس اللغوي الذي لم يألف الأسلوبين الأخيرين، ولكن يبقى مع ذلك أن إعادة المفعول به في العبارة وتكريره عن طريق الضمير يجعل للعبارة وقعاً مختلفاً في السمع له جماله وطراوته، فالضمير كما نعلم يدل على مجهول، وهذا المجهول قد تقدم عليه ما يوضحه ويحدد الراجع عليه، فكأنهما مختلفان مع أنهما متحدان ويدلان على شيء واحد، وذلك ما لا يوجد في قولنا: زيداً ضربت زيداً، ففي هذه العبارة لا نحس بأي خلاف في العبارة بين زيد المتقدم وزيد المتأخر، أما في قولنا: زيداً ضربته فتشعر بنوع من الخلاف بين زيد والضمير العائد عليه، واللغة كما قلت ذوق وإحساس يكتسبان بالألفة والتعود وفهم طبيعة التراكيب اللغوية.

2 ـــ المصدر المختزل[15]

في اللغة العربية استعمالات مختزلة تحمل دلالة لغوية كاملة نفهمها ولا نجهل معناها، مثل أسلوبي التحذير والإغراء في مثل: إياك والجهل، العلم العلم. وكذلك أسلوب النداء في مثل: يا محمد، وفي أسماء الأفعال أو الخالفة مثل: صه، وأوه، وغيرهما من التعابير المختزلة ذات الدلالة المعينة الواضحة والتامة.

---

(15) الكتاب جـ1 ص 270-273، ص 318-320، ص 328-330، شرح المفصل جـ1 ص 113-114، جـ2 ص 29، ص 68، معاني القرآن جـ2 ص 63.

وفي العربية عادة ما تعبر بالمصادر المعرفة بالألف واللام أو المنكرة عن معنى الدعاء، سواء أكان هذا الدعاء في الخير مثل: سقياً له، أم في الشر مثل: جدعاً له، أو عن معنى الشكر مثل: حمداً لله، والحمد لله، وشكراً لك والشكر لله وغيرها من المعاني التي تعبر عنها بهذه المصادر المعرفة بالألف واللام أو المنكرة.

وقد ذكر النحاة أن الاستعمال المطرد والغالب في المصادر المنكرة هو أن تكون منصوبة، وأن الاستعمال المطرد في المصادر المعرفة بالألف واللام هو أن تكون مرفوعة، وقد نسب ابن منظور في لسان العرب رفع المصادر المنكرة إلى بني تميم[16]، كما نسب سيبويه في كتابه نصب المصادر المعرفة بالألف واللام إلى بني تميم وناس كثير من العرب معهم[17].

وقد وجه النحاة هذا الجواز الإعرابي بقولهم: إن المصدر المنكر قد نصب بإضمار فعل مأخوذ من لفظه، وقد ناب هذا المصدر مناب اللفظ بهذا الفعل فإذا قلت مثلاً: شكراً لك، فإن هذا المصدر منصوب بفعل مضمر من مادة الشكر تقديره: أشكرك شكراً.

أما في حالة رفعه فهو مرفوع على الخبر، ويضمر له مبتدأ يعمل فيه الرفع ويكمل معنى الجملة وركنها الأساسي، لأن الجملة الابتدائية أو الاسمية تتكون عند النحاة من مبتدأ وخبر، ولا بد من استيفاء هذين الجزءين في التركيب حتى يصبح ذا فائدة أو معنى مكتمل، فإذا قلت مثلاً: حمد لله، فإن لفظة حمد هنا تقع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره، أمري أو شأني حمد لله، وهذا المبتدأ المحذوف هو العامل للرفع في الخبر عند النحاة، وهو ـــ كما نرى ـــ عامل لفظي مضمر أو محذوف.

وقالوا: إن المصدر المعرف بالألف واللام الغالب فيه أن يكون مرفوعاً بناء على هذا التعليل الذي أورده سيبويه في كتابه: لما دخلت الألف واللام على هذه المصادر

---

(16) لسان العرب جـ4 ص 59، جـ5 ص 117.

(17) الكتاب جـ1 ص 330.

صارت معرفة وهي أخبار، وذلك ما يقويها ويؤهلها لأن تكون مبتدأة بمنزلة المعرف مثل: (عبد الله) المعرف بالعلمية، و(الرجل) المعرف بالألف واللام، و(الذي تعلم) المعرف بالموصولية، والأحسن في الابتداء إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام.

هذه المصادر المرفوعة قد رفعت بالابتداء، والعامل فيها الرفع.

وفي حالة النصب يقول النحاة: إنها منصوبة بإضمار فعل دلت على لفظه هذه المصادر فإذا قلت: الحمد لله بالنصب، فكأنك قد قلت: أحمد الحمد لله.

هذا ما يقوله النحاة، وهم عن طريق إضمار هذه العوامل يفترضون أن التركيب ناقص ويحتاج إلى إضمار محذوف كي يتم من ناحية التركيب، وهذه دعوى تردّها ما تدل عليه هذه المصادر المختزلة من معنى، وما تحمله من دلالة كاملة لا نقص فيها، فتقدير هذه المحذوفات لا يستدعيه الأسلوب بتاتاً، وإنما يستدعيه ما قام في أذهان النحاة من تخيل نقص في هذه التراكيب، ويستدعيه أيضاً تسويغ هذه الحركات الإعرابية المختلفة التي تظهر على هذه المصادر المختزلة، وهو خلاف إعرابي له ما يؤيده في اللهجات العربية الفصيحة التي نقلها النحاة وأهل اللغة، ولا ينتج عنه اختلاف في معنى الأسلوب وتغير في دلالته.

ثالثاً: تعدد مبني العامل وتعدد عمله

العامل عند النحاة مادة طيعة لينة تتشكل حسبما يريد النحاة لها، وما يطلبون لها من عمل تؤديه؛ فالعامل المعين المحدد في التركيب ذي الدلالة الخاصة يمكن أن يكون فعلاً ويمكن أن يكون حرفاً، كما يمكن أن يكون اسماً وأن يكون حرفاً، وذلك في الأسلوب الواحد. وتحميل العامل الدلالة على أكثر من قسم أو مبنى من أقسام الكلام وأبنيته، إنما دعا إليه تغير الحركة الإعرابية في الأسلوب المتحد تركيباً ومعنى، من الرفع إلى الجر أو من النصب إلى الجر مثلاً، وقد لا يتغير مبنى العامل ونوعه أو القسم الذي

ينتمي إليه من أقسام الكلم، وإنما يتغير ما يؤديه من عمل في الأسلوب المعين الذي تغيرت الحركة الإعرابية فيه.

مثلاً مذ ومنذ يعتبران عند النحاة من قسم الأسماء إذا أعرب الاسم بعدهما بالرفع، ويعتبران من قسم الحروف إذا جر الاسم التالي لهما.

اسم الفاعل قد يُنصب ما بعده أو يجر، فإن نصب ما بعده فإن العامل فيه النصب هو اسم الفاعل لمشابهته للفعل المضارع وحمله عليه في هذا العمل، وإن جر ما بعده فبإضافته إليه، والرأي الغالب عند النحاة أن المضاف هو الذي يعمل الجر فيما أضيف إليه أو في المضاف إليه.

فما نراه هنا هو أن العامل لا يختلف؛ فهو عامل واحد في اللفظ، ولكن ما يؤديه من عمل أو ما يظهر على الاسم بعده من حركات إعرابية متعددة، هو الذي يختلف، وبناء على ذلك ولكي يستقيم تعدد الحركات الإعرابية في هذه الأساليب وأمثالها، قال النحاة: إن العامل قد يحمل مبنيين من مباني أقسام الكلم، كل مبنى يؤثر أو يؤدي عملاً معيناً لا يؤديه المبنى الآخر، أو قد يكون العامل محتفظاً بما نسب إليه من أقسام الكلم مع أدائه لنوعين من العمل مختلفين.

1 ــ تعدد مبنى العامل

1 ــ 1 ــ خلا وحاشا [18]

أداتان تستعملان في أسلوب الاستثناء للدلالة على أن ما بعدهما لا يشمله الحكم السابق لهما، ولا يدخل ضمن أفراده؛ وهما في الأصل فعلان فلما حولا للدلالة على الاستثناء جمدا على هذه الصورة وأصبحا من ضمن الأدوات أو حروف المعاني.

تقول مثلاً: جاء القوم خلا زيداً، ورأيت القوم حاشا زيدٍ.

وقد روى النحاة أن نصب الاسم المستثنى بعد خلا هو الاستعمال المطرد،

(18) الكتاب جـ2 ص 348-349، معاني الحروف ص106، المقتضب جـ4 ص 426.

والغالب في الاستعمال عند العرب، وأن جر الاسم المستثنى بعد حاشا هو المطرد عند العرب كذلك، ولم يذكر سيبويه في كتابه غيره.

وقد يجر الاسم المستثنى بعد خلا في لهجة أسندها سيبويه لبعض العرب دون عزو وإسناد إلى بيئة محددة معينة.

كما أن نصب المستثنى بعد حاشا سمع في أمثلة قليلة مروية عن العرب، وأجازه الأخفش والجرمي والمازني والمبرد، وقد نص سيبويه على أنه لا يقال: قام القوم حاشا زيداً، بالنصب.

فماذا وجه النحاة نصب الاسم المستثنى بعد خلا وحاشا وجره؟، قالوا: إن خلا وحاشا إذا نصب ما بعدهما فهما فعلان، وإن جر ما بعدهما فهما حرفان يعملان الجر فيما بعدهما من أسماء.

نظرية العامل كما نرى نظرية طيعة يوجهها النحاة أنى شاؤوا وكيف أرادوا، فإن «خلا» من خلال التركيب المتحد في المعنى والمبنى يمكن أن تكون فعلاً، ويمكن أن تكون حرفاً حسبما تتطلب الحركة الإعرابية التي تظهر على الاسم بعدها، وكذلك حاشا.

إن هاتين الأداتين كما قلنا قد نقلتا من الفعلية للدلالة على معنى الاستثناء، وقد جمدتا على هذه الصورة، ولا يمكن أن نتخيل أو نفترض أنهما في أسلوب الاستثناء يمكن أن يحتملا معنى الفعلية في آن ومعنى الحرفية في آن آخر، هما من خلال هذا التركيب تدلان على الاستثناء وحده.

وهذا الجواز الإعرابي ــ نصب الأسماء المستثناة وجرها بعد خلا وحاشا ــ جواز قد بني على سماع قليل وشواهد قليلة لم تتضافر في الكثرة، فالغالب في الاستعمال هو نصب الاسم بعد خلا وجره بعد حاشا، ولكن أتت أمثلة قليلة مسموعة عن العرب بجر الاسم بعد خلا ونصبه بعد حاشا، فاتخذ النحاة من هذه الأمثلة القليلة وربما النادرة مقياساً للتقعيد المعياري، هذا المقياس الذي أثر في اطراد

القاعدة أو الحكم النحوي، وعمل على تجزئتها إلى شقين كل شق مناقض للآخر قد وجه النحاة إلى القول بفعلية هذه الأدوات مرة، وحرفيتها مرة أخرى مع اتحاد التركيب في المعنى.

إن المستثنى في أسلوب الاستثناء قد يأتي منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً.

فهو ينصب بعد «إلا وليس ولا يكون» وبعد «عدا وخلا» مقترنتين بـ «ما» أو خاليتين من الاقتران بهما.

وقد يرفع في بعض التراكيب بعد «إلا» استناداً إلى الخلاف اللهجي، أو إلى طبيعة التركيب نفسه.

وهو يجر بعد «سوى» و «غير» و «حاشا»

هذا هو الاستعمال المطرد والغالب عند العرب في المستثنى بعد هذه الأدوات، وهو استعمال يوفر للقاعدة الاطراد والصحة، فلماذا عمل النحاة على نقض اطراد القاعدة باعتمادهم لهذه الروايات والأمثلة القليلة، وإدخالهم لها ضمن صلب القاعدة المعيارية؟

لأن نظرية العامل كفيلة بإيجاد الحلول والعمل على تسويغ هذه الجوازات الإعرابية، كما أن ولع النحاة بالقياس، ــ وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ــ قد كان له دور كبير في تسويغ هذه الجوازات، واعتماد ما بنيت عليه من روايات قليلة وشاذة.

1 ــ 2 ــ مذ ومنذ[19]

ظرفان يدلان في العربية على الغاية الزمانية، وقد اختلفت اللهجات العربية في معاملة الاسم التالي لهما من حيث الحركة الإعرابية الظاهرة على آخره.

(19) معاني الحروف ص 103-104، شرح الرضي جـ3 ص 208-209؛ شرح المفصل جـ4 ص 94، جـ8 ص 46، مغني اللبيب جـ1 ص 335، المقتضب جـ3 ص 30-31، النحو الوافي جـ2 ص 544-563.

فأهل الحجاز يجرون الاسم التالي لهما مطلقاً، وبنو تميم يرفعون هذا الاسم، وقد روى هذا الجواز الإعرابي بشقيه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، تلميذ سيبويه وناشر كتابه.

تقول: ما رأيت محمداً مذ يومان أو منذ يومان.
وما رأيت محمداً مذ يومين أو منذ يومين.

فماذا قال النحاة توجيهاً لرفع هذا الاسم وجره بعد مذ ومنذ مع اتحاد الأسلوب في الصياغة والمعنى.

قالوا: إن هذا الاسم قد رفع بعد هاتين الأداتين أو الظرفين لأنهما في هذه الحالة يعتبران من ضمن فصيلة الأسماء، فمذ أو منذ اسم مبتدأ، وما بعدهما خبر مرفوع بهما.

وقالوا: في حالة جر الاسم بعدهما إنهما من فصيلة الحروف التي تعمل الجر فيما بعدها من أسماء، فمذ ومنذ حرفا جر، وقد عملا الجر في الاسم التالي لهما.

بهذه البساطة احتج النحاة ووجهوا رفع الاسم وجره بعد مذ ومنذ، وهو تسويغ متكلف وغير صادر عن وعي بحقيقة اللغة وإدراك لطبائعها ومنطقها الخاص.

الحقيقة تقول: إن رفع الاسم وجره بعد مذ ومنذ إنما يعود إلى خلاف لهجي حدث بين اللهجات العربية في المستوى النحوي، ولا ينتج عن تغير الحركة الإعرابية في هذا التركيب أي خلاف في المعنى، ومذ ومنذ ظرفان ولا صلة لهما لا بالأسماء ولا بالحروف، فلماذا نحملهما مرة على أن تكونا من ضمن الأسماء، ومرة أخرى على أن تكونا من ضمن الحروف.

إن ما يهم النحاة في المقام الأول هو تسويغ اختلاف الحركات الإعرابية الظاهرة على آخر الاسم بعد مذ ومنذ وهذا التسويغ لا يتم عندهم إلا وفق عامل يحدث الحركة الإعرابية ويفسر وجودها لذا قالوا ما قالوا.

2 ـــ تعدد عمل العامل

2 ـــ 1 ـــ لعل[20]

لعل من الأدوات التي تنصب الاسم وترفع الخبر، لذا أُلحقت عند النحاة بإنّ وهي تدل على الرجاء، ونصب اسمها ورفع خبرها هو القياس المطرد في الاستعمال عند غالبية العرب وجمهورهم الأعظم، وقد جاء الاسم التالي لهذه الأداة مجروراً في بعض الشواهد المروية عن العرب، ونسب إلى بني عقيل وهم بطن أو فرع من قبيلة قيس عيلان العظيمة العدد الكثيرة الفروع والبطون.

والنحاة والمتأخرون منهم بخاصة قد اعترفوا بصحة كلا الاستعمالين: نصب الاسم بعد لعل وجره، لذلك لجأوا إلى تسويغ هذا الجواز الإعرابي.

فقالوا: إن الاسم قد نصب بعد لعل لأنها من الحروف التي تنصب ما بعدها لمشابهتها للفعل في بنيته، وبنائه على حركة واحدة وفي معناه، فإذا قلنا: لعل زيداً ناجح، كانت لعل كأنها قائمة مقام الفعل: أرجو.

وقالوا: إن الاسم بعدها قد جر لأنها من الحروف التي تعمل الجر فيما بعدها من أسماء.

فكما نرى، فإن لعل هنا قد عملت عملين مختلفين في أسلوب ذي معنى معين، وهذا الاختلاف في العمل لا ينتج عنه تغير في مبناها، فهي أداة أو حرف في كلا عمليها، إذا نصبت ما بعدها فهي حرف أو أداة، وكذلك إذا جرت ما بعدها.

إن جر الاسم بعد لعل استعمال قليل ونادر حتى إنه نسب إلى فرع صغير من قبيلة عظيمة هي قيس عيلان، كما نجد أن النحاة المتأخرين أمثال ابن هشام والأشموني هم الذين قعدوا لهذا الاستعمال.

كما أن النحاة لم يستشهدوا على هذا الاستعمال إلا ببيت شعري يتيم روي

---

(20) معاني الحروف ص 125، شرح الرضي جـ 4 ص 373، مغني اللبيب جـ 1 ص 286.

بالنصب مرة، وبالجر مرة أخرى، وهو قول الشاعر «كعب الغنوي» وهو ليس من عقيل، وإنما من غني، وهم فرع من فروع قيس عيلان الكثيرة، وذلك ما قد يؤكد وقوع تحريف في رواية البيت، هذا البيت الشعري اليتيم هو:

فقلت أدعو أخرى وارفع الصوت دعوة — لعل أبي المغوار منك قريب

إن النحاة المتقدمين أمثال سيبويه والمبرد لم يرووا جر الاسم بعد لعل في مؤلفاتهم، ولم ينصوا على مجيئه عن العرب، كما وصفه الرماني بالشذوذ، أما ابن مالك وشراح ألفيته وهم نحاة متأخرون انقطع سماع اللغة وروايتها عن العرب في عهدهم وما قبله بكثير، فقد احتفلوا بهذا الاستعمال القليل والشاذ وجعلوه قاعدة معيارية ونتج عن ذلك أن لعل قد درست عندهم في مكانين مختلفين، أو بابين نحويين مختلفين هما:

1 ــ في باب إن وأخواتها عندما ينصب الاسم التالي لها.

2 ــ في باب حروف الجر عندما يجر الاسم بعدها.

وهكذا كلما مضى بنا الزمن قدماً نجد تضخماً في القاعدة المعيارية وتجزئة لها، وهي تجزئة كما قلنا ونقول مراراً: تعمل على نقض اطراد القاعدة، وعلى عدم استمرارها على وتيرة واحدة، كما تعمل على إيجاد جواز نحوي جديد لم يؤثر في الاستعمال الغالب والمطرد عند العرب، وإنما جاء في شواهد يتيمة، شاذة نادرة، أو لم يأت في الاستعمال بتاتاً وإنما قاسه النحاة قياساً.

ومثل لعل في هذه الحالة اسم الفاعل كما أشرنا قبل قليل، وأعتقد أن هذه الأمثلة كافية لكي يدرك القارىء أن القول باختلاف نوع العامل أو تعدد عمله الذي يؤديه، قد ساهم في تسويغ عدد من الجوازات الإعرابية، وجعلها مستساغة ومقبولة برغم أن بعض هذه الأساليب لا يرقى إلى مستوى الأساليب التي يصح القياس عليها والتقعيد لها، وإنما هي أساليب شاذة وردت أو جاءت في روايات يتيمة وشواهد مفردة رويت في الغالب بالوجهين: المطرد والشاذ.

إن نظرية العامل نظرية لينة وقد استطاع النحاة عن طريقها تسويغ عدد وافر من

الجوازات الإعرابية التي أيدها الاستعمال المؤيد بالشواهد المتضافرة أو الاستعمال القليل النادر، أو لم يؤيدها الاستعمال بتاتاً، ونحن في هذا المقام ندعو إلى هدم هذه النظرية وتقويض بنائها لما لعبته من دور في تشويه نحونا العربي وتزييفه، كما ندعو إلى تخليص نحونا المعياري من هذه الجوازات الإعرابية المتباينة والتي أرهقت كاهله، والاستفادة من الجوازات الإعرابية التي جاءت في الاستعمال ورويت عن العرب في دراسة اللهجات العربية، وفي دراسة ما شهدته اللغة العربية من تطور وتغير في بيئاتها المختلفة والمتعددة.

نظرية العامل نظرية زائفة، هذا ما ثبت لي على الأقل من خلال هذه الصفحات الماضية ومن غيرها، ومن الجرم في حق هذه اللغة وفي حق أجيالها أن نظل متمسكين بها كل هذا الزمن برغم عقمها وقلة جدواها وما جرته من وبال على نحونا العربي.

الفصل الثاني

الافتراض والقياس

أولاً : الإعراب على الموضع .
ثانياً : الإعراب على التوهم .
ثالثاً : القياس النظري .

قام النحو العربي على عدد من الأمور الفرضية التي بناها النحاة على الادعاء والتخيل والتوهم، وهي أمور فرضية لا وجود لها من خلال الواقع اللغوي المتمثل في الاستعمال، بل تخيل وجودها في الواقع العقل المجرد وحاول تطبيقها على عدد من الظواهر اللغوية التي يتيح فيها الاستعمال الوارد عن العرب ظهور أكثر من حركة إعرابية على كلمة معينة فيها، وغالباً ما يقترن الافتراض بمحاولة النحاة إيجاد تراكيب أصلية في اللغة وتراكيب أخرى متفرعة عنها، ومحاولة النحاة حمل هذه التراكيب الفرعية على الأصلية، أو مراعاة الأصل فيها كما يقولون مثلاً: المبتدأ والخبر في هذه الجملة تركيب أصلي أو أساسي عند النحاة: محمد قائم، فإذا دخلت عليه الأدوات الناسخة اعتبرت هذه التراكيب عند الحاجة إلى توجيه جواز إعرابي معين فرعية وغير أصلية، بمعنى أنه يجوز للنحاة اعتبار هذه الأدوات كأنها لم تدخل، وأن الأسلوب ما زال باقياً على استعماله الأصلي من مبتدأ وخبر، نقول مثلاً: إن زيداً منطلق، العاقل اللبيب، برفع هذه الصفات «العاقل اللبيب» ونصبها، فقال النحاة إن هذه الأوصاف قد نصبت لأنها أوصاف لاسم منصوب وهو زيد، وقالوا إن هذه الأوصاف قد رفعت لأنها أوصاف لمرفوع وهو زيد أيضاً، فإذا سألناهم وكيف رفع زيد في هذا المثال ونحن نراه منصوباً؟ قالوا: إن أصل هذا التركيب هو: زيد منطلق، ونحن عندما نراعي هذا الأصل فإننا نجد لفظة زيد مرفوعة بالابتداء، ولذا صح في الإعراب أن تكون هذه الأوصاف مرفوعة لأن موصوفها مرفوع في التركيب الأصلي قبل أن تدخل عليه «إن».

ومن أهم صور الافتراض والتوهم في النحو العربي هذان النوعان :

١ ــ الإعراب على الموضع أو المحل .

٢ ــ الإعراب على التوهم .

والنوع الأول هو الأكثر شيوعاً في النحو العربي ويصادفنا في عدد كثير من أمثلته الجوازية ، أما الأمر الثاني فهو أقل شيوعاً ولم يستخدمه النحاة في تسويغ الجوازات الإعرابية إلا في أمثلة قليلة :

أولاً : الإعراب على الموضع أو المحل

يفترض النحاة أن لبعض الأساليب الواردة في العربية أكثر من محل إعرابي ويصح تسويغ وجود أكثر من حركة إعرابية في الأسلوب بناء على هذا الافتراض ، الأسلوب المعين قد يكون له محلان إعرابيان عند النحاة :

1 ــ محل لفظي : وهو الحركة الإعرابية الظاهرة على آخر الكلمة ، والواردة في الاستعمال عن العرب .

2 ــ محل موضعي : وهو ما قد يفرضه الموضع من حركة إعرابية متوهمة ومفترضة من قبل النحاة .

وإليك بيان هذين الأمرين من خلال الأمثلة :

1 ــ عطف اسم منفي على خبر « ليس أو ما » المجرور بالباء الزائدة[1]

نقول في العربية : ليس زيد بقارىءٍ ولا كاتب .

ما زيد بقارىءٍ ولا كاتب .

فقال النحاة إن لفظة « كاتب » المنفية بلا والمعطوفة على خبر ليس وما المجرور بالباء الزائدة عندهم يجوز فيه وجهان إعرابيان ، أو صحة تناوب حركتين إعرابيتين عليه هما : الجر والنصب .

(1) الكتاب جـ1 ص66-67 ، شرح الرضي جـ2 ص 191 .

أما الجر وهو الوجه عندهم فهو بمراعاة الإعراب اللفظي لكلمة «بقارىء»، فهي في هذا الأسلوب مجرورة بالباء، وقد عطفت عليه لفظة «كاتب» بالجر أيضاً، وهنا لا إشكال فالتابع يتبع متبوعه في الحركة الإعرابية كما يتبعه في أحكام أخرى وأسلوب العطف من ضمن التوابع.

أما نصب لفظة «كاتب» فهو أمر مشكل ومحير، ولذا قال النحاة إن هذه اللفظة قد نصبت بمراعاة الإعراب الموضعي أو المحلي للفظة قارىء، فهي لفظة مجرورة بالباء هنا كما نرى حقيقة من خلال الأسلوب، ولكن هذا الجر طارىء وغير أصيل في خبر ليس وخبر ما، فالأصل في هذا الخبر أن يكون منصوباً لأن هاتين الأداتين ترفعان الاسم وتنصبان الخبر، والاسم والخبر أصلهما الابتداء: زيد قارىء، وقد نصبت لفظة كاتب هنا في الذهن أو العقل المجرد بمراعاة المحل الأصلي لخبر هاتين الأداتين عند النحاة، والجر في هذه الحالة غير معتبر لأنه طارئ وغير أصيل والباء زائدة وجودها وعدم وجودها سواء، فهي لا تؤثر في معنى الأسلوب كما يقول النحاة، وبناء على هذا الافتراض قد جاز النصب في لفظة «كاتب» أيضاً فهي معطوفة على اسم منصوب في الموضع أو المحل.

النحاة يفترضون أن الأصل والأساس في قولنا: ليس زيد بقارىء، هو ليس زيد قارئاً وكذلك ما، وعلى ذلك أو بمراعاة هذا الأصل في الذهن يجوز نصب لفظة «ولا كاتب» لأنها معطوفة على اسم منصوب الموضع أو المحل.

وكما يرى القارىء فهذا مجرد افتراض، الخبر بعد «ليس وما» في هذا التركيب مجرور بالباء، وليست زائدة وإنما جاءت في هذا التركيب لأداء غرض معين ودلالة محددة هي توكيد النفي وزيادة تثبيته في الذهن، أو في نفس السامع والمخاطب؛ نحن كما نؤكد في الإثبات نؤكد في النفي، فالقول بأن وجودها وعدم وجودها في الأسلوب سواء قول غير دقيق، لا يدل عليه هذا التركيب، ثم إن هذه الباء موجودة فعلاً في التركيب، فلماذا ندعي من غير ما دليل ولا سند من التركيب كأنها غير موجودة؟

هذا الافتراض كما نرى فرضه علينا النحاة ليسوغوا صحة النصب في هذا الاسم المنفي المعطوف على خبر ليس أو ما المجرور بالباء أصالة.

إن جواز النصب في هذا الأسلوب لم يبن على شواهد متضافرة، واستعمالات كثيرة دائرة على ألسنة العرب، وإنما بني على رواية يتيمة لشاهد شعري يتيم، وهي رواية غير مسلم بها، وإنما ردت ووصفت بالانتحال من قبل بعض النحاة وأهل اللغة.

روى سيبويه في كتابه:

معاوي إننا بشر فأسجح   فلسنا بالجبال ولا الحديدا[2]

بنصب لفظة «الحديد» المنفية والمعطوفة على خبر ليس المجرور بالباء.

فقالوا: إن هذا البيت قد جاء ضمن قصيدة للشاعر عقبة ــ أو عقيبة ــ بن الحارث الأسدي يخاطب معاوية، وقوافي هذه القصيدة كلها مجرورة، قال الشاعر:

معاوي إننا بشر فأسجح   فلسنا بالجبال ولا الحديد
أكلتم أرضنا فجردتموها   فهل من قائم أو من حصيد
ذروا خون الخلافة واستقيموا   وتأمير الأراذل والعبيد
أتطمع في الخلود إذا هلكنا   فليس لنا ولا لك من خلود
فهبنا أمة هلكت ضياعاً   يزيد أميرها وأبو يزيد

قال التدمري في شرح أبيات الجمل: وقد بان بهذه الأبيات أن الصواب رواية ولا الحديد بالجر، ولكن سيبويه رواه بالنصب فتبعه الزجاج[3].

وقد دافع الأنباري وغيره على صحة ما أنشده سيبويه قال: ومن زعم أن الرواية ولا الحديد بالخفض فقد أخطأ لأن البيت الذي بعده:

أديروها بني حرب عليكم   ولا ترموا بها الغرضا البعيدا

(2) الكتاب جـ1 ص67.

(3) شرح أبيات المغني جـ2 ص870.

والروي المخفوض لا يكون مع الروي المنصوب في قصيدة واحدة[4].

وعلى فرض صحة ما رواه سيبويه فإن هذا النصب قد جاء في أسلوب شعري، والشعر له ضرائره واستعمالاته الخاصة، ولم تتضافر الشواهد المروية عن العرب على كثرته واطراده في الاستعمال، هو استعمال نادر ألجأت الشاعر إليه ضرورة التوافق والاطراد في نغمة القوافي، هذا على فرض صحة ما أنشده سيبويه وهو فرض تعترض عليه الرواية المطردة التي لا شذوذ فيها، أو كما قال المبرد: القياس المطرد لا تعترض عليه الروايات الشاذة، فما بالك وهذه الرواية الشاذة مطعون في صحتها وصدق روايتها، وسيبويه غير معصوم عن الخطأ ولا عن تعمد الوقوع فيه.

هذه رواية كما نرى شاذة في الاستعمال ومطعون في صحتها، ومع ذلك جعلها النحاة قياساً وتكلفوا لها الوجوه حتى تكون سائغة في الاستعمال، وهي وجوه مبنية على الافتراض الذهني والادعاء الذي يقبله العقل المجرد، عندما يتناسى أن يبحث عن الأدلة، وأن يقيم البراهين الساطعة الدالة على اعتقاده.

النحاة بهذا القياس البعيد قد نقضوا اطراد القاعدة التي تحتم جَرَّ هذا الاسم المنفي المعطوف على خبر ليس، أو ما المجرور بالباء، وأرهقوا كاهل النحو العربي بهذا الجواز الإعرابي الذي لا سند له.

ويا ليت النحاة قد توقفوا عند هذه الرواية التي ذكرها سيبويه وحدها فلم يتعدوها إلى غيرها من الأساليب والتراكيب النحوية، ولكنهم وهم المولعون بالقياس حملوا ما النافية في مثل هذا التركيب على ليس، وقالوا بجواز جر ونصب ما عطف على خبرها المجرور للمشابهة بين ليس وما في التركيب وفي المعنى، إن جر الاسم المعطوف على خبر ما المجرور ثابت بالنقل عن العرب، أما جواز نصبه في هذه الحالة فقد قاسه النحاة قياساً، ولا عبرة إلا بالاستعمال.

ويا ليت النحاة أو بعضهم قد توقفوا عند هذا الحد أيضاً، ولكنهم ذهبوا إلى

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف جـ1 ص 333.

إجازة الرفع في الاسم المنفي المعطوف على خبر ليس أو ما المجرور، وقالوا: إن هذا الرفع جائز، لأن خبر ليس أو ما أصله الرفع، فهو في الأصل والأساس خبر لمبتدأ وهو مرفوع، زيد قارىء، هذا هو الأصل في التركيب قبل أن تدخل عليه ليس أو ما، وقبل أن يجر هذا الخبر بالباء الزائدة، فهو مرفوع، ولذا يجوز أن يعطف عليه بالرفع في هذا المثال: ليس زيد بقارىء ولا كاتب، بمراعاة الأصل الأول لهذا التركيب.

أقيسة متكلفة وبعيدة عن الواقع اللغوي ومبنية على الافتراض والتوهم، ونقول بعد: إن لغتنا العربية قد لقيت من العناية والاهتمام ما لم تلقه أية لغة أخرى في العالم.

وهكذا نرى أن هذا الافتراض المتكلف والمتوهم لم يقد النحاة إلى تسويغ نصب الاسم المعطوف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة في هذه الرواية الشاذة والمطعون في صحتها فحسب، وإنما قاد النحاة إلى كل هذه الأقيسة التي لا يسندها السماع والرواية عن العرب، واللغة إنما هي نقل وسماع مبني على الاستقراء التام، فإذا خرجت عن ذلك أصبحت أوهاماً وأباطيل. وهذا ما نراه قد صنعه النحاة القدامى بكل جدارة وشوهوا عن طريقه جمال لغتنا وصفاءها.

أمامنا هنا ستة تراكيب:

ليس زيد بقارىء ولا كاتبٍ، ما زيد بقارىء ولا كاتبٍ، بجر الاسم المعطوف.

ليس زيد بقارىء ولا كاتباً، ما زيد بقارىء ولا كاتباً، بنصبه.

ليس زيد بقارىء ولا كاتبٌ، ما زيد بقارىء ولا كاتبٌ، برفعه.

الأسلوبان الأولان هما المتواتران في الاستعمال، أما الأساليب الأربعة الأخيرة فهي مجازة في الاستعمال بناء على سماع شاذ ورواية مختلة وبناء على القياس المحض، وقد سوغت إجازتها بفروض وأوهام لا يقرها صاحب العقل الساذج، فهل يجب علينا أن نراعيها جميعاً، وأن نعمل على تثبيتها من خلال الاستعمال وتسويغها بهذه الفرضيات المتوهمة والقياسات البعيدة؟

اللغة ــ كما قلت ــ نقل مبني على استقراء تام، وما لم يتوفر فيه ذلك يجب

علينا رفضه، وإن ذهب إلى صحته إمام النحاة سيبويه، واتفق النحاة جميعاً على إجازته في الاستعمال.

2 ــ توابع المنادى المفرد[5]

المنادى المفرد حكمه في العربية الواردة في الاستعمال هو البناء على الضم نقول: يا زيدُ ببناء لفظة زيد على الضم، وقد افترض النحاة أن حرف النداء وأداته «يا» أو غيرها نائبة مناب فعل يعمل في المنادى المفرد النصب، وهو فعل لا يظهر له لفظ إلا عند التقدير وقد قدره النحاة بقولهم: أدعو أو أنادي.

وبناء على هذا الافتراض فإن المنادى المفرد يصبح له محلان إعرابيان عند النحاة:

1 ــ محل إعرابي ورد عن العرب واستفاض عنهم في الاستعمال واطرد، وهو بناء المنادى المفرد على الضم.

2 ــ محل إعرابي مبني على التخيل والتوهم ودعوى الإضمار والتقدير، وهو نصب المنادى المفرد موضعاً أو محلاً.

وقد بنى النحاة على ذلك أن هذا المنادى المفرد إذا نعت أو أكد أو عطف عليه عطف بيان أو نسق جاز في تابعه الرفع والنصب.

نقول مثلاً: يا زيد الطويل، يا تميم أجمعون، يا غلام بشر، يا زيد والحارث.

فيجوز في هذه التوابع: الطويل، أجمعون، بشر، الحارث، الرفع والنصب، وقد وجه النحاة رفع هذه الألفاظ بأنه على مراعاة لفظ المنادى الإعرابي فهو مرفوع لفظاً، والتابع يأخذ حكم متبوعه الإعرابي.

وقالوا: إن نصبها بمراعاة محل هذا المنادى المفرد الإعرابي أو موضعه، فهو

(5) الكتاب جـ2 ص 185.

منصوب محلاً بفعل مضمر تقديره : أدعو أو أنادي ، وقد نصبت هذه التوابع مراعاة لمحل المنادى المنصوب .

وقد فصلنا القول في هذا الأمر عند حديثنا عن أنواع الجوازات في الباب الأول ، وبينا هناك كثرة جوازات هذا الباب ، وما ثار من خلافات بين النحاة حول بعض أساليبه ، وأن هذه الجوازات الإعرابية قد وجهت من قبل النحاة بالاعتماد على أن المنادى له محلان إعرابيان : لفظي وموضعي .

إن الأمثلة على هذا الافتراض كثيرة ، وقد استطاع النحاة من خلال الاتكاء والاعتماد عليه تسويغ عدد من الجوازات الإعرابية والعمل على اطرادها في القياس وإدخالها ضمن القاعدة المعيارية .

ثانياً : الإعراب على التوهم

جزء آخر من فلسفة النحاة القائمة على الافتراض والادعاء الزائف ، وهو مبني على تخيل وجود شيء في الذهن غير موجود حقيقة وأصالة في التركيب ، وهذا التخيل قائم على وجود هذا الشيء في أسلوب آخر .

مثلاً قال الشاعر :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

رواه النحاة في بعض رواياتهم بجر لفظة « ولا ناعب » المعطوفة على خبر ليس المنصوب ، فقال النحاة توجيهاً لهذا الجر : إن الباء الزائدة لما كانت تستخدم كثيراً في خبر ليس ، فإن الشاعر قد توهم دخولها في خبر ليس ، ولذا عطف عليه لفظة « ولا ناعب » المنفية بالجر ، أي إن الشاعر قد توهم أنه قال : ليسوا بمصلحين بدل مصلحين دون الباء ، وقد دل على هذا التوهم جره للمعطوف على المنصوب أصالة في التركيب[6] .

---

(6) لمزيد من الأمثلة انظر النحو الوافي جـ1 ص609 ، جـ3 ص 124 .

أساليب اللغة كما نرى تخضع لتصورات النحاة وأوهامهم ولا تخضع تصورات النحاة للغة.

الباء عندما توجد في خبر ليس يقول النحاة: إنها زائدة، وجودها وعدم وجودها سواء، وعندما لا توجد في خبر ليس يقولون إنها موجودة ومقدرة الوجود، فهل هناك تناقض بعد هذا التناقض؟ وألا يدل ذلك بوضوح تام على أن اللغة العربية قد خضعت لمنطق النحاة، بينما لم تستطع أن تفرض منطقها الخاص على النحاة؟.

استعمالات نادرة وشاذة يتكلف لها النحاة المستحيل حتى يسوغوا لنا مجيئها على هذه الصورة أو تلك، بينما لا يضير اللغة في شيء لو أخرجنا منها هذه الأساليب، والتي لو عرضناها على المقياس السليم والمطرد في الاستعمال لما كان في حكمنا عليها بالغلط واللحن أي خطأ أو خروج عن المستوى الصوابي المعياري الملتزم.

نكرر أن اللغة نقل يؤثر باستقراء كامل، وأن القاعدة المعيارية تسوّغ عدم وجود ما يشذ عنها، وينقض اطرادها واستمرارها على وتيرة واحدة.

1 ــ العطف على المستثنى المجرور بغير[7]

غير: من الأدوات التي تستخدم في الاستثناء، والمستثنى بعدها دائماً مجرور بإضافته إليها، وهي من حيث الإعراب تأخذ حكم الاسم الواقع بعد «إلا» في الاستثناء، نقول: قام القوم غيرَ زيد، بنصبها، ما قام القوم غيرَ زيد برفعها ونصبها، وكذلك في الاستثناء المنقطع، ما قام غيرُ زيد برفعها، أو ما رأيت غيرَ زيد بنصبها، ما مررت بغيرِ زيد في الاستثناء المفرغ، وهذه الأحكام الإعرابية الواجبة لـ «غير» هي حكم الاسم المستثنى الذي يستحقه بعد «إلا» في أسلوب الاستثناء بمختلف تراكيبه.

وقد يأتي بعد الاسم المستثنى بغير اسم آخر معطوف عليه بالواو في مثل قولنا: ما قام القوم غير زيد وعمرو.

(7) الكتاب جـ2 ص344، شرح الأشموني جـ2 ص442، النحو الوافي جـ2 ص348.

وقد أجاز النحاة في الاسم المعطوف على المستثنى بغير أن يجر وأن يرفع، أما الجر فقد وجهوه بالعطف على المستثنى المجرور بغير.

وأما الرفع فقد تخيلوا وتوهموا أن أداة الاستثناء إلا قد قامت في هذا المثال مقام غير وأخذت مكانها، وأنها في معناها؛ فكأننا قد قلنا: ما قام القوم إلا زيد، فلفظة زيد بناء على هذا التوهم قد أصبحت مرفوعة بدل جرها، فإذا أتينا باسم وعطفناه على المستثنى المجرور بغير ورفعناه، فإن رفعه في هذه الحالة مبني على توهم رفع هذا المستثنى المجرور بإحلال إلا مكان غير، فكأننا قلنا: ما قام القوم إلا زيد وعمرو، وبذلك يسوغ رفع هذا المعطوف على المستثنى المجرور بغير.

هذا ما قاله النحاة تسويغاً للرفع في مثل هذا الأسلوب، وهو توهم قديم ولد مع بدايات النحو العربي، فقد نسبه سيبويه في كتابه إلى يونس بن حبيب والخليل بن أحمد، وارتضى الأخذ به؛ فهما قد أجازا الرفع في هذا المثال: ما أتاني غير زيد وعمرو، بناء على توهم أن: غير زيد، في موضع: إلا زيد وفي معناه فحملا رفعه على الموضع المتوهم.

وقد تضخم هذا الجواز عند النحاة اللاحقين فأجازوا النصب أيضاً في الاسم المعطوف على المستثنى المجرور بغير: ما قام القوم غير زيد وعمراً، وذلك بناء على التوهم السابق والقياس عليه، ففي هذا المثال إذا وضعنا إلا موضع غير جاز في المستثنى النصب والرفع: ما قام القوم إلا زيد وإلا زيداً، الرفع على الاتباع والنصب على أصل الاستثناء، وهذا ما يجوز توهماً في الاسم المستثنى بغير وعلى ذلك إذا قلنا: ما قام القوم غير زيد وعمرو جاز في لفظة عمرو الأوجه الإعرابية الثلاثة: الجر على اللفظ، والنصب والرفع على الموضع بتوهم قيام إلا مقام غير.

إن جر الاسم المستثنى بعد غير و ما عطف عليه، هو ما جرى عليه الاستعمال الثابت بالنقل والرواية عن العرب، أما رفع هذا التابع أو نصبه، فهما أمران قد افترضهما النحاة من خلال التوهم وادعاء أن «إلا» قد نابت في اللفظ مناب «غير» ولا سند لهما من الاستعمال بدليل صناعة الخليل ويونس لهذا المثال: ما أتاني

غير زيد وعمرو بالرفع، لكي يشرحا لنا هذا التوهم وكيفية مجيئه، وحتى وإن توفر له الاستعمال فهو استعمال لا يرقى إلى درجة الاستعمالات الصحيحة التي يقاس عليها ويقعد لها فضلاً عن أن التكلف والإدعاء قرينان لهذا التسويغ المبني على التوهم، واللغة لا تبنى على التوهم والافتراض، وإنما على الاستعمال الموثق المستخدم على ألسنة أهل اللغة، وهذا الاستخدام يوصف من خلال ما يحويه من خصائص ومزايا ذاتية، لا أن ندعي أن مجيئه على هذه الصورة قد تم بناء على التوهم.

أي عقل يقبل هذا المنطق المعوج، وهذه التخريجات الزائفة، والتأويلات الشوهاء العجيبة والغريبة، وأية لغة لاقت من الضيم ومن العبث ما لاقت لغتنا العربية؟

نحن عندما نقول: إن اللغة العربية لم تدرس دراسة علمية جادة بعد، لا ننطلق من فراغ، وإنما من خلال ما وجدناه مسطوراً في المؤلفات النحوية القديمة والحديثة على حد سواء من خرافات وأساطير وتصورات شوهاء، تحاول بالمنطق المجرد الأخرق أن تعيق لغتنا عن النمو وأن تحرمها من الحياة.

ثالثاً: القياس النظري

ركن أصيل من أركان النحو العربي وقد وجد مع بداياته المبكرة على يدي عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي، وشغف به النحاة بعده حتى عد القياس عند أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني أهم من الرواية والنقل والسماع، وحتى قال ابن الأنباري إن إنكار القياس في النحو لا يتحقق.

والقياس ــ كما عرّفه النحاة ــ هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، والقياس يجب أن تخضع له الأمثلة كلها بالرضى أو بالقسر والإكراه، أي الأمثلة التي تندرج تحت هذا القياس.

القياس مثلاً يقول عند النحاة: حق الحرف المشترك بين الأفعال والأسماء الإهمال وعدم الإعمال، وحق الحرف المختص بقسم معين من هذين القسمين أن يعمل وألا يهمل.

وقد وجد في الاستعمال ما يخرج عن هذا القياس في كلا شقيه، لذا لجأ النحاة إلى التأويل حتى يرد ما خرج عن القياس إلى حظيرته العامة.

مثلاً: لا و ما و إنْ حروف غير مختصة، ومع ذلك فهي عاملة عند النحاة، وأيضاً هاء التنبيه وأل المعرّفة مختصان بالدخول على الأسماء، وقد والسين وسوف و أحرف المضارعة مختصة بالدخول على الأفعال، وهي جميعاً غير عاملة فقال النحاة مؤولين لما خرج عن القياس العام:

1 ـ إنّ: ما و لا و إنْ، قد أعملت مع عدم اختصاصها لعارض، هذا العارض يتمثل في حملها على ليس في العمل.

2 ـ وإنّ هذه الحروف المختصة بقبيل معين قد أهملت ولم تعمل لأنها صارت بمنزلة الجزء مما دخلت عليه، وجزء الشيء لا يعمل فيه.

القياس عملية لغوية يقوم بها المتكلم دون شعور أحياناً، ولكنه قياس لغوي بسيط لا تأويل فيه ولا منطق، يجري مع اللغة وقوانينها.

أما القياس النحوي الذي قام على أيدي النحاة فهو غالباً ما يبتعد عن القياس اللغوي المعترف به، وسنرى من خلال هذه الصفحات القليلة بُعْـدَ هذا القياس عن الواقع اللغوي وصلته الشديدة والوثيقة بالافتراض والتوهم، إذ نجد النحاة يجيزون أساليب معينة في الاستخدام لم يرد بها السماع عن العرب، وإنما هي مقاسة على ظواهر لغوية أخرى موجودة في الاستعمال، ونحن هنا بطبيعة الحال سنقتصر على القياس الذي ينتج عنه ظهور أكثر من حركة إعرابية على آخر كلمة معينة في أسلوب متحد الصياغة والمعنى:

1 ـ ما عدا، وعدا [(8)]

عدا: أداة استخدمت في الإستثناء بعد أن تنوسيت دلالتها على الفعلية،

---

(8) الكتاب جـ348-349، المقتضب جـ4 ص427، معاني الحروف ص106، المغني جـ1 ص134، شرح الرضي جـ2 ص90، شرح المفصل جـ8 ص49.

وجدت على هذه الصورة؛ وهي قد تكون مقترنة بما أو غير مقترنة بها نقول مثلاً:

قام القوم ما عـدا زيداً.

قام القوم عـــدا زيداً.

والاستعمال الوارد عن العرب والمروي في كتاب سيبويه، لم يأت إلا بنصب الاسم المستثنى بعد عدا، مقترنة بما أو خالية من الاقتران بها، إلا أن بعض النحاة احتكاماً منه إلى القياس المجرد أجاز أن يجر الاسم المستثنى بعد ما عدا، وهو أبو عمر الجرمي تلميذ الأخفش الأوسط، وقارىء كتاب سيبويه على يديه، كما أجاز الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه وأول ناشر لكتابه وشارح له أن يجر الاسم المستثنى بعد «عدا» احتكاماً إلى القياس أيضاً.

والرأي الأول مبني على جعل ما زائدة، وكأنها لم تكن في اللفظ، وجر الاسم المستثنى بـ عـدا.

كما أن الرأي الثاني: مبني على جعل عدا حرف جر مثل «حاشا»، والرأيان كما نرى متقاربان، ويبدو واضحاً تأثير رأي الأخفش في رأي الجرمي.

ومثل ما عدا في هذا الجواز الإعرابي: ما خلا، فالاستعمال المطرد في العربية هو نصبُ الاسم المستثنى بعدها، ولكن الكسائي والفارسي وتلميذيه ابن جني والربعي احتكاماً إلى منطق القياس المجرد قد أجازوا جر الاسم المستثنى بعدها أيضاً، على جعل ما زائدة في اللفظ وجر خلا لما بعدها، وتأثير هذا الرأي يبدو واضحاً في رأي أبي عمر الجرمي السابق، إن صحت وثبتت نسبته إلى الكسائي.

إن هذا الجواز الإعرابي في صوره الثلاثة مبني على القياس المجرد وحده، ولم يبن على السماع المطرد أو القليل الوارد على ألسنة العرب أهل اللغة.

«حاشا» غالباً ما يجر الاسم المستثنى بعدها، وكذلك «خلا» في استعمال قليل وارد عن العرب، هذا هو المنقول عن العرب، وما عدا و عـدا وما خلا لا يجر الاسم المستثنى بعدهما في الاستعمال لذا قيست على حاشا فجرت ما بعدها، وهذا

هو غير المنقول عن العرب، وهذا الجر لا لبس فيه بالنسبة لعدا، ولكنه مشكل بالنسبة لـ «ما عدا» ولـ «ما خلا» لاقترانهما بما التي تقربهما من الأفعال عند النحاة، ولكن هذا الإشكال سرعان ما ينحل، ويصبح أثراً بلا عين عن طريق جعل ما زائدة في اللفظ.

والمنقول عن العرب وغير المنقول متشابهان في المعنى كما نلحظ بوضوح، فهما يدلان على الاستثناء وبنيتهما اللفظية واحدة.

وبذلك تحقق ما حد به القياس عند النحاة في هذه الأقيسة الثلاثة، ففيها قد تم قياس غير المنقول على المنقول، لتشابهما في المعنى ثم نزيد اللفظ أيضاً، أو البنية التي جاءت عليها هذه الألفاظ جميعاً.

القياس اللغوي يكون مقبولاً عندما يعمل على إثراء اللغة وتنميتها، كما في الاشتقاق وطرق الصياغة والتوليد المختلفة التي نعرفها في العربية، ويكون مقبولاً كذلك عندما يقاس ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنها بشرط تطابق المقيس والمقيس عليه تطابقاً تاماً في التركيب والمعنى دون الاعتماد على دعوى المشابهة وحدها، سواء أكانت هذه المشابهة معنوية أم لفظية أم في المعنى واللفظ معاً.

العرب قالت مثلاً: قام القوم ما عدا زيداً وعدا زيداً، ونحن يحق لنا أن نقول بناء على هذا الشاهد وقياساً عليه: قام الطلبة بأداء واجباتهم ما عدا طالبين أو عدا طالبين، وهذا القياس هو ما عبر عنه الزجاجي بالعلة التعليمية «فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب؛ عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل، وما أشبه ذلك، وهذا كثير جداً، وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم»[9].

أما أن نقيس الجر بما عدا و عـدا، وما خلا على الجر بحاشا بدعوى المشابهة في

(9) الإيضاح في علل النحو، ص64، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس — بيروت، ط4، 1402 هـ، 1982 م.

المعنى، فذلك ما لا تقره طبيعة اللغة، لأن اللغة نقل يتوقف عنده ولا يتجاوز، وهذه القياسات لم تعمل على إثراء لغتنا وإنما عملت على نقض أحكامها المطردة وقواعدها المستمرة على وتيرة واحدة في الاستعمال وعلى تفريعها وتجزئتها إلى أجزاء عديدة متناقضة أثقلت كاهل النحو العربي.

القاعدة المطردة تنص على نصب الاسم المستثنى بعد هذه الأدوات ماعدا عدا ما خلا.

والقاعدة الفرعية التي أوجدها القياس وسوغ استعمالها تنص على جواز جر المستثنى بعد هذه الأدوات أيضاً.

إن هذا النوع من القياس لا يعد تزييفاً للغة وتحكماً من قبل النحاة في الاستعمال المطرد على ألسنة الناس فحسب، وإنما يشارك في بلبلة القاعدة وتفريعها وذلك ما يتحاشاه كل مقعّد للغة ومقنن لأحكامها ما وسعه الجهد، فإذا كان وجود الشاذ هو ما يسوّغ وجود القاعدة، فمن الواجب وقد وجدت القاعدة ألا يلتفت إلى الشاذ والنادر، ومن باب أولى القياس الذي لا سند له من السماع، ولا حظ له من الرواية عن العرب.

الغريب والباعث على الدهشة والحيرة أن النحاة يرفضون كثيراً من الأساليب الموثقة التي تواتر استعمالها عن العرب، وجاءت في القراءات القرآنية بدعوى مخالفتها للقاعدة المعيارية وأنها تعمل على تجزئتها وتشقيقها، وكذلك لجأ النحاة إلى تأويل كل آية وردت في النص القرآني الكريم مخالفة لقواعدهم، وتأويلها من أجل أن تكتسب الصحة والسلامة وتصبح جارية وفق ما تقتضيه القاعدة المعيارية التي وضعها النحاة، ومن جانب آخر نجد النحاة يفرضون على اللغة ومستعمليها عدداً من الاستعمالات القياسية التي لم ترد البتة عن العرب، كما يعمدون إلى الأساليب الشاذة والنادرة في الاستعمال والمبنية على رواية يتيمة لشاهد شعري فيحاولون ما وسعهم الجهد أن يجعلوها مطردة في الاستعمال، وهذا بالتأكيد ما ينقض اطراد القاعدة ويعمل على تجزئتها وهو الأمر الذي رفضوا وأولوا من أجله كثيراً من الاستعمالات الموثقة.

أمور متناقضة لا يحتاج تناقضها وتصادمها إلى دليل تبعث على الاستغراب، ولكن إذا علمنا أن النحو قد أصبح صناعة على أيدي النحاة، ربما لم تدهشنا هذه الأمور المتناقضة، غير أنها تفرض علينا حتماً أن نعيد صياغة نحونا من جديد، صياغة لا صناعة فيها ولا افتراض ولا قياس.

2 ـــ تابع الاسم المستثنى المجرور بسوى وغير في الاستثناء التام[10]

المستثنى بسوى وغير حكمه الإعرابي الجر دائماً في لغة العرب بإضافته إليهما، وقد يأتي بعد هذا المستثنى المجرور تابع معطوف عليه، والاستثناء تام وموجب، مثل:

قام القوم سوى زيد وعمرو.

قام القوم غير زيد وعمرو.

فيجوز في هذا التابع عند النحاة الجر بمراعاة لفظ المعطوف عليه المجرور في هذه الأمثلة، وهذا هو الاستعمال المطرد والغالب.

ويجوز أيضاً عند النحاة النصب وذلك بناء على التوهم، فقد تخيل النحاة أن «إلا» قد قامت مقام سوى وغير في هذين المثالين، و «إلا» في الاستثناء التام الموجب يجب نصب الاسم المستثنى بعدها، فبناء على هذا الافتراض تكون لفظة زيد منصوبة الموضع، ولذا يجوز العطف عليها بالنصب.

وهذا التوهم ـــ كما أوضحنا ـــ قديم الوجود في النحو العربي أرسى مبدأه الخليل ابن أحمد ويونس بن حبيب في المستثنى بغير، عندما يكون الاستثناء تاماً وغير موجب، كما رأينا في الصفحات الماضية، وقد تلقف النحاة اللاحقون هذا التوهم وكأنهم عثروا على بيضة الديك، فقاسوا عليه صحة نصب الاسم المعطوف على المستثنى المجرور بغير في هذا المقام وسوى أيضاً، مع أن الخليل ويونس لم يشيرا إلى ذلك.

وهكذا عن طريق القياس على هذا الإعراب الوهمي أضيف إلى نحونا العربي

---

(10) شرح الأشموني جـ2 ص 442، النحو الوافي جـ2 ص 347-348.

جواز إعرابي جديد، ونلحظ أنه بمرور الزمن تزداد هذه الجوازات الإعرابية تضخماً في نحونا العربي.

3 ـــ اجتماع العلم واللقب[11]

الإنسان عادة ما يعرف باسم يدل عليه ويشتهر به، وقد يكون هذا الاسم مفرداً مثل محمد أو مضافاً مثل أبي بكر وعبد الله، وقد يكون له لقب يشتهر به مفرداً مثل قفة وكرز أو مضافاً مثل زين العابدين، فإذا اجتمع الاسم واللقب معاً في تركيب لغوي، فما حكم اللقب في هذه الحالة؟

الاستعمال الوارد عن العرب جعل هذا الحكم في قاعدتين معياريتين هما:

3 ـــ 1 ـــ اجتماع الاسم واللقب مفردين

مثل: هذا سعيد كرز، رأيت سعيد كرز، سلمت على سعيد كرز.

في هذه الحالة يضاف اللقب إلى الاسم، وهذا هو القانون المعياري المأخوذ من استقراء كلام العرب.

وقد أجاز أهل الكوفة اتباع اللقب للاسم في الحكم الإعرابي، فيرفع اللقب في المثال الأول، وينصب في الثاني، ويجر في الثالث.

وقد تلقف النحاة المتأخرون ما أجازه الكوفيون من اتباع اللقب للاسم في الإعراب فأجازوا القطع أيضاً في اللقب إضافة إلى جواز اتباعه الذي ربما بناه أهل الكوفة على سماع شاذ ونادر.

فالمثال الأول يجوز فيه بناء على هذه الإجازة الأخيرة ثلاثة أوجه إعرابية:

1 ـــ الجر على الإضافة، وهو ما ورد عن العرب.

2 ـــ الرفع على الاتباع.

---

(11) شرح الرضي على الكافية جـ3 ص265، شرح ابن عقيل ص60-61، شرح الأشموني جـ1 ص134، الكتاب جـ3 ص294-295، المقتضب جـ4 ص16.

3 ـــ النصب على القطع، والقطع يستدعي في هذه الحالة إضمار فعل مقدر يعمل النصب في اللقب، يقدره النحاة من مادة المدح أو الذم بحسب دلالة الأسلوب.

والمثال الثاني يجوز فيه أيضاً:

1 ـــ الجر على الإضافة.

2 ـــ النصب على الاتباع.

3 ـــ الرفع على القطع، وإضمار عامل يعمل فيه الرفع تقديره: هو كرز.

والمثال الثالث يجوز فيه أيضاً:

1 ـــ الجر على الإضافة، أو على الاتباع وهو أمر قياسي يستدعي تنوين لفظة سعيد.

2 ـــ الرفع على القطع أي: هو كرز.

3 ـــ النصب على القطع أيضاً: أي: أمدح وأذم كرزاً.

والزجاج تلميذ المبرد من المتابعين لرأي الكوفة، ولكنه يقول صراحة: إن هذه الإجازة مبنية على القياس وحده، قال «فهذا كلام العرب ـــ أي إضافة اللقب إلى الاسم ـــ ويجوز أن تجعل اللقب بدلاً من الاسم فتقول: هذا سعيد قفةُ يا هذا، وهذا قياس وليس من كلام العرب، إنما تقول العرب: هذا قيسُ قفةَ وسعيدُ كرزٍ»[12].

3 ـــ 2 ـــ اجتماع الاسم واللقب مضافين، أو أحدهما مضاف والآخر مفرد

الاستعمال الوارد عن العرب في هذه الحالة: اتباع اللقب للاسم في حركته الإعرابية، نقول: هذا أبو بكر زينُ العابدين، برفع اللقب على الاتباع.

وقابلت محمداً زينَ العابدين، بنصب اللقب.

وسلمت على أبي بكر الصديقِ، بجر اللقب.

---

(12) ما ينصرف وما لا ينصرف ص 101.

وقد أجاز النحاة اللاحقون لسيبويه والمبرد وشراح الألفية بخاصة في هذه الحالة اتباع اللقب للاسم في الإعراب، وأجازوا قطعه عنه أيضاً بناء على القياس.

إن هذا الأسلوب له ثلاث صور أو تراكيب في العربية، كما أوضحنا لا تعقيد فيها من ناحية الاستعمال إذا التزمنا بالسماع الوارد فيها عن العرب وحده، ولكنها على أيدي النحاة المتأخرين قد تضخمت بصورة غير طبيعية عن طريق القياس حتى غدا إحكام القاعدة المعيارية المتشعبة الفروع في هذا التركيب أمراً مرهقاً للذهن المتعلم للغة، ويتطلب منه أن يقضي زمناً غير يسير في محاولة فهم هذه القاعدة وتطبيقها من خلال الإستعمال.

القطع والاتباع كما يعلم قارىء النحو العربي لم يأتيا إلا في النعت وفي البدل، وفي تراكيب معينة منهما، والقطع ليس بالقاعدة المعيارية في هذه الحالة أيضاً، وإنما هو أمر جائز والأفضل هو الاتباع، وقد حاول النحاة توسيع دائرة القطع والاتباع في النحو العربي، فقاسوا عليه هذا الأسلوب في كلا وجهيه احتكاماً إلى المنطق، وإلى الذهن الرياضي الذي يعمل على توليد الصور وتفريعها لأدنى ملابسة وشبه.

القطع لم يأت إلا في النعت وفي البدل، فقاس النحاة المتأخرون جواز مجيئه فيهما على جوازه في الاسم واللقب عندما يجتمعان، وهما مفردان أو مضافان، أو أحدهما مضاف والآخر مفرد.

والأمثلة على أقيسة النحاة الداخلة ضمن هذا النوع من القياس أمثلة عديدة، بعضها اجتهاد فردي لم يكتب له الذيوع والانتشار، وبعضها الآخر وإن كان في مبدئه اجتهاد فردي قد كتب له الانتشار، والأخذ به في المؤلفات النحوية المعيارية، وأصبح من المحتم علينا دراسته وإدخاله ضمن صلب قاعدتنا المعيارية.

وهذا النوع من القياس — كما قلنا — لا يثري اللغة ولا يعمل على تنميتها، وهو مقياس غير سليم من الوجهة اللغوية لأنه يتوهم شيئاً ويتخيله، ثم يحاول فرضه على أهل اللغة وجعله قياساً مطرداً في كلامهم من خلال مسوغات غير مستقيمة، وهي قياسات

ترهق كاهل اللغة بمزيد من الجوازات الإعرابية التي تنقض اطراد القاعدة المعيارية وتجعلها قاعدة ذات أجزاء.

اللغة أداة للتفاهم، وهي بهذا الشكل الذي نلحظه لن تكون أداة للتفاهم والتواصل بين أجيال العربية.

الفصل الثالث

التأويل والتقدير

أولاً : إعراب قبل وبعد وبناؤهما .
ثانياً : إلغاء الظرف واستقراره .

التأويل من أهم الأسس التي اعتمدها النحاة في دراسة النحو العربي، وعادة ما يتبع التأويل دعوى الحذف، والإضمار، والتقدير، وهي من أهم المظاهر الناتجة عنه، والتأويل يفترض أن الأسلوب المعين قد جاء بعكس ما تقتضيه القاعدة المعيارية، لذلك يحتاج إلى صرف له عن ظاهره بالتأويل حتى يوافق قوانين النحاة ويستقيم مع قواعدهم، وهو منهج غير حميد لأنه يقلب الحقائق رأساً على عقب، فالاهتمام بالمثال أو الشاهد فيه ليس من أجل بيان خواص هذا الأسلوب والوصول إلى القاعدة المعيارية المقننة عن طريقه، وإنما لتأويل ما أشكل على القاعدة حتى يستقيم معها، وهذا الصنيع يعني فرض القاعدة على الشاهد والمثال، فما استقام منها مع القاعدة قُبل، وما خالفها يؤول حتى يرجع إلى حظيرتها.

والتأويل كالعامل والقياس والعلة من المبادىء التي سادت نحونا العربي مبكراً، وفرضت عليه متابعتها حتى هذه اللحظة والانقياد لها. وكتاب سيبويه مليء بالتأويلات التي تتناول النصوص اللغوية المخالفة للقاعدة المعيارية.

وهذه الأسس والمبادىء تقطع جميعاً أن نحونا العربي لم يكن في نشأته بعيداً عن مؤثرات المنطق والتفكير الفلسفي، وإنما متأثر بها إلى حد بعيد وبعيد جداً.

وقد استخدم النحاة التأويل من أجل تسويغ عدد من الجوازات الإعرابية في نحونا العربي، وهي تأويلات متكلفة لا سند لها من الواقع اللغوي.

أولاً : إعراب قبل وبعد وبناؤهما [1]

قبل وبعد من الظروف المتنوعة التراكيب والأساليب في اللغة العربية، فهما يأتيان على صورتين أو تركيبين :

1 ـــ أن يكونا مضافين إلى اسم ظاهر أو مضمر، مسبوقين بمن أو غير مسبوقين بها.

2 ـــ أن يكونا مفردين غير مضافين، مسبوقين بمن أو غير مسبوقين بها.

وقد تنوع حكمهما الإعرابي من خلال الاستعمال الذي جاء في القرآن الكريم تبعاً لتنوع التركيب أو تنوع حالات هاتين الأداتين من خلال التركيب، وهذا التنوع الإعرابي يمكن إجماله فيما يلي :

1 ـــ بناء هذين الظرفين على الضم إذا لم يضافا، واقتران مِنْ بهما في هذه الحالة وعدم اقترانها سواء.

2 ـــ بناء هذين الظرفين على الفتح إذا كانا مضافين وغير مسبوقين بمن.

3 ـــ يجران بالكسرة إذا كانا مضافين ومسبوقين بمن.

إن التنويع هنا في القاعدة قد فرضته طبيعة التراكيب التي تأتي ضمنها قبل أو بعد، وهو تنويع لا يسبب اضطراباً في القاعدة المطردة أو ينقض اطرادها، وإنما يخص كل تركيب بوصف الأسلوب المعين والمحدد الذي تقع فيه كلاً من قبل وبعد، وهو لا يعتبر تفريعاً في القاعدة وتجزئة لها لأن التفريع إنما يكون في القاعدة الخاصة بتركيب معين ويحدث اضطراباً في اطرادها.

هذا هو الاستعمال الغالب الوارد عن العرب في القرآن الكريم، وهذه هي القاعدة الطبيعية التي تصف هذا الاستعمال، وإذا قارنا ذلك بما فعله النحاة من خلال نظرتهم إلى هذه التراكيب وإلى تغير إعراب قبل وبعد من حركة إعرابية إلى

(1) معاني القرآن جـ2 ص 319-321، المقتضب جـ3 ص 174-175، شرح ابن عقيل ص 296-297، أوضح المسالك جـ3 ص 154-160.

أخرى فسنجد الفرق هائلاً، وسنجابه بحديث مختلف مختلق في أكثره مبني على التأويل ودعوى الحذف وإرادة التقدير وعدم إرادته.

1 ــ قسم النحاة قبل وبعد إلى قسمين

ــ إعراب قبل وبعد

ــ بناء قبل وبعد

وجعلوا ــ ثانياً ــ لإعراب قبل وبعد ثلاث صور، ولبنائها صورة واحدة:

1 ــ 1 ــ إعراب قبل وبعد

تعرب في ثلاث حالات:

أ ــ تعرب إذا كانت مضافة لفظاً، مثل: جئتك بعد الظهر، وقبل العصر، أو جئتك من قبل الظهر ومن بعد العصر.

ب ــ وتعرب أيضاً إذا أضيفت وحذف ما أضيفت إليه في اللفظ، ولكن هذا اللفظ منوي الثبوت، وفي هذه الحالة تبقى على إعرابها، ولا تنون كما لو كان المضاف إليه موجوداً.

تقول: جئتك من قبلِ، وقرىء قوله تعالى ﴿لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ﴾[2]، بجر الظرفين من غير تنوين.

جـ ــ تعرب إذا حذف ما أضيفت إليه ولم ينو لفظه، فهي مقطوعة عن الإضافة لفظاً ومعنى، وفي هذه الحالة تنون ولكن الإعراب لا يزول عنها.

قرىء قوله تعالى ﴿لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ﴾ بجر الظرفين منونين.

ويقول النحاة إنهما في هذا الوجه يدلان على التنكير لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ولذلك نونا، أما في الوجهين السابقين فهما معرفتان للإضافة.

---

(2) سورة الروم الآية 4.

هذا ما قاله النحاة حول إعراب هذين الظرفين وقد لعب الحذف وتقدير هذا المحذوف، أو عدم تقديره دوراً في توجيه هذه الحالات المختلفة من الإعراب الخاصة بقبل وبعد، والحذف أمر عقلي سوغ تقدير وجوده مجيء هذه الظروف معربة دون تنوين، مع وجود اسم ظاهر مضافة إليه في التركيب، وسوغ عدم تقدير وجوده مجيء هذه الظروف معربة منونة.

الظروف الزمانية والمكانية عادة ما تكون مبهمة وتحتاج إلى ضميمة توضحها وتحدد المراد منها، وهذه الضميمة قد تكون مذكورة في الأسلوب، وقد لا تذكر فيه لأن سياق التركيب كله يفصح عن هذه الضميمة، وبالتالي لا حاجة إلى ذكرها في اللفظ، ومن يقرأ الآيات التي ورد فيها هذان الظرفان في القرآن الكريم يدرك مدى جمال اللغة وعذوبتها.

وأنا لا أفهم كيف يكون اللفظ محذوفاً في اللفظ والمعنى معاً، فإذا كان المعنى مفهوماً من غير هذا المحذوف، فكيف نقول: إن هناك لفظاً محذوفاً: وهو محذوف في اللفظ والمعنى معاً، إن ما دعا النحاة إلى هذا القول الغريب هو تنوين هذه الألفاظ حال قطعها عن الإضافة، وأنا لا أشك أن الأسلوب في هذه الحالة أيضاً يفصح عن ضميمة تكشف الإبهام والعموم المحيط بهذين الظرفين، ولكنه استغنى عنه لأن سياق التركيب كله يدل عليه كما في القراءة التي جاءت بتنوين قبل وبعد.

والأهم من كل ذلك أن هذين الاستخدامين الأخيرين، لم يتوفر لهما السماع الموثق والمتواتر عن العرب، وإنما جاءا في أبيات شعرية رويت عنهم، وفي قراءات قليلة لم ترو عن قراء مشهورين، وعلى فرض صحة مجيئها عن العرب فإن هذه التسويغات التي يقدمها لنا النحاة لجعل هذين الأسلوبين مقبولين تسويغات منطقية لا صلة لها بالواقع اللغوي، ولا تكشف خصائص الأسلوب ولا توضح لنا مزاياه وما يحمله من معاني ودلالات، وإنما تحاول أن تقسره على اتباع القاعدة والاطراد معها، بدعوى أن هناك حذفاً في الأسلوب، نعمد إلى تقدير وجوده مرة ونعمد إلى عدم تقدير وجوده مرة أخرى، وكفاك بهذا تمحلاً.

1 ــ 2 ــ بناء قبل وبعد

يبنى هذان الظرفان على الضم عند النحاة عندما يفردان معرفة . ويقصد النحاة بكلمة أو تعبير « يفردان معرفة » أن هذين الظرفين في الحقيقة مضافان ، ولكن إضافتهما معنوية ، فهما مضافان ، وقد حذف ما أضيفا إليه في اللفظ ونوي معناه ، فهو مضاف إليه موجود وغير موجود[3] .

قال تعالى ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ ببناء قبل وبعد على الضم وهما مفردان ، وهذه هي القراءة المتواترة التي جاءت عن عامة القراء .

إن هذه الآية إذا اقتطعناها من سياقها العام الواردة فيه ، لا يمكن فهمها ، ولكن إذا ضممنا إليها الآيات الواردة ضمنها نستطيع فهم معناها فهماً تاماً ، لا تقدير فيه ، ولا ادعاء أن هناك حذفاً في الجملة ، وأن هذا الحذف قد تم في اللفظ وحده دون المعنى .

القاعدة النحوية التي قررها النحاة ــ كما نرى هنا ــ من أجل بنائها على تصور عقلي ، قام على التأويل وادعاء الحذف والتقدير لمناسبات شكلية ، قاعدةٌ ذات وجوه متعددة لا تراعي طبيعة التركيب ولا يهمها أن تبين تنوع التراكيب في اللغة العربية الدالة على معنى معين .

النحاة لم يعملوا على استقصاء ودراسة كل أسلوب أو تركيب وردت فيه قبل أو بعد في القرآن الكريم ، وموقعها لفظاً في كل تركيب ، لذلك جاءت قاعدتهم مهلهلة مضطربة لا تصف الواقع اللغوي ، وتتكىء على دعوى الحذف والتقدير حتى تستقيم وتطرد .

لقد رأينا أن القاعدة المعيارية قد استقامت على وتيرة واحدة ، ولم تعد في حاجة

(3) هذه الأحكام التي قررها النحاة لقبل وبعد إعراباً وبناء أوجبوها أيضاً لعدد من الأسماء والظروف هي : غير والجهات الست : فوق تحت يمين شمال أمام خلف ، وما هو بمعناها مثل : قدام وراء أسفل عل ، حسب ، أول ، دون . انظر مثلاً : النحو الوافي جـ3 ص 131-153 .

إلى التأويل بدعوى الحذف والتقدير، عندما بنيناها على نصوص موثقة متواترة من القرآن الكريم، وهي قاعدة متنوعة، وكل تنويع فيها يخص تركيباً وردت فيه قبل وبعد بحيث لا تتداخل التراكيب في القاعدة، وبحيث لا تصطدم كل قاعدة مع أختها وتناقضها.

أما النحاة فقد تحدثوا إلينا حديثاً عقلياً، وبنوا قاعدتهم على سماع قليل في أجزاء منها، فجاء حديثهم مهلهلاً مضطرباً مبنياً على دعاوى زائفة لا يقرها الأسلوب اللغوي.

إن هدم القاعدة المعيارية القديمة، وبناءها من جديد على أساس صحيح، لا يفيدنا في إيجاد قاعدة معيارية مطردة مبنية على الوصف والاستنتاج فحسب، وإنما يفيدنا أيضاً في تخليص نحونا العربي من كل الدعاوى الزائفة التي ارتبط بها ارتباطاً وثيقاً على أيدي النحاة القدامى، من مثل التأويل والقياس والعامل والتعليل، وهي الدعاوى التي ما زلنا نعاني من آثارها السلبية والسيئة على النحو العربي حتى هذه الساعة.

ثانياً: إلغاء الظرف واستقراره [4]

نقول: فيها زيد قائم، زيد فيها قائم، بنصب لفظة قائم ورفعها.

ونقول: إن فيها زيداً قائم، وإن زيداً فيها قائم، بالنصب والرفع في «قائم».

ونقول: ما كان فيها أحد خير منك، وما كان أحد فيها خير منك، برفع لفظة «خير» ونصبها.

فعمد النحاة إلى تأويل النصب والرفع في هذه الأمثلة بالنظر إلى حكم الجار والمجرور في هذه الأمثلة.

فقالوا عن نصب لفظة قائم في الأمثلة الأربعة الأولى: إن الجار والمجرور مستقر، واستقراره يعني عند النحاة أنه متعلق بمشتق يقدر من مادة الكون أو الاستقرار، وهذا

(4) الكتاب جـ2 ص 88-92، ص 132-134، جـ1 ص 50-56، المقتضب جـ4 ص 307، ص 167، جـ4 ص 89.

المتعلق المقدر يقع خبراً عن المبتدأ زيد في المثالين الأولين، وخبراً لإن في المثالين اللذين بعدهما، ولفظة قائم في الأمثلة الأربعة منصوبة على الحال، لأن الأسلوب قد تم واستغنى المبتدأ بخبره عن طلب خبر يرتفع به ويتم به المعنى أو الجملة الإسنادية.

وفي الأسلوب الثالث بشقيه، قالوا: إن الظرف المتعلق يقع خبراً لكان ولفظة «خير منك»، تقع وصفاً للفظة أحد، ولا يصح إعرابها بالنصب على الحال لأن الشرط في الحال أن يكون نكرة، ولفظة «خير منك» قد قربت من المعرفة عندما وصفت بالجار والمجرور.

هذا في حالة النصب في الأمثلة الأربعة الأولى، والرفع في المثالين الأخيرين.

أما إذا رفعت لفظة قائم في الأمثلة الأربعة الأولى، فقد لجأ النحاة إلى القول: إن الجار والمجرور قد ألغي استقراره فهو غير متعلق بشيء محذوف، ولذا لا يصح إعرابه على أنه خبر في هذه الحالة، وإنما لفظة قائم هي الخبر وهي في المثالين الأولين خبر للمبتدأ زيد، وفي المثالين الأخيرين خبر إن.

وفي الأسلوب الثالث بشقيه قالوا: إن لفظة «خير منك» قد نصبت لإلغاء الظرف ووقوعها خبراً لكان.

إن استقرار الجار والمجرور يعني عند النحاة أن الكلام قد تمّ واستوفت الجملة ركني الإسناد الأساسيين فيها، وهما المسند والمسند إليه كما في هذه الأمثلة، أما إلغاء الجار والمجرور فيعني أن الكلام ما زال ناقصاً ولم يستوف ركني الإسناد، فهل ينطبق ذلك على هذه الأمثلة؟ وهل تكون مرة تامة المعنى، ومرة أخرى ناقصة المعنى؟ وهل هناك من داع يدعو إلى تقدير متعلق يتعلق به الجار والمجرور حال استقراره، وانتفاء هذا المتعلق حال إلغائه؟

إن غلو النحاة وبحثهم الدائب عن مسوّغ لظهور أكثر من حركة إعرابية على آخر كلمة معينة في أسلوب متحد التركيب والمعنى، هو الذي قادهم إلى هذا التأويل وهذا التوجيه.

إن الاستعمال الوارد عن العرب قد جاء بالنصب والرفع في هذه الأمثلة جميعاً وبتقديم الجار والمجرور وتأخيره، وقد وصف سيبويه الاستعمالين معاً بالكثرة في العربية الجيدة.

1 ـــ ولا سيما

أداة مركبة تفيد التفضيل والتخصيص في العربية، وغالباً ما يجر الاسم الذي يليها كما يفيد نقل النحاة، وقد جاء رفع هذا الاسم ونصبه أيضاً في هذه الروايات التي روي بها قول امرىء القيس:

ألا رب يوم صالح لك منهما   ولا سيما يوم بدارة جلجل

روي هذا البيت في مؤلفات النحاة المتأخرين أمثال الرضي وابن يعيش وابن هشام بجر لفظة يوم الواقعة مباشرة بعد «ولا سيما» وبرفعها ونصبها.

ونصب الاسم بعد «ولا سيما» قليل وشاذ عند ابن يعيش، وليس بقياس عند الرضي، وإنما تكلف النحاة لنصبه وجوهاً، كما أن الرفع عند الرضي أقل من الجر.

هذا البيت قد روي بالأوجه الثلاثة الجر والرفع والنصب، والجر أقواها ثم الرفع، والنصب أضعفها، هكذا وصف النحاة كل وجه روي به هذا البيت، ولم يكفهم هذا الوصف لكي يدرك المتعلم والناظر في اللغة أن القياس المطرد هو جر الاسم بعد «ولا سيما» ولكنهم حاولوا عن طريق التأويل والتوجيه أن يجعلوا كل وجه من هذه الأوجه الثلاثة التي روي بها البيت سائغاً ومقبولاً في الاستعمال والمحاكاة:

1 ـــ قالوا: إن هذا الاسم قد جر بعد «ولا سيما» لأنه مضاف إلى لفظة «سي»، و «ما» بناء على هذا التأويل تعتبر زائدة، وجودها وعدم وجودها سواء فهي لا تأثير لها ولم تعمل على كف لفظة «سي» عن العمل فيما بعدها بإضافته إليها.

2 ـــ وقالوا: إن هذا الاسم قد رفع بعد «ولا سيما» لأنه قد وقع خبراً لمضمر

(5) المغني جـ1 ص 140، شرح الرضي على الكافية جـ3 ص 135، شرح المفصل جـ2 ص 85.

محذوف تقديره: هو يوم مثلاً، وهذا المبتدأ المحذوف هو الذي عمل الرفع في لفظة «يوم»، و «ما» في هذه الحالة وبناء على هذا التأويل لها وظيفة في التركيب هي الدلالة إما على الموصولية، والجملة بعدها من مبتدأ وخبر صلتها، وإما أنها نكرة موصوفة أي «شيء» والجملة بعدها صفتها.

3 ـــ وقالوا: إن هذا الاسم قد نصب بعد «ولا سيما» لأنه تمييز، و «ما» بناء على هذا التوجيه قد كفت «سي» عن الإضافة.

آراء اجتهادية متضاربة تشوش اللغة وتعقدها، وهي لا تنطلق من خلال وصف الاستعمال أو التركيب، وإنما من خلال توجيه الرفع والجر والنصب الذي رويت به لفظة «يوم» الواقعة بعد «ولا سيما» في هذا البيت، وهي توجيهات عقلية تفكك الأداة المتحدة بالتركيب، وتمزق أوصالها وتسند إلى كل جزء من هذا الكيان الممزق الوظائف المختلفة أو تنفيها عنه.

سي: قد تضاف إلى ما بعدها وقد لا تضاف.

ما: مرة تكون زائدة، ومرة كافة، ومرة أخرى موصولة أو نكرة موصوفة في آن واحد.

وهو عمل لا يسوّغه الاستخدام، وإنما تأويل وتوجيه هذه الحركات الإعرابية، ونحن نسأل النحاة: هل اختلف معنى هذا الأسلوب ودلالته عندما فككتم هذه الأداة، وأعدتم تجميعها في كل مرة على صورة تخالف المرات الأخرى؟

إن المعنى لا يختلف، وإنما هو واحد في دلالته ومعناه في كل الوجوه التي روي بها هذا البيت.

إن هذا الجواز الإعرابي الثلاثي قد بني على رواية متعددة لشاهد شعري يتيم لم يسنده النحاة بالأمثلة والشواهد المستعملة في لغة العرب والمروية عنهم، ومع ذلك فقد أجهد النحاة أنفسهم دونما طائل في توجيه وتأويل كل حركة إعرابية رويت بها كلمة «يوم» الواقعة بعد «ولا سيما».

لا سيما أداة متحدة الأجزاء بالتركيب من: لا وسي وما وهي تدل على وظيفة نحوية محددة هي التفضيل والتخصيص، ويقول النحاة: إن جر الاسم بعدها هو الغالب في الاستعمال فما الذي دعاهم إلى تمزيق أوصال هذه الأداة المتحدة البنية بالتركيب؟ وما الذي ألزمهم برواية رفع الاسم بعدها ونصبه مع عدم اطرادهما في الاستعمال؟

إن التأويل قد قام بدوره في توجيه عدد من أساليب ظاهرة الجوازات في النحو العربي، وهو أساس غير موضوعي في دراسة اللغة لأنه يقوم على الحدس والتخمين، أما اللغة فهي تراكيب شكلية محسوسة يمكن وصف أي أسلوب فيها وبيان خصائصه من خلال هيئته المكونة له مباشرة بعيداً عن الحدس وخضوعه لمنطق العقل المجرد.

الفصل الرابع

المعنى النحوي

أولاً : رفع الفعل المضارع ونصبه بعد حتى .
ثانياً : نصب الفعل المضارع ورفعه بعد فاء السببية .

المعنى من أهم دلائل التركيب ومحتوياته. وما وجدت اللغة إلا لأداء معانٍ ودلالات مختلفة متنوعة من الإثبات إلى النفي ومن الاستفهام إلى الخبر، ومن الشرط إلى الجواب، وكذلك التوكيد والتعجب والمدح والذم والنداء والتمييز وغيرها من المعاني النحوية الكثيرة التي تدل عليها تراكيب اللغة وأساليبها. وفي اللغة العربية أدوات وحروف كثيرة تدل على معانٍ كثيرة من معاني تراكيب اللغة، الاستفهام له أدوات هل والهمزة ومتى وأين وكيف وغيرها، وللاستثناء أدواته وكذلك العطف والنداء والتوكيد والنفي والنهي والتمني والترجي والاستدراك والإضراب والجواب والشرط والتحضيض، وغيرها من المعاني النحوية التي يدل عليها بالأداة من خلال التركيب في اللغة العربية.

وقد اتكأ النحاة في تسويغ بعض الجوازات الإعرابية على المعنى، واختلافه من حركة إعرابية إلى أخرى، فالأسلوب مثلاً يدل في حالة الرفع على معنى يخالف المعنى الذي يدل عليه في حال النصب، وكذلك الجزم أو الجر.

نقول مثلاً: لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

الفعل الأول مجزوم بالأداة «لا» الدالة على النهي، أما الفعل المعطوف عليه فيجوز فيه عند النحاة: الجزم والنصب والرفع، ولكل حركة من هذه الحركات معنى تدل عليه يخالف دلالة الحركات الأخرى:

1 ــ إذا جزم الفعل الثاني بالعطف على الفعل الأوّل فإن المعنى هو أنك تنهى السامع أو المخاطب عن أكل السمك، وكذلك تنهاه عن شرب اللبن.

2 ــ إذا نصب الفعل الثاني فإنه منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو الدالة على المعية، والفعل المضارع كما نعلم إذا وقع بعد النهي المحض، وكانت الواو دالة على المعية وجب نصبه بأن مضمرة عند النحاة، ومعنى النصب أنك تنهى المخاطب عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن.

3 ــ إذا رفع الفعل الثاني فإن الواو دالة على الاستئناف، والفعل المضارع مرفوع لتجرده عن العوامل، وذلك يعني أنك تنهى المخاطب عن أكل السمك وحده أما شرب اللبن فهو مباح له.

المعنى النحوي كما نرى قد اختلف في حالة الجزم والنصب والرفع، فكل حركة منها مقترنة بالدلالة على معنى معين، وكل حركة إعرابية في هذا الأسلوب قد بنيت على عامل معين بحسب الواو ووظيفتها في الجملة، فإن كانت عاطفة جزم الفعل بعدها، وإن كانت للمعية نصب الفعل بعدها، وإن كانت للاستئناف رفع الفعل بعدها.

ونحن نسأل إن كان هذا الأسلوب قد ورد بهذه الأوجه الإعرابية جميعاً عن العرب، هل يختلف معناه بحسب ما يطرأ عليه من حركة إعرابية؟ أم أنه يدل على معنى واحد لا يختلف مهما تغيرت الحركات الإعرابية فيه؟

ويقول النحاة في مثل قولنا: أكلت السمكة حتى رأسها إن هذا الاسم الواقع بعد «حتى» يجوز فيه النصب والجر والرفع:

فالنصب على أن «حتى» عاطفة، وقد عطفت اسماً منصوباً على اسم منصوب، والمعنى أن هذا المتكلم قد أكل السمكة ورأسها معاً.

والجر على أن «حتى» حرف جر بمعنى «إلى» دالة على الغاية، والمعنى أن المتكلم قد أكل السمكة كلها دون رأسها.

والرفع على أن « حتى » ابتدائية تستأنف بعدها الجمل ولفظة رأسها مرفوعة بالابتداء، وخبرها محذوف دل عليه الفعل الذي صدرت به الجملة أي: أكلته، والمعنى على هذا التقدير مثل معنى النصب أي حتى رأس السمكة أكلته.

معنى هذا أن الأسلوب في حالتي النصب والرفع متحد، أما في حالة الجر فهو مختلف، فما الذي دعا إلى هذا الاختلاف والأسلوب واحد في دلالته وتركيبه؟، وما الذي دعا إلى أن تكون « حتى » عاطفة مرة، وجارة مرة ثانية، وابتدائية مرة ثالثة؟

إن هذا الأسلوب واحد في دلالته، و « حتى » لا تدل فيه إلا على معنى واحد هو الغاية، وما عدا ذلك فما هو إلا تسويغ لهذه الحركات الإعرابية المختلفة التي يجوز عند النحاة أن تظهر على الاسم بعد « حتى ».

وعادة ما يلجأ النحاة إلى القول باختلاف المعنى عندما يختلف إعراب الفعل المضارع في الأسلوب المعين، والفعل المضارع هو الوحيد المعرب من بين الأفعال عند النحاة بدعوى مشابهته للاسم، وهو يرفع، وينصب بعد أدوات معينة، كما يجزم بعد أدوات معينة أيضاً، ويبنى في حالتين ذكرهما النحاة، يبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة، ويبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد، وفي بعض التراكيب المعينة نجد أن الفعل المضارع يجوز أن تظهر عليه أكثر من حركة إعرابية عند النحاة، وعادة ما يكون الفعل المضارع في هذه التراكيب مسبوقاً بأداة معينة كالواو أو الفاء أو حتى وغيرها.

وقد عمل النحاة في الغالب على توجيه اختلاف الحركات الإعرابية الظاهرة على آخر الفعل المضارع بالاتكاء على معنى واختلاف مدلوله من حركة إعرابية إلى أخرى، وما يمكن أن تحمله هذه الأدوات المصاحبة للفعل المضارع من معانٍ نحوية متعددة، وما يمكن أن تؤديه من وظائف مختلفة:

أولاً: رفع الفعل المضارع ونصبه بعد حتى[1]

نقول مثلاً: سرت حتى أدخلها، وهو من أمثلة سيبويه في كتابه.

فقال النحاة: إن هذا الأسلوب يجوز فيه نصب الفعل المضارع الواقع بعد «حتى» ويجوز رفعه، ويقول النحاة: إذا نصبناه فإن هذا النصب واجب، وإذا رفعناه، فإن هذا الرفع واجب، وتأولوا ما جاء على خلاف هذا الوجوب من قراءات قرآنية مثل قراءة نافع ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول (214/2)﴾ بالرفع، وبقية القراء السبعة بنصب هذا الفعل بعد «حتى».

وقال النحاة: إن نصب الفعل المضارع بعد «حتى» في هذا الأسلوب وأمثاله يدل على معنيين، وللمتكلم أن يختار بينهما وكذلك من يخاطبه:

1 ــ إن حتى دالة على الغاية والنهاية، والفعل المضارع بعدها يدل على أنه غاية ما قبلها ومنتهاه، فغاية المسير ومنتهاه هي الدخول، فإذا دخلت يكون سيرك قد انتهى وبلغ غايته.

2 ــ إن الفعل الواقع قبل حتى وهو السير قد حصل حدوثه في الزمن الماضي، وإن الفعل الواقع بعدها وهو الدخول لـمّا يقع بعد، فالسير قد حدث وحصل ولكن غايته ومنتهاه وهي الدخول لم تقع بعد.

وهذا ما ينقضه معنى الأسلوب، فلا شك أن الفعل الذي بدئت به الجملة وإن كان في صورة الماضي وبنائه لـمّا ينقطع بعد، فهو ما زال مستمراً في الحدوث، لأن غاية هذا المسير وهي الدخول لما تحدث بعد كما يقول النحاة، فإذا انقطع المسير كيف يمكنك بلوغ الغاية، وهي الدخول الذي لم يحصل بعد.

ويقول النحاة: إن الفعل المضارع قد نصب بعد حتى في هذا الأسلوب بأن مضمرة وهم أهل البصرة، والفعل في هذه الحالة يقدر مع أن بمصدر مجرور بحتى، أي: سرت حتى دخولها والجار والمجرور متعلق بالفعل قبله، أما أهل الكوفة فقالوا: إن حتى

(1) الكتاب جـ3 ص 20-21.

هي الناصبة للفعل، ووراء كل من هذين القولين فلسفة عميقة لا يدركها إلا النحاة وحدهم.

وقال النحاة: إن رفع الفعل المضارع بعد حتى في هذا الأسلوب يدل أيضاً على معنيين:

1 ــ على أن الدخول متصل بالمسير، وأن الفعل الواقع بعد حتى يدل على الحال فهو لم ينقطع ولما يقع بعد.
2 ــ أن يكون ما قبل حتى وهو المسير قد حدث في الزمن الماضي والفعل بعدها يحدث في الحال.

ويقول النحاة: إن نصب الفعل المضارع بعد «حتى» واجب بالنظر إلى ما يؤديه من معانٍ في حالة النصب، كما أن رفعه واجب بالنظر إلى ما يحمله من دلالات في حالة رفعه.

النحاة كما نرى لم يتفقوا على معنى محدد لا لبس فيه ولا تعدد تؤديه «حتى» في هذا الأسلوب وأمثاله، سواء نصب الفعل المضارع بعدها أم رفع، فهي عندهم في حالة نصب الفعل المضارع بعدها يجوز أن تدل على معنيين، وكذلك في حالة رفع هذا الفعل بعدها، وهذا غموض في معنى الأسلوب لا يمكن أن تحتمله أساليب اللغة البينة المعنى والدلالة، وهي أساليب الغرض منها الإفهام والتواصل لا الإلغاز والتعمية.

ما معنى قولنا: سرت حتى أدخلها؟

لا شك أن هذا التركيب يحمل معنى لغوياً واحداً هو: إن المتكلم قد باشر أو فعل السير من أجل غاية محددة وغرض مقصود هو الدخول، وأن هذا السير لا ينقطع إلا عند تحقق الغاية منه، فالمسير والدخول متلازمان في هذا المثال، وبينهما علاقة وثيقة، هي علاقة السبب بالمسبب عنه، فالسير سبب وقد تسبب عنه الدخول، والمتكلم عندما عبر عن السبب أو السير بصيغة الفعل الماضي لم يكن يقصد أن هذا السير قد انقضى وتم حدوثه قبل أن يحصل المسبب عنه وهو الدخول، وإنما هو مستمر

لأن الغاية منه وهي الدخول لما تقع بعد كما يقول النحاة، فإذا حصلت الغاية انقطع السير.

إن هذه الجملة لا تدل إلا على معنى واحد محدد سواء أرفعنا الفعل المضارع بعد «حتى» أم نصبناه، وهو قصد المتكلم إلى أنه قد كان منه مسير لغاية محددة هي الدخول إلى المكان الذي يقصده.

ما معنى قولنا مثلاً: قرأت حتى أكمل الكتاب، وقدتُ السيارة حتى أصل إلى مكان عملي، وشاهدت الإذاعة المرئية حتى أكمل مشاهدة التمثيلية، مثلاً، هذه الأمثلة جميعاً تدل على معنى محدد، رفعنا الفعل المضارع بعد «حتى» أو نصبناه، وهو أن ما بعد حتى غاية لما قبلها، فإذا تحققت هذه الغاية انقطع ما قبل حتى.

ونحن نسأل ما السبب الذي دفع النحاة إلى القول: إن الفعل بعد «حتى» إذا كان منصوباً دل على الاستقبال، وإذا كان مرفوعاً دل على الحال؟

إن هذه التفرقة بين زمني الفعل حال نصبه وحال رفعه قد فرضها إضمار «أن» بعد «حتى» عند نصب الفعل المضارع، فـ«حتى» لا تعمل النصب في الفعل المضارع عند النحاة لأنها حرف جر، وإنما العامل فيه هو «أن» مضمرة عند البصريين، و«أن» المضمرة هذه افتراضاً وتوهماً في هذا الأسلوب تدل على الاستقبال لا على الحال مثل قوله تعالى ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾[2] فهي تخلص الفعل المضارع الداخلة عليه للدلالة على الاستقبال، ولا يصبح الفعل المضارع معها محتملاً للحال أو الإستقبال، لهذا التأويل والإضمار قال النحاة: إن الفعل المضارع المنصوب بعد حتى يدل على الاستقبال، أما في حالة رفعه فإن حتى تعتبر مهملة، وليس من داع يدعو إلى تقدير أو إضمار عامل يعمل الرفع في الفعل المضارع لأن تجرده من العوامل هو سبب رفعه.

ونسأل أيضاً ما السبب الذي دعا النحاة إلى إضمار أن بعد حتى في هذا الأسلوب حال نصب الفعل المضارع بعدها؟

---

(2) الشعراء 82.

السبب أن حتى حرف جر عند النحاة، وهي مختصة بالدخول على الأسماء، أو عاملة فيها هذا الجر، والعامل المختص بأداء عمل معين في قسم خاص من أقسام الكلم لا يجوز أن يعمل في غيره، فهي تعمل في الأسماء الجر ولا تعمل في الأفعال النصب، لذا قلنا إن الفعل بعدها منصوب بأن من أجل أن تبقى حتى محتفظة بعملها الأصلي وهو جر الأسماء، فالفعل المضارع وأن يؤولان بمصدر تعمل فيه حتى الجر.

منطق مبني على منطق وتأويل يتبعه تأويل، حتى يستقيم ما قرره النحاة وإن ناقضه معنى الأسلوب، وما يحمله من دلالة خاصة، هو منطق متوهم عمل على توجيه معنى الأسلوب إلى وجهة لا يدل عليها.

«حتى» في العربية تدل على الغاية وتدخل على الأسماء والأفعال، ولا صلة لها بالعمل، هذا هو معناها من خلال الأسلوب، ولكن النحاة افترضوا فروضاً كثيرة حتى دعت أحدهم إلى أن يقول: أموت وفي نفسي شيء من حتى، إن هذا النحوي لو درس حتى كما جاءت في الأسلوب وعمد إلى وصفه من خلال تركيبه، وما يحويه من قرائن، وما يدل عليه من معنى، لما صدر عنه هذا القول، هذا النحوي درس حتى كما سطرت في مؤلفات النحاة فوجدها أداة قلقلة تحمل معاني عديدة عندما تدخل على الأسماء أو على الأفعال، ووجد أن الاسم بعدها قد يكون مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً، وأن الفعل بعدها قد ينصب وقد يرفع، ولكل حالة من هذه الحالات الإعرابية توجيه متكلف وتأويل مستغرب وبعيد في كتب النحاة، لذلك ربما وافاه الأجل وهو لم يستطع أن يفهم حتى، ولا ما تؤديه من معنى في التركيب.

«حتى» لا تدل إلا على الغاية وهي تدخل على الأسماء، وعلى الأفعال الماضية، والمضارعة، ولا صلة لها البتة بالعمل وبكل هذه المعاني المتكلفة الغامضة.

ثانياً: نصب الفعل المضارع ورفعه بعد فاء السببية (3)

إذا كان الأسلوب مصدراً بفعل مضارع مسبوق بنفي أو طلب، وعطف عليه

(3) الكتاب جـ3 ص30-31 وما بعدها، المقتضب جـ2 ص16-18، شرح المفصل جـ7 ص36-37.

فعل مضارع آخر بالفاء الدالة على السببية، جاز في الفعل المضارع المقترن بالفاء النصب والرفع عند سيبويه، وقد أيدت القراءات القرآنية المتواترة هذا الجواز، أما ابن مالك وشراح ألفيته فيقولون بوجوب النصب في هذه الحالة بناء على إضمار أن العاملة للنصب في الفعل المضارع المقترن بالفاء والمسبوق بنفي أو طلب.

جاء في الكتاب هذا المثال: ما تأتيني فتحدثني، الفعل الأول منفي بما وهو نفي محض، وقد عطف عليه الفعل الثاني بالفاء، وقد أجاز سيبويه النصب والرفع في الفعل الثاني، وقال إن نصبه على وجهين من المعاني:

1 ـــ ما تأتيني فكيف تحدثني، أي كيف يكون منك حديث وأنت لم تأت إلي، والمعنى المفهوم هو نفي الإتيان والحديث معاً، ونفي الحديث مسبب عن نفي الإتيان أو المجيء.
2 ـــ فما تأتي أبداً إلا لم تحدثني، أي منك إتيان كثير، ولا حديث منك.

هذا ما يقوله سيبويه تسويغاً وتوجيهاً لنصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في هذا الأسلوب.

والحق أن معنى الأسلوب واحد في حالة النصب، فالفعل المصدر به الأسلوب قد نفي بما النافية، ثم عطف عليه فعل آخر بالفاء وهو داخل في حيز النفي أيضاً، ومعنى الأسلوب: نفي الإتيان والحديث معاً، أي لا إتيان ولا حديث معاً.

ووجه سيبويه رفع الفعل المضارع بعد الفاء في هذا الأسلوب بأنه على إرادة إشراك الفعلين في معنى النفي، كأن المتكلم قد قال في المثال السابق: ما تأتيني وما تحدثني، أي لا إتيان ولا حديث، وهذا المعنى عينه هو معنى النصب.

إن رفع الفعل المضارع ونصبه بعد الفاء المسبوقة بجملة فعلية مصدرة بفعل مضارع منفي، إنما يدل على معنى واحد محدد هو الإشراك بين الفعلين معاً في معنى النفي، أما ما يقوله سيبويه تسويغاً للنصب في أحد معنييه فهو مجرد توجيه وتأويل فرضه

عليه اختلاف الحركة الإعرابية، وضرورة أن ينتج عن هذا الاختلاف في الحركة الإعرابية اختلاف في المعنى كما توهم وافترض.

ونحن نسأل هل يمكننا أن نطبق ما سوّغ به سيبويه نصب الفعل المضارع بعد الفاء والمسبوق بنفي محض، وما يحمله من معانٍ مختلفة في هذه الحالة على هذه الآية الكريمة وهي قوله تعالى ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[4].

بناء على تسويغ سيبويه نقول: إن نصب الفعل المضارع «يموتوا» يكون على وجهين من المعاني:

1 ــ لا يقضى عليهم فكيف يموتون، أي لو قضي عليهم لماتوا.

2 ــ ويقضى عليهم أبداً إلا لم يموتوا، أي عليهم قضاء كثير ولا موت منهم.

إن معنى واحداً محدداً تحمله هذه الآية، ولا يمكن فهم غيره إلا بالافتراض والادعاء الزائف، المعنى: إن هؤلاء الكفار الذين يعذبون بالنار في الآخرة، لا يصل عذابهم إلى درجة القضاء عليهم فيموتون، أي لا قضاء ولا موت، وإنما هي حياة مستمرة في العذاب.

هذا ما تؤديه الآية من معنى وهو معنى بسيط لا تكلف فيه ويفهم من خلال السياق ودلالة التركيب وحده، لا لأن الفعل المضارع المسبوق بالفاء قد نصب.

ونصب الفعل ورفعه في هذا الأسلوب كما رأينا لا ينتج عنه اختلاف في المعنى، وإنما هو معنى واحد يستفاد من خلال التركيب على كلتا الحركتين.

إن الأمثلة التي سوّغ النحاة جوازاً ظهور أكثر من حركة إعرابية على كلمة معينة في أسلوب متحد التركيب والمعنى بالاتكاء والاعتماد على اختلاف المعنى أمثلة كثيرة ومتنوعة، ونحن هنا لا نسعى إلى إحصائها، وإنما نشير وندل على أحد الأركان التي اعتمدها النحاة في تسويغ وتوجيه الجوازات الإعرابية في النحو العربي، وقد رأينا أن هذا التوجيه أيضاً توجيه متكلف يدعي ويفترض أن معنى الأسلوب قد اختلف

---

(4) فاطر 36.

باختلاف الحركة الإعرابية الظاهرة على كلمة معينة فيه، وأن هذا التوجيه لا يستقيم إلا في أذهان النحاة وأخيلتهم، أما الأسلوب والتركيب فهو لا يدل إلا على معنى محدد لا يختلف باختلاف الحركة الإعرابية.

من خلال هذه الصفحات رأينا بوضوح مدى التخبط والوهم المفتعل افتعالاً من قبل النحاة لتسويغ وتوجيه هذه الجوازات الإعرابية في النحو العربي عن طريق العامل والافتراض والقياس والتأويل، وما يتبعه من دعوى الحذف والتقدير في الأسلوب واختلاف المعنى النحوي للأسلوب، وهي تسويغات واهية لا تنطلق من خلال النص اللغوي نفسه وفهم معناه ودلالته.

الجواز النحوي وجد في العربية عن طريق الاختلاف الحادث بين لهجات العربية في مستواها النحوي، وقد أيدت ذلك الأمثلة والشواهد المنقولة عن العرب، والقراءات القرآنية المتواترة الموثقة في الاستعمال والواصلة إلينا بالسند المتصل، وهذا وحده يكفي لتسويغ الجوازات في النحو العربي، ما دام النحاة قد قبلوا هذه الجوازات وارتضوا إدخالها في بناء القاعدة المعيارية، ولكن النحاة قد قام في أذهانهم أن للحركة الإعرابية مدلولاً لا يتخلف، وأن معنى الأسلوب لا يفهم معناه إلا من خلال هذه الحركة الإعرابية، فهي التي تفرق بين المعاني المتكافئة كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها، واعتقدوا اعتقاداً راسخاً أن هذه الحركة الإعرابية، وهي أثر نراه في الأسلوب ونلحظ وجوده في اللفظ إنما هي ناشئة ومحدثة عن شيء ما، وهذا المحدث حسبما فرض عليهم تفكيرهم المنطقي هو العامل، فلما صادفتهم هذه الجوازات الإعرابية رفضوا التخلي عما اعتقدوا، وقامت في أذهانهم صحته وصوابه فعملوا على تسويغها بما ذكرنا.

ولم يكتف النحاة بما سُمع وروي عن العرب من جوازات في الأساليب النحوية، وإنما لجأوا إلى القياس وحده لإغراق اللغة العربية في بحر متلاطم الأمواج من الجوازات الإعرابية اعتماداً على أدنى مشابهة بين ما قاسوه وبين ما سمع عن العرب.

ولم يكتف النحاة أيضاً بالجوازات النحوية التي توفر لها السماع الموثق والأمثلة والشواهد المتضافرة الدالة على صحة استعمالها، وإنما عمدوا إلى الأساليب الشاذة

والنادرة والقليلة في الاستعمال فجعلوها قياساً يتبع وحكماً نحوياً مطرداً في الاستعمال من خلال هذه التسويغات والتوجيهات.

إن الجوازات النحوية الأصيلة المبنية على سماع موثق واستخدام متواتر، جوازات لا تعد كثيرة في النحو العربي، ولكن النحاة المتعاقبين جيلاً بعد جيل عملوا دائماً على تضخيم هذه الجوازات، وتوسيع نطاق دائرتها، ومدها بروافد جديدة بالقياس والاعتداد بالاستعمالات الشاذة؛ حتى أصبح من النادر أن نجد باباً نحوياً قد خلا من هذه الجوازات النحوية.

إن هذه الجوازات الإعرابية كما قلنا، وكررنا مراراً ترهق كاهل النحو العربي بكثرة التفريع والأجزاء في القاعدة النحوية المعيارية العامة، وتعمل على نقض اطراد القاعدة الغالبة في الاستعمال، القاعدة النحوية العامة قد تكون متنوعة عندما يفرض علينا الأسلوب من خلال التراكيب التي يأتي فيها التنويع في القاعدة حتى لا يخرج عنها شيء من أحكام الباب المعين.

المفعول به في العربية يأتي في أساليب عدة، وفي صياغات وتراكيب متنوعة، ومن الواجب أن نقعد لكل منها قاعدة خاصة حتى لا نهمل شيئاً من استعمالاته في اللغة العربية الفصحى، وهذا التنويع لا ينقض اطراد القاعدة، لأن كل جزء من أجزاء القاعدة يخص تركيباً معيناً.

نقول في العربية:

ضربت زيداً، زيداً ضربت، ضرب علياً زيد، زيداً ضربته، ضُرِبَ زيد، انكسر الزجاج، تمزق الثوب، فاض النهر.

وهذه الأساليب كلها تندرج تحت باب المفعول به أو من وقع عليه الحدث والفعل، ولم يكن له دور في إيقاع الحدث وإيجاد الفعل وذلك بمراعاة المعنى لا الحركة الإعرابية وحدها، فمدلول الحركة الإعرابية في بعض التراكيب قد يختلف، وهذه التراكيب المتنوعة التي يأتي فيها المفعول به تفرض علينا التنويع في القاعدة العامة التي

تشمل هذا الباب كله، القاعدة العامة: إن المفعول به هو من وقع عليه الحدث ثم تفصل بعد ذلك في القاعدة بحسب طبيعة تراكيب هذا الباب المتنوعة.

من الخطأ أن نعمد إلى تجزئة القاعدة الخاصة بتركيب معين متحد الدلالة والمعنى، لأن ذلك يجعل القاعدة الخاصة مضطربة متناقضة، كأن نقول مثلاً إن هذا المثال: زيداً ضربته، يجوز فيه نصب لفظة زيد ورفعها، وإن هذا المثال: ضُرِب زيد، يجوز فيه رفع لفظة زيد ونصبها، وأن نعمد بعد ذلك إلى تسويغ كل وجه من هذه الوجوه بتسويغات متكلفة بعيدة.

لا شك أن الرواية قد جاءت بالوجهين في الأسلوبين معاً، ولكن هل هما على درجة واحدة في الاستعمال على ألسنة العرب أهل اللغة؟، أو أن أحدهما مما شاع استعماله واستفاض والآخر مما قل استعماله أو ندر؟

إن النصب في المثال الأول هو الكثير الغالب، وكذلك الرفع في المثال الثاني فهو الاستخدام المطرد، وعلى هذا الأساس وحده ينبغي أن تبنى القاعدة المعيارية.

المفعول به إذا تقدم على فعله، وهو مشتمل على ضمير يعود إليه، حكمهُ المطرد هو النصب، والمفعول به إذا بني فعله، لما لم يسم فاعله، حكمه الغالب والمطرد هو الرفع، ولا يعني ذلك إهمال الوجهين الآخرين، رفع المفعول به المتقدم على فعله المشتمل على ضميره، ونصب المفعول به المبني فعله للمجهول، وإنما ينبغي تسجيلها تسجيلاً موثقاً، ولكن دراستهما لا تتم في الجانب المعياري التقعيدي من اللغة، وإنما تتم دراستهما في باب آخر هو: دراسة اللهجات العربية، وما حدث في اللغة العربية من تطور وتغير في بيئاتها اللغوية المختلفة.

الجانب المعياري في اللغة يجب أن يطرد، وإذا داخله شذوذ، فهو شذوذ قليل يجب أن تحصى ظواهره وأمثلته إحصاءً تاماً، حتى تحفظ وتؤدى كما هي، ولا يقاس عليها.

القاعدة المعيارية مثلا تقول: إن الفعل الماضي المعتل العين بالواو أو الياء تقلب

عينه ألفاً مثل: استقام، استجاد، استقال، ومن الشاذ ألا تقلب عينه ألفاً في هذه الأمثلة المحدودة والواردة عن العرب: استصوب، استحوذ، استنوق، استتيس.

هذه الأمثلة الشاذة عن القاعدة المعيارية العامة تحفظ وتؤدى كما وصلتنا فلا نخضعها على اتباع القياس العام المطرد، ولا نجعلها جزءاً من القاعدة العامة يمكن القياس عليه.

وشذوذها في هذه الحالة ليس بالنسبة إلى السماع أو الرواية، وإنما لمخالفتها القياس العام الذي وضعناه نحن بالاستقراء لأمثلة هذه القاعدة.

أما الجانب اللهجي التطوري في اللغة فندرس فيه الظواهر اللغوية المسجلة عن العرب كلها، التي لو أخذنا بها في التقعيد لنقضت بناء القاعدة المعيارية التي وضعناها.

مثلاً، في «الوقف» القاعدة المعيارية: أن نقف على الاسم المرفوع أو المجرور المنون بحذف حركته الإعرابية، وما يصحبها من تنوين. وتسكين الحرف الأخير منه ونقف على الاسم المنصوب المنون بتحويل نون تنوينه إلى ألف.

هذا هو الاستخدام المعياري في الوقف على الاسم المنون المرفوع أو المجرور أو المنصوب الذي لا ينبغي أن ننقض اطراده بإدخال لهجة ربيعة ضمن بنائه، وهي التي تقف على الاسم المنون بالسكون في أحواله الثلاثة، أو بإدخال لهجة أزد السراة التي تحول نون التنوين في هذه الحالات الثلاثة إلى حرف مد من جنس الحركة التي تظهر على آخر هذه الأسماء، فتحول نون التنوين في حالة الرفع إلى واو مثل: هذا زيدو، وإلى ألف في حالة النصب: رأيت زيدا، وإلى ياء في حالة الجر: مررت بزيدي.

إن هذين الاستعمالين الأخيرين يهدمان بناء القاعدة المطردة في الاستعمال، ويعملان على اضطرابها وتناقضها لذلك لا يجب النظر إليهما عند التقعيد المعياري للظواهر اللغوية، فهما استخدامان لهجيان ينتمي كل منهما إلى بيئة لغوية خاصة، ولا يعني ذلك إهمالهما، وإنما أن ندرسهما في مجال آخر أليق بهما وأنسب لهما، هو

الجانب اللهجي التطوري في اللغة، حيث يستطيع الباحث أن يقف على الأطوار المختلفة التي مرت بها اللغة العربية في بيئاتها اللغوية المتعددة.

الباب الرابع

الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى

الفصـــل الأول

القيمة المعنويـة لعـلامات الإعــراب

أولاً : مدلول علامات الإعراب المعنوي عند النحاة القدامى .

ثانياً : تعدد القرائن المعنوية واللفظية في النحو العربي .

ثالثاً : الإعراب والبناء .

رابعاً : الإعراب المحلي والإعراب التقديري .

خامساً : حركة التخلص من التقاء الساكنين .

أولاً : مدلول علامات الإعراب المعنوي عند النحاة القدامى

اللغة العربية لغة معربة تعتمد على تنوع الحركات داخل بنية الكلمة المفردة وداخل التركيب أو الأسلوب النحوي، فالحركة جزء من خصائص العربية.

بالحركة واختلافها نفرق مثلاً بين الصيغة الصرفية من الفعل الرباعي الدالة على اسم الفاعل والدالة على اسم المفعول، نقول من الفعل الرباعي : أكرم : مكرم، فإذا كسرنا الراء دلت الصيغة على أنها اسم فاعل، وإذا فتحنا الراء كانت الصيغة تدل على اسم المفعول.

وباختلاف الحركة داخل البنية الصرفية نفرق بين بناء الفعل لفاعل معلوم، وبين بنائه لفاعل محذوف غير مذكور في الكلام، نقول : ضَـرَبَ، بفتح الضاد والراء والباء فتدل هذه الحركات على أن الفعل مبني لفاعل معلوم مذكور في الكلام.

ونقول : ضُـرِبَ، بضم الضاد وكسر الراء وفتح الباء فتدل هذه الحركات على أن الفعل مبني لفاعل محذوف غير مذكور في الكلام.

ونحن نفرق بين صيغتي اسم المرة واسم الهيئة من خلال اختلاف الحركة، نقول : قعدة، فإذا تحركت القاف بالفتحة كان هذا البناء دالاً على المرة، وإذا تحركت بالكسرة كانت هذه الصيغة دالة على الهيئة.

وغيرها من الأبنية التصريفية التي نفرق بين دلالتها على أكثر من معنى عن طريق الحركة المتنوعة المختلفة من بناء صرفي إلى آخر.

ونحن نعني هنا البنية الصرفية المجردة التي لم توضع داخل تركيب لغوي، ففي هذه الحالة يكون للحركة في التفرقة بين مباني التصريف المتشابهة في الصياغة دور واضح لا ينكر ولكننا من خلال التركيب اللغوي نستطيع أن نفرق تفرقة بينة بين المعاني المختلفة التي يدل عليها المبنى التصريفي الواحد وهي خارج التركيب، فالمبنى التصريفي المتعدد الدلالة لا يمكن أن يحمل داخل التركيب النحوي إلا دلالة معينة محددة، لا لبس فيها ولا تشابه.

نقول مثلاً: النار موقدة، الفتنة مشعلة للأحقاد.

فلا يفهم السامع إلا أن الصيغة الأولى دالة على اسم المفعول وأن الثانية دالة على اسم الفاعل.

وللعلامة الإعرابية داخل التركيب النحوي دور في التفرقة بين المعاني النحوية المختلفة للتركيب النحوي المتعدد المعاني والمتحد في الصياغة أو البناء نقول مثلاً: ما أحسن زيد، بتسكين النون من لفظة «أحسن» والدال من لفظة «زيد» فلا يعلم السامع ما إذا كنا نقصد بهذا التركيب النحوي الدلالة على التعجب من حسن زيد، أو الاستفهام عما يحسنه زيد، أو عن أحسن الصفات التي يمتاز بها، أو أننا نقصد إلى نفي الإحسان عن زيد، لا يفهم السامع أي معنى من هذه نقصد الدلالة عليه من خلال هذا التركيب إلا إذا لجأنا إلى تحريك أواخر هاتين اللفظتين بالعلامات الإعرابية.

1 ـــ نقول: ما أحسنَ زيداً؛ بفتح نون أحسن ونصب لفظة زيد فيدرك السامع أن هذا الأسلوب يدل على التعجب من حسن زيد.

2 ـــ ونقول: ما أحسنُ زيدٍ؟ بضم آخر أحسن وجر لفظة زيد، فيعلم المخاطب أننا نقصد إلى الاستفسار والاستفهام عن أحسن ما يتصف به زيد سواء أكان هذا الحسن مادياً أم معنوياً.

3 ـــ ونقول: ما أحسنَ زيدٌ، بفتح نون أحسن ورفع لفظة زيد، فيفهم السامع أو المخاطب أننا نريد الدلالة على نفي الإحسان عن زيد.

إن العلامة الإعرابية قد لعبت دوراً هاماً في تحديد المعنى النحوي الخاص الذي يدل عليه مثل هذا التركيب ذي الصياغة المتحدة، والمعاني المتعددة المختلفة، ولكن دور العلامة الإعرابية هنا في تحديد المعنى دور جزئي، وليس دوراً كلياً كما توهم النحاة القدامى، فالإعراب وعلاماته قرينة لفظية من ضمن قرائن عديدة معنوية ولفظية تعين على تحديد إحدى هذه المعاني النحوية المختلفة التي يدل عليها هذا التركيب.

مثلاً عند دلالة هذا الأسلوب على النفي نلحظ أن لفظة زيد مستندة إلى لفظة أحسن، فأحسن هنا فعل ماض، وقد أسندت إليه لفظة زيد على جهة الفاعلية المنفية.

والإسناد قرينة معنوية تضافرت إلى جانب قرينة الإعراب اللفظية على تحديد دلالة هذا الأسلوب على النفي.

وعند دلالة هذا الأسلوب على الاستفهام نلحظ أن لفظة زيد مضافة إلى لفظة أحسن ومنسوبة إليها، والنسبة قرينة معنوية أفادت تعلق زيد بأحسن تعلقاً معنوياً، وأحسن هنا صيغة دالة على التفضيل.

أما عند دلالة الأسلوب على التعجب فإننا لا نلحظ وجود إحدى هاتين القرينتين بين أحسن وزيد، فزيد غير مسند إلى أحسن وغير مضاف أو منسوب إليه، ولا يمكن أن نقول: إن أحسن قد تعدى إلى زيد، والتعدية قرينة معنوية نلاحظها في المفعول به المنصوب، وإنما العلاقة بين زيد وأحسن هي علاقة الإفصاح والتعجب من حسن زيد، وهي علاقة أو قرينة معنوية يطلق عليها «تمام حسان» قرينة المخالفة.

وأحسن هنا صيغة دالة على التعجب، وهي مبنية دائماً على الفتح.

والأداة «ما» من خلال هذا التركيب، وإن كانت موضوعة على لفظ واحد، فإنها من خلال كل تركيب تدل على معنى محدد لا يلتبس بغيره من المعاني التي تدل عليها، فهي عندما تكون نافية لا يمكن أن تحمل معنى الاستفهام أو التعجب، كما أنها

إذا كانت دالة على التعجب لا يمكن أن تدل على النفي أو الاستفهام، وكذلك في حالة دلالتها على الاستفهام، هي مبنى واحد متعدد الوظائف، ولكن هذه الوظائف لا يمكن أن تلتبس ببعضها خلال التركيب.

كما أن لقرينة التنغيم دورها في التفرقة بين المعاني النحوية المختلفة لهذا التركيب، فلا شك أن للكلام في أسلوب الاستفهام تنغيماً خاصاً وإلقاءً ونطقاً خاصين، وهو تنغيم يختلف عن نغمة هذا الأسلوب حال دلالته على النفي أو التعجب.

وفي لهجتنا العامية تحذف همزة الاستفهام، ويغني التنغيم، وطريقة إلقاء الكلام ونطقه غناء كاملاً عن فقدها وعدم وجودها في الأسلوب.

ولعل المقام أو الحال من أهم القرائن التي تفرق تفرقة بينة بين ما إذا كان هذا الأسلوب دالاً على التعجب، أو دالاً على الاستفهام أو دالاً على النفي.

كما نرى قد تضافرت قرائن عديدة على إيضاح كل معنى من معاني هذا التركيب، فبالإسناد والنسبة والمخالفة وهي قرائن معنوية، والإعراب والصيغة والأداة والتنغيم وهي قرائن لفظية، والمقام وهو قرينة حالية قد استطعنا أن تفرق من خلالها بين دلالات هذا التركيب النحوي المختلفة.

لقد فهم النحاة القدامى أن العلامة الإعرابية هي الفارق الوحيد بين المعاني النحوية المختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وأن المعنى النحوي لأي أسلوب لا يفهم إلا من خلال الحركة الظاهرة على أواخر الكلمات، وهي حركة أوجدها عامل معين إن لم يوجد في اللفظ قدر وجوده أو تصور في المعنى.

وقد قال النحاة: إن الإعراب فرع المعنى، ومع أن هذه العبارة تعني أن الإعراب متوقف على المعنى، وأن المعنى هو الأساس في الإعراب وتحديده بعلامة معينة، إلا أن عبادة النحاة لظاهرة الإعراب وتفسير النحو العربي على أساس علاماته وحدها، قد قلب هذا الوضع رأساً على عقب فأصبح المعنى فرع الإعراب، فالإعراب قد أصبح مقدماً على المعنى، فالمعنى واحد في قولنا: قام محمد ومحمد قام،

وهو إسناد القيام إلى محمد، وأن محمداً هو فاعل هذا الحدث القيام، ولكن نظرية الإعراب فرقت بين هذين المثالين، فهي ترى أن الجملة الأُولى جملة فعلية ومحمد فيها قد رفع على الفاعلية، وترى أن الجملة الثانية جملة اسمية ومحمد مرفوع فيها على الإبتداء، والفعل بعده وفاعله المقدر في محل رفع خبره.

وكذلك المعنى واحد في قولنا: زيداً ضربته، وزيد ضربته؛ ولكن نظرية الإعراب المبنية على العامل فرقت بين المثالين في الإعراب.

والمعنى أيضاً واحد في قولنا: كُسِرَ الزجاج، وانكسر الزجاج وإعرابهما مختلف عند النحاة والجملة الأُولى تنتمي إلى الجمل التي بني فاعلها للمجهول، والثانية تنتمي إلى الجمل المبنية لفاعل معلوم أو مذكور في اللفظ، وهذه التفرقة قادت إليها عبادة ظاهرة الإعراب، لم يقد إليها المعنى النحوي لكلا التركيبين، وهو معنى متحد.

وصيرورة المعنى فرع الإعراب قادت إلى كثرة التوجيهات والاحتمالات الإعرابية بالنسبة إلى التركيب اللغوي المتحد معنى وصياغة لأن النحاة وجدوا في الإعراب ونظرية العامل مخرجاً لكل التأويلات والاحتمالات الإعرابية التي يرون جوازها في التركيب النحوي المعين.

لقد فهم النحاة القدامى، أن العلامة الإعرابية هي الفارق الوحيد بين المعاني النحوية المختلفة، وعلى ذلك كان مناط الدرس النحوي العربي من خلال المؤلفات النحوية التي أقيمت على نظرية العامل والإعراب، كما صرح النحاة القدامى بهذا الفهم لوظيفة العلامة الإعرابية في التركيب النحوي من خلال هذه الأقوال التي دونوها في مصنفاتهم.

قال الزجاجي «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافة إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة؛ جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني فقالوا: ضرب زيد عمراً، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به.

وقالوا: ضُـرِب زيد، فدلوا بتغير أول الفعل، ورفع زيد على أن الفعل لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه.

وقالوا: هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني »[1].

وقد نص أحمد بن فارس في مواضع من كتابه « الصاحبي » على أن الإعراب هو الذي يميز بين المعاني النحوية المختلفة.

قال « فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال: ما أحسن زيد، غير معرب، أو: ضرب عمرو زيد، غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسـنَ زيداً أو ما أحسـنَ زيـدٌ أو ما أحسـنُ زيـدٍ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي يريده.

وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني، يقولون: مِـفْـتَـح للآلة التي يفتح بها، ومَـفْـتَـح لموضع الفتح... ثم يقولون: هذا غلاماً أحسن منه رجلاً، يريدون الحال في شخص واحد، ويقولون: هذا غلامٌ أحسن منه رجـلٌ فهما إذاً شخصان، وتقول: كم رجلاً رأيت؟ في الاستخبار، وكم رجلٍ رأيت في الخبر يراد به التكثير، وهن حواجُّ بيتِ اللّه ــ بإضافة بيت إلى حواج ــ إذا كن قد حججن، وحواجٌّ بيتَ اللّه ــ بنصب لفظة بيت ــ إذا أردن الحج، ومن ذلك: جاء الشتاء والحطبَ، لم يرد أن الحطب جاء إنما أراد الحاجة إليه، فإن أراد مجيئهما قال: والحطبُ، وهذا دليل على ما وراءه »[2].

ويقول الزمخشري « فالرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره، وخبر إن وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، واسم لا وما المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب. ».

(1) الإيضاح ص69-70.

(2) الصاحبي ص190-191، وانظر: ص66، ص77.

وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، والحال والتمييز والاستثناء المنصوب، والخبر في باب كان، والاسم في باب إن، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول.

« والجر علامة الإضافة »[3].

وقد تناقل هذا القول النحاة الذين جاؤوا بعد الزمخشري مثل ابن الحاجب والرضي والسيوطي، ويجعل الرضي مصطلح « العمد » في مقابل مصطلح « الفاعلية » عند الزمخشري، ومصطلح « الفضلات » في مقابل « المفعولية » عند الزمخشري، ومصطلح الرضي أكثر دقة وتنوعاً في الدلالة من مصطلح الزمخشري، فالمرفوعات كلها تدخل تحت مصطلح « العمد » والمنصوبات جميعها تدخل تحت مصطلح « الفضلات »، وليس هناك إلحاق على سبيل التشبيه والمقاربة[4].

وقد ظلت علامات الإعراب هي الدالة على المعاني النحوية المختلفة عند النحاة في مختلف الأزمنة، برغم ما نقل عن قطرب محمد بن المستنير تلميذ سيبويه من قوله إن علامات الإعراب لا تدل على معنى، وإنما جاءت في كلام العرب للتخفيف، وقد نقل رأيه هذا الزجاجي في كتابه « الإيضاح في علل النحو ».

قال قطرب « لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني.

فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنّ زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك، وكأن زيداً أخوك، اتفق إعرابه واختلف معناه.

(3) المفصل في صنعة الإعراب ص 18.

(4) شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 69-71، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية جـ1 ص 21، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر ــ بيروت.

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيد قائماً وما زيد قائم اختلف إعرابه واتفق معناه ، ومثله : ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان ، ولا مال عندك — بالفتح — ولا مالٌ عندك — بالرفع والتنوين — ، وما في الدار أحد إلا زيداً وما في الدار أحداً إلا زيد — هكذا ورد هذا المثال في النص الذي أثبته المحقق ، ولا معنى هنا لنصب لفظة أحد ورفعها ، وإنما يقصد قطرب إلى رفع زيد الاسم المستثنى ونصبه ، والاسم المستثنى في الاستثناء التام غير الموجب يجوز رفعه ونصبه سواء كان الاستثناء متصلاً أم منقطعاً — ومثله : إن القومَ كلَّهم ذاهبون وإن القوم كلُّهم ذاهبون ، ومثله ﴿إن الأمرَ كلَّه لله﴾[5] و ﴿إن الأمر كلُّه لله﴾ قرىء بالوجهين جميعاً ، ومثله : ليس زيد بجبان ولا بخيل ولا بخيلاً ، ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه .

قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه ولا يزول إلا بزواله .

قال قطرب : وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً ، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ،فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان.

قيل له : فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم ، إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكوناً؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات ، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة »[6] .

لا ينكر قطرب إعراب اللغة العربية ، ولكنه ينكر أن تكون علامات الإعراب

(5) آل عمران 154 .

(6) الإيضاح ص 70-71 .

هي الدوال على المعاني النحوية المختلفة للأساليب في اللغة العربية، فهي عنده حركات غير دوال على معانٍ، وإنما جاءت في كلام العرب لطلب الخفة وصعوبة النطق بالحروف ساكنة متوالية، وقد بنى إنكاره هذا على ركيزتين:

1 ـــ اتفاق الإعراب واختلاف المعنى، واستشهد عليه بإعراب الأسماء بعد إن وأخواتها، فهي معربة على وجه واحد ولكن معانيها مختلفة بسبب الأدوات الداخلة عليها، فالأسلوب قد يدل على التوكيد أو الترجي أو التشبيه، ولا نلحظ تغيراً في العلامة الإعرابية تبعاً لتغير هذه المعاني.

والواقع أن هذه الأدوات الداخلة على الجملة هي التي أضافت إليها هذه المعاني المختلفة، وليس الإعراب وعلاماته هو الذي دلنا على هذه المعاني المختلفة، للجملة عندما تسبق بإحدى هذه الأدوات: إن، لعل، كأن، ليت، لكنّ.

2 ـــ اختلاف الإعراب واتفاق المعنى، وقد ساق قطرب أمثلة عديدة على ذلك تعود كلها إلى خلاف لهجي حدث بين بيئات اللغة العربية المتعددة في مستواها النحوي، فأهل الحجاز كما نقل إلينا النحاة هم الذين ينصبون خبر ما النافية، وبنو تميم هم الذين يرفعونه؛ وهكذا بقية الأمثلة. وقد تفاوت حكم النحاة عليها فقد قبلوا بعض هذه الخلافات اللهجية مثل نصب خبر ما النافية ورفعه، ورفع الاسم بعد منذ وجره، وحكموا على بعضها بالغلط مثل رفع الاسم المؤكد لاسم إن قبل استكمال خبرها، كما فعل سيبويه، أو رأوا أنها استعمال قليل، كما في رفع الاسم بعد لا النافية.

قطرب كما نرى من خلال هذين الدليلين قد نقض دلالة علامات الإعراب على المعاني النحوية، ولكنه نقض وهدم دون بناء، فهو لم يضع البديل الذي نصل عن طريقه إلى معرفة معنى الأسلوب النحوي.

وتفسير قطرب لوجود علامات الإعراب أو الحركة في اللغة العربية بصفة عامة تفسيرٌ مبني على أسس صوتية تمتاز بها اللغة العربية:

1 ـــ اللغة العربية الفصحى تحرص على عدم التقاء الساكنين في ثنايا التركيب أو

الكلمة، ولهذا سعت إلى التخلص منه بالتحريك كلما التقى حرفان ساكنان.

2 ــ التزاوج بين الحركة والسكون في بناء ألفاظ العربية، فلا نجد توالياً مفرطاً في الحركات في بنية اللفظة العربية وكذلك في التركيب النحوي، ومن النادر أن نجد أربع متحركات متواليات في اللغة العربية.

هذه نظرة قطرب إلى ظاهرة الإعراب في العربية، ونحن قد نوافقه على ما فسر به نشوء هذه الظاهرة في العربية، ولكننا لا ننكر مثله دلالة علامات الإعراب على معنى نحوي معين، فالعلامة الإعرابية قرينة لفظية من ضمن قرائن عديدة متضافرة توصل إلى فهم معنى الأسلوب ودلالته.

إن هذه النظرة التي دعا إليها قطرب لم تلق أذناً صاغية من النحاة القدامى، لأنه لم يضع البديل لها، ولبعدها عن الصواب في بعض جوانبها، حتى جاء في العصر الحديث الدكتور إبراهيم أنيس فاتخذ من هذه النظرة أساساً لما دعا إليه من أن اللغة العربية لم تكن لغة معربة في يوم من الأيام، وقد ناقشنا هذه الدعوى في فصل سابق وبينّا زيفها، وما تحمله من اضطراب وتناقض.

إن النحاة القدامى عندما قالوا: إن اللغة العربية لغة معربة، وإن إعرابها دال على معنى، لم يكونوا مبتدعين أو مخترعين؛ وإنما وصفوا واقع اللغة العربية على عهدهم، وهو واقع يتمثل في أوثق نص تملكه لغة ما على وجه هذه الأرض، غير أنهم حادوا عن الصواب عندما أناطوا بالإعراب وحده مسئولية الكشف والإفصاح عن المعنى النحوي، وفسروا هذا الإعراب وسوغوه عن طريق نظرية العامل المنطقية، وحكموا هذه النظرية التي لا صلة لها بالواقع اللغوي في رقبة الأساليب النحوية.

ثانياً: تعدد القرائن المعنوية واللفظية في النحو العربي

لقد أناط النحاة القدامى بعلامات الإعراب وحدها مسئولية الكشف عن المعنى النحوي للتراكيب اللغوية المختلفة وتناسَوْا أن هناك قرائن عديدة تساعد على

فهم المعنى إضافة إلى علامات الإعراب، وتناسوا أن علامات الإعراب في بعض التراكيب ما هي إلا حلية جمالية إن صح المعنى، لا تدل على معنى نحوي؛ كما في الإضافة اللفظية؛ أو إضافة المشتقات إلى معمولاتها، مثل قولنا: هذا ضاربُ زيدٍ، بإضافة زيد إلى ضارب، وهي إضافة لا تفيد نسبة وتعليق وربط المضاف بالمضاف إليه، وإنما تدل على ميل العرب إلى الخفة والاقتصاد في الجهد العضلي عند النطق، فلا شك أن «ضارب زيد» بالإضافة أخف في النطق من قولنا: ضاربٌ زيداً، برفع ضارب وتنوينه، إذ حذفنا نون التنوين في المثال الأول، وأبقينا عليها في المثال الثاني، وهذا الحذف لا تأثير له في معنى الأسلوب ودلالته.

إن اللغة العربية تمتاز بكثرة قرائنها الدالة على المعنى النحوي، وقد أفاض في الحديث عنها الدكتور تمام حسان في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها»، كما تكلم عنها أو عن بعضها، بعض من جاء بعده من الباحثين، ولكنهم تناسوا الأمانة العلمية، وهم يحملون لقب الدكتورة الرفيع فلم ينسبوا الفضل إلى صاحبه المتقدم بخاصة، وأنهم لم يضيفوا إلى ما ذكره شيئاً ذا بال، ولم ينقدوه في شيء مما أثبته في كتابه.

الدكتور: محمد عبد السلام الرفاعي يكتب في «مجلة الثقافة العربية» مقالاً بعنوان «القرائن اللفظية في النحو العربي» وهو مقال لا يخرج ما كُتب فيه عما قاله الدكتور «تمام حسان» في هذا الصدد، وإنما هو مجرد اختصار وإضافات لا خطر لها على ما قاله تمام حسان، والغريب أن أحد الباحثين المنصفين قد ذكر للرفاعي: أن مقاله هذا ما هو إلا سرقة واضحة لأفكار تمام حسان، ولكن الباحث أصر على رفض هذه الحقيقة الواضحة، وادعى أن ما كتبه في هذا المقال إنما هو من وحي الخاطر وتراسل الأفكار[7].

يقول تمام حسان في بداية حديثه عن هذه القرائن أو العلاقات السياقية موضحاً لبعضها من خلال المثال أو التركيب اللغوي:

---

(7) الثقافة العربية س6 ع 11، 1979م، ص64-68، س7 ع5، 1980م، ص74-77، س8، ع1، 1981م، ص79-82، مطابع الثورة للطباعة والنشر بنغازي.

«والكشف عن العلاقات السياقية أو التعليق كما يسميه عبد القاهر هو الغاية من الإعراب، فإذا طلب إلينا مثلاً أن نعرب جملة: ضرب زيد عمراً، نظرنا في الكلمة الأولى: ضرب فوجدناها قد جاءت على صيغة «فَعَل» ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي سواء أمن حيث صورتها، أو من حيث وقوفها بإزاء «يفعل وافعل» فهي تندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم يسمى الفعل، ومن هنا نبادر إلى القول بأن: ضرب فعل ماض».

وينسى الدكتور أن يقول إنه فعل ماض مذكور الفاعل فهذه الصيغة تدل على الفعل الماضي المذكور فاعله، وهي تقف بإزاء صيغة «فُعِل» الدالة على الفعل الماضي المحذوف فاعله.

ثم ننظر بعد ذلك في زيد فنلاحظ ما يأتي:

1 ـــ أنه ينتمي إلى مبنى الاسم. قرينة الصيغة.
2 ـــ أنه مرفوع. قرينة الإعراب.
3 ـــ أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد. قرينة التعليق.
4 ـــ أنه ينتمي إلى رتبة التأخير. قرينة الرتبة.
5 ـــ أن تأخره عن الفعل قرينة محفوظة. قرينة الرتبة.

وهذا الأمر الأخير ـــ احتفاظ الفاعل برتبته في التأخير بعد الفعل ـــ هو ما يقوله النحاة القدامى، فهم يرون وجوب تأخر الفاعل عن الفعل في الصنعة النحوية، يقول ابن جني «ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا: قام زيد سميته فاعلاً، وإن سئلت عن زيد من قولنا: زيد قام، سميته مبتدأ لا فاعلاً، وإن كان فاعلاً في المعنى، وذلك أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فاختلفت السمة، فأما المعنى فواحد»[8].

وقد أخذ تمام حسان بهذا الفهم مع أن الفاعل قد يتقدم على فعله كما في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[9] فالعلاقة بين أحد

(8) الخصائص جـ 1 ص 343.
(9) التوبة 6.

المتقدم واستجار المؤخر هي علاقة الإسناد أو الفاعلية، فرتبة الفاعل إذاً ليست محفوظة ما دامت علاقة الإسناد دالة عليها.

6 ــ أن الفعل معه مبني للمعلوم. قرينة الصيغة.

ــ وهذا الأمر كان على تمام حسان ذكره مع الفعل كما ذكرنا سابقاً ــ.

7 ــ أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب، (وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائماً). قرينة المطابقة.

إن ما يقوله تمام حسان هنا لا غبار عليه، إذا فصلنا صيغة الفعل الماضي عن التركيب، فصيغة الفعل الماضي مسندة دائماً إلى الغائب المذكر المفرد، ولكننا لا نستطيع هنا فصل الصيغة عن التركيب كله فهي مسندة إلى فاعل مذكر مفرد معلوم أو مذكور في الكلام هو زيد، ونعلم أن الفعل الماضي إذا أسند إلى فاعل مفرد مذكر خلا من ضمير يطابق بين الفعل وفاعله في النوع والعدد أو التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، وكذلك إذا أسند إلى فاعل مذكر مثنى أو مجموع جمع سلامة، وتأخر الفاعل عن فعله مثل قام الزيدان، قام المعلمون بواجبهم، أما إذا أسند إلى فاعل مؤنث سواء أكان مفرداً أم مثنى أم مجموعاً جمع سلامة للإناث لزمت التاء مع الفعل نقول: قامت فاطمة وقامت البنتان وقامت الفتيات، فتاء التأنيث الساكنة لازمة مع الفعل الماضي عند إسناده إلى فاعل مؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة للإناث.

ومن هنا يظهر خطأ تمام حسان عندما قال في تعميم مخلّ: إن هذا الإسناد هو إسنادُ الفعلِ الماضي مع الاسم الظاهر دائماً.

إن للغة منطقها الخاص الذي جاء بالتاء الساكنة للتأنيث مع الفعل الماضي المسند إلى فاعل مذكر مجموع جمع تكسير مثل قوله تعالى ﴿ قَالَتِ الأَعْرَابُ ﴾[10] وخلا من هذه التاء عند إسناده إلى فاعل مؤنث مجموع جمع تكسير كما في قوله تعالى ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾[11].

(10) الحجرات 14.

(11) يوسف 30.

فلو راعينا المنطق وحده لكان هذان الاستعمالان من الاستعمالات المشكلة التي تحتاج إلى تصحيح.

ويتابع تمام حسان فيقول: وبسبب هذه القرائن كلها نصل إلى أن «زيد» هو الفاعل، ثم ننظر بعد ذلك في «عمراً» ونلاحظ:

1 ـ أنه ينتمي إلى مبنى الاسم. قرينة الصيغة.
2 ـ أنه منصوب. قرينة العلامة الإعرابية.
3 ـ أن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية. قرينة التعليق.
4 ـ أن رتبته من كل من الفعل والفاعل هي رتبة التأخر. قرينة الرتبة.
5 ـ أن هذه الرتبة غير محفوظة. قرينة الرتبة.

وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول بأن عمراً مفعول به.

ويقول تمام حسان: إن قرينة التعليق هي من أصعب القرائن من حيث الكشف عنها لأنها قرينة معنوية تقود إلى التأمل، الذي يقود إلى كثير من الأوهام والأفكار الظنية، وهذه القرينة وهي قرينة معنوية تتمثل في الإسناد والتعدية، كما رأينا في هذا المثال، هي غاية الإعراب أو التحليل الإعرابي[12].

لقد قسم تمام حسان القرائن في اللغة العربية إلى قسمين:

أ ـ قرائن مقالية.
ب ـ قرائن حالية تعرف من المقام.

والقرائن المقالية تنقسم عنده إلى قسمين:

أ ـ قرائن معنوية.
ب ـ قرائن لفظية.

(12) اللغة العربية معناها ومبناها ص 181-182، د. تمام حسان مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973م.

وتحت كل قسم من هذه الأقسام تندرج قرائن عديدة، وسنحاول أن نوجز الحديث عنها جميعاً.

1 ـــ القرائن المعنوية

هي علاقات تفهم من خلال السياق وتفيد في تحديد المعنى النحوي المعين عندما تتضافر معها قرائن لفظية أخرى، وهي عند تمام حسان أربع قرائن كبرى تحت كل منها مجموعة من القرائن الخاصة أو المعاني الذاتية:

1 ـــ 1 ـــ الإسناد

ويجعل الإسناد قرينة معنوية رابطة بين المبتدأ وخبره وبين الفعل وفاعله أو نائب الفاعل وبين الوصف المعتمد على نفي أو استفهام وفاعله أو نائب فاعله، وبين بعض الخوالف وضمائمها فنحن عندما نقول: زيد قائم فإن هناك علاقة معنوية بين زيد وقائم هي إسناد القيام إلى زيد، وكذلك عندما نقول: قام زيد فقد أسندنا القيام إلى زيد أيضاً، وكذلك في قولنا: أقائم زيد، ونعم الرجل زيد.

ونحن نختلف مع تمام حسان في إدخال بعض التراكيب اللغوية تحت قرينة الإسناد، فما أطلق عليه النحاة القدامى مصطلح «نائب الفاعل» لا يدخل تحت قرينة الإسناد، وإنما يدخل تحت قرينة التعدية، فهو مفعول به في المعنى، وإن جاء مرفوعاً وهذا ما أكده ابن جني بقوله:

«ألا ترانا نقول: ضُـرِبَ زيد، فنرفعه وإن كان مفعولاً به»[13].

فالضرب واقع على زيد ولم يقع منه، فالعلاقة بين الضرب وزيد هي علاقة التعدية وليست علاقة الإسناد.

وكذلك قولنا: أمضروب الزيدان، وانشقت السماء، لا يمكننا أن نعتبر أن هذه

---

(13) الخصائص جـ1 ص 184.

الأسماء المرفوعة والواقعة بعد اسم المفعول وبعد الفعل المبني على صيغة «انفعل» داخلة في علاقة إسنادية وإنما في علاقة التعدية.

وتمام حسان هنا يتابع النحاة القدامى فيما أضفوه على علامة الرفع من دلالة على الفاعلية أو العمد، والواقع أن العلامة الإعرابية في هذه الأمثلة لا تدل على علاقة إسنادية، وإنما على التعدي، وأن الاسم الظاهرة على آخره هذه العلامة هو مفعول به واقع عليه الحدث وليس صادراً عنه، ولا مانع البتة من القول: إن علامة الرفع الإعرابية كما تدل على معنى الإسناد تدل أيضاً على معنى التعدية في أمثلة وشواهد معينة.

وتمام حسان أيضاً لا يدخل تحت قرينة الإسناد الجملة الاسمية والفعلية الداخلة عليها أدوات معينة أطلق عليها النحاة مصطلح «النواسخ».

نقول: كان زيد قائماً، إن زيداً قائم، كاد زيد يقوم، فنرى أن زيداً مسند إليه القيام، وقد دخلت هذه الأدوات لإضافة معانٍ جديدة على علاقة الإسناد القائمة بين المسند والمسند إليه، فـ (كان) تضيف إلى طرفي الإسناد معنى الزمن الماضي الخالي من الدلالة على الحدث، و (إن) تفيد توكيد وتقرير إسناد القيام إلى زيد في ذهن السامع أو المخاطب، و (كاد) تدل على أن زيداً قد قارب من إيقاع هذا القيام ولكنه لم يقم به.

إن هذه الأدوات وأخواتها تدخل على جملة اسمية أو فعلية تامة التركيب ومشتملة على طرفي الإسناد لتضيف إليها معاني جديدة، وهي لا تعمل شيئاً ولا تحتاج إلى اسم وخبر، كما يقول النحاة القدامى.

إن هذا الفهم لقرينة الإسناد النابع من خلال الاستعمال اللغوي هو الفهم الصحيح، ولا يمكن أن نطلق على كل أسلوب وجدت فيه علامة الرفع الإعرابية أنه أسلوب يحتوي على قرينة الإسناد المعنوية، لا لشيء إلا من أجل تقويم حكم ما، وتسويغ نظرة ما، لا تتفق مع الواقع اللغوي.

وتمام حسان انساق في هذا الرأي مع وجهة نظرة النحاة القدامى، التي تنص على أن علامة الرفع دالة على الفاعلية، وما حمل عليها بدعوى المشابهة والمقاربة؛ أو دالة

على العمد، فأدخل تحت قرينة الإسناد ما لا يدخل تحتها من الأساليب، وأخرج منها أساليب نحوية علاقة الإسناد بين أطرافها وأجزائها واضحة، لا تحتاج إلى دليل وتأمل دقيق حتى تنكشف للباحث والدارس.

1 ـ 2 ـ قرينة التخصيص

وهي قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية عديدة أخص منها، وهذه القرينة تقابل عند النحاة ما أضفوه على علامة النصب من دلالة على معنى المفعولية وما ألحق بها، أو معنى الفضلات.

ويقول تمام حسان: وإنما سميت هذه القرينة الكبرى «التخصيص» لما لاحظته من أن كل ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد، بمعنى أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة.

وتشمل قرينة التخصيص تسع قرائن معنوية أخص منها وهي:

1 ـ التعدية : وهي تدل على المفعول به في هذه الأمثلة: ضرب زيد عمراً، زيد ضارب عمراً، ضربا عمراً، فإسناد الضرب إلى المسند إليه كان في هذه الأمثلة كلها مخصصاً بوقوعه على عمرو، أي أن الوقوع على عمرو كان قيداً في إسناد الضرب إلى من أسند إليه.

2 ـ الغائية: وهي تشمل غائية العلة وغاية المدى أو المفعول لأجله، والفعل المضارع عندما تسبقه أداة دالة على التعليل مثل: أتيت رغبة في لقائك، أو أتيت كي ألقاك، فالمتكلم قد أسند الإتيان إلى نفسه وقيّده بقيد خاص وهو الغائية، فالإتيان كان مسبباً وعلة لرغبة المتكلم في لقائك.

3 ـ المعية: وتدل على المفعول معه، والفعل المضارع المسبوق بواو المعية، وهي قرينة تدل على المصاحبة على غير طريق العطف والحالية.

تقول : جاء البرد والشتاء ، لا تنه عن منكر وتأتي مثله ، بنصب ما بعد الواو ، والمقصود في هذين المثالين ليس العطف وإنما المعية والمصاحبة .

4 ـــ **الظرفية** : وتدل على المفعول فيه ، وهي تفيد تخصيص زمان الحدث ومكانه على معنى الاقتران مثل : وقفت أمام الأستاذ ، زرت محمداً مساء .

فالظرف يقيد الزمان أو المكان الذي حدث فيه الفعل ، ويخصص عمومه ، فلو قلت : زرت محمداً ، لما عرف السامع مكان الزيارة أو زمانها ، وكانت دلالة الفعل على ذلك عامة وغير مخصصة .

5 ـــ **التحديد والتوكيد** : وهي تدل على المفعول المطلق لأن قولنا : ضربت ضرباً يدل على توكيد معنى الفعل أو الحدث ، فقد أتينا بعد الفعل بمصدر من مادته ومعناه ، وذلك ما يقوي معنى الحدث ويؤكده ويزيده تحديداً وبياناً .

6 ـــ **الملابسة للهيئات** : وهي تدل على الحال ، فإذا قلنا : جاء زيد راكباً ، دل هذا الاسم المنصوب على أن زيداً قد جاء ملابساً لهيئة معينة محددة هي الركوب .

7 ـــ **التفسير للذوات** : وهي قرينة معنوية تدل على التمييز أو التفسير ، فالمميز يكون مبهماً وغامضاً ويحتاج إلى بيان وإيضاح ، فإذا جئنا بما يميزه زال إبهامه وأصبح المميز مفسراً وواضح الدلالة كما في قولنا : اشتريت مترين حريراً ، فلفظة « مترين » عامة ومبهمة ، وقد زال عمومها عندما أتينا بلفظة « حريراً » .

8 ـــ **الإخراج** : وهي تدل على الاستثناء ، فالاسم المستثنى خارج من الحكم العام الذي احتوت عليه الجملة السابقة لأداة الاستثناء ، فإذا قلنا : قام القوم إلا زيداً ، نفينا القيام عن زيد وأخرجناه من جملة القوم القائمين ، وإذا قلنا : ما قام القوم إلا زيد ، أثبتنا القيام لزيد المنفي عما قبل « إلا » ، فالاستثناء إخراج للاسم الواقع بعد « إلا » عن مشاركة ما قبلها في الحكم نفياً وإثباتاً .

9 ـــ **المخالفة** : والخلاف مصطلح كوفي سوغوا به نصب المفعول به ، والظرف المنصوب الواقع خبراً للمبتدأ مثل : زيد أمامك .

والمخالفة قرينة معنوية تدل عند تمام حسان على الاسم المنصوب في أسلوب الاختصاص مثل: نحن العربَ نكرم الضيف، بنصب لفظة «العرب»، وعلى تعدد حركة الفعل المضارع الإعرابية عندما يسبق بواو المعية مثل: لا تنه عن المنكر وتأتي مثله، إذ يجوز عند النحاة نصب الفعل «وتأتي» ورفعه وجزمه، وتدل على حركة الاسم المستثنى في أسلوب الاستثناء المنقطع مثل قوله تعالى ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾[14]، وعلى نصب الاسم المتعجب منه في أسلوب التعجب مثل: ما أجمل السماءَ، وعلى غير هذه المعاني.

1 ــ 3 ــ قرينة النسبة

وهي قرينة معنوية عامة تدخل تحتها قرائن أخص منها، والنسبة علاقة تقوم على الإلحاق والربط والتعليق وهي تشمل:

1 ــ **معاني حروف الجر أو الإضافة**، وكل حرف من حروف الجر يحمل دلالة معينة هي القرينة التي يدل عليها، نقول مثلاً: سافر محمد من البصرة إلى الكوفة، فتفيد «من وإلى» تعلق الأسماء الواقعة بعدها بالفعل السابق عليها، وتدل «من» على ابتداء الغاية أو تحديد المكان الذي وقع منه السفر، وتدل «إلى» على انتهاء غاية السفر، فابتداء السفر البصرة ونهايته الكوفة.

وابتداء الغاية الذي دلت عليه «من» وانتهاء الغاية الذي دلت عليه «إلى» قرينتان معنويتان يدخلان تحت قرينة أعم منهما هي النسبة.

2 ــ **معنى الإضافة**، نقول: هذا كتاب علي، فنجد ارتباطاً وتعلقاً بين لفظتي كتاب وعلي، بحيث صارا جزءاً واحداً لا انفصال بين جزءيه، ولا يتضح معنى أحدهما إلا بوجود الآخر، وقد أفادت الإضافة هنا تعريف المضاف المنكر كما تفيد التخصيص، في قولنا: كتاب رجل.

والإضافة قرينة معنوية خاصة وجزء من قرينة عامة هي النسبة.

(14) الليل 19، 20.

1 ــ 4 ــ قرينة التبعية

وهي قرينة معنوية عامة ، أدرج تمام حسان ضمنها ما عرف بالتوابع عند النحاة القدامى ، وهي : النعت ، التوكيد ، البدل ، العطف .

ونرى أن المطابقة في العلامة الإعرابية بين التابع والمتبوع ، وفي العدد والنوع ، وفي أن رتبة التابع هي التأخر بعد المتبوع قد ألزمت تمام حسان بإدراج التوابع تحت قرينة « التبعية » ، وإلا فإنه من الممكن أن يكون النعت أو الوصف داخلاً تحت قرينة « الملابسة » ، فالحال والنعت يشتركان في أنهما وصف ويفترقان في الثبوت والتحول ، فالصفة عند النحاة ثابتة للموصوف لا تفارقه ، والحال وصف متنقل لا يلابس موصوفه دائماً وذلك لم يمنع النحاة من القول : إن الحال قد تكون ثابتة غير متنقلة كما في قولنا : خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها ، وأن الحال أيضاً قد تكون مؤكدة كما في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[15] ، وقوله تعالى ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً ﴾[16] .

والواقع أن الحال المؤكدة نوع من المصدر المؤكد لفعله ، ولكنه لم يجيء من مادة فعله وإن احتوى على معناه ومدلوله اللفظي .

والتوكيد يمكن إدراجه في قرينة « التحديد والتوكيد » مع المفعول المطلق وباصطلاح أدق : المفعول المؤكد لفعله ، فألفاظ التوكيد بنوعيه تشترك مع المفعول المطلق في التوكيد ، وفي رفع الالباس والابهام عن معنى الجملة .

والتابع في العطف يمكن إدراجه في حالة الرفع تحت قرينة « الإسناد » كما في قولنا : جاء زيد وعمرو ، فالفعل مسند إليهما معاً ، وفي حالة النصب يمكن إدراجه تحت قرينة « التعدية » مثل : رأيت زيداً وعمراً ، فالرؤية واقعة عليهما معاً ، وتعدى الفعل إليهما معاً ، وكذلك في حالة الجر يمكن إدراجه تحت قرينة « النسبة » .

---

(15) البقرة 60 .

(16) النمل 19 .

هذا ملخص موجز للقرائن المعنوية كما ذكرها تمام حسان، ونراه مخلصاً في الغالب للفكر النحوي القديم.

فقرينة «الإسناد» هي ما عبر عنها النحاة القدامى بقولهم: إن الرفع علم العمد أو الفاعلية، وما ألحق بها على سبيل التشبيه والتقريب.

وقرينة التخصيص هي ما عبروا عنها في الغالب بقولهم: إن النصب علم الفضلات، وكذلك الحال في قرينة النسبة هي ما عبر النحاة عنه بقولهم: والجر علم الإضافة.

وقرينة التبعية هي ما عبر عنه الزمخشري بقوله: وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات[17].

جهدُ تمام حسان في شرح هذه القرائن، وجدة ما يطرحه وجدواه في الدرس النحوي جهدٌ لا ينكره أحد، ولكنّ اتباعَه لخطى النحاة القدامى قد أضاع جزءاً من مجهوده، وجدة بحثه وطرافته.

2 ــ القرائن اللفظية

وقد جعلها تمام حسان ثماني قرائن لفظية هي:

2 ــ 1 ــ العلامة الإعرابية

الإعراب وعلاماته هي النحو العربي كله عند النحاة القدامى، وقد دعا هذا الاعتداد الذي لا نظير له بدلالة الإعراب على المعنى، إلى أن قاد النحاة إلى الإيمان بأفكار وهمية مثل: فكرة العمل، والإعراب المحلي، والإعراب التقديري من أجل تسوية مبدأ الإعراب.

والعلامة الإعرابية قرينة لفظية تتضافر مع قرائن أخرى على إيضاح المعنى النحوي والكشف عن دلالته، والعلامة الإعرابية وحدها لا يمكن أن تكون السبيل إلى

(17) المفصل في صنعة الإعراب ص 18.

فهم معنى الأسلوب النحوي، فالعلامة الإعرابية المعينة تدل على أكثر من معنى نحوي أو باب نحوي، علامة الرفع الإعرابية كما تدل على معنى الإسناد في قولنا: زيد قائم، قام زيد، تدل أيضاً على معنى التعدية في مثل: زيد ضربته وضُرِب زيد، أمضروب الزيدان، وكذلك الحال في علامة النصب والجر.

والعلامة الإعرابية قد تأتي غير دالة على معنى نحوي، كما في حركة التخلص من التقاء الساكنين، وغياب العلامة الإعرابية أو عدمها كما في حالة الوقف لا يؤثر في غموض المعنى، ناهيك عن أن في العربية أسماء عديدة مبنية على حركة واحدة مهما تغير مدلولها في التركيب مثل: الأسماء المقصورة، والمنقوصة، والمضافة إلى ياء المتكلم.

وكل ذلك لا يؤثر في غموض المعنى وعدم إدراكنا لموقع الكلمة الإعرابي من خلال الاعتماد على قرائن عديدة ليس من بينها العلامة الإعرابية.

العلامة الإعرابية قد تكون قرينة لفظية عندما تظهر على آخر الاسم أو الصفة، ولكنها قد تُفقد في ثنايا بعض التراكيب، وذلك ما يحوجنا إلى البحث عن قرائن أخرى يحتوي عليها الأسلوب نفسه، وتوصلنا إلى فهم دلالته وما بين أجزائه من علائق وارتباطات.

2 ـــ 2 ـــ الرتبة

وهي الموقع أو المكان الذي يتخذه اللفظ في ثنايا التركيب النحوي، فالمبتدأ مثلاً مرتبته التقديم على الخبر، وفي حالات معينة قد يجب تقديم الخبر على المبتدأ كما في قولنا: في الدار رجل، وفي حالات يجوز تقديم المبتدأ وتأخيره مثل: محمد في الدار، في الدار محمد.

وإنّ المؤكدة يجب تقديم اسمها على خبرها، إلا إذا كان خبرها جاراً ومجروراً فيجوز أن يتقدم على المبتدأ، وأن يتأخر عنه.

والمفعول به قد يتقدم على الفاعل أو على الفعل والفاعل معاً، وقد يأتي ملتزماً بموقعه الأصلي في التركيب فيتأخر عن فعله وفاعله، وكذلك الفاعل يتقدم ويتأخر.

والحال غالباً ما يأتي ملتزماً بموقعه في التركيب، وفي حالات معينة قد يأتي متقدماً مثل: لميةَ موحشا طلل، راكباً جاء زيد وهذا التقدم واجب في المثال الأول وجائز في الثاني.

إن الرتبة أو الموقع في اللغة العربية نوعان:

1 ـــ **رتبة مقيدة** أو محفوظة مثل: مجيء ضمير الموصول أولاً، ثم تأتي بعده صلته أو جملة الموصول، لأن الموصول ضمير مبهم وهو يحتاج إلى صلة تزيل إبهامه، وكذلك الموصوف لا بد أن يتقدم على موصوفه، ومن الرتب المحفوظة في اللغة العربية صدارة الأدوات مثل أدوات الشرط والاستفهام وغيرها.

2 ـــ **رتبة حرة** أو غير محفوظة مثل رتبة الفعل والفاعل وغيرها.

إن الرتبة قرينة لفظية، وعلاقة تقوم بين جزءين مرتبين أو متلازمين من أجزاء السياق أو التركيب النحوي يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه.

ولبيان الرتبة نحتاج إلى دراسة موسعة للتقديم والتأخير في اللغة العربية، وألا يقصر هذا البحث النحوي على علم البلاغة وحدها.

2 ـــ 3 ـــ الصيغة

وهي المبنى التصريفي للكلمة، والصيغة نوعان:

1 ـــ **صيغة ثابتة** غير اشتقاقية كما في الأدوات والظروف مثل: ليس، إنّ، ما، تحت، أمام، فهي ألفاظ ذات بنية واحدة لا تتغير.

2 ـــ **صيغة اشتقاقية**، حيث نجد أن الجذر أو الجذور الصوتية للكلمة قد يصاغ منها ألفاظ عديدة، كل منها تدل على معنى معين، كما في: الأفعال، وأسماء الفاعلين، والمفعولين، وأمثلة المبالغة وغيرها، فهي مواد ذات أصل اشتقاقي واحد هو الأصوات المكونة للفظة مثل: علم نشتق منها مواد كثيرة: عَلِمَ يعلم عالم معلوم علّام أعلمُ عليم.

ونعلم أن للأسماء والصفات والأفعال صيغها المعينة المعروفة، وهذه الصيغ قد تصلح لمواضع معينة في الكلام أو التركيب لا يصلح فيها غيرها، فالفاعل مثلاً يطلب فيه أن يكون اسماً، والمفعول المؤكد والمفعول له يطلب أن يكونا مشتقين في القاعدة المعيارية، وفي التمييز أن يكون اسماً نكرة، وفي المفعول فيه أن يكون ظرفاً أو منقولاً إلى الظرفية.

والجملة العربية إنما تحمل معاني الاستفهام والتوكيد والنفي والنداء والتعجب والقسم والنهي، وغيرها من المعاني عن طريق أدوات معينة موضوعة للدلالة على هذه المعاني، فقولنا مثلاً: محمد قائم، جملة اسمية مثبتة، فإذا أردنا نفيها أو توكيدها أدخلنا عليها أدوات معينة، وهكذا تستفاد هذه المعاني الجديدة المضافة إلى الجملة عن طريق أدوات معينة.

وهكذا نرى أن الصيغة قرينة لفظية تساعد على فهم المعنى النحوي وتبين أن المبنى التصريفي لصيق بالمعنى النحوي.

2 ـــ 4 ـــ المطابقة

وهي مقصورة على الصيغ الصرفية والضمائر، فلا تطابق في الأدوات والظروف،ولا في الخوالف إلا في بعض الحالات. والمطابقة تتم برعاية النواحي الآتية:

1 ـــ **العلامة الإعرابية**: فالوصف يتبع موصوفه في العلامة الإعرابية، وكذلك المؤكد يتبع ما أكد به، وكذلك بقية التوابع؛ إذ نجد أن التابع يتبع متبوعه في العلامة الإعرابية رفعاً ونصباً وجراً.

2 ـــ **الشخص**، أي التكلم والخطاب والغيبة، ولكل منها ضمائر معينة تدل عليها متصلة ومنفصلة، دالة على الفاعلية أو المفعولية أو الملكية والإضافة.

3 ـــ **العدد**، أي الإفراد والتثنية والجمع: المبتدأ لا بد أن يتطابق مع خبره في العدد: محمد قائم، الرجلان قائمان، الفتيات قائمات، والفاعل المقدم يطابق في العدد فعله المتأخر: الطلبة قاموا: الفتيات قمن...

4 ــ **النوع**، أي التذكير والتأنيث: النعت مثلاً لا بد أن يطابق منعوته في النوع تقول: هذا رجل صالح، وهذه فتاة صالحة. وكذلك المبتدأ والخبر، والمؤكد ومؤكده: محمد قائم، فاطمة قائمة، قام محمد نفسه، قامت هند نفسها، وكذلك الفاعل المقدم: محمد قام، هند قامت.

5 ــ **التعيين**، أي التعريف والتنكير، ولا يكونان إلا في الأسماء، والتعريف له في العربية طرائق عدة يكون: بالألف واللام، والإضافة، والعلمية، وغيرها.

وإذا كان المبتدأ لا يطابق خبره غالباً في التعيين، فيكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة،أو يكونان نكرتين أو معرفتين معاً؛ فإن النعت مثلاً لا بد أن يطابق فيه الوصف موصوفه في التعريف والتنكير.

تقول: هذا الرجل الصالح، فإذا قلت: هذا الرجل صالح، كانت لفظة صالح من تمام الجملة وإخبار عن الرجل بالصلاح.

والمطابقة في أية واحدة من هذه الأمور الخمسة تقوي الصلة، والرابطة بين المتطابقين، وتكون المطابقة قرينة لفظية على ما بينهما من ارتباط، وتلاحم في المعنى، وانحلال هذه المطابقة، وتفكك عراها حيث يستدعي الأسلوب وجودها تصم التركيب بالخروج عن الصواب وتعسر الوصول إلى معناه.

2 ــ 5 ــ الأداة

تلعب الأدوات في اللغة العربية دوراً هاماً في أداء المعنى النحوي، وفي التفرقة بين المعاني النحوية المختلفة، وهي أدوات تدخل على الجملة بنوعيها كما تدخل على المفردات.

النفي في العربية تؤديه أدوات عديدة:

ما و لا: يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية لنفيها، ولن ولم ولما: تدخل على

الجمل الفعلية المصدرة بفعل مضارع، ليس: تدخل على الجملة الاسمية، أدوات الاستثناء، في الاستثناء التام الموجب لنفي المفردات داخل التركيب.

التوكيد: له أيضاً أدوات عديدة قد تكون مفردة أو مركبة، وبعضها مما له الصدارة، وبعضها مما يتأخر؛ وبعضها لتأكيد الجمل الاسمية، وبعضها لتأكيد الجمل الفعلية:

إنّ زيداً ناجح، إنّ زيداً لناجح، والله إنّ زيداً لناجح، قد نجح محمد، لقد نجح محمد، لتفعلنّ الخير، ما قام إلّا علي، لا إله غير الله، إنّما الفارسي علي، لأنت الناجح...

والاستفهام والشرط والنهي والترجي والتمني والتعجب والنداء والتحضيض والمعية والاستقبال والتحقيق والتقليل، كلها وغيرها من المعاني تؤدى بإضافة أدوات معينة إلى الجملة، ولكل أداة موقعها المعين من التركيب النحوي.

فالأداة:

1 ــ تحمل معنى نحوياً معيناً تضيفه إلى الجملة.
2 ــ لها موقعها المعين في التركيب.
3 ــ تفرق تفرقة واضحة بين المعاني النحوية المختلفة.

وبهذا تكون الأداة قرينة لفظية هامة تساعد على أداء المعنى النحوي وفهم دلالته.

2 ــ 6 ــ الربط

وهو قرينة لفظية تدل على اتصال وتلازم أحد المترابطين بالآخر، وفي اللغة العربية أساليب معينة لا بد من وجود رابط يربط بعضها ببعض، ضمير الموصول غالباً ما يرتبط بصلته برابط أطلق عليه النحاة القدامى العائد.

قال ابن هشام «وتفتقر كل الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير مطابق لها يسمى العائد»[18].

والعائد أنواع، وقد يحذف في بعض المواضع أو يستغنى عنه.

وخبر المبتدأ إذا كان جملة لا بد له من رابط يربطه بالمبتدأ، والربط يتم في هذه الحالة بعدة أساليب.

ومن الربط في العربية وقوع الفاء في جواب الشرط سواء كان جواب الشرط مصدراً بفعل مضارع لم يسبق بأداة معينة، أو سبق بالسين، أو لن، أم كان جواب الشرط مصدراً بفعل ماض مسبوق بقد أو ما، أم كانت جملة جواب الشرط جملة طلبية أو اسمية ،أو جملة مصدرة بـ «عسى».

وقد تقع إذا موقع الفاء في هذه الحالة.

وأنواع الربط بين الأجزاء المتلازمة في العربية عديدة، وبعضها قد أساء النحاة القدامى فهمه، فقسروه على غير وجهه، مثلاً «أمّا» التوكيدية تحتاج إلى ربط خبرها بالمبتدأ عن طريق الفاء مثل: أمّا محمد فشاعر.

الربط كما نرى جزء مهم من بنية بعض التراكيب في اللغة العربية، وهو قرينة لفظية توصل إلى فهم المعنى وتأديته.

2 ـــ 7 ـــ التضام

أو التلازم، وهو أن يستدعي وجود عنصر أو ركن ما في الجملة وجود ركن آخر، فالمضاف يستلزم وجود المضاف إليه ليخصصه أو يعرفه، وضمير الموصول يستدعي وجود صلة تزيل إبهامه وعمومه، والموصوف يقتضي وجود صفة، وكذلك الأدوات متلازمة ومتضامة مع ما بعدها فبعضها يتطلب الأسماء، وبعضها يستدعي وجود الأفعال، وبعضها يدخل عليهما معاً.

---

(18) أوضح المسالك جـ1 ص 164.

والتضام كما يكون بالتلازم يكون بالتنافي، فوجود أداة التعريف «أل» تستبعد أو تنفي وجود الإضافة المحضة والتنوين؛ وياء النداء تستبعد أن يكون ما بعدها معرفاً بالألف واللام، إلا إذا جئنا قبل الاسم المنادى بأي أو أية، أو كان المعرف لفظ الجلالة سبحانه: الله.

ومعنى التضام يمنع الفصل بين المتضامين، فالفصل بين أداة الجر والاسم المجرور لا يتم إلا في حالات شاذة نادرة، وقد يجيز معنى التضام الفصل أحياناً بين المتلازمين إذا كان المعنى يطلب هذا الفصل لإرادة التوكيد، مثلاً كما في الفصل بين المبتدأ والخبر بضمير العماد: محمد هو القائم، وبين إذن والفعل المضارع بالقسم: إذن والله يفعل الخير، وهذا الفصل لا يؤثر في انحلال التلازم بين المتضامين، ولا يؤدي إلى انفراط وحدة التركيب؛ وإنما جاء لأداء وظيفة معينة هي التوكيد وحافظ على تلازم وترابط الجزءين المتضامين.

2 ــ 8 ــ النغمة

وهو ما يحدث من ارتفاع للصوت وانخفاضه في أثناء الكلام، فنغمة الكلام قد تطول وقد تقصر، ولكل جملة نحوية نغمتها الخاصة في أثناء النطق بها، فالنغمة مثلاً تحدد ما إذا كانت هذه الجملة دالة على الإثبات أو الاستفهام: أنت محمد، فهي جملة خالية من أداة تدل على معنى الاستفهام، ولكن عن طريق خفض الصوت ورفعه عند إلقاء هذه الجملة يدرك السامع ما إذا كان المتكلم يقصد الإخبار أو الاستفهام، وفي القرآن الكريم آيات عديدة قرئت بهمزة دالة على الاستفهام وبحذفها والمعنى واحد وياء النداء قد تحذف كما في قوله تعالى ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ﴾[19].

ولهجتنا العامية تميل إلى حذف همزة الاستفهام وياء النداء، ويبقى المعنى دالاً عليهما عن طريق التنغيم.

ولا شك أن التنغيم يحتاج في العربية إلى دراسة معملية موسعة[20].

(19) يوسف 29.

(20) اللغة العربية معناها ومبناها ص 191-231.

هذه باختصار شديد القرائن الدالة على المعنى النحوي في اللغة العربية، كما ذكرها الدكتور تمام حسان، وهي — كما رأينا — قرائن مقالية وحالية، والقرائن المقالية، معنوية ولفظية، قرائن عديدة، ولها دور بارز وهام في التحليل الإعرابي والوصول إلى معنى التركيب النحوي، وقد كان النحاة القدامى مقصرين عندما درسوا النحو العربي على ضوء قرينة لفظية واحدة هي الإعراب وعلاماته، وأناطوا بهذه القرينة وحدها فهم معنى الأسلوب كله.

نحن لا ننكر أهمية علامات الإعراب في التحليل الإعرابي، ولا نغالي فنصم ظاهرة الإعراب بأنها بلاء يجب التخلص منه، ولا ندعي أن اللغة العربية لم تعرف الإعراب وعلاماته إلا على أيدي النحاة، ولم تكن معربة على أفواه أعراب نجد وتهامة والحجاز، كل ذلك لا نؤمن به ولا ندعو إليه مادام الواقع اللغوي التاريخي يأباه ولا يدل عليه؛ غير أننا ملزمون بتتبع هذا الواقع ووصفه، وهو واقع صريح في مظاهره، واقع ينص على إعراب اللغة العربية، وأن علاماته جزء من معناها، ودلالتها عندما تتضافر معه قرائن أخرى معنوية ولفظية على جلاء المعنى النحوي والكشف عنه.

ثالثاً: الإعراب والبناء

اللغة العربية لغة معربة، والحركة لها الدور الأساسي في هذا المجال، فبنية الكلمة العربية وكذلك التركيب النحوي يعتمدان على التزاوج بين السكون والحركة، والحركة قد تتوالى، ومن النادر أن تتوالى أربعة متحركات في اللغة العربية، ولا تسمح هذه اللغة بتوالي ساكنين في النطق إلا في حالة الوقف، وهي قد تضحي بالسكون ذي الوظيفة المعنوية عندما يلتقي بساكن آخر، كما في تحريك آخر الفعل المضارع المجزوم إذا التقى بكلمة أول حروفها ساكن، مثل: لم يذهبِ الطالب فالباء تحرك بالكسر هرباً من التقاء حرفين ساكنين، وكذلك نقول: من الرجل؟، قال تعالى ﴿ قَالَتِ الأَعْرَابُ ﴾ بتحريك ما هو ساكن في الأصل.

واللفظة في ثنايا التركيب النحوي إما أن تكون ملتزمة بحركة واحدة على آخرها، لا تتغير مهما تغير معناها وموقعها في التركيب، فتسمى مبنية في اصطلاح النحاة

القدامى، وإما أن تتغير العلامة الإعرابية الظاهرة على آخرها بحسب موقعها في الجملة، فهي قد تكون منصوبة أو مرفوعة أو مجرورة. وقد تعارف النحاة على تسمية هذا النوع بالمعرب، فالألفاظ والكلمات في اللغة العربية إما مبنية وإما معربة لا تخرج عن هذا، إن لفظة مثل محمد قد تكون في التراكيب الداخلة فيها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، نقول مثلاً: محمدٌ رسول الله، إن محمداً رسول الله، هذا كتاب محمدٍ، سلمت على محمدٍ، أُرسِلَ محمدٌ لهداية البشر، وغيرها من التراكيب العديدة التي يمكن أن تأتي فيها لفظة محمد، وهي لفظة لا نراها ملتزمة بحركة معينة لا تتغير في هذه التراكيب كلها، وإنما تتنوع الحركة الظاهرة على آخرها من الرفع إلى النصب وإلى الجر بحسب معناها وموقعها في التركيب النحوي.

أما لفظة «هذا» مثلاً فهي لفظة ملازمة لحركة واحدة، وكذلك «مَنْ» مع قيامها بعدة وظائف خلال التركيب كالاستفهام والشرط والموصولية، وفي اللغة العربية ألفاظ عديدة مبنية تندرج تحت أقسام: الأدوات والضمائر والظروف والخوالف والأفعال، كما أن من الأسماء والصفات ماهو مبني، والغالب في المبنيات أن تكون محركة بالفتح أو ساكنة الآخر، وقد تأتي مضمومة كما في «نحن» و «منذ»، وقد تأتي مكسورة كما في الباء واللام الجارين؛ ولكن الغالب على المبنيات هو تحريك أواخرها بالفتح أو تسكينه، وقد قال النحاة: إن الأصل في المبني أن يسكن ولذا بحثوا عن علة لكل مبني تحرك بالفتح أو الضم أو الكسر، والتعليل للظواهر اللغوية، ليس من صلب الدراسة اللغوية وإنما هو مبحث عقلي منطقي في الغالب.

والمبنيات تنحصر فيما يلي:

1 ــ **الأدوات**، كأدوات الاستفهام هل وأخواتها، وأدوات الإضافة والتعليق مثل عن وعلى، وأدوات العطف، وأدوات الجواب بلى ونعم، وأدوات الإضراب والإبطال بل ولكن، وأدوات النداء يا وأخواتها، وأدوات الشرط إنْ وأخواتها، وأدوات النفي ليس وأخواتها، وأدوات التحقيق والاستقبال والنهي والدعاء والطلب والرجاء والتمني والتعجب والتحضيض والتوكيد والاستثناء.

والأداة كما قلنا تقوم بدور بارز في أداء المعنى.

2 ــ **الضمائر**، مثل ضمائر المتكلم متصلة ومنفصلة مثل: نحن وأنا والتاء وياء المتكلم ونا وإيانا وإياي، وكذلك ضمائر الخطاب والغيبة متصلة ومنفصلة وضمائر الإشارة وضمائر الموصول.

فالضمائر مبنية ما عدا ضميري الإشارة والموصول الدالين على المثنى فهما معربان إعراب الاسم المثنى، والضمير يقوم بوظيفة إعرابية، فهو يدل على الفاعلية والمفعولية والإضافة.

3 ــ **الظروف**، وهي مبنية كلها مثل إذا وحيث وفوق وأمام، إلا ما نقل منها من الظرفية إلى الاسمية.

4 ــ **الخوالف**، مثل نعم وبئس وحبذا ولا حبذا الدالة على المدح والذم، ومثل خالفة التعجب، وخالفة الإخالة أو اسم الفعل مثل: هيهات وصه وآه ونزال، والخوالف كلها مبنية.

5 ــ **الأفعال**، فالفعل الماضي والأمر مبنيان وكذلك الفعل المضارع عندما يتصل بنون النسوة أو نون التوكيد.

والمعرب من أقسام الكلم ينحصر في الأسماء والصفات، وفي الفعل المضارع إن لم نقل إنه مبني أيضاً.

ومن الأسماء والصفات ما يجدر اعتباره من المبنيات مثل الأسماء المقصورة كالهدى، والأسماء المنقوصة مثل القاضي، والأسماء المضافة إلى ياء المتكلم مثل كتابي.

ونظراً لأن النحاة القدامى قد قسموا الكلام إلى: اسم وفعل وحرف فقد أدخلوا ضمن قسم الاسم عدداً من المبنيات التي لا صلة لها بالأسماء، وإنما تنضوي تحت أقسام أخرى من أقسام الكلم كالأدوات والضمائر وغيرها، ولهذا بحثوا عن علة وسبب لبناء هذه الأسماء عندهم، لأن الأصل في الاسم أن يكون معرباً عند النحاة، فإذا أخرج عن هذه الأصل كان ذلك لعلة لا بد من الكشف عنها وإيضاحها، وقد تمثلت

هذه العلة في أربعة أسباب وهناك من النحاة المتأخرين من زاد عليها أسباباً أخرى :

1 ـــ الشبه الوضعي

وهو أن يوضع الاسم لفظاً على صورة مشابهة لوضع الحرف بأن يكون مكوناً من حرفين في لفظه أو مبناه الصرفي فالتاء في قولنا : قمتَ، وهي ضمير دال على المخاطب المفرد المذكر ، والضمير من الأسماء عند النحاة القدامى ، قد بنيت على الفَتح لأنها أشبهت الحرف الموضوع على حرف واحد كالباء واللام والواو والفاء.

و « نا » من قولنا : قمنا ، وهو ضمير دال على جماعة المتكلمين ، قد بني على السكون لأنه أشبه الحرف الموضوع على حرفين مثل : قد وهل وبل.

2 ـــ الشبه المعنوي

وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء أوضع لذلك المعنى حرف أم لا ، ومثلوا لما وضع له حرف بالأداة « متى » وهي اسم عند النحاة ، وهي تدل على معنيين :

أ ـــ الشرط وهي مشبهة في هذه الحالة لحرف الشرط « إنْ ».
ب ـــ الاستفهام وهي مشبهة لهمزة الاستفهام ومحمولة عليها في البناء.

ومثلوا لما لم يوضع له حرف بضمير الإشارة « هنا » والضمائر عند النحاة أسماء ، فهنا دالة على الإشارة ومبنية ، لأن حق معنى الإشارة أن يؤدى بالحرف.

3 ـــ الشبه الاستعمالي

وذلك أن يكون الاسم عاملاً في غيره ولا يدخل عليه عامل مطلقاً يتأثر به ، فهو يشبه الحرف شبهاً استعمالياً ، فالحرف يعمل في غيره ولا يعمل غيره فيه ، ويمثل النحاة لذلك بما أطلقوا عليه : أسماء الأفعال ، تقول مثلاً : هيهات العقيق. فهيهات : اسم فعل ماض بمعنى بَعُدَ ، والعقيق فاعله مرتفع به ، فهو قد عمل فيما بعده وأثر فيه

الرفع، ولا يدخل عليه ما يؤثر فيه عملاً ما، لذلك أشبهت الحرف استعمالاً فبنيت ولزمت حركة واحدة.

4 ــ الشبه الافتقاري

وهو أن يفتقر الاسم افتقاراً لازماً إلى جملة تأتي بعده توضحه وتزيل إبهامه، وقد مثل النحاة لذلك بما أطلقوا عليه «اسم الموصول»، وهو يحتاج إلى جملة توضح معناه، اصطلح النحاة على تسميتها بـ «صلة الموصول»، وأسماء الموصول في هذه الحالة مشبهة للحرف الذي لا يظهر معناه إلا بوضعه في جملة، لذلك بنيت ولزمت حركة واحدة[21].

إن هذه الأسباب والتعاليل التي يوردها النحاة لبناء بعض الأسماء، بدل إعرابها الواجب لها بالأصالة، أسبابٌ مفتعلة وتعاليل مفترضة لا تنطلق من خلال وصف الاستعمال اللغوي، وإنما من خلال مقولات منطقية عقلية وتقسيم قاصر للكلمة:

1 ــ هذه الألفاظ التي يفترض النحاة أنها تنتمي إلى فصيلة الأسماء ليست من الأسماء في شيء، وإنما تنتمي إلى أقسام أخرى من أقسام الكلمة بحسب ما لها من خصائص ووظائف تؤديها في التركيب النحوي، فألفاظ الإشارة والموصول وضمائر الخطاب والتكلم المتصلة هي من فصيلة الضمائر، والضمائر حكمها البناء دائماً في لغة العرب.

وألفاظ الاستفهام والشرط تنتمي إلى قسم الأداة، والأدوات مبنية أيضاً، وما أطلق عليه النحاة مصطلح: اسم الفعل ينتمي إلى فصيلة الخوالف، وهي محكوم عليها بالبناء. ولعله من تناقض النحاة وحيرتهم أن يطلقوا مصطلح اسم الفعل على خالفة الإخالة، فهم في حيرة بين اعتبار هذه الألفاظ أسماء خالصة، وبين اعتبارها أفعالاً خالصة، ولما وجدوا أن حد الاسم وعلاماته قد يصدق على جانب منها، وأن حد الفعل وعلاماته قد يصدق على جانب آخر فيها، أطلقوا عليها مصطلح «اسم الفعل»

---

(21) همع الهوامع جـ1 ص16-18؛ أوضح المسالك جـ1 ص29-30.

وهو مصطلح متناقض يحمل في طياته حيرة النحاة تجاه فهم وظيفة هذه الألفاظ في التركيب النحوي.

2 ــ الاستعمال الوارد عن العرب قد جاء ببناء هذه الألفاظ ولزوم آخرها لحركة واحدة، والاستعمال تتضاءل أمامه كل الأقيسة والتعاليل المنطقية، وكيف نفترض أنها كانت معربة، أو الأصل فيها أن تكون معربة، دونما دليل يسنده الواقع اللغوي المعاش، أو الحادث في طور سابق من أطوار نمو اللغة وتطورها؟

3 ــ هناك ضمائر عديدة موضوعة على أكثر من حرفين مثل: نحن، هؤلاء، إيانا، أنتم، وغيرها وهي مبنية وهناك أسماء موضوعة على حرفين وهي معربة مثل: دم ويد وغيرها، فإذا سألنا النحاة عن سبب بناء الأولى وإعراب الثانية، وهي كلها أسماء عندهم، لجوا في جدل عقيم، وأجابوا إجابات مصطنعة لقيت معارضة من نحاة آخرين، وهي معارضة عليها ردود وهمية مفترضة.

أي: عندما تكون موصولة أو استفهامية فإنها معربة، وكان حقها البناء بمراعاة الشبه المعنوي، وضمير الإشارة المثنى وكذلك الموصول معرب إعراب المثنى، فلماذا أعربت هذه وبني غيرها؟ وقد أثار هذا السؤال جدلاً عقيماً بين النحاة، ولو علموا أن اللغة استعمال تدرس خصائصه من خلال وصفه، ما تكلفوا كل هذا الجدل الذي لا طائل من ورائه لا للغة ولا لدارسها.

إن الكلمة في اللغة العربية تنقسم إلى سبعة أقسام هي: الاسم والصفة والفعل والأداة والضمير والظرف والخالفة، وما يقبل الإعراب منها: الاسم والصفة، أما بقية أقسام الكلمة فهي مبنية ما عدا الفعل المضارع غير المقترن بنون النسوة أو نون التوكيد فإنه معرب عند النحاة القدامى.

إعراب الفعل المضارع وبناؤه

الفعل المضارع أنواع فهو إما أن يكون: صحيح الآخر أو معتل الآخر أو من الأفعال الخمسة، وإعرابه أيضاً متعدد وذو وجوه مختلفة.

الفعل المضارع الصحيح الآخر مثل: يذهبُ نعملُ أرسمُ تكتبُ، يرفع بالضمة الظاهرة، وينصب بالفتحة الظاهرة إذا سبقته أداة معينة مثل: لن أو أن أو كي أو إذن، أو وقع بعد نفي وطلب وسبق بالواو أو الفاء أو حتى، ويجزم بالسكون الظاهر على آخره إذا سبق بأداة مثل: لم ولـمّـا ولا واللام الدالة على الأمر أو الدعاء، أو جاء بعد أداة دالة على الشرط، أو وقع في جواب الشرط ولم يقترن بالفاء.

والفعل المضارع المعتل الآخر أنواع: فهو إما أن ينتهي آخره بألف أو واو أو ياء، مثل: يرضى، يدعو، يقضي.

وعند إعرابه فإن حركة الرفع لا تظهر على آخره، ويضطر النحاة إلى تقدير رفعه وأنه مضموم الآخر تعسفاً وافتراضاً.

وفي حالة النصب يعرب على وجهين: فإن كان آخره واو أو ياء ظهرت عليه علامة النصب، وإن كان آخره ألفاً لم تظهر عليه علامة النصب، ولا يحذف منه حرف العلة، ويقدر النحاة أنه منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة.

وفي حالة الجزم فإنه يجزم بحذف حرف العلة: الألف أو الياء أو الواو.

وإذا كان المضارع من الأفعال الخمسة: يفعلان تفعلان يفعلون تفعلون تفعلين، فإنه يرفع بثبوت النون، وينصب ويجزم بحذفها.

والفعل المضارع ليس معرباً دائماً عند النحاة القدامى، وإنما قد يبنى في حالتين: إذا اتصلت به نون النسوة فإنه يبنى على السكون، وإذا اتصلت به نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة فإنه يبنى على الفتح، ولم يقل النحاة: إن الفعل المضارع معرب في هذه الحالة لأمرين في نظري:

1 ــ إن العامل إذا كان جزءاً من اللفظ لا يعمل، فالنون للنسوة أو التوكيد جزء من الفعل لذا لا تعمل فيه.

2 ــ إن العامل الحرفي ضعيف، لذا يلغى عمله عندما يتأخر.

والفعل المضارع قد يدخل عليه في التركيب ما يقتضي إعرابه وبناؤه نقول:

الطالبات لم يقمن بأداء واجبهن، يا زيد لا تهملنّ واجبك، فهل الفعل المضارع معرب أو مبني في هذه الحالة؟

ويقول النحاة: إن الفعل المضارع لا يبنى على الفتح مع نون التوكيد إلا إذا كانت متصلة به اتصالاً مباشراً، أما إذا فصل بينهما بالواو أو الألف لفظاً أو تقديراً كما في قوله تعالى ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً ﴾(22) وقوله تعالى ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾(23)، فإن الفعل المضارع في هذه الحالة يعتبر معرباً لا مبنياً عند النحاة(24)، والواقع أن الفعل المضارع لا يبنى على الفتح أو يفتح آخره عند اتصال نون التوكيد به، إلا إذا كان فعلاً خالياً من الإسناد، أما إذا كان مسنداً فإنه تظهر عليه حركة مناسبة لما بعده من ضمير، فهو يضم إذا أسند إلى واو الجماعة، ويفتح إذا أسند إلى ألف الاثنين، ويكسر إذا أسند إلى ياء المخاطبة.

إن وصف الاستعمال الذي أهمل النحاة الاعتداد به يقول: يفتح آخر الفعل المضارع المؤكد بالنون إذا خلا من الإسناد، فإذا أسند بني على حركة مناسبة لما اتصل به من ضمير، وما يقوله النحاة خلافاً لهذا فهو تجني على الواقع وتزييف له.

هذا باختصار وصف الحركات المختلفة التي تظهر على الفعل المضارع، وهو من خلال صيغته يدل على زمان وحدث، وتدخل عليه أدوات عديدة فتضيف إليه دلالات جديدة وأزمنة متعددة.

الفعل المضارع تدخل عليه أدوات عدة تضيف إليه معنى النفي وتقيده بأزمنة محددة، وهو مختلف الإعراب بعدها.

تدخل عليه لا النافية فيرفع، وتدخل عليه لن فينتصب وينفي وقوعه، وتدخل

---

(22) آل عمران 186.

(23) يونس 89.

(24) شرح قطر الندى ص 35-36.

عليه لم ولما فينفي حدوثه ويجزم، وهذه الأدوات مع دلالتها على النفي تضيف إلى الفعل المضارع أزمنة محددة.

«لا» تنفي الفعل في المستقبل، و«لن» لنفي الفعل المضارع الموغل في الاستقبال، و«لم» لنفيه وقلب دلالته الزمنية إلى المضي ونفيها دائم ومستمر، و«لما» لنفيه في الماضي المستمر إلى الحال، ونفيها له غير دائم فالفعل المنفي بعدها قد لا يحدث في الماضي ولكنه متوقع الحدوث في المستقبل.

وهذه الفروق في نفي المضارع مستمدة من خلال الأداة، لا من خلال العلامة الإعرابية التي تظهر على آخره بعد كل أداة من هذه الأدوات، وإلا لفرق في العلامة الإعرابية بين نفي الفعل المضارع بلم ونفيه بلما، فهما لنفيه في الماضي ولكن بينهما فرقاً بالغ الدقة، نقول مثلاً: لم يذهب زيد إلى المدرسة فننفي ذهاب زيد إلى المدرسة في الزمن الماضي وهو نفي مستمر، ونقول: لـمّـا يذهب زيد إلى المدرسة، أي إنه لم يذهب إلى المدرسة بعد، ولكن ذهابه إليها واقع حتماً، هذا الفرق الدقيق بين الأداتين في نفي الفعل المضارع كان ينبغي أن يدل عليه باختلاف العلامة الإعرابية الظاهرة على الفعل المضارع بعد كل منهما، لو كانت العلامة الإعرابية دالة على معنى معين عندما تظهر على الفعل المضارع.

الفعل المضارع تدخل عليه أدوات عديدة أخرى لتضيف إليه معاني جديدة تدخل عليه: قد والسين وسوف وكي وأن ولا واللام والنون وحتى، وهو مرفوع بعد بعضها، ومنصوب بعد بعضها، ومجزوم بعد بعضها الآخر، ولكن ما لحقه من معنى جديد لا تدل عليه العلامة الإعرابية، وإنما تدل عليه هذه الأدوات، معنى دلالته على الاستقبال يفهم من السين وسوف، ومعنى النهي أو الدعاء من «لا»، ومعنى الدعاء يفهم من اللام، ومعنى التعليل يفهم من «كي» وهكذا، فما يضاف إلى الفعل المضارع من معانٍ مختلفة وأزمنة مختلفة، إنما تدل عليه هذه الأدوات وحدها لا العلامة الإعرابية، وإلا لما كان الفعل المضارع مرفوعاً في حالة الإثبات، وفي حالة النفي بلا،

وفي حالة الاستقبال بعد السين وسوف، وفي حالة تقليل وقوعه بعد قد، فهذه معانٍ مختلفة، رُفع الفعل المضارع بعدها جميعاً، وكذلك في حالة نصبه وجزمه.

إن اختلاف الحركة الظاهرة على آخر الفعل المضارع ما هو إلا تغيير شكلي لا دور له في أداء المعنى وإيضاحه، وهو أمر ذوق جمالي تدعو إليه مناسبة صوتية في بعض الأحيان[25] ويدعم ذلك أن الفعل الماضي يبنى على الفتح وعلى السكون وعلى الضم لمناسبة صوتية لا لدلالة إعرابية:

1 ـ الفعل الماضي يبنى على الفتح إذا لم يسند إلى أي ضمير، أو اتصل به ضمير نصب أو تاء التأنيث الساكنة، أو ضمير رفع غير متحرك مثل ألف الاثنين.

2 ـ ويبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك مثل التاء الدالة على المتكلم أو المخاطب المفرد، أو نون النسوة أو نا المتكلمين.

3 ـ ويضم آخره إذا اتصلت به واو الجماعة، ولم يكن معتل الآخر بالألف، فإن كان معتل الآخر بالألف، كما في: دعَوا فتح.

إن تنوع الحركة الظاهرة على آخر الفعل الماضي أمر راجع إلى الذوق اللغوي المرهف، وهو ذوق يعتد كثيراً بالمناسبة الصوتية، وكذلك الحال في الفعل المضارع، وسيان عندي إن قيل بإعرابهما أو بنائهما مادامت دراستهما قد قامت على أساس وصفي خالص.

إن الإعراب في اللغة العربية لا يتناول ألفاظ اللغة كلها وإنما هو مقصور في الغالب على قسمين من أقسام الكلمة هما: الاسم والصفة، ومعنى ذلك أن الإعراب لا يمثل ظاهرة عامة تشترك فيها ألفاظ اللغة جميعها، وقد تخلص النحاة من هذا الإشكال باللجوء إلى المنطق، فقالوا بالإعراب المحلي، والإعراب التقديري.

(25) ذكر الزمخشري وابن يعيش أن إعراب الفعل المضارع لا يدل على معنى، فرفعه لا يدل على فاعلية ونصبه لا يدل على مفعولية وإنما تم إعرابه لضرب من الاستحسان. شرح المفصل جـ7 ص10-11.

رابعاً: الإعراب المحلي والإعراب التقديري

1 ـــ الإعراب المحلي[26]

الألفاظ في اللغة العربية إما معربة وإما مبنية، والمبني ما لزم آخره حركة واحدة معينة ولم يتأثر باختلاف موضعه في التركيب، فلفظة مثل «هذا» لا يتغير ما يظهر على آخرها مهما تغير موقعها في التراكيب المختلفة نقول مثلاً: هذا محمد، إن هذا محمد، صاحبت هذا الرجل، تسرني ملاقاة هذا الرجل، وغيرها من التراكيب؛ ومثل ذلك بقية ضمائر الإشارة، وكذلك ضمائر الموصول وغيرها من المبنيات ذات الوظيفة الإعرابية في التركيب.

وقد افترض النحاة أن هذه المبنيات تقبل الإعراب وعلاماته، فهم يقولون في المثال الأول: إن هذا اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، وإنها في المثال الثاني اسم إن منصوبة المحل، وفي المثال الثالث منصوبة المحل على المفعولية، ومجرورة المحل في المثال الرابع بالإضافة.

وفرق كبير بين ما يفترضه النحاة، وما يقتضيه الموقع الإعرابي، فلا شك أن لفظة «هذا» من خلال التركيب، وما يحويه من قرائن واقعة موقع المبتدأ في المثال الأول، وموقع اسم إنّ في المثال الثاني، وموقع المفعولية في الثالث، وموقع المضاف إليه في الأخير، وهذه المواقع نعرفها ونصل إليها من خلال القرائن التي يحتويها كل أسلوب وقعت فيه «هذا»، ولا يؤثر فقد الإعراب، وغياب علاماته في فهم الموقع الصحيح لهذه اللفظة المبنية في هذه التراكيب جميعاً، ولكن النحاة لتسوية مبدأ الإعراب افترضوا أن هذه اللفظة في محل رفع أو نصب أو جر.

وكان على النحاة أن يفرقوا باديء ذي بدء بين الموقع الإعرابي للكلمة الذي تأخذه في التركيب، وبين حالتها الإعرابية وبين علامتها الإعرابية، نقول مثلاً: محمدٌ مجتهد، فنرى أن كلمة محمد قد أخذت موقعاً إعرابياً هو الابتداء، والمبتدأ حالته

---

(26) النحو الوافي جـ1 ص 84-85.

الإعرابية الرفع، وقد دلت على هذا الرفع العلامة الإعرابية وهي الضمة الظاهرة على آخره، وكذلك مجتهد واقعة موقع الخبر، والخبر حالته الإعرابية الرفع الذي دلت عليه الضمة علامة الإعراب.

والكلمة من خلال التركيب قد تتحقق فيها هذه الأمور الثلاثة: موقع إعرابي، وحالة إعرابية، وعلامة إعرابية؛ وقد تحرم الكلمة من العلامة الإعرابية ولكن يبقى لها موقعها الإعرابي الذي يدل على معناها في التركيب، ولم يدرك النحاة هذا الأمر فتمسكوا بالحالة الإعرابية وما يتبعها من علامة إعرابية فقالوا: إن للمبنيات محلاً إعرابياً يقتضي علامة إعراب معينة؛ فالمبني إذا كان في موقع المبتدأ أو الفاعل مثلاً كان مرفوع المحل، وإذا وقع موقع المفعول به كان منصوب المحل، وإذا أضيف أو سبقته أداة إضافة فهو مجرور المحل، مع أن المبني لا يقبل إلا حركة واحدة تلازمه دائماً داخل التركيب وخارجه.

والمبنيات كما نعلم ليست جميعها ذات موقع إعرابي، وإنما قد يكون لبعضها كضمائر الإشارة والموصول موقع إعرابي، وفي الغالب ألا يكون للمبنيات موقع إعرابي كأدوات العطف والإضافة والتوكيد والنفي والشرط وغيرها، فهي لا تقع موقع الفاعل أو المفعول أو الإضافة، وإنما تأتي لإضافة ما تحمله من معنى إلى الجملة أو إلى المفرد الواقع بعدها، يقولون مثلاً في «من»: إنها حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ويعنون بذلك أنها لا تقع موقع الأسماء، ويتناسون أنها جاءت للدلالة على معنى معين في التركيب يتمثل فيما أضافوه إلى هذه الأداة من معاني الابتداء، والبيان، والتبعيض وغيرها؛ وأنها جاءت لربط ما بعدها بما قبلها.

والنحاة يفترضون أن بعض الأدوات تتأثر بالعوامل مثل: إذا، أو تضاف إلى ما بعدها مثل: إذا وحيث وإذ، وهي غير متأثرة بالعوامل ولا تضاف إلى ما بعدها من جمل فإذا قلنا مثلاً: جلست حيث جلس زيد، فإن «حيث» تدل على الظرفية المكانية، وهي ظرفية عامة، وغير مقيدة بمكان خاص، وقد جاءت جملة «جلس زيد»

لتحدد من دلالة «حيث» العامة على المكان وتقيدها، فالجمل بعد المبنيات جمل موضحة ومقيدة ومزيلة لما تحمله الأدوات والضمائر والظروف من عموم وإبهام.

ونقول مثلاً: زيد في الدار، محمد أمامك، فيقع الجار والمجرور والظرف موقع الخبر بحكم ما يربط بينهما وبين الاسم الواقع قبلهما من علاقة الإسناد، ومعنى التركيب وصياغته يدلان على ذلك، ولكن النحاة رفضوا وقوع الجار والمجرور والظرف موقع الخبر في هذين المثالين، وقالوا: إنهما متعلقان بعامل محذوف يقع خبراً عن المبتدأ.

قال ابن هشام «ويقع الخبر ظرفاً منصوباً كقوله تعالى ﴿والركب أسفلَ منكم﴾ [27] وجاراً ومجروراً كقوله تعالى ﴿الحمدُ لله رب العالمين﴾ [28] وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره: مستقر أو استقر، والأول اختيار جمهور البصريين، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، والثاني اختيار الأخفش والفارسي والزمخشري، وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور والأصل في العامل أن يكون فعلاً»[29].

كما نرى من خلال هذا النص يفترض النحاة نقصان التركيب واحتياجه إلى مقدر محذوف وجوباً، لكي يتم معنى التركيب النحوي ويتحقق كامل بنائه، وهو افتراض قاد إلى خلاف متوهم بين النحاة وكل منهم يتكئ على دعوى الأصالة.

إن معنى الإخبار بالجار والمجرور أو الظرف إخبار تام، فالتركيب يدل على معنى تام لا نقصان فيه ولا غموض في دلالته، فما الذي دعا النحاة إلى الخوض في هذه الأمور الجدلية التي لا يقرها التركيب النحوي؟

المبنيات في اللغة العربية قد يكون لها موقع إعرابي بياني كالفاعلية مثلاً وقد لا

---

(27) الأنفال 52.

(28) الفاتحة 1.

(29) شرح قطر الندى ص 120.

يكون لها موقع إعرابي، وهي عندما تكون ذات موقع إعرابي فإننا نستدل على موقعها في التركيب من خلال قرائن عديدة مع حرمانها من العلامة الإعرابية الدالة على حالتها الإعرابية، نقول مثلاً: جلس زيد فوق الكرسي أو على الكرسي، فترى الظرف وقد أدى وظيفة معينة هي بيان الهيئة لجلوس زيد ومكانه كما لو قلنا: جلس زيد القرفصاء، فقد جاءت لفظة «القرفصاء» دالة على هيئة جلوس زيد، فالظرف وما جاء بعده من ضميمة مقيدة لعمومه يدلان على الحال أو الهيئة التي اتخذها زيد في جلوسه، إضافة إلى تحديد مكان الجلوس.

وبعض النحاة القدامى كابن خالويه كان يذهب في إعرابه لثلاثين سورة من القرآن الكريم إلى القول: إن ضمائر الموصول والإشارة مما لا تظهر عليه العلامة الإعرابية، وإن كان يدل على العلامة التي يقتضيها موقعه من التركيب لو كان اسماً معرباً، يقول مثلاً:

«الذين» جر بإضافة الصراط إليه، ولا علامة للجر فيه، لأنه اسم ناقص يحتاج إلى صلة وعائد.

«الذي خلق» الذي صفة للرب أيضاً، وبدل منه ولا علامة فيه، لأنه اسم ناقص يحتاج إلى صلة وعائد.

«سيذكر من يخشى» — مَنْ — رفع بفعله، لا علامة للرفع فيه، لأنه اسم ناقص.

«من الذين» جر بمن، ولا علامة للجر فيه، لأنه اسم منقوص.

«أولئك» رفع بالابتداء، ولا علامة للرفع فيه لأنه مبهم.

«وما ولد» — ما — في موضع جر نسق على والد، ولا علامة للجر لأنه اسم ناقص بمعنى الذي.

«بهذا البلد» — هذا — جر بالباء الزائدة ولا علامة للجر فيه، لأنه مبهم.

«وأنت حل» الواو واو الحال والابتداء، و«أنت» رفع بالابتداء، ولا علامة فيه للرفع، لأنه مكنى و«حل» خبر المبتدأ[30].

ومع أن ابن خالويه يعترف أن الضمائر مما لا تظهر عليه العلامة الإعرابية لنقصانها وإبهامها والكناية بها، إلا أنه يدل على الموقع الإعرابي للضمير، وما يتبع هذا الموقع الإعرابي من علامة إعراب تدل عليه، وابن خالويه يقترب من وصف الواقع اللغوي، ولو ذكر الموقع الإعرابي وحده دون النص على ما يقتضيه من علامة لكان نحوياً وصفياً في هذا المقام يصف الواقع اللغوي وحده دون افتراض، وأمر آخر يبعد ابن خالويه عن وصف الواقع، وهو تعليله لبناء هذه الضمائر، فهو يقول إن ضمائر الموصول قد بنيت لأنها ناقصة تحتاج إلى صلة وعائد، وإن ضمائر الإشارة مبهمة، وهذا سبب عدم ظهور علامة الإعراب على آخرها، كما يقول: إن سبب بناء ضمائر التكلم والخطاب والغيبة كونها كناية.

وبناء هذه الضمائر ليس لهذا السبب والعلة، وإنما هذه الأسباب خصائص لهذه الضمائر، فالضمير عادة ما يكون مبهماً يحتاج إلى ضميمة توضح معناه وتزيل إبهامه.

4 ـــ 1 ـــ الجمل ذات المحل الإعرابي[31]

والإعراب المحلي كما يكون في المفردات يكون أيضاً في الجمل، وقد قسم النحاة الجملة كما قسموا المفردات من حيث قبولها لموقع إعرابي إلى قسمين:

أ ـــ جمل ذات محل إعرابي.
ب ـــ جمل لا محل لها من الإعراب.

والجمل التي لها محل من الإعراب سبع جمل عند النحاة هي:

(30) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص30, 55, 60, 93, 94, 88, 87، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: عبد الرحيم محمود مؤسسة الإيمان ـــ بيروت.

(31) مغني اللبيب جـ2 ص410-428.

1 ـ الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ، أو ما هو في حكم الخبر كالنواسخ، مثل: النجاح أساسه الاجتهاد، فالنجاح مبتدأ، وهو يحتاج إلى خبر يتمم معناه عند النحاة، وقد جاء في هذا المثال ما يتمم معناه أو خبره فكان الخبر جملة مكونة من مبتدأ ثان وخبر هي: أساسه النجاح، فهذه الجملة لها محل إعرابي وهو الرفع لوقوعها خبراً عن المبتدأ، والجملة كلها جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب عند النحاة، أي لا يصح وقوعها موقع اسم مفرد يكون له موقع إعرابي.

ونقول: كان محمد يأمر الناس بالبر وينهى عن المنكر، فكان فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وهي تحتاج إلى اسم يرفع بها وخبر تنصبه، واسمها هو لفظة محمد مرفوعة بها، وخبرها جملة: يأمر الناس، فهي جملة مكونة من فعل مضارع وفاعل مستتر تقديره هو أي: محمد والناس مفعول به، والجملة منصوبة المحل لوقوعها خبراً لكان.

والواقع أن جملة: محمد يأمر الناس بالبر جملة تامة، وقد دخلت عليها كان لتضيف إليها معنى الاستمرار، فمن شأن محمد وعادته أمر الناس بالبر ونهيهم عن المنكر.

وهناك جمل أخرى يطلق عليها النحاة الجمل السادة مسد الخبر، والمغنية عنه في الذكر.

نقول مثلاً: أقائم محمد، فيعرب النحاة لفظة قائم مبتدأ، ومحمد فاعل سد مسد الخبر لأن قائم اسم فاعل وهي تحتاج إلى معمول، وقد جاءت متقدمة ومعتمدة على استفهام، لذا تعرب مبتدأ، ومعمولها سد مسد الخبر.

نقول: شربي الشاي ساخناً، فيقول النحاة: إن لفظة «ساخناً» هنا منصوبة على الحال وقد أغنت عن الخبر، ويعربون الجملة على النحو الآتي: شربي مصدر مضاف إلى فاعله، وهو مبتدأ مرفوع المحل لاشتغاله بالحركة المناسبة، وهي الكسرة المناسبة لياء الإضافة، والشاي: مفعول به بالمصدر، وساخناً: حال.

وعلى هذا الإعراب بقي المبتدأ بلا خبر لذا يقولون: إن لفظة «ساخناً» قد قامت بوظيفتين في هذا المثال، فهي دالة على الحال، وهي أيضاً أغنت عن ذكر الخبر.

ومن الجمل السادة مسد غيرها الجملة المصدرة باللام أو أن الواقعة بعد ظننت أو إحدى أخواتها مثل: ظننت أن زيداً قائم، فجملة «أن زيداً قائم» سادة عند النحاة مسد مفعولي ظننت، ومثل: علمت لزيد ناجح، فيقول النحاة: إن جملة «لزيد ناجح» قائمة مقام مفعولي علمت.

2 ــ الجملة الواقعة حالاً، مثل: جاء زيد والإمام يخطب، خرج محمد وقد بزغ القمر، جئت مساء أمرح، فيعرب النحاة جملة «والإمام يخطب» و«قد بزغ القمر» و«أمرح» جملاً حالية منصوبة المحل.

3 ــ الجملة التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:

أ ــ جملة النعت، مثل قوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾[32]، فجملة «تطهرهم» في محل نصب صفة لـ «صدقة»، ويجوز عند النحاة أن تكون هذه الجملة حالاً من الضمير في الفعل «خذ».

وجملة النعت تابعة في المحل لمنعوتها في الإعراب، فإن كان مرفوعاً رفع محلها، وإن كان منصوباً نصب وإن كان مجروراً جر.

ب ــ الجملة المعطوفة بحرف، مثل: زيد منطلق وأبوه ذاهب، على تقدير أن الواو ليست للحال، وأن الجملة معطوفة على لفظة «منطلق» لا على الجملة كلها.

جـ ــ الجملة المبدلة مثل قوله تعالى ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾[33] فـ «إن» وما عملت فيه بدل من «ما» وصلتها.

---

(32) التوبة 103.

(33) فصلت 43.

4 ــ الجملة الواقعة مفعولاً به مثل قوله تعالى ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾[34]، فجملة «إني عبد الله»، منصوبة المحل عند النحاة على المفعول به أو مقول القول.

5 ــ الجملة المضافة إليها بعد الظروف خاصة مثل: إذا وحيث وحين وإذ، ومحلها الإعرابي عند النحاة الجر، قال تعالى ﴿ هذا يوم لا ينطقون ﴾ فجملة «لا ينطقون» في محل جر بإضافتها إلى الظرف الزماني قبلها.

6 ــ الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم وقد اقترنت بالفاء أو إذا، ومحلها الإعرابي الجزم، مثل قوله تعالى ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فلا هادي له وَيَذَرُهُمْ ﴾[35]، فجملة «فلا هادي له»، في محل جزم عند النحاة.

7 ــ الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، مثل: زيد قام أبوه وقعد أخوه، فجملة «قعد أخوه» جملة ذات محل إعرابي لأنها معطوفة على جملة «قام أبوه» ذات المحل الإعرابي وهو وقوعها موقع الخبر عن «زيد».

هذا ملخص موجز للجمل ذات المحل الإعرابي عند النحاة.

2 ــ الإعراب التقديري[36]

في اللغة العربية أسماء وأفعال معربة عند النحاة، ولكن علامة الإعراب لا تظهر على آخرها مثل: القاضي والفتى ويدعو وغيرها، وقد ذهب النحاة إلى أن الإعراب وعلاماته يظهر على هذه الألفاظ عن طريق التقدير، فقالوا في هذا المثال: جاء أهل النادي، إن لفظة «النادي» واقعة موقع المضاف إليه، وهي لفظة منقوصة، آخرها ياء ساكنة لا تظهر عليها العلامة الإعرابية، لذا يقدر أنها مجرورة، وقد منع من جرها ثقل علامة الجر وهي الكسرة على الياء الساكنة.

ونقول: يدعو محمد إلى الحق، فيقدر النحاة ظهور حركة الرفع على الفعل

(34) مريم 30.

(35) الأعراف 186.

(36) همع الهوامع جـ1 ص53-54، شرح قطر الندى ص55-56.

المضارع المعتل بالواو، ويقولون: إن ثقل الضمة على الواو قد منع من ظهورها، فهي مفقودة في اللفظ موجودة في التقدير.

والإعراب التقديري خاص بألفاظ معينة عند النحاة معربة في الأصل، ولكن منع من ظهور علامة الإعراب على آخرها مانع ما، وقد حصروه في الأنواع الآتية:

2 ــ 1 ــ الاسم المقصور

وهو ما آخره ألف لازمة سواء أكان مفرداً مثل: الهدى والفتى أو جمعاً مثل: مرضى وكسالى وغيرها.

والاسم المقصور منع من ظهور علامة الإعراب على آخره التعذر، بمعنى أنه يتعذر، أو لا يمكن ظهور العلامات الإعرابية على الألف، فإذا قلنا: إن الهدى هدى الله، كان نصب اسم إن ورفع خبرها مقدرين، منع من ظهور علامة تدل عليهما التعذر، واستحالة تحرك الألف بأي حركة.

والألفاظ المنتهية بألف لازمة كثيرة في العربية قد تكون مفردة مصادر أو أعلاماً، أو تكون مجموعة جمع تكسير، مثل: هدى، رجعى، مصطفى، فتى، عذارى، أسارى، سكارى، وغيرها.

2 ــ 2 ــ الاسم المنقوص

وهو ما كان آخره ياء ساكنة خفيفة مكسوراً ما قبلها مثل: النادي، الداعي، الراضي، القاضي، قال تعالى ﴿ يَوْمَ يُنَادِي الْمُنَادِي مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ ﴾[37].

والاسم المنقوص تظهر عليه علامة النصب وهي الفتحة لخفة الفتحة على الياء، كما في قوله تعالى ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾[38] ولا تظهر على آخره علامة الرفع أو الكسر لثقل هذه الحركات على الياء.

(37) ق 41.

(38) العلق 17.

نقول : جاء القاضي ، فيقول النحاة : إن لفظة القاضي مرفوعة لأنها فاعل ، وهذا الرفع لا علامة إعرابية تدل عليه ، فهو مقدر وقد منع من ظهور الضمة ثقلها على الياء، وهكذا في حالة الجر فالاسم المنقوص منع الجر لثقل الكسرة على الياء .

2 ـــ 3 ـــ الاسم المضاف إلى ياء المتكلم

مثل : كتابي ، صديقي ، فالمضاف إلى ياء المتكلم معرب في أصله ، ولكنه لما أضيف إلى ياء المتكلم أصبح آخره ملتزماً بحركة واحدة هي الكسرة ، لأن الياء يناسبها كسر ما قبلها ، والاسم المضاف إلى ياء المتكلم قد يكون في موقع رفع أو نصب أو جر في ثنايا التركيب النحوي ، ولكن علامات الإعراب لا تظهر عليه ، لذا قال النحاة : إنه مقدر الإعراب بعلامات الإعراب المختلفة ، وقد منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة ، وهي الكسرة المناسبة لياء الإضافة .

قال تعالى ﴿ إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ﴾[39] فلفظة « أخي » واقعة موقع الخبر وهي لفظة معربة ، وقد منع من ظهور حركة الضم عليها اشتغالها بالكسرة المناسبة لياء المتكلم ، فهي مرفوعة في التقدير لا في اللفظ ، ومثل ذلك إعرابها حال نصبها وحال جرها[40] .

2 ـــ 4 ـــ الفعل المضارع المعتل الآخر

وهو الفعل المضارع المختوم بحرف علة : الألف أو الياء أو الواو مثل : ينسى ، يقضي ، يدعو .

والفعل المضارع يعرب بالرفع والنصب والجزم ، ففي حال رفع الفعل المضارع المعتل الآخر يقدر أنه مرفوع بالضمة ، وإذا نصب الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف يقدر أيضاً أنه منصوب بالفتحة .

نقول مثلاً : يدعو الإسلام إلى الخير ، ولن ينسى التاريخ رسالة محمد ، فيقدر

---

(39) ص 23 .

(40) قال الرضي « مذهب النحاة أن باب غلامي مبني » ، شرح الرضي على الكافية جـ1 ص 110 .

النحاة الرفع في الفعل المضارع «يدعو» والنصب في الفعل «ينسى»، مع أن العلامة الإعرابية لا تظهر عليه.

2 ــ 5 ــ الحرف المعرب المسكن للإدغام

الحرف قد يدغم في مماثله أو مقاربه مخرجاً وصفة، أو أحدهما إذا كانا في كلمتين؛ والإدغام ــ وبخاصة الإدغام الكبير ــ يترتب عليه تسكين الحرف الأول المدغم في تاليه، وهذا الحرف المسكن للإدغام قد يكون هو موضع الإعراب كما في قوله تعالى ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى ﴾[41] وقوله تعالى ﴿ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ ﴾[42]، فلفظة «الناس» في الآية الأولى منصوبة لتعدي الفعل إليها، فإذا أدغمت سينها في السين التالية لها سكنت، وهذا السكون دعا إليه قانون الإدغام في العربية لذا يقول النحاة: إن لفظة الناس وإن كانت ساكنة للإدغام فإنها منصوبة في التقدير، وقد منع من نصبها التسكين للإدغام.

وكذلك لفظة «داود» فهي معربة ومرفوعة لإسناد الفعل إليها، وقد أدغمت الدال في الجيم التالية لها، وهذا الإدغام نتج عنه قلبها إلى الجيم وتسكينها وهذا التسكين طارىء، وحقها الرفع على الفاعلية.

إن الإعراب المحلي والتقديري قد لا يوجد بينهما فرق جوهري أصيل إلا في ذهن النحاة، فالمبنيات والجمل ذات الموقع الإعرابي، والأسماء التي لا تظهر عليها علامة الإعراب لمانع ما، وكذلك الفعل المضارع المعتل الآخر المرفوع، والفعل المضارع المعتل الآخر بالألف والمنصوب كلها لها حالة خاصة في ثنايا التركيب، وهي قيامها بوظيفة إعرابية، أو اتخاذها في التركيب موقعاً إعرابياً، ولكن العلامة الإعرابية الدالة على هذا الموقع الإعرابي لا تظهر عليها.

والفرق الوحيد بينهما: إن المعرب تقديراً أصيل في الإعراب عند النحاة، و إنما

(41) الحج 2.
(42) البقرة 251.

وجد مانع لفظي منعه من أن تظهر عليه علامات الإعراب المختلفة، وقد يكون هذا المانع عارضاً كما في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم أو المدغم في غيره، وقد يكون مانعاً أصلياً ينبع من بنية الكلمة ذاتها كما في الأسماء المقصورة والمنقوصة والفعل المضارع المعتل الآخر. وإن المعرب محلاً غير أصيل في الإعراب فهو مبني في الأصل، وإنما عرض في ثنايا التركيب ما يقتضي إعرابه مثل وقوعه موقع المبتدأ أو الفاعل أو المفعول به مثلاً.

وينص النحاة على أن بعض المبنيات والجمل لا محل لها من الإعراب، ويعنون بذلك أنها لا تقع موقع الاسم فتأخذ موقعاً إعرابياً في الكلام أو التركيب، فهي لا تقع موقع المبتدأ أو الفاعل أو المفعول أو المضاف مثلاً.

يقولون مثلاً عن واو العطف: إنها حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، هذا ما يعني النحاة في المقام الأول، ولكن إعرابه يقتضي أن يكشف عن وظيفته ودوره في الجملة أو التركيب بعيداً عن هذا الوهم الذي قاد إليه تسوية مبدأ الإعراب عند النحاة.

ويقولون: إن جملة «محمد قائم» جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وهكذا فألفاظ اللغة وتراكيبها إما ذات محل إعرابي، وإما غير ذات محل إعرابي، لا تخرج عن هذين القسمين عند النحاة.

إن الذين نادوا في العصر الحديث بإلغاء الإعراب المحلي والإعراب التقديري كانوا على حق، لأن هذا الإعراب إعراب متوهم يقود إلى البلبلة والاضطراب، وما دام الموقع الإعرابي للفظة أو الجملة دالاً على الوظيفة التي تقوم بها في التركيب فلا حاجة إلى تقدير أنها في محل رفع أو جر أو علامة النصب مقدرة عليها، بل يكفي أن يدرك السامع أنها واقعة موقع المبتدأ أو الفاعل مثلاً، دون أن نلزمه بتقدير ما يتبع هذه المعاني من حركات إعرابية تدل عليها.

إن العلامات الإعرابية قرينة لفظية على المعنى النحوي، ولكن هذه القرينة قد تفقد في بعض الألفاظ في أثناء التركيب، ولكن فقدانها لا يؤثر في غموض المعنى

لوجود قرائن عديدة تقوم مقامها، وتكشف عن المعنى النحوي للتركيب دونما لبس أو غموض.

إن إيغال النحاة في التمسك بالمسائل الشكلية المتصلة بتسوية مبدأ الإعراب،ومبالغتهم فيما للإعراب من دلالة كلية على المعنى، قد دفعهم إلى القول بالإعراب المحلي والإعراب التقديري، مما عاد بأثر سيء على النحو العربي ولو التزموا الجانب الوصفي لقالوا: إن المبنيات والجمل ذات الموقع الإعرابي والأسماء التي لا تظهر عليها علامة إعرابية لمانع لفظي أصيل أو عارض كلها مما لا يقبل العلامة الإعرابية، وفقد العلامة الإعرابية لا يهدر القيمة المعنوية للتركيب لوجود قرائن معنوية توصل إلى المعنى النحوي للتركيب.

خامساً: حركة التخلص من التقاء الساكنين

اللغة العربية الفصحى لا تبيح النطق بصوتين ساكنين متواليين بلا فاصل، فنحن لا نقول: لم يذهب الرجل بسكون الباء والراء معاً، وإنما نحن بين خيارين بين أن نحرك الباء بحركة ما، وبين أن نجعل همزة الوصل في «ال» همزة قطع ونشبعها في الصوت بحيث تتحول إلى همزة قطع متحركة: لم يذهبْ ألرجل، والعربية قد اختارت الأمر الأول فعمدت إلى تحريك الباء الساكنة بالكسر: لم يذهبِ الرّجل.

وهذه الحركة لا تعتبر علامة إعراب أو علامة بناء، وإنما هي حركة طارئة دعا إليها التخلص من النطق بصوتين ساكنين، وفي ذلك طلب للخفة واقتصاد في الجهد العضلي الصوتي.

وللعربية للتخلص من التقاء الساكنين طريقان:

1 ــ إذا كان آخر الكلمة حرف مد حذف هذا الحرف لفظاً لا خطاً بملاقاة ساكن في الكلمة التالية مثل قوله تعالى ﴿ وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ ﴾[43]

(43) التحريم 10.

وقوله تعالى ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾[44] فالألف من « ادخلا » والياء من « في » يحذفان في اللفظ لمجيء حرف ساكن بعدهما ويثبتان في الخط أو الكتابة.

2 — فإذا لم يكن الأول من الساكنَيْن حرف مد بل كان حرفاً صحيحاً ساكناً، فإنه يحرك بحركة ما قد تكون الكسرة كما في قولنا: لم يذهبِ الرجل، وقد تكون الضمة كما في ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم مثل قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عليكمُ الصيامُ ﴾ [45] و ﴿ لهمُ البُشرَى ﴾ [46] وكذلك مع واو الجماعة المفتوح ما قبلها مثل قوله تعالى ﴿ ولا تنسَوُا الفضلَ بينكُم ﴾[47].

فإذا كانت ميم الجماعة متصلة بضمير مكسور حركت بالكسر، وكذلك إذا كان ما بعد الساكن الثاني مضموماً مثل قوله تعالى ﴿ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ ﴾[48] فإن الساكن الأول في « أن » و « أو » يحرك بالكسر.

وإذا وقع بعد « من » الجارة اسم معرف بالألف واللام حركت بالفتح مثل قوله تعالى ﴿ ومِنَ النَّاسِ ﴾[49].

هذا بإيجاز شديد ملخص لالتقاء الساكنين، وللهجات العربية طرائق متعددة في هذا التخلص، فما يحركه بعض العرب بالضم قد يحركه غيرهم بالكسر، وقد يعمد بعضهم إلى الحذف[50]...

من خلال هذا البحث السريع للحركة في اللغة العربية نستطيع أن نقول: إن الحركة التي تظهر على أواخر الكلمات في التركيب النحوي ذات أقسام ثلاثة:

---

(44) إبراهيم 10.

(45) البقرة 183.

(46) يونس 64.

(47) البقرة 237.

(48) النساء 66.

(49) الحج 3.

(50) شرح المفصل جـ 9 ص 120-131، همع الهوامع جـ 2 ص 199-200.

1 ــ حركة إعراب كما في الأسماء والصفات.
2 ــ حركة بناء كما في الأدوات والظروف والخوالف والضمائر والأفعال، ويدخل في ذلك الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم والفعل المضارع المعتل الآخر.
3 ــ حركة طارئة جلبت للتخلص من التقاء الساكنين.

والعلامة الإعرابية في القسم الأول تعتبر قرينة لفظية تساعد على أداء المعنى النحوي عندما تتضافر مع قرائن معنوية ولفظية أخرى موجودة في التركيب، أما في القسمين الأخيرين فلا دور لها في أداء المعنى والإفصاح عنه، وإنما تقوم مقامها في هذه الحالة مجموعة أخرى من القرائن المعنوية واللفظية في الكشف عن موقع اللفظة أو الجملة ذات الموقع الإعرابي والتي لا علامة إعرابية فيها تدل على هذا الموقع الإعرابي.

إن دراسة الحركات في ثنايا التركيب النحوي على هذه الصورة كما نعتقد تعود بفائدة كبرى على الدراسة النحوية، لأن هذه الدراسة دراسة وصفية في المقام الأول لدور الحركة في التركيب، وهي تعطي للإعراب وعلاماته حقه كاملاً غير منقوص، ولكنها لا تنيط به الإفصاح عن المعنى النحوي وحده، وإنما تستعيض عنه حال فقده بقرائن أخرى يحتوي عليها الأسلوب، وتفصح عن معناه في جلاء وكذلك تضيف إليه قرائن أخرى مساعدة حال وجوده في التركيب.

الفصل الثاني

الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى

أولاً : تعدد المعنى النحوي لعلامات الإعراب .
ثانياً : تأثير تعدد العلامات الإعرابية في المعنى النحوي .
ثالثاً : التطور التاريخي لعلامات الإعراب .

العلامة الإعرابية متنوعة الدلالة فهي تقوم بوظائف عدة في التركيب اللغوي:

1 ـــ تدل على معنى نحوي كالفاعلية والمفعولية والإضافة في الأسماء والصفات الصحيحة الآخر بتضافر قرائن معنوية ولفظية أخرى معها، أما في الأفعال بصفة عامة فهي حركة بناء لأن الفعل يدل على حدث وزمان بصيغته وبوجوده في التركيب، ثم تضاف إليه في ثنايا التركيب أدوات عديدة، كل أداة تصرفه إلى دلالة أخرى معينة كالنفي والنهي والتوكيد والاستقبال والأمر والدعاء والشرط والاستفهام وغيرها من المعاني التي تضاف إلى الفعل بوساطة أدوات معينة.

2 ـــ غالب أقسام الكلم في اللغة العربية مبني يلزم آخره حركة واحدة، وذلك في الضمائر والأدوات والظروف والخوالف والأفعال، ومن الأسماء ما هو مبني بناء أصلياً كما في الأسماء المقصورة والأسماء المنقوصة، ومنها ما بناؤه عارض لسبب ما يزول بزوال هذا السبب مثل إضافة الاسم إلى ياء المتكلم أو إدغامه إدغاماً كبيراً فيما بعده.

والحركة في هذه الأنواع حركة بناء لا تزول عن اللفظ أو تتغير مهما تغير موقعه في التركيب النحوي.

3 ـــ اللغة العربية الفصحى لا يسمح نظامها بتوالي النطق بحرفين ساكنين

معاً، لذا تميل إلى التخلص من التقاء الساكنين في غير الوقف، أو كان أول الساكنين حرف مد بتحريك الحرف الساكن الأول بحركة ما.

العلامة الإعرابية أو الحركة بمعنى أدق في اللغة العربية متنوعة الدلالة، وتقوم بوظائف ثلاثة محددة هي: وظيفة الإعراب والإبانة عن المعنى، ووظيفة البناء، ووظيفة التخلص من التقاء الساكنين.

وفي هذا الفصل نريد مناقشة أمرين متصلين بالعلامة الإعرابية ووظيفتها المعنوية أو الدلالية في التركيب النحوي وهما:

1 ـ تعدد المعنى النحوي للعلامة الإعرابية الواحدة.

2 ـ تعدد العلامة الإعرابية واتفاق المعنى النحوي.

ومع أننا في هذه الدراسة قد استفدنا من دراسات النحاة واللغويين القدامى والمحدثين، فإننا قد عوّلنا في المقام الأول على وصف الواقع اللغوي المتمثل في الاستعمال كما هو دون التأثر بأحكام مسبقة ونتائج معينة ذكرها القدامى أو توصل إليها المحدثون، إن دراستنا لهذين الأمرين تنبع في الأساس من النص اللغوي الموجود بين أيدينا، ومحاولة فهم هذا النص من خلال وصف ما يحتوي عليه من خصائص ومزايا، وما يدل عليه من معنى، ولا نسعى بعد ذلك إلى أن يكون ما نصل إليه من أحكام موافقة لما قاله من سبقنا من النحاة أو مخالفة لها، ونحن نؤمن أن اللغة هي استعمال ثابت بالنقل، ثم وصف هذا الاستعمال وتبيان ما فيه من خصائص بعيداً عن النظريات والمقولات التي تحاول عبثاً قسر اللغة وإكراهها على اتباع هذه النظريات والاطراد مع هذه المقولات كما هو شأن القدماء غالباً، وبعض المحدثين أمثال إبراهيم مصطفى الذي اعترف بجزء من الحقيقة، وأنكر جزءها الآخر والدكتور إبراهيم أنيس الذي ذهب في إعراب العربية مذهباً غريباً متناقضاً لا سند له البتة من الواقع اللغوي، وغيرهم كثيرون لعل من أكثرهم انفصالاً عن العروبة والإسلام، وبعداً عن ملامسة الحق الساطع، وعدم فهم لواقع اللغة العربية التاريخي الذي نصرّ على التمسك به دفاعاً عن أصلنا العربي العريق وديننا الحنيف خاتم الأديان، هو الكاتب التونسي «الجنيدي

خليفة» الذي وصف في كتابه «نحو عربية أفضل» الإعراب بأنه خراب وعبث وثمرة من الشمع للتحفة، وتوصل إلى نتيجة غريبة مفادها كما جاء في قوله:

«وهكذا سوف لن نصبح في حاجة لا لكتب النحو القديمة، ولا للحديثة، ولا لصرف الوقت والفكر في الترهات، وإنما سنحتاج فقط إلى صفحة أو صفحتين تشرح القاعدة التي تجمل أجزاءها السابقة فيما يلي:

ينصب الحال والمفعول لأجله مطلقاً ــ والإطلاق للاحتياط وطرد الباب على وتيرة واحدة ــ وينصب المفعول به إذا قدم ويسود السكون في الباقي»[1].

ولا أغرب من هذه الدعوة إلا دعوة المطالبين بإحلال اللهجات العامية محل اللغة الفصحى المعربة، وهما دعوتان تصدران من منبع واحد يحقد على العرب ويحاول جهده أن يفرق كلمتهم ويهدم بنيان حياتهم من أساسه. لا أفهم سبباً لهذه الدعاوى وأمثالها إلا هذا السبب.

إن اللغة العربية خلال تاريخها الطويل الموغل في القدم أثبتت أنها لغة حية قادرة على تحمل أعباء العلم والحضارة، وعلى النهوض بأداء مهمة خطاب البشر من السماء، وإيصال كلمات الله البينة إلى أفئدتهم قبل أسماعهم، وهي بخير ما دام أبناؤها بخير وعافية، يحنون عليها، ويعرفون مقدرتها العظيمة على القيام بالأعمال العظيمة المجيدة، أما وأنّ في أبنائها من هم كالجنيدي خليفة سوء تفكير، وقلة تدبير، ووهن عزيمة، فإنها لن تكون بخير وعافية وبخاصة إذا وجدوا أذناً مصغية وقلوباً مستعدة لتتبع السراب.

أولاً: تعدد المعنى النحوي لعلامات الإعراب

الحركات في اللغة العربية محدودة فهي لا تتجاوز ثلاث حركات هي: الفتحة والضمة والكسرة، والمعاني النحوية التي تدل عليها هذه الحركات متنوعة ومتعددة، وهذا ما أحس به النحاة القدامى، فقالوا: إن الرفع علم الفاعلية أو الإسناد، ثم يلحقون به

(1) نحو عربية أفضل ص 78-79، الجنيدي خليفة، دار مكتبة الحياة بيروت.

بعد ذلك على سبيل التشبيه والتقريب كل ما هو مرفوع في اللغة العربية، وقالوا: إن النصب علم على المفعولية أو التعدية، والمفاعيل كثيرة، ويضيفون: إن الحال والاستثناء والتمييز وغيرها من المنصوبات قد نصبت حملاً لها على معنى المفعولية أو التعدية، وقالوا: إن الجر علم الإضافة، والإضافة نوعان: إضافة حرف إلى اسم لتعليقه بما قبله، أو إضافة اسم إلى اسم لتخصيصه أو تعريفه، ومن الأضافة اللفظية التي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً.

النحاة القدامى كما نرى جعلوا لكل علامة إعرابية معنى أصلياً تدل عليه، وهذا المعنى الأصلي تتفرع عنه فروع أخرى محمولة عليه للتشبيه والتقريب، وهذا فهم قاصر للعلامة الإعرابية، وما لها من مدلول نحوي في التركيب اللغوي، فهو يفترض أن للعلامة الإعرابية مدلولاً أو وظيفة معينة لا تخرج عنه إلا للمشابهة والتقريب، والحق أن العلامة الإعرابية لا يمكن سجنها في نطاق ضيق محدود كما سيرى القارىء من خلال هذه الأسطر.

إن العلامة الإعرابية المعينة تدل في اللغة العربية على أكثر من معنى، وعلى أكثر من باب إذا راعينا تقسيم النحاة للأساليب النحوية إلى أبواب:

1 ــ علامة الرفع

تدل حركة الرفع الضمة في اللغة العربية على معان نحوية عديدة، إذا التزمنا بتبويب النحاة القدامى، أما إذا راعينا طبيعة التراكيب النحوية ووظائفها ودلالتها، فإن حركة الرفع تدل على معنيين هما:

1 ــ الإسناد.
2 ــ التعدية أو المفعولية.

1 ــ 1 ــ الإسناد

أ ــ تدل حركة الرفع على المبتدأ والخبر المعربين كما في قولنا: محمد قائم، أقائم محمد؟، وعلى المبتدأ وحده في قولنا: زيد في الدار، محمد خلفك.

ب ــ تدل حركة الرفع على الفاعل أو على من أوقع الحدث وصدر منه الفعل سواء أتقدم الفاعل على فعله أم تأخر عنه مثل: قام زيد، زيد قام.

والنحاة القدامى مثل سيبويه والمحدثون وعلماء البلاغة يطلقون على هذين البابين مصطلح: المسند والمسند إليه، وإن كان هذا المصطلح عندهم ذا دلالة عامة، إذ يشمل إضافة إلى المبتدأ والخبر والفعل وفاعله: النائب عن الفاعل، والمفعول به المرفوع المقدم على فعله والمشتمل على ضميره، وعلى اسم المفعول ومفعوله، وسواء أصدر الفعل عن الفاعل حقيقة كما في: كتب محمد، أو أن الفاعلية كانت فاعلية مجازية تقتضيها الصنعة النحوية لا المعنى النحوي مثل: مات محمد وانكسر الغصن، أو كانت الفاعلية غير قائمة حقيقة بالفعل كما في حالة النفي والاستفهام مثل: ما قام محمد، هل قام محمد؟، فالحدث منفي عن الفاعل في المثال الأول ومستفهم عنه في الثاني.

كل هذه الأساليب تدخل عند سيبويه والمحدثين والبلاغيين في علاقة الإسناد، ويطلقون على الجزءين اللذين يتركب منهما الأسلوب: المسند والمسند إليه.

1 ــ 2 ــ التعدية

وحركة الرفع تدل على التعدية أو على المفعول به الذي وقع عليه الحدث وتلبس به الفعل، وذلك في ثلاث صور، أو تراكيب هي:

1 ــ المفعول به المحذوف فاعله في أسلوب الفعل المبني لفاعل مجهول مثل: ضُرِبَ زيد، وانكشف الغطاء.

قال تعالى ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ وَإِذَا الجِبَالُ سُيِّرَتْ ﴾[2].

(2) التكوير 1, 2, 3.

وقال تعالى ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ﴾[3].

القرآن الكريم كما نرى يزاوج بين صيغ ثلاثة هي : فُعِل انفعل افتعل، للدلالة على حذف الفاعل، وهذا مما يدل دلالة بينة على أن للفعل المبني لفاعل مجهول صيغاً عديدة غير التي اقتصر النحاة على ذكرها، والخاصة بتغير داخلي في بنية الفعل من حيث الحركات الطارئة عليه، وقد أشار سيبويه إلى ذلك، ولكن إشارته لم تلق اهتماماً من النحاة اللاحقين.

قال سيبويه «لأن معنى كُسِر وانكسر واحد»[4].

والبحث اللغوي المقارن في لهجات العربية الأخرى أو ما أطلق عليه «اللغات السامية» يدلنا على أن صيغتي : انفعل وافتعل الواردتين في النص القرآني تدلان على حذف الفاعل وعدم إرادة ذكره في عدد من اللغات السامية.

يقول حسن ظاظا «ونلاحظ أيضاً أن اللغة العربية تبني الفعل الثلاثي للمجهول بضم أوله وكسر ثانيه فنقول : كُسِرَ وسُرِقَ وفُجِعَ ورُمِيَ، كلها بضم فكسر، بينما تجنح اللغات السامية الأخرى إلى صيغ المطاوعة «انفعل» في الأكادية والكنعانية وما تفرع عنهما، و«اتفعل» في المجموعة الآرامية بلغاتها ولهجاتها»[5].

ونرى أن صيغة «اتفعل» هي في العربية صيغة «افتعل» بتأخير التاء إلى ما بعد الفاء، والنحاة العرب لم يدركوا دلالة هذه الصيغ على بناء الفعل لفاعل محذوف ففسروها على أساس المطاوعة، وهي في الأسلوب القرآني المحكم وفي اللهجات السامية الأخرى تدل على أن الفعل لما لم يسم فاعله.

وإشارة سيبويه السالفة كانت إشارة عابرة لم تلق من النحاة أي اهتمام وتطوير لها.

---

(3) الانفطار 1, 2, 3, 4.

(4) الكتاب جـ4 ص 81.

(5) كلام العرب ص168، د. حسن ظاظا، دار النهضة المصرية للطباعة والنشر — بيروت، 1976م.

ويدخل في هذا الباب أيضاً الفواعل المجازية التي لا إرادة لها في إيقاع الحدث، والنحاة أطلقوا عليها لفظ فاعل تبعاً للصنعة النحوية، لا لأن معنى التركيب النحوي يدل على أنها هي التي أوقعت الحدث وصدر الفعل عنها مثل: مات محمد، جف النهر، وتقطع الثوب، وغيرها.

فهي فواعل من وجهة الصنعة النحوية وحدها، كما أن علاقة الإسناد بين الفعل ومفعوله الذي حذف فاعله علاقة تؤيدها الصناعة النحوية لا معنى التركيب النحوي، ومما يدل على أن ما أطلق عليه النحاة «النائب عن الفاعل» هو مفعول به في الحقيقة أن عدداً من القراءات القرآنية قد جاءت بنصبه بدل رفعه، كما هو في الأصل في المفعول به، ولكن هذه القراءات كما بينا في موطن سابق لم تجد قبولاً عند النحاة.

2 ــ الاسم الواقع بعد اسم المفعول كما في قولنا: مضروب محمد، واسم المفعول يدل على الحدث وعلى المفعول الذي قام به أو وقع عليه الحدث، وعلاقة الإسناد التي يفترض النحاة القدامى والمحدثون وجودها بين طرفي هذا التركيب لا يمكن تلمسها إلا إذا توسعنا في استخدام مصطلح «الإسناد» أما عندنا فإن الإسناد ذو دلالة محددة هي: قيام علاقة إيقاع الحدث بين المسند والمسند إليه، فالمسند حدث أو فعل صدر عن المسند إليه، فعندما نقول: زيد قائم، أو قام زيد، فإن القيام وهو الحدث قد صدر عن زيد وأسند إيقاعه وحدوثه إليه.

إن هذا الفهم في نظري هو الفهم الأصيل لعلاقة الإسناد بعيداً عن قرنه بالضمة علامة الرفع، وهو اقتران شكلي لا معنوي، وبهذا يختلف الإسناد عن التعدية اختلافاً بيناً لا مجال فيه للخلط بين المستويات اللغوية المتشابهة شكلياً في العلامة الإعرابية، وهذا الفهم لمصطلح الإسناد هو ما دل عليه سيبويه صراحة في قوله:

«هذا باب المسند والمسند إليه. وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك،

وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم بد من الآخر في الابتداء»[6].

3 ــ المفعول به المتقدم على فعله وفاعله معاً، وقد اشتمل الفعل المؤخر على ضمير يعود على هذا المفعول به المتقدم كما في قوله تعالى ﴿ سورةٌ أنزلناها وفرضناها ﴾[7] وقوله تعالى ﴿ وأما ثمودُ فهديناهم ﴾[8] برفع «سورة» و «ثمود»، وقرأ نافع المدني وابن كثير المكي، وأبو عمرو بن العلاء البصري قوله تعالى ﴿ والقمرُ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ القَدِيمِ ﴾[9] برفع لفظة «القمر»[10].

فالرفع في هذه الآيات لا تأثير له في المعنى، ولهذا لا خلاف بين من قرأ بالرفع، وبين من قرأ بالنصب فيها، فالمعنى واحد، وهو أن هذا الاسم المقدم على فعله وفاعله معاً والمتصل فعله بضمير يعود عليه مفعول به واقع عليه الحدث.

والنحاة قد خبطوا في هذا الأسلوب خبط عشواء فزيفوا أحكامه البسيطة بأقيستهم العقلية المنطقية، والمشاهد أن هذا الأسلوب من خلال القرآن الكريم ومن خلال قراءاته الصحيحة السند أنه لم يستقر على وتيرة واحدة، ففي القرآن الكريم آيات جاءت برفع الاسم المتقدم، وآيات أخرى جاءت بنصبه، وكذلك القراءات القرآنية.

النحاة لم يضعوا السماع الموثق نصب أعينهم في هذا الباب وبمعنى أدق هذا الأسلوب البلاغي الفصيح، وإنما عولوا على الأقيسة المنطقية فقالوا: إن النصب في الآية الثانية لا يرجع إلى أن لفظة «ثمود» مفعول به مقدم كما في قولنا: زيداً ضربته، وإنما لأن أمّا فيها معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل، وهذا النصب على معنى الاشتغال عند النحاة ليس بالمختار، والكتاب العزيز يختار له، ولا فرق عندنا بين الرفع والنصب

(6) الكتاب جـ1 ص 23.

(7) النور 1.

(8) فصلت 17.

(9) يس 39.

(10) حجة القراءات ص 599.

في هذا الأسلوب وأمثاله، والقرآن الكريم وقراءاته إنما جاءا وفق ما تعارفت عليه العرب في كلامها.

ويرى النحاة أن رفع لفظة القمر في الآية الثالثة من أجل أن توافق هذه الجملة الجملة التي قبلها وتطابقها في العلامة الإعرابية، فالآية التي قبل هذه الآية تبدأ بلفظة مرفوعة[11].

إن الرفع والنصب سواء في هذه الآيات وغيرها ويدلان على معنى المفعولية أو التعدية، ولا عبرة بكل ما يقوله النحاة المناطقة.

علامة الرفع الإعرابية كما رأينا تدل على معنيين نحويين لهما صورهما التركيبية المتنوعة وهما: الإسناد والتعدية.

ومن الإسناد أيضاً الجمل الاسمية والفعلية التي تدخل عليها النواسخ لإضافة معنى جديد إليها وهي: كان وأخواتها، إن وأخواتها، كاد وأخواتها.

وقد ألمح سيبويه إلى ذلك في حديثه عن المسند والمسند إليه عندما قال:

«ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد اللهِ منطلقاً، وليت زيداً منطلق، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده»[12].

وهذه الأفعال والأدوات تدخل على جملة مكونة من طرفين مسندين إلى بعضهما إسناداً تاماً، وهي تضيف إلى هذه الجملة الداخلة عليها معنى الزمن المجرد عن الحدث أو النفي أو التوكيد أو التمني أو التشبيه أو الترجي أو الاستدراك، كما تضيف إليها معنى مقاربة الفعل من الحدوث أو رجاء حصوله أو الشروع في إيقاعه وإحداثه، وهي معان لا تؤثر في العلاقة الإسنادية الموجودة بين طرفي الجملة التي دخلت عليها هذه الأفعال والأدوات.

---

(11) شرح المفصل جـ2 ص 32-34.

(12) الكتاب جـ1 ص 23.

والنسخ مصطلح فقهي يعني لدى الفقهاء والمشرعين : رفع حكم شرعي بدليل شرعي ، ولما رأى النحاة أن هذه الأفعال والأدوات تزيل عن الجملة الاسمية حكمها الإعرابي ، وهو رفع طرفي الإسناد فيها ، وتثبت لها حكماً إعرابياً آخرَ ، مغايراً له أطلقوا عليها مصطلح « النواسخ » .

وقد حاول النحاة إيهامنا أن هذه الأفعال والأدوات لا تدخل إلا على جملة اسمية ، وهو ما يناقضه استعمال العرب لها ، فهي تدخل عندهم على الجملتين الاسمية والفعلية .

وقد قسم النحاة هذه الأفعال والأدوات إلى أربعة أقسام ، وقد ألحقوا ببعض هذه الأقسام أدوات أخرى فألحقوا بباب كان وأخواتها : الأحرف المشبهة بليس في العمل وهي : ما ولا وإن ولات ، كما ألحقوا « لا النافية للجنس » بباب : إن وأخواتها .

أ ــ كان وأخواتها

كان وأخواتها تدخل على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية ، وهي في الأصل أفعال وقد عمل النحاة المتلاحقون على إضافة مواد وألفاظ جديدة إليها ، وإن كنا نرى أنها قد استقرت في ألفية ابن مالك على أفعال معينة ومحددة ، وتابعه في ذلك شراح ألفيته .

ولا نريد هنا استعراض أحكام هذه الأفعال ، وإنما نريد أن نقول : إن هذه الأفعال تدخل على الجملة بنوعيها لتضيف إليها معنى جديداً ، ولا دور لها ، ولا عمل فيما تدخل عليه إلا إضافة هذا المعنى الجديد .

ويقول النحاة : إن هذه الأفعال تدخل على الجملة لتضيف إليها معنى الزمن المجرد من الحدث فعندما نقول : كان زيد قائماً ، فإننا ندل على حدوث القيام من زيد في الزمن الماضي . وكذلك عندما نقول : كان زيد يذاكر دروسه ، فإن « كان » قد أضافتْ إلى هذهِ الجملةِ المشتملةِ على فعل مضارع الدلالةَ على حدوثِ المذاكرةِ من زيد في زمن قد انقضى وانقطع حدوثه .

وبعض هذه الأفعال تدل على زمن معين ومحدد مثل: أصبح وأضحى وظل وبات وأمسى، وإن كانت في بعض التراكيب تأتي دالة على زمان غير مقيد أو محدد نقول مثلاً: أصبح الجو بارداً، بات الحارس ساهراً، فنقصد إلى إضافة زمن محدد إلى الجملة الإخبارية، وهذا الزمن لا علاقة له بالحدث، أو لا دلالة للفعل هنا على الحدث.

ونقول: أمسى محمد في داره، وأصبح العلم متقدماً، أي صار، ويقول النحاة: إن «زال وفتئ وبرح وانفك» يشترط فيها أن تسبق بما الدالة على النفي، والنفي مع هذه الأفعال يدل على الثبوت، لأن معاني هذه الأفعال النفي فلما دخل عليها ما ينفي حدوثها تحولت إلى الإثبات، ويبني النحاة على ذلك مقولة منطقية فاسدة وهي: أن نفي النفي إثبات.

إن هذه الأفعال لا دلالة فيها على النفي، وإنما تحمل معنى لغوياً معيناً يندرج غالباً تحت معنى الانفصال والانقطاع، فإذا دخل عليها حرف النفي أزال عنها معنى الانفصال والانقطاع، فإذا قلنا: ما زال المطر منهمراً دللنا على أن انهمار المطر لما ينقطع بعد، ولو قلنا مثلاً: زال المطر لكان معنى الجملة انقطع المطر، وهو معنى مثبت لا منفي.

اللفظة في اللغة تحمل معنى لغوياً معيناً ولا صلة لها بالنفي والإثبات اللغوي إلا من خلال وجودها في الأسلوب نقول مثلاً: انقطع الحبل، فنثبت انقطاع الحبل، وإذا قلنا: لم ينقطع الحبل، نفينا انقطاع الحبل، وهكذا الحال مع هذه الأفعال، هي دالة على إثبات ما تحمله من معنى لغوي، وإذا أدخلنا عليها أداة نفي نفينا معناها العام.

هذه الأفعال تدخل على الجمل لتضيف إليها معنى الزمن الماضي أو الاستمراري كما في قوله تعالى ﴿وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة 55/19﴾ وقوله تعالى ﴿ فأصبح يقلب كفيه على ما أنفق فيها 42/18 ﴾.

وقولنا مثلاً: كان الرزق على الله، وأصبحت الحياة بيد المولى.

وغيرها من الأمثلة والشواهد التي تدل على أن هذه الأفعال تدخل على الجملة التامة طرفي الإسناد، ولا صلة لها بالعمل والعامل والمعمولات.

وقد ألحق النحاة بليس من أخوات كان عندهم في العمل لا المعنى أدوات أخرى تشترك معها في معنى النفي وهي: ما ولا وإن ولات، وافترضوا أنها تعمل مثلها وتحتاج إلى اسم وخبر، وهذه الأدوات باستثناء ما، لها تراكيب واستعمالات خاصة في اللغة لا تشبه التركيب اللغوي الذي تقع فيه ليس عموماً، ولها استعمالات لهجية خاصة وقليلة، ما كان يحسن بالنحاة الأخذ بها في التقعيد النحوي المعياري.

ب ــ إن وأخواتها

هي أدوات متحدة فيما يطرأ على الأسماء الواقعة بعدها من إعراب، ولكنها مختلفة الدلالة والمعنى، فلكل أداة معنى يخالف معنى الأداة الأخرى، وهي تدخل على الجملة بنوعيها لتضيف إليها معاني جديدة، كالتوكيد بإن، والتمني بليت، والترجي بلعل، والاستدراك بلكن، والتشبيه بكأن.

قال تعالى ﴿ إن اللّٰه لا يظلم الناس شيئاً 44/10 ﴾ وقال تعالى ﴿ وإن ربك ليعلم 74/27 ﴾ وقال تعالى ﴿ لعل اللّٰه يحدث بعد ذلك أمراً 1/65 ﴾ والغالب في الاستعمال القرآني أن يأتي بعد لعل فعل مضارع.

وقال تعالى ﴿ قال يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي 27/36 ﴾ ولم تأت ليت في القرآن الكريم إلا على مثال هذا التركيب، ولم تأت فيه ليت وبعدها جملة اسمية.

وقال تعالى ﴿ كأنْ لم يغنوا فيها بالأمس 92/7 ﴾ وقال تعالى ﴿ كأنهم خشب مسندة 4/63 ﴾ وقال تعالى ﴿ إن اللّٰه لذو فضل على الناس ولكن أكثرهم لا يشكرون 60/10 ﴾ وغيرها من الآيات.

والنحاة في غالب أمثلتهم ربما أوحوا إلينا أن هذه الأدوات لا تأتي بعدها الجمل الفعلية، فهم يفضلون في أمثلتهم أن تأتي بعدها الجمل الاسمية.

وقد ألحق النحاة بإن في العمل لا النافية والدال نفيها على العموم والاستغراق، معللين ذلك بأن بينهما تناقضاً في المعنى والدلالة، وأن الشيء ربما حمل على نقيضه، والأسلوب الذي تأتي فيه لا النافية يغاير التركيب الذي تأتي فيه «إن»، فلا النافية غالباً ما يأتي بعدها لفظ مشتق كالمصدر أو اسم الفاعل أو اسم المكان، ويأتي بعد هذا اللفظ جار ومجرور في الغالب أو يتقدم عليه، فهي تختلف معنى وتركيباً عن إن وأخواتها.

جـ ــ كاد وأخواتها

قسم النحاة هذه الأفعال إلى ثلاث طوائف أو أقسام:

1 ــ ما يدل على مقاربة وقوع الحدث، مثل: كاد وكرب وأوشك.

2 ــ ما يدل على رجاء حصول الفعل مثل: عسى واخلولق.

3 ــ ما يدل على الشروع في إيقاع الحدث مثل: شرع وأخذ وجعل.

وهذه الأفعال تختص بالدخول على الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع، لإضافة هذه المعاني المتقدمة إلى الجملة، والفعل المضارع يقترن بأن مع عسى وأوشك، ولا يقترن بها مع كاد وكرب وبقية الأفعال الدالة على الشروع.

ويفترض النحاة أن هذه الأفعال مثل كان تقتضي مرفوعاً يعرب اسماً لها، ومنصوباً يعرب خبراً لها، ويقولون: إن الفعل الواقع بعد أحد هذه الأفعال هو خبرها وموضعه الإعرابي النصب، وهو افتراض غير مستقيم لأن هذه الأفعال إنما تدخل على جملة فعلية تامة طرفي الإسناد، لتضيف إليها معنى مقاربة حدوث الفعل أو رجاء حصوله أو الشروع في إيقاعه.

نقول: زيد يقوم، هذه جملة فعلية تامة مكونة من فاعل مقدم وفعل مؤخر، فإذا أضفنا إليها كاد وقلنا: كاد زيد يقوم دللنا على أن زيداً قد قارب من إيقاع الحدث ولكنه لم يحدثه بعد. ولهذا قالت العرب في أمثالها: كاد النعام يطير، فإذا دخلت أداة نفي على هذا الفعل دل على وقوع الفعل بعده، ولكن بعد جهد ومشقة، كما في قوله تعالى

﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون 71/2 ﴾ وقوله تعالى ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها 24/24 ﴾ .

ونقول : عسى زيد أن يقوم ، فتدل عسى على رجاء حصول القيام من زيد ، وهو لما يحصل بعد .

ونقول : أخذ زيد يقوم ، أي إنه لم يكمل القيام بعد ، ولكنه شرع في فعله ، والأخذ بأسباب إيقاعه .

كما رأينا جملة : زيد يقوم ، جملة تامة الإسناد كاملة المعنى ، وهي جملة مثبتة تدل على قيام زيد حال التكلم ، وعندما أضفنا إليها هذه الأفعال اكتسبت معاني جديدة ، هذه المعاني لم تؤثر في علاقة الإسناد القائمة بين زيد وفعل القيام ، وإن تغيرت دلالة الإسناد من المقاربة إلى الرجاء إلى الشروع .

إن هذه الأفعال تدخل على جملة كاملة الأجزاء تامة المعنى ، ولهذا قد يتأخر الفاعل فيها فيأخذ موقعه بين الفعلين ، وقد يتأخر عنهما جميعاً ، كما في قوله تعالى ﴿ من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم 117/9 ﴾ .

ونقول : يوشك زيد أن يأتي ، ويوشك أن يأتي زيد . أما عسى فإن الاسم قد يتقدم عليها وقد يأتي بعدها وقد يأتي مؤخراً بعد فعله ، مثل : زيد عسى أن يقوم ، عسى زيد أن يقوم ، عسى أن يقوم زيد .

قال تعالى ﴿ فعسى اللهأن يأتي بالفتح 52/5 ﴾ وقال تعالى ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقاماً محمودا 79/17 ﴾ .

هذا ومن الاستعمال الشاذ والنادر أن يأتي بعد هذه الأفعال جملة اسمية مكونة من مسند ومسند إليه ، كما في قول العرب في أمثالها : عسى الغوير أبؤساً ، وهذا الاستعمال الشاذ هو ما يحاول النحاة أن يجعلوه مطرداً بقولهم : إن هذه الأفعال تحتاج إلى اسم وخبر مثل كان وأخواتها .

هذه الأفعال والأدوات التي اصطلح النحاة القدامى على تسميتها بالنواسخ لأمر

شكلي ـــ وهو تغير الإعراب في الجمل الاسمية الواقعة بعدها ـــ تدخل على الجمل الاسمية والفعلية لإضافة معانٍ جديدة إليها ، وبعضها خاص بالدخول على الجمل الفعلية مثل كاد وأخواتها ، وقد ينشأ عن بعضها تغير في العلامة الإعرابية مثل كان وأخواتها التي ينصب الخبر بعدها بدل رفعه ، وإن وأخواتها التي ينصب المبتدأ بعدها بدل رفعه ، وبعضها مثل كاد وأخواتها لا ينشأ عنه تغير في علامة الأسلوب الإعرابية .

وتغير العلامة الإعرابية هنا لا يؤثر في علاقة الإسناد القائمة بين جزئي التركيب فنحن عندما نقول : كان زيد قائماً ، أو إنّ زيداً قائم ، لم يؤثر تغير العلامة الإعرابية في علاقة الإسناد الرابطة بين جزئي الجملة « زيد قائم » ، فالقيام مسند إلى زيد مع أن القيام منصوب في المثال الأول ومرفوع في الثاني ، ومع أن زيداً مرفوع في الأول منصوب في الثاني ، وقد دخلت كان في المثال الأول لإفادة أن هذا القيام قد حدث من زيد في الزمن الماضي ، ودخلت إن في المثال الثاني لتفيد توكيد حدوث القيام من زيد لا من غيره .

إن نظرية العامل التي استمد النحاة جذورها من علماء الكلام والجدل هي التي وجهت النحاة في المقام الأول إلى القول بأن هذه الأفعال والأدوات تحتاج إلى اسم وخبر ، وأنها تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر ، وعندما ينخرم قولهم هذا يلجأون إلى القول بأن بعض هذه الأفعال تام لا يحتاج إلى منصوب ويكتفي بمرفوعه عن ذكر الخبر .

وسنكتفي بمثال واحد من هذه الأفعال والأدوات لنرى كيف زيف النحاة الأساليب وافترضوا ما شاء لهم الافتراض :

« عسى » تدل في العربية على الرجاء ، وهي تدخل على الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع فتصرف دلالته إلى الزمن المستقبل .

وقد ثار بين النحاة جدل عقيم حول أي قسم من أقسام الكلم تندرج أو تنتمي هذه اللفظة : فقال معظم النحاة إنها فعل ، وذهب ابن السراج وثعلب إلى أنها حرف ، وبناء على هذا الخلاف وعلى بعض الاستعمالات الشاذة والنادرة نجد النحاة المتأخرين قد نظروا إلى عسى نظرة مزدوجة ودرسوها في بابين نحويين مختلفين :

1 ــ في باب إن وأخواتها على أنها تعمل عملها إذا اتصل بها ضمير نصب كما في قول الشاعر:

فقلت عساها نار كأس وعلها تشكي فآتي نحوها فأعودها

وإن كان النحاة ينصون على أن هذا الاستعمال: لُغيّة وأنه استعمال قليل.

2 ــ في باب كاد وأخواتها على أنها عاملة عمل كان فتحتاج إلى اسم يرفع بها وإلى خبر ينصب بها، والاستعمال الوارد في القرآن الكريم أن يأتي بعدها فعل مضارع مقرون بأن وخال من السين الدالة على الاستقبال.

وقد جاء في استعمالات شاذة ونادرة:

1 ــ مجيء الفعل المضارع بعد عسى خالياً من أن.

2 ــ مجيء جملة اسمية بعدها.

3 ــ مجيء الفعل المضارع بعد عسى مقترناً بالسين وخالياً من أن.

وهذه الاستعمالات جاءت في شواهد شعرية، وفي مثل روي عن العرب، وقد وصفها النحاة بأنها استعمالات قليلة ونادرة.

كما نرى ينقل إلينا النحاة أربعة استعمالات قليلة وشاذة، وقد حاولوا تسويغها وتوجيهها جميعاً وفق ما تقتضيه نظرية العامل، وقد كان الأولى بالنحاة ألا يعتدوا بهذه الاستعمالات القليلة والنادرة التي لم تأت إلا في شواهد شعرية أو في مثل يتيم روي عن العرب، ولكن نظرية العامل ومقاييس النحاة العقلية تسوغ كل شيء وتجعله مطرداً مع القاعدة المعيارية العامة، وإن كان هذا التسويغ خارجاً عن إطار القاعدة المعيارية إلى قاعدة معيارية جديدة مخالفة للأولى ومناقضة لها.

« عسى » تأتي في تراكيب ثلاثة عند العرب وكلها ذات دلالة واحدة، وإنما هي مرونة العربية التي تقدم وتؤخر ما لا يفسد المعنى، ولا يخل بالعلائق القائمة بين أجزاء التركيب:

زيد عسى أن يقوم، عسى زيد أن يقوم، عسى أن يقوم زيد.

وزيد في هذه الأمثلة كلها مسند إلى الفعل المضارع يقوم، وإن قدمناه أو وسطناه أو أخرناه، ولكن النحاة لا يرضون بذلك ولا يقرونه ما دامت عسى عندهم أداة ناسخة تحتاج إلى اسم وخبر.

يقول النحاة في المثال الأول: إن عسى يحتمل أن تكون ناقصة وأن تكون تامة، فهي إذا تحملت ضميراً وأعرب هذا الضمير اسماً لها وجملة «أن يقوم» في محل نصب خبرها كانت ناقصة، وجملة عسى بناء على هذا الإعراب واقعة في موقع الخبر عن المبتدأ «زيد» ومحلها الإعرابي الرفع.

وإذا لم تتحمل ضميراً كانت تامة واكتفت بمرفوعها، وهو جملة «أن يقوم» عن الخبر، وهي أيضاً في محل رفع خبر المبتدأ «زيد».

كما نرى التركيب اللغوي يخضع لهندسة نحوية مصنوعة، وأعاريب ما أنزل الله بها من سلطان.

ويقول النحاة في المثال الثالث: إن عسى تحتمل النقصان والتمام أيضاً، ونقصان عسى يعني أن يعرب «زيد» على أنه اسمها مع تأخره عنها والفصل بينهما بالفعل «أن يقوم» وفاعل يقوم ضمير مستتر يعود على زيد، وجملة أن يقوم المكونة من فعل وفاعل مقدر في محل نصب خبر عسى.

وتمام عسى يعني أن تعرب جملة «أن يقوم زيد» المكونة من فعل وفاعل على أنها مرفوعة بعسى، وقد اكتفت بهذا المرفوع عن الخبر.

وإذا قال الله تعالى ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقاماً محمودا 79/17 ﴾ قال النحاة: إن عسى هنا تامة ولا يجوز أن تكون ناقصة لأن نقصانها يعني أن نعرب لفظة «ربك» اسماً لها، وفي هذا الإعراب فصل بين الفعل «يبعث» وبين معموله «مقاماً» بفاصل أجنبي.

ومن الجائز عند النحاة أن يكون هذا الأسلوب «عسى أن يقوم زيد» من باب التنازع، والتنازع كما نعلم ينبني عليه الإضمار في الفعل المهمل[13].

ونحن لم نورد في هذا المقام كل ما قاله النحاة حول عسى، وإنما أوردنا أقله في إيجاز.

هذه الأعاريب كلها صناعة نحوية تنطلق من وجهة نظر عقلية تعتد بالعمل والعامل والمعمول، وهي صناعة متناقضة تأخذ باليسرى ما تعطيه باليمنى واللغة ليست كذلك أبداً.

مما لا شك فيه عندي أن لفظة زيد لا تعلق لها بعسى قدمناها أو أخرناها، وإنما هي متعلقة بالفعل المقترن بأن والواقع بعد عسى، وقد دخلت عسى على الجملة الفعلية كلها لإضافة معنى الرجاء إليها.

هذه الأفعال والأدوات التي اصطلح النحاة على تسميتها بالنواسخ تدخل على جملة اسمية أو فعلية تامة طرفي الإسناد لتضيف إليها معاني جديدة محددة، ولا علاقة لها بالعمل وبالدخول على ما أصله المبتدأ والخبر، وإنما مثلها في الدخول على الجمل مثل أدوات النفي والاستفهام والتوكيد والنهي وغيرها من الأدوات التي تدخل على الجملة فتضيف إليها ما تحمله من معنى ودلالة معينة، ولا تغير من العلاقة الإسنادية القائمة بين ركني الجملة.

علامة الرفع كما رأينا تدل على معنيين تنضوي تحت كل واحد منهما مجموعة من التراكيب وهما: الإسناد والتعدية، وقد مر أن الإسناد والتعدية من القرائن المعنوية في النحو العربي التي توصل إلى فهم دلالة التركيب النحوي.

ونعتقد أننا بهذا الفهم لمدلول علامة الرفع الإعرابية قد خالفنا القدماء والمحدثين الذين يصرون إصراراً لا مسوّغ له، على أن الرفع علم الفاعلية أو العمد أو الإسناد، ويدخلون تحت ذلك تشبيهاً وتقريباً عند القدماء، وحقيقة عند المحدثين، أساليب تدل

(13) مغني اللبيب جـ1 ص 151-154، شرح ابن عقيل ص 138.

فيها حركة الرفع على التعدية أو المفعولية، وكما يلحظ القارىء فإن هذا الفهم الجديد لمدلول حركة الرفع الإعرابية مبني على وصف هذه الحركة من خلال التراكيب التي جاءت فيها دالة على معنى نحوي، ولم نسع أبداً كما سعى القدماء والمحدثون إلى أن تكون حركة الرفع ذات دلالة واحدة محددة هي الفاعلية أو العمد أو الإسناد، وبالتالي لم نكن في حاجة أبداً إلى منطق العقل لكي نقيد مدلول هذه الحركة أو نعيد إلى حظيرة معناها المقيد ما خرج عنها، كما هو الحال في نصب الاسم بعد إن وأخواتها، وهو عمدة في الكلام أو ركن إسنادي، وكذلك نصب خبر كان وأخواتها، وهو أيضاً ركن أساسي في الكلام، ولم ندخل المفعول به المرفوع في علاقة الإسناد، لأن المعنى لا يدل عليه، وإنما أدخلناه تحت علاقة التعدية أو المفعولية وهو مكانه الطبيعي الذي يدل عليه التركيب النحوي الذي وجد فيه مرفوعاً.

إن تعدد مدلول علامة الرفع الإعرابية يجعلنا في حاجة إلى قرائن وعلائق أخرى تحدد ما إذا كانت علامة الرفع دالة على الإسناد أو على التعدية.

واللغة العربية كما أوضحنا غنية بقرائنها المعنوية واللفظية التي تتضافر مع قرينة الإعراب على الكشف عن المعنى النحوي للتركيب اللغوي وإيضاحه دون لبس أو خلط.

2 ــ علامة النصب

علامة النصب الإعرابية ليست هي الحركة المستحبة للعرب عندما يطلبون الخفة في كلامهم، كما حاول تفسيرها إبراهيم مصطفى، وإنما هي علامة إعرابية بارزة تدل على معنى نحوي عام هو التخصيص، وتحت هذا المعنى العام معان أخرى أكثر خصوصية منه، وأكثر تحديداً ودلالة على المعنى النحوي الخاص.

وقد رأينا أن علامة النصب قد تكون دالة على علاقة الإسناد، كما في نصب الاسم التالي لإن وأخواتها، ونصب خبر كان وأخواتها، فهي في هذه الأساليب لا تدل على التخصيص وإنما على الإسناد.

ولعلامة النصب الإعرابية عدة مدلولات في اللغة العربية :

1 ـــ تدل على التخصيص، أو ما أطلق عليه القدماء المفعولية، وما حمل عليها أو الفضلة، أو ما أطلق عليه المحدثون مصطلح التكملة، وتحت معنى التخصيص العام تدخل أبواب نحوية عديدة مثل: المفعول به، المفعول له، المفعول معه، المفعول فيه، المفعول المؤكد أو المطلق كما هو اصطلاح القدماء، وكذلك الحال والاستثناء والتمييز.

2 ـــ تدل على الإسناد كما في اسم إن وأخواتها، وخبر كان وأخواتها.

3 ـــ تدل على المخالفة كما في نصب الاسم المتعجب منه، ونصب الاسم على الاختصاص، كما تدل أيضاً على المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة، وهو أسلوب إنشائي لا خبري ولا يدخل تحت قرينة من القرائن السابقة.

وتدل أيضاً على الاسم المنصوب بعد لا النافية، وهو أسلوب ذو طبيعة خاصة من ناحية التركيب حيث يفقد التركيب أحد ركنيه غالباً.

وبعض هذه المنصوبات الداخلة تحت قرينة التخصيص قد تخرج من النصب إلى الرفع أو الجر ولا يتغير معناها.

في الاستثناء التام غير الموجب يقول النحاة: إن الراجح هو رفع الاسم المستثنى بعد أداة الاستثناء إلا كما في قولنا: ما قام القوم إلا زيد، ويسوّغون رفعه بأنه على اتباعه في الإعراب للاسم الواقع قبل إلا، وهذا مجرد توجيه وتسويغ كي يستقيم الرفع مع نظرية العامل الزائفة، ولكنه لا يستقيم مع معنى هذا الأسلوب الذي يدل على أن رفع ما بعد إلا في هذا المثال على الاستثناء، كما نصب عليه في الاستثناء عند بعض العرب، وفي قراءات القرآن الكريم المتصلة السند.

الظرف أو المفعول فيه قد يأتي مجروراً كما في قولنا: سهرت في الليلة البارحة، بدل قولنا: سهرت الليلة البارحة والمعنى في الجر والنصب سواء.

المفعول لأجله المضاف قد يأتي مجروراً مثل: ضربت ابني لتأديبه، ويقول النحاة: إن النصب والجر في هذا المثال سواء.

التمييز حكمه الإعرابي النصب، وقد يجر بحرف أو بالإضافة فقولنا: اشتريت فداناً أرضاً، يجوز أن نقول فيه: اشتريت فداناً من أرض واشتريت فدانَ أرضٍ، والمعنى واحد وهو إزالة الإبهام والعموم عن لفظة «فدان».

خبر ليس وما النافيتين قد يأتي مجروراً بالباء أو من لزيادة توكيد النفي كما في قولنا: ليس من أحد في الدار، ما علي بناجح.

المنصوب كما نرى قد يرفع أو يجر، ولا يؤثر تغير الحركة في دلالته ومعناه، نرى ذلك في المفعول به عندما يضاف إلى فعله، كما في إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله في قولنا: محمد ضارب زيد، فالجر هنا لا دلالة فيه على النسبة والتعليق، ولم يؤثر في الدلالة العامة لهذا الأسلوب التي تفيد وقوع الضرب أو الحدث على زيد، وقل مثل ذلك في قولنا: ما رأيت من أحد، هل ضربت من أحد، وأيضاً في هذه الأمثلة التي حقها الرفع والتي جاءت مجرورة مثل: هل زيد بقائم؟ ما قام من أحد.

ونحن أمام خيارين، إما أن نقول: إن إعراب هذه الألفاظ بالجر أو الرفع أمر لفظي لا يضيف معنى الرفع أو الجر إليها، وإن العلامة الإعرابية قد فقدت معناها ودلالتها.

وإما أن نقول: إن العلامة الإعرابية متعددة المعنى، فالرفع كما يدل على الإسناد يدل على التعدية، والنصب كما يدل على التخصيص قد يدل على الإسناد وعلى غيرها، وإن الجر وهو علم الإضافة أو النسبة قد يدل على الإسناد أو التعدية؛ ونحن إلى هذا أميل لأنه يصف الواقع اللغوي كما هو.

3 ــ علامة الجر

وهي تأتي في العربية دالة على معنيين نحويين يجمعهما معنى واحد هو النسبة

والتعليق وهما: الاسم المسبوق بأداة من أدوات الجر، وأدوات الجر كثيرة في اللغة العربية، ولكل منها مدلول خاص ومعنى ذاتي، وقد أضاف إليها النحاة بعض أدوات لا تعتبر من أدوات الجر مثل حاشا وأخواتها، ولعل متى ولولا.

وهذه الأدوات تفيد تعلق الاسم الواقع بعدها بما قبلها من اسم أو فعل مثل: مررت بزيد، أشفقت على المسكين، محمد في الدار.

الاسم المضاف إلى اسم قبله: وهذه الإضافة تفيد تعريف الاسم المضافة إليه إن كان نكرة وهي معرفة مثل: قرأت كتاب عبقرية محمد، استعرت قلم صديقي، ذهبت إلى مكتبة الجامعة، اهتدى البشر برسالة محمد.

وتفيد تخصيص الاسم المنكر قبلها مثل: اشتريت كتاب حساب.

وباب الإضافة باب بسيط حشر فيه النحاة ما لا يمت إليه بصلة من مثل ما أطلقوا عليه الإضافة اللفظية، وهي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله وغيره من المشتقات، ومثل إضافة الظروف إلى المفرد أو الجملة، وبخاصة إضافة ظروف الزمان إلى الجملة مثل: يوم وحين.

وكذلك الفصل بين المتضايفين إضافة لفظية أو إضافة محضة، والفصل بين المتضايفين إضافة محضة لم يرد في شواهد متضافرة يعتد بها، وإنما جاء في شواهد شعرية نادرة وشاذة، لأن المتضايفين متصلان وملتحمان ببعضهما البعض التحاماً شديداً، بحيث إذا فصل بينهما بفاصل ما انحلت العلاقة القائمة بين ركني الإضافة.

وقد رأينا أن الجر في أمثلة محددة قد يكون دالاً على الإسناد أو التخصيص.

علامات الإعراب كما نرى متداخلة، ولا يمكن أن نقيد كل علامة بالدلالة على معنى نحوي محدد كالإسناد أو التكملة أو الإضافة إلا بتعسف شديد وتمحل لا تقره النصوص والاستعمالات اللغوية، وهذا التداخل ربما يرجع إلى أن هذه الحركات لم تستقر في اللغة الفصحى للدلالة على معنى معين، أو إلى محدودية علامات الإعراب وكثرة المعاني النحوية التي يراد منها الدلالة عليها.

إن العلامة الإعرابية وحدها غير صالحة لتكون الفارق الوحيد بين المعاني النحوية المختلفة لسببين :

1 ـــ محدودية علامات الإعراب وتعدد المعاني النحوية .

2 ـــ تداخل علامات الإعراب في الدلالة على المعاني النحوية المختلفة .

لذا فنحن في حاجة إلى قرائن أخرى تعيننا على تحديد المعنى النحوي للتركيب اللغوي، وتقودنا إلى تحليل الأسلوب تحليلاً دلالياً دقيقاً لا لبس فيه ولا خلط ، واللغة العربية تمتاز بكثرة قرائنها المعنوية واللفظية ، وعلى الدراسات النحوية الحديثة أن تتوجه إلى إبراز هذه القرائن، ودراسة الأساليب النحوية من خلالها ، بدل عبادة ظاهرة الإعراب وإناطة التحليل الإعرابي بعلاماته وحدها ، وهي قاصرة عن أداء هذه المهمة الكبرى والجليلة .

ومن العبث أيضاً أن نحاول أن نقرن كل علامة من علامات الإعراب بالدلالة على معنى معين لا تخرج عنه ، وإن خرجت عنه حاولنا قسرها بالتأويل والتخريج المتكلف على العودة والرجوع إلى هذا المعنى .

علامات الإعراب محدودة والأبواب النحوية متعددة ، لذا ليس من المستغرب أن تتعدد دلالاتها ، وأن تتباين وتختلف .

ما نريد قوله في الختام : إن الدراسة الوصفية المنطلقة من خلال الاستعمال هي الدراسة المجدية إذا أردنا للغتنا العربية أن تحيا وتعيش على ألسنة أبنائها .

ثانياً : تأثير تعدد العلامات الإعرابية في المعنى النحوي ومظاهر تطورها

شهدت الحركة أو العلامة الإعرابية تطورات عديدة في اللغة العربية ولهجاتها ، نظراً لاتساع الرقعة الجغرافية للناطقين بها وما بينهم من تباعد في الزمان ؛ فاللغة العربية كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية كلها ، وفي سواد العراق وفي أجزاء كثيرة من الشام ، فهي لغة قد سادت في بيئات عديدة ، ولكل بيئة مظهرها اللغوي الخاص الذي نقل إلينا النحاة جزءاً منه ، فيما أطلقوا عليه مصطلح « اللغات » سواء اتصلت هذه

اللغات بالمستوى الصوتي أم الصرفي أم النحوي أم الدلالي، وقد تحدثنا سابقاً عما بين لهجات العربية من فروق واختلافات طالت مستويات اللغة جميعاً، وضربنا أمثلة قليلة على ذلك، وإن كنا في المستوى النحوي قد ذكرنا الخلافات كلها التي نقلها إلينا النحاة في أبواب وفصول مختلفة من هذا البحث.

وقد افترض النحاة عندما اتجهوا إلى درس اللغة العربية والكشف عن أسرار نظمها وقواعد تركيبها أن اللغة ثابتة غير قابلة للتحول والتطور والتغير، فهم قد درسوا هذه اللغة من خلال النصوص اللغوية التي تعود إلى عصور سابقة على وجودهم مثل عصر الجاهلية وعصر الإسلام الأول، كما درسوها من خلال النصوص اللغوية التي قيلت في عصرهم، وقد افترضوا أن هذه النصوص جميعاً التي ترجع إلى أزمنة متباعدة وأمكنة متفرقة على درجة واحدة، لها خصائص وطرق في التركيب والصياغة واحدة، ودرسوا إلى جانب ذلك نصوصاً لغوية تعود إلى بيئات لغوية خاصة سموها « اللغات » وأدخلوا هذه اللهجات الخاصة ضمن أحكامهم المعيارية وعاملوها معاملة اللغة الفصحى سواء بسواء، مع أنها قد تمثل طوراً سابقاً أو لاحقاً، على الطور الذي بلغته اللغة الفصحى التي نراها في أشعار الجاهليين والإسلاميين، وفي خطبهم ومنافراتهم وأمثالهم، وفي النص القرآني الكريم مع الاعتراف أن النص القرآني الكريم قد اشتمل على مظاهر لهجية خاصة من مثل إعراب المثنى بالألف دائماً، وإلحاق ضمائر دالة على الجمع بالفعل الدال فاعله على الجمع والمؤخر عنه، وكذلك أشعار الجاهليين والإسلاميين قد نجد فيها مظاهر لهجية خاصة، ولكنها مظاهر قليلة.

اللغة العربية دُرست من خلال بيئات جغرافية متباعدة زماناً ومكاناً، وقد مرت خلال هذه الفترة بتطورات عديدة، منها التطور الحادث في علامات الإعراب، نقصاً في هذه العلامات أو تعدداً فيها، ولم تأخذ هذه الظاهرة اهتمام النحاة، وتوجه جزءاً من جهودهم إلى دراسة هذا الجانب التطوري الحادث في علامات الإعراب تعدداً ونقصاً، وإنما نظروا إلى هذه الظاهرة التطورية على أنها خاصية من خصائص اللغة العربية وجزء من بنيانها وكيانها الذاتي، وأخذوه على أنه من الأمور المسلم بها التي لا تحتاج إلى نقاش وإلى درس لغوي جاد.

والحق أن نظرة النحاة إلى هذ التطور الحادث في علامات الإعراب تتسم بالتناقض والاضطراب ناتج من عدم إدراكهم لما حدث من تطور في هذه العلامات الإعرابية، فالنحاة قد نظروا إلى هذا الأمر نظرة مزدوجة ذات شقين متناقضين متنافرين :

1 ـــ إذا كان التطور الحادث في علامات الإعراب قد جاء مخالفاً لمقاييس النحاة التي توصلوا إليها من خلال استقراء ناقص ومضطرب لكلام العرب، رفضوا الاعتراف به وأنكروه وعدوه من قبيل اللحن والخطأ، أو قصروا استعماله على ضرورة الشعر وحدها، أو حكموا عليه بالشذوذ والندرة وأنه استعمال يؤدى عن العرب كما سمع، ولكن القياس عليه ممنوع وغير جائز، كما في حكم سيبويه على هذه الأساليب بالغلط برغم مجيئها عن العرب : إنك وزيد ذاهبان، إنهم أجمعون ذاهبون.

وكما في قول النحاة : إنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار إلا في ضرورة الشعر وحدها، والأمثلة على ذلك كثيرة.

2 ـــ إذا كان هذا التطور في العلامة الإعرابية قد جاء منسجماً مع أحكام النحاة وموافقاً لمقاييسهم العقلية غالباً، احتفلوا به وأيدوه بأوهى التسويغات وأعسر التخريجات التي لا تراعي المعنى النحوي للتركيب اللغوي الذي شهد تطوراً في العلامة الإعرابية، وخير مثال على ذلك «الجوازات النحوية» التي تمثل ظاهرة من أبرز الظواهر في النحو العربي.

إن النحاة القدامى، وكذلك المحدثين، إلا من شذ منهم، لم يلتفتوا إلى التطور الحادث في العلامة الإعرابية سواء أكان هذا التطور على مستوى اللغة الفصحى أم على مستوى لهجاتها، وقد نظروا إليه في الغالب نظرة تتسم بالسذاجة والقصور والبعد عن تمثل الواقع اللغوي التاريخي، فجُهد النحاة قد وجه كله إلى تفسير العلامات الإعرابية وفق ما تقتضيه نظرية العامل، وإن تعددت هذه العلامات الإعرابية في أسلوب معين، ولم يهتموا بالناحية التاريخية التطورية التي نشأ عنها هذا التعدد في العلامة الإعرابية على مستوى التركيب اللغوي المعين، ولا بالكشف عن الأطوار المتلاحقة التي شهدتها

العربية، فهم ينقلون إلينا الأسلوب اللغوي وما حدث فيه من خلاف لهجي على مستوى العلامة الإعرابية دون أن يكلفوا أنفسهم عناء البحث عن أي الطورين أو الأطوار أقدم أو أحدث من نظيره في الاستخدام، وإنما نقلوا إلينا هذه الظاهرة على أنها ميزة من مزايا العربية الظاهرة، وجعلوا همهم الأوحد محاولة تسويغ وتوجيه هذا الاختلاف الإعرابي اللهجي وفق رسوم نظرية العامل ومنطق القياس.

إن العلامة الإعرابية قد تعرضت لتطور كبير على مستوى اللغة العربية الفصحى وعلى مستوى لهجاتها، وهذا ما نحاول دراسته في هذا المقام من جانبين:

1 ــ تأثير تعدد العلامة الإعرابية في المعنى النحوي.

2 ــ التطور الحادث في علامات الإعراب.

1 ــ تأثير تعدد العلامة الإعرابية في المعنى النحوي

في اللغة العربية التي قعد لها النحاة في مؤلفاتهم أساليب وتراكيب عديدة يجوز أن تظهر على آخر كلمة معينة فيها أكثر من حركة إعرابية، وقد أحصينا هذه الأساليب في الباب الأول من هذا البحث، وقلنا: إن الجواز الإعرابي مبني في الغالب على السماع والرواية عن العرب الذين ضمتهم بيئات زمانية ومكانية واسعة، متباعدة ومتباينة، وأن جزءاً من هذا الجواز الإعرابي قد بني على القياس والمنطق دونما أثر أو دليل روي عن العرب.

وقد أشار النحاة القدامى في بعض الأحيان إلى أن هذا التعدد في العلامة الإعرابية لا تأثير له في المعنى النحوي والانحراف به إلى دلالة جديدة، فرفع كلمة معينة ونصبها أو جرها في أسلوب معين لا تأثير له في معنى الأسلوب، ولا ينتج عنه تغير في معناه تبعاً لتغير العلامات الإعرابية الطارئة عليه، كأن يكون في حالة الرفع دالاً على معنى غير المعنى الذي يدل عليه في حالة نصبه أو جره، وإن اختلف تسويغ رفعه عن توجيه نصبه أو جره وفق معايير نظرية العامل والقياس النحوي:

1 ــ سيبويه مثلاً يرى أن جر الاسم المنفي المعطوف على خبر ليس المجرور

بالباء ونصبه لا تأثير له في معنى الأسلوب، يقول «ليس زيد بجبان ولا بخيلاً ... والوجه فيه الجر لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى»(14).

الجر في هذا الأسلوب هو الوجه، وجواز النصب مبني على رواية قد تكون محرفة أو مغيرة لشاهد شعري كما قلنا في موضع سابق، ولكن النحاة وعلى رأسهم سيبويه أجازوا في هذا الأسلوب الجر والنصب، وسيبويه يعترف صراحة أن الجر على اللفظ أو الإجراء على الموضع لا ينقضان معنى الأسلوب، فهما سواء في دلالة هذا الأسلوب على توجه النفي إلى المعطوف والمعطوف عليه معاً.

المعنى في حالة النصب والجر واحد عند سيبويه وتسويغ كل واحد منهما وتوجيهه مختلف، ولكن هذا التسويغ لا صلة له بالنص اللغوي فهو مبني في جزء منه على الافتراض والادعاء والتوهم، إذ يفترض سيبويه ومن جاء بعده من النحاة أن هذا الاسم المنفي المعطوف على خبر ليس المجرور قد نصب لأن الأصل في خبر ليس أن يكون منصوباً فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً، وقد عطفناه في حالة النصب على موضع خبر ليس الإعرابي، متوهمين أن الباء غير موجودة في اللفظ.

2 ــ يجوز عند النحاة في الاسم الفضلة التالي لاسم الفاعل أن يكون منصوباً به وأن يجر بإضافته إليه، ونصب هذا الاسم وجره لا تأثير له في معنى الأسلوب ذلك ما يقوله سيبويه:

قال «هذا ضاربٌ زيداً غداً... واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ولا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم»(15).

هذا المثال: هذا ضارب زيداً غداً، يجوز فيه عند النحاة نصب لفظة زيد وجرها، وقد دلت القراءات القرآنية والنقل عن العرب على صحة ذلك، والمعنى واحد ودلالة الأسلوب لم تتغير فما زال زيد واقعاً عليه الضرب، ذلك ما يقوله سيبويه صراحة

---

(14) الكتاب جـ1 ص66-67، شرح الرضي جـ2 ص191.

(15) الكتاب جـ1 ص164-166؛ المقتضب جـ4 ص149-150؛ أوضح المسالك جـ3 ص230.

في نصه السابق، ولكن تسويغ النصب والجر في هذا الأسلوب يختلف عند النحاة، فالنصب على إعمال اسم الفاعل عمل فعله فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً وفي هذه الحالة ينون، وزيد في هذا المثال واقع موقع المفعول به وقد عمل فيه النصب اسم الفاعل المنون.

والجر على أنه مضاف إلى اسم الفاعل، وفي هذه الحالة يمنع اسم الفاعل من التنوين، وكما نعلم فالمضاف يعمل الجر في المضاف إليه عند غالب النحاة.

وبعيداً عن تسويغ النحاة لجواز النصب والرفع في هذا المثال وقولهم: إن الإضافة هنا إضافة لفظية لا تكسب المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً، فإن النحاة لم يهتموا أبداً بالتفرقة بين هذين الطورين من الإعراب اللذين شهدهما مفعول اسم الفاعل، وأيهما أكثر حداثة من الوجه الآخر هل هو النصب أو الجر؟ والنصوص الموثقة لا تساعدنا على البت في هذه القضية، ولكن هناك قانون لغوي عام ربما ساعدنا على الوصول إلى اكتشاف وتحديد الطور الإعرابي الحادث، هذا القانون يتمثل في الاقتصاد في المجهود العضلي أو الاختزال وهو ما عبر عنه سيبويه «بطلب العرب للخفة» فلا شك أن قولنا: هذا ضاربٌ زيداً، بتنوين اسم الفاعل، يحتاج إلى مجهود عضلي في النطق أكثر مما يحتاجه قولنا: هذا ضاربُ زيد بحذف التنوين، والفرق بين التعبيرين ينحصر فقط في حذف حرف من أحدهما وبقائه في الآخر.

وقانون الاقتصاد في الجهد العضلي لم يراعه النحاة القدامى، ووصفوا ما جاء وفقاً له من الاستعمالات اللغوية بالشذوذ، أو أنه خاص بضرورة الشعر وحدها برغم مجيئه في قراءات قرآنية متواترة.

قال ابن جني «ونحو من ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي ﴿ بما أُنزِلَيك ﴾[16] وقياسه في تخفيف الهمزة أن تجعل الهمزة بين بين فتقول: بما أنزل إليك، لكنه حذف الهمزة حذفاً، وألقى حركتها على لام «أنزل» وقد كانت مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة

---

(16) البقرة الآية 4.

على الموضع فصار تقديره: بما أنزلليك، فالتقت اللامان متحركتين، فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية»[17].

وغيرها من القراءات والشواهد التي رويت عن العرب والدالة على فشو هذا القانون على ألسنة المتكلمين بالعربية، ولكن النحاة لم يعترفوا بهذا القانون ووصفوا ما جاء على منواله بالشذوذ، أو قصروا استعماله على ضرورة الشعر.

والغريب أن الإدغام وهو مظهر بارز من مظاهر الاختزال والاقتصاد في الجهد العضلي قد اعترف النحاة به في أساليب كثيرة.

إن هذين المثالين وغيرهما يدلان على أن تغير العلامة الإعرابية وتعددها في الأسلوب اللغوي المعين لا تأثير له في معنى الأسلوب العام، وإنما هو تعدد في العلامة الإعرابية راجع إلى خلاف لهجي حدث بين لهجات العربية في المستوى النحوي، ولكن النحاة قليلاً ما ينسبون هذا التعدد في العلامة الأعرابية إلى الخلاف اللهجي، فقد جعلوا همهم الأول تسويغ وتوجيه هذا التعدد في العلامة الإعرابية وفق نظرية العامل والقياس، وهي تسويغات متكلفة هدفها تسوية مبدأ الإعراب لا البحث عن المعنى النحوي للأسلوب المتعدد العلامة الإعرابية.

الاستثناء مثلاً باب نحوي بسيط عقده النحاة بتشعيباتهم العديدة وتوجيهاتهم المختلفة، وسنرى أن هذا الباب من البساطة إلغاؤه وإدراجه ضمن أسلوب: نفي المفردات داخل الجملة، وقد يخرج هذا الأسلوب من النفي إلى الدلالة على القصر والتوكيد عندما يسبق بنفي أو نهي أو استفهام.

في هذا الباب يقول النحاة إن هذا المثال: ما قام القوم إلا زيد، الراجح فيه رفع زيد، فالاستثناء تام متصل، وهو غير موجب لدخول أداة النفي «ما» عليه، ويضيفون أن نصب لفظة زيد جائز أيضاً[18].

---

(17) الخصائص جـ3 ص 141.

(18) الكتاب جـ2 ص 319، المقتضب جـ4 ص 394.

وقد سوّغوا الرفع في هذا المثال بأنه على اتباع الاسم الواقع بعد «إلا» للاسم الواقع قبلها في الإعراب، واختلفوا في نوع هذه التبعية، فقال أهل البصرة: إنه بدل بعض من كل مما قبله، وقال أهل الكوفة: إنه عطف نسق و«إلا» فيه منزلة منزلة «لا» في العطف.

ووجهوا النصب بأنه على الأصل في باب الاستثناء، فالمستثنى حكمه العام النصب، وقد نصب زيد في هذا المثال لأنه مستثنى من الحكم العام الذي تحتوي عليه الجملة الواقعة قبل «إلا».

وبناء على هذين التوجيهين يجوز في قولنا: ما رأيت أحداً إلا زيداً، نصب زيد على الاتباع ونصبه على الاستثناء، كما يجوز في قولنا: ما مررت بأحد إلا زيد، جر زيد على الاتباع ونصبه على الاستثناء.

وكل هذه الأقوال والاحتمالات الإعرابية مجرد حجج واهية مفتعلة، تحاول وفق نظرية العامل تسويغ رفع زيد ونصبه، أو جره ونصبه في هذه الأمثلة، وهي حجج بعيدة عن روح النص اللغوي ولا تمثل دلالته ومعناه، فنحن إذا احتكمنا إلى معنى هذا الأسلوب وحده على كلا وجهيه نجده يدل على معنى محدد هو في المثال الأول: إثبات القيام لزيد ونفيه عما عداه، وكذلك في المثالين الأخيرين: نثبت للاسم الواقع بعد «إلا» الحكم الذي نفيناه عما قبلها وذلك عن طريق القصر والتوكيد.

إن أسلوب الاستثناء في دلالته العامة يدل على النفي، وهو نفي أن يدخل ما بعد «إلا» في الحكم السابق عليها، فـ «إلا» تدل على النفي، وهي لنفي المفردات داخل الجملة أو التركيب النحوي فإذا قلنا: قام القوم إلا زيداً، نفينا القيام عن زيد، وأن يكون داخلاً في الحكم العام السابق على «إلا»، وإذا قلنا: ما قام القوم إلا زيد، نفينا عن زيد عدم القيام وأخرجناه من حكم الجملة الواقعة قبل «إلا»، فـ «إلا» في الواقع هي أداة نفي للمفردات داخل التركيب النحوي، وهذا هو حكم جميع أدوات الاستثناء، تنفي عن الاسم الواقع بعدها الحكم الذي احتوت عليه الجملة الواقعة قبلها.

فإذا نظرنا إلى أسلوب الاستثناء من خلال هذه الرؤية تبين لنا أنه يدل على معنى محدد، ولا يؤثر اختلاف العلامة الإعرابية في هذا المعنى، وهو توكيد قيام زيد وقصره عليه دون غيره، وأسلوب الاستثناء عندما يسبق بنفي أو نهي أو استفهام وكان أسلوب الاستثناء تاماً أو مفرغاً فإنه يدل على التوكيد والقصر، نقول: ما قام القوم إلا زيد، وما قام إلا زيد فندل على تأكيد قيام زيد، وقصر هذا القيام عليه دون غيره.

إن النحاة وهم يبحثون عن تفسير يفسر تعدد العلامة الإعرابية في هذا الأسلوب لم يقولوا: إن دلالة هذا الأسلوب عند رفعه هي غير دلالته حال نصبه، فالرفع والنصب سواء ومعناهما واحد، وإنما حاولوا توجيه اختلاف العلامة الإعرابية لأدنى ملابسة دون مراعاة لطبيعة هذا الأسلوب، ومفترضين أن كل علامة إعرابية لا بد من مؤثر أوجدها، ولا يعقل عند النحاة أن يكون العامل الذي أوجد رفع زيد في هذا الأسلوب، هو العامل عينه الذي أحدث نصبه في الأسلوب نفسه، من هنا قالوا: إن لفظة زيد في قولنا: ما قام القوم إلا زيد مرفوعة على الاتباع والرفع هو الراجح والأكثر، ومنصوبة على الاستثناء والنصب جائز.

وقد أغرق النحاة في تطبيق التفسير الأول ـــ الرفع على الاتباع ـــ وبنوا عليه ما لا شاهد له من اللغة، فقالوا: إن الاتباع إذا تعذر على اللفظ وجب أن يكون مراعاة لموضع المتبوع الإعرابي.

ففي مثل قولنا: لا إله إلا اللهُ، كان القياس بناءً على قول النحاة بالاتباع يقتضي أن يكون لفظ الجلالة «الله» سبحانه منصوباً، ولكنه جاء في الاستخدام مرفوعاً.

وفي مثل قولنا: ما فيها من أحد إلا زيدٌ، كان يجب ـــ بمراعاة هذا القياس ـــ أن تكون لفظة «زيد» مجرورة لا مرفوعة.

فكيف تخلص النحاة من هذا الإشكال؟

قالوا في المثال الأول: إن البدل هنا على اللفظ متعذر وهذا التعذر يعود إلى الصنعة النحوية وحدها، فـ «لا» هنا نافية للجنس، وهي عاملة عمل «إن» وتحتاج إلى

اسم ينصب بها وخبر يرفع بها، ولا خبر لها هنا فقدر النحاة وجوده حتى يكتمل التركيب ويستوفي أجزاءه في نظرهم وقدروه بقولهم: لا إله لنا أو موجود إلا اللّٰه.

و «لا» هذه لا تعمل إلا في نكرة، فإذا أبدلنا لفظ الجلالة «اللّٰه» سبحانه من اسم «لا» ونصبناه وهو معرفة كنا قد أعملنا «لا» في معرفة وهذا مما لا يجوز عند النحاة، ولفظ الجلالة سبحانه مثبت في هذا المثال فإذا دخلت عليه «لا» أصبح منفياً، والبدل كما نعلم عند النحاة على نية تكرار العامل.

لهذه الأسباب لا يجوز أن يبدل ما بعد «إلا» وهو «اللّٰه» من اسم «لا» على اللفظ، وإنما يجوز أن يبدل من موضع اسم «لا»، فموضعه في الأصل الرفع بالابتداء قبل دخول «لا» عليه، كما أن «لا» واسمها في قوة اسم مبتدأ عند النحاة، فلفظ الجلالة «اللّٰه» قد رفع في هذا المثال على إبداله من موضع اسم «لا» وكان حقه النصب لتعذر إبداله على اللفظ.

وقالوا في المثال الثاني: إن زيداً قد رفع وكان حقه الجر على الإبدال من لفظة «أحد» المجرورة بـ «من»، لأن «من الزائدة» للتوكيد في النفي لا تدخل إلا على نكرة فإذا أبدلنا لفظة «زيد» من «أحد» على اللفظ كنا قد أعملنا «من الزائدة» في معرفة، وهذا مما لا يجوز، وكذلك فإن لفظة «زيد» مثبتة وإذا قدرنا أنها مجرورة على الإبدال من لفظة «أحد» كنا قد نفيناها، لهذا قال النحاة: إن لفظة «زيد» قد رفعت لإبدالها من موضع «أحد» المجرورة بـ «من» وموضعها الإعرابي الرفع على اعتبار «من» زائدة وأنها مبتدأ في الأصل[19].

إن هذه التسويغات التي وجه بها النحاة رفع الاسم بعد أداة الاستثناء «إلا» في هذين المثالين لا تنطلق من وصف النص اللغوي وخصائصه، وإنما من خلال فروض وأوهام ابتدعوها.

---

(19) أوضح المسالك وهامشه جـ2 ص 258-260.

إن هذين المثالين لا دلالة فيهما للأداة « إلا » على الاستثناء وإنما أصبحت تدل على معنى جديد عندما سبقت بنفي وهو التوكيد والقصر .

فقولنا : لا إله إلا الله ، تركيب لغوي تام مستوف لأجزائه جميعاً ، وهو يدل على إثبات الألوهية لله وحده ، وقصرها عليه قصراً يدل على توكيد هذا المعنى وتقويته في ذهن السامع أو المخاطب .

وكذلك المثال الثاني يدل على القصر والتوكيد .

إن دعوى الإبدال على الموضع وافتراض نقص التركيب حتى يحتاج إلى تقدير خبر ليكون تركيباً تاماً في الصنعة النحوية مرة ، وادعاء أن في التركيب زيادة مرة أخرى ، دعوى زائفة ليس في هذين المثالين ما يدل عليها .

فـ « لا » النافية تأتي غالباً في استعمال خاص بها لا يشبه الأسلوب اللغوي الذي تأتي فيه « إن » ، كما أن مجيء « من » مع أداة النفي « ما » كثير في العربية ، ومجيئها هنا لمعنى محدد تدل عليه هو زيادة توكيد النفي وتقويته .

وهذه التراكيب وأمثالها مما سبق بنفي أو نهي أو استفهام تدل على التوكيد والقصر ، ولم تعد دالة على الاستثناء ، سواء أذكر المستثنى منه في هذه التراكيب أم لم يذكر .

وكما نعلم فإن النحاة قد قسموا الاستثناء التام غير الموجب إلى قسمين :

أ ــ متصل وهو ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه ، كما في قولنا : ما قام القوم إلا زيد .

ب ــ منقطع وهو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، كما في مثال النحاة الأثير والذي اخترعوه لإيضاح هذا التعريف وبيان معنى الانقطاع في الاستثناء : ما قام القوم إلا حماراً .

وفي هذا المثال يجوز عند النحاة نصب المستثنى ورفعه، والنصب هو الراجح والأكثر، وقد سوغوا نصبه بأنه على الاستثناء، ورفعه بأنه على الاتباع لما قبل «إلا».

وقد نسب النحاة النصب في هذا المثال إلى أهل الحجاز، والرفع فيه إلى بني تميم، وإن كان نقلهم للهجة بني تميم يتسم بعدم الدقة في هذا المقام فهم يقولون: إن تميماً قد عاملت الاسم المستثنى في الاستثناء المنقطع معاملتين مختلفتين:

1 ــ نصبه على الاستثناء، وهذا الوجه الراجح عند بني تميم.

2 ــ اتباعه لما قبل أداة الاستثناء في الحكم الإعرابي.

هذا ما يقوله النحاة والمتأخرون منهم بخاصة[20] أما سيبويه فقد ذكر في كتابه صراحة أن النصب في هذا الأسلوب لهجة أهل الحجاز، وأن رفعه أو اتباعه لهجة بني تميم عامة.

قال سيبويه: هذا ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حماراً... وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمار[21].

لقد أول النحاة نصب الاسم بعد «إلا» ورفعه في الاستثناء المنقطع بأن النصب على الاستثناء، أو أن «إلا» قائمة مقام لكن فالمنصوب اسمها ويقدر لها خبر ترفعه، والرفع على الاتباع.

وهذا التأويل توجيه يفسر اختلاف العلامة الإعرابية وتعددها في هذا المثال، وليس لبيان أن المعنى مختلف تبعاً لاختلاف العلامة الإعرابية، فالمعنى واحد والأسلوب ذو دلالة محددة لا تخرج عن التوكيد والقصر، كما في قوله تعالى ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾[22] فالأسلوب في هذه الآية لا يدل على الاستثناء وإنما على القصر والتوكيد، قصر علم الغيب على الله وحده دون جميع من في

(20) شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 85، أوضح المسالك جـ2 ص 261.

(21) الكتاب جـ2 ص 319 وما بعدها.

(22) النمل 65.

السموات ومن في الأرض، وتوكيد هذا المعنى وتقويته في ذهن السامع أو المخاطب عن طريق استخدام أداة النفي «لا» وأداة الاستثناء «إلا».

وهذه الآية برغم وضوح معناها ودلالتها فقد اختلف النحاة في توجيه رفع اسم الجلالة «الله» فيها، وهو رفع يدل على أنه ليس رفعاً مرجوحاً وأن النصب أرجح منه في الاستعمال.

ـ تخريج الزمخشري

يرى أبو القاسم جار الله أن اسم الموصول «من» فاعل الفعل «يعلم»، و «الغيب» مفعوله، ولفظ الجلالة «الله» بدل من الفاعل «من»، وهو استثناء منقطع لأن المستثنى من غير جنس المستثنى منه، فالله تعالى ليس من جنس المخلوقات الموجودة في السموات والأرض.

وقد قوبل هذا التوجيه باعتراض المعترضين، قالوا: إن رفع لفظ الجلالة «الله» في هذه الآية هي قراءة السبعة، ورفع المستثنى في الاستثناء المنقطع ضعيف، ولا يجوز أن تخرج القراءة المستفيضة المتواترة على وجه ضعيف.

وفي هذا الاعتراض اعتداد شديد بالقاعدة المعيارية في مقابلة النص الموثق غاية التوثيق.

ـ تخريج الصفاقسي

مفاده أن الاستثناء متصل، والمستثنى في الآية من جنس المستثنى منه، غير أن استقرار المخلوقين في السموات والأرض استقرار حقيقي، والمدلول عليه بالأداة «في» الدالة على الظرفية المكانية وهو بالنسبة إلى الله تعالى ظرفية مجازية، وعلى ذلك فلفظة «من في السموات والأرض» شاملة لله وللمخلوقين فيكون «إلا الله» بعض ما شملهم المستثنى منه فيكون الاستثناء متصلاً، ومتى كان الاستثناء متصلاً والكلام تاماً منفياً كان الاتباع أرجح من النصب على الاستثناء.

وعلى هذا فالآية الكريمة جارية على الوجه القوي المشهور في العربية.

وقد اعترض على هذا التأويل بالقول: إن الحقيقة والمجاز لا يمكن أن يجمع بينهما في كلمة واحدة.

ـ تخريج ابن مالك

يرى ابن مالك أن صلة «من» الموصولة محذوفة وتقديرها «من يذكر في السموات والأرض»، وليست الصلة هي المتعلق العام الذي يتعلق به الجار والمجرور «في السموات والأرض» والاستثناء على هذا الوجه متصل...

وطبعاً لقي هذا التخريج معارضة مفادها: أنه لا دليل يدل على هذه الصلة المحذوفة التي يقدرها ابن مالك.

ـ تخريج ابن هشام

قال ابن هشام: إن «من» الموصولة مفعول به للفعل «يعلم» وليست فاعلاً، و«الغيب» بدل اشتمال من اسم الموصول منصوب، ولفظ الجلالة سبحانه فاعل الفعل «يعلم»، والاستثناء على هذا التخريج مفرغ.

واعترض على ابن هشام بالقول: إن بدل الاشتمال يجب أن يشتمل على ضمير أو يضاف إلى ضمير يعود على المبدل منه كما في قولنا: أعجبني الطالب علمه أو أخلاقه، وهنا لا وجود لهذا الضمير[23].

إن هذه الآية الواضحة المعنى والبينة الدلالة قد أتعبت أذهان النحاة، فحاول كل قدر جهده أن يجد لها وجهاً سائغاً في العربية المعيارية، وهي محاولات قد تنبىء عن سعة الفهم وعمق الإدراك وقوة العارضة في الجدل والحجاج، ولكنها لا تفصح عن طبيعة هذا الأسلوب اللغوي وعن دلالته ومعناه، وإنما تزيد فهم دلالته تعقيداً على

(23) هامش أوضح المسالك جـ2 ص 263-265.

تعقيد، إضافة إلى أنها تفترض أموراً عديدة لا يحتوي عليها هذا النص اللغوي ولا يدل عليها.

إن أهم مشكلة يواجهها النحو العربي إضافة إلى قيامه على أصول عقلية وأسس منطقية خالصة هي عدم تنظيم أبوابه وتصنيف المادة اللغوية وفق ما يقتضيه المعنى العام للأساليب والتراكيب اللغوية، وخير مثال على ذلك ما أطلق عليه النحاة باب الاستثناء.

فالاستثناء في معناه العام نفي، وقد يتحول إلى الدلالة على القصر والتوكيد، فهو في حالة الإثبات كما في قولنا: قام القوم إلا زيداً، يدل على نفي خاص وهو نفي المفردات داخل التركيب، وجميع أدوات الاستثناء في هذا المعنى سواء، فهي تدخل لنفي المفرد داخل الأسلوب اللغوي.

وفي حالة تقدم نفي أو نهي أو استفهام على أداة الاستثناء فإنه يصبح دالاً على القصر والتوكيد.

إن فهم هذا الباب على هذا النحو أولى من كل هذه التخاريج والتأويلات التي لا مسوغ لها البتة، فالعربي الذي رفع ما بعد «إلا» يقصد من هذا الأسلوب أن يدل على المعنى الذي يدل عليه عند العربي الذي عامله بالنصب، فكل علامة من هذه العلامات الإعرابية الظاهرة على الاسم الواقع بعد «إلا» في هذين الأسلوبين ترجع إلى بيئة لغوية معينة، وقد أيد القرآن الكريم بقراءاته المتصلة السند كلا الاستعمالين، والنحاة لم يحرصوا في الاستعمال الأول على نسبة الرفع والنصب إلى بيئات لغوية معينة، وإن دلوا على أن الرفع أو الاتباع، ويعنى أدق معاملة الاسم الواقع بعد «إلا» معاملة الاسم الواقع قبلها من حيث الحكم الإعرابي، هو الاستعمال الشائع أو الكثير؛ ولكننا لا نشك في أن نصب هذا الاسم الواقع بعد «إلا» استعمال يعود إلى لهجة عربية معينة أيدته ووثقته القراءات القرآنية المتصلة السند.

إن تعدد العلامة الإعرابية في هذه الأمثلة يعود كما قلنا إلى خلاف لهجي، ولا تأثير له في معنى الأسلوب وتغير دلالته؛ وقد كان على النحاة أن يقعدوا للأسلوب

الأكثر استعمالاً واطراداً في لغة العرب الفصحى، لا أن يهتموا باللهجات الخاصة ببيئات لغوية معينة فيدخلوها ضمن دراستهم المعيارية للغة، وقد نتج عن هذا الصنيع تفريع القاعدة النحوية المعيارية الخاصة بتركيب لغوي معين، وعدم اطراد هذه القاعدة المعيارية على وتيرة واحدة، وهذا يمثل خللاً في المنهج الذي قامت عليه دراسة النحو العربي عند النحاة القدامى.

النحاة يقولون: إن اتباع الاسم التالي لأداة الاستثناء «إلا» للاسم الواقع قبلها في الحكم الإعرابي هو الاستعمال الراجح في الاستثناء التام المتصل المسبوق بنفي أو نهي أو استفهام، وهذا يعني شيوع هذا الاستخدام على ألسنة العرب واطراده في اللغة الفصحى، فهذا الاسم يرفع إذا كان ما قبل «إلا» مرفوعاً مثل قولنا: ما قام القوم إلا زيد، وينصب إذا نصب ما قبل «إلا» مثل: ما رأيت القوم إلا زيداً، ويجر إذا كان ما قبل إلا مجروراً مثل: ما مررت بأحد إلا زيد.

فلماذا ينقض النحاة اطراد هذه القاعدة ويفرعونها إلى فرعين اتكاء على استخدام لهجي لم يتوفر له ما توفر للاستعمال الأول من شيوع واطراد في اللغة الفصحى، ويقولون تفريعاً على هذه القاعدة المنسجمة والمطردة: إن الاسم الواقع بعد «إلا» في الأمثلة السابقة يجوز أيضاً نصبه على الأصل في باب الاستثناء.

لماذا كل هذا التفريع في القاعدة المطردة، وهو تفريع لا تأثير له في معنى الأسلوب؟

وقل مثل ذلك في الاستثناء المنقطع فالراجح عند النحاة نصبه فلماذا يجيزون فيه الاتباع أيضاً؟

إن الأمثلة الدالة على أن تعدد العلامة الإعرابية وتغيرها لا يؤثر في معنى الأسلوب ودلالته أمثلة عديدة تمثل كل ما أحصيناه من جوازات إعرابية، وهذه الجوازات تمثل تطوراً في العلامة الإعرابية لم يلحظه القدماء ولا المحدثون.

فالعربي الذي قال: ما محمد قائماً وليس الطيب إلا المسك، يقصد إلى المعنى

الذي قصد إليه العربي الذي قال : ما محمد قائم وليس الطيب إلا المسك بالنصب ، وما قول النحاة بالإعمال في حالة النصب ، والإهمال في حالة الرفع إلا تسويغ لظهور علامتي النصب والرفع على هذين الأسلوبين ، وهو تسويغ يحتكم إلى نظرية العامل وإلى القياس المبني على دعوى الحمل والمشابهة .

العلامة الإعرابية أثر ، وهذا الأثر لا بد له من مؤثر وهو العامل ، وهذا العامل لا يعقل عند النحاة أن يعمل عملين مختلفين في آن واحد ، فليس من العقل والمنطق في شيء أن تكون ما النافية عاملة للرفع وللنصب في خبرها في أسلوب متحد الصياغة والمعنى وكذلك ليس .

إن الجوازات الإعرابية تدل على أن اختلاف العلامة الإعرابية لا تأثير له في المعنى ، نقول مثلاً : محمد في الدار قائم .

فيجوز في هذا التركيب رفع لفظة قائم ونصبها ، وقد سوّغ النحاة اختلاف العلامة الإعرابية هنا على اعتبار قيام الجار والمجرور بوظيفة إعرابية معنوية وعدم قيامه بهما[24] ففي حالة رفع لفظة قائم يقول النحاة : إن الجار والمجرور « في الدار » لا متعلق له محذوف يصح أن يقع خبراً عن المبتدأ « محمد » فهو ملغى وغير مستقر ، وعلى هذا فالمبتدأ خبره لفظة « قائم » وهي متعلق الجار والمجرور المتقدم عليها .

محمد : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

في : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

الدار : اسم مجرور بحرف الجر وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره .

قائم : خبر المبتدأ مرفوع به ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والخبر لكونه مشتقاً هو متعلق الجار والمجرور .

هذا هو إعراب النحاة لهذا المثال حال رفع لفظة قائم ، وفي حالة نصب لفظة

---

(24) الكتاب جـ2 ص 88-92 .

« قائم » يقول النحاة: إن الجار والمجرور متعلقان بمشتق محذوف يقـدر من مادة الاستقرار « استقر أو مستقر » وهذا المتعلق المحذوف يقع خبراً عن المبتدأ « زيد » ولفظة « قائم » منصوبة على الحال.

محمد: مبتدأ مرفوع بالابتداء....

في الدار: جار ومجرور متعلقان بمحذوف تقديره: استقر أو مستقر، وهذا المتعلق المحذوف هو خبر المبتدأ.

قائماً: منصوب على الحال.

والحالة الأولى يسميها النحاة: إلغاء الجار والمجرور، ويطلقون على الثانيـة: استقرار الجار والمجرور.

الإعراب كما نرى متباين ومختلف، والجار والمجرور يخضعان لهـندسة نحوية مصنوعة، ولكن معنى هذا الأسلوب ودلالته واحدة سواء أرفعنا لفظة قائم أم نصبناها، فالمعنى أن المتكلم يريد أن يفهم سامعه أو مخاطبه أن زيداً قد حدث منه فعل القيام، وأن هذا القيام قد حدث في مكان معين وهو الدار.

وذلك ما يدل دلالة بينة على أن الإعراب عند النحاة في الغالب قد أصبح صناعة نحوية يجيد النحاة وحدهم أسرارها وألاعيبها التي تسعى إلى تسوية مبدأ الإعراب وفق مقتضيات نظرية العامل، دونما اهتمام وعناية بمعنى التركيب النحوي والكشف عنه، ولو اهتم النحاة بالكشف عن معنى هذا التركيب اللغوي ما اختلف إعرابهم له على كلا وجهيه، وهما وجهان يرجعان إلى خلاف لهجي أثر كل منهما عن بيئة لغوية خاصة، سيبويه نفسه يعترف أن الإلغاء والاستقرار وتقديم الجار والمجرور وتأخيره عربي كثير.

ان استقرار الجار و المجرور أو الظرف يعني عند النحاة أن الجملة تامة الإسناد قد اكتملت عناصرها الأساسية المكونة لها: محمد في الدار، جملة تامة، وقائماً: فضلة جاءت بعد اكتمال عناصر الأسلوب فهي حال.

وإلغاء الجار والمجرور أو عدم تقدير متعلق محذوف يتعلق به يعني عند النحاة أن الجملة غير تامة الإسناد «محمد في الدار» جملة ناقصة، وقائم هي المكملة لطرفي الإسناد فهي خبر المبتدأ.

أعاريب محتملة والمعنى لا يقرها جميعاً، فلا شك أن هذه الجملة غير مكتملة الإسناد عندما نقف على: محمد في الدار، وإنما يكتمل معناها إذا جئنا بلفظة قائم، فهي التي تَـحُـدُّ من إبهام وغموض هذا التركيب «محمد في الدار».

ونصب لفظة قائم في هذا المثال ورفعها لا يمكن أن يكون هو الفيصل والحكم في اعتبار جملة «محمد في الدار» تامة طرفي الإسناد مرة، واعتبارها غير تامة طرفي الإسناد مرة أخرى، وإنما المعنى هو الذي يحدد طرفي الإسناد وما يتعلق بهما من مكملات للمعنى.

فالإسناد بين محمد وقائم، وجاء الجار والمجرور ليبين مكان حدوث هذا الفعل، ولو حذفنا لفظة «قائم» هنا والمتكلم يقصدها لكان التركيب ناقصاً وغير تام الفائدة، إن قولنا: محمد في الدار يختلف عن قولنا: محمد في الدار قائم، ففي المثال الأول عموم وعدم تحديد، أما الثاني ففيه نوع من التخصيص والتحديد، ولا يعقل أن يقاس التركيب الثاني في أحد وجهيه على التركيب الأول، فالأول مكتمل العناصر وتام الفائدة لأن الغرض منه هو الإخبار بوجود محمد في الدار، أما الثاني فلا تكتمل عناصره إلا بالوقوف عند لفظة قائم لأن المتكلم يقصدها ويريد أن يحدد ماذا يفعل زيد في الدار.

إن هذا الفرق المعنوي لم يدر بخلد النحاة لأنهم وجهوا جهدهم كله إلى تفسير اختلاف العلامات الإعرابية الظاهرة على هذا الأسلوب، وهو فرق جوهري لم يراعه النحاة في أمثلة أخرى تعود إلى ظاهرة الجوازات الإعرابية، فهم يقولون مثلاً: إن لا النافية إذا رفع الاسم التالي لها فهي لنفي الوحدة وليست دالة على عموم النفي واستغراقه، وإذا نصب ما بعدها كانت دالة على استغراق الجنس وعمومه[25].

(25) التسهيل ص 57، ص 67، شرح الرضي على الكافية جـ 2 ص 184، ص 154.

فإذا قلنا: لا رجلٌ في الدار، دل رفع الاسم بعد لا النافية على أن المقصود هو نفي وجود رجل واحد في الدار، وليس المقصود هو نفي وجود جنس الرجال جميعاً في الدار، ومن هنا يجوز لنا أن نقول: لا رجل في الدار بل رجلان أو ثلاثة.

وإذا قلنا: لا رجلَ في الدار، كان نصب الاسم التالي لأداة النفي «لا» دالاً على العموم والاستغراق، والمعنى نفي وجود جنس الرجال جميعاً في الدار، ولهذا لا يجوز لنا أن نقول: لا رجل في الدار بل رجلان...

وهذا الفرق المعنوي الذي افترض النحاة وجوده لا يدل عليه هذا التركيب، وإنما هو تركيب لغوي يدل على معنى واحد هو عموم النفي وشموله سواء أرفعنا الاسم الواقع بعد أداة النفي «لا» أم نصبناه، وهو يرجع إلى خلاف لهجي أيدته القراءات القرآنية الصحيحة السند.

قال تعالى ﴿ فَلا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الحَجِّ ﴾[26] قرئت هذه الآية في القراءات الصحيحة السند المتواترة بنصب الأسماء الواقعة بعد لا النافية وقرئت برفعها، ولا يعقل أن معنى هذه الآية حال رفع هذه الأسماء يخالف معناها وهي منصوبة، فلا عاقل يعتقد أن المعنى في قراءة الرفع: لا رفث في الحج بل رفثان ولا فسوق في الحج بل فسوقان ولا جدال في الحج بل أربعة مثلاً...

المعنى واحد في كلتا القراءتين، وهو نفي الرفث والفسوق والجدال عموماً نفياً مستغرقاً لكل أنواع هذه المكروهات في الحج وغيره، غير أن اجتنابها في الحج أكد لما ينتج عنها من إبطال للحج وإفساده.

ورفع الاسم التالي لأداة النفي «لا» لهجة عربية وقد صرح النحاة بقلتها، ومن النحاة من أنكر وجودها؛ وبعضهم نص على أن معنى النصب والرفع سواء،م والقرينة وحدها هي التي تحدد ما إذا كانت «لا» دالة على نفي الوحدة أما دلالتها على الاستغراق والشمول فهي دلالتها العامة.

---

(26) البقرة 197.

ونسوق إليك هذا المثال الأخير لتؤمن أن الجوازات الإعرابية لا تأثير لها في معنى الأسلوب وتغير دلالته تبعاً لتغير العلامة الإعرابية الطارئة عليه.

« حتى » تأتي في العربية دالة على الغاية وبلوغها، وهي غاية ليس لمستزيد بعدها زيادة؛ وتقع بعدها الأسماء والأفعال، وقد أجاز النحاة أن تكون الأسماء بعدها منصوبة أو مرفوعة أو مجرورة في مثل هذين التركيبين.

أكلت السمكة حتى رأسها، لقيت القوم حتى عبد اللّه لقيته[27].

وقد وجه النحاة كل حركة من هذه الحركات الظاهرة على الاسم بعد « حتى » وفق ما تقتضيه نظرية العامل في المقام الأول، وقد نتج عن هذا التوجيه المبني على نظرية العامل تغير في معنى هذا الأسلوب عند النحاة من حركة إعرابية إلى أخرى، مع أن معناه واحد ودلالته واحدة.

قالوا في المثال الأول: إن لفظة رأسها قد نصبت بعد « حتى » لأن « حتى » في هذه الحالة حرف عطف مثل الواو معنى وعملاً، والواو تدل في العربية على المصاحبة والاشتراك، ويأخذ الاسم بعدها الحكم الإعرابي الذي أخذه الاسم الواقع قبلها فـ « حتى » قد عطفت ما بعدها على ما قبلها، وما قبلها حكمه الإعرابي النصب بالمفعولية فنصب ما بعدها اتباعاً وتشريكاً لما قبلها في:

1 ــ الحكم الإعرابي.
2 ــ المعنى.

والمعنى على هذا التوجيه: أن هذا الآكل قد أكل السمكة وأكل رأسها أيضاً.

وقالوا: إن ما بعد « حتى » في هذا التركيب قد رفع لأن « حتى » هنا حرف دال على الاستئناف، وهي تدخل في هذه الحالة على الجمل، والجملة هنا مكونة من مبتدأ مذكور وهو لفظة « رأسها » وخبر محذوف دل عليه سياق الكلام السابق، وتقديره:

---

(27) الكتاب جـ1 ص96-97، شرح المفصل جـ8 ص20، مغني اللبيب جـ1 ص 130.

مأكول، فـ «حتى» بناء على هذا التأويل داخلة على جملة اسمية تامة طرفي الإسناد هي: أكلت السمكة حتى رأسها مأكول.

وبهذا التأويل يتفق معنى الرفع ومعنى النصب في هذا الأسلوب، فالسمكة مأكولة وكذلك رأسها.

وقالوا: إن «حتى» في حالة جر الاسم الواقع بعدها حرف جر وهي مشبهة لأداة الجر «إلى» في:

1 ـــ المعنى فهي مثلها تدل على انتهاء الغاية وبلوغها.
2 ـــ العمل فهي مثلها تعمل الجر فيما تلاها من الأسماء.

ومعنى الجر بناء على هذا التفسير يختلف عن معنى النصب والرفع، فالسمكة قد أكلت ولكن رأسها غير مأكول فالغاية التي وصل إليها الآكل تنتهي عند رأس السمكة.

هذا ما يقوله النحاة تسويغاً وتوجيهاً لجواز النصب والرفع والجر في الأسماء الواقعة بعد «حتى» في مثل هذا الأسلوب وهو تسويغ لا يراعي غالباً معنى هذه الأداة ومعنى الأسلوب الداخلة عليه، وإنما هو مبني على افتراضات عديدة ودعوى وجود مشابهة بين «حتى» وأدوات أخرى في المعنى والعمل، وهي مشابهة اقتضى القول بها هذا التعدد في العلامة الإعرابية الظاهرة على آخر الاسم الواقع بعد «حتى» ولم يقتضها معنى الأسلوب في الدرجة الأولى.

إن «حتى» تدل في العربية على انتهاء الغاية وبلوغها، والمبالغة فيها وهي في هذا الأسلوب لا تنفصل عن هذه الدلالة سواء أرفعنا الاسم التالي لها أم نصبناه أم عمدنا إلى جره، فهي تدل على المبالغة في وصف التهام هذا الآكل النهم أو الجائع للسمكة، فهو لم يكتف بأكل الأجزاء الصالحة من السمكة للأكل وإنما تجاوز ذلك إلى التهام رأسها، وهو لا فائدة فيه ولا نفع.

إن النص اللغوي يتحول على أيدي النحاة إلى ما يشبه الألغاز والأحاجي

والألاعيب التي يؤيدها المنطق العقلي المتمثل في نظرية العامل، وفي القياس المبني على دعوى الحمل والمشابهة.

والنحاة بناء على تسويغاتهم وتوجيهاتهم لاختلاف العلامة الإعرابية وتعددها في هذه الأمثلة التي سقناها وغيرها يفترضون أحياناً أن معنى الأسلوب يختلف من علامة إعرابية إلى أخرى، فهو يدل في حالة الرفع مثلاً على معنى لا يدل عليه في حالة نصبه أو جره، والحق أن معنى الأسلوب لا اختلاف في معناه ولا تغير في دلالته تبعاً لاختلاف العلامة الإعرابية الظاهرة عليه وتعددها، لأن هذا التعدد في العلامة الإعرابية يمثل تطوراً في العلامة الإعرابية ويعود إلى خلاف لهجي حدث بين لهجات العربية في المستوى النحوي، ولم يكن النحاة حريصين في الغالب على نسبة هذا الخلاف إلى بيئاته اللغوية المختلفة.

إن العربي الذي قال: إن زيداً في الدار قائماً، إنما يريد أن يدل على المعنى الذي عبر عنه العربي الآخر بقوله: إن زيداً في الدار قائم، وكذلك العربي الذي قال: هذا زيد قائماً إنما يقصد الدلالة على ما عبر عنه عربي آخر بقوله: هذا زيد قائم، وكذلك جميع الأمثلة التي تنطوي تحت ظاهرة: الجوازات الإعرابية في الأساليب النحوية.

أما ما يقوله النحاة فما هو إلا صناعة نحوية جاءت لتسوية مبدأ الإعراب، لأنه من غير المعقول عند النحاة أن تكون اللفظة مرفوعة ومنصوبة نتيجة مؤثر واحد، فالعامل عندهم لا يعمل عملين مختلفين في آن واحد، وهذه فلسفة منطقية لو أدار لها النحاة ظهورهم وانصرفوا إلى بيان معنى أساليب هذه الظاهرة بفهم واع لما بين لهجات العربية من خلافات في المستوى النحوي لا تأثير له في معنى الأسلوب، لجاءت دراستهم للجوزات النحوية متصلة أشد الاتصال بالدرس النحوي أو اللغوي.

إن اختلاف العلامة الإعرابية في أساليب هذه الظاهرة لا تأثير له في اختلاف المعنى بالزيادة أو النقصان أو التغيير فيه والانحراف بدلالته إلى دلالة جديدة، والنحاة قد نقضوا اطراد قواعدهم عندما اعترفوا بالجوازات النحوية وأدخلوها ضمن منهجهم المعياري الذي يسعى إلى تقنين أحكام اللغة ومحاولة طردها على وتيرة واحدة، وهذا

عيب أو خلل يمس صلب المنهج الذي بني عليه النحو العربي مساً شديداً، وأصبحت قواعده قواعد مهلهلة مضطربة النسج متناقضة في حاجة دائماً لمنطق العقل لتقويم اعوجاجها وإصلاح ما شذ منها بالتأويل والتخريج، وقواعد متشعبة ذات فروع وأغصان عديدة.

ثالثاً: التطور التاريخي في علامات الإعراب

خضعت العلامة الإعرابية لتطورات عديدة لم يحفل بها النحاة، ولم يولوها أدنى اهتمام؛ بل لم تكن لديهم أدنى فكرة عن هذا التطور الحادث في علامات الإعراب وفي غيرها من المظاهر اللغوية، كظاهرة الاختزال في اللفظ وفي التراكيب، وقد اتخذ هذا التطور في علامات الإعراب ثلاثة مظاهر بارزة تتمثل في:

1 ــ تقليص العلامات الإعرابية.
2 ــ التداخل بين علامات الإعراب، والتداخل بين علامات البناء.
3 ــ الميل إلى التخلص من العلامة الإعرابية(28).

1 ــ تقليص العلامات الإعرابية

في أبواب نحوية معينة نجد أن اللغة العربية الفصحى قد مالت إلى تقليص الحركات والعلامات الإعرابية، وذلك بالاكتفاء بعلامتين من علامات الإعراب بدلاً من ثلاث علامات، على أن تقوم إحدى هاتين العلامتين بأداء وظيفتها الأصلية وأداء وظيفة العلامة الإعرابية المحذوفة أو المفقودة، ويمثل ذلك خير تمثيل:

1 ــ باب جمع المؤنث السالم.
2 ــ باب الاسم الممنوع من الصرف، أي التنوين والجر.

جمع المؤنث السالم كما نعلم يعرب بحركتين فقط هما:

1 ــ «الضمة» في الحالات التي تقتضي رفعه في سياق التركيب، كأن يقع

(28) في تاريخ العربية ص 114، وما بعدها، د. نهاد الموسى نشر الجامعة الأردنية 1976م.

موقع الفاعل أو المبتدأ وغيرهما، نقول: حضرت الفتيات، الطالبات مجتهدات، برفع جمع المؤنث السالم بالضمة في هذه الأمثلة.

2 ــ «الكسرة» وذلك في الحالات التي تقتضي نصبه أو جره في ثنايا التركيب اللغوي، كأن يقع جمع المؤنث السالم موقع المفعول به، أو موقع اسم مجرور نقول: رأيت الطالباتِ، مررت بالطالباتِ، بجر جمع المؤنث السالم بالكسرة في هذين المثالين[29].

فكما نرى فإن جمع المؤنث السالم قد قلصت العلامات الإعرابية الظاهرة على آخره من ثلاث علامات إلى علامتين هما: الضمة والكسرة، وقد أصبحت الكسرة قائمة بأداء وظيفتين نحويتين مختلفتين: النصب في حال المفعولية وغيرها، والجر في حال الإضافة إلى اسم أو حرف.

هذا ويذكر النحاة أن لهجة عربية لم يحددوا بيئتها وينسبوها إلى قبيلة عربية معينة تعامل جمع المؤنث السالم المحذوف اللام معاملة غيره من الأسماء فتعربه بالحركات الثلاثة: الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجر.

جاء في شرح أوضح المسالك للشيخ خالد الأزهري: ونصب الجمع بالألف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقاً هو الغالب، وربما نصب بالفتحة على لغة، كما قال أحمد ابن يحيى إن كان محذوف اللام ولم ترد إليه في الجمع كسمعت لغاتهم، بفتح التاء حكاه الكسائي، ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده، وكقوله:

فلما جلاها بالأُيام تحيرت ... ثباتاً عليها ذلها واكتئابها

... وثباتاً ... منصوبة على الحالية بالفتحة، والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى ﴿ فانفروا ثبات ﴾[30].

وقد مر بنا أن أبا عمرو بن العلاء قد حكى عن أبي خيرة: استأصل الله

(29) شرح قطر الندى وبل الصدى ص 50-51.

(30) شرح التصريح على التوضيح جـ 1 ص 80.

عرقاتهم، بفتح التاء من عرقاتهم، وأنه أجاز النصب بالفتحة والكسرة في هذه اللفظة وتابعه على هذه الإجازة تلميذه سيبويه.

فهذه اللهجة التي حاول النحاة قصرها على جمع المؤنث السالم المحذوف اللام تدل على أن هذا الجمع كان يعرب في يوم من الأيام بالعلامات الإعرابية الثلاثة، ولكن اللغة العربية الفصحى قد مالت إلى تقليص علامات الإعراب الظاهرة على آخره من ثلاث علامات إعرابية إلى علامتين، ولا يمكن أن يفسر ذلك إلا على أن تطوراً قد أصاب العلامات الإعرابية.

الاسم الممنوع من الصرف إذا كان خالياً من الألف واللام وغير مضاف فإنه يحرم من التنوين ويجر بالفتحة بدل الكسرة، وعلى هذا فإن إعراب الممنوع من الصرف يتم على الشكل التالي:

1 ـــ يرفع بالضمة غير منون إذا وقع في موقع يقتضي رفعه، كما في قولنا: جاء أحمد، عمر ثالث الخلفاء الراشدين، استشهد عثمان.

2 ـــ ينصب ويجر بالفتحة في المواقع التي تقتضي نصبه أو جره مثل: زرت باريس، وسلمت على يعقوب، وغيرها من الأمثلة[31]، ونرى هنا أن الفتحة غير المنونة قد أصبحت قائمة بأداء معنيين نحويين هما التخصيص والنسبة.

ونجد أن لهجة نسبت إلى بني أسد تعرب الممنوع من الصرف بالعلامات الإعرابية الثلاثة الضمة والفتحة والكسرة، وتنونه إذا كان الاسم الممنوع من الصرف على وزن «فعلان» وصفاً مثل عطشان وسكران وحيران.

قال ابن مالك: وصرف سكران وشبهه للاستغناء فيه بـ «فعلانة» عن «فعلى» لغة أسدية[32].

وينقل إلينا الرضي على لسان الأخفش والكسائي أن شعراء العرب قد عمدت في

(31) أوضح المسالك جـ1 ص 72.

(32) التسهيل ص 218.

بعض أشعارها إلى صرف الاسم الممنوع من الصرف مطلقاً، وأن هذا الاستعمال قد شاع حتى أصبحت الناس تحاكيه في كلامها العادي[33].

واللغة الفصحى جاءت بمنع هذه الألفاظ عطشان وغيرها من الصرف:

1 ـــ نصبها بالفتحة حال جرها.

2 ـــ منعها من التنوين في الرفع والنصب.

ولغة أسد تمثل طوراً أقدم مما ساد في اللغة الفصحى، ويبدو أنها سائرة إلى تمثل ومحاكاة ما ساد في الفصحى من منع لبعض الأسماء من الصرف، بدليل أنها لم تصرف إلا نوعاً معيناً مما يمنع صرفه في اللغة العربية الفصحى، وهو الوصف المنتهي بألف ونون، أما بقية الأنواع الممنوعة من الصرف في اللغة الفصحى فإن أسداً تمنعها من الصرف كالفصحى تماماً.

إن هذين المثالين يدلان على أن اللغة العربية قد أخذت تميل إلى تقليص علامات الإعراب والتخفف منها، فأصبحنا نرى أن العلامة الإعرابية الواحدة قد قامت بأداء وظائف معنوية عديدة في التركيب اللغوي كانت تقوم بأدائها أكثر من علامة إعرابية واحدة:

1 ـــ الكسرة في جمع المؤنث السالم أصبحت تدل على ما تدل عليه الفتحة والكسرة معاً.

2 ـــ الفتحة في الاسم الممنوع من الصرف أصبحت تدل على ما كانت تقوم به الفتحة والكسرة معاً من وظائف معنوية عديدة في التركيب النحوي.

وهذا الأمر لا يمكن تفسيره إلا بأن التطور وهو سمة عامة في اللغات البشرية قد أصاب علامات الإعراب في اللغة العربية كما أصاب غيرها من المظاهر اللغوية، وأن العربية قد أصبحت تميل إلى تقليص علامات الإعراب والتقليل منها معتمدة في ذلك على عدد غير قليل من القرائن المعنوية واللفظية التي تكشف عن العلاقات السياقية داخل التركيب النحوي.

---

(33) شرح الرضي على الكافية جـ 1 ص 106-107.

1 ـــ 1 ـــ أحادية العلامة أو من الإعراب إلى البناء

رأينا أن العلامات الإعرابية في المثالين السابقين قد تقلصت من ثلاث علامات إلى علامتين، وليس هذا المظهر هو الوحيد على ميل العربية إلى تقليص العلامات، وإنما هناك مظهر آخر نحت فيه اللغة العربية الفصحى هذا المنحى وهو الانتقال من الإعراب الكامل بالحركات الإعرابية الثلاثة إلى الاكتفاء بعلامة أو حركة إعرابية واحدة، ففي اللغة العربية الفصحى عدة ألفاظ مبنية وملتزمة بحركة واحدة مهما تغير موقعها في ثنايا التركيب النحوي مثل ضمير الموصول الذين و«ذو الموصولة» في لهجة طيء، وظروف المكان «حيث ولدى» وحرف الجر الدال على المصاحبة «مع».

ولكننا إذا رجعنا إلى استخدام هذه الكلمات في اللهجات العربية نجد أنها معربة في هذه اللهجات، وهذا يمثل تطوراً في العلامات الإعرابية أخذت اللغة العربية الفصحى تنحو فيه إلى تقليص علامات الإعراب من ثلاث علامات إلى علامة واحدة:

أ ـــ الذين

ضمير موصول يدل على جماعة العقلاء المذكرين، وهو في اللغة الفصحى مبني على الفتح والياء لازمة له دائماً.

نقول: نجح الطلبة الذين شاركوا في الامتحان، جاء الذين حضروا المهرجان، سلمت على الذين شاركوا في الحفلة.

فلا تتغير العلامة أو الحركة الظاهرة على آخر لفظة «الذين» مهما تغير موقعها الإعرابي في التركيب، فهي مبنية على الفتح والياء لازمة لها[34].

وقد نقل إلينا النحاة أن هذا الضمير الموصول معرب إعراب جمع المذكر السالم في لهجة نسبوها إلى هذيل أو عقيل فهو يرفع بالواو في حالة الرفع، وينصب ويجر بالياء في حالتي النصب والجر.

(34) شرح التصريح على التوضيح جـ1 ص 132-133.

واستشهدوا على صحة هذه اللهجة بقول الشاعر:

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

وبقول الشاعر:

وبنو نويجية اللذون هم معط مخدمة من الخزان

إن هذا الاستعمال قد نسب إلى هذيل عند ابن عقيل قال: وبعض العرب يقول: اللذون في الرفع والذين في النصب والجر وهم بنو هذيل.

أما عند ابن هشام فقد نسبت هذه اللهجة إلى هذيل أو عقيل، ويبدو أن نص ابن هشام قد دخله تحريف ما، فالرضي وهو سابق على هذين النحويين يقول «واللذون في الرفع لغة هذلية»[35].

ب ـ حيث

ظرف يدل على المكان، والاستعمال الشائع فيه أن يكون مبنياً على الضم كما في قوله تعالى ﴿ من حيثُ لا يعلمون ﴾[36]، وقولنا: جلست حيثُ زيد جالس[37].

وقد نقل إلينا النحاة أنها قد تكون مبنية على الفتح، جاء في لسان العرب: قال الكسائيُّ سمعت في بني تميم من بني يربوع وطهية من ينصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع، فيقول: حيثَ التقينا و«من حيثَ لا يعلمون» ولا يصيبه الرفع في لغتهم[38].

كما نقل النحاة أيضاً بناءها على الكسر.

وكما نقل إلينا بناء حيث على الضم والفتح والكسر، فإن الكسائيَّ ينقل إلينا

(35) شرح ابن عقيل ص68، أوضح المسالك جـ1 ص143، شرح الرضي على الكافية جـ3 ص19.

(36) القلم 44، وقد جاءت قبلها «من» في ست عشرة آية من مجموع إحدى وثلاثين آية، المعجم المفهرس ص 221-222.

(37) التسهيل ص 97.

(38) لسان العرب جـ2 ص 445.

إعرابها بالحركات الإعرابية الثلاثة، وقد أسند هذا الاستعمال إلى بني فقعس وهم بطن من قبيلة أسد النجدية.

قال الكسائي: يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب فيقولون «من حيثِ لا يعلمون» وكان ذلك حيثَ التقينا[39].

وقد نقل إلينا الرضي هذه الاستعمالات في «حيث» وغيرها فقال «وبني حيث على الضم في الأشهر، تشبيهاً بالغايات لأن إضافته كلا إضافة على ما ذكرنا، وقد تفتح الثاء وقد تكسر، وقد يخلف ياءها واو مثلثة الثاء أيضاً، وإعرابها لغة فقعسية»[40].

إن هذه الاستعمالات جميعاً تمثل تطوراً من الإعراب التام بالحركات الإعرابية الثلاثة إلى البناء والالتزام بحركة إعرابية واحدة، ويبدو أن الإعراب هو الأقدم، وقد اتخذت حيث في البناء عند كل بيئة لغوية أطواراً مختلفة فبعض هذه البيئات احتفظ بإعرابها رفعاً والتزمه في كل أحوالها ومواقعها من الكلام، وبعضها الآخر احتفظ بإعرابها في حالة النصب وأسقط ما عداه، وبعضها احتفظ بإعرابها في حالة الجر والتزمه في جميع مواقعها الإعرابية في ثنايا الكلام وأسقط في الاستعمال علامتي النصب والرفع.

والتفاوت بين هذه الاستعمالات واضح، فبناء حيث على الضم هو الذي شاع في اللغة العربية الفصحى، بينما انزوى بناؤها على الفتح والكسر وإعرابها بالحركات الثلاثة في بيئات لغوية خاصة لا يتجاوزها.

إن الأمثلة على انتقال العربية من الإعراب الكامل إلى البناء، والالتزام بعلامة إعرابية واحدة، تدل على أن اللغة العربية قد أخذت تنحو نحو تقليص العلامات الإعرابية والتخفف منها، وهذه الظاهرة نجد صدى لها في بعض الألفاظ والكلمات مثل: قبل وبعد، فهما ظرفان متنوعان في الإعراب أو العلامة الإعرابية التي تظهر على آخرهما:

---

(39) لسان العرب جـ2 ص445، البحر المحيط جـ4 ص216.

(40) شرح الرضي على الكافية جـ3 ص182، التسهيل ص97.

1 ــ فهما ينصبان إذا كانا مضافين وغير مسبوقين بمن .

2 ــ ويجران إذا كانا مضافين ومسبوقين بمن .

3 ــ ويرفعان إذا لم يضافا في اللفظ سواء أكانا مسبوقين بمن أم لم يسبقا بها .

فهذه الحركات الثلاثة الظاهرة على آخر قبل وبعد تمثل تطوراً في العلامة الإعرابية ، ويبدو أن هذا التطور لم يبلغ حد الاستقرار والالتزام بحركة معينة عندما بدأ النحاة في تسجيل اللغة بدليل تنوعه وشموله لعلامات الإعراب جميعاً .

وكذلك « عند » فهي مبنية على الفتح إذا لم تكن مسبوقة بمن ، فإذا سبقت بمن رأيناها مجرورة .

نقول : كنت عندَ زيد ، ببناء « عند » على الفتح .

ونقول : جئت من عندِ زيد ، بجرها .

و « عند » تختلف عن « قبل و بعد » ، فقبل وبعد يجوز أن يحذف ما تضافان إليه إذا دل عليه الأسلوب أو التركيب النحوي ، أما عند فهي مضافة دائماً إلى اسم ظاهر أو ضمير .

2 ــ التداخل بين العلامات

2 ــ 1 ــ بين علامات الإعراب

هذا الأمر ناقشناه فيما سبق وبيّنا أن الجوازات الإعرابية ما هي إلا مظهر بارز من مظاهر التطور في العلامة الإعرابية ، فالنحاة قد نقلوا إلينا أنه يجوز لنا القول :

1 ــ ما رأيت علياً منذ يومين أو يومان ، وكذلك « مذ » .

2 ــ إذا كان غد فأتني ، برفع لفظة « غد » ونصبها .

3 ــ أحب العلوم ولا سيما النحو ، بجر لفظة « النحو » ورفعها ونصبها .

وغيرها من الأمثلة التي تمثل تداخلاً بين علامات الإعراب .

2 ـــ 2 ـــ بين علامات البناء

أ ـــ ياء المتكلم المضافة إلى جمع المذكر السالم

ياء المتكلم عندما تضاف إلى جمع المذكر السالم كما في قوله تعالى ﴿ وما أنتم بمصرخيَّ 22/14 ﴾ فإنها تكون مفتوحة في الاستعمال الشائع المطرد[41].

وينقل إلينا النحاة أن بطناً من قبيلة بني تميم النجدية وهم بنو يربوع يكسرون ياء المتكلم المضافة إلى جمع المذكر السالم أو يبنونها دائماً على الكسر[42]، وعلى لهجتهم هذه جاءت قراءة حمزة بن حبيب الزيات القارئ الكوفي الشهير: «وما أنتم بمصرخيِّ» بكسر الياء[43]، وهذه القراءة مع اتصال سندها ومجيئها وفق لهجة عربية فصيحة لم تنل القبول عند غالب النحاة.

ب ـــ بناء «فَعَالِ»

هذه الصيغة تكون دالة على الأمر والطلب، وتعتبر في هذه الحالة صيغة قياسية، تقول من «انزل»: نزال، ومن «احذر»: حذار، ومن «اترك»: تراك.

وهذه الصيغة عند النحاة صيغة: اسم فعل أمر، والغالب فيها أن تكون مبنية على الكسر، وقد نسب ذلك إلى أهل الحجاز وإلى بني تميم.

وقد جاءت مبنية على الفتح في لهجة نسبت إلى قبيلة بني أسد[44].

وغيرها من الأمثلة والشواهد التي تدل على التداخل بين علامات البناء كما تداخلت علامات الإعراب، وهو تداخل لا يمكن تفسيره إلا بالقول: إن علامات الإعراب والبناء قد شهدت تطورات عديدة في البيئات اللغوية المختلفة التي عاشت فيها اللغة العربية، ولم يكن النحاة وأهل اللغة متفهمين لهذا التطور في العلامات، فلم

(41) أوضح المسالك جـ3 ص 196.

(42) شرح الرضي على الكافية جـ2 ص 265، أوضح المسالك جـ3 ص 197.

(43) حجة القراءات ص 377.

(44) التسهيل ص 223.

يرصدوا مظاهره ويتتبعوها من ناحية تاريخية، وإنما جاء اهتمامهم بهذه الظاهرة، ونقل بعض ظواهرها عرضاً.

جـ ـــ الميل إلى التخلص من العلامات الإعرابية

اتخذ هذا النوع من التطور في العلامة الإعرابية مظهرين بارزين:

1 ـــ التسكين حالة الوقف.

2 ـــ تسكين حرف الإعراب في وصل الكلام والدرج.

أ ـــ الوقف

لا نريد في هذا المقام استعراض أحكام الوقف كلها، وإنما استعراض نوع منه نبين من خلاله أن الوقف في العربية ولهجاتها يمثل هذا التطور الحادث في علامات الإعراب، وهو قمة التطور، حيث تفقد العلامة الإعرابية ويستعاض عنها بالسكون.

في الوقف على الاسم المنون نجد أن لهجات العربية التي نقلها إلينا النحاة قد اتخذت موقفين متباعدين في الوقت على الاسم المنون، وأن اللغة العربية الفصحى قد اختارت أن تجمع بين هذين الموقفين وأن تحاول التوفيق بينهما:

1 ـــ **لهجة أزد السراة**: وهي تقف على الاسم المنون بإبدال تنوينه حرف مد طويل مجانس للعلامة الإعرابية الظاهرة على آخر الاسم، فإن كان آخر الاسم مرفوعاً أشبعت ضمته حتى تصير واواً خالصة، وإن كان منصوباً أطالت الفتحة حتى تصبح ألفاً محضة، وإن كان مكسوراً مدت الصوت بالكسرة حتى تصير ياء خالصة[45].

يقولون في الوقف على الاسم المنون في هذه الجمل: هذا خالدو، رأيت خالداً، مررت بخالدي.

2 ـــ **لهجة بني ربيعة**: وهي تقف على الاسم المنون بحذف تنوينه وتسكين آخره، يستوي في ذلك لديها الاسم المنصوب والمرفوع والمجرور.

---

(45) الكتاب جـ 4 ص 167.

تقول ربيعة في الوقف على الأمثلة السابقة: هذا خالدْ، رأيت خالدْ، مررت بخالدْ[46].

ومن الواضح أن لهجة أزد السراة مازالت محتفظة بعلامات الإعراب عند الوقف على الاسم المنون، أما لهجة ربيعة فقد عمدت إلى التخلص نهائياً من علامات الإعراب عند الوقف على الاسم المنون.

3 ــ **اللغة الفصحى**: ونجدها قد اختارت في الوقف على الاسم المنون أن تجمع بين هاتين اللهجتين، فهي تتابع لهجة أزد السراة في الوقف على الاسم المنون المنصوب فتقف عليه بالألف، وتتابع لهجة بني ربيعة في الوقف على الاسم المنون المرفوع أو المجرور فتحذف علامته الإعرابية وتستعيض عنها بالتسكين[47].

ويظهر أن هذا التطور في الوقف على علامات الإعراب قد مر بالمراحل التالية:

1 ــ لهجة أزد السراة تمثل المرحلة الأولى البكر في الوقف على الاسم المنون، لأننا نراها ما زالت متمسكة بعلامات الإعراب ولم تفرط فيها، وإنما زادتها وضوحاً في السمع بمدها وإشباعها، حتى نشأ عنها صائت طويل هو الواو أو الألف أو الياء.

2 ــ اللغة الفصحى وهي تمثل مرحلة وسطى، إذ نرى فيها احتفاظاً بعلامة إعرابية هي الفتحة، وتخلصاً من علامتين هما: الضمة والكسرة.

3 ــ لهجة بني ربيعة، وهي تمثل الطور الأحدث إذ تخلصت نهائياً من علامات الإعراب جميعاً بحذفها والاستعاضة عنها بالسكون.

ب ــ تسكين حرف الإعراب في الوصل

هذا آخر مدى وصلت إليه علامات الإعراب في سيرها الحثيث نحو التطور، وهو اختفاء العلامة الإعرابية في وصل الكلام وحلول التسكين محلها، والنحاة القدامى

---

(46) التسهيل ص 328.

(47) الكتاب جـ 4 ص 342.

لم يعترفوا بهذا التطور الحادث في علامات الإعراب فحكموا عليه بأنه خطأ ولحن وخروج عن كلام العرب السوي، ولكن موقفهم تجاه هذا التطور يتسم عموماً بالتناقض والاضطراب.

فتسكين حرف الإعراب إذا كان في بيت أو شاهد شعري قبله النحاة، وقالوا: إن هذا الاستخدام من قبيل الضرورة الشعرية التي يلجأ إليها الشاعر لإقامة وزن البيت أو قافيته، وينشدون على ذلك قول امرىء القيس:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثماً من اللهِ ولا واغل

وقول الأقيشر السعدي:

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنْك من المئزر

وقول جرير:

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيري فلا تعرفْكم العرب[48]

بتسكين: أشرب، وهنك، وتعرفكم، وكان حقها الرفع، فأشرب وتعرفكم أفعال مضارعة ولا موجب لجزمها أو تسكينها، ولفظة هنك حقها الرفع على الفاعلية.

والمبرد وهو من النحاة المغالين في إنكار تسكين حرف الإعراب، والمانعين له حتى في الشعر، رفض الرواية التي جاءت بتسكين «أشرب» في بيت امرىء القيس، وتسكين «هنك» في بيت الأقيشر السعدي، وعمل على تغيير رواية البيتين، قال: الرواية في البيتين: وقد بدا ذاك، فاليوم أسقى[49].

أما إذا كان تسكين حرف الإعراب في كلام عادي أو نثر فإن غالبية النحاة قد حكمت بمنعه ورأته لا يجوز ارتكابه، وقد جاءت قراءات قرآنية صحيحة السند مروية عن شيخ جليل من شيوخ القراء، وعالم لغوي فذ، ورجل عربي ينتمي إلى قبيلة عربية

---

(48) الخصائص جـ1 ص 317.

(49) الخصائص جـ1 ص 75، مقدمة محقق المقتضب جـ1 ص 108-109.

شهد لها النحاة وأهل اللغة بالفصاحة وسلامة القول هو (أبو عمرو بن العلاء المازني التميمي) : بتسكين حرف الإعراب .

جاء في (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي :[50] .

« وقرأ أبو عمرو ﴿ بارئكم 54/2 ﴾ بسكون الهمزة و ﴿ يشعركم 160/6 ﴾ و ﴿ ينصركم 160/3 ﴾ و ﴿ يأمركم 67/2 ﴾ » .

وجاء في الحجة لابن خالويه :[51]

« قوله تعالى ﴿إلى بارئكم﴾ رواه اليزيدي عن عمرو بإسكان الهمزة فيه ، وفي قوله تعالى ﴿ يأمركم ﴾ و ﴿ ينصركم ﴾ و ﴿ يلعنهم 129/2 ﴾ و ﴿ يجمعكم 26/45 ﴾ و ﴿ أسلحتكم 102/4 ﴾ » .

كما روى أبو جعفر الرؤاسي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ ﴿ لا يحزنكم 103/21 ﴾ بتسكين حرف الإعراب[52] .

وقرأ الأعمش وحمزة قوله تعالى ﴿ مكر السيء 43/35 ﴾ بتسكين الياء[53] .

وغيرها من القراءات الصحيحة السند التي جاءت بتسكين حرف الإعراب في الوصل .

وهذه الظاهرة قد شاعت في بني تميم وجيرانهم بني أسد ، فقد نسب إلى تميم على لسان أبي عمرو وكذلك إلى بَني أسد تسكين حرف الإعراب المرفوع جاء في (البحر المحيط) « وذكر أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من « يعلمه » و نحوه » ، وجاء في (النشر في القراءات العشر) نسبة تسكين حرف الإعراب المرفوع إلى بني تميم وأسد[54] .

---

(50) الجامع لأحكام القرآن جـ2 ص 402 ، جـ2 ص 212-214 ، حجة القراءات ص 97 .

(51) الحجة ص 77 .

(52) معاني القرآن جـ2 ص 371 .

(53) معاني القرآن جـ2 ص 371 .

(54) البحر المحيط جـ1 ص 206 ، النشر جـ 213 .

وتسكين حرف الإعراب في هذه القراءات إما أن يكون فيها حرف الإعراب مرفوعاً، وإما أن يكون مجروراً.

وقد ألمح ابن مالك إلى هذا المظهر التطوري الحادث في العلامة الإعرابية فقال «ويجري الوصل مجرى الوقف اضطراراً، وربما أجرى مجراه اختياراً»، وكرر هذا المعنى في ألفيته بقوله:

وربما أعطي لفـظ الوصـل مـا للوقـف نثراً، وفشا منتظمـا[55]

إن هذا الطور الأخير من التطور الذي شهدته علامات الإعراب هو الطور الذي ساد على ألسنة المتكلمين باللغة في الحواضر والبوادي العربية، وهو طور مازال يعيش بيننا في لهجاتنا العامية العديدة.

هذه هي أهم مظاهر التطور في العلامة الإعرابية كما شهدتها العربية الفصحى ولهجاتها، ونعتقد أن هذا الفهم لما لقيته علامات الإعراب من تغير هو الفهم الذي ينبني على حقيقة علمية لغوية، هي أن اللغة كائن حي عرضة دائماً للتطور والتغير سواء أفهمنا هذا التطور على أنه أمر إيجابي أم أنه أمر سلبي.

وهدفنا من هذه الدراسة ليس هو الحكم على هذا الجانب التطوري الذي شهدته اللغة العربية بالإيجاب أو السلب، وإنما نسعى إلى رصد أهم ظواهر هذا التطور ودراستها، وهذا مافعلناه في هذه الصفحات.

وعلى الله قصد السبيل، ومنه نستمد
العون والتوفيق، والحمد لله على نعمائه،
والصلاة والسلام على النبي الأمـي
الهـادي إلى الخير والبركـات.

---

(55) التسهيل ص 331.

الخاتمة

وبعد، فقد بلغ هذا البحث غايته، وهي غاية نرجو أن تكون إضافة بسيطة ومتواضعة ورصيداً يضاف إلى دراساتنا اللغوية بخاصة، وإن موضوع هذا البحث لم يَسبق لأحد أنْ قام بدراسته دراسة متكاملة برغم أنه موضوع جدير بالدراسة والبحث.

وقد وصلنا من خلال هذا البحث إلى نتائج عديدة من أهمها وأجدرها بالإشارة إليها هذه النتائج:

أولاً: ظاهرة الجواز النحوي ظاهرة أصيلة ومتميزة في بناء النحو العربي المعياري الذي بناه وشيد أركانه النحاة القدامى، وهي جوازات نحوية عديدة ومتنوعة وقلما خلا أسلوب نحوي من وجودها، فهناك جوازات ثنائية وهي أقسام من أكثرها شهرة وذيوعاً: جواز الرفع والنصب. وهناك جوازات ثلاثية، وهناك جوازات فاقت الحد كما في تكرار «لا النافية» للجنس في قولنا «لا حول ولا قوة إلا بالله»، وكما في باب الصفة المركبة التي فاقت جوازاتها الإعرابية الحدَّ الذي يسمح به نظام اللغة.

وهذه الجوازات النحوية قد بناها النحاة القدامى على أسس معينة تمثلت في هذه الأشياء:

1 ـ على السماع الموثق الصادر عن العرب أهل اللغة الذي أيدته القراءات القرآنية المتصلة السند الصحيح.

2 ــ على سماع قليل وأساليب شاذة ونادرة وشواهد شعرية مفردة ويتيمة تعددت روايتها ووجوه إنشادها، وربما داخل التحريف والتغيير بعض هذه الروايات.

3 ــ على قياس نظري محض لا سند له من السماع والرواية عن العرب، وقد أصبح هذا القياس النظري في بعض الأحيان هو الاستخدام الأمثل عند النحاة المعياريين المناطقة.

وقد لجأ النحاة لتفسير الجواز النحوي وتبريره إلى أصول عقلية ومقولات منطقية شوهاء لا تمثل الواقع اللغوي ولا تصفه، هذا الواقع الذي يقول صراحة: إن الجواز النحوي إنما يمثل نوعاً من الخلاف الذي وقع بين لهجات العربية الموحدة أو الأدبية في مستواها النحوي، وقد تمثلت هذه الأصول في:

1 ــ نظرية العامل، وهي نظرية جدلية زائفة بعيدة عن منطق اللغة، وعن طريق إعمال العوامل وإهمالها، وعن طريق إضمارها، وعن طريق تعدد مبنى العامل وتعدد عمله سوّغ النحاة كثيراً من أساليب هذه الظاهرة.

2 ــ الافتراض والقياس، سوّغ النحاة عدداً من الجوازات الإعرابية باعتمادهم على أمور فرضية متخيلة تمثلت في: الإعراب على الموضع، الإعراب على التوهم، القياس النظري الخالص.

3 ــ التأويل والتقدير، وهما أمران شائعان في النحو العربي ولا صلة لهما بالمنطق اللغوي، وقد اتكأ عليهما النحاة في توجيه جوازات نحوية عدة.

4 ــ المعنى النحوي واختلافه، افترض النحاة أن بعض الأساليب قد يختلف معناها من علامة إعرابية إلى أخرى، كما في قولنا: سرت حتى أدخلها، بنصب الفعل بعد «حتى» ورفعه، متناسين أن اختلاف العلامة الإعرابية في هذا الأسلوب إنما يعود إلى خلاف لهجي وثقته القراءة المتصلة السند وأهملوا توثيقه.

لقد احتفل النحاة بظاهرة الجواز النحوي فسجلوه في مؤلفاتهم وحاولوا تسويغه وتوجيهه، ومع هذا فإنهم رفضوا الاعتداد بصحة بعض الجوازات النحوية الموثقة في

الاستعمال أو قصروا استخدامها على ضرورة الشعر وحدها متكئين في ذلك على مخالفتها للمعيار النحوي الذي وضعوا أساسه بناء على سماع مضطرب مشوش.

ثانياً : تنوع لهجات اللغة العربية الأدبية الموحدة وتعددها، وتوثيق القراءات القرآنية لهذا التعدد اللهجي الذي شمل مستويات اللغة جميعاً: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية من أهم الأسباب والدوافع التي نشأت عنها «ظاهرة الجواز النحوي»، كما أن سماع النحاة للغة وروايتها عن الأعراب لم تكن عملية منظمة لها شروطها وضوابطها الصارمة، وإنما اكتفى النحاة ببعد الأعرابي المتلقى عنه عن مواطن الاختلاط بالعجم.

وقد شارك امتداد السماع امتداداً واسعاً على مستوى المكان والزمان وعدم تفرقة النحاة بين اللغة الفصحى ولهجاتها في تأصيل هذه الظاهرة ووجودها في صلب النحو المعياري التقعيدي، إضافة إلى اعتداد النحاة بالاجتهادات والآراء الفردية، وهي اجتهادات نتج عنها تضخم الجوازات النحوية.

ثالثاً : ظاهرة الجواز النحوي تطعن في: سماع النحاة للغة، بناء القاعدة النحوية المعيارية.

فالسماع غير منظم وعليه مآخذ كثيرة، وأوثق نص تملكه لغة ما على وجه الأرض وهو القرآن الكريم وقراءاته الصحيحة المتصلة السند طالما جاءت القاعدة النحوية المعيارية مناقضة لهما، لذا لجأ النحاة إلى تأويل النص الموثق ورد القراءة ورفضها، وهو منهج يدل على أن خللاً قد وقع في عملية سماع النحاة للغة.

والقاعدة النحوية المعيارية جاءت متناقضة مضطربة ذات وجوه وفروع عديدة متشعبة، وذلك لاعتداد النحاة بهذه الجوازات الإعرابية وبالأساليب الشاذة والنادرة، وذلك ما أفقد القاعدة المعيارية اطرادها وجريانها على وتيرة واحدة، وقلما خلت قاعدة نحوية معيارية من جواز نحوي ينقض اطرادها ومن أسلوب شاذ يهدم اتساقها.

رابعاً : اللغة العربية لغة معربة وعلاماتها جميعاً ذات مدلول معنوي، هذا ما يثبته

الواقع اللغوي التاريخي الذي عاشته العربية ولهجاتها خلال حقبة طويلة، وقد كان فهم النحاة القدامى لمدلول علامات الإعراب المعنوي فهماً ناقصاً، فهم قد أناطوا بعلامات الإعراب وحدها فهم معنى الأسلوب النحوي بينما تزخر العربية بقرائن معنوية ولفظية عديدة تساعد على فهم معنى الأسلوب وإن خلا من علامات الإعراب.

والإعراب لا يشمل ألفاظ اللغة كلها، وإنما هناك في العربية ألفاظ عديدة مبنية على حركة واحدة لا تتغير بتغير موقع اللفظة المبنية في ثنايا الأسلوب، وألفاظ لا تظهر على آخرها العلامة الإعرابية كالأسماء المقصورة والمنقوصة، وقد دعا ذلك النحاة إلى القول بوجود:

الإعراب التقديري، الإعراب المحلي.

وهما نوع من الإعراب المفترض والمتوهم، وفي العربية من القرائن ما يغني عن القول بمثل هذين الإعرابين.

خامساً: علامات الإعراب ذات وظائف عديدة فهي تؤدي:

1 ـ وظيفة الدلالة على المعنى النحوي بتضافر غيرها من القرائن معها.

2 ـ وظيفة الدلالة على بناء الكلمة ولزومها حركة واحدة.

3 ـ وظيفة الدلالة على التخلص من التقاء الساكنين.

كما أن دلالة علامة الإعراب المعينة على المعنى النحوي متنوعة، فعلامة الرفع لا تدل على الإسناد فقط، وإنما تدل على الإسناد وعلى التعدية.

ففي قولنا: زيد قائم، وقام زيد، أسندنا القيام إلى زيد.

وفي قولنا: ضُرِب زيد، زيد ضربته، عدينا الضرب إلى زيد.

وكذلك الحال في علامتي النصب والجر.

سادساً: الإعراب ظاهرة لغوية، وقد تعرضت للتطور الطبيعي الذي تخضع له جميع مظاهر اللغة وقد تمثل هذا التطور:

1 ـــ تعدد العلامة الإعرابية الدالة على المعنى النحوي في الأسلوب المتحد تركيباً ومعنى « الجواز الإعرابي » دون أن يؤثر هذا التعدد في اختلاف المعنى وتباينه.

2 ـــ تقصير العلامات الإعرابية والاكتفاء بحركتين بدلاً من ثلاث حركات، كما في جمع المؤنث السالم والاسم الممنوع من الجر والتنوين، أو الاكتفاء بحركة واحدة بدلاً من ثلاث حركات كما في بعض الألفاظ المبنية.

3 ـــ الميل إلى التخلص من علامات الإعراب والاستعاضة عنها بالتسكين كما في الوقف، والإدغام الكبير، وتسكين حرف الإعراب.

هذه هي أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

والنتيجة العامة هي: إن النحاة باعتمادهم على سماع غير منظم وعلى أصول لا تمت إلى اللغة بصلة: القياس، العامل، العلة، التأويل، الأعاريب المفترضة والمتوهمة قد ابتعدوا بالنحو المعياري عن تمثل الواقع اللغوي الذي عاش على ألسنة المتكلمين بهذه اللغة التي نعتز بها اعتزازاً شديداً، وذلك ما يحتاج منا إلى أن نبعث هذا النحو بعثاً جديداً يلبي حاجيات المجتمع وأفراده، ويحافظ على نقاء لغة القرآن الكريم وصفائها.

وليعلمنّ قارىء هذا البحث أننا شديدو الاعتزاز بتراثنا اللغوي والنحوي، وأننا نجل نحاة العربية القدامى برغم اختلافنا معهم، لأن هدفنا وهدفهم واحد، ولكن طرقنا إلى ذلك مختلفة ومتباينة، وما كان الاختلاف يوماً طريقاً لإفساد الود والمحبة.

والـ لله على نعمه العديدة، فله الحمد والشكر والثناء، والصلاة والسلام على محمد بن ع ه النبي الأمي خاتم الرسل والأنبياء، وعلى من اتبع هداه إلى يوم الدين.

فهرس المراجع

* **القرآن الكريم:**
ـــ رواية حفص عن عاصم الكوفي.
ـــ رواية قالون عن نافع المدني.
ـــ رواية ورش عن نافع المدني.
ـــ **أخبار النحويين البصريين**، الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: فريتس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية ـــ بيروت، 1936 م.
2 ـــ **أدب الكاتب**، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط 4، 1963 م.
3 ـــ **الأصوات اللغوية**، د. إبراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو المصرية، ط 5، 1975 م.
4 ـــ **الأضداد في كلام العرب**، عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: د. عزّة حسن، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق 1963 م.
5 ـــ **الأضداد في اللغة**، محمد بن القاسم الأنباري، تصحيح: محمد الرافعي، أحمد الشنقيطي، المطابع الحسينية.
6 ـــ **أعجب العجب في شرح لامية العرب**، محمود بن عمر الزمخشري، مطابع الفجر الحديثة، ط1، 1392 هـ.
7 ـــ **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، الحسين بن أحمد بن خالوية، تحقيق: عبد الرحيم محمود، مؤسسة الإيمان، بيروت لبنان.
8 ـــ **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، علي بن يوسف القفطي، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، ط 1.

9 ــ **الإنصاف في مسائل الخلاف**، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
10 ــ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت، ط 6، 1974 م.
11 ــ **الإيضاح في علل النحو**، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط 4، 1982 م.
12 ــ **البحر المحيط**، محمد بن يوسف الأندلسي، تصحيح: محمد بن العباس بن شقرون، مطبعة السعادة، ط 1، 1328 هـ.
13 ــ **تأويل مشكل القرآن**، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
14 ــ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق: محمد بركات، دار الكتاب العربي للطبع والنشر ــ بيروت، 1967 م.
15 ــ **تهذيب إصلاح المنطق**، يحيى بن علي التبريزي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط 1، 1983 م.
16 ــ **ثلاثة كتب في الأضداد**، الأصمعي، السجستاني، ابن السكيت، نشر: د. أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، 1912 م.
17 ــ **الجامع لأحكام القرآن**، محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط 3، 1967 م.
18 ــ **الجنى الداني في حروف المعاني**، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، محمد فاضل نديم، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط 2، 1983 م.
19 ــ **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، محمد الخضري، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
20 ــ **الحجة في القراءات السبع**، الحسين بن أحمد بن خالويه تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط 4، 1981 م.
21 ــ **حجة القراءات**، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطابع الشروق، بيروت، ط 1، 1974 م.
22 ــ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي، دار صادر، بيروت، ط 1، طبعة مصورة عن طبعة بولاق.

23 ــ **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط 2.
24 ــ **دراسات في فقه اللغة العربية**، د. السيد يعقوب بكر مكتبة لبنان، 1969 م.
25 ــ **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، محمد عبد الخالق عظيمة، مطبعة السعادة، 1973 م.
26 ــ **ديوان الأدب**، إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.
27 ــ **ديوان أبي العتاهية**، دار بيروت للطباعة والنشر، 1980 م.
28 ــ **ديوان حسان بن ثابت**، تصحيح: عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس، 1980 م.
29 ــ **ديوان عبد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت 1958 م.
30 ــ **ديوان عروة بن الورد والسموءل**، دار بيروت للطباعة والنشر 1980 م.
31 ــ **ديوان الفرزدق**، دار بيروت للطباعة والنشر 1980 م.
32 ــ **ديوان النابغة الذبياني**، دار مكتبة الحياة، بيروت.
33 ــ **الرد على النحاة**، أحمد بن عبد الرحمن القرطبي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط 1، 1979 م.
34 ــ **شرح أبيات مغني اللبيب**، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، منشورات دار المأمون ط 1.
35 ــ **شرح التصريح على التوضيح**، خالد بن عبد الله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
36 ــ **شرح الرضي على الكافية**، محمد بن الحسن الاستراباذي تحقيق: يوسف حسن عمر، مطابع الشروق، بيروت.
37 ــ **شرح الرضي على الشافية**، محمد بن الحسن الاستراباذي تصحيح: عبد الرحمن خليفة، مطبعة محمد علي صبيح 1926 م.
38 ــ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، عبد الله بن عقيل، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972 م.
39 ــ **شرح قطر الندى وبل الصدى**، عبد الله بن يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر.
40 ــ **شرح المفصل**، يعيش علي بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

41 ـ **الشعر والشعراء**، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار الثقافة بيروت، ط 4، 1980 م.
42 ـ **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت.
43 ـ **الصاحبي في فقه اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: د. مصطفى الشويمي، مطابع بدران وشركاه، بيروت 1964 م.
44 ـ **طبقات الشعراء**، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: جوزف هل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
45 ـ **علم اللغة العام: الأصوات**، د. كمال بشر، دار المعارف ط 7، 1970 م.
46 ـ **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجليل بيروت، ط 4، 1972 م.
47 ـ **العين**، الخليل بن أحمد، تحقيق عبد الله درويش، مطبعة العاني بغداد، 1967م.
48 ـ **الفتوحات الإلهية**، سليمان بن عمر العجيلي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
49 ـ **فضائل القرآن**، إسماعيل بن كثير القرشي، دار الأندلس للطباعة والنشر ـ بيروت، ط 3، 1987 م.
50 ـ **في أصول اللغة والنحو**، د. فؤاد حنا ترزي، مطبعة دار الكتب ـ لبنان، 1969 م.
51 ـ **في تاريخ العربية**، د. نهاد الموسى، نشر الجامعة الأردنية، 1976 م.
52 ـ **في اللهجات العربية**، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ط 3، 1965 م.
53 ـ **الكامل في اللغة والأدب**، محمد بن يزيد المبرد، مكتبة المعارف، بيروت.
54 ـ **الكتاب**، عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار القلم جـ 1 1966 م، دار الكتاب العربي جـ2 1968م الهيئة المصرية العامة للكتاب جـ 3 1973م، جـ 19754 م.
55 ـ **كتاب الأفعال**، أبو بكر بن محمد بن القوطية، تحقيق: علي فودة، مطبعة مصر، ط 1.
56 ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** محمود بن عمر الزمخشري، حقق الرواية: محمد الصادق القمحاوي مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط الأخيرة، 1972 م.
57 ـ **كلام العرب**، د. حسن ظاظا، دار النهضة المصرية للطباعة والنشر.
58 ـ **لسان العرب**، محمد بن مكرم الأنصاري، مطابع كوستا تسوماس وشركاه، طبعة مصورة عن طبعة بولاق.

59 ــ **اللغات في القرآن**، رواية ابن سحنون المقرىء بإسناده إلى ابن عباس، تحقيق: صلاح المنجد، دار الكتاب الجديد بيروت، ط 2، 1972 م.

60 ــ **اللغة العربية معناها ومبناها**، د. تمام حسان، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م.

61 ــ **اللغة العربية بين المعيارية والوصفية**، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، 1958 م.

62 ــ **اللهجات العربية في التراث**، د. أحمد علم الدين الجندي الدار العربية للكتاب، 1978 م.

63 ــ **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، د. عبده الراجحي، دار المعارف، بمصر، 1968 م.

64 ــ **ما ينصرف وما لا ينصرف**، إبراهيم بن محمد الزجاج، تحقيق: هدى محمد قراعة، مطابع الأهرام التجارية، 1971 م.

65 ــ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي الجندي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1386 هـ.

66 ــ **محيط المحيط**، بطرس البستاني، مؤسسة جواد للطباعة والنشر، 1977 م.

67 ــ **مختار الصحاح**، محمد بن أبي بكر الرازي، ترتيب: محمد خاطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

68 ــ **المخصص**، علي بن اسماعيل بن سيده، دار الآفاق بيروت طبعة مصورة.

69 ــ **المدارس النحوية**، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ط2.

70 ــ **مراتب النحويين**، عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة.

71 ــ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**،عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى، علي البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

72 ــ **معاني الحروف**، علي بن عيسى الرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي دار نهضة مصر للطباعة والنشر القاهرة.

73 ــ **معاني القرآن**، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد نجاتي، عالم الكتب بيروت ط 2، 1980 م.

74 ــ **معجم الأخطاء الشائعة**، محمد العدناني، مكتبة لبنان ط 2، 1980 م.

75 ـــ **معجم الأدباء**، ياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: دافيد بن صموئيل مرجليوث، مطبعة دار المأمون، ط الأخيرة.
76 ـــ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت.
77 ـــ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، عبد الله بن يوسف الأنصاري تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.
78 ـــ **المفصل في صنعة الإعراب**، محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، ط 2.
79 ـــ **المفضليات**، المفضل بن محمد الضبي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
80 ـــ **المقتضب**، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
81 ـــ **من أسرار اللغة**، د. أنيس، مطبعة الأنجلو المصرية ط 6، 1978 م.
82 ـــ **المنصف شرح تصريف المازني**، أبو الفتح عثمان بن جني ـ تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط 1، 1954 م.
83 ـــ **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي**، د. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط 1، 1978 م.
84 ـــ **منهاج السالك إلى ألفية ابن مالك**، علي بن محمد الأشموني دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط 3.
85 ـــ **نتائج الفكر في النحو**، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، مطابع الشروق بيروت 1978 م.
86 ـــ **نحو عربية أفضل**، الجنيدي خليفة، دار مكتبة الحياة بيروت.
87 ـــ **النحو الوافي**، عباس حسن، دار المعارف بمصر.
88 ـــ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، عبد الرحمن بن محمد الأنباري تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.
89 ـــ **النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى.
90 ـــ **النوادر في اللغة**، سعيد بن أوس الأنصاري، تحقيق: سعيد الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1967 م.

91 ــ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.
92 ــ الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح القاضي، مكتبة ومطبعة عبدالرحمن محمد.

الفهرس

الباب الأول

حصر أساليب الجواز النحوي

☐ الفصل الثاني

الباب الثاني

مسالك الجوازات في النحو العربي

الباب الثالث

توجيه النحاة للجوازات النحوية

☐ الفصل الثاني

☐ الفصل الثالث

☐ الفصل الرابع

الباب الرابع

الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى